



الجمهورية العراقية
وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
قسم الدراسات والبحوث الإسلامية
أحياء التراث الإسلامي
٤٤

الجديد في الحكمة

تأليف

سعد بن منصور بن كونه
(المتوفى عام ٦٨٣ هـ)

دراسة وتحقيق

جميل محمد الكبيسي

الكتاب الرابع والاربعون

مطبعة جامعة بغداد

١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ ربنا آتانا من لدنك رحمة وهيء لنا من أمرنا رشدا ﴾

صدق الله العظيم

الاهـداء

الى قرة عيني
وفلذات كبدي
الى زوجي المصون
وأولادي الاعزاء
وفاء بوفاء
وتوجيها نحو الخير والنماء

شكر وتقدير

أتقدم بالشكر والتقدير، الى من تعهد بالرعاية والانماء
كلا من الباحث والباحث ، وبذل الجهد والوقت بسـخاء . وكان
ومازال نعم الاب والاستاذ . . .
الى أستاذي الكبير الاستاذ الدكتور محمد كمال جعفر .

الباحث

رقم الايداع في المكتبة الوطنية ببغداد ٦٣١ لسنة ١٩٨٤

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الدارس

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيد الخلق ، محمد ، وعلى جميع الاتبيه والمرسلين . وبعد :

فانه ليسعدني ان اتقدم بهذه الدراسة ، وبهذا التحقيق ، لواحد من عيون المؤلفات الفلسفية التي كتبت في القرن السابع الهجري ، وهو كتاب « الجديد في الحكمة » لاحد اعلام الفلسفة وهو سعد بن منصور بن كمونة .

ويعتبر هذا الكتاب من اهم الكتب، التي تعرضت لمناقشة المسائل الفلسفية الهامة في المحيط الاسلامي بعد المؤلفات التي جاد بها كل من الفارابي وابن سينا، وذلك بعد ان ترجمت الكتب اليونانية وغيرها ، وبعد ان اختلط المسلمون بغيرهم من الاجناس واصحاب المذاهب الاخرى .

كما يمتاز مؤلف هذا الكتاب بالتدقيق ، مما يجعل هذا الكتاب نموذجا للفكر الفلسفي المرموق لفظا ومعنى، وتحري الضبط وسلامة العبارة، ووضوحها وحسن التقسيم وتسلسل البرهان .

اما دورنا هنا ، فيتضح في هذه الدراسة بالتنقيب حول تاريخ ابن كمونة فيما يتعلق بتاريخ ميلاده ووفاته ، والبيئة التي نشأ بها، وصلاقه ببعض الامراء، واهم صفاته ، على الرغم من ندرة المصادر في هذا المجال فندرة شديدة ، تحدد بلا شك من حرية الباحث وتقل يده .

وتحدثنا عن هذا الفيلسوف مؤلفا ، فذكرناه مانسبت اليه بعض المصادر والشروح من مؤلفات ، سوى هذا الكتاب « الجديد في الحكمة »، وأوضحنا مدى الاطلاع الغزير الذي اتم به الرجل .

وانتقال الحديث بعد هذا ، الى مدى صحة نسبة هذا الكتاب لابن كمونة او عدم صحة نسبته . فاثبتنا من خمسة مصادر ان الكتاب صحيح النسبة الى مؤلفه هذا . وكانت هذه الخطوة مشجعا كبيرا لنا على الاستمرار في الدراسة والتحقيق .

وقد وصفنا النسخة الام بناء على مقومات موضوعية وعلمية ، وراعينا في كل ذلك تطبيق المنهج الدقيق في التحقيق مما يكفل سلامة النص بالقدر الذي تحتمله طاقة الباحث . واخترنا نسخة كويرلي ، ورمزنا لها بحرف (ك) . وجعلناها هي الاصل ، حيث كتبت بعد وفاة المؤلف بسنوات قليلة . والنسخة الثانية هي نسخة « احمد الثالث » ، ورمزنا لها بحرف (١) .

ومن لوازم التحقيق لهذا المخطوط ، الحديث عن منهج التحقيق نفسه ، من حيث الحذف والاثبات والتقسيم والتعليق والاملاء والترقيم وتصحيح الاخطاء وتشير الدراسة الى الهدف من تأليف كتاب « الجديد في الحكمة » ، وهو ان الايمان بالله تعالى واليوم الآخر ، وعمل الصالحات ، هو غاية الدمال الانساني وبه فوز المرء بالسعادة الابدية . ولا يتم تحصيل هذا الايمان والعمل الصالح ، الا بعلم الحكمة ، الذي حاول هذا الكتاب ، الحديث عن اصوله وقواعده .

وكان لابد لنا قبل مناقشة اهم قضايا الكتاب ، ان نهمد بشيء عن ميزان الفكر أو آلة الفكر ، وهي المنطق فقد ارتضى المؤلف ان يكون ميزان تفكيره هنا ، مؤسسا على قواعد المنطق ، كما كان شائعا لدى الباحثين في زمانه . ولهذا عرضنا بايجاز لماهية المنطق ، وثمراته التي يحصل عليها كل دارس له . كما عرضنا لحقيقة اكتساب المعلومات التصورية والتصديقية ، وما يتبع التصديق من ذكر القضايا بانواعها ولوازمها . كذلك تعرضنا لموضوع القياس ولتوابع الاقيسة ولواحقها ، ولا يسمى بالصنائع الخمس .

وبعد هذا التمهيد قسمنا الفكر الفلسفي لدى هذا المؤلف في كتابه « الجديد في الحكمة » ثلاثة اقسام : ماوراء الطبيعة ، والطبيعة ، والانسان .

وقد تناولنا في القسم الاول وهو «ماوراء الطبيعة» الحديث عن اثبات واجب الوجود ، وكيف ان واجب الوجود واحد . ثم تحدثنا عن تنزيه واجب الوجود ، وعن اهم صفاته ، وعن استحالة الكثرة له بسبب الصفات . وكذلك عرضنا لافعال الواجب ، ولعنايته بالكون . ثم عرجنا بالحديث على ماذهب اليه هذا

الفيلسوف من ان العقول مصدر وجود النفوس كلها، وعن اخراج العقل للنفوس من القوة الى الفعل ، وعن اسناد ما لا يتناهى من الحركات والحوادث الى العقل ، وكيف كان العقل مصدرا للجسام ، والتشبيه بالعقل الذي هو غاية الحركات السماوية . كما اقتضى الامر هنا مناقشة وجوب حياة العقل وادراكه لذاته ولغيره ، وكثرة العقول ، وثابتات العنول السماوية .

وفي القسم الثاني وهو « الطبيعة » تناولنا بالدراسة فكرة الوجود والعدم، ومسألة الماهية ، والوحدة والكثرة ، والوجوب والامكان والامتناع ، والقدم والحدوث ، وفكرة العلة والمعلول ، والجوهر والعرض . كما تشعب التحديث هنا عن ذكر المقادير والاعداد ، والزمان ، وما كان من الكيفيات كمال جوهر للزمان ، وكذا الكيفيات المحسوسة والكيفيات غير المحسوسة ، وكذلك تناولت الدراسة الكلام على الاضافة والحركة ، ومقومات الجسم الطبيعي ، واحوال العناصر منفردة او مترتبة مع غيرها، والكائنات الحادثة من العناصر بغير تركيب، وما يتكون بسبب تركيب العناصر ، ثم ختمنا الدراسة في هذا القسم بأثبتات المحدد للجهات ، وبالفلاك والكواكب .

اما القسم الثالث والآخر ، فقد تحدثنا فيه عن « الانسان » . واول ما عرضنا له هنا ، هو ذكر اثبات وجود النفس لانه اساس لما بعده . ثم عرضنا للحديث عن القوى النباتية للنفس المشتركة بين كل من الانسان والحيوان والنبات وتشعب الحديث بعد هذا الى قوى الحس والحركة الارادية الصادرة عن نفس الانسان ، وكذا عن القوى الخاصة بالانسان ، وايضا عن علاقة الانسان بالقيب، وعن المعجزة والنبوة . وختمنا هذا القسم الاخير بالحديث عن ابدية النفس بعد فناء الجسم ، وهي مشكلة تعرض لها كثير من الفلاسفة .

اما كتاب « الجليل في الحكمة » الذي عرضنا له هنا بالدراسة والتحقيق ، فقد سار على تقسيم آخر غير الذي سرنا عليه في الجانب الدراسي .

فقد بدأ المؤلف بمقدمة اوضح فيها الهدف من تأليفه لهذا الكتاب ، ومدى حاجة الناس الى مثل هذا المؤلف ، ان راموا تحصيل السعادة الابدية بواسطة الايمان المؤسس على الحكمة .

ثم يقسم المؤلف الكتاب الى سبعة أبواب ، في كل باب سبعة فصول ، اى ان مجموع الفصول تسعة واربعون فصلا . وكل منها يعتبر مقدمة وتمهيدا لما يليه ، في بناء متماسك قوى .

وقد بدأ المؤلف بالبَاب الاول « آلة النظر المسماة بالمنطق » وهو بمثابة المنهج الذي يركز عليه الفكر الفلسفي لديه . وورد في الفصل الاول من هذا الكتاب الحديث عن ماهية المنطق ومنفعته . وفي الفصل الثاني تحدث عن الطريقة التي تكتسب بها التصورات . وفي الثالث تناول القضايا واقسامها . وفي الرابع تحدث عن لوازم كل قضية منطقية . وفي الخامس بحث موضوع القياس البسيط . وفي السادس تكلم على لواحق الاقيسة وتوابعها . وفي السابع تكلم على السنائع الخمس ، وهي البرهان والجدل والخطابة والشعر والمغالطة .

وانتقل المؤلف في الباب الثاني الى ذكر بعض المصطلحات العامة في الفلسفة ، لتكون بمثابة التعريف لما سوف يستخدمه من الفاظ بعد . ومن هنا سمي الباب الثاني « الامور العامة للمفاهيم كلها » . وتناول في الفصل الاول الحديث عن الوجود والعدم واحكامها واقسامها ، وفي الفصل الثاني تحدث عن الماهية وشخصها وما تنقسم اليه . وفي الثالث تناول الوحدة والكثرة ولواحقها . وفي الرابع تكلم على الوجوب والامكان والامتناع ومتعلقات كل منها . وفي الخامس تحدث عن مفهوم كل من التقدم والحدوث . وفي السادس بحث مفهوم العلة والمعلول . وفي السابع ختم الحديث بذكر الفرق بين معنى الجوهر ومعنى العرض .

وفي الباب الثالث ابتداء بشرح لبعض ما اجمله في الباب السابق ، حيث دار الحديث حول « اقسام الاعراض الوجودية والاعتبارية » . وقد بحث في الفصل الاول مسألة المقادير والاعداد التي يعمها جميعها كونها كمية ضارة . وتناول في الفصل الثاني الزمان باعتباره كمية غير قارة . وفي الثالث تحدث عما لا يعتبر من الكيفيات انه كمال جوهر . وفي الرابع ذكر الكيفيات المحسوسة . وفي الخامس تحدث فيما ليس من شأنه ان يحس بالحس الظاهر من انواع الكيف . وفي السادس يبحث موضوع الاضافة . وفي السابع يدرس حقيقة الحركة .

وفي الباب الرابع نرى المؤلف يتحدث عن « الأجسام الطبيعية ومقوماتها واحكامها » وتناول في الفصل الاول مقومات الجسم الطبيعي وما يندرج تحته من احكام عامة . وفي الثاني يذكر العناصر واحوالها من حيث حالة الافراد . وفي الثالث يتحدث عن حال هذه العناصر عند امتزاجها وتركيبها. ثم يتناول في الرابع الكلام على الكائنات التي يكون حدوثها من العناصر دون تركيب . وفي الخامس يتحدث عما يتكون من العناصر بتركيب منها. وفي السادس يثبت المحدد للجهات والوازمه . وفي السابع يتحدث عن سائر الافلاك والكواكب .

ويتحدث المؤلف في الباب الخامس عن النفوس وصفاتها واثارها ، وكأنه هنا يتدرج من الحديث عن المحسوس الى غير المحسوس . فهو يتناول في الفصل الاول اثبات وجود النفس كخطوة اساسية . وفي الفصل الثاني يتحدث عما يظهر في التفسير من القوى النباتية . وفي الثالث يدرس قوى الحس والحركة الارادية . وفي الرابع يذكر القوى الخاصة بالانسان والتي لا تعلم حاصله لغيره . وفي الخامس يدرس المنامات والوحى والالهام والمعجزات والكرامات والآثار الغريبة الصادرة عن النفس ودرجات العارفين ومقاماتهم وكيفية ارتياضهم . وفي السادس يتكلم على ابدية النفس واحوالها بعد فساد البدن . وفي السابع يتناول بالحديث ما اسماء النفوس السماوية .

وفي الباب السادس ، يتحدث المؤلف عن العقول وآثارها في العالم الجسماني والروحاني . فهو يذكر في الفصل الاول ان العقل هو مصدر وجود النفوس كلها . وفي الثاني يتحدث عن دور العقل في اخراج النفوس في تعقلاتها من القوة الى الفعل . وفي الثالث بيان اسناد مالا يتناهى من الحركات والحوادث الى العقل . وفي الرابع كيفية كون العقل مصدرا للجسام. وفي الخامس يوضح ان التشبيه بالعقل هو غاية الحركات السماوية . وفي السادس يشرح كيف ان العقل يجب أن يكون حيا مدركا لذاته ولغيره. وفي السابع لتعليل لكثرة العقول .

وفي الباب السابع يتحدث المؤلف عن واجب الوجود ووحدهيته ونوعت جلاله وكيفية فعله وعنايته . ففي الفصل الاول يتحدث عن اثبات واجب الوجود لذاته .

وفي الثاني يبرهن على واحدة واجب الوجود . وفي الثالث يذكر اهم ماينزه واجب الوجود . وفي الرابع يتحدث عما ينعت به من نعوت الجلال والاكرام . وفي الخامس يثبت أن صفات الواجب لذاته لا توجب كثرة . وفي السادس كيفية صفات فعل واجب الوجود وترتيب الممكنات عنه . وفي الفصل السابع والاخير يتناول المؤلف الحديث عن عناية واجب الوجود بمخلوقاته ورحمته لهم وحكمته في ايجادهم .

هذا وانني لا تقدم بالشكر الوافر الى كل من قدم لي عوناً او ارشاداً من الاساتذة والزملاء وأمناء المكتبات في مصر والعراق . كما لا يسعني في هذا المقام الا التقدم بأعمق الشكر وأجل التحية الى الاستاذين اللذين سيناقشان هذا البحث كما اعترف بالتقصير عن الشكر لاستاذنا الدكتور محمد كمال جعفر ، الذي تكرم بالاشراف على هذا البحث حتى اكتمل على هذه الصورة . وادعو الله تعالى له بالصحة والسعادة وأن يحفظه ذخرا للعلم وحصنا للاسلام . كما اتضرع الى الله تعالى أن ينفع بهذا البحث كل محب للعلم والخير ، وان يجعله خالصا لوجهه الكريم . أنه نعم المولى ونعم النصير .

الباحث

مدخل تاريخي

تاريخ ابن كهونة

هو: سعد بن منصور بن سعد بن الحسن بن هبة الله بن كهونة الاسرائيلي، ويلقب بـ الدولة .

ولم تذكر المصادر شيئا عن تاريخ ميلاده ، لكنها ذكرت أنه توفي عام ٦٧٦هـ = ١٢٧٧م . والاصح أنه توفي عام ٦٨٣هـ ، كما صرح بذلك ابن الفوطي (١) . وقد ظهر من مخطوط « أ » « للجديد في الحكمة » أنه عاش ببغداد ، وأن له صلة ببعض الامراء ، حيث يذكر أن الذي التمس منه تأليف هذا الكتاب هو : دولة شاه بن الامير الكبير سيف الدولة سنجر الصاجي .

وان المعلومات لقليلة عن ابن كهونة لا تكفى لرسم معالم شخصيته رسما كاملا دقيقا ، لكنها رغم ذلك قد تنفع في القاء بعض الضوء عليها ، نوعا ما . فقد وصف بانه : يهودى المذهب ، وكيميائى ، واديب ، وحكيم منطقي (٢) . كما تورد بعض المراجع حادث تهجم النامة عليه التي وردت لدى ابن الفوطي . ولعل تحقيق كتاب « الجديد في الحكمة » لابن كهونة يضيف تعريفا لهذا الفيلسوف ، الذي تعرض فكره الفلسفي للاهمال ، وتوارى في بطون المخطوطات . ونرجح أن هذا كان بسبب عقيدته اليهودية .

الى جانب أن له مؤلفات ربما أتمها قبل أن يسلم بدليل أنه في بعض هذه المؤلفات مثل « تنقيح الابحاث » يبالغ في مناصرة اليهودية على حساب النيل من سائر الاديان التي يخالفها ، ومنها الاسلام (٣) .

-
- (١) ابن الفوطي : تلخيص مجمع الآداب في معجم الالقاب ص ١٥٩ - ١٦١ -
القسم الاول من الجزء الرابع - تحقيق د . مصطفى جواد - دمشق ١٩٦٢ .
(٢) يراجع هنا : السنجاري : ارشاد القاصد الى اسنى المقاصد ص ٤٥ - بيروت ١٣٢٢ هـ .

- (٣) وجد في اول مخطوط كوبريلي في صفحة العنوان ، ما يدل على أن ابن كهونة قد أسلم وحسن اسلامه ، وأنه ألف كتاب « افحام اليهود » . لكن تبين لنا أن افحام اليهود منسوب الى غيره ، مما يضعف تعليق الناسخ .

ابن كهونة مؤلفا

يبدو من المخطوط الذي بين ايدينا وهو «الجديد في الحكمة» ان ابن كهونة رجل مطلع اطلاقا كبيرا على الفكر الفلسفي السابقة ومعاصريه ، وانه تمثل هذا الفكر وهضمه وانتفع به في تاليفه . كما سيظهر ذلك من خلال نصوص مؤلفه « الجديد في الحكمة » لكن المعلومات قليلة عنه في هذا الشأن . كما لم تذكر المصادر شيئا عن اساتذته وتلامذته .

وقد نسبت اليه المصادر التي تعرضت له - بعض المؤلفات مثل : « تذكرة في الكيمياء » (١) . كما تذكر ان له شرحا على الاشارات والتنبيهات لابن سينا . وشرحا آخر على تلويحات السهروردي (٢) .

كذلك تروى المصادر ان له كتاب « تنقيح الابحاث في البحث عن الملل الثلاث » وهي اليهودية والمسيحية والاسلام (٣) . وقد نشر هذا الكتاب بكاليفورنيا (٤) .

ويبدو ان هذه الكتب مفقودة او مضمورة في بعض المكتبات الخاصة . ونرجو ان تكشف عنها الايام . كما نهيب باصحاب المكتبات الخاصة ان يدركوا مدى فداحة الخسارة التي يتعرض لها الفكر الفلسفي ، حين يوارون امثال هذه المؤلفات في مكتباتهم .

(١) مفتاح السعادة ١ : ٣٤٦ .

(٢) كشف الظنون ص ٩٥ ، ٤٨٢ ، هدية العارفين ١ : ٣٨٥ .

(٣) كشف الظنون ٤٩٥ ، الاعلام ٣ : ١٣٩

(٤) مطبوعات جامعة كاليفورنيا ١٩٦٧ ، نشرة موسى برلمان وقد ترجمه الناشر الى الانجليزية بعنوان :

M. perlman : Ibn kammuna's examination of the three Religions . London 1971 .

نسبة الكتاب لابن كمونة

مما لامراء فيه ان كتاب « الجديد في الحكمة » هو من تأليف ابن كمونة ونجد ذلك في المراجع الآتية :

- ١ - كشف الظنون لحاجي خليفة ص ٦٨٥ .
- ٢ - هدية العارفين للبغدادي ١ : ٣٨٥ .
- ٣ - معجم المؤلفين لعمر كحالة ٤ : ٢١٤ .
- ٤ - دائرة معارف فؤاد افرم البستاني ٣ : ٤٨٢ .
- ٥ - Brockelmann : S, 1768 .

ومما هو جدير بالذكر اننا لم نجد احدا من الباحثين ينكر او يشك في صحة نسبة هذا الكتاب لابن كمونة . هذا الى جانب اننا نجد كثيرا من النصوص المضمنة في كتابه « تنقيح الابحاث في الملل الثلاث » يتفق - في اغلب الاحيان لفظا ومعنى ويحمل نفس الروح التي تعهدها في المؤلف ابن كمونة ، كما يتجلى ذلك من الهوامش والتعليقات الواردة في التحقيق .

نسخ المخطوط

اولا : نسخة كوبريلي :

قد رمزنا لهذه النسخة بحرف «ك» . وقد جعلناها هي الاصل ، لقدمها ففقد نسخت عام ٦٩١ هـ . اى بعد وفاة المؤلف بسنوات قليلة . بخط نسخ معتاد . كتبها لنفسه : عبد العزيز بن ابراهيم بن الخيمي المارداني ، ببغداد . ورقم هذا المخطوط في كوبريلي ٧/١٦١٢ بعنوان : الكتاب الملقب بالجديد (الحكمة والالهيات) .

والمؤلف : عز الدولة ابن كمونة : سعد بن منصور ضمن مجموعة من ورقة ٢٤١ - ٣٣٣ . في ١٣٣ لوحة ، بل لوحة ذات شطرين . وقياسه ١٧ x ٢٤ سم ، ومسطرته ٢٧ مستظرا . مصور بالفوتوستات لجامعة الدول العربية بالقاهرة .

الجديد في الحكمة

ثانيا : نسخة احمد الثالث :

وقد رمزنا لهذه النسخة بحرف « ١ » . وقد نسخت في يوم الجمعة الثامن من شهر جمادى الاولى سنة ٧٣٢ هـ . بخط نسخ واضح . كتبها ابن التقى المؤذن بمشهد الحسين . وذكر انها قوبلت على نسخة المصنف .
ورقم هذا المخطوط في مكتبة « احمد الثالث » هو ٥٣/٣٢٣٤ حكمة .
وعنوانه « الحكمة الجديدة » . لهبة الله بن كمونة البغدادي .
في ١٥٧ لوحة ، كل لوحة ذات شطرين . لكنه ينقص حوالي ست لوحات من الباب الاخير من قوله « مرببة النفوس الحيوانية ... » الى « امر ما » . في اللوحة رقم ١٥٤ وقياسه ١٧ x ٢٦ سم . ومسطرته ٢٣ سطرا . ومصنوع بالقوقوسات لجامعة الدول العربية بالقاهرة .

ولست اللوحة الثانية هنا من اصل المخطوط ، فقد كتب عليها بقلم تعليق دقيق بعض المعلومات من حنين بن اسحق المبادي .
وعلى اللوحة الثالثة مبايعة لهذه النسخة ، وخاتم فيه وقف لها ، وبداخله الآية الكريمة « الحمد لله الذي هدانا لهذا . وما كنا لنهتدى لولا ان هدانا الله » .

منهج التحقيق

من حسن الحظ ان هذا المؤلف جميل التقسيم ، لان صاحبه قد قرأ وهضم موضوعه ، فاستطاع السيطرة عليه . وقد اسرنا تقسيمه للكتاب الى سبعة ابواب ، ونحت كل باب سبعة فصول ، وكل باب وكل فصل له عنوان واضح مستقل ينبىء عن موضوعه .

روعي في هذا المنهج ان ينفي بسلامة النص ، والا يلجأ الى تغيير الكلمة الا بعد ثبوت خطئها ثبوتاً قاطعاً . ولذلك كانت الخطوات التالية خطوات ضرورية:

١ - الحذف والاثبات :

قد جعلنا النسخة « ك » هي الام لانها الاقوم والاتم ولم نحذف منها الا الكلمة التي تخل بالمعنى ، والتي يوجد ما هو افضل منها في النسخ الاخرى ، مع التنبيه على ذلك بالهامش . كذلك اثبتنا بعض الكلمات التي افترضنا وضوح المعنى . وقد وضعت بين قوسين ثلاثاً تختلط بالنص .

٢ - التعليق :

قد علقنا في الهامش مثبتين الفروق بين النسخ ، ومنبهين أحيانا الى بعض الامور. وقد اوجزنا ذلك مفضلين وضع مقدمة دراسية قبل المخطوط، هي بمثابة دراسة كاشفة لافكاره ، وممهدة لفهم قضاياها .

٣ - موقفنا من الاخطاء :

وجدنا بعض الاخطاء النحوية فصححناها مثل ، أن كل ، صوابها، أن كلا، وقد همزنا بعض الكلمات مثل : نتائج : نتائج ، سوى : سواء .

٤ - الاملاء والترقيم :

وجدنا بعض الكلمات التي كتبت حسب الاملاء القديم ، فكتبناها حسب قواعد الاملاء الحديث مثل ، ينجوا : ينجو ، مشا : مشى ، في ما : فيما .
اما علامات الترقيم فقد وضعناها في المخطوط كله ، وقد كان من النادر ان تحصل على علامة منها. وذلك تيسيرا للقراءة ، وضمانا لصحة المعنى وكماله.

الهدف من تأليف الكتاب

يوضح الفيلسوف ابن كمونة الهدف من تأليفه لهذا الكتاب « الجديد في الحكمة » ، فيذكر انه قد اتفق ارباب العقائد العقلية ، والديانات النقلية ، على ان الايمان بالله وباليوم الآخر ، وعمل الصالحات ، هو غاية الكمال الانساني ، وبه يفوز بالسعادة الـمرمـدية ، ومن الشقاء الاخرى .
ولا يتم تحصيل هذا الايمان والصالحات يقينا وبرهانا، الا بعلم الحكمة (١)، الذي هو استكمال النفس الانسانية بتحصيل التصورات والتصديقات بالحقائق

(١) لم يشأ هذا المفكر ان يصرح بكلمة « فلسفة » ، ولعلها كانت لفظة غير محموده في ذلك الوسط او تجر الى اتهام ما ، وقد راجت لفظة « اعتبار » بدل الفلسفة في تلك العصور ، وراجع :

Mr. Mahdi : Ibn khaldun's philosophy of history pp. 66 ff
George aliene

وقارن د . جعفر - دراسات فلسفية واخلاقية

النظرية والعملية ، على حسب الطاعة البشرية ، وبذلك يتجنب الانسان الوجوه
الظنية والتقليدية .

وليس هناك عذر لمن ينصرف عن تحصيل هذه الحكمة أو تمهيد قواعدها
وأصولها .

ولا يعد من أهل العقل ، من يكذب أهل الحكمة والتنزيل ، دون دليل
أو مستند ، وهذه محاولة من ابن كمونة للتوفيق بين الدين والفلسفة ، تضم الى
محاولات سابقة (١) .

ويدعو ابن كمونة الى ألا يغالي الانسان فيفضل عن سواء السبيل ، ويرى أن
على المتردد أن يأخذ بالاحوط .

ويذكر ابن كمونة أنه ألف هذا الكتاب استجابة لالتماس من دولة شاه بن
الامير سيف الدين سنجر الصاحب ، فقد كان هذا الامير ممن اطلع على شرف هذا
العلم بالمعيتة وآرائه الصائبة .

وبالرغم من شواغل الحياة التي أحاطت بفيلسوفنا رغما عنه ، فقد استجاب
لرغبة الامير ، وألف هذا الكتاب مختصرا ، لكنه مشتمل على امهات المسائل ،
ومتضمن لخلاصة أفكار السابقين مع زيادات المؤلف نفسه . ولم يشغل المؤلف
نفسه بإيراد المسائل الخالية من اليقين ، أو تلك التي لا يجدى تحقيقها بطائل .
وقد ركز المؤلف في كتابه على كل ما ينتفع به : في العلم بالله تعالى وتوحيده
وتنزيهه وصفات جلاله ، وعجائب مخلوقاته التي تدل على كبريائه وعظمته (٢) .
وأيضا على ما ينتفع به في اثبات الملائكة ، والنفوس ومدرجاتها ، وبقائها بعد

(١) انظر : د . محمد كمال جعفر — في الفلسفة الاسلامية — الباب الثاني . .
التوفيق بين الدين والفلسفة . ص ١٦٣ وما بعدها .

(٢) هذا يتفق مع ما ورد عن فيثاغورث في القرن الخامس قبل الميلاد ، من أنه
هو الذي وضع أول معنى محدد بكلمة فلسفة ، واعتبرها من المعاني السامية
التي لا يصح نسبتها الى غير الاله .

Cornford : from religion to philosophy p. VI. NEW YORK

فناء البدن وأبديتها وتركيتها ، كما ركز على خصائص النبوة والولاية وحال المعاد والبعث . أو قل أنه جمع الفكر الذي يعصم من الضلال ويسعد الانسان في الآخرة .

والمؤلف - باعتباره انسان - لا ينسى تقصيره وان عمله متواضع ، لكنه يجعل كتابه عن أن تتناوله أيدي الجاهل ، فليس يعرف قدره الا المحقق الذي أطال البحث في كتب الاوائل .

كما لا ينسى - المؤلف - أن يدعو الله تعالى ، ليوفقه الى الصواب ويفيض عليه الرحمة والثواب . وتلك نعمة دينية يسرى صداها في كثير من القضايا الفلسفية التي عرضها في كتابه ، ولم يكن في ذلك بدعا من فلاسفة الاسلام الذين طبعت فلسفتهم دائما بالطابع الديني (١) .

(١) الواقع أن هذا تيار عام شمل الفلسفة بعد الفلسفة اليونانية ولذلك تسمى ، الفلسفة اليهودية ، والمسيحية والاسلامية ، وهذا الوصف فيه الدلالة الكافية .

قضايا الكتاب

ميزان الفكر

١ - القسم الاول : ما وراء الطبيعة :

٢ - القسم الثانى : الطبيعة :

٣ - القسم الثالث : الانسان :

تمهيد

سنحاول في هذه العجالة القادمة أن نقدم للقاريء صورة موجزة مركزة عن خلاصة فكر ابن كمونة في هذا الكتاب بمنهج كلي جامع لا تتناول الجزئيات بالتفصيل والتحليل ، والا خرجت الرسالة عن حيزها المقبول .
ولذلك رأينا ان نعالج هذا التراث في اربع نقاط رئيسية :

النقطة الاولى :

• ميزان الفكر لدى ابن كمونة وهو المنطق .

النقطة الثانية :

• الميتافيزيقا (ما وراء الطبيعة) .

النقطة الثالثة :

• الفيزيقا (الطبيعة) .

النقطة الرابعة :

• الانسان .

وقد لاحظنا في سائر هذه النقاط ان الكتاب بصحة القاريء ، وفيه ما يفصل وما يشرح وما يدعم اقوالنا هنا في القسم الدراسي .

المنطق آلة النظر

ما هية المنطق ومنفعته :

قد أولى ابن كمونة ، المنطق عناية كبيرة ، لان جميع مسائل كتابه هذا تشيع فيها القوانين والقضايا المنطقية ، ولهذا فقد جعل المنطق آلة النظر ، وعرفه بأنه :
« قانون يعلم به صحيح الفكر وفاسده » (١) .

وهو يرى أن أهمية المنطق ، مثل أهمية العروض الى الشعر والايقاع الى الالغان . لكن اذا كان العروض والايقاع يستغنى عنهما كثير من الناس بفطرتهم فان المنطق لا يستغنى عنه بفطرتهم ، الا المؤيدون بهداية ربانية ، وقليل ما هم ، غير ان الذين لا يهتمون بهذا القانون - لبلادتهم - خلق كثير .

وقد وضع ابن كمونة معنى لفظه « الفكر » هنا ، بأنها توجه الذهن نحو مباديء المطالب . وهذه المباديء تجرى من الفكر مجرى المادة ، أما الهيئة الحاصلة من ترتيبها فهي تجرى مجرى الصورة . ولا بد من صلاح الفكر وتأديته الى المطلوب من صلاحهما معا ، وقد يفسد بفساد احدهما . ويختلف فكر ابن كمونة هنا عما يراه المناطقة الوضعيون ، من عدم التفريق بين المادة والصورة ، كما يرون ارتداد الفكر الى معطيات حسية (٢) .

وجميع المباديء تصويرية أو تصديقية ، وان حضور شيء في الذهن هو نفس الادراك ، ويسمى « تصورا » . أما ما يلحقه لحوقا يجعله محتملا للتصديق أو التكذيب فيسمى « تصديقا » ، وهو حكم بمتصور على متصور . وليس هناك ما يطلب في العلوم غير هذين . وقد احصر المعلوم في معلوميهما ، والمجهول في مجهوليهما .

(١) « الجديد في الحكمة » - لوحة ٢٤٢ وعرفه ابن سينا بقوله : « المنطق علم يعرف فيه كيف يكتسب عقد عن عقد حاصل » والعقد هو المركب - انظر له : الهداية ص ٦٤ تحقيق د . محمد اسماعيل عبده .

(٢) د . زكى نجيب محمود : المنطق الوضعي - ص ٨ - طه - ١٩٧٣ . مكتبة الانجلو المصرية .

أما الفكر الموصل الى التصور فهو « القول الشارح » ، والموصل الى التصديق فهو « الحجة » .

وينحصر جهد المنطقي هنا في النظر في مباديء كل من القولين ، وتأليفهما على الوجه الكلى القانونى دون التفات الى المواد المخصصة بالمطالب الجزئية ، ولن يعفيه هذا من النظر في الالفاظ ، من حيث هو معلم للمنطق أو متعلم له ، لوجود علاقة وضعية بين المعنى واللفظ .

وفي المنطق – كما يرى هذا الفيلسوف – تذكر وتنبية ، وعلم متسق لا يقع فيه غلط ، فما يستنبط بالفكر من المنطق ، غني عن منطق آخر ، ويبدو من ذلك تأثر ابن كمونة واضحا بالمنطق الارسطي وغيره ، فقد كانت الفلسفة اليونانية ذائعة بين العرب في ذلك الوقت وتأثر بها العديد منهم كما يتضح من فكر ابن سينا والفارابي واخوان الصفاء وغيرهم (١) .

وتجنبنا للمحال باكتساب مجهول بمجهول ، فلا بد من انتهاء المباديء الى تصورات وتصديقات بديهية . ولا تصديق الا على تصورين فصاعدا .
وهناك ما يسمى دلالة المطابقة ، وهو ما فيه مدلول اللفظ الذي دلالاته وضعية على المعنى الذي وضع له ، لاجل وضعه له . مثل دلالة البيت على مجموع الجدران والسقف . وان كان مدلوله جزءا مما وضع له فهي دلالة تضمن ، مثل دلالة البيت على الجدار ، وان كان خارجا عنه فهي دلالة الالتزام ، مثل دلالة السقف على الحائط .

ويدل اللفظ الواحد على المعنى الواحد الحاصل في افراد كثيرين على السوية ، بالتواطؤ ، كدلالة الحيوان على جزئياته . فان لم يكن بالسوية فهو بالتشكيك كدلالة الموجود على الجوهر والعرض . ويدل على معانيه المختلفة بالاشتراك ، كالعين على الباصرة والذهب مثلا .

وقد تدل الالفاظ الكثيرة على المعنى الواحد بالترادف ، مثل الاسد والغضنفر

(١) قارن Montgomery watt : Islam and the integration of society. p - 10 London 1961 .

وعلى المعاني الكثيرة بالتباين ، كالارض والسماء • ويكون اللفظ مفردا ان لم يدل -
تبعاً لقصد - بشيء من أجزائه المترتبة المسموعة ، على شيء من أجزاء معناه ،
مثل زيد - والا فهو المركب ، ويسمى « قولا » ، مثل الحيوان الناطق • ويخرج
عن هذا صيغة الفعل الدالة على زمانه ، وجوهره الدال على الحدث ، فكل منهما
جزءوه ، لكنه غير مترتب ولا مسموع •

و « الكلمة » مثل « مشى » ، تكون نتيجة استقلال المفرد بالخبار به أو عليه
ويدل على معنى وزمان ، والا فهو « الاسم » كالانسان ، وان لم يستقل بذلك فهو
الاداة مثل « في » • وما منع مفهومه من وقوع الشركة فيه فهو جزئي كزيد
المشار اليه والا فهو كلي وقعت الشركة فيه ، كالانسان ، او لم تقع للمانع غير
نفس المفهوم كالشمس •

والموصوف وصفاته اذا حكم ببعضه على البعض كيف كان مثل : الانسان
ضاحك ، فالمحكوم عليه فموضوع ، والمحكوم به محمول بالمواطاة • ويكون
ذاتياً ، أو نفس ماهيته مثل « انسان » لزيد ، فزيد عبارة عن انسان متخصص
بعوارض ، لا عن المجموع من الانسان وتلك العوارض • وان كان خارجاً عنها فهو
عرضي •

وما أخذ من العرضيات من حيث يختص بماهية واحدة ، فهو خاصة ،
كالضاحك للانسان ، سواء ساوته مثل هذا المثال ، أو كانت لبعضه مثل « الكاتب »
له بالفعل ويكون ما أخذ منها ، عرضاً عاماً ، اذا شمل ماهية وغيرها ، كالماشي
للانسان لا للحيوان ، لاختصاصه به •

والمسؤول عنه بما هو ، ان كان حقيقة واحدة كالانسان ، فالجواب مجموع
ذاتياتها ، كالحيوان الناطق • وان كان فوق واحدة فان اختلفت حقائقها كالانسان
والفرس فمجموع الذاتيات المشتركة بينها كالحيوان وحده ، وهو جنس كل منها ،
وهي الانواع بالاضافة اليه • وان اتفقت حقائقها كزيد وخالد ، اللذين اختلفا
بالعدد لا غير ، فبالحقيقة المشتركة حالي الشركة والخصوصية ، كالانسان ، وهو
نوع حقيقي لتلك الكثرة ، ومعناه مختلف عن معنى النوع الاضافي •

هكذا يربط ابن كمونة دائما عناصر المنطق بالانسان وأحواله ويضرب كثيرا من الامثلة الخاصة بالانسان . وهو يرى أن الاجناس قد تتصاعد الى ما لا جنس فوقه وهو العالي ، وجنس الاجناس ، وتتناول الانواع الاضافية الى ما ليس تحته الا الاصناف والاشخاص ، ويسمى نوع الانواع . والمتوسطات اجناس لما تحتها وأنواع أيضا لما فوقها ، وان خصوصية كل نوع هي فصله المقوم كالنسل للاق
للانسان .

وكل شيئين ان صدق أحدهما على ما صدق عليه الاخر ، فان وجد عكس فهو « المساوي » كالانسان والضاحك . وان لم يصدق أحدهما على ما صدق عليه الاخر : فان صدق على بعضه فبينهما عموم وخصوص من وجه ، كالانسان والابيض والا فهما متباينان كالانسان والفرس .

والمحمولات المفردة خمسة وهي : الجنس والنوع الحقيقي والفصل والخاصة والعرض العام ، لانها اما ذاتية واما عرضية . وكل واحد من هذه انما هو ذلك الواحد بالاضافة ، فقد يصدق على واحد عدة منها ، مثل « اللون » فانه جنس للسواد والبياض ، ونوع للكيف ، وخاصة للجسم ، وعرض عام للانسان . ويسمى معروض كل واحد منها بالطبيعي ، وعارضة بالمنطقي ومجموعهما بالعقلي (١) .

اكتساب التصورات :

قد يكون التصور تاما ، وهو الاحاطة بكنه حقيقة المتصور . او ناقصا ، وهو تميزه عما عداه دون احاطة .

وكل قول شارح يوصل الى التصور التام فهو « حد تام » . ومن الضروري أن يكون مشتملا على ذاتيات المحدود كلها ، فيتركب من جنسه وفصله ، لان الجنس يتضمن جميع الذاتيات المشتركة ، والفصل يتضمن جميع الذاتيات المميزة .

(١) الجديد في الحكمة - من لوحة ٢٤٢ - ٢٤٤ .

وان اتحاد الشيء في الخارج يتم باتحاد كل اجزائه ، وعليه فان ايجاده في
الذهن الذي هو تصوره لا يتم دون ايجاد جميع ذاتياته فيه . ولا يتم الحد متى لم
يكن كل واحد من ذاتيات المحدود متصورا بالتصور التام .

وحقيقة الحد أنه القول الدال بالمطابقة على ماهية الشيء . وان الاشياء
التي كل واحد منها متقدم على شيء ، يمتنع كونها نفس ذلك الشيء المتأخر عنها ،
بل هي تصير عند الاجتماع ماهية هي المتأخرة فتتال معرفتها بواسطتها .
وان العلم بالجنس والفصل بالتركيب التقييدى يقوم على العلم بالجنس
المقيد بالفصل . وهناك فرق بين مجموع الشيء وبين اجزائه ، فالمجموع هو ما يقع
فيه التاليف مع التاليف ، اما الاجزاء كلها فهي اعتبار ما يقع فيه التاليف من
غير التفات الى التاليف .

ومن الواجب تقديم الجنس على الفصل في الحد ، لان الجنس يدل على شيء
مبهم يحصله الفصل ، وعكس هذا الترتيب يخل بالجزء الصوري من ذلك الحد
فلا يشتمل على جميع الاجزاء .

وقد يكون الحد صعبا ، اذا كان بحسب الماهية ، فقد يكون هناك اخلال
بذاتي لم يطلع عليه ، أو وقوع عديد من الاغاليط الحدية فيه . اما ان كان الحد
بحسب المفهوم فلا يحدث فيه ذلك .

واذا نظر الى الانسان على أنه حيوان منتصب القامة ضحاك بالطبع ، يكون
كل من هذا ذاتيا بحسب المفهوم ، دون جواز زيادة أو نقص ، والا كان المحدود
أولا غيره ثانيا .

وهناك ما يوصل الى تصور ناقص وهو الحد الناقص ، لما فيه من الاخلال
ببعض الذاتيات ، كتعريف الانسان بأنه : جسم ناطق ، فأخل بفصل جنسه
الذى هو الحيوان . كتعريفه بأنه : ناطق ، فيه اخلال بجنسه جملة .

ومنه الرسم التام ، وهو الذي يميز الشيء عن جميع ما عداه ، والرسم
الناقص وهو ما يميز الشيء عن بعض ما عداه . وما وضع فيه الجنس أولا يعتبر
أجود رسم ، لما فيه من تقييد ذات الشيء . على أن دلالة الالتزام هنا تكون غير

منضبطة ، فقد ينتقل العقل بالالتزام الى الشيء ، والى جزئه والى خاصة أخرى له ،
فاذا وضع الجنس دل على أصل الذات المرسومة .

وتمام التعريف يكون بإيراد اللوازم والخواص . مثل : الانسان حيوان
مشاء على قدميه عريض الاظفار ضحاك بالطبع .

وعند محاولة استقصاء الخواص واللوازم ، ينبري العقل هنا فيطلب لها
جامعا هو الذات ، ويستغنى حينئذ عن الجنس . وعلى هذا فانه لا تمام لقول
شارح الا بما يخص الم عرف . والجنس عرض عام . وتكون جملة الاعراض خاصة
مثل : الطائر الولود ، بالنسبة الى الخفاش .

ومن الواجب ان تكون الخواص والاعراض المعروفة للشيء مبينة له ، وليس
من شرط كونها معرفة أن يعلم اختصاصها بالشيء ، لان العلم بالاختصاص يتوقف
على العلم بما هو مختص وما هو مختص به . فلو اتخذ هذا الاختصاص مرفعا له
لكان دورا .

وقد يحدث خطأ في الاقوال الشارحة ، مختصا بالحد وذلك بأن يوجد مكان
الجنس أحد أمور سبعة :

منها اللوازم العامة ، كالوجود والعرضية ، ومنها الفصل ، مثل قولهم :
العشق افراط المحبة ، وانما هو المحبة المفرطة ، ومنها النوع مثل : الشرير من
يظلم الناس ، والظلم نوع من الشر ، ومنها جنس آخر مثل : العفيف ذو قوة
يتمكن بها من اجتناب الشهوات ، لان الفاجر له هذه القوة ، دون أن يتجنب ذلك ،
فقد أخذت القوة مكان الملكة ، ومنها الموضوع ، كآخذ الخشب في حد الكرسي ،
حيث يوجد قبل الهيئة الكرسية وبعدها ، وليس الجنس كذلك ، فان وجوده
يتقدم بالفصل . ومنها المادة الفاسدة ، مثل : الخمر غيب معتصر ، ومنها الجزء
مثل : الانسان حيوان ناطق ، وقصدوا بالحيوان ما تخصص به ، حيث ان
التخصيص لا يقال على المختلفات ، فلا يكون جنسا . وكذلك فان الحيوان الذي
هو جنس يجب أن يؤخذ غير مشروط بقيد انه ناطق ، وان وجود الانفعالات مكان
الفضول قد تبطل الشيء ، والفضول بالعكس .

والذي يعم الحد والرسم ، هو أن يعرف الشيء بنفسه ، مثل : العدد
كثرة من الآحاد ، والعدد والكثرة واحد ، أو يعرف بما يساويه في المعرفة والجهالة
مثل : الأب هو الذي له ابن ، أو بالاختصاص : المثلث شكل زواياه الثلاث مساوية
لقائمتين ، أو بما لا يعرف إلا به : الشمس كوكب يطلع نهارا ، والنهار هو زمان
طلوع الشمس (١) .

أقسام القضايا :

قد يكون القول تقييدا مثل : الحيوان ناطق ، وهو في قوة مفرد كالإنسان ،
وقد يكون جزئيا ، وهو ما يعارض له لذاته أن يكون صادقا أو كاذبا . وينتفع
بالتقييدي في الأقوال الشارحة .

ويحترز هنا عن التمني والترجي والامر والنهي والقسم والنداء والتعجب
والاستفهام ، فهي أخص بالمحاورات دون العلوم ، وينتفع بها في الخطابة والشعر
وغيرها . وينتفع بالجزئي في تركيب الحجج ، وتسمى قضية ، ولا بد منها من
محكوم عليه ومحكوم به ، إيجابا أو سلبا (١) .
وان لم يكونا جزائين قد أخرجنا بالتركيب عن الجزئية ، كالإنسان ماش ،
أو ليس ، والحيوان الناطق ماش ، أو هو متنقل ينقل قدميه أو ليس ، فهي الحملية
وان كانا كذلك فهي الشرطية .

وقد تكون القضية متصلة اذا كان الارتباط بين الجزائين بلزوم أو مصاحبة
أو سلب أحدهما . وقد تكون منفصلة ان كان بعناد أو عدم موافقة أو سلب
أحدهما .

فالحملية هي التي حكم فيها بكون أحد جزائها ، وهو المحمول مقولا على

(١) الجديد في الحكمة - من لوحة ٢٤٤ - ٢٤٥ .

(١) هذا يتفق مع تعريف ابن سينا للقضية بقوله في كتابه : الهداية ص ٧٨ -

« القضية قول يحكم فيه بنسبة شيء إلى شيء بإيجاب أو سلب » .

ما يقال عليه الآخر وهو الموضوع . سواء كان ذاتا وحدها كالانسان كاتب ، أو هو مع صفة كالضاحك كاتب .

ومادة القضية موضوع ومحمول ، وما يربط أحدهما بالآخر هو صورتها ، وقد يحذف لدلالة القرينة عليه معنى مثل : زيد ماش ، وحقه : زيد هوماش . وقد تكون العملية مخصصة ان لم يكن تعدد الموضوع ، لكونه جزئيا كزيد كاتب ، أو باعتبار الحكم كالحیوان جنس . وقد تكون أيضا موجبة كلية أو سالبة كلية ، اذا تبين ان الحكم على كل واحد من افراده بايجاب مثل : كل انسان حيوان أو بسلب مثل : لا واحد من الناس بحجر .

وقد تكون أيضا موجبة جزئية أو سالبة جزئية . وعلى التقادير الاربعة هذه ، تكون العملية محصورة . وان لم يتبين ذلك كانت العملية مهمة مثل : « الانسان في خسر » وهنا تكون مساوية للجزئية وفي قوتها .

وكذلك يتناول الحكم في المحصورة كل ما يدخل تحت الموضوع من : أجناس وأنواع وأصناف وأشخاص موجودة أو مفروضة وجودها ، مما لا يمتنع اتصافها به . وقد تكون العملية معدولة ، وذلك اذا كان المحمول معدولا ، وهو الذي يعبر عنه بادة لفظ محصل ، مثل الانسان هو لافرس . وفيها قد تشبهه الموجبة بالسالبة المحصلة .

ولا يصح الايجاب ولا يصدق الا على محقق في الخارج ، اي في نفس الامر ، ان حكم بثبوت المحمول للموضوع ، والا ففي العقل ، وليس السلب كذلك ، لان المدومين قد يرفع الارتباط بينهما في الخارج ، فيصدق الحكم فيها على غير الثابت ، ان اخذ من حيث هو ثابت .

ولكل موضوع الى محمول نسبة ما في نفس الامر مخصصة . وقد تكون مادة واجبة ان كان تخصصها بالوجوب كزيد انسان ، وقد تكون ممتنعة ان كان تخصصها بالامتناع ، كزيد حجر . وان كان بالامكان فهي ممكنة كزيد كاتب .

وما يلفظ به أو يفهم من خصوصية النسبة ، فهو جهة القضية سواء

طابقت المادة ، أو لم تطابق . وقد تتناول الجهة أكثر من مادة واحدة . كالحكم بالنسبة لغير الممتنعة ، حيث انها تتناول مادتي الوجوب والامكان ، وقس عليها غيرها من الجهات العامة .

وتكون القضية ضرورية ، اذا حكم بدوام النسبة أو سلبها مادامت ذات الموضوع ثابتة، وقيدت بالوجوب، مثل الانسان بالضرورة حيوان أو ليس بحجر .

وتكون دائمة ان لم تقيد به ، كزيد ابيض البشرة دائما أو ليس ، فان ما لايجب لا يوجد ، ولادائم الا ضروري . والقصد بالدوام هنا مالا يحكم بوجوبه . فان قيد باللاضرورة فالمراد عدم العلم بوجه وجوبه ، فلا يصدق الحكم به على كل واحد ، اذ ان جزئيات الكلى لا تتناهى ، فلا يطلع العقل على دوام الحكم عليها .

والقضية المشروطة ، هي التي تحكم فيها بأن ثبوت المحمول أو سلبه دائم بدوام الوصف المعبر به عن الموضوع ، مثل : كل كاتب متحرك الاصابع ، أو ليس بساكنها مادام كاتبا ، مع جواز دوامه بدوام الذات ، أو عدم دوامه .

وتكون القضية عرفية ان لم يقيد بوجوبه بحسب الوصف . وتكون حينية ضرورية ان حكم بذلك في بعض اوقات الوصف المذكور ، مع جواز صدق الحمل العرفي أو لاصدقه ، مثل : كل مجتنب يسعل أو لايسعل في بعض اوقات كونه مجنوبا . وان لم يقيد بالضرورة في ذلك الوقت فتكون حينية مطلقة .

وان كلم بذلك في بعض اوقات ثبوت ذات الموضوع ، مع جواز باقي الاحتمالات فهي عرفية ضرورية أن تعرض لقيد الضرورة، والمطلقة ان لم يتعرض له .

وقد تكون ممكنة عامة ، ان كان الحكم بسلب ضرورة العدم في الايجاب أو بسلب ضرورة الوجود في السلب ، وان كان بسلب الضروريتين معا فيهما ، فهي الممكنة الخاصة التي هي مركبة من ممكنتين عامتين مختلفتي الكيفية .

ولانهاية للموجبات ، اذ الاحكام وقيودها لا تقف عند حد لا يمكن الزيادة عليه ، لكن يقاس احكام مالم يذكر منها على ما ذكر .

الجديد في الحكمة

والقضية المتصلة ، هي التي حكم فيها بصدق قضية تسمى التالي ، على تقدير صدق أخرى تسمى المقدم في الموجبة، او بلا صدق التالي على تقدير صدق المقدم في السالبة . وقد تكون لزومية ان حكم في الايجاب بلزوم التالي للمفهوم، وفي السلب بسلب اللزوم ، ققولنا : ان كان زيد يكتب تتحرك يده ، وليس ان كان يكتب فهو ماش .

وقد تكون اتفاقية اذا حكم فيها في الايجاب بتوافق جزاها على الصدق ، دون حكم باللزوم ، وفي السلب بعدم ذلك التوافق ، ققولنا : ان كان الانسان ناطقا فالحصار ناهق ، وليس ان كان ناطقا فهو صاهل .

ويكون خصوص المتصلة بتخصيص حكمها بالاحوال او الاتفاقات المعينة، مثل : اليوم ان جئتني اكرمتك ، فقد قيدت بما يمكن اجتماعها بالمقدم ، احترازا من تقدير عدم اللزوم ، ومن مثل الفردية للعدد ثلاثة ، بتقدير اقسام هذه بمتساويين . وفائدة القيد الثاني هو الا تكون تلك الاحوال والتقادير اجزاء من المقدم ، فتعود الكلية مهمة .

وسوء الايجاب الكلي « كليا ودائما » والجزئي « قد يكون » والسلب الكلي « ليس البتة ودائما ليس » والجزئي « قد لا يكون » وغير ذلك . على انه اذا اعتبر تأليف المتصلة من حمليات وشرطيات وخليط منهما كانت تسعة اقسام ، لاداعي للتطويل بذكرها هنا .

واذا الفت من الصادقات والكاذبات ، فقد تتألف اللزومية من سادقتين ، او كاذبتين مثل : ان كان الجمل يطير فله جناح ، وكاذبة مقدم ومصادقة تال : ان كان يطير فهو حيوان . على ان الاتفاقية لاتصدق الا من سادقتين .

والمنفصلة ثلاثة اقسام : حقيقية وممانعة الجمع وممانعة الخلو :

والاولى حكم فيها بالمعاندة ، او عدم الموافقة بين قضيتين او اكثر في الصدق والكذب معا في الموجبة ، او بسلب ذلك العناد . مثل : اما هذا العدد زوج او فرد من جزاين ، وهكذا . وماحكم فيها باللاموافقة هي الاتفاقية مثل : اما زيد كاتب او اسود ، اذا كان كاتبا ابيض ، وليس كذلك ، اذا جمعهما او فقد

وممانعة الجمع هي التي حُكم فيها بهذا صدقا فقط ، من غير منع كونه في الكذب ايضا كقولنا : اما هذا حجر او شجر ، وليس اما حجر او جماد - في العنادية - واما هذا كاتب او اسود اذا لم يستجمعهما ، او ليس كذا اذا استجمعهما في الاتفاقية .

وممانعة الخلو هي ما حكم فيها بذلك كدبا فقط ، على ان الصدق ليس بممتنع مثل : اما زيد في الماء او غير غريق ، وليس اما هذا حيوان او نبات في العنادية - وان اخذت كل من مانعتي الجمع والخلو بحيث لا تشمل الحقيقة ، فالحكم بها مركب من حكيمين .

والسور الكلي في المنفصلة دائما ايجابا ، و ليس البتة، ودائما ليس سلبا . والجزئي تد يكون ايجابا ، وقد لا يكون وليس دائما سلبا .

وتنقسم المنفصلة من جهة تركيبها من الشرطيات والحمليات الى ستة اقسام يمكن استنتاجها مما سبق .

وهناك ما يسمى « قضية مدعفة » وهي التي حُرِفَت صيغتها ، على ان الاعتبار بالمعنى لا بالعبرة . ويتعلق صدق القضية وكذبها وايجابها وسلبها بالربط ، دون التفات الى احوال اجزائها (١) .

لوازم القضية عند انفرادها :

من المعروف ان كل قضية ، يلزم من صدقها كذب نقيضها ، كما يلزم من كذبها صدق هذا النقيض . والتناقض بين قضيتين هو اختلافهما بالايجاب والسلب لاغير ، اي اتحادهما في الجزاين ، على وجهه تقتضي ان يكون احدهما صادقا والآخر كاذبا، على انه يلزم من سلب كل واحد من الايجاب الكلي السلب الجزئي الآخر ، وكذلك من سلب كل واحد من السلب الكلي والايجاب الجزئي . ويكون التناقض من الجانبين معا ، ويسمى لازم النقيض نقيضا كذلك .

واذا اختلفت القضيتان كما وكيفا ، مع اتخاذ ما يجب اتخاذه ، فالتناقض يجري بين الضرورية والممكنة العامة ، وبين الدائمة والمطلقة ، وبين المشروطة

(١) الجديد في الحكمة - من لوحة ٢٤٥ - ٢٤٨ .

والممكنة العامة ، وبين الدائمة والمطلقة ، وبين المشروطة والممكنة العامة ، وذلك بحسب حين من احيان وصف الموضوع ، وبين العرفية والحينية المطلقة ، وبين الحينية والضرورية ، وبين الوقتية الضرورية والممكنة العامة .

وهناك ضابط في نقيض المركبات ، وهو التردد بين تقيضي جزاها ، وذلك ظاهر أن كانت كلية . واذا لم يتعين في الجزئية البعض الذي وقع عليه الحكم ، احتيج الى تقييد الجزء الموافق في الكيف من جزئي انفصال النقيض، او ان تكون اجزاء التردد اكثر من اثنين، او تقدم السور الكلي على اداتي الانفصال الترددي، فتصدق ضرورة الطرفين على سبيل منع الخلو فقط في نقيض الممكنة الخاصة .

ويصدق دوام الطرفين مانعا للخلو في نقيض المطلقة اللادائمة ، كما تصدق الدائمة الموافقة في الكيف مع الحينية المخالفة فيه . ويجوز تبدل الحينية بممكنة عامة في بعض احيان الوصف في نقيض المشروطة اللادائمة . ويقاس على هذا جميع مالم يذكر نقائضه من الموجهات البسيطة والمركبة . والمتصلة تناقضها المخالفة لها في الكيف والكم ، معتبرا في السالبة سلب اللزوم في اللزومية ، وسلب الاتفاق في الاتفاقية .

وان كانت المنفصلة حقيقية عنادية ، تناقضها السالبة التي يصدق معها بالامكان جميع اجزائها ، او خلوها على سبيل منع الخلو دون الجمع . والمركبة من مانعة الجمع ومانعة الخلو . يؤخذ في تقيضها الامكان او المنع .

واختلاف القضيتين في الكيف دون الكم ، يجعلهما متضادتين ، لجواز اجتماعهما على الكذب في مادة الامكان دون الصدق ، وتدخل جزئياتهما تحت التضاد ، لجواز اجتماعهما على الصدق في تلك المادة ، دون الكذب .

ومن اللوازم ، العكس ، وهو ان يقام كل واحد من جزئي القضية مقام الآخر ، مع بقاء الصدق والكيفية بهما . على ان كل قضية لزمها هذا اللزوم فممكنة .

ولا يجوز انعكاس الموجبة الكلية كلية ، لاحتمال أن يكون المحمول اسم بحسب المادة ، مثلما يصدق : كل انسان حيوان دون كل حيوان انسان .

وفي عكس الوجبة ، لا يلزم انخفاض الجهة الكلية والجزئية . فالانسان ضروري للكاتب ، وليس الكاتب ضروريا للانسان . وكذلك فان تحرك اليد ضروري بحسب الوصف للكاتب وليس الكاتب ضروريا لتحرك اليد .

وفي الضرورية والدائمة والمشروطة والعرفية ينعكس كل واحد كنفسه كما وجهه لانه ان لم يصدق المدعى صدق نقيضه الموجب الجزئي ، وينعكس ذلك النقيض الى ما لا يصدق مع الاصل . واذا كان اللوام مع الكلليات لا يصدق الا مع الضرورة ، فقد يلزم من كونها دائمة كونها ضرورية كذلك .

ومع قيد المشروطة والعرضية بالادوام ، يجب عكس لازم القيد ، وهو جزئية موجبة مطلقة ، وضم لازم عكسه الى عكسيهما خاليتين عن القيد ، فيصير العكس مشروطا او عرفيا لادائما لبعض افراد الموضوع .

ولاجل التخلف في المواد ، فانه لا يعكس في السلب باقى الموجبات كليا او جزئيا . فمن الممكن سلب الكاتب عن الانسان، وعن متحرك اليد عند التحريك، وامتناع عكسه .

والمتصلة تنعكس موجباتها الكلية والجزئية ، جزئية موافقة للاصل في اللزوم والاتفاق ، وتنعكس سوابها الكلية كنفسها مطلقا ، ولا عكس لسالباتها .

ولا يمكن تصور العكس في المنفصلة ، لانه لا ترتيب بين جزاها في الطبع ، بل في الوضع فقط ، فيكون عكسا في اللفظ والعبارة دون المعنى (١) .

وهكذا يستعرض ابن كمونة القضايا وانواعها ولوازمها وعكسها بتقسيم دقيق وتفرع شامل ، حيث انه يعتبر القضايا اساسا لفلسفته ولا سيما في هذا الكتاب .

(١) الجديد في الحكمة - من لوحة ٢٤٨ - ٢٥٠ .

القياس البسيط :

ويرى ابن كمونة ، ان القضايا تكون ذات لوازم عند انضمام بعضها الى بعض ، وان العمدة منها هو القياس . ومنه ما هو بسيط ، وهو قول مؤلف من قضيتين يستلزمان لذاتهما قولا مغايرا لهما ، له نسبة مخصوصة الى اجزاء ذلك القول ، ولا يسمى قياسا الا ما استلزم قولا يوضع أولا ، ثم يقاس به اجزاء القياس .

وينقسم البسيط الى : استثنائي ، وهو ما ذكرت فيه النتيجة او نقيضها بالفعل . والى اقتراضي ان لم يكن كذلك ، وهو على اقسام :

مركب من حليتين ، ومتصلتين، ومنفصلتين، وحملية ومتصلة، وحملية ومنفصلة ، ومتصلة ومنفصلة . والمركب من حليتين تشترك مقدمته في حد اوسط ، لتوسطه بين طرفي المطلب اللذين يسمى الموضوع فيهما الاصغر ، والمقدمة التي هو منها الصغرى والمحمول الاكبر ، والمقدمة التي هو منها الكبرى.

ويطلق على نسبة الاوسط الى طرفي المطلب بالمحمولية والموضوعية شكل ، وعلى اقتران الصغرى بالكبرى ، « قرينة وضرب » . فاذا كان الاوسط محمولا في الصغرى موضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول القريب من طبع الانسان . وان كان محمولا فيهما فهو الثاني ، وان كان موضوعا فيهما فهو الثالث ، وان كان موضوعا في الصغرى محمولا في الكبرى فهو الرابع ، وهو أبعدنا عن طبائع البشر .

وكل شكل تكون قرائنه بحسب تركيبه من المحصورات الاربع ويقاس عليها ستة عشر غيرها ، لكن المنتج منها في الاول بحسب بساطة المقدمات اربعة .

وضروب الشكل الاول هي : الاول من مرجبتين كليتين، والثاني من كليتين كبراهما سالبة ، والثالث من موجبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى، والرابع من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى، وهكذا الى آخر الامثلة والتفصيلات التي اوردها ابن كمونة في نص كتابه، والتي تتعق ايضا بضروب الاشكال الباقية فلا داعي لذكرها هنا اكتفاء بذكرها هناك ، والتي لا تخرج عن اصول القياس البسيط ، كما هي واردة في كتب المنطق الارسطي وغيره .

والقياس الاستثنائي قريب الى طبع الانسان ، ويتألف من متصلة مع الاستثناء، او من منفصلة معه . اما الاول فالموجبة الكلية للزومية اذا استثنى عين مقدمها انتج عين تاليها ، او نقيض تاليها انتج نقيض مقدمها ، لانه متى وضع الملزوم وضع اللازم ، ومتى رفع اللازم رفع الملزوم ، تحقيقا للزوم، مثل: ان كانت الشمس طالعة فالكواكب خفية ، لكن الشمس طالعة فالكواكب خفية .

ولا ينتج نقيض المقدم ولا عين التالي شيئا ، لاحتمال أن يكون التالي اعم من المقدم ، ولا يلزم من رفع الاخص رفع الاعم ولا وضعه ، ولا من وضع الاعم وضع الاخص ولا رفعه . والاتفاقية لاتفيد باستثناء العين علما ، ولا يصدق رفع تاليها (١) . الى غير هذا من التفريمات والتفصيلات التي يذكرها هذا المفكر ، والتي ترى عدم ايرادها تفصيلا نظرا لانها تكدر الدهن اكثر مما تفيده .

توابع الاقيسة ولواحقها :

ويذهب ابن كمونة في فلسفته المنطقية ، الى انه قد تؤلف مقدمات ينتج بعضها نتيجة يلزم من تاليها مع مقدمة اخرى نتيجة اخرى ، الى ان تنتهي الى المطلوب ، تسمى قياسا مركبا ، موصول النتائج او مفصولها .

وقياس الخلف من الاقيسة المركبة ، وهو اثبات المطلوب بابطال لازم نقيضه المستلزم لابطل نقيضه . ويتركب على وجوه اربعة ذكرها المؤلف بالتفصيل والامثلة .

والقياس المستقيم ، يتوجه اولا الى اثبات المطلوب ، ويتألف مما يناسبه، وتكون مقدماته مسلمة او مافي حكمها ، ولا يكون المطلوب موضوعا فيه اولا .

وقياس الخلف يتوجه الى ابطال نقيض المطلوب ، مع اشتماله على ذلك النقيض ولا يشترط فيه تسليم المقدمات . ويوضع فيه المطلوب اولا ومنه ينتقل الى نقيضه ، وقد لا يدل على نفس المطلوب ، بل على ماهو اعم منه او اخص او مساو له ، اذا وضع شيء من ذلك وظن انه المطلوب ، ولايتأتى في ذلك صدق المطلوب وان كان لاينتجه .

الجديد في الحكمة - من لوحة ٢٥٠ - ٢٥٤ .

وإذا اخذ نقيض النتيجة المحالة في الخلف ، وقرن مع المقدمة الصادقة ،
انتج مطلوبنا على الاستقامة . وهناك ايضا قياس الضمير ، وهو قياس حذفت
كبراه اما لوضوحها مثل : هذان خطان خرجا من المركز الى المحيط فهما
متساويان .

او لاختفاء كذبها ، مثل : فلان يطوف بالليل فهو سارق وتقدير الاول : كل
خطين هما كذلك فهما متساويان . والثاني : وكل من يطوف بالليل فهو سارق .
وهناك « عكس القياس » ، وهو أن يؤخذ نقيض النتيجة ، ويضم الى احدى
المقدمتين ، لينتج مقابل الاخرى ، ويسمى ذلك غصبا ، لنصب التعليق .

و « قياس الدور » ، هو أن تجعل نتيجة القياس وعكس احدى المقدمتين
منتجا للآخرى ، ويكون هذا عند تعاكس الحدود ، مثل : كل انسان ضاحك ،
وكل ضاحك متفكر فكل انسان متفكر . ثم يقال : كل انسان متفكر ، وكل
متفكر ضاحك ، فكل انسان ضاحك .

وهناك ما يسمى « استفزاز النتائج » ، وهو أن يستنتج من القياس المنتج
بالذات نتائج اخرى بالعرض لازمة لنتيجته الذاتية ، وهي كذب نقيضها ،
وعكسها وعكس نقيضها ، وجزئيات تحتها او معها .

ويكتسب القياس من الحملات الاقترافية بتحليل حدى المطلوب الى
ذاتياتها وعرضياتها اللازمة والمفارقة ، ثم محاولة وسط تقتضي تأليفا بينهما
منتجا له ايجابا او سلبا .

والقياس الشخصي لا يطلب في العلوم ، وعلى هذا يقاس الحال اذا كان
المطلوب متصلا او منفصلا . وتحليل القياسات المركبة يكون بتخليص الحدود
والمقدمات عن الزوائد، والنظر في اشتراك بعض المقدمات مع بعض ومع المطلوب،
ليطلع على تأليف كل قياس منها .

وقد احتيج اليه ، لانه ليس كل نتيجة في العلوم ، تورد حجتها على نظم
مستقيم ، اى على هيئة شكل اقتراني أو استثنائي ، بل قد تحرف بزيادة

فاذا لم يناسب المطلوب بحال ، فليس بقياس ، وكثيرا ما تقع المناسبة بواسطة المعنى دون العبارة ، ولذا وجب أن يجرى النظر الى المعنى ، دون التفات الى الالفاظ ، مع الاحتراز من اشتباه المدولة مع السالبة ، والا يكون التحليل ناقصا (١) . هذا وبالرغم من هذه التفريعات فان ابن كمونة يصرح بأنه قد مال الى الاختصار فيها .

الصنائع الخمس :

الصنائع الخمس في المنطق التي ذكرها ابن كمونة هي : البرهان والجدل والخطابة والشعر والمغالطة .

فالبرهان : قياس مؤلف من مقدمات يقينية ، لانتاج نتيجة كدالك . ومعنى اليقين حكم على الحكم التصديقي بالصدق على وجه لا يزول . واذا كانت اليقينات مكتسبة فتنتهي الى مبادئ واجبة القبول ، غير مكتسبة ، وهي سبعة مبادئ : الاوليات : ويكفي في الحكم بها مجرد تصور طرفيها مثل : الكل اعظم من جزئه .

والمحسوسات : يحكم بها العقل جزما بواسطة الحس الظاهر ، مثل : النار حارة . وما أدركه الحس ولم يجزم به العقل فهو خارج عن ذلك . والوجدانيات : ما أدركه النفس بذاتها ، او بحس باطن بالوجدان ، كعلمنا بأن لنا فكرة .

والمجريات : يحكم بها العقل ، لتكرر الاحساس الذي يتأكد معه عقد جازم لا يشك فيه .

والتواترات : ما حكم بها النفس يقينا ، لكثرة الشهادات بأمر محسوس ، ويكون الشيء ممكنا في نفسه ، وتأمين النفس من التواطؤ على الكذب . وفطريات القياس : وهي التي يصدق بها ، لاجل وسط لا يعزب عن الذهن ، كالحكم بأن الاثنين نصف الاربعة .

والحدسيات : ما حكمت به النفس يقينا لقرائن غير التي في المبادئ السابق ذكرها ، وليس على المتطقي أن يطلب السبب فيه .

(١) الجديد في الحكمة - من لوحة ٢٥٤ - ٢٥٦ .

ولاشيء من تلك المبادئ حجة على الغير ، اذا لم يحصل له اليقين منها .
وليس من شرط مايجب قبوله ان يكون قضية ضرورية .

وهناك مايسمى برهان لم ، وهو الذي يعطي علة الوجود والتصديق معا ،
مثل : هذه الخشبة مستها النار ، وكل كدر محترق ، فهذه الخشبة محترقة
فالاوسط هنا مع كونه علة التصديق هو علة الحكم بالاكبر على الاسفل .

وهناك برهان « ان » وهو الذي يعطي علة التصديق فقط ، مثل : هذه
الحمى تشتد فبا ، وكل حمى كذلك فهي محترقة . وقد يكون الاوسط هنا
معلولا للحكم ، فيسمى « دليلا » مثل : هذه الخشبة محترقة ، وكل محترق
فقد مسته النار .

والجدل : صناعة علمية يقتدر معها الانسان على اقامة الحجة من المقدمات
المسلمة ، على اى مطلوب يراد ، واى وضع يتفق على وجه لايتوجه اليه مناقضة
حسب الامكان .

والذي يقوم بنقض الوضع باقامة الحجة يسمى سائلا ، وغاية سعيه ان
يلزم ، وحافظه يسمى مجيبا ، وغاية - سعيه الا يلتزم - وللجدل مبادئ العامة ،
او الخاصة وهي مسلماته ، والتي هي بحسب كل شخص ، فعند السائل هي
مايتسلمه من المجيب ، وعند المجيب هي المشهورات .

ومنها الواجب قبولها ، من حيث عموم الاعتراف بها . ومنها الآراء
المحمودة وهي التي لو خلى الانسان وعقله المجرد وحسه ووهمه ، ولم يؤدب
بقبول قضايها والاعتراف بها ، ولم يستدع اليها ما في طبيعة الانسان من الرحمة
والخجل والانفة والحمية ، لم يقض بها الانسان طاعة لعقله او وهمه او حسه ،
مثل حكمنا بان اخذ مال الغير قبيح ، والكذب قبيح . وقد تكون هذه صادقة
او كاذبة ، وقد تكون عامة يراها اهل صناعة مثلا دون غيرهم . وقد يكون
المتقابلان مشهورين حسب رأيين او غرضين .

على انه لايلزم الجدل ان يستعمل الحجج التي تنتج حقيقة ، بل قد
يستعمل ماينتج بحسب الشهرة ، او تسليم الخصم ، مع انه قد يكون عقيما
في نفس الامر .

واللحجج العقلية فوائد ، منها : الزام المبطلين ، والذب عن الاوضاع ، واقناع اهل التحصيل من العوام والمتعلمين القاصرين عن البرهانيات . ومن خلال المجادلة قد يلوح برهان من أحد المتناقضين يحصل منه رياضة للخاطر .

والخطابة صناعة علمية يمكن معها اقناع الجمهور ، فيما يراد تصديقهم به ، بقدر الامكان . ولها ثلاثة مبادئ : المقبولات ممن يوثق بصدقه أو يظن صادقا . والمشهورات في اول الامر ، وهي التي تدمن لها النفس في اول اطلاعها عليها ، فاذا رجعت الى ذاتها عاد ذلك الاذعان ظنا أو تكديبا مثل « انصر اخاك ظالما أو مظلوما » لانه عند التأمل يظهر ان الظالم ينبغي الا ينصر ، وان كان اخا .

والمظنونيات تميل النفس اليها مع شعورها بامكان مقابلها ، فالمحتج يستعملها جزما لكنه يتبع فيها مع نفسه غالب الظن ، مثل : فلان يتكلم مع الاعداء جهارا ، فهو متهم ، وقد يكون مقابله مظنونا باعتبار آخر مثلما يقتل هذا بعينه في نفس التهمة عنه . ويستعمل فيها من الحجج ما يظن منتجا ، كما ينتفع بها في تقرير المصالح الجزئية المدنية ، واصولها الكلية كالعقائد الالهية والقوانين العملية .

وبعضها قد يكون متبها للنفس على تحصيل العلم اليقيني ، او معدا لها لقبول ذلك من مبدئه . وربما تكون هذه الفائدة قاصرة على بعض الاشخاص دون بعض .

والشعر صناعة علمية يقتدر معها على ايقاع تخیلات تصير مبادئ انفعالات نفسانية مطلوبة . ومبادئها المخیلات التي تؤثر في النفس التبسطا أو انقباضا ، او تسهيل امر أو تهويله أو تعظيمه أو تحقيره ، فالعسل مثلا يقال له مقيء للتغفير من اكله ، وهذه قد تصدق وقد تكذب، أو ربما زاد تأثيرها على التصديق وان لم يكن معه تصديق .

والتخیل محاكاة ، وهذه تفيد التلاذا وتعجبا كالتصوير وان كان لشيء غير جميل ، ولذا كانت النفوس السامية مطيعة له اكثر من طاعتها للاقناع .

وليس شرطاً في الحجّة الشعرية ، ان تكون منتجة في نفس الامر ، بل بحسب الاقتناع والتخيل فقط . وتشترك الشعرية والخطائيات ، في افادة الرغبة والترهيب ، في الشؤون الدينية والدنيوية .

والغالطة هي ان يؤتى بما يشبه برهانا او جدلا وليس هو . وموادها هي المشبهات بغيرها . وتنقسم الوهميات والمشبّهات الى مايتوسط اللفظ ، والى مايتوسط المعنى .

والذي يتوسط اللفظ قد يكون باعتبار اتفراده في جوهره او احواله العرضية ، باختلاف الاعراب والبناء والاعجام والشكل .

وقد يكون باعتبار تركيبه في نفس التركيب ، وهو الاشتراك التركيبي ، مثل : كل مايتصوره العاقل فهو كما يتصوره ، فتارة يرجع الى العاقل وتارة الى المعقول . وربما اشترك بين الخبر والانشاء مثل : بعثك هذا الثوب . وقد يكون في وجود التركيب وعدمه ، كما يصدق القول مفردا ، فيتوهم مؤلفا مثل : زيد شاعر جيد ، فيظن جودته في الشعراء ، ويصدق مؤلفا فيتوهم مفردا مثل : الخمسة زوج وفرد ، فيظن انه زوج مفردا .

وما يتوسط المعنى قد يكون في احد جزئي القضية ، او فيهما معا ، ومافي احدهما قد يورد او لا يورد ، فان لم يورد بل اورد مايشبهه من اللوازم والمعارض ، سمى اخذ ما بالعرض مكان ما بالذات . مثل من رأى انسانا ابيض يكتب فظن ان كل كاتب كذلك ، فاخذ الابيض مكان الكاتب .

فان اورد واخذ معه ما ليس منه ، او حذف عنه ما هو منه ، كالقيود والشروط سمى سوء اعتبار الحمل ، كمن يأخذ غير الموجود على وجه مخصوص غير موجود في نفسه .

وما في جزئي القضية معا فهو ايهام العكس ، مثل من رأى الخمر احمر مائعا فظن ان كل احمر مائع هو الخمر .

والوهميات ليس الا قضايا كاذبة ، يحكم بها الوهم الانساني في المعقولات الصرفة حكمه في المحسوسات ، ويقضي بها قضاء شديد القوة ، لانه لا يقبل

مقابلها . اذ هو تابع للحس ، فما لا يوافق المحسوس لا يقبله ولذا يفكر نفسه ويساعد العقل في مقدمات ناتجة لنقيض حكمه ، وعند وصوله الى النتيجة يرجع عما سلمه . وقد يشاكل القضايا الاولى ويشتبها ، مثل الحكم بأن كل موجود له وضع ، وان الملاء لابد له من خلاء اليه ينتهي اليه .

وافعال المغالطين قد تكون في القول المطلوب به انتاج الشيء ، وقد تكون في اشياء خارجة عنه مثل تخجيل الخصم وترذيله والتشنيع عليه وقطع كلامه والاغراب عليه في اللغة . ونسبة كلامه الى الكذب بتأويل .

وتوجد بعض القضايا المركبة التي لا تدعى القياسية في تركيبها ، مثل جمع المسائل في مسألة ، كقولنا : الانسان ، وحده : ضحاك ، فانه قضيتان على صيغة قضية واحدة . فالقضيتان هما : الانسان ضحاك ولا شيء غير الانسان بضحاك .

ولا تتم للمغالطة صناعة ، لولا القصور ، وهو عدم التمييز بين ماهو الشيء وما هو غيره .

ومن فوائد صناعة المغالطة ، انها تعصم صاحبها من ان يغلط في نفسه او يغلطه غيره ، وتعينه على مغالطة المغالطين . وقد يستعملها الانسان امتحانا او عنادا ، لغرض ما .

ويامن الغلط من تصفح الحبة وأجزاءها فوجدها على ما ينبغي مادة وصورة ، ولغظا ومعنى ، مركبة ومفردة . ومما يشهد الدهن ويعين على هذا التصفح كثرة الاطلاع على المغالطات وحلولها .

وهناك نكت لطيفة ينتفع بها في التدريب ورياضة الخاطر ، مما يقصد به التغليب ، وهي خمسة :

الاولى منها : يدعى ان الخلاء موجود ، لان وجود الخلاء لو لم يكن مستلزما لارتفاع الواقع لكان واقعا ، لكن المقدم حق فالتالي مثله . ولو لم يكن واقعا لكان الواقع نقيضه ، فيكون وجوده مستلزما لارتفاع الواقع ضرورة ان وجوده مستلزم لارتفاع نقيضه . وهكذا مما فصله ابن كموثة ، ومما يحتاج تصويره الى دقة كبيرة .

والثانية قولنا : بعض الجسم ممتد في الجهات الى غير النهاية ، فلو لم يصدق لصدق : لاشيء من الجسم بـممتد في الجهات الى غير النهاية ، وينعكس : لاشيء من الممتد في الجهات الى غير النهاية بجسم ، وهذا كاذب ، لصدق : كل ممتد في الجهات الى غير النهاية جسم . فان موضوع الجزئية صادق ، لانه لم يقيد بالوجود الخارجي ، ولان بعض الاجسام في الذهن .

والثالثة : ان ثبوت الامكان لايلزم منه امكان الثبوت ، ودليل منع اللزوم ان الحادث يثبت امكان وجوده في الازل ، ولايمكن ثبوت وجوده في الازل . فهنا ثبت الامكان دون ان يمكن الثبوت . وان الامكان لايمكن تعقله الا مضافا الى شيء يكون امكانا له .

والرابعة : لنفرض شخصا ما دخل منزلا ثم قال : كل كلامي كاذب في هذا البيت ، ثم خرج منه .

فان كان قوله صادقا يلزم كونه كاذبا ، لانه فرد من افراد كلامه ، فيصدق ويكذب معا . وان كان كاذبا فبعض كلامه صادق في هذا البيت . فان كان الصادق هذا الكلام فقد صدق وكذب معا ، اما اذا كان الصادق غيره وهو كاذب في نفسه ، فيلزم صدقه وكذبه معا .

وحيث انه اخبر عن نفسه ، فان الخبر والمخبر عنه واحد ، فلا يكون صادقا ، لان مفهوم الصدق مطابقة الخبر للمخبر ، ولاتصح المطابقة دون اثينية ما ، وهي هنا مفقودة ، فهو كاذب ، لانعدام المطابقة المذكورة الى غير ذلك .

الخامسة : ان المتصلة الكلية لاتصدق البتة ، وحتى لو كان تاليها عين مقدمها . وان تالي المتصلة ان كان لازما في الموجبة او غير لازم في السالبة ، على كل تقدير من التقادير مطلقا ، من غير تقييد هذه التقادير بما يمكن اجتماعه مع المتقدم ، فمسلم انها لاتصدق .

وان كان لزومه او عدم لزومه على التقادير الممكنة الاجتماع مع المقدم ،

جاز صدقها مع صدق الخبرة التي ليست كذلك ، لا هو معروف في نتائج
المتصلات الاقتراعية ، اذا كان المقدم ممتنعاً في مقدمات القياس (١) .
ويرى ابن كعمونة ان هناك ضوابط كثيرة يستعان بها على حل المغالطات ،
لكنه لم ير داعياً لذكرها ، ويضيف ان الاعتماد في ذلك على الفطرة السليمة ، بعد
معرفة القوانين والتدرب باستعمالها .

(١) الجديد في الحكمة - من لوحة ٢٥٦ - ٢٦٠ .

القسم الاول

ما وراء الطبيعة

ويتكون من مبحثين هما :

- المبحث الاول : الالهية
- المبحث الثاني : العقول

المبحث الأول

الالهية

١ - أثبات واجب الوجود :

حاول ابن كمونة اثبات وجود الله تعالى ، ويسميه « واجب الوجود » . فهو يرى - متفقاً مع السابقين - أنه لو لم يكن في الوجود موجود واجب الوجود ، لكانت الحقائق والماهيات الموجودة كلها ممكنة الوجود ، فتفتقر الى وجود علة، ولذا وجب انتهاؤها الى علة غير معلولة وهي واجب الوجود .

وكذلك فان كل موجود ممكن ، ولا بد لكل فكرة من علة موجودة معه ، فان افتقرت تلك العلة الى علة ، كان باطلا ، لوجود الدور . وان الله سبحانه خارج عن كل الممكنات جملة وآحادا ، فهو بالضرورة واجب الوجود لذاته .
وايضا فان الموجودات محتاجة في وجودها الى مرجح ، واذ كان الواجب هكذا فهو منتهى العلل ، والا كان ممكنا . واذ كان موجودا فليس بممتنع ، فتعين كونه واجبا .

وكذلك فان هناك بعض الموجودات التي تتصف بالثبات مثل الجوهر المدرك لذاته في النفس ، فثبت مجموع الممكنات واجب بالخالق تعالى (١) .
وهكذا يبرهن ابن كمونة على اثبات وجود الله تعالى بطرق عقلية تستند الى الكائنات الممكنة .
وهذا الاستدلال قد سبقه اليه ابن سينا وعرف بين الفلاسفة بدليل «الواجب والممكن» (٢) .

٢ - وحدة واجب الوجود :

يرى ابن كمونة ان واجب الوجود واحد ولا يقال على كثرة، وكل ماهو واجب الوجود لذاته فان نوعه لا بد وان ينحصر في شخصه .

(١) الجديد في الحكمة - لوحة ٣٥٢ - ٣٥٣ .

(٢) ابن سينا : الاشارات ٣ : ٤١٤ - تحقيق سليمان دنيا - دار المعارف بمصر ١٩٠٨ .

فلو حصل اثنان، من واجب الوجود لاشتركا في الماهية . وامتازا بالهوية .
فيكون كل منهما مركبا معا به الاشتراك وسما به الامتياز . وكل مركب مفتقر الى
جزئه فلا يكون واجبا بذاته .

وليس بجائز أن يفرض الامتياز بالفصول بين شخصين من النوع الواجب .
فيلزم هنا أن يكون وجود الواجب معللا بغيره . فلا يكون واجبا .

ولو حصل واجبان للوجود من نوع واحد، فان هوية واجب الوجود أن كانت
علة لماهيته في الخارج ، فالواجب لذاته ماول للغير . فيكون ممكنا . وكذلك لو
كان الواجبان معلولي علة واحدة . وهذا باطل على فرض وجود اثنين .

فأبن كمونة يحاول بالبرهنة العقلية اثبات أن نوع الواجب لا يدخل تحته
شخصان فاكتر ، ولهذا أمتنع تماما أن يوجد شخصان هما واجبا الوجود . من
نوع واحد ، أو أكثر من نوع .

ومن المحال أيضا ، صدور هذا الكون عن واجبين معا ، لارتباط اجزاء
العالم ارتباطا شديدا مثل شخص واحد . وفيه اتحاد بين أعراضه وجواهره .
فهو اذن واحد فلو اجتمع عليه تأثيرا وتدبيرا واجبان أو أكثر لحدث بطلان كبير ،
سواء أستبد أحدهما أو كلاهما بالامور . وبذلك يكون الواجب واحدا (١) .

ويتفق رأى ابن كمونة هنا في وحدانية الله مع ماذهب اليه ابن سينا من
قبل في قوله : « الواجب لذاته وحداني » ، لايجوز أن يكون وجوب الوجود
لشخصين (٢) .

٣ - تنزيه واجب الوجود :

يوضح هذا المفكر أن الله تعالى واجب الوجود ، ومن الحق الا تساوي
حقيقة حقيقة أى ممكن ، لعدم تساوي الواجب والممكن في الوجوب والامكان، فيكون
كل واحد منهما ممكنا واجبا معا . وهو باطل .

(١) الجديد في الحكمة - لوحة ٣٥٦ .

(٢) ابن سينا : الهداية ص ٢٦٠ ، ٢٦١ .

ولا يشاركه سبحانه شيء من الأشياء ، في معنى جنسي أو نوعي ، فالواجب منفصل بذاته •

وهو أيضا ليس مركبا ، والا لاحتاج الى جزئه ، فيكون ممكنا ولو كان كل واحد من أجزائه واجبا ، لكان واجب الوجود أكثر من واحد • وهو باطل أيضا : وليس الواجب بجسم ، لانه ليس مركبا ، فكل جسم طبيعي فيه تكثر بالقسمة الكمية والمعنوية الى هيولى وصورة • واذا كان الواجب ليس بجسم ، فهو أيضا ليس بجوهر ، لان الجوهر يتناول ما وجوده غير حقيقته ، وليس هكذا الواجب •

وينزه ابن كمونة أيضا واجب الوجود ، عن أن يكون له ولد ، لان التوليد انفصال بعض أجزائه ثم تربيته ، فيصبح مساويا له في الذات والحقيقة ، وهذا غير متصور في الذات التي هي غير مركبة • كما ينفي عن الواجب سبحانه الحلول والند وال ضد ، وكونه محلا للحوادث ، وجواز العدم عليه سبحانه (١) •

ونلاحظ أن ابن كمونة هنا ينفي شبهة قد ترد عليه بسبب اعتناقه مذهب الفيض ، حيث يرى أن الكائنات رغم سدورها عن الله تعالى فهي لا تشبهه • وقد ذهب أفلوطين من قبل الى مثل هذا حيث نبه على أن النفس مختلفة عن الله وان كانت مستمدة منه ، ولذلك فهي تحبه بالضرورة حب الجميل للجميل (٢) •

٤ - جملة صفات واجب الوجود :

يستدرك ابن كمونة بعد أن ذكر ما يدل على سلب الصفات غير اللائقة بالذات الالهية تنزيها لها ، فيذكر صفات ايجابية فعالة لثلا يقع في خطأ الافراط في الجانب السلبي • حتى يصل الى مرتبة التعطيل ، كما فعل أرسطو • ويرى ابن كمونة وجوب وصف واجب الوجود بكل صفة تليق به • فالواجب مجرد عن المادة ، وليس محتجبا عن ذاته ، فيكون نفس وجوده هو معقوليته لذاته •

(١) الجديد في الحكمة - لوحة ٣٥٧ •

(٢) د • محمد كمال جعفر : في الدين المقارن ص ٣٥ - ٣٦ وانظر ص ١٩٦ •

كما يجب أن يكون علمه التام بذاته سبحانه ، علة تامة للعلم التام بمعلوله القريب . ولا يتم العلم بالعلة التامة دون العلم بوجه استلزامها لجميع ما يلزمها لذاتها . وعليه فهو يعلم جميع ما بعد المعلول الاول في سلسلة المعلومات المترتبة . وكما ان الواجب سبحانه يدرك ذاته دون افتقار الى صورة زائدة ، فكذلك ادراكه لما يصدر عن ذاته بنفس صورة ذلك الصادر عنه التي هي حاضرة له دون انطباع ما ، ومثل هذا ادراكه لساير معلولاته .

فالواجب يعقل ذاته ، ويعقل ما سواه ، لحصوله له ضرورة كونه فاعلا له . ولا يعزب عن الواجب شيء من صور الموجودات الكلية والجزئية . دون حصول صورة فيه .

وان علم الواجب بجميع ذلك ، انما يكون على الوجه الذي لا يتغير ، فمن الممكن له سبحانه ادراك الجزئيات المتغيرة على وجه لا يلحقه التغير .

وعلمه بهذه الاشياء ، انما هو بعينه صدورها عنه ، كما أن علمه بعلمه بذاته هو نفس وجوده . وعلمه بالامور الممكنة انما هو يقيني ، ولا يصح أن يكون ظنا بحال ما .

واذا كان الحى عبارة عن الدراك الفعال ، فان الواجب لذاته حى ، والعلم والحياة من الكمالات التي هي غير زائدة على الذات .

والواجب سبحانه – فوق هذا – عالم بفعله ، وعلمه فعلى ، ولا مكره له على الفعل ، فهو مرید لكل أفعاله .

وهكذا ينعت ابن كمونة ، واجب الوجود بانه قادر وحكيم وجواد وحق (١) ونجد هذه الصفات متفقة مع صفات الله لدى ابن عطاء الله (٢) .

٥ - استحالة كثرة الواجب بسبب الصفات :

وينفي ابن كمونة أن تكون صفات الواجب سببا في اتصافه بكثرة ما فعله

(١) الجديد في الحكمة : ٣٥٩ – ٣٦٠ .

(٣) ابن عطاء الله السكندري : الله ص ٤٠ .

سبحانه بذاته هو نفس ذاته (١) لازائد عليها ، وكذلك علمه بعلمه بذاته . وعلمه بمعلولاته ليس بزائد عليها ، وهو لايجوز الى صفات متقررة في ذاته . ولوازم الواجب الموجودة عنه ، بعينها المعقولة له ، وعليه فان علمه هو قدرته .

وكذلك فان قدرته سبحانه هي حياته ، وليست الحياة من الواجب سوى العلم وجميع ذلك بذاته . واردة واجب الوجود ليست مقاييرة الذات لعلمه الذي هو ذاته مع اعتبار سلب ما .

ووحدايته تقتضي سلب الشريك والنظير والانقسام ، وقدمه يقتضي سلب البداية عن وجوده ، وكرمه ورحمته معناه الى أفعال صدرت منه .

وعلى هذا فان صفات الواجب التي هي غير ذاته ، لابد وان تكون سلبية ، فليس بجسم ولا جوهر ولاعرض ولاحال ولا محل . أو اضافية من حيث أنه مبدأ وفاعل . . . الخ .

ومن الواجب أن ترجع اضافات الواجب كلها الى اضافة واحدة ، لان الاضافات المختلفة توجب اختلاف حيثيات فيه ، فكانت ذاته فتقوم من عدة أشياء وليست الحقيقة كذلك . ومن الاضافات والسلوب تتفرع صفات لاسبيل لحصرها مثل : الخالق البارئ المصور القدوس العزيز الجبار (٢) . . . الخ .

٦ - أفعال الواجب :

لقد أبطل ابن كمونة أن تكون الاجسام بأسرها هي الصادر الاول ، سوى العقل المحض ، فهو الذي يصدر أولا عن واجب الوجود . ويجب أن يكون الكمال الفائض على المعلول الاول من مبدئه ، لوجوب كون المعلول مناسبا للعلة ومشابها لها . وهو بالصورة اشبه بمبدأ لكائن صوري .

وعلى هذا فالكل معقول للواجب ، ومنه مايصدر عنه بلا واسطة ، وهو العقل الاول، ومنه ماصدر عنه بواسطة أو وسائط بمثابة شروط لوجود مايتلوها في مرتبة . الوجود .

- (١) وهذه مقالة المعتزلة بغية الحفاظ على مبدأ التوحيد اذ كانوا يمتقدون ان زيادة الصفات على الذات تؤدي الى تعدد القدماء مما يبطل مبدأ التوحيد .
- (٢) الجديد في الحكمة - لوحة ٣٦٤ - ٣٦٥ .

وان جميع الاضافات والسلوب ، التي تصدق على الواجب لذاته ، لاتوجب صدور الكثرة عنه .

فقد يبدع واجب الوجود جوهرًا عقليًا ، ويبدع بتوسطه جوهرًا عقليًا وجرمًا سماويًا . ومن المستحيل على البشر حصر عدد هذه الاجرام والعقول والنفوس .

ويبتدىء الوجود من الاشرف فالاشرف على مراتبه ، وان الذي له الشرف الاعلى دون تناء ، هو الواجب الوجود ، كما ان اشرف الممكنات هو العقول على اختلافها في الرتبة ، والذي يفوقها شرفا ، هو العقل الاول .

والواجب واجب في ذاته ، كما هو واجب في فاعليته ، والا لتوقف تأثيره في معلوله الاول ، على آخر يترجم به وجوده عنها .

وان العالم حادث بأسره بالحدوث الذاتي ، ولا الزماني فحال أبدية وجود الواجب كحال أزليته ، للزوم كليهما عن عدم تغيره .

على انه لايجوز ان يفعل واجب الوجود لغرض ، والا كان مستكملا بفعله ، سواء كان العرض عائدا الى ذاته ام الى فعله . وجميع الخبرات فائضة من كمال الواجب على الغير ، وارادة الخير للغير هو من كماله . فليس في الوجود سوى الواجب وما يحدثه سبحانه من آثار (١) .

٧ - عناية الواجب بالكون :

يرى ابن كمنونة أن الله تعالى واجب ولايفعل لغرض ، فليس من سبيل لانكار انار الله تعالى في هذا الكون ، مما لايصدر اتفاقا .

فهذا النظام المحكم صادر بحكمة ونظام ، وذلك زاجع الى ان الاول تعالى عالم لذاته بما عليه الوجود في نظام الخير ، وأنه علة الكمال والخير ، وهو أيضا راض به ، وعاقل لنظام الخير على الوجه الابلغ في الامكان ، وهذه هي عناية الله بمخلوقاته .

(١) الجديد في الحكمة - لوحة ٣٦٦ - ٣٦٧ .

ان صدور الموجودات عن ذات الواجب ، على أتم نظام وأحسن ترتيب ، لان ذات الواجب هي الكمال المطلق .

ولا يزيد علم الواجب بذاته على ذاته ، ولا علمه بمعلولاته على وجود تلك المعلولات ، ولذا لا يمكن تقدم علمه بلوازمه عليها .

وليس في الموجودات أي امر خاضع للاتفاق ، بل جميعه اما طبيعي بحسب ذاته ، كحركة الحجر الى أسفل ، واما طبيعي بالقياس الى الكل ، وان لم يكن طبيعيا بالقياس الى ذاته .

ويورد ابن كمونة نماذج من عجائب آثار عناية الباري بمخلوقاته ، لا سيما في الانسان جسدا وروحا (١) ، وفي النبات ، والمعادن وظواهر الكون من السحب والرياح وغير ذلك من الاجرام السماوية .

وكل ما يحتوي عليه العالم من نظام واتقان ، يدل على أنه لا خير في الامدان الا ويتعلق به علم الخالق الواحد . وارادته وقدرته وجوده تقتضي ايجاده أولا وقبل كل شيء (٢) .

ويختلف هذا عن رأي أرسطو الذي ذهب الى أن الله يتجاهل وجود العالم بعد خلقه له (٣) .

-
- (١) نجد هذه الفكرة لدى كثير من الفلاسفة والصوفية وبعض علماء الكلام وتسمى هذه الفكرة العالم الصغير والعالم الكبير $\text{Micnocosm} = \text{Macrocosm}$
- انظر : د . جعفر : التصوف طريقا وتجربة ومذهبا ، ومثل الكندي والغزالي والايجي ، حيث يتفقون على أن الانسان مختصر من الكون – راجع : الكندي الابانه عن سجد الجرم . . ص . ٢٦ ، الغزالي : كيمياء السعادة ص ٩٣ الايجي : جواهر الكلام ص ٢٦ .
- (٢) الجديد في الحكمة – لوحة ٣٧٢ – ٣٧٣ .
- (٣) رسل : تاريخ الفلسفة الغربية ص ٤٥٥ .

المبحث الثاني

العقول وآثارها في العالم الجسماني والروحاني

١ - العقول مصدر وجود النفوس كلها :

يذكر ابن كميونة أن مما لاشك فيه أن النفوس الأرضية والسماوية ممكنة الوجود ، لا واجبة الوجود . ولعل ممكن الوجود يستدعي علة . ولا يجوز أن تكون علة النفس ، لقريبة هي الواجب الوجود ، لأن النفوس كثيرة ، وواجب الوجود واحد حقيقى لا يصدر عنه بلا واسطة ، أكثر من معلول واحد فلا بد وأن يكون لبعضها علة قريبة ، غير واجب الوجود . وهذه الفكرة « لا يصدر عن الواحد الا واحد » لعبت دورا كبيرا في تبرير نظرية الفيض لسما ورثتها الفلسفة من الافلاطونية الحديثة . وقد خدع بهذه الفكرة كثيرون من الفلاسفة اسلاميين وغيرهم .

والنفس من حيث هي نفس لا توجد الا متعلقة بجسم ، فلا يتقدم وجودها على وجوده . وما لا يصدر عنه الا واحد ، لا تصدر النفس والجسم عنه الا معا . وعليه فالنفس من حيث هي نفس تكون علتها القريبة غير واجب الوجود لذاته . وذلك الغير لا يصلح أن يكون عرضا ، لأنه أضعف من الجوهر ، فإن المعلول يجب الا يكون أكد وجودا من العلة ، بل لا يصح أن يساويها . ومن المحال أن تكون العلة جسما لأنه لا يمكنه الاستقلال بالتأثير ولأن الجسم مركب والنفس بسيطة ، ولا يفعل المركب في البسيط . ومن المحال أيضا أن يكون فاعل النفس نفسا أخرى غيرها . فلم يبق الا العقل المطلق هو الذى يصلح أن يكون علتها الفاعلية دون واسطة (١) . فكل النفوس تستند في وجودها اليه (٢) .

(١) في التراث الاسماعيلي أن العقل الاول مخلوق وهو مجمع الصور

قيس بن منصور ، رسالة الاسابيع ص ١٦١ .

(٢) الجديد في الحكمة - لوحة ٣٣٨ - ٣٣٩ .

ومن الجدير بالذكر ان نظرية الفيض هذه تعتبر غريبة عن تعاليم الاسلام وقد اعتنقها بعض فلاسفة الاسلام ليفسروا المعرفة الانسانية بأنها فيض من اخر العقول العشرة (١) وليشرحوا قضية الخلق شرحا يدنيه من العقول في زعمهم .

وان فلسفة الفيض هذه لتلقى فكرة الجزاء في الشرائع الالهية ، اما فيه من التجبرية ، بل انها تجعل الخلق ذاته عملية جبرية تصدر عن الاله بلا ارادة هذا يناقض الفكرة الاساسية في الاسلام .

٢ - اخراج العقل للنفس من القوة الى الفعل :

يذكر ابن كمونة مبدا يحسبه بديها وهو انه : ليست ذات الشيء في امر من الامور ، هي التي تخرج الشيء من القوة الى الفعل ، فلو اقتضت ذلك لما كانت بالقوة اسلا ، وهذا محال .

والبسيط الواحد من حيث هو بسيط وواحد ، لا يصح ان يفعل ما كان قابلا له قبل ان يفعله ، والا لكان فعله بجهة وقبوله باخرى مما يشعر بحدوث التغير في الذات ، وهو باطل .

ولابد من مخرج للنفس (٢) التي كانت عاقلة بالقوة ، ثم سارت عاقلة بالفعل . ان تخرج الى الفعل بعقل .

فالنفس اذا غابت عنها صورة معقولة ، فقد تفتقر في استعادتها الى كسب جديد ، وقد لا تفتقر في استعادتها الى ذلك - والصورة المدركة اذا كانت حاضرة عند القوة المدركة لم تغب عنها القوة ما كانت مدركة لها بالفعل .

وبهذا وجب ان تزول الصورة المغيبة عنها ، عن القوة المدركة زوالا تاما .

(١) المرحوم الدكتور قاسم : المنطق الحديث ص ٢٤٢ ، ط ٦ - ١٩٧٠

(٢) يرى ابن عربي أن النفس الكلية هي اللوح المحفوظ وهي ايضا من الملائكة الكرام راجع له : الفتوحات ٢ : ٤٢٧ ، عقلة المستوفز ص ٥٤

اما اذا زالت ولم تحفظ في قوة اخرى تكون بمثابة الخزانة لها . افتقرت القوة المدركة في استعدادتها الى تجشم كسب ، كالذى كان في ادراك تلك الصورة اولا . اما اذا انحفظت في قوة اخرى كالخزانة لم تفتقر القوة المدركة في استعدادتها الى اكثر من مطالعة الخزانة والالتفات اليها دون حاجة الى الاكتساب . ولو حدث ان افتقرت الى تجشم كسب جديد لكان الذهول والنسيان واحدا . واذا غابت الصورة العقلية دون ان يفتقر استرجاعها الى كسب جديد ، فلا بد وان تكون محفوظة في شيء والا لم تستغن عن تجشم هذا الكسب . وهذا الشيء لايجوز ان يكون جسما ، فلا بد وان يكون جوهر عقليا او ينتهى الى جوهر عقلى (١) . وليس هو الواجب الوجود . وهذا الجوهر المجرد هو الذى يعطى النفوس كمالها ، ونسبته الى النفوس البشرية كنسبة الشمس الى الابصار. بل هو اتم (٢) . وهو كالخزانة للمعقولات اذا اقبلنا عليه قبلنا منه . والاتصال الذى يقع بين نفوسنا وبينه هو الذى يرسم فيها الصورة العقلية ، ولا يكون هذا للنفس الا اذا اكتسبت ملكة الاتصال بذاك الجوهر العقلى . وان تصرف النفس في الصور انخيلية والمعانى والاحكام التى في الحافظة يتوسط القوة الفكرية ، يفبدها استعداد الاتصال بالفعل المنارقي ، وحصول صور تناسب ذلك الاستعداد . وفي الاطفال نجد جوهر النفس خاليا عن كل صورة عقلية ؛ ثم تحصل له المعقولات البدئية دون تعلم ولا روية ، وليس حصولها فيه بمجرد الحس والتجربة (٣) .

-
- (١) في الافلاطونية المحدثه ان العقل الاول ليس جسما - برقلس : الايضاح في الخير المحض ص ٣٣ . وعند الدروز انه نور كلى وجوهر ازلى - النقط والدوائر ص ٧ .
- (٢) انظر تفصيل ذلك في نطاق التصوف رسالة الحروف لسهل بن عبد الله التستري (من التراث الصوفي ج ١) .
- (٣) هذا ايضا لا يناقضه اعتياد الاطفال على الحواس والمحسوسات .

وان اللذة الحقيقية هي اللذة العقلية ، وهي الكمال الحقيقي للنفس .
والعقل هو الذى يكمل النفس (١) .

ولا يختلف هذا عما ذهب اليه السهروردي من ان العقل الاول هو اول
ما ينتشى به الوجود ، واول من اشرق عليه نور الله (٢) .

٣ - اسناد ما لايتناهى من الحركات والحوادث الى العقل :

لا يمكن للقوة اذا كانت غير متناهية من جهة اعطاء المدة ، ان تكون قابلة
للتجزؤ بوجه من الوجوه ، ولا بالعرض ، فان القوة التى تتجزأ يقوى كل
جزء من اجزائها على شىء والجملة تقوى على مجموع تلك الاشياء .

وبذلك يكون كل جزء اضعف واقل من الجملة ، ويتبين هنا امتناع عدم
تناهى القوة ، باعتبار المدة وان كل قوة في جسم تحتمل التجزؤ ، فليس شىء
من القوى غير المتناهية موجودا في الجسم ، ولا قوة من القوى الجسمانية غير
متناهية التحريك .

ونسبة القوة الى القوة ليست كنسبة الزمان ، غير ان الثانية نسبة متناه
الى متناه فالاولى كذلك ايضا ، فهنا يحدث تناقض ، لان القوة التى فرضت غير
متناهية قد صارت متناهية . فكل قوة حالة في جسم او متعلقة به كيف كان
لايجوز ان تكون غير متناهية في ذاتها ، اى لاتكون بحيث يصدر عنها ما لا يتناهى
في المدة او في العدة او في الشدة .

وبذلك كان الواجب استناد الحركات غير المتناهية الى عقل واحد . هو
واسطة بين واجب الوجود وبين النفس التى تكون بدورها واسطة بين العقل
والجسم (٣) .

ونلاحظ هنا ان ابن كمونة يرى ضرورة كل من العقل والنفس في مسألة

(١) الجديد في الحكمة - لوحة ٣٤٠ - ٣٤١ .

(٢) السهروردي : هياكل النور ص ٦٥ ط ١ .

(٣) الجديد في الحكمة - ٣٤٢ ٣٤٥ .

خلق الكائنات ، وقد ذهب الاسماعيلية أيضا الى ان مجموع العقل والنفس هو الكلمة ، بينما ينفرد العقل لدى افلوطين بأنه هو الكلمة (١) .

٤ - العقل مصدر للاجسام :

يرى ابن كمونة انه لا بد من افتراق الاجسام بالهيئات ويمتنع ان تكون الهيئات المقترنة بها معلولة لنفس الجسمية ، بما هي جسمية ، والا لا تقوم الاجسام في الهيئات والمقادير والاشكال لاتفاقها في الجسمية والذا وجب الا تقوم الاجساد الا بما هو غير جسم .

ومن الممتنع أن يكون العرض موحدا للجسم ، لامتناع اقادة مالا قوام له بنفسه وجود ماله قوام بنفسه .

وأیضا لا يصدر الجسم عن واجب الوجود دون واسطة ، فلا بد من الانتهاء آخر الامر الى عقل ، هو المصدر بعد واجب الوجود لوجود الاجسام .

فالمبدأ المفارق يفيض عنه وجود الهيولى باعانة الصورة من حيث هي صورة ما ، لا من حيث هي هذه الصورة المعينة ولا يعقل وجود الصورة المعينة الا في مادة معينة . فلا يوجد الجسم بجسم ، ولا بنفس أيضا ، من حيث هي نفس ، فانها من هذه الحثية لاتفعل الا بواسطة الجسم . ولو كانت هذه وأمثالها عللا موحدة للصور والاغراض ، لما كان يبقى شيء من تلك المعلولات ، بعد زوال ما فرض انه موجود له . فلا شك اذن - كما يرى ابن كمونة - أن موجدتها امر آخر من الروحانيات لامن الجسمانيات (٢) .

٥ - غاية الحركات السماوية :

حاول ابن كمونة ان يثبت أن للسماويات نفسا محرركة على الدوام . ولاتطلب الحركة لانها حركة فقط ، بل لانها وسيلة الى غيرها . وقد تعين أن العقل هو الذي تطلب الحركات السماوية التشبه به بالحركة .

(١) د . محمد كامل حسين : نظرية المثل والمثول ص ٨ .

(٢) الجديد في الحكمة - لوحة ٣٤٥ - ٣٤٦ .

وليست السماويات متحركة من اجل ما تحتها وهو عالم الكون والفساد
لانه احقر من اجرامها ، ولان حركاتها واجبة الدوام ، فيجب ابتناؤها على امر
واجب الدوام وهو العقل .

ولو كان غرض السماويات من الحركة ، نفع السافل ، لما اندرست
الفضائل في الازمنة المتطاولة ، ولما نبعث الملل والاعتقادات الباطلة . فهي تتحرك
لامر معشوق لها ، لان التحرك لغير المعشوق لا يتصور في الامر الارادى .

وان دوام الحركة ليدل على فرط الطلب الدال على فرط المحبة ، والمحبة
المفرطة هى العشق . فيكون التحريك الذى لها انما لاجل معشوق
ومختار (١) .

وقد فات ابن كمونة هنا ، ان يشير الى ان ما في السماوات وما في الارض
جميعا مسخر من اجل الانسان ، كما تنص على هذا الاديان السماوية . ويبدو
انه كان اسيرا للمبدأ الارسطى القائل بالعشق كعلة لحركة الكون والاحياء .

٦ - وجوب حياة انفعلى وادراكه لذاته ولغيره :

من الافكار الاولى لدى ابن كمونة ان ادراك الشيء هو نفس حصوله . فمثلا
السواد القائم بالجسم لو كان قائما بذاته ، لكان سواد لذاته لا لغيره ، وكذا
التور القائم بالجسم الذى هو ظهور للجسم لو قام بنفسه ، لكان نورا لنفسه
اى ظهورا لها .

ويتضح من هذا ان ما كان وجوده لغيره لا يدرك ذاته ، فان مدرك ذاته
يجب ان يكون نفس وجوده ادراكه لذاته .

وان كل ماهو في المادة محجوب عن ذاته ، لكون وجوده لغيره لا لنفسه .
وكل ما لا يمكن ان يحصل بنفسه فلا يمكن ان يحصل له شيء ، فالحاصل
لا يكون بالحقيقة له ، بل يكون لما هو حاصل له ومتحصل به ايضا . فليس
شيء من الهيولى الجسمية والصورة الحالة فيها وجميع المركبات والاغراض ،
بماقل ولا حتى على الاطلاق .

(١) الجديد في الحكمة - لوحة ٣٤٦ - ٣٤٧ .

والعقل يجب أن يدرك ذاته ، لانه مجرد قائم بذاته ، وأن يكون ادراكه لذاته نفس ذاته ، دون زيادة عليها ، لان صورته المطابقة له لو حصلت لما من شأنه أن يدرك لكان مدركا لها ، ولكان نفس حصولها له ، هو ادراكه لها .

وان كل ما يدرك ذاته فمن شأنه أن يدرك غيره ، فان العلم بالملزوم يقتضى العلم بلازمة ، وان كان هذا اللزوم لذاته .

والخلاصة أن كل شيء يعقل شيئا ، فله أن يعقل أنه يعقله . وأن كل ماله ذلك ، فله أن يعقل ذاته ، فكل ما يعقل شيئا فله أن يعقل ذاته ، وكل معقول قائم بذاته فيمكن أن يعقل مع غيره .

واذا كانت النفوس بأسرها تستند الى عقل يكون حلة فاعلية لها ، فلا يمكن أن يكون ذلك العقل انقص في مرتبة الوجود منها ، وكل تلك فان العلم والحياة هما من الكمالات غير الزائدة على الذات ، بل هما كمال للذات من حيث هي .

ولا يجوز أن يتغير علم العقل والا لا فتقر الى حركة دائمة ودورية ، فيكون مستكملا بالأجرام المتحركة ، فيصبح نفسا لا عقلا وهو باطل . ولذا وجب أن يكون علمه بالجزئيات على وجه كلى ، لا يتغير فيه ، ولا يفتقر فيه الى الة جسمانية (١) .

٧ - كثرة العقول :

يعتقد ابن كمونة أن العقول كثيرة في هذا الوجود ، فلا يمكن أن يكون عقل واحد فقط ، هو العلة الفاعلة لموجودات العالمين : الجسماني والنفساني ، بالإضافة الى تحمله تشبه جميع النفوس المحركة للأجرام به ، واخراجه نفوسنا من القوة الى الفعل . فالواحد من حيث هو واحد ، لا يؤثر الا تأثيرا وحدانيا .

لكن هذه الآثار كثيرة فلا بد لها من كثرة تستند اليها . وليس العقل مركبا والا لاقتضى الا يكون مدركا لذاته فان كل مدرك لذاته غير مركب ، لكن تبين أن العقل يدرك ذاته فليس بمركب .

(١) الجديد في الحكمة - ٢٤٧ - ٢٤٩ .

على ان تركيبه ايضا يقتضى الا يكون هو الصادر الاول عن واجب الوجود ،
لانه واحد حقيقى لاشريك له ، فلا يصدر عنه من غير واسطة اكثر من واحد
بسيط .

ويرى ابن كمونة ان الدوق السليم هو الذى يشهد بان الكثرة الكونية
لا تحصل الا من عقول كثيرة العدد جدا . فصدر الفلك مثلا عن عقل
واحد امر غير معقول ، لما تشتمل عليه من الكواكب التى لا تحصى كثرة ، متفقة
الانواع او مختلفة . فلا تصدر هذه الافلاك وكواكبها ونفوسها المحركة لها ، الا
بعد كثرة وافرة من العقول .

وهذه العقول هى اشرف الموجودات ، ويوجد بينها من النسب العددية (١)
عجائب تحصل منها في النفوس والاجسام عجائب . على انه لا يبعد وجود عقول
متكافئة تكافؤ النفوس الانسانية .

ويمكن الاستدلال على كثرة العقول بافتقار التحريكات المنسوبة الى القوى
النباتية والحيوانية ، الى موجود له عناية بانواع النبات والحيوان . هو غير
النفوس الناطقة ، لفعل الانسان عن نموه وتغذيته وتولد ما يتولد منه (٢) .

٨ - اثبات النفوس السماوية :

يلذكر ابن كمونة انه قد ثبت وجود الحركات الدورية للاجسام السماوية ،
واختلاف الافلاك والكواكب في جهات تلك الحركات ، وسرعتها وبطئها ، وان
بعضها بالذات وبعضها بالعرض ، وان ما بالعرض لا بد وان يكون تابعا لما
بالذات .

(١) نلاحظ هنا امتزاج الفيثاغورية والغنوصية بالافلاطونية المحدثه ، كما
لاحظها جولد سيهر بالنسبة لاخوان الصفاء - له : مذاهب التفسير
الاسلامى ٢٠٩ - ٢١٠ .

(٢) الجديد في الحكمة - لوحة ٣٤٩ - ٣٥١ . هذا ونجد لدى ابن سينا
ان العقول عشرة متبعا في ذلك الفارابى - (ابن سينا : رسالة في
معرفة النفس الناطقة ص ١٩٠ كذلك ذهب الكرمانسى الى ان العقول
عشرة ، لكن استخدمها في الجانب المذهبى الاسماعيلى - راحة العقل ص ٢٥ .

والحركة التي بالذات اما قسرية او طبيعية او ارادية والحركات المستديرة
للسماويات لا تخرج عن احدى هذه الحركات ، والاولان باطلان فتعين انها
ارادية . وقد بطل كونها قسرية ، لان حركات الافلاك لو كانت قسرية ، لكانت
على موافقة حركة القاسر ، فان التحريك القسرى لا يكون الا بالا استحباب ،
فوجب الا يختلف في الاقطاب ، مع انه قد ثبت الاختلاف .

وان اعلی ما يتحرك من الافلاك ليس فوقه ما يحركه ، وما تحته ان دافعه
او زاحمه ، ليكون قاسرا له ، فان تلك المزاحمة والمدافعة حركة ايضا .

فان كانت قسرية فلا بد وان تنتهي الى ارادة او طبيعة تصدر عنها بعض
الحركات السماوية ، فيعلم قطعا ان العالم العنصرى غير قاسر في الحركة للعالم
السماوى . فاذا كان في السماويات ما حركته قسرية ، فان فيها ايضا ما يخالف
ذلك .

وقد بطل كونها طبيعية ، لان الحركة الوضعية اذا لم تكن عن قسر ، يمتنع
ان تكون عن طبيعة ، ويتعين كونها عن ارادة . فقد وجب إذن ان تكون الحركة
الفلكية ارادية . فلها محرك مزيد ، فانه يسبق تحريكه شوق ، وكل شوق فانه
يسبقه تصور ، فهذه الحركة يسبقها تصور .

وللسمائيات حياة وادراك ، ومحركاتها عقول او نفوس ، لكن العقول لا تحرك
الجسم مباشرة ، لتكون ذلك ينافى كونها عقولا . فالعقل هو الذات المجرى عن
المادة وعلائقها ، فهي اذن نفوس ، ويجب ان تكون تصوراتها جزئية وكلية معا
لأنها لو لم يكن لها من التصورات الا التصور الكلى فقط ، لامتنع تحريكها للجسم
السماوى ، لان التصور الكلى لا تصدر عنه حركة جزئية ، والا افتقرت الى سبب
مخصص تقتضيه به ، ولا يكون هو وحده موجب تلك الحركة المعينة .

فاذا حكمنا مثلا بان البلد الفلانى ينبغى ان يقصد ، لا يكفى فيه مجرد حكمنا
بانه ينبغى قصد بلد مطلقا ، بل لابد معه من الشعور بالبلد المخصوص .

وجميع الحركات الفلكية جزئية ، تصدر عن تصور متجدد جزئى ، ليخرج بها من القوة الى الفعل في امر ما ، غير الحركة ، فان الحركة لا تتطلب لذاتها بل لغيرها (١) .

ولابد للفلك من ارادة كلية عقلية ، فله نفس ناطقة ، مثل الانسان (٢) وان كانت في جوهرها ومرتبها من الوجود افضل مما لا يمكننا الاطلاع على قدر التفاوت فيه والاشبه ان نسبة نفوسها الى نفوسنا في الشرف ، كنسبة ابدانها الى ابد اننا في هذا .

وليس حال الفلك مثل حال الانسان في الحركة ، لان للانسان خطوات تتعين ارادته الجزئية للحركة ، من حد الى حد بها . وان اوضاع الفلك متشابهة وما يفرض فيه منتهى حركة جزئية من النقط ليس هو باولى من نقطة اخرى لكنما تختلف حدود حركته بقياسه الى غيره كتربيه وتسدسه (٣) .

وقد بنى مذهب الدروز في كثير من تعاليمه على مذهب الفيض متخذين من مصطلحاته رمزا لائمتهم (٤) . هذا وقد نص الفزالي على ابطال فكرة العقل الاول ، لان الله عقل نفسه اما الاول

(١) تذهب الرواقية الى تقرير وحدة العالم الناتجة عن تأثير ما فوق القمر فيما تحته ، ويشمل هذا الاحداث الجزئية والعامية . وهذا لا يبعد عن فكر ابن كمونة هنا . راجع - د . نجيب بلدى : تمهيد لتاريخ مدرسة الاسكندرية ص ٩١ - ٩٢ .

(٢) اهتم اخوان الصفاء ايضا بتوضيح العلاقة بين الانسان والكون كاشفين عن ثروة هائلة من العلاقات بينهما كما يبدو في رسالتهم « الانسان عالم صغير » وانظر شيدر : نظرية الانسان الكامل ص ٣٦ (٣) الجديد في الحكمة - لوحة ٣٣٦ - ٣٣٨ . هذا وقد ذهب اخوان الصفا ، ايضا الى ان هناك تلازما بين وجود العالم وبين فيض الاله عليه - رسائل اخوان الصفا ٣ : ١١٨ ط . مصر ١٩٢٨ .

Htti : The origins of Draz PeoPle and religion
P. 35 Colombia , 1928.

فقد عقل الله وعقل نفسه : « ومن قنع أن يكون قوله في الله تعالى راجعا الى هذه الرتبة فقد جعله احقر من كل موجود يعقل نفسه ويعقل غيره » (٤) .

وعد ابن تيمية ، اخوان الصفاء من الملحدين ، لاتباعهم القدماء في مسألة العقول هذه ذاهبا الى أن هذا أمر ينكره الاسلام (٥) .

وفي الفكر الحديث نرى التجريبية قد اعتبرت مذاهب الفيض شاطحة في الاوهام (٦) .

(٤) تهافت الفلاسفة ص ١٤٦ ط ٣ .

(٥) ابن تيمية : تفسير سورة الاخلاص . ص ٥٨ ط ١ .

(٦) الموسوعة الفلسفية المختصرة . ص ١١١ وما بعدها .

القسم الثاني

الطبعة

أهم المفاهيم الفلسفية

١ - الوجود والعدم :

يرى ابن كمونة أن الوجود لا يمكن تحديده ، لأنه أولى التصور ، ولا شيء أعرف منه حتى يعرف به . وقد أخطأ من رام بيانه . فقولنا : حقيقة الوجود أن يكون فاعلا أو منفعلا ، فيه أخذ الشيء في تعريف نفسه ، فإن الفاعل والمفعول يؤخذ في تعريفهما الوجود مع زيادة واستفادة .

ولا يجوز أيضا تعريف الوجود بأنه هو الذي ينقسم إلى حادث وقديم ، لأنهما لا يعرفان إلا بالوجود مأخوذاً مع سبق عدم ، أو لا سبقه . ويجب أن يؤخذ في تعريفه الفاظ ترادفه مثل الذي وما . كما يقال : هو الذي هو كذا ، أو هو ما ينقسم إلى كذا .

وهناك الشيئية وهي أعم من الوجود باعتبار أن المعقول الذي يمنع أو يمكن لكنه معدوم ، هو شيء في العقل ، لأن له صورة عقلية ، مع أنه ليس له وجود . ويصح هذا الاعتبار إذا تنصص الوجود بما في الأعيان .

وباعتبار آخر فإن الشيئية أعم من الوجود من وجه ، لأنها تقال عليه وعلى الماهية المفروضة له . وقد تكون أخص منه من وجه من حيث أن الوجود يقال على الماهية المخصصة ، وعلى اعتبار الشيئية اللاحقة بها ، لأن لها وجودا ولو في اللادين .

وباعتبار ثالث نرى أن الوجود والشيئية لفظان مترادفان ، ينقسم معناه إلى : عيني وذهنى . وإذا أطلق الوجود يراد به العيني غالبا . والوجود في الأعيان هو نفس الكون في الأعيان والا تسلسل إلى غير النهاية .

ولا يحمل الوجود على ما تحته حمل مواطاة ، بل حمل تشكيك ، فإن وجود العلة أقوى من وجود المعلول وأقدم ، وكذلك وجود الجوهر بالنسبة إلى وجود العرض ، وهكذا .

ومن المؤكد ان مفهوم الوجود مفهوم واحد ، والا ما امكننا الجزم بصدقة على كل موجود من الموجودات ، ولا الحزم بانه متى كذب العدم على شيء ، صدق الوجود عليه ، لاحتمال كذبهما معا .

ومن الواضح دون برهان ان تصور كون الوجود امر بديهي ، وكذلك كونه مفهوما واحدا ، ومقولا بالتشكيك . وما ذكر في بيانه انما هو تنبيه لابرهان .

والوجود يوجد في النفس بوجود ، اذ هو كسائر المعاني المتصورة في الذهن والذي في الاعيان منه هو موجود ما وليس تعين كل وجود بموضوعه فقط ، كتعين الحمرة مثلا بموضوعها . لكن كل وجود يتخصص بما يجرى مجرى الفصل ، ثم يقترن بالموضوع .

ومما يجب تقريره هنا ان الموجودات معان مجهولة الاسامي ، لكن يلزم الجميع في الذهن الوجود العام ، ولو لم يكن الوجود من المحمولات العقلية والصرفية ، لكان اما مجرى الماهيات او غيرها . لكن الوجود اذا كان حاصلا فهو موجود .

فقد تبين ان الوجود والشيء من المعقولات الثواني المستندة الى المعقولات الاولى ، وليس في الموجودات موجود هو وجود او شيء ، بل الوجود قد يكون ملكا او انسانا او غيرها .

وينقسم الموجود الى ما هو موجود لذاته وبلذاته ، وذلك هو الموجود الذي لايقوم بغيره ولاسبب له . وهو الواجب لذاته والى ما هو موجود لذاته ولا بذاته وهو الذي يقوم بذاته ، وله سبب يوجبه ، وهذا هو الجوهر ، والى ما هو موجود وهو العرض ، وقد ينقسم الى ما هو بالذات ، والى ما هو بالعرض .

والموجود بالذات ، هو كل ماله حصول في الاعيان مستقل : جوهر او عرضا فان وجود العرض ليس هو بعينه وجود محله ، فقد يوجد المحل بدون عرضا بعينة ثم يوجد ذلك العرض فيه كجسم لم يكن اسود ثم صار كذلك .

والموجود بالعرض كالعديميات : مثل السكون والعجز . ويقال الشيء ما : انه موجود في الكتابة او في اللفظ وهما مجازان ، من ان الكتابه غالبا ما تدل على اللفظ واللفظ يدل على الوجود الذهني الدال على الوجود العيني .

ومن الدلائل على الوجود الذهني تصور اشياء ممتنعة الوجود كاجتماع
ضدين ، او غير موجودة في الاعيان كالقمر المنخسف دائما ، والاسنان الكاتب
دائما وكجبل من ياقوت . فاجتماع الضدين في الدهن ليس ممتنعا ، وانما الممتنع
اجتماعهما في الخارج . فلا تضاد بين الحرارة الذهنية والبرودة الذهنية ، بل
التضاد بين حرارة وبرودة خارجيتين . ولا يلزم من حصول السخونة والبرودة
ان يكون الدهن متسخا ياردا ، لعدم قابليته لذلك ولغيره .

وللعدم تعدد وتميز في الدهن ، فان عدم العلة يوجب عدم المعلول ، وعدم
المعلول لا يوجب عدم العلة ، وكذا الشرط والمشروط . والمعدوم المطلق وهو الذي
لا صورة له في الدهن والخارج ، لا يمكن الاخبار عنه . لكن له صورة في العقل
وهو ايضا مقابل للوجود الذهني والخارجي جميعا .

ولا عناد بين العدم المطلق وبين الوجود في الدهن ، ولذا لا يلزم مما سبق
صدق المتقابلين على شيء واحد ، فالشئ يصدق اما عدم مطلق او لا عدم
مطلق . ومفهوم يتمثل في الدهن ، ويصير صورة شخصية يعرض لها وجود
ذهني مشخص .

واذا كان الوجود ثابتا في الدهن او غير ثابت فيه فاللاوجود قسيم
الموجود من حيث انه معدوم : فليس للاهوية هوية ، والمسلوب عنه الوجود هو
الموصوف فقط .

ولا يعاد المعدوم بعينه مع جميع عوارضه المشخصة له ، لان بين المعاد
والمستأنف وجوده فرقا لكن لا بد من هذا الفرق . ولا يشار الى المستأنف
اليه بهذا .

ولا يجوز اعادة المعدوم ، والا كان كل مستأنف معادا ، ولكان كل معدوم
موجود الهوية في حال عدمه . وان الشئ بعد عدمه نفى محض ، واعادته تكون
وجود عينه الذي هو المبتدأ في الحقيقة . وليس استمرار الشئ وبقاؤه ، هو
وجودات متعاقبة ، بل هو وجود واحد في زمان واحد متصل (١) .

(١) الجديد في الحكمة - من لوحة ٢٦٠ - ٢٦٣ .

٢ - الماهية :

ويذهب ابن كمونة الى ان لكل شىء حقيقة هو بها هو ، مغايرة لجميع
ماعداهها لازما او مفارقا .

فالانسانية من حيث هى انسانية ، لاتدخل في مفهومات : الوجود والعدم
والوحدة والكثرة ، والعموم والخصوص . فلو دخل الوجود الخارجى في
مفهومها مثلا ، لما كانت الانسانية الوجود في الذهن فقط انسانية ، ولو دخل
العدم فيه لما كانت الانسانية الوجود انسانية ، وكذا لو دخل فيه العموم لما
كان زيد انسانا .

والانسانية من حيث هى انسانية ليست الا الانسانية فقط ، فلو ضم اليها
الوجود صارت موجودة ، او العدم - ذهنا - صارت معدومة .

وقس عليه حال الوحدة والكثرة ، والكلية والجزئية وغير ذلك ، حيث
لايصدق عليها احد هذه الاشياء الا بامر زائد عليها . وكونها انسانية فهو بداتها
فلا يصح ان يقال : السواد مثلا اسود ، بل سواد ، حيث ان السواد فيه
ليس بأمر زائد .

ويقال للماهية من حيث هى هى ، الماهية ، دون اشتراط شىء ، وللماهية
المجردة عن اللواحق ، الماهية بشرط لاشىء . والانسانية موجودة بالاعتبار
الاول ، في الاعيان ، لان هذا الانسان موجود ، والانسانية ذاتية مقومة لهذه
الانسانية فتكون موجودة .

والانسان حسب الاعتبار الثانى ، وهو شرط لاشىء ، لوجود لها في
الاعيان ، ولا في الازهان ، فكل وجود ذهنى او خارجى لاحق من اللواحق ، وقد
فرضت مجردة عن الجميع ، غير ان المجردة عن اللواحق الخارجية وحدها
الموجود في الذهن .

وليست الانسانية الخارجية واحدة بعينها موجودة في كثيرين ، والا لكان
الواحد المعين في الحالة الواحدة تصدق عليه الاشياء المتضادة ، كالابيض والاسود
والعالم والجاهل . واذا كانت انسانية زيد غير انسانية خالد فانهما يشتركان
في مفهوم الانسانية .

والانسانية لا تقتضى الوحدة ، لكن هذا لا يلزم منه الكثرة . وان للطبيعة التى فى الذهن هوية ايضا ، لانها من جملة الموجودات ولها تخصص بأمر مثل : حصولها فى الذهن ، وعدم الاشارة اليها ، وعدم قبولها الانقسام الى غير ذلك . وهناك ما يطلق عليه « ما قبل الكثرة » وهو ان يتقدم الكل على بعض جزئياته الواقعة فى الاعيان ، كما لو تصورنا صورة ثم اوجدنا فى الخارج صوراً على مثالها .

كما ان هناك ما يسمى « ما بعد الكثرة » وهو ان يتأخر الكل عن الجزئيات كالصورة الاستفادة من الجزئيات الخارجية ، فاذا رأينا زيدا حصل فى اذهاننا معنى الصورة الانسانية ، مبراة عن اللواحق . واذا ابصرنا بعد ذلك خالداً والصورة باقية فى اذهاننا لم تقع منه صورة أخرى .

ولا يجوز تكثر الطبيعة الكلية فى الاعيان الا بتمييز ، فلا يكون مثلاً سوادان الا بسبب جسمين تكثرا بهما او بسبب حالين .

وفى هذا الباب ما يسمى « الاتمية والانقصية » (١) كالمقدار التام والمناقص اذ لا يزيد احدهما على الآخر ، الا بنفس المقدارية ، فالتمييز غير الشخص .

ويجوز امتياز كل واحد من الشيئين بصاحبه ، ولا يلزم منه دقة ، اذ كل واحد يمتاز بذات الآخر ، لا بامتياز ، فبنوة الابن موقوفة على ذات الاب ، وابوه الاب موقوفة على ذات الابن ، وما يلزم هنا أى دور .

ولابد من وجود البسائط والا انعدمت المركبات ، ولا يمكن ان يكون كل واحد من اجزاء المركبة محتاجاً الى الآخر فى الحيثية ، لانه دور ، ولا ان يكون كل واحد غنياً عن الآخر ، والا لما حصلت منهما ماهية مركبة .

وليس تقييد الكلى العقلى ، بالكلى العقلى موجبا للجزئية ، فان الانسان الكلى فى العقل اذا قيد بأنه ابن فلان ، الذى صناعته كذا ، وهو اسود طويل ، وغيرها من القيود ، فانه لا يحصل منها فى العقل الانسانى كلى متصف بتلك الصفات الكلية .

(١) نسبة الى اقل التفضيل : اتم ، وانقص .

وان وجود الانسان باعتبار الخارج ، متقدم على الحيوان ، الذى هو الجنس ، لان الانسان اذا لم يوجد لم يعقل له شىء يعمه ويعم غيره ، مع أن وجوده في العقل هو المتقدم بالطبع (١) .

٣ - الوحدة والكثرة :

يعرف ابن كمونة الوحدة بأنها تعقل العقل لعدم انقسام الهوية ، وهى ايضا مفهوم زائد ذهنى لوجود له في الاعدان ، والا كانت شيئا واحدا من الاشياء فلها ايضا وحدة . ولا يقال وحدة واحدة ، ووحدات كثيرة .

ولا تكون الكثرة ايضا الا ذهنية ، ولكن يبدو ان العقل اذا جمع واحدا في الشرق الى واحد في الغرب لاحظ الاثنينية ، واذا علم جماعة كثيرة اخذ منهم ثلاثة او اربعة او خمسة ، بحسب ما يقع النظر اليه وفيه بالاجتماع ، الى غير ذلك .

وان قيل الواحد على كثيرين ، كانت جهة وحدته غير جهة كثرته ، وقد تكون تلك الوحدة مقدمة لتلك الكثرة او لا تكون .

والشركة في الفصل هى الشركة في النوع ، لكن الاعتبار مختلف ، فان لم يقل الواحد على كثيرين ، فهو الوحدة ان لم يكن قابلا للقسمة ولم يكن له مفهوم وراء أنه غير منقسم . وان كان له مفهوم غيره ، فان كان له ونسج ، فهو النقطة ، والا فهو الواحد المطلق .

وان قبل القسمة دون أن ينقسم بالفعل ، فهو الواحد بالاتصال ، وان انقسم كان مركبا حقيقيا ان لم تكن اجزائه متمايزة بالتشخيص ، والا فهو الواحد بالاجماع .

وقد تكون الوحدة طبيعية كالبدن الواحد ، او صناعية كالسرير الواحد او وضعية كالدرهم الواحد . ويطلق على الاتحاد في الجنس مجانسة ، وفي النوع مشاكلة ، وفي الكم مساواة ، وفي الكيف مشابهة ، وفي الوضع مطابقة وفي الاضافة مناسبة ، وفي اتحاد وضع الاجزاء موازاة .

(١) اللجديد في الحكمة - من لوحة ٢٦٤ - ٢٦٦ .

والواحد من كل وجه هو الحقيقي الذى لا ينقسم ، اما سواه فسان الواحد مقول على ما تحته بالتشكيك . والواحد بالشخص اولى بالوحدة من الواحد بالنوع ، والذى يقابل الهو هو ، يسمى بالغيرية ، اما المثان فهما المتشاركان في حقيقة واحدة . فالانسان والفرس مختلفان مع ان جسيمهما متماثلان .

وقد يكون الواحد تاما ، وهو الذى لا امكان للزيادة فيه ، كخط الدائرة وقد يكون ناقصا ، وهو الذى يمكن فيه ذلك كالخط المستقيم (١) .

٤ - الوجوب والامكان والامتناع :

من البديهي ان الانسان حيوان ، ويمكن ان يكون كاتبا ، ويمتنع ان يكون حجرا . وهذا العلم حاصل لكل انسان عاقل ، حتى ولو لم يمارس شيئا من العلوم أصلا تصورية او تصديقية ومن رام تعريف الوجوب والامكان فقد اخطا ، كقول بعضهم : ان الممكن هو غير الضروري ، واذا فرض موجودا لم يعرض منه محال .

والضرورى هو الذى لا يمكن ان يفرض معدوما ، اما الذى يفرض بخلاف ما هو عليه فهو محال . فالمحال هو الضرورى العدم والذى لا يمكن ان يوجد .

والممتنع هو الذى لا يمكن ان يكون ، وهو الذى يجب الا يكون . والواجب هو الممتنع الا يكون ، او ليس بممكن الا يكون . والممكن هو الذى ليس بممتنع ان يكون ، والا يكون والذى ليس بواجب ان يكون او لا يكون .

ويرى ابن كمونة ان هذا كله دور ظاهر ، وكان الاولى ان يكون الوجوب مقصورا على انه تأكد الوجود ، والوجود اعرف من العدم ، لان الوجود يعرف بذاته ، ويعرف العدم بوجه ما بالوجود .

وكل من الوجوب والامكان والامتناع ، اذا نظر في وجوده او مكانه او جوهرية او عرضية ، لم يكن بذلك الاعتبار امكانا او وجوبا او امتناعا لشيء بل هو عرض في محل هو العقل وممكن في ذاته .

(١) الجديد في الحكمة - من اللوحة ٢٦٧ - ٢٦٨ .

وقد يكون الممكن ممكن الوجود في ذاته ، وقد يكون ممكن الوجود لشيء ويعرض الامكان للماهية اذا اخذت ، مع قطع النظر عن وجودها وعدمها وعلتها وكل من الوجوب والامتناع مشترك بين ماهو بالذات ، وما هو بالغير وكل واجب بغيره ، او ممتنع بغيره ، فهو ممكن في ذاته . وكما يفتقر الممكن في وجوده الى السبب ، فلكذلك هو مفتقر حالة بقائه الى السبب . الى غير هذا من التفصيلات التي ذكرها ابن كمونة والتي نفضل تركها للكتاب نفسه (١) .

٥ - القدم والحدوث :

يلذكر ابن كمونة ان الحدوث في اصطلاح الجمهور هو : حصول الشيء بعد عدمه في زمان مضى . وان القدم ما يقابله وعليه فليس الزمان حادثا والا لكان وجوده مقارنا لعدمه . اما الخواص فهم يطلقون لفظة الحدوث قاصدين بها احتياج الشيء الى غيره ، سواء دامت حاجته ام لم تدم ، ويسمى هذا بالحدوث الذاتي .

والقدم المقابل له (٢) ، لا يصدق الا على واجب الوجود فقط ، وهو الذي يحقق الحدوث الذاتي .

وللتقدم والتاخر معان كثيرة : فقد يكونان بالزمان ، كالأب وابنه ، او بالذات كحركة اليد والمفتاح ، او بالطبع كالواحد والاثنين ، او بالرتبة كالصف الاول والثاني ، او بالشرف كالمعلم والمتعلم .

(١) الجديد في الحكمة - لوحة ٢٦٨ - ٢٦٩ .

(٢) بمراجعة الوصف بالقدم في القرآن لانجده مسندا الى الالهية بسل الغريب انه ينسب الى شيء تافه « كالمرجون القديم » سورة يس او شيء مستقبح كالضلال سورة يوسف « تالله انك لفي ضلالك القديم » ، فاذا استشرنا القواميس اللغوية لم تسعفنا بالفكرة التي نادى بها الفلاسفة ونجد القرآن الكريم يستعمل في سياق قدم الاله العبارة الاشمل في قوله تعالى « هو الاول والاخر والظاهر والباطن » وهذا من الناحية المنطقية غير جائز قد ورد كذلك ليؤكد ان الالهية فوق المقابيس البشرية او النقلية وهذا اولي في مقام تنزيه الاله

وهناك فارق بين التقدم بالذات ، والتقدم بالطبع ، وهو ان الذى بالذات يجب من المتقدم وجود المتأخر ، والذى بالطبع يلزم من عدم المتقدم عدم التأخر دون ان يلزم من وجوده ، كتقدم صورة الكرسي عليه . وما هو بالترتبة منه رتبى طبيعى ، وهو كل ترتيب في سلاسل حسب طبائعها ، لا بحسب الاوضاع كالموصوفات والصفات ، والعلل والمعلولات ، والاجناس والانواع . ومنه رتبى وضعى كالامام والمأموم .

ومن خاصية ما بالترتبة ان ينقلب متأخره متقدما ، بحسب اخذ الاخذ غير ان التقدم الحقيقى من هذا هو ما كان بالذات او الطبع مع اشتراك كليهما في تقدم ذات شىء على ذات الاخر .

ومع شهرة التقدم الزمانى فانه راجع اليهما ، حيث ان التقدم والتأخر في الاب والابن بالقصد الاول ، هو لزمانى الشخصين . واما لذاتيهما فبالقصد الثانى .

وان تقدم الزمان على الزمان ليس بالزمان ، لانه لا يوجد زمان للزمان ، بل هو تقدم بالطبع .

ويرجع الرتبى الوضعى الى الزمانى ايضا ، وله مدخل فيه ، مثل : بلد كذا متقدم على بلد كذا ، اى : ان زمان الوصول الى ما اخذ متقدما قبل زمان الوصول الى ما اخذ متأخرا .

ويتعلق الرتبى الطبيعى بالزمان ، حيث انه اذا وقع الابتداء من احد الطرفين فليس الابتداء مكانيا ، بل بحسب شروع زمانى . والذى بالشرف فمجازى ، فان الفضيلة لو لم تكن سببا لتقدمه في المجالس ، لما سمي متقدما فهو بالذات تقدم مكانى او زمانى ، ويرجع المكان الى الزمان ، ويرجع الزمان الى التقدم بالطبع . فلا تقدم وتأخر بالحقيقة الا بالذات او بالطبع .

وليس كل شئيين خاليين من التقدم والتأخر الزمانيين هما معا في الزمان فان الاشياء التى وجودها غير زمانى ليس بينها تقدم وتأخر بالزمان ، مع الجديد في الحكمة

ان معيتها ليست زمانية ، وعليه فلا يصح وجود شيئين هما معا في المكان من جميع الوجوه ، مع جواز ذلك في الزمان .

فالتقدم والتأخر الحقيقيان . هما اللذان يحسب استحقاق الوجود . وان كل موجود عن غيره لا يستحق الوجود بحسب الخارج ، لو انفرد عن ذلك الغير فكونه قبل ان يكون له وجود قبله بالذات ، وهذا هو الحدوث الذاتي وهو اولى من الزمان .

وللحادث امكانان : احدهما الامكان العائد الى ما هيته ، والاخر الاستعداد التام ، وهو سابق عليه زمانيا ، فلا بد لكل حادث زمني من سبق حادث اخر كذلك ، ليكون كل سابق مقربا لليلة ، ليتخصص الاستعداد بوقت دون وقت وحادث دون حادث ، والمادة هي المحل ، وعليه فكل حادث زمني مسبق بمادة وحركة .

ويختلف الاستعداد السابق على الحوادث ، بالقرب والبعد فانه ليس استعداد العناصر ، لان يكون انسانا ، مثل استعداد النطفة كذلك .

ولا يكون للفاعل قدرة على الفعل ، ان لم تستعد المادة لقبول الشيء ، مثلما لا يكون له قدرة على ايجاد الحياة في الحجر ، لعدم صلاحيته لهذه الحياة .

والامكان لا يقتضي من حيث هو رجحان احد طرفي الممكن ، وليس فيه قرب وبعد ، ولا هو امر موجود في الخارج ، والاستعداد عكس هذا .

فالحدوث معنى مقبول هو صفة تحصل في العقل عند تعقل اللاوجود ، والوجود المترتب عليه في العقل ، والمتصف به من الماهيات لا يكون موصوفا بالوجود وحده ، فلا يكون موجودا في الخارج بل في العقل .

وقد نبه ابن كعون على ان لفظة الحدوث في كتابه هذا يراد بها عند الاطلاق ، الحدوث الزمني لا الذاتي (١) .

(١) الجديد في الحكمة - لوحة ٢٧٠ - ٢٧١ .

٦ - العلة والمعلول :

يشرح ابن كمونة معنى العلة والمعلول قائلا بأن العلة هي ما يتوقف عليه وجود المعلول ان كانت علة لوجوده ، او عدمه ان كانت علة لعدمه .

وقد تكون العلة تامة وهي مجموع ما يتوقف عليه الشيء ويجب بها وجوده ، والناقصة ما ليست كذلك .

والتامة تشمل الشرائط وزوال المانع ، فاذا لم يزل المانع يبقى الوجود ممكنا . وان كانت نسبته اليه امكانية ، دون ترجيح عليه ولا معلولية .

ومعنى دخول العدم في العملية ، ان العقل اذا لاحظ وجوب المعلول لم يصادفه حاصلا دون عدم المانع .

وتقدم العلة على معلولها هو تقدم ذاتي لازماني . فالمعلول حال بقاءه ، لو كان معللا بعلة تامة ، كانت موجودة قبله ، بحيث تكون علة حال وجودها موجبة لوجوده بعد عدمها . ويلزم من هذا امور كلها باطلة .

ومما يبطل هنا ، اعطاء قوة العلة للمعلول في الزمان السابق فيبقى بها المعلول فيما بعده من الزمان ، حيث ان تلك القوة لها وجود ممكن ، فيفتقر الى مرجح .

وان الممكن الوجود لا يخرج وجوده عن امكانه الذاتي ، فلا يكون موجودا دون مرجح . وان توقف الترجيح على الزمان الثاني ، لم يكن المرجح الذي هو العلة التامة ، علة تامة ، والا كان اختصاص الترجيح به دون الزمان الاول ، تخصيصا بلا مخصص .

ولو تقدمت العلة التامة على معلولها زمانا ، للزم حصول المرجع مع عدم الترجيح . على ان الفطرة السليمة تأبى ذلك ، فالبناء اما يبقى بعد وجود البناء لكون البناء علة للحركة. الاجزاء بعضها الى بعض ، فالذى بقى هو تماسك الاجزاء ، وهو معلول العنصر لا للبناء . ولم يعد هذا مع بقاء التماسك المذكور .

وقد يكون للشيء علة وجود ، وعلة أخرى للثبات ، وقد تكون علتها واحدة ، مثل : القالب الشكل للماء ، المنقى الشكل بنقاؤه معه . فإذا عدت علتنا الوجود والثبات فلا تصور للوجود .

وليس معنى تأثير العلة في المعلول أنها تعطيه وجودا ثانيا حال وجوده ، بل معناه أن وجوده في حال اتصافه بالوجود ، إنما هو بوجود علة .

ولا يفنقر الموجود المعلول الى علة ، من حيث هو موجود كقما كان ، بل معناه أن وجوده في حال اتصافه بالوجود ، إنما هو بوجود علة

ومن غير الجائز اجتماع علتين تامتين على معلول واحد بالشخص ، والا وجب بكل منهما ، وهذا يقتضى استغناء عن الأخرى ، فلو وجب بهما معا لاستغنى عنهما معا .

وقد يجوز هذا في المعلول النوعي ، حيث يوجد بعض أفرادها بعلة ، وبعضها بعلة أخرى ، فالحرارة يعلل بعض اجزائها بالنار ، وبعضها بالحركة ، وبعضها بالشعاع .

وعلية عدم الممكن هي عدم علة التامة ، لأنه لو كان عدمه لذاته ، لكان ممتنع الوجود ، لاممكنه ، فهو اذن لغيره . ولا يكون معلول الشيء علة له من الوجه الذي به كان معلولا له ، على جهة الدور ، سواء كان معلولا قريبا او بعيدا ، وذلك لتقدم العلة على المعلول بالوجود تقدما ذاتيا .

وان تسلسل العلل التامة الى غير النهاية محال ، وكذلك كل امور مترتبة موجودة معا بالزمان . وجميع المعلولات محتاجة الى غير معلولة ، والا لكانت من الجملة . وبذلك العلة تنقطع السلسلة وتتناهى . كذلك فانه لولا زيادة مراتب العلل بواحدة ، لارتفع وجوب التقدم والتاخر اللازمين للعملية والمعلولية وهكذا يكون حكم جميع الاشياء التي هي موجودة كلها في زمان واحد ، ولها ترتيب طبيعي ، كالموصوفات والصفات .

ويتحدث ابن كونة عن العلة الواحدة من حيث معلولاتها ومن حيث اثارها فيرى أن العلة الواحدة بالوحدة الحقيقية من جميع الوجوه ، لا يجوز أن

يصدر عنها اكثر من واحد ، لانه او جاز صدور شيئين عنها لوجب اختلافهما بالحقيقة ، او بالشدة والضعف او بامر عرضي ، والا لم تتصور الاثنينية فيهما .

لكن البشر مع اختلاف الجهات فيهم لا تتكثر افعالهم ، الا لتكثر ارادتهم واغراضهم ، وبارادة واحدة واعتبا رواحد لا يحصل الا شىء واحد .

ولا مانع ان تصدر الاشياء الكثيرة عن الواحد الحقيقي . اذا كان بعضها صادرا عنه بتوسط صدور بعض .

وان كل علة مركبة فمعلولها ايضا مركب ، والا كان محالا . وكذلك لا يصح ان تتساوى العلة في وجودها مع المعلول ، لان الترتيب الطبيعي يوجب وجود العلة اولا . والمعلول في ذاته لا يجب له وجود ، وانما يجب له بالعلة .

وللعلة انواع : فقد تكون العلة قريبة او بعيدة ، وعامة او خاصة ، وكلية او جزئية ، وقد تكون بالذات او بالمرض ، وبالقوة او بالفعل .

ومن امثلة ذلك ان العفونة علة قريبة للحمى ، والاحتقان مع الامتلاء علة بعيدة لها ، وان الصانع للبيت علة عامة ، والبناء له علة خاصة وهى كلى وهذا البناء له جزئى الى غير ذلك .

ولا يمكن للفاعل ان يعطى الوجود الا بعد تشخصه ، لانه لا يوجد الا وان يكون شخصا ، ولا يصدر عنه الوجود الا اذا كان موجودا .

واذا تادى السبب الى السبب دائما او اكثرثيا ، فهو الغاية الذاتية ، وادا كان متساويا او اقلثيا ، كانت الغاية اتفاقية . مثل من خرج الى السوق لشراء سلعة فقط فلقى غريمه ، فالشراء غاية ذاتية ، والظفر بالغريم اتفاقية .

وان الامور الاتفاقية كانت كذلك لدى من يجهل اسبابها . اما اذا قيس الى مسبب الاسباب ، الى الاسباب المكتنفة كلها ، فلا موجود بالاتفاق البته .

والعلة الغائية في حقيقتها متمثلة في نفس الفاعل ، كتمثل فاعل البيت الاستكان به ، وهى العلة . والواقع في الاعيان كالا ستكان به في الخارج ،

فهو معلول الفعل لاعتلته . وليس من شرط الغاية الروبة ، فان الروبة لا تجعل الفعل دائما به ، وان الغاية اللازمة للفعل هي بالضرورة لا بفعل فاعل . فالكاتب الماهر يتبدل لوروى في كل حرف ، وكذلك الضارب بالعود .

وان غاية فعل الفاعل بالاختيار هي التي تسمى غرضا ، وهو اخص من الغاية المطلقة ، وكل من فعل لغرض فهو ناقص الذات . وان حصول الخير لكل شيء وزوال الشر عنه امر مطلوب بذاته مطلقا ، وعنده تنهى الذات لا محالة .

وقد يكون الفعل جزافا ان كان مبدؤه تشوقا تخيليا . مثل العبت بالمحبة وان كان مع مزاج فهو القصد الضروري ، كالشفس ، وان كان تخيليا مسيع ملكة نفسانية داعية غير محوجة الى روية . فهو العادة .

اما ان كان المبدأ شوقا تخيليا ، وروية ، وتنادى الى الغاية ، فليس عبثا لكن لابد من شوق وتخييل في هذه الامور كلها ، حتى العبت بالمحبة . وكذلك فان الساهى والنائم يفعل فعلا ما ، ولا يخلو عن تخيل لذة او زوال حالة ممولة . (١)

٧ - الجوهر والعرض :

الجوهر كما يحدده ابن كمونة في كتابه هذا هو : ما قام بذاته ، والمرض ما عداه اما في اصطلاح الجمهور ، فالجوهر ما هية اذا وجدت في الاعيان ، كان وجودها لافي موضوع . والمرض ماهية ، وجودها في موضوع ، وهو المحل المستغنى في قوامه عما يحل فيه . فالكائن في محل ، هو الكائن في شيء ، لا كجزء منه شائما فيه بالكلية مع عدم جواز مفارقتها له ، فالمرضوع اذن اخص من المحل .

وتكون بعض الجواهر في محل ويسمى هذا الجوهر صورة ، ويسمى محله هيولى ومادة . فالصورة والمرض داخلان تحت الحال ، والموضوع والمادة داخلان تحت المحل .

والشيوع والمجامعة بالكلية ، وعدم جواز الانتقال في شرح الكائن في المحل ، هو قرينة يفهم منها المقصود بلفظة في المستعملة فيه . وليس كجزء .

(١) الجديد في الحكمة - من لوحة ٢٧١ - ٢٧٥

احترز به عن مثل كون الحيوانية في الانسان ، فهذه ليست بأجزاء على الحقيقة ، بل هي كالاجزاء .

ولا يتحقق الوجود الشخص للعرض الا بما يحل فيه ، ولذا لا يمكن انتقاله عنه الى محل آخر ، ولا ان يوجد مفارقا له ، كيف كان .

وقيام العرض بالعرض جائز ، وهو كاستضاءة سطح الجسم ، وكون البطء في الحركة .

وللجوهر هنا اقسام ، فهو اما واجب الوجود لذاته ، وهو الواجب الوجود ، او لا يكون كذلك ، وهو الممكن الوجود .

وللعرض ايضا اقسام ، منها انه اما ان يتصور ثباته لذاته او لا يتصور ثباته لذاته (١) .

وفي هذا الموضوع تفرعات كثيرة لم نر التطويل بذكرها ، لان معانيها واردة في موضوعات اخرى .

٨ - اقسام الاعراض الوجودية والاعتبارية :

اولا : المقادير والاعداد :

يورد ابن كمونة اقسام المقادير الثلاثة : الخط والسطح والبعد التام ويطلق عليها الجسم التعليمي ، فالخط لا يعتبر فيه العرض والعمق ، لكن هو طول . والسطح طول وعرض ، دون عمق ، والبعد التام طول وعرض وعمق . وكل من هذه المقادير قد يتبدل على جسم واحد ، مع ثبات الجسم على حالة واحدة . فان قطعة من الشمع اذا شكلت بأشكال مختلفة ، يزداد طولها تارة ، وينقص اخرى ، وكذا عرضها وعمقها ، مع ان جسميتها هي هي .

ويكون كل من الخط والسطح والعمق عرضا في الجسم ، ومجموعها وهو البعد التام ، عرض ايضا ، فلا يتقوم جوهر بمجموع أعراض لا مقوم له سواها . على انه لا وجود لشيء من هذه الامتدادات ، في الاعيان على

(١) المصدر السابق - من لوحة ٢٧٥ - ٢٧٧ .

استقلال . فالخط لو وجد عيبا لكان ما يلاقى منه جهة السطح ، غير ما يلاقى الجهة الاخرى ، فينقسم في العرض . ولو وجد السطح عيبا ايضا لكان الملاقى منه لجة الجسم غير الملاقى منه للجهة الاخرى . فينقسم في العمق والبعد التام ، ولو قام بنفسه دون مادة لكان هو الخلاء الممتنع . ذلك اننا لو تخيلنا الثخن مثلا من غير التفات الى شيء من المواد ، لكان ذلك بعدا تاما هو الجسم التعليمي . وقد يكون سطحنا تعليميا اذا تخيلنا سطحه مناهيا دون الالتفات الى لون او ضوء .

واما السطح والخط التعليميان فانهما يتحصلان على استقلال وعلى تخيل ومن الثابت ان المقدار عرض ، وان السطح ليس هو فناء الجسم فقط ، كما ان النقطة ليست من المقادير ، ولذا يتناهى بها الخط .

ويعتبر العدد كما منفصلا ، اذ ليس لاجزائه امكان حشد مشترك يشلافي عنده وقد تكون هناك كميات متصلة في انفسها وتعرض لها الوحدة والعديدية .

والعدد من حيث هو عدد ، ليس له مشترك فيه . ولا يمكن ان يعرض فيه ترتيب ووسط وطرف .

وان اخذ الواحد من حيث هو واحد ، لم يكن يحصل من اجتماع امثاله الا العدد ، وان اخذ من حيث انه انسان او حجر مثلا لم يمكن اعتبار كونها كميات منفصلة الا عند اعتبار كونها معدودة بالاحاد التى فيها ، فكميتها المنفصلة ليس الا لعدديتها فقط .

والدليل على عرضية العدد ، انه متقدم بالوحدات التى هى اعراض ولا يكون مجموع الاعداد جوهرا .

ومن الواضح ان الوحدة ، وان كانت مبدا العدد ومقومة له فليست بعدد ولا كم ، فان اقل العدد اثنان وهو الزوج الاول .

وان نسبة الوحدة الى العدد ليست كنسبة النقطة الى الخط ، لان الوحدة جزء العدد ، والنقطة نهاية الخط ، وليست بجزء منه ، والا لزم تركيب الخط من النقطة ، وهو معنى تركيب الجسم من الجواهر الافراد وهو ممتنع

ولكل نوع من انواع العدد وحدة ما ، يكون له باعتبارها لوازم وخواص مثل الزوجية والفردية والمنطقية وغيرها وهى ممتعة الزوال .

وله ايضا اعتبار كثرة ، وهى نوعيته التى هو بها ما هو ، فليس العدد مما لا حقيقة له مطلقا ، فهو مما له حقيقة في الاعتبار الذهني وان لم يكن له حقيقة زائدة في الوجود الخارجى .

ويتقوم كل نوع من انواع العدد ، بالوحدات التى تبلغ جملتها ذلك النوع ، وتكون كل وحدة من تلك الوحدات جزءا من ماهيته . أما الاعداد التى فيه فهى غير مقومة له ، فليست العشرة مثلا ، مقومة بالخمسين . (١)

ثانيا : الزمان :

يشرح ابن كعونة معنى الزمان ، عن طريق تفرقه بين الانية والماهية ، فالزمان ، يمكن ادراكه بالدهن ، لكن بالرغم من ان انية الزمان ظاهرة ، فان ماهيته خفية .

وهو متصل في ذاته ، لكنه غير قار الذات . وهو سابق على الحادث المتصل اتصال المقادير ، وليس له مفهوم غير اتصال الانقضاء .

أما المتقدم والمتاخر فهما لاحقان للزمان . ويلحقان غيره بسببه . ولا حاجة الى القول : اليوم متاخر عن امس ، فان نفس مفهوميهما مشتمل على معنى هذا التاخر ، بخلاف العدم والوجود . ولا يصح تصور المعية والقبلية والبعدية ، الا مع تصور الزمان ، لكنها لاؤخذ في تعريفه .

ومثل هذه الحركة سريعة او بطيئة ، لان السرعة تقطع مسافة اطول في زمان مساو او اقصر ، وتقطع مسافة مساوية في زمان اقصر . والبطيئة بخلاف ذلك .

(١) الجديد في الحكمة - من لوحة ٢٧٧ - ٢٧٩ . هذا وقد رتب الحكماء السابقون الاعداد ، لتكون مراتب الامور الطبيعية بمطابقة لمراتب الامور الروحانية - التوحيدى : المقاييسات ١٢٦ وفي معالجة انحراف لمعرفة الخصائص والطباع ، او معرفة الاسرار العروجية ارجع الى - البيوتى / شمس المعارف - المقدمة وقارن : د . جعفر من التراث الصوفى ١ : ٣٦٦ .

، اذا اخذت القبلية والبعدية من حيث وقوعهما في زمان معين ، كان حكمهما حكم غيرهما ، في احوق قبلية وبعدية اخرى يعتبرهما الدهن به ولا يختصان بزمان دون زمان فيصح تعقلهما في جميع الازمنة . وقد يكون - قبل - ابعد - من قبل - واقرب منه . لان القبلية ذات مقدار وهو غير ثابت .

وعليه فان ماهية الزمان انه مقدار الحركة (١) لا من جهة المسافة بل من جهة التقدم والتاخر اللذين لا يجتمعان .

وكل انسان يعلم من تاخره لامر ، ان امرائه ، وذلك الفائت هو الزمان وقد يراد بالزمان ايضا انه اعتبار التقدم والتاخر والقبلية والبعدية في الامور الموجودة ، والمقدرة في الوهم .

والقبلية (٢) والبعدية معتبرتان بالنسبة الى الان الوهمي الدفعي وهو الزمان الذي حو اليه وعليه فان الاقرب من اجزاء الماضي اليه بعد ، والابعد قبل ، والمستقبل بخلاف ذلك .

وليس هناك للزمان مبدا زمانى ، والا كان له قبل لا يجتمع مع بعده ، وليس ذلك القبل نفس العدم ولا امرا ثابتا يجتمع معه ، فهو ايضا قبلية زمانية فيكون قبل جميع الزمان زمان ، وهو محال .

(١) لاحظ في فكرة الزمان ابرز قسما الفكر الارسطى في هذه التعليل
وهى الربط بين الزمان والحركة انظر ارسطو الطبيعة ج ١ ص ٤١٣ وقارن مقدمة سنهليلير من ترجمة لطفي السيد ص ٢١ و ٢١٩
ونجد ابن سينا كذلك يرصد مفهوم الزمان في نطاق الحركة ايضا لانه يستنبطه من المقارنة بين الحركات المختلفة في المسافة الواحدة انظر الشفاء الفصل العاشر من المقالة الثانية عن الفن الاول في الطبيعات ص ٦٨ ، ٧٢ طبعة طهران .

(٢) في بعض الدوائر الصوفية يبالغ احيانا بتصور قبلية - للقبل - اى يسبق زمان - على اقدم زمان متصور - ومنه قول الحلاج الخاص بوجود الحقيقية المحمدية - قبل القبل - انظر الطوايس ص ١٢ .

وليس الزمان واجبا لذاته . وما فيه من - الان - كالنقطة في الخط - طرف موهوم بين الماضي والمستقبل ، وبه تتصل أجزاء الزمان بعضها ببعض ، ولا وجود لهذا الان الا في الذهن ، لانه ليس للزمان طرف .

وليس الان مقاما للزمان ، لكنه عرس حال فيه ، وهو حد مشترك بين ماضية ومستقبله . وليس الماضي معدوما مطلقا . بل هو معدوم في المستقبل والمستقبل معدوم في الماضي ، وكلاهما معدوم في الان . وليس السبب في التقدم والتأخر هو المسافة وحدها ، لكن للمسافة مدخل ما في ذلك .

وقد قسم الزمان الى اجزاء هي السنين والشهور والايام والساعات وغيرها ون اجزاء الزمان الدائم هي جزئيات الزمان المطلق ، فلا يتقدم جزء مفروض من الزمان على جزء اخر منه تقديما زمانيا ، بل تتقدم عليه بالطبع ، والسابق منهما شرط معد لللاحق ، فالحركات هي سبب الحادثات ، والحركة حادثة وكل حادث له علة حدوث من الحركات فالحركة ، كذلك . فيقدم جزء من الحركة على جزء اخر طبيعي ، لا زمانى . مع انه ليس بعض اجزائها اولى بالعلية من بعض بل يرجع ذلك لامر خارج من فاعل محرك وقابل هو اجزاء المسافة .

وكما تقدر الحركة بالزمان ، كذلك يقدر الزمان بالحركة ، وكذلك تدل المسافة على الحركة والحركة على المسافة ، ويكفى في تحقق الزمان حركة واحدة وهي التي لا بداية لها ولا نهاية ، لتكون حافظة له ، وتقدر مسافة الحركات بمقدار الحركة الواحدة التي يقدر بها الزمان .

وكل ما هو علة للزمان تامه او ناقصة لا يكون في الزمان ولا معه ، الا في التوهم ، فالوهم هو الذى يقيس هذه الاشياء الى الزمانيات . ومن التجوز ان يقال ان السكون في الزمان او مقدر به ، فالجسم اذا قبل في الزمان ، فانما هو من جهة حركته .

وان نسبة الزمان الى الحركة كنسبة الذراع الى المدرع ، فكونه ليس مقدرا للحركة لا يكون أمرا زائدا على الحركة في الاعيان ، لكنه زائد بحسب الاعتبار الذهني .

ومن المنوع هنا أن ينتسب الزمان الى شيء بأنه حاصل منه ، الا اذا كان ذلك الشيء من الاشياء التي فيها تقدم وتأخر وماض ومستقبل وابتداء وانتهاء ، وذلك هو الحركة . وتلك المعية ان وجدت بقياس ثابت الى ثابت فهي السرمد على انه لايتوهم امتداد في الدهر ولا في السرمد ، والا كان مقدار الحركة والزمن كمعلول للدهر ، والدهر كمعلول للسرمد ، فلولا دوام نسبة علل الاجسام الى مبادئها ، ما وجدت الاجسام فضلا عن وجود حركاتها . وكذلك لولا دوام نسبة الزمان الى مبدأ الزمان . ما تحقق الزمان وعلى هذا فان دوام الوجود في الماضي هو الازل ، وفي المستقبل . . هو الابد ، والدوام والمطلق يشمل الدهر والسرمد . (١)

ثالثا : الكيفيات التي هي كمال جوهر :

يرى ابن كمونة ان الكيفيات المختصة بالكميات ، هي التي لا يتصور عروضها لشيء ما الا بواسطة كميته . وهي تشمل ايضا الاستقامة والانحناء ، والحلقة المركبة من لون وشكل .

وهناك ما يختص بالكمية المتصلة وهذه قد تكون شكلا وحده او مع غيره وذلك الغير اما مركب مع الشكل كالحلقة ، او غير مركب معه ، كالاستقامة وهناك ايضا ما يختص بالكميات المنفصلة ، وهو مثل الزوجية والفردية .

ومعنى الاستقامة في الخط هو كونه بحيث اذا فرض عليه نقط ، كانت على سمت واحد ، فلا يكون بعضها ارفع وبعضها اخفض .

- وان استدارة السطح المستوي هي ان يحيط به خط مستدير ، يفرض في داخله نقطة تتساوى جميع الخطوط المستقيمة الخارجة منها اليه . اما كرية الجسم فهي ان يحيط به سطح مستدير يتأني ان يفرض في داخله نقطة تكون كل الخطوط المستقيمة الخارجة اليه منها متساوية .
- ويمكن تصور الدائرة من توهما ثبات احد طرفي الخط المستقيم ، مع ادارة الطرف الاخر ، الى ان يعود الى وضعه الاول ، والنقطة الثانية هي مركز الدائرة . اما قطرها فهو الخط المار بالمركز من المحيط الى المحيط .

(١) الجديد في الحكمة - من لوحة ٢٨٠ - ٢٨١ .

ويمكن تصور الكرية من توهـم ثبات قطر الدائرة ، مع ادارة نصفها ، الى أن يعود الى وضعه اولا .

اما قطر الدائرة فانه الخط الذى يمر بمركز الكرة من محيطها الى محيطها .

ويكون تصور المخروطية في الشكل يتوهم خط قائم في السمك ، خارج من مركز الدائرة ، غير مائل الى جانب من الجوانب .

واسطوانية الشكل تتصور من توهـم خطين قائمين في السمك ، احدهما خارج من الدائرة ، والاخر من محيطها ، مع الوصل بين كل واحد من طرفيها بخط مستقيم ، حتى يحدث سطح .

وليس الشكل هو نفس حد الجسم ، او حدوده ، بل هو هيئة تلزم الجسم المحدود ، من حيث هو محدود ، وهو حاصل في جميع ذلك المحدود .

على ان الكرة لو كانت في السطح لكانت اما تقعيرا بحسب ما يلى جانب التجويف ، او تقريبا بحسب ما يلى الاسر الخارج . فالكرة جسم لا سطح ، والدائرة سطح لا خط .

وتحصل الزاوية كهيئة للمقدار من حيث هو ذو حد اكثر من واحد ينتهى عند حد مشترك .

والحلقة عبارة عن شكل من حيث انه في جسم طبيعى او صناعى ، مخصوصا بما يصح ابصاره ، فهى حالة تحصل من اجتماع اللون والشكل ، وعلى حسبها يوصف الشخص بالحسن والقبح .

ومن الكيفيات الاستعدادية ما هو تهيو لقبول اثر ما بسهولة او سرعة كالمرض واللين ، وتسمى اللاقوة .

ومنها تهيو للمقاومة وبطء الانفعال كالصلابة ، وذلك هو الهيئة التى بها صار الجسم لا يقبل المرض ، وهى القوة .

وقد تكون قوة الانفعال مقصورة التهيو نحو شىء واحد ، مثل قوة الفلك على قبول الحركة دون السكون . وربما كان التهيو نحو اشياء تزيد على واحد

كقوة الحيوان على الحركة والسكون . على انه قد يكون القابل قابلا للشيء ، دون حفظه كقوة قبول الماء للشكل . وقد يكون قابلا وحافظا معا ، مثل قبول الحجر له ، واذا اشتد تأثير القوة اشتد امتناعها عن التأثير . وقد تكون القوة بحيث اى شخص اتفق مصادفتها له ، تبقى بعده القوة . (١)

(١) الكيفيات المحسوسة :

يذهب ابن كمونة الى انه لا اظهر من المحسوسات ، ولذا كانت غنية عن التعريف . وهى تنقسم على حسب انقسام الحواس التى يحس بها الى خمسة اقسام

الاول - الملموسات . وقد ذكر منها ابن كمونة اثني عشر شيئا وهى : الحرارة والبرودة ، والرطوبة واليبوسة ، واللطافة والكثافة ، واللزوجة والهشاشة والجفاف والبلة ، والنقل والخفة ولا نرى داعيا للذكر التفصيل فهو مذكور بالمخطوط .

والثانى - من الكيفيات المحسوسة هو المدوقات ، ولها بسائط تسعة هى المرارة والحرافة والملوحة والعفوصة والحموضة والقبض والدسومة والحلاوة والنفاحة .

والثالث - المشمومات . وليس لها اسما، مخصصة ، الا من جهة الموافقة والمخالفة ويختلف الامر هنا باختلاف احوال الدين يحسون بذلك .

والرابع - المسموعات ، وهى الاصوات والحروف ، وسبب حدوثها هو تموج الجسم السيل الرطب ، مثل الماء والهواء . وغير هذا من التفصيل .

والخامس - البصرات ، وهى الالوان والاضواء . وقد شرحها ابن كمونة شرحا وافيا يكشف عن سعة اطلاعه وبصره بتراث عصره الذى كان بلا شك ضخما . (٢)

(١) الجديد في الحكمة - من لوحة ٢٨١ - ٢٨٢ .

(٢) انظر الجديد في الحكمة - من لوحة ٢٨٣ - ٢٨٥ .

(ب) الكيفيات غير المحسوسة

يرى ابن كمونة ان كل ما كان من الكيفيات غير المحسوسة ، غير راسخ يسمى - حالا - مثل غضب الحليم ، اما الراسخ فيسمى ملكة كصحة السليم وفيها صدور الفعل دون روية مثل ملكة الصناعة ، فان الضارب بالطنبور لا يتروى في نقره .

وهناك ملكة العلم ، وذلك بان يحصر الانسان المعلومات ، ويكون مقتدرا على ذلك دون ترو ، ولا يكون هذا الابتغيؤ في النفس او العقل . والصحة معناها ان يصدر عن الانسان الافعال التي تصدر عن البدن بالاعتدال ، بغير تعب

وقد يكون شيء واحد في اول حدوثه حالا ، ثم يصير ملكة ، ويشار الى هذا كله اشارة عقلية ويحتاج الادراك الى تعيين القدر المشترك منه بين الاجناس ويشترك التخيل والتوهم والتعقل في كونها ادراكا ، مع وجود فوارق .

وان الكيفيات التي ليست من شأنها ان تحس بالحواس الظاهرة كثيرة يتعذر حصرها ، لكن اهمها الادراك .

وقد يكون بعض الادراك بالانطباع والبعض الاخر ليس بالانطباع ، ولولا هذا لكان علم البارى بذاته وبالايشاء ، وعلمنا كذلك بالانطباع ، وهو باطل .

ونحن نعلم بالبديهة ان العلم المتجدد تحصيل لا ازالة ، وان الزائل ان كان صورة ادراكية فهي حادثة لا محالة ، ضرورة ان النفس قد كانت في مبدا فطرتها خالية من العلوم ، ثم حصلت لها .

على انه لا بد من الانتهاء الى ادراك لا يكون عبارة عن زوال صورة ادراكية واذا لم يكن الزائل صورة ادراكية ، ففي قوتنا ادراك ما لانهاية له كالأعداد ولا بد ان يكون الزائل عند ادراك كل واحد منها غير الزائل ، عند ادراك الاخر كيلا يتساوى حالنا عند ، الادراك وقبله فيكون ادراكنا لواحد منهما هو ادراك للآخر .

وعليه فانه وجب ان يكون فينا امور غير متناهية ، بحسب ما في قوتنا ادراكه من المدركات ، وتكون موجودة معا . وينطبق هذا على جميع الامور التي بزوالها يكون ادراكنا ، لما لنا ادراكه ، فلا بد من وجودها فينا بجملتها وهذه الامور لابد وان تكون مترتبة فينا .

ومن هنا يتضح ان الإدراك ليس هو مجرد اضافة بين المدرك والمدرك ،
فان الاضافة تستلزم وجود المضافين .

ومن المعلوم ان كل ما يطابق شيئا على وجه ، لا يمكن ان يطابق ما يخالفه
فالعلم بان الشيء موجود غير العلم بوجوده اذا وجد ، فاذا كان الإدراك
بغير تأكيد سمي : شعورا وان حصل وقوف على تمام المعنى قيل له : تصور .
فاذا بقي بحيث يمكن استرجاعه يسمى الحفظ ، ويسمى الطلب : التذكر .
والوجدان : الذكر .

وقد يكون معرفة اذا أدرك المدرك شيئا ، وانحفظ اثره في نفسه ، ثم
أدرك ثانيا وأدرك معه انه هو الذي أدركه أولا . واذا تصور المعنى من لفظ
المخاطب ، فهو الفقد والفهم والافهام . اما البيان فهو اتصال المعنى باللفظ الى
فهم السامع .

اما العلم فهو اعتقاد ان الشيء كذا ، وانه لا يمكن الا يكون كذا ، اذا
كان ذلك الاعتقاد بواسطة موجبة له . وكان الشيء في نفسه كذلك .

اما العقل فهو اعتقاد بان الشيء كذا ، مع اعتقاد انه لا يمكن الا يكون
كذا طبعا ، بلا واسطة ، مثل اعتقاد المبادئ الاول للبراهين . والذهن هو القوة
المعدة للنفس لاكتساب الآراء ، والدكاء هو شدة القوة الذهنية .

وتنقسم الإدراكات بحسب مراتبها ، في التجريد عن المادة الى أربعة
اقسام :

احساس وهو اخذ الصورة عن المادة ، ولكن مع اللوحة المادية ، ومع وقوع
نسبة بينها وبين المادة .

وتخيل وهو تبرئة الصورة المنزعة عن المادة ببرئه اشد . فان الخيال
ياخذها عن المادة ، بحيث لا يحتاج الى وجود المادة ، وتكون للصورة ثابتة اذا
بطلت المادة او غابت .

والتوهم هو نيل المعاني التي ليست هي في ذاتها بمادية . وان عرض لها
ان تكون في مادة ، كالخير والشر ، والموافق والمخالف فلو كانت مادية لما
عرضت الا للجسم .

والوهم وأن ادركها فإنه لا يدركها الا مخصوصة بالشئ الجزئى الموجود في المادة وبمشاركة الخيال فيها . كادراك الشاة عداوة الذئب وصداقة الولد .

والرابع هنا التعقل ، وهو أخذ الصورة مبرة عن المادة ، وعن جميع علائقها تبرئة من كل وجه . وقد يكون فعليا اذا تعقلنا صورة واوجدناها في الخارج ، وقد يكون انفعاليا اذا اخذنا الصورة من المواجهات الخارجية .

ومن العلم ما هو تفصيلي وهو ان يعلم الانسان الاشياء متميزة في العقل مفصلة بعضها عن البعض . وما هو اجمالي فهو كمن علم مسألة ثم غفل عنها ثم سئل عنها . فإنه يحضر الجواب في ذهنه . وليس ذلك بالقوة المضنة . ولتعلق العلم بالبسائط فإنه يستحيل على الانقسام ، والعلم بالمركبات يتوقف على العلم بأجزائها البسيطة .

ومن الكيفيات هنا اللذة والالام . فاللذة ادراك ونيل لوصول ما هو عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك والالام هو الادراك والنيل ايضا ، وشر من حيث هو كذا . وقد يكون الشئ كمالا وخيرا باعتبار ، وغيرهما باعتبار آخر .

ومن الكيفيات ايضا : الحياة والارادة والقدرة . فالحياة هي كون الذات بحيث لا يمتنع عليها ان تعلم وتعقل . والارادة هي كون الفاعل عالما بفعله اذا كان ذلك العلم سببا لصدوره عنه . مع كونه غير مغلوب ولا مستكره . والقدرة هي كون الحى بحيث يصح منه الفعل والترك بحسب الدواعي المختلفة .

والأخلاق من جملة الكيفيات . والخلق ملكة يصدر بها عن النفس افعال بسهولة من غير تقدم روية . واصول الفضائل الخلقية ثلاثة : الشجاعة والعفة والحكمة ومجموعها هو العدالة ولكل منها طرفا افراط وتفريط هما رذيلتان . . (١)

(١) يدل هذا دلالة صريحة على تبني ابن كمنونة لفكرة - الوسط الارسطية . وقد لعبت هذه الفكرة دورا كبيرا في المحيط الاسلامي ووجدت لها سندا في بعض الايات القرآنية التي استلزام انصار الفكرة ان يفسروها بالمعاني التي تشهد لفكرتهم . وذلك لا يمنع من ذكر ان هذه الفكرة كانت محل نقد من القدامى ومن المحدثين . الجديد في الحكمة

والصحة والمرض ايضا من قبيل ما هو غير محسوس من هذه الكيفيات
فالصحة عبارة عن الكيفية التي بها يكون بدن الحي ، بحيث تصدّر عنه
الافعال اللائقة به سليمة ، والمرض هو ما يقابلها .

ومن هذه الكيفيات ايضا : الفرح والغم والغضب والفرح والحزن والهم
والخجل والحقد . وقد فصلها ابن كمونة فليرجع الى المخلوط نفسه ١١٠

رابعا : الاضافة :

ان معرفة المضاف البسيط معرفة فطرية ، لا تحتاج الى تنبيه . والمركب
فيه جزء من جنس اخر كالاب . فانه جوهر في نفسه لعقته الابوة . وكالكيف
الموافق ، فهناك فرق بين ان يقال : كيف موافق لكيف ، وبين ان يقال موافقة
الكيف . فقد اشير بالاول الى كيف المركب ، مع اضافة هي الموافقة واشير
بالثاني الى اضافة هي الموافقة المتخصصة بالكيفية وهي المشابهة الممتازة بذلك
التخصيص عن المساواة ، والتي هي موافقة في الكمية .

على انه من غير الجائز رفع التخصيص عن الموافقة في الكيفية : بحيث
تبقى ذات الموافقة ، ويقرن بها التخصيص بالكمية او غيرها ، مع وجودها
بعيها - فليس للاضافة جعل وتخصصها جعل اخر .

وبالتخصص بالموضوع تمتاز كل اضافة عن اضافة اخرى ، فلا يصح اخذ
الاضافة المخصوصة عبارة عن المجموع من المفروض ولا حقه ، بحيث يكون
نفس المفروض هو المميز لها بل المميز لها هو تخصصها به . وبالتحقيق فان معنى ذلك
التخصيص هو اضافتها اليه ، فميز الاضافة اضافة اخرى ، ولولا انها من
الاعتبارات الذهنية للزم من هذا محال . ولا تقتضى الاضافة الى متشخص
تشخص الاضافة ، مثل : ابن زيد .

وهناك من المتضايقين ما ينمكسا راسا براس كالاخوة ، فان كل واحد
منهما اخ للآخر ، وليست اخوة واحدة هي قائمة بهما جميعا ، بل لكل واحد
اخوة اخرى . وليست الابوة والبنوة كذا . لان احدهما اب للآخر . والاخر

ليس ابا له ، بل ابنا ولا بد من انكاس الطرفين بالتكافؤ في المضاف الحقيقي وكذلك المركب .

فاذا قيل : السكان سكان السفينة ، والراس راس الحيوان ، لا يصح : السفينة سفينة السكان ، والحيون حيوان الراس ، لكن يتحقق التعادل اذا قيل : الراس لني الراس . والسكان لذي السكان . وقد تكون الاضافة بين امرين ذهنيين ، فيأخذهما الدهن حاضرين ، فتتحصل الاضافة بينهما في الدهن كالمقدم والمتاخر .

والاضافة امر زائد على مفهوم المضافين . وان كان امرا اعتباريا . فلو كانت الابوة مثل نفس الانسانية ، او نفس الشخص - الاب - لكان ذلك الشخص ما صح وجوده اصلا الا وهو اب ، ولما صار ابا بعد ان لم يكن . فالابوة لا تعقل الا مع البوة ، والانسانية والشخص الانساني . تعقل دون القياس الى بوة او ابن .

وقد تعرض الاضافة ايضا للجوهر كالأب والابن ، وللكم الطويل والقصير . والقليل والكثير ، وللكيف الاخر والابرء ، ولاضافات اخرى كالأقرب والابعد والاعلى والاسفل . والاقدم والاحدث . والاشد انحناء وانصبا . والاعرى والاكسى وللحركة كالاقطع والاحرم . والاشد تسخيئا وتبريدا .

ومن التضاييف : التتالي والتشافع والتماشي والتداخل والاتصال والاتصاق ، وامور اخرى بعضها مفهوم مما سبق .

ومنذ الاين والمتى والوضع والجدة . وهكذا مما فصله ابن كمونة (١١٠)

خامسا : الحركة :

والحركة خروج الشيء من القوة الى الفعل لا دفعة . وهي ايضا هيئة يمتنع ثباتها لذاتها . وهي امر ممكن الحصول للجسم . فهي كمال اول لما بالقوة . وليس الكمال ههنا ما يلائم الشيء فان الحركة قد تكون الى غير ملائم ، بل ما يمكن للشيء كيف كان .

(١) الجديد في الحكمة - من لوحة ٢٩١ - ٢٩٢ .

وان كل عاقل ليميز بين كون الجسم ساكنا ، وبين كونه متحركا ولو لم يكن تمييز الحركة عما عداها معلوما له بالضرورة لما كان كذلك .
وتتعلق الحركة بستة اشياء : ما منه وهو مبدؤها ، وما اليه وهو منتهاها ، وما هي فيه . والمحرك والمتحرك والزمان .
وتتعلق الحركة التي منها الزمان ليس كتعلق سائر الحركات ، فانها واقعة فيه ومقدرة به . وقد ذهب ابن سينا الى ان كل حركة في زمان ، وان اول الزمان من عند الله تعالى (١) وتتركب الحركة من اجزاء تتجزأ ، والا لكانت السرعة والبطء ، تخلل السكنات . كما تنقسم الحركة الى ما تقتضيها قوة الجسم ، او الى امر خارج عن الجسم وقواه .
وقد تتصور الحركة في الابن كالانتقال من مكان الى اخر ، وفي الوضع كحركة جرم دائر على مركز نفسه ، وفي الكم اما من مقدار الى مقدار اكثر منه . هو النمو ، ان كان بورود مادة . والتخلل ان كان بدون ذلك . واما السرى ما هو اصغر من ذلك ، وهو الذبول ان كان بانفصال مادة . والتكاثف ان لم تكن وفي الكيف كتحرك الجسم من السواد الى البياض بالتدرج . وهذا يوافق ما ذهب اليه ارسطو من قبل حيث يرى ان الامور الطبيعية متحركة (٢) وقد تكون الحركة ايضا مستديرة ومستقيمة ومركبة منهما ، كحركة العجلة . وكل منهما الى سريعة وبطيئة .
وهناك تفصيلات اخرى ندعها للمخطوط . حيث لا تتعلق بفرضنا (٣)
هنا

٩ - الاجسام الطبيعية :

أولا مقومات الجسم الطبيعي :

ان وجود الجسم الطبيعي معلوم من ناحية الحس . وقد يكون مركبا من اجسام مختلفة الطبائع ، كبدن الانسان ، او كالهواء .

(١) ان سينا : الهداية ص ١٥٦ ، ١٦٠ .

(٢) ارسطو : الطبيعة ١ : ٨ .

(٣) الجديد في الحكمة - من لوحة ٢٩٢ - ٢٩٦ .

وهو قابل للانقسام بالعقل أو القوة ، والجسم الذى فرض ان اجزائه غير متناهية بالفعل . هى متناهية بالفعل .

وكل جسم يكون قابلا للانفصال . وذلك الانفصال ان أدى الى الافتراق فهو بالفك والقطع ، والا فهو بالوهم أو الغرض .

وكل جسم طبيعى ، فلا بد وان يكون مركبا من مادة وصورة لانه لا يخلو من اتصال في ذاته . وأنه قابل للانفصال حال كونه متصلا . فتكون قوة قبوله حاصلة حال الاتصال .

وللجسم شئ غير الاتصال به . يقوى على قبول الانفصال : وهو الذى يتصل تارة وينفصل أخرى ، وهو المادة والهولى ، فهو ثابت للجسم وان لم ينفصل بالفعل .

ولا توجد هولى الجسم مجردة عن صورته ، والا لزم المحال . وكذلك لا تخلو الهولى من صور أخرى ، تختلف بها الاجسام انواعا : كالصورة الارضية والهوائية والفلكية . وان كون الجسم بحيث يستحق أينما أو كيفا ، او غيرهما غير حصوله في ذلك الاين وعلى ذلك الكيف .

والجسم الذى يفرض اخر الاجسام له وضع وليس له مكان . ومن المحال وجود جسم غير متناه ، او اجسام مجموعها لا نهاية له . وان كان كل واحد منها متناهيا (١٠) وهكذا .

ثانيا : أحوال العناصر باعتبار الانفراد :

قد يكون الجسم المتحرك حركة مستقيمة لطيفا وهو الذى لا يحجز ابصارنا عن ابصاره ، والى كثيف وهو الذى يحجز ابصارنا عن ابصار النور كلية والى مقتصد وهو الذى يحجز ذلك حيزا غير تام ، والى حار خفيف وبارد ثقل . واذا جاز انفصاله عن كلية نوعه كان قابلا للحرق . فان كان قبوله لهذا بسهولة فهو الرطب . وبصعوبة فهو اليابس .

(١) الجديد في الحكمة - لوحة ٢٩٦ - ٣٠١ .

ولم تخل هذه الاجسام عن الكيفيتين الفعليتين وهما : الحرارة والبرودة .
وعن الكيفيتين الانفعاليتين وهما : الرطوبة واليبوسة .

ومن المتنوع اجتماع اربعة او ثلاثة من هذه الكيفيات في بسيط واحد منها
كما انه يجوز خلو هذه الاجسام عن الهيئات غير العامة لجميع الاجسام التي
عندنا : كاللون والطعم والرائحة . فليس للهواء لون او طعم او رائحة دون
مخالطة .

ولو كانت حركات العناصر الى اماكنها قسرية لما كان الاكبر من اجزاها
يتحرك الى مكان كليته اسرع مما يتحرك اليه الاصغر منهما ؛ لان فعل الفاسر
في الاصغر اقوى من فعله في الاكبر . لكثرة الممانعة فيه . وهذه يستحيل بعضها
الى كيفية بعض ، وينقلب بعض اجزاها الى بعض .

وتستعد هذه الاجسام بمقابلة المضى ان تقبل التسخين المبدأ المفيد له
كما تشتد حرارتها بشدة المقابلة ، ولذا كان حر الصيف اشد من غير .

ومن المعلوم بالتجربة ان هذه العناصر تتخلخل بالحرارة ، وتكاثف
حار ، لكن جموده ليس كجمود الارض فهو رطب بالقياس اليها .
وهذه العناصر الاربعة قد تكون خفيفة او ثقيلة وكل منهما اما مطلق
او غير مطلق .

فالخفيف المطلق هو الذي في طباعه التحرك الى غاية البعد الذي يمكن ان
تصل اليه هذه الاجسام . مما يلي جهة الماء هو النار . والخفيف المطلق هو
الذي في طباعه التحرك الى تلك الجهة ولكن لا الى غايته . وهو الهواء . والثقيل
المطلق هو الذي في طباعه التحرك الى غاية البعد التي يمكن وصولها اليه من
السفل وهو الارض . والثقيل غير المطلق هو الذي في طباعه الحركة الى تلك
الجهة لا الى غايتها ، وهو الماء .

(١) هذا يتفق مع رأى ابن سينا الذى ينص على ان العالم واحد . بالرغم
من انه مركب من بسائط كثيرة - الهداية ص ١٦٩ .

وبسائط الاجسام في الكون^(١) اربعة :

الارض ويلزمها من التقسيم الاول الكثافة . ومن الثاني البرودة
والثقل ومن الثالث اليوسة .

والماء وفيه اقتصاد وبرودة مع ثقل ورطوبة .

والهواء وفيه لطافة وحرارة مع خفة ورطوبة .

والنار ويلزمها اللطافة والحرارة مع الخفة . وكلما كانت النار اقوى كان
تلونها اقل . فان كير الحدادين اذا قويت النار فيه ، ذهب لونها . واذا سمعت
الاجسام للدخانية الى قرب الفلك احترقت . وكلما كثرت الاجزاء الارضية في
النار قوى لونها والا ضعفت ومالت الى الشفافية فثبت ان النار بسيطة شفافة
كالهواء .

والنار هي البالغة في الحرارة ، والارض يبسا اشد من بردها ، اما
الماء فان برده اشد من رطوبته ، بل لو ترك وطبعه لجمد ان لم يسيله جسم
بالبرودة . والتخلخل يكون بتباعد اجزاء الجسم بعضها عن بعض ؛ مع انه يتخللها
اجسام ارق منها ، لا تكون مناسبة لها كل المناسبة ، او بزيادة مقدار الجسم دون
انضياق مادة . وقد فصل ابن كمونة القول في طبقات هذه العناصر فلا داعي
لإعادته هنا (١) .

ثالثا : حال العناصر عند امتزاجها وتركيبها :

قد تجتمع هذه العناصر الاربعة او بعضها فتمتزج بكيفية متوسطة والفرق
بين المزاج ان الفساد ان يتبدل بالكلية ، والمزاج يتوسط المجتمعات .

وكلما صغرت اجزاء العناصر كان امتزاجها اتم . واذا تفاعلت فكل منها
يفعل بصورته وينفعل بمادته ، فالفعل والانفعال مختلفان مثل حركة الحجر الى
اسفل ، فان المتحرك مادته ، والمحرك صورته النوعية .

(١) الجديد في الحكمة - لوحة ٣٠١ - ٣٠٤ .

وقد يكون هناك تركيب لا امتزاج . اذا لم ينته التفاعل بين المجتمعين الى حد التشابه في جميع الاجزاء . والمركب اعم من الممتزج . على انه اذا اجتمع الحار والبارد لم يبق كل واحد من الحرارة والبرودة مكسورا بالآخر . وان معنى اشتداد الكيفيات وضعفها ان تبطل كيفية ويحدث اشد منها . او اضعف من بابها .

وقد تؤثر في الممتزج بنفس المزاج ، كتبريد ما غلبت عليه البرودة وتسخين ما غلب عليه الحر ، ويسمى هذا التأثير « كيفية » . والالوان والطعوم والروائح والاشكال مما يتبع الامتزاج من الكيفيات .

وقد يكون الممتزج معتدلا حقيقيا اذا كانت مقادير القوى المتضادة متساوية فيه . والاخراج عن الاعتدال . على انه لا حد مشترك بين جميع البسائط .

وقد يحصل امتزاج ثان من اجتماع الممتزجات ، وقد يحدث ثالث وهكذا وليس تساوى الاجزاء وعدم تساويها شرطا في المزاج وقد تكون القوة في صغير المقدار اقوى من كبره كما هو واضح من قوى الادوية .

وهناك كثرة من الانفعالات الحادثة بين الحار والبارد والرطب واليابس مثل : التسخن والطبخ والاذابة والتلبد . ويرى ابن كمونة ان النسب المختلفة الواقعة في بسائط الممتزجات لاسبيل لنا الى حصرها (١) .

رابعا : الكائنات الحادثة من العناصر بغير تركيب :

هناك من العناصر ما يحدث فوق الارض ، وهناك كذلك ما يحدث فيها . وما يحدث فوقها منه ما سببه اشراق الشمس على المياه والاراضي الرطبة . او تحلل من الرطب بخارا ، ومن اليابس دخانا . واذا صعد البخار فربما تلتطف وصار هواء . وربما بلغ الى الطبقة الباردة من الهواء فتكاثف واجتمع سحباً وتقاطر مطرا .

(١) الجديد في الحكمة - لو ٣٠٤ - ٣٠٦ .

على أنه قد يكون السحاب عن تكاثف الهواء بالبرد الشديد . وربما كان
البرد أقوى من هذا ، فجمد السحاب قبل تشكله بشكل القطرات فنزل ثلجا .
او جمده بعد تشكله فنزل بردا .

فان لم يبلغ الى تلك الطبقة صار ضبابا او طلا او حقيعا . وهكذا من
الظواهر مثل الرياح والاعاصير والزوايع .

وان استضاءة الجو للهباء (١) البثوث في الهواء ، وليست للهواء نفسه ،
وهذه الهباءات لا تحرق الهواء لصفرها فينزل . والحر العظيم اذا صادف طينا
كثيرا لزجا عقده حجرا عظيما . فتخلف أجزاءه صلابة ورخاوة . وقد تتكون
الجبال من تراكم عمارات تجزأت في أزمنة متطاولة .
وللجبال أيضا منافع كثيرة ، لان كثيرا من العيون والسحب والمعادن
تتكون فيها ، فانها لصلابتها لا تنفصل الابخرة عنها ، بل تحتقن فيها .
فتصير مبدأ للعيون . وفي باطن الجبال من الندوات ما ليس في سائر الاراضي .
وهي بسبب ارتفاعها ابرد ، فتبقى على ظواهرها من الانداء والثلوج . وتحتبس
فيها الابخرة المتصاعدة فلا تتفرق ولا تتحلل .

وسبب ارتفاع القدر المكشوف من الارض ، هو ما يحصل في بعض جوانبها
من الجبال والتلال والاغوار والوهاد ، فالاسباب هنا لم يطلع عليها .

وتختلف المواضع المسكونة من الارض في الحر والبرد والرطوبة واليبوسة
وغيرها . بسبب أوضاعها من السمايات وعلى حسب مسامتة الشمس لها .
وقربها . وبعدها من مسامتتها ، وبأسباب أخرى غير منضبطة .

(١) الهباء / كلمة استعملت في الاصل لتدل على معنى التفاهة والعقارة
وعدم الاهمية والتناهي في الصغر . كما تدل كذلك على عدم احيانا كما
في القرآن الكريم (الفرقان ٢٢) ثم استعملت لتؤدى معنى كونييا
يشرح عملية الخلق من حيث تحول غير المرئى الى المرئى بواسطة النور
انظر : بول كراوسى / جابر بن حيان ١٥٤/٢ هامش ٦ . وقارن
الاستاذ د . جعفر / من التراث الصوفى ج ١ ص ٢٧٦ .

والحركة التي تعرض لجزء من الارض وهي الزلزلة ، سببه ما يتحرك تحتها فيحرك ما فوقه . فقد يتولد تحت الارض ريج او بخار اء دخان . ويكون وجه الارض متكاثفا عديم المسام او ضيقها ، وحاول ذلك الخروج ولم يتمكن لكثافة الارض . تحرك في ذاته وحركها وقد يشق الارض بقوته . وقد تنفصل عنه نار مخيفة او اصوات هائلة . وقد يكون تحت الارض ثقب واسعة ، فتنهذ وينهد ما يقابلها من الجبال والبلاد .

واذا حدثت الزلزلة في موضع فربما هدت قمة جبل ، فتحدث من سقوطه الزلزلة في جهة الاخرى . (١) .

ومن النار حدوث الزلزلة في الصيف ، وقد تكون الكسور من اسبابها ، لفقدان الحرارة الكائنة عن الشعاع دفعة .

واذا لم يكن للابخرة والاهوية مدد حدثت منها العيون الراكدة وان لم تكن الابخرة كثيرة . وازيل عن وجهها ثقل التراب ، صادفت منفذا . واندفعت اليد . فان كان لها مدد حدثت منها القنوات الجارية . على انه قد يكون سبب العيون والقنوات ما يسيل من الثلوج والامطار .

ويرى ابن كمونة ان ما ذكره هنا او ذكره غيره من الباحثين ليس هو السبب الوحيد لحدوث هذه الظواهر فربما كشف البحث عن اسباب اخرى . مما يدل على انه يؤمن بنسبية المعرفة . (٢) .

خامسا : ما يتكون بتركيب من العناصر :

من العناصر ما هو مركب معدني ، وهو الذي لا نمو فيه ولا توليد وعكسه المركب النباتي والحيواني . ولا يستبعد ابن كمونة ان يكون لكل متكون من الاجسام شعور ما . فقد شوهد بعض اناث من النخل يتحرك الى جهة بعض

(١) لعل فيما اورده ابن كمونة هنا من الاراء العلمية بقصد التجربة والاختبارات واتنا نهيب بالمتخصصين في فروع الجيولوجيا والجغرافيا والفلك ان يفحصوا مثل هذه الاراء المضمنة في تراثنا بدلا من البحث عن حلول خارج هذا التراث .

(٢) الجديد في الحكمة - لوحة ٣٠٦ - ٣٠٨ .

الذكور منها . دون بعض في حالة تكون الريح فيها الى خلاف تلك الجهة . وكذلك ميل عروقها الى الصوب الذي فيه المياء في النهر . وانحرافها في صعودها عن الجدار المجاور لها . فقد يدل هذا على ان للتخيل شعورا وادراكا . وان كان الجزم بذلك مستحيلا في المبدأ القريب .

وكل من المعادن والنبات والحيوان جنس لانواع لا تنحصر لنا بعضها فوق بعض ، ويشتمل كل نوع منها على اصناف ، وكل صنف على اشخاص . لا سبيل الى حصرها .

والمزاج المعد لكل جنس منها له الغرض بين حدين . ويشتمل هذا الغرض على أمزجة نوعية . وكذلك كل نوعي على أمزجة صنفية . والصنفي على شخصية . ولكل من المواليد الثلاثة صورة نوعية مقومة ، هي كما له الاول منها تنبعث كيميائياته المحسوسة وغيرها من كمالاته الثواني .

وتكون المعادن هو من امتزاج الابخرة والادخنة المحتبسة في باطن الجبال والارضين . امتزاجا متنوعا . حسب اختلاف الامكنة وفصول السنة والمواد .

ففي بعض الاراضي قوى مولدة لمعادن مخصوصة ، ولهذا لا تتولد تلك في اي بقعة اتفقت . واحوال اخرى لم يصل اليها الانسان بعد .

وقد يغلب البخار على الدخان ، فينعقد ان صافيين انعقادا تاما . فيكون من ذلك جواهر غير متطرقة عسرة الذوب او ممتعة كالبلور والياقوت .

ويحصل الكبريت من بخار امتزج مع دخان وهواء امتزاجا تاما . حتى حصل فيه ذهنية .

والزئبق من بخار ممتزج مع دخان كبريتي امتزاجا محكما ، لم ينفصل

عنه . وغيرها ذلك . وسبب بياض الزئبق هو صفاء مائيته . ويعتد من امتزاج البخار والدخان باعتدال . اجساد متطرقة صابرة على النار مثل . الذهب . والفضة والنحاس والحديد والرصاص الابيض والاسرب والخرصيني . ومنها ما لا يقبل الذوب بسهولة كالرصاص ، وما يقبله بالجملة كالحديد . ونعل هذه السبعة مركبة من الزئبق والكبريت . واذا غلب الدخان على البخار تولدت جواهر غير متطرقة ولا ذائبة بالنار وحدها مثل النواذر والملح .

ومن الجواهر المعدنية ما هو متطرق مثل الاجسام السبعة ، وما هو غير متطرق ، لشدة صلابتها كالبلور والياقوت ، او لغاية لينها كالزئبق . والتي هي في غاية الصلابة قد تنحل بالماء مثل الملح والنوشادر ، وقد لا تنحل به مثل الكبريت والزرنيخ . ويرى ابن كمونة ان اكثر هذه الاحكام خاضع للحدس والتجربة .

وتكون النبات من امتزاج العناصر اتم من الامتزاج الواقع في المعدنيات وابعد عن التضاد ، فهذا يستعد لقبول صورة اشرف من صورها ، حتى يحصل فيه من الاثار ما لا يحصل فيها ، كالغذية والنمو والتوليد . والغذية لحنفلة والنمو لتكميلة والتوليد لبقاء نوعه بحصول امثاله .

وينقسم النبات الى اقسام متنوعة ، وفيه آلات تجرى مجرى آلات الحيوان كالتمروق لتأدية الغذاء ، وكالقشور الجارية مجرى الجلد ، وكالشوك الجارى مجرى القرون . واصله الذى في الارض يجرى مجرى الرأس ، ولهذا تبطل قواه اذا قطع - وله تأثيرات كثيرة في بدن الانسان ليس هذا محل ذكرها . لان كتب الطب وافي به .

وتكون الحيوان هو من مزاج اقرب الى الاعتدال ، واتم من الامزجة النباتية . ولذا استعد لقبول كمال هو اكمل من الكمال الثانى ، ولاجله ظهرت عنه افعال القوى النباتية وزيادة افعال قوى اخرى كالحركة الارادية والادراكات التى لا توجد في النبات .

وينقسم الحيوان الى ناطق واعجم . والناطق ما يتحقق له ادراك كلى كالانسان ، والاعجم ما لا يتحقق له ذلك وان جاز له كونه في نفس الامر . لكن لم يتحقق هذا تماما .

ولم نشاهد من الناطق الا نوع الانسان . لكن سمنا بانواع اخرى كالجن وغيرهم . والحيوانات المعجماء كثيرة الانواع تفوت الاحصاء . وتحت الانواع اصناف وتحتها اشخاص . وكله دليل على حكمة البارئ القدير سبحانه (١) .

(١) الجديد في الحكمة - لوحة ٣٠٨ - ٣١١ .

سادسا : اثبات المحد للجهات :

دل وجود الاجسام السفلية المتحركة حركة مستقيمة ، من حيث مسافة حركتها علي ثبوت جهتين محدودتين مختلفتين بالطبع . ومن الممتنع ان يكون خلاه فقط ، او ابعاد مفروضة ، أو جسم واحد فقط غير متناه ، والا لما أمكن ان يكون للجهات المختلفة بالنوع وجود البتة ، فلا يوجد فوق واسفل ويمين ويسار ، وخلف وقدام .

كذلك لا يمكن ذهاب الجهة الى غير النهاية لان كل جهة موجودة ، فاليها اشارة ، ولذاتها اختصاص وانفراد عن جهة اخرى .

ولا تغلو ذاتها ان تكون متجزئة . فيلاون الابد من جزاها عن المشير هو الجهة ، فلا تكون الجهة بكليتها جهة ، بل بعضها هو الجهة . ويلزم ان يكون لها امتداد في جهة فلا تكون نفسها جهة . ويكون لها وضع لا محالة ان كانت غير متجزئة ، والا لم يكن اليها اشارة .

وكذلك فان كل ماله وضع ، وهو غير منقسم ، انما هو حد وغاية لا يكون ما وراء منه .

فما لا يتنامى لا حد فيه بالطبع . والجهات محدودة بأطراف وكل حد يفرض فيه فلا يخالف الاخر الا بالعدد ، لان جميع الحدود والاطراف المفروضة فيه هي في طبيعة واحدة ، فليس بعضها بالفوقية وبعضها بالسفلية اولى من العكس .

ولا يجوز فرض الجهات المتقابلة في جسم واحد متناه على انها مسطحة او في عمقه ، لان مسطحة ان كان كريا لم يكن ما يفرض فيه مختلفا بالنوع ، واما ان كان مضلعا فليس ذلك بطبيعي له ، فان الشكل الطبيعي للبسيط هو الكرة .

وان كانت الاجسام كثيرة ، فان اتفق نوعها لم يحصل بسببها الجهات المتضادة ، وان اختلف نوعها وجب ان يكون على عدد الجهات بعددها . ولا يجوز اقتصار ذلك على اختلاف الطبقتين دون اختلاف الوضعين . فلو لم يصرف اختلاف الوضع ، لكان التضاد واقما بين الجهتين .

ومتى كان الجسم المحد محيطا كفى لتحديد الجهتين ، فان الاحاطة

تثبت المركز بعدا وقربا ، دون حاجة الى جسم آخر . فالتحديد انما يكون بجسم مستدير ، او اجسام مستديرة ، لان المحدد يجب ان يكون جسما طبيعيا . ولا يجوز ان تكون الجهة جسما ، لانه لا شئ منها يقابل للتجربة وكل جسم قابل لها ، فلا شئ من الجهة بجسم .

وتشتمل كل جهة على مأخذين ضرورة . ولا يجوز ان يكون الجسم المحدد لها متركبا من اجزاء مختلفة ، لوجوب اختلاف تلك الاجزاء في الجهات ، فالمحدد يكون بسيطا في نفسه . ويكون مشككا هو الكرة . اذ هو الطبيعي لكل جسم بسيط . ولا يخلو تغير الشكل من حركة مكانية من جهة الى جهة ، فتكون الجهة قبل محددها ، وهكذا (١) .

سابعاً : الافلاك والكواكب :

يرى ابن كمونة ان كل ما يتحرك من الاجرام السماوية ، فيه ميل مستدير لاستحالة وجود الحركة به دون الميل . وكذلك فثله غير قاسر ، والا لكانت الحركات على موافقة القاسر . فيلزم ان تستوي في السرعة والبطء . وهذا خلاف الواقع . وكذلك فان حركاتها ليست طبيعية ، لان اى حركة مستديرة لا تكون بالطبيعة ، فهي بالارادة .

واذا كان في بسائط هذا ميل مستدير بالطبع . امتنع ان يكون في طباعها ميل مستقيم كذلك . فالطبيعة الواحدة لا تقتضى أمرين مختلفين . فلا تقتضى توجهها الى شئ بأحد الميادين . وصرفا عنه بالآخر .

على انه لا يكون الحكم في ذلك مثل الحكم باقتضاء الطبيعة الحركة والسكون فانها انما اقتضت استدعاء المكان الطبيعي لاغير . وهي تعيد الجسم اليه بالحركة ان خرج عنه بالقسر . وقد يكون اقتضاؤها في حالتى الحركة والسكون واحدا اذا كان فيه حفظه بالسكون . وليس كذلك اقتضاء الميادين المذكورين .

على أن اقتضاء الحركة المستديرة انما هو مفاير لاستدعاء المكان الطبيعي ، وفي الامكنة مكان طبيعي يطلبه المتحرك على الاستقامة . وليس في الاوضاع وضع طبيعي يطلبه المتحرك على الاستدارة . ولذلك أسندت احدى الحركتين الى الطبيعة دون الاخرى .

(١) الجديد في الحكمة - لوحة ٣١١ - ٣١٤ .

والبسيط يلزم منه الا يتخلخل ولا يتكاثف ، والا يكون ثقيلًا ولا خفيفًا ولا حارًا ولا باردًا ، ولا رطبًا ولا يابسًا ، ولا قابلاً للكون والفساد .

ونجد سبعة كواكب سيارة في الكواكب المشاهدة في السماء ، لا تثبت نسبة أو ضاع بعضها من بعض مع حفظ هذه النسبة .

وهناك سبعة متميزة وهي : القمر وعطارد والشمس والزهرة والمريخ والمشتري وزحل . والباقية هي الثوابت ، وهي كثيرة لا تحصى ، ومن الجائز ان تكون منها المجرة ، فهي كواكب متقاربة الوضع .

وكل واحد من المتميزة يسامت الثوابت ، ويتحرك منها نحو المشرق من المغرب كل ليلة دورة واحدة . وهو دائ على وجود فلك محيط بكلها يحركها تلك الحركة .

وليست الكواكب كلها مركوزة في فلك واحد يتحرك بحركته الى المغرب ويحركها الفلك المحيط به الى المشرق ، وهو دليل على عدم تساوى حركاتها سرعة وبطء ، والفلك المدير لكل تسمى منطقته معدل النهار ، ومحوره العالم ، وقطباه قطبي العالم .

واذا كانت الشمس فيما بين نقطتي الاعتدال الربيعي والانقلاب الصيفي ، كان الزمان ربيعا ، واذا كانت في الربيع الذي يليه شمالا كان الزمان صيفا ، واذا كان في الربيع الثالث كان خريفا ، والرابع كان شتاء .

ومن الكواكب ما هو أبدي الظهور ، ومنها ما هو أبدي الخفاء . ويكون النهار أطول من الليل اذا كانت الشمس هناك في البروج الشمالية ، وأقصر اذا كانت في الجنوبية وقد أورد ابن كمونة بعض الشرح لاحوال الافلاك والكواكب ، لانه رأى احالة القارىء الى علم الهيئة ، استكمالا لهذه المعرفة الفلكية ، لانه علم نفيس دال على عظمة المبدع جل وعلا . (١) وهذا يدل على ربط المعرفة العلمية بالخلفية الدينية وذلك لان هذه العلوم انما كانت تتعلم من أجل نفعها العاجل ونفعها الاجل المتعلق بالعقيدة .

(١) الجديد في الحكمة - لوحة ٣١٤ - ٣١٧ .

هذا ويتفق ابن كمونة هنا مع فكرة أرسطو من قبل الذي رأى ان الكواكب حية ، وأن الشوق هو الذى يحركها الى محاكاة الفاعلية الازلية لله (١) . وكذلك يؤكد أفلوطين ان الكواكب حية ولها تأثيرات فينا . لكنه ينفى عنها الذاكرة ، لأنها لا تفيدها . ويثبت لها حاستي السمع والبصر (٢).

وقد اعترف اليهود بالكواكب على أنها حكام . مستندين الى سفر التكوين الذى اشار الى أن الله وضع أنوار السماء . لتحكم الارض (٣) . وقد دان بها الصائبة اليونانيون وقد تذرعوا - خطأ - فيما ينسب اليهم بورودر اسم فرقتهم في القرآن ضمن الطرق التى يجب أن تترك وشانها مع عبارتها . ولولا ذلك ، لاصر الخليفة المأمون على أسلامهم أو قتلهم وقتلهم .

وقد شدد كل من الغزالي وابن تيمية الهجوم على القائلين بفكرة تأثير النجوم والكواكب وتديرها الكون (٤).

-
- (١) الموسوعة الفلسفية المختصرة ص ٢٩
 - (٢) أفلوطين : التساعية الرابعة ص ٢٤٩ - ٢٥٦ .
 - (٣) أوليرى : علوم اليونان وسبل انتقالها الى العرب ص ٦ . وذهب النصيرية أيضا الى أن الكواكب ملائكة . راجع - الباكورة السليمانية ص ٩
 - (٤) الغزالي : احياء علوم الدين - ربح العبادات ص ٥٠ - ٥١ ابن تيمية : موافقة صريح العقول ص ٢٠٨ .

القسم الثالث

﴿ الانسان ﴾

الجديد في الح

تمهيد في معنى الانسان :

يراد بكلمة انسان الذكر والانثى على السواء ، وتطلق على افراد الجنس البشري . ومن اساليب القرآن الكريم أنه يقرن هذه اللفظة بالشر والدم . مثل « قتل الانسان ما اكفره » ومثل « وكان الانسان عجولا »

والفرق بين الانسان والرجل عند علماء الشريعة ، ان الانسان جنس ، والرجل نوع . كالمرأة . أما عند المناطقة فان الانسان نوع ، والحيوان جنس . وعلى أي حال فان بنية الانسان قريبة من بنية الثدييات العالية ، ووظائفه العضوية شبيهة بوظائفها .

ومما يميز الانسان عن الحيوان ، انتصاب قامته ، وقدرته على الكلام الى غير هذا . كما ان له من حيث هو كائن حى عدة وظائف ، كالتغذى والاحساس والحركة والتوليد . ومن وظائف التغذى : التنفس ، ودوران الدم ، والهضم والتمثيل .

والانسان في رأي الفلاسفة هو الحيوان الناطق ، فالحيوان جنسه ، والناطق فصله . فليس الانسان انسانا بأنه حيوان ، أو بأنه مائت ، أو أي اعتبار اخر . بل بأنه مع حيوانيته ناطق . وقد اتفق رأى ابن سينا والفارابى على ان الانسان ينقسم الى سر والى علن . فالعلن هو الجسم المحسوس ، والسر هو قوى روحه .

ويرى الفلاسفة الا لهيون ، أن الانسان هو المعنى القائم بهذا البدن ، دون أن يكون للبدن مدخل في مسماه ، وليس المشار اليه بأنا هذا الهيكل المخصوص . بل الانسانية المقومة لهذا الهيكل ، فالانسان اذن شىء مغاير لجملة أجزاء الجسم .

وينظر جمهور المتكلمين الى الانسان على أنه عبارة عن هذه البنية المخصوصة المحسوسة . والحق ان الانسان مؤلف من هذه الجملة الحسية المصورة ، ومن تلك الجملة النفسية المؤلفة من الحالات المتداخلة ، كالانفعال والاحساس والادراك مما سيتضح من خلال هذه الدراسة ان شاء الله تعالى . ولما كان تقويم الانسان انما يتم بجانبه السرى وهو النفس فقد بدأنا بعرض وجهة نظر ابن كمنونة فيها .

أولا - النفس

١ - اثبات وجودها :

يرى ابن كمونة أن النفس جوهر ، ليس بجسم ولا جزئ ، ولا حال فيه . ويتعلق بالجسم من جهة التدبير له ، والتصرف فيه ، والاستكمال به وهذا يتفق مع نظر سقراط ، حيث يرى أن النفس ذات روحية قائمة بذاتها ، وأنها هي جوهر الإنسان الحقيقي (١) . وعلى هذا فإن ابن كمونة يؤمن بوجود اثنيّة في الإنسان هي الجسد والنفس ، فلم يخص في الخلاف الذي دار في ذلك الوقت بين الإسلاميين حول الإنسان ، وهل هو النفس أو الجسد أو هما معا (٢) .

ويمكن اثبات وجود النفس بما نراه صادرا عن الإنسان ، من الإدراك والتحريك فإنه لو كان لجسميته لكان كل ما له الجسميّة متحركا بالإرادة ، ومدركا مثل تحركه وإدراكه ، فكانت العناصر والجملادات كذلك . وهو على خلاف الوجدان الإنساني . أي على خلاف ما يجده الإنسان في الواقع .

ولو كان هذا الإدراك راجعا لمزاج البدن ، لم يشعر الإنسان بأثنيته شعورا مستمرا ، مع تبدل جملة بدنه ، فيتحقق أنه هو الذي كان منذ سبعين سنة ، أو أكثر .

وإن المزاج كيفية واحدة ، لا يصدر عنها أفاعيل مختلفة ، وليست أثانيّة الإنسان كذلك . والمزاج يمانع الإنسان كثيرا ، حال حركته في جهة حركته ، مثل الصاعد إلى موضع عال ، فإن مزاج بدنه ، يقتضي حركته لأسفل ، لعنصرين الثقيلين فيه .

وربما مانع في نفس الحركة كالماشي على الأرض ، لالتقاء مزاجه المتكون

(١) المرحوم د . محمود قاسم : في النفس والعقل ص ٢٣ ط ٤ .

(٢) الأشعري : مقالات الإسلاميين ١ : ١٢٥ .

عليها فلو كان مزاجه هو المحرك لما تحرك الا الى اسفل . وكذلك لو كان المدرك منه هو مزاجه لما أدرك باللمس ما يشبهه . حيث انه لا ينفعل عنه .

ومن ضرورة الادراك وجود الانفعال ، ولما يضافه ، لاستحالاته عند لقاء ضده فلا يبقى معه موجودا . فكيف يلمس به مع أنه معدوم . والمزاج المعدوم لا يمكن أن يعيد نفسه أو مثله . وليست النفس هي مجموع العناصر في بدن الانسان ، أو مجموع أعضائه ، والا لما بقى شاعرا بذاته . مع فقدان عضو منه .

ونحن نلاحظ من أنفسنا أننا لو كنا قد خلقنا دفعة على كمال من عقولنا ، من غير أن نستعمل حواسنا في شيء منا وفي غيرنا ، وحصلنا أيضا لحظة ما في هواء ، نشعر بها وأعضاؤنا منفرجة ، لثلا تتلامس ، لغفلنا في مثل هذه الحالة عن كل شيء سوى انيتنا . فالاجسام والاعراض لا مدخل لها في ذاتنا ، التي عقلناها دون تلك الامور . وهذا شبيه ببرهان الرجل الطائر لدى ابن سينا (١) .

وعليه فان الذات التي لم تغفل عنها ، هي غير اعضائنا الظاهرة والباطنة ، وهي أيضا غير جميع الاجسام والحواس والقوى والاعراض الخارجة عنا . فمتى عقل الانسان ذاته في حال من الاحوال ، مع غفلته عن هذه الاشياء ، كفاه علما بان ذاته مغايرة لها . وهذا يشبه برهان الرجل الطائر لدى ابن سينا .

ويرى ابن كمونة انه من الممكن أن يشير الانسان الى ذاته باننا ، والى كل جرم وعرضية فيه من بدنه وغيره ، بأنه هو مثبت وجود شيء يصدق عليه ما قيل من تعريف النفس الا الجوهرية . فاذا ثبت انه جوهر النفس المعرفة ، فيثبت بذلك وجودها .

والدليل على جوهرية النفس انها ليست بجسم (٢) ولا عرض ، فهي لا تقبل الانقسام ، وهي تتصرف في البدن بذاتها لا بمرض . وتنسب اليها الدواعي من

(١) المرحوم د . قاسم : في النفس والعقل ص ١٠٥ . طبعة ١٩٦٩ مكتبة الانجلو المصرية .

(٢) هذا لا يختلف عن قول ابن سينا في الهداية ص ٢٢٠ عن النفس : هذه القوة لجوهر ليس بجسم ولا منطبع في جسم البتة

القدرة والارادة ، وكذلك فانها محل الصور العقلية . وتترك الكليات المنطبقة على كل واحد من الجزئيات مثل ادراك الحيوانية المطلقة المشتركة بين البقرة والفيل . وهي أيضا تعقل مفهوم الواحد المطلق . ومفهوم الشيئية .

ومن تأمل الملكات التي لا تتجزأ بالتجربة الاتصالية : كالشجاعة والجبن والتهور وملكة القطنة والعلم . على عدم حصولها للجسم ولا لعرض فيه .

وان ادراكنا لذاتنا لا يفضل على ذاتنا . حيث ان الكل لا يقع به الشعور دون الشعور بأجزائه . فكما استمر شعور الانسان بذاته مع النفلة عن أجزاء بدنه مثل القلب والدماغ . فكذلك استمر شعوره بذاته ، مع غفلته عما يفرض فضلا للنفس مجهولا . وعليه فان ادراكه لذاته ليس بأمر زائد صورة أو غيرها وجوديا . وغيره وعندما نشعر بذاتنا ونشير إليها لا نجد في ذاتنا إلا أمرا يدرك ذاته .

وليس للنفس الانسانية من الحياة . إلا ادراك ذاتها . لكن ادراك غيرها بالاقوى البدنية وبقوتها العقلية . فحياة النفس دون هذا حياة ناقصة . يعرض لها الكمال تارة وتفقدته تارة . وتختلف كل نفس عن الأخرى في مراتب الكمال والنقصان بحسب ذلك . وبذلك يرى ابن كمونة أنه ثبت وجود النفس . وثبت انه لا يجوز ان تحل معقولاتها في جسم . فهي غير متصلة بالبدن ولا منفصلة عنه .

وقد تضاف أمور الى النفس وهي للبدن . وأمور الى البدن وهي للنفس . للعلاقة المتأكدة بين النفس وهذا البدن . ولو كانت النفس جسمانية لضعفت بعد من الوقوف عند الانحطاط وهو غالبا في الاربعين . فلو كان الهرم كطلال النفس لا طرد في كل شيخ . وان خرف بعض المشايخ واختلال عقل بعض المرضى ليس راجعا الى النفس . وقد تضعف جميع قوى الشيوخ إلا العقل . فانه يثبت أو يزيد (١) . وهذا يشبه ماذهب إليه ابن سينا من ان رفع وجود البدن لسبب فيه يخصص لا يرفع وجود النفس (٢) .

(١) الجديد في الحكمة — لوحة ٣١٧ — ٣٢٠ .

(٢) ابن سينا : الهداية ص ٣٢٣ .

ويفهم من رأي ابن كمونة هنا انه يرى النفس خيرا من البدن ، لكنه أيضا أوضح وطلائف اعضاء البدن مستدلا بها على وجود عناية الهية ، مما يجعله لا يبعد عن أمثال القشيري الذي يرى ان الانسان هو أحسن المخلوقات صورة . وأن العوام يمتازون من البهائم بتسوية الخلق ، والخواص بتصفية الخلق^(١) .

نلاحظ ان ابن كمونة قد اغفل قضية سبق وجود الانفس والارواح على وجود الاجسام أو الابدان . وقد شاع في بعض دوائر الفكر الاسلامي قول يدعى انه منسوب الى الرسول يقضي بسبق الأرواح للابدان بآلاف السنين وقد دحض هذا الرأي فلاسفة كثيرون ، ودليلهم الاساسي عدم امكان وجود تمييز بين الانفس قبل اتصالها بالابدان وقد يجد بعض العلماء ان كان فهم هدف الفكرة من آية الميثاق الواردة في سورة الاعراف^(٢) .

ب - النفس المشتركة (القوى النباتية) :

ان اصول القوى النباتية ثلاثة ، اثنان لاجل الشخص وهما : الغذائية والنامية ، وواحدة للنوع وهي المولدة ، وهذه لا يشك في حصولها للنبات ، ولذا سميت نباتية . وهذا بخلاف الادراك والحركة الارادية ، فانها مشكوك في حصولها له .

فالغذية^(٣) هي التي تحيل الغذاء الى مشابهة المختلي ، ليخلف بدل ما يتحلل ، وتهيم مع ذلك للتربية والنمو والتوليد . ويخدم هذه القوة أربع قوى : منها الجاذبة وهي التي تأتيها بالمدد ، وهي موجودة في كل عضو من الحيوان .

وان حركة الغذاء من الفم الى المعدة ، ليست ارادية ، والا لكان الغذاء حيوانا ، ولاطبيعية ، والا لم يحصل البلع عند الانتكاس . فهي اذن قسرية بجذب من العضو - وهكذا .

(١) القشيري : شرح أسماء الله الحسنى ص ١٦٧ مصر ١٩٧٠ .
 (٢) انظر د . محمد كمال جعفر : التصوف طريقا وتجربة ومذهبا ص ٢٠٩ .
 (٣) قارن هذه القوى كما يوردها سهل التستري في رسالة الحروف (من التراث الصوفي - ١ - ص ٣٥٩ - ٣٩٢ .

ومنها الماسكة ، وفعلها الاحتواء على الغذاء في المعدة ، ولو كان رطباً ، فلا يندفع في الاغلب حتى يهضم تماماً . ومنها الهاضمة ، وهي تحيل الغذاء وتعدّه لقبول اثر الغاذية ، وهو حالته الى ما يليق بجوهر الحيوان او النبات . ومنها الدافعة للثقل ، وهي التي تخلص البدن من الفضول .

القوة الثانية : النامية ، وهي قوة الزيادة في اجزاء المقتدى على نسبة طبيعية محفوظة في الاقطار ، لتبلغ الى تمام النشو . فخرجت بذلك الزيادات الصناعية ، وما هو كالورم والسمن . وقد يكون الاسمان مع سقوط القوة كما يحدث في الشيوخ . وقد يوجد الهزال مع النمو كما في حال الصبي .

والثالثة : المولدة ، وهي قوة تفيد تخليق البروز بطبيعة ، وافادة اجزائه هيئات تناسبها مما يصلح لمبدئية شخص آخر ، من نفس نوعه او جنسه . وهي في الانسان وكثير من الحيوان (١) تجذب الدم الى أعضاء التناسل .

وتنقسم المولدة الى نوعين : ما يفصل جزءا من الغذاء بعد الهضم التام . ليصير مبدأ لشخص آخر من نوعه او جنسه ، وما يفيد بعد استحالة الصور والقوى العاصلة للنوع الذي انفصل عنه .

وان مجموع القوى التي في النبات يقال لها القوى الطبيعية ، ويتم أمرها بالكيفيات الاربع ، فالحرارة تطف ، والبرودة تسكن ، والرطوبة للتشكل والتخلق ، واليبوسة تحفظ الشكل وتفيد التماسك .

وان الغاذية تخدم المولدة . وهما جميعا تخدمان المولدة وتبقى الغاذية بعد القوتين في الانسان . وهكذا . وبطلان التوليد والنمو ربما يعطل في بعض الاشخاص أو الاوقات ببطلان اعتماد «زاجي يناسب ذلك الفعل ، على أنه قد تختلف أمزجة الانسان اختلافاً يوجب الاعتماد لقوى مختلفة عن مبدأ واحد . وتبطل فلك القوى او بعضها والمبدأ باق . وليس يبعد أن هذا المبدأ هو النفس . ويدل على ارتباط تلك القوى بالنفس ما يعترى مستشعر الخوف من سقوط الشهوة وفساد الهضم ، والمجز عن معظم الافعال الطبيعية (٢) .

- (١) لكن الانسان يمتاز عن الحيوان بالنظام والتناسل حسب تعاليم الدين وقلة وجد عند ابن عربي ما يسمى « الانسان الحيوان » وهو الذي لا يملك هواه د . قاسم : دراسات في الفلسفة الاسلامية . ص ٢٠٩ .
- (٢) الجديد في الحكمة - لوحة ٣٢٠ - ٣٢٢ .

هذا وان اشتغال الانسان على بعض خصائص الحيوان والنبات . لدليل على أن ابن كمونة لا يبعد كثيرا عن قالوا ان الانسان صغير ، وبذلك يكون الانسان - كما يرى رسل أيضا - طريقا لكسب المعرفة بالكون^(١) . علمي ما بين هاتين الفكرتين من فروق مبسولة في ميداني الفلسفة والتحوف .

كذلك لانرى خلافا هنا بين ابن كمونة وبين استاذة ابن سينا الذي يتحدث عن المعاني التي تلتئم منها حقيقة الانسان فيقول : « يحتاج الانسان أن يكون جوهرًا ، ويكون له امتداد في ابعاد تفرض فيه طولا وعرضا وعمقا ، وان يكون مع ذلك ذا نفس ، وان تكون نفسه نفسا يفتدى بها . ويعس ويتحرك بالارادة مع ذلك يكون بحيث يصلح أن تفهم المعقولات ويتعلم الصناعات ويعلمها . . . ، فاذا التأم جميع هذا حصل من جعلتها ذات واحدة ، هي ذات الانسان (٢) .

(ج) قوى النفس الانسانية :

يذكر ابن كمونة بعض المبادئ والقوى الصادرة عن النفس منها : الادراك وهو ابعدها عن الحركة ، فاذا تعقلنا أو تخيلنا شيئا نافعا أو ضارا انبعث من ذلك الادراك شوق لطلبه ان كان نافعا ، والهرب منه ان كان ضارا .

وهناك اللدوق والته في الانسان هو العصب المفروش على سطح اللسان . وهناك : الشم وهو ضعيف في الانسان ويشبه في نفس الانسان ادراك شخص ضعيف البصر لشبح من بعيد . أما كثير من الحيوانات فهي أقوى من الانسان في ذلك، وان كان الانسان ابلغ حيلة منها في اثاره الروائح الكامنة .

ثم هناك : السمع وهو قوة مرتبة في الانسان في العصب المتفرق في سطح الصراخ ، يدرك مايتأدى اليه بتموج الهواء المنضغط بين قارع ومقروع .

والبصر قوة مرتبة في الانسان في العصبية المجوفة التي تتأدى الى العين لادراك الالوان والاضواء . ويتكفل بهذا علم المناظر والمرايا .

(١) رسل : الفلسفة بنظرة علمية - ص ١٩٩ ترجمة د . زكى نجيب محمود
(٢) ابن سينا : الشفاء ، المدخل الى المنطق ص ٢٩ طبعة القاهرة .

وهناك حواس خمس باطنة في الانسان :

اولها : الحس المشترك . بالتجويف الاول من الدماغ . وهي تدرك جميع الصور التي تدركها الحواس الظاهرة متأدية اليها .

وثانيها : الصورة وهي الخيال : ويجتمع فيها جميع المحسوسات بعد غيبتها عن الحواس الظاهرة .

وثالثها : القوة الوهمية في التجويف الاوسط ، تحكم بها النفس احكاما جزئية ، وتدرك في المحسوسات بالحواس الظاهرة معاني غير محسوسة بها مثل ادراك الشاة عداوة الدئب وهي في الحيوان الاعجم كالعقل في الانسان .

ورابعها المتخيلة : وهي في التجويف الاوسط ايضا . ومن شأنها ان تتركب

الصور بعضها مع بعض وكذا المعاني ، وتتركب بعض الصور مع بعض المعاني (١) كتصور انسان يطير وغير ذلك ، وهي آلة الفكر في الانسان . وتسمى عند استعمال العقل مفكرة (٢) .

وخامسها الذاكرة : وهي قوة مرتبة في الانسان في التجويف الاخير من دماغه . من شأنها حفظ احكام الوهم وتصرفات المتخيلة (٣) .

هذا وقد كشف علم النفس حديثا عن حاسة سادسة ، وهي حاسة الوضع والحركة في العضلات والمفاصل . وعن حاسة سابعة في داخل الجمجمة

(١) اذن الخيال في رأى ابن كمونة وسيط بين الحس وبين الفكر - راجع

هنا - التساعية الرابعة لافلوطين ٢٠٦ . د . محمود قاسم : الخيال في

مذهب محيي الدين بن عربي ص ٥ .

(٢) في فلسفة ابن كمونة اشادة بالعقل على انه من نعم الله تعالى . وهذا

يتفق مع امثال ابن مسرة حيث يقول : « انما جعل - الله تعالى -

لعباده العقول التي هي نوره ، ليبصروا بها امره ، ويعرفوا بها قدره » ابن مسرة رسالة الاعتبار ص ٣١٥ في كتاب : د . محمد كمال

جعفر : في الفلسفة والاخلاق .

(٣) الجديد في الحكمة - لوحة ٣٢٢ - ٣٢٦ .

قرب الاذنين ، وظيقتها الاحساس بالاتزان أو الدوخان^(١) . وهذا كله يدل على نسبية المعرفة ووجوب تعاون البشر في كل زمان ومكان على الكشف عن هذه المعرفة .

القوى الخاصة بالانسان :

ومهما يكن من أمر فان ابن كمونة يلاحظ من جهة اخرى ان النفس الناطقة الانسانية تنقسم قواها الى قوة عملية وقوة نظرية . وكل واحدة منهما تسمى عقلا بالاشتراك .

فالعلمية مبدا حركة بدن الانسان الى الافاعيل الجزئية الخاصة بالروية ، على مقتضى آراء تخصصها صلاحية . ولهذه القوة صلة بالقوة النزوعية ومنها يتولد الضحك والخبيل والبكاء ولها ايضا نسبة الى الحواس الباطنة . وهى استعمالها في استخراج امور مصلحية وسناعات وغيرها . ولها كذلك نسبة الى القوة النظرية ، ومنها تحصل المقدمات المشهورة . ويجب ان تتسلط هذه القوة على سائر قوى البدن ، فيكون اخلاق فضيلية .

والنفس وقوى البدن ينفل كل منهما عن الآخر . ولولا هذا لما كان بعض الناس أشد غضبا من غيره ، ولما كان من يتفكر في عظمة الله وجبروته ينفل بدونه عن ذلك .

وان النفس جوهر واحد ، وله نسبة وقياس الى ما دونه وهو البدن وسياسة . وللنفس في ادراك النظريات من العقولات^(٢) مراتب اربع : لان الشيء الذي من شأنه ان يقبل شيئا ، قد يكون بالقوة قابلا له ، وقد يكون بالفعل ، والقوة قد تكون قريبة وقد تكون بعيدة .

والنفس هى اصل القوى كلها ، فليس فينا نفس انسانية واخرى حيوانية وثالثة نباتية لايرتبط فعل بعضها ببعض ، لان مبدا الجميع انت ، وانت نفس شاعرة ، كل القوى من لوازمها .

(١) بيرت : كيف يعمل عقل الراشد ١ : ١٩ ترجمة د . رباح عسكر .

(٢) انظر كرسون : المذاهب الفلسفية ص ٩ حيث يرى انه ليس هناك من حيوان يستطيع القاء مسألة من مسائل العلم النطري ، او ما بعد الطبيعة .

والذى يجزم به ابن كمونة هو ان جميع ادراكاتنا وتحركاتنا الارادية هى
لنفس واحدة مدركة لجميع اصناف الادراكات (١١٠) فهو اذن من القائلين
بوحدة النفس مع تعدد قواها .

أولا : الانسان والاطلاع على الغيب :

يرى ابن كمونة انه من الممكن للنفس الانسانية ان تطلع على بعض الغيب
حالة النوم . وقد يحدث هذا للمسور والمجنون حال اليقظة بسبب انصرع
مما يفسد القوى الحسية لديهم .

فقد ثبت ان لقلة الشواغل الحسية مدخلا كبيرا في تلقى بعض الغيب .
وفي حالة النوم يكون سببه هو ركود الحواس ، لانجاس الروح الحاملة
لقوة الحس عنها . وبوجود فرصة الفراغ . وارتفاع المانع عنها . تستعد للاتصال
بالجواهر الروحانية . فينتطبغ فيها ما في تلك الجواهر من صور الاشياء .

وهذه الجواهر ليست محتجة عن نفوسنا بحجاب من جهتها . لكن
الحجاب في قوانا البشرية لضعفها . وهذا لا يبعد عما ذهب اليه ابن سينا من
ان النفس ستفاد من خارج (١٢٠)

ولا يستبعد ابن كمونة ان تتلقى النفس بعض الغيب وقت اليقظة . وهذا
على وجهين :

الاول - ان تكون النفس قوية ، بحيث لا يشغلها البدن عن الاتصال بالمبادئ
وان تكون المتخيلة ايضا قوية ، بحيث تقوى على استخلاص الحس المشترك عن
الحواس الظاهرة . فقد يقع لهذه النفس في اليقظة مثل ما يقع لها في المنام
ومن ذلك الوحى الصريح الذى لا يفتقر الى تأويل .

الثاني - الا تكون النفس قوية على الوجه السابق . فتحتاج الى الاستعانة
بما يدهش الحس ويجبر الخيال . وقد يحدث هذا كثيرا في ضعفاء العقول .
ومن كان ذا حيرة ودهشة ، وبهذا المبدأ الارسطى في نظرية الاحلام . فسرت
النبوذة لدى الفارابي وابن سينا (١٣٠)

(١) الجديد في الحكمة - لوحة ٢٢٦ - ٣٢٨

(٢) ابن سينا : مبحث عن القوى النفسانية ص ١٥٥ ط ١ ٣٢٩ - ٣٣١ .

(٣) د . مذكور : في الفلسفة الاسلامية ، منهج وتطبيقه ١ : ٩٤ ، ١٠١ .

وقد يحدث في اليقظة ما يسمى « أمورا شيطانية كاذبة » وذلك عند نميـر مزاج البدن . وقد نص التفتازاني على أن لبعض النفوس خاصة تحدث فيما أعجبها أذى ظاهرا ، وهو الإصابة بالعين . (١) وقد تكون الاسباب الباطنية التخيلية سببا في تخيل الفول والجن والشياطين . وربما اظهرها وجودها في الخيال ، وان لم تكن منطبعة فيه .

لكن يرى ابن كمونة ان العارفين بالله تعالى هم الذين يكرمهم الله سبحانه ببعض المعرفة اغيلبية . (٢)

ثالثا - المعجزة والنبوة :

يقرر ابن كمونة ان النبوة امر ضروري لهذه الحياة . فقد احتيج الى الاجتماعات في المدن والقرى وغيرها . ولو ترك الناس واراؤهم لاختلفوا . فيختل النظام والتعاون .

ولذا قضت حكمة الله تعالى أن يرسل الرسل من جنس الناس ، ليناطلهم بحسب ما يلزمهم - وقد ميز الله رسالة بالمعجزات .

فالمعجزات هي ما يفعله الانبياء عند تحديهم . بعكس الكرامة التي تحلو من التحدى .

وقد تكون المعجزة قولية ويكون الخواص لها اطوع ، او فعلية ويكون العوام لها اطوع ، لكنها لا تتم دون القولية . ومن واجب النبي أن يعد الناس بالثواب على الطاعة ويتوعدهم بالعقاب على المعصية من عند ربهم الذي يتولى - سبحانه جزاءهم . خيرا أو شرا . (٣)

ونجد رأى ابن كمونة هنا متفقا مع ما ذهب اليه الفارابي وابن سينا في مسألة النبوة في وجوبها وضرورة المعجزة للنبي . (٤)

(١) له : شرح المقاصد ٢ : ٤٧ .

(٢) الجديد في الحكمة - لوحة ٣٢٩ - ٣٣١ .

(٣) نفس المصدر - لوحة ٣٣١ .

(٤) ابن سينا : الهداية ص ٢٩٨ .

كما نجده متفقاً مع ما ذهب إليه بعض المحدثين من نفى العصمة عن غير الانبياء ، مستدلاً بأن هناك مراتب للانسان دنيا وعليا (١) .
وفي آراء ابن كمونة هنا أيضاً بين الاخلاق والاجتماع وهذا يشبه ما ذهب إليه الاخلاقيون من ان الاخلاق الرديئة هي ضد التعاون المتمثل في الصداقة وغيرها . (٢) من أوجه الصور الاجتماعية .

ويرى هذا الفيلسوف أن النبوة ثلاث خواص : الاولى قوة النفس بحيث تؤثر في مادة العالم ، والثانية القوة النظرية بأن تصفو نفس النبي صفاء شديداً لقبول العلوم في زمن وجيز ، والثالثة اطلاع النبي على جزء من الغيب حالتي النوم واليقظة . وبذلك يذهب ابن كمونة الى أن النبوة طور وراء العقل اذ يقول :

ان النبوة طور آخر وراء العقل ، تنفتح فيه عين أخرى ؛ يبصر بها الغيب ، وما سيكون في المستقبل ، وما قد كان في الماضي ، وأموراً أخرى ، العقل معزول عنها كعزل قوة التمييز عن مدركات العقل . وعزل قوى الاحساس عن مدركات التمييز . (٣)

رابعاً - أبدية النفس بعد البدن :

ويرى ابن كمونة ان تعلق النفس بالبدن ليس من نوع التعلق التام ، الذي يقتضي فسادها بفساده . وهو يؤكد على بقاء النفس وعدم فسادها بمفارقة البدن وفساده . ومعنى ذلك أن النفس ليست صورة منطبعة في البدن تفنى بفنائه كما يقول ارسطو ، دو كما يقول كل من تورط في مثل هذا الرأي . وبالرغم من أن معظم الفلاسفة المسلمين تبينوا التعريف الارسطي للنفس الا ان بعضهم استطاع التخلص من مخالفة الدين بانكار حشر الاجساد ولم ينج الفارابي من القول بخلود النفس الكلية . وفناء النفس الانسانية نتيجة لاتباعه رأي ارسطو .

(١) السيد امير على : روح الاسلام ص ٤٨ .

(2) Erich from — Art of loving p 25 Londn 1962

(٣) ابن كمونة : تنقيح الابحاث للملأ الثلاث ص ٢ - تحقيق بوسسى
برلمان - نشر جامعة كاليفورنيا عام ١٩٦٧ .

وعليه فليس البدن مع هيئته المخصوصة شرطا في وجود النفس . من حيث هي جوهر مجرد يستمد وجوده من النفوس والعقول السماوية ، ولذا فلن يرتفع مثل الجسد لوجود علته العليا .

فالنفس ممتعة العدم وهي أيضا ابدية الوجود . فاذا فارقت البدن . دون أن تتعلق ببدن آخر ، فانه يزول عنها الاشتغال بقوى البدن ، ويخلص لها اشتغالها بذاتها ، فتشاهد ذاتها . فالشعور بالوجود سعادة ، فيكون التذاذ النفس بوجودها أفضل . وهذا يختلف عما ذهب اليه الصوفية الذين يرون النفس دنيوية وشريرة وان الروح اعظم شأنًا منها^(١) ان شواغل البدن وعلاقته تمنع النفس من الاشتياق الى الكمال . بسبب انشغالها بالمحسوسات كالاصم الذي لا يشاق الى سماع الالحان . ويقترّب ابن كمونة هنا من مذهب البراهمة الذين يهونون من شأن الجسد ، وقد يدعون الى الانتحار . (٢) على انه لا يحصل للنفوس الساذجة تألم لفقد الكمال الذي لم تتنبه له ، لعدم اكتسابها الشوق الى هذا الكمال ، وهي كذلك لم تكتسب هيئات رديئة من البدن .

ولا يمنع ابن كمونة أن تتناسخ النفوس في ابدان غير التي كانت فيها من بدن حيوان أو انسان أو نبات أو معدن (٣) . وهذا فكرة منحدر من المذاهب الغموصية القديمة . وهو مما ينكره البعث الديني الحق بمثل لكل من النفس والجسد كما كانا . وابن كمونة هنا يتفق مع افلاطون وافلوطين (٤) والنصيرية (٥) ، لكن يختلف عن ارسطو الذي نقد التناسخ بشدة (٦) . ونجد لدى ابن خلدون والشيرازي امكان انسلاخ الانسان من البشرية الى الملائكية . (٧)

(١) د . محمد كمال جعفر : انتصوف طريقا وتجربة ومذهبا ص ١٦ .
Donaldson : Studies in Muslim Eathics. p. 104(٢)
london 1953

(٣) الجديد في الحكمة - لوحة ٣٣٤ - ٣٣٦ .

(٤) التساعية الرابعة ص ١٨٨ .

(٥) Rone Dussaus: Nosairis. p -121 paris 1900.

(٦) د . محمد على ابو ريان : اصول الفلسفة الاشراقية ص ٣١٣ - ٣١٤

(٧) مقدمة ابن خلدون ص ٨٣ الاسعار الاربعة ج ١ الصفحة الاخيرة .

الجديد في الحكمة (١)

للشيخ الاجل العالم الكامل عز الدولة ابن كمونة

تفهمه الله برحمته (٢)

-
- (١) ورد في «أ» : الحكمة الجديدة . لكنها مكتوبة بالالة الكاتبة ، فليست من جنس خط بقية الخطوط ، ولهذا لم نعتد هذا العنوان . ويلاحظ ان ارقام اللوحات التي ذكرناها هنا هي من المخطوط « ك » لانه الاصل
- (٢) في «أ» لوحة ٥ : كتاب الحكمة الجديدة لابن كمونة . تأليف الفاضل سعد بن منصور بن سعد بن الحسن بن هبة الله بن كمونة . ولعل كاتب هذا لم يتحرر الضبط والدقة مادام المؤدى واحدا .

الجديد في الحكمة

١٨٦٨ / ٨ / ٨
الكتاب المذكور
لقد المخطوط لما ١٨٦٠ / ٨
اسم الكتاب المذكور
اسم المؤلف
تاريخ النسخ
عدد الأوراق
الملاحظات

من اللوحة الاولى من اول مخطوط كوبريلي

كتاب
للشيخ الاجل العالم الكامل عزرا الدولة انكونيم
نعم الله برحمته
بواسم قبل موته وصنف
كتاب الحمار المودع
فصاحبه وقد نصه ومكانهم
في الحق والراهم على الله وقد
مراة امه

احمد الثالث

٣١٢٤

الحكمة الجديدة

لنبة الله بن كرتة البغدادي

٧٣٢ بقلم نسخ تيسر بخط ابن النقي البوذي
بشيد الحسين

٢٢ من ٢٢٨١٢

في رتبة ١٠٠

١٥
١٢
١١
١٠
٩
٨
٧
٦
٥
٤
٣
٢
١

لوحة العنوان من مخطوط احمد الثالث

من اللوحة الاولى من أول مخطوط كوبريلي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 قال السيد الفقيه رحمه الله تعالى شغل منصور من المحتسرين
 الله بكونه عفا الله عنه وأغناؤه على ما فيه إجلاله تعالى جل
 عز وجل إلى جنابه الكريم ونوجب المريد من ماله واحسانه واستغفر
 استغفاراً يوم من عفا به اللام وظل في الخرد وشرا لا من حسانه واسأله
 الخزيه إلى شرائطه المستقيم بالهام نحو راء من بهانه وان يصلح من
 بالملأ الا على لها في من جمل العرش العظيم وعلى المصطفى لأطبا التوحيد
 واعلانه وبعد فقد انقأ ارباب العقائد العقلية والديانات العقلية
 ان الإيمان بالله واليوم الآخر وعلى الصالحات فهو غاية المآل إلى الله
 وبدونه لا نفور الاسان بالتهاد في التمهيد به ولا يجوز من الشك فيه
 الآخر به ومن الطاهر ان ذلك لا يتم بحقيقته على الوجه الذي لا
 الطينه والطرف الذي لا يهينه لا القليل لا الاكمل بحكمه الذي هو
 النفس الإنسانية بحصول البصائر والاصرفات لمحقق النظرية
 والعلم على حسب الطاقة البشرية وهذا النظم قد مر من رتبة في
 تحصيله ولم يدب في مفيد فواعك واصولها فان ملكك اجل بحكمه والغير
 مع عدم المستند والدليل لا يعد من اهل الفعل والحصول وحسن التزود
 العلم بالاحوط وعلى المصروف ان لا يصير على علم من سوا السبل والافان من
 اطلع على شريف هذا العلم بالمعيتة النافعة وازايه الصائبة النفس
 من تصنيف كتاب فيه رسمه فعملت هذا الكتاب في انما قد تحيت
 اليه من ملائكة الامور الدينية والشواغل الدينية من الامور اخفاه
 على نهائش المطالب وامهات المسائل متضمنة الرادات التي يربى
 بخاصه امكن الاواخر ولما يحكم الاويل خاليا عما تنص عن ايامه البين
 من الحق والدلائل عارنا عن خفتنا الاعداء بحقيقته نظائر فلا تخفى هذا
 الكتاب الا ما ينفع به في العلم بالله تعالى وتوحيده وبهزله ومنات
 جلالة وعجاب خلقه الله على كبرائه وعظمته وبيان حوده وعما به
 من امات الملائكة السابيه والنور الا منيه وادراكها واماها
 ونفاها بها خراب الدار وابدتها وتكرها وما يعصها من احسانا

من اللوحة الاخيرة من آخر مخطوط كوبريلي

٢٨

ويجوز ان يختصم النبوة والولاية وحال المعاد والشاء النابيه
 وبالحكمه ويشمل على ما يعبر عن الصلابة ومن لينة فدام بحبال وسعد النفس
 في المال باعطت به من الخال واقول سبع اعترافى معصير وولده باعنى
 من العلم ان لا يعرف حله في الكتاب الا الحق الذي طال النظر في الكتب
 السابعة عليه وقد جعلته سبعه ابواب في كل باب منها سبعه اصول
 ومن الله استبد العصمه واصابه الصواب والرحمة وحزل اثواب الله
 العيون والذهاب المساب الاول في الله النظر المساه بالمطو الفصل
 الاول في ما هي المطلق وسعته وامور ينفع بها توطئة المطلق
 قانون علم به صحيح الفكر فاسد وسبته الى الزويه بشر العرفين
 الى الشرح والادعاء الى ازمته الالهية مستغنى عنها بقطرته كثير من
 الناس ولا تكاد تنفى عطفه عن هذا القانون الا للويون يورايه
 راييه وتلزم ما في الفكر لا يتحدون بهذا القانون للبلاد ثم كثير من
 والمراد بان فكره هنا توجه الذهن نحو مبادئ المطالب لتبادر من تلك
 المبادئ ما ينبغي ان يبادر من الفكر بحسب الماد والهيئه حاصله
 من ربيده خسر بحر الصون ولا بد في صلاح الفكر ان يكونه موديا
 الى المطلوب من صراحها معا ولكن في تضاده فساد احدها والماد
 اصنا بصوريه او تصديقه فان تصور شي ما عند الذهن يسمى تصورا
 وهو نفس الادراك وما تحققت له حقا فجعله محتملا للتصديق والالذيه
 تسمى تصديقا وهو الحكم بتصور على تصور ولا تتطلب العلوم شواهدا
 ولما انحصر العلوم في علوم النصور وعلوم التصديق فالجهول بمحض
 في جهولها وتسمى ان الفكر الموصل الى البصور قولنا شارحا والفكر الموصل
 الى التصديق محجة متصار امر للظن ان ينظره مبادئ كل من القوانين
 وليعنه ما ينبغي على الوجه الحق القانوني لا بالنظر الى المواد المحصوره
 بالمطالب الجزئيه ويجب عليه ان ينظره الالفاظ من حيث هو معلوم
 للمطلق او تعلم له العلاقة الوصفيه بين اللفظ والهيئه لا من حيث هو
 مطلق فقط وعلم المطلق بعضه على سبيل التذكير والبيانه وبعضه على
 سبيل العلم المستقر لا يتغير فيه غلط وهو قانون لبعض الذين غلطوا

[illegible]

من اللوحة الاولى من أول مخطوط احمد الثالث

به في العلم بالله تعالى وتوحيده وبتره وصفاته جلالة وعظمته
مطلوباته الدالة على كبريائه وعظمته ومان حروجه وهما في انبائه
الملكه التاييه والنفوس الارضيه وادراكها وانوارها وبنائها بعد
خراب البرزخ وابدائها وتزكيتها وما يصعبها من الخطا والخلل وان
خصائص النبوة والولاية وحال المعاد والنشأ الثانيه والجملة من
مشتمل على ما يصعب من الضلال وسر له اقدام الخيال ويستغفر العبد
ساجد من الخيال واقول مع اعترافي بتقصيري وقلة بضاعي من العلم
انه لا يعرف محل هذا الباب الا الحق الذي طال نظر في الكتب السابقة
عليه وقد جعله سبعة ابواب في كل باب منها سبعة فصول ومن الله
استر العصة واصابه الصواب والرحمة وجزيل الثواب انه العفو الوهاب
الباب الاول في الله النظر المماه بالمنطق
الفصل الاول في تمامية المنطق ونفعته وأورد
ينتفع بها موطنه المنطق فانون يعلمه صحيح الفكر وفاسد ونفسه الى
الدروب منبه العروض الى الشعر والابتهاج الى ارضه الاحسان ويستغني
عنها بفطرتهم كبر من الناس ولا يتكاد يستغني بفطرتهم من هذا القانون
الا الميراث هداية رايه وقليل امام لكن الذين لا يتدرون هذا القانون
لبلادهم كثيرا في المراد بالعلمها ما توضحه الدهن بخير مبادي المطالب
لتأدي من تلك المبادي الها قسما المبادي تجري من الفكر تجري المادة
الحاصلة من ترسيها تجري بحري الصور ولا بد في صلاح العلم الى كونه
مرد يا الى المطلوب من صلاحها معاويكي في فساد فساد احكامها والمادى
اما بصورتهم او بصورتيه فان حضور ما عذر الدهن في تصور او تصور
الادراك وما يلحقه كوقا محله محلا للصديق والكرب في تصورهما
الحكم مصور على متصور ولا يطلب في العلوم سواها والملاخيم المتكلم في تعليم

من اللوحة الأخيرة من آخر مخطوط كوبريلي

وعلى حاله واحد يصنفه واحد الحيات المائية واحدة ولم يتصافا
عن مرتبة الأول تعالى صفاً وما كان من هيات الانواع متفاوت في
ذلك فلكل هيات الاشخاص التي تليها الانواع والنوع المنسد
للانسان مثلاً هو في ذاته كاملاً وإنما يوجد من الشر من ينظر خلق العالم
أنما هو لاجل الانسان لا غير وليس كذلك لما وجب وصوله من الجسم
الكائنه انما يستعد الى بعض من يحصل المزيج لزم ان يستعد بعضها بعضاً
فذلك كوصول النار الى ثوب انسان مثلاً فمن الخيال ان يكون النار ناراً
والثوب ثوباً وهذا النظام انما هو هذا النظام ان يصل اليه لا يخرق
ومحال ان لا يكون للنار وصول الى الثوب بخلاف هذه الهيات التي هي
افضل انواع هذه ثم نعلم هذا الشر بالضرورة من لوازم الغايه وينتفع
ان يكون من جميع الهركات واعداً بل يقتضي كل حركة غير متعق الآخر
مكوناً يقتضي واحد موانداً ومقتضياً الآخر غير موانق ملقداً وجب
ان يكون الامور المتشعبة في الشر موجوده في هذا النظام وكله حكمه
وخير والمالم يكن يد في وجود الانسان من وجود قواه المقصاده ولم
يكن تعاندها حتى لا يغفل احدها الآخر والاكات الاشخاص واحده
وجب من ذلك ان يتبادر احوال بعض الناس الى ان ينفع لم عند صار في
المعاد وفي الحق او فطر شهوة او غصبة صار في ذلك الانسان ويعبر
ولا يترك شيئاً مما تقاينه له شر من الاعمال الا وهو كمال شبيهه بالفعل
وعنى انه شر يقاين العاقل او يقاين ما على اخر ينفع عن فعله في تلك
المباديه والشر الذي يشبهه القصاص ومقصود واقع في الجملة وليس ذلك
بالحقيقه خير بالقياس الى شيء وليس هو لان ما على فعله بل ان العاقل
لم يفعل له فلا يشيب الى الواجب الا بالمرضى ولما الشرور المنفصله
لم يحرر ان فاعليه ولا يوجد كماله شر ولا ما يغلبه شر او يكون خير
والشر فيه مساويان ولا يوجد الشر الا في عالم الكون والفساد
لاجل الفساد الضرورى ولو كان عالم الكون والفساد كماله شر كان شيئاً
قليلاً غير مقتدي به بالنسبه الى كل الوجود فكيف والسلام عليه عاينه
لذا لا توجد هذه الشرور الا في حق الحيوانات وهي اقل حاي الارض

من اللوحة الاخيرة من آخر مخطوط كوبريلي

والذي لا يعلم منها فانه في اكثر احوالهم يتعلم وانما يستقيم بعض
الاحوال وفي بعض الصفات لافى الكل والمرض والام وان كانا كثيرين
الا ان الصلوة والسلامة اكثر فليجربا عال والشرايد وكون حاله
الابدان على اقسام ثلاثة بائنة في الحال ومتوسطة على مراتب
مختلفة وشديد في البرزخ وكذلك احوال النفوس في الآخرة ولا شك
ان المتوسط غالب والظرفان نادران واذا اضيف الى الوسيطه الطرف
الداخل صار لاهل الجحار غلبه افرق ومراتب الناس في الآخرة كمراتبهم
في الدنيا ومراتب السعادات والمساوات كثيره للملوك الردييه
والحيات المعده من ستمها المجد للام كما وجب اليهم الميزان لا يعلم
من خارج بوتر الاذن ورحمة الله وسعة حكمه في ومن علم ان مدبر
الدنيا والآخرة واحد والله عز وجل رحيم لطيف بصا دة متعظت
عليهم وتامل ما انعم به على الانسان من محبة الدين وسلامه الاعضا
ثم تعينه الانبياء لهدايتهم بخلق الاطعمه والاشربة والادوية والاطمئ
وما الحمد من الدورات المتعبد والدعوات المستجابة اوجب لذلك
المامل وثوقا تاما وطائفة الى سعة رحمة الله تعالى في الآخرة
فانساك اللهم ان جعلني من اهله وان سمعني بما علمني وان جعلني يوم
القيامة منجى الى الاعلى وان غفر لي خطيئتي يوم الدين وان تعصمني
بنور هدايتك من ورطات المضل وان سلطني درجات الصادقين
المخلصين وتوفقتي بحمدك لما اكون به في دار الخلود من الامين
وبعداه الابد من الفايدين وتدخلني في زمرة عبادك الصالحين برحمتك
يا ارحم الراحمين وما اكرم الاكرمين والمحمد لله رب العالمين وصلواته
على ملائكته المقربين وانبياءه واوليائه اجمعين آمين ثم والمحمد لله المفاخر
حط افتر العباد له فوريه عبد الله بن ابراهيم
ان يحكي المار ذاب في سنة وذلك في السلام بعد اد
شهر سنة احد وسبعين وسهارة هجر ربعة الله بالعلم
والعلم به وباهلهم ولين اريد ودعاه بالعلم

من اللوحة الأخيرة من آخر مخطوط احمد الثالث

النقصان وقصود افصح في الحكمة فليس ذلك بالحكمة خيرا
 بالقياس الى شي وليس هو لان قائله فله بل لان الفاعل لم يفعل
 فلا ينسب الى الواجب الا بالبرهان واما الشرح المسئلة ما عرفت
 فاعلمه ولا يوجد ما كلف شرحه ولا ما يقرب منه او يكون الحيز والشب
 فيه مساو ومن لا يوجد الا في عالم الكون والفساد لا محل للفساد
 الضروري ولو كان عالم الكون والفساد كله شريانا شيئا
 قليلا غير معتد به بالسببية الى كل الوجود فكيف واسلامه فبئس
 قائله لا يوجد هذه الشرح الا في حق الحيوانات وهي اقل ما في
 الارض والبر كما سلم منها فانه في الكون احواله سلم واما السببية
 في بعض الاحوال وفي بعض الصفات في الكل والبرهان والاموات
 بالشرح لان الفسحة والسلامة اكثر فاعلم غلب والشرح
 نادر واما ان حال الامران على اقسام ثلاثة فاعلم في العالم
 ومتوسطه على مراتب مختلفة وشروطه التزول فكل ذلك احوال
 النفوس في الآخرة ولا شك ان المتوسطه على السبب والطرفان
 ما دران واذا اصبغ الى الوسط الطرف الفاعل صار الازل
 النقاء عليه وافر ومرتبات الناس في الآخرة مراتبهم في الدنيا ومرتبات
 السعادات والشفاعات كثره والمخاض الردي والهيئات
 المترجحة هي بنفسها الموجبة للالام فاما موجب الالام المرض لا تستقيم
 من خارج نورا الاذي من عند الله وسعت كل شي ومن علم لزوم الالام
 والآخرة واخذوا به عفونتهم لطيف بعباده متعطف عليهم
 وما مل ما انعم به على الانسان من نعم الدين وسلامه الاعصاة
 بعثت لراشاهداته ثم خلق للاطاعة والاشربة والادوية لاجله
 وما الحمد من الدسرات المتجعة والدعوات المستجابة وحب

الشرح
 أوضح

من اللوحة الاخيرة من آخر مخطوط احمد الثالث

له ذلك الباعل حرقا ما وظايفه تامه الى سعة رحمة الله تعالى
في الاخرة فاسلك اللهم لى تجعلى من اهلها ولز تقضى ما علقى بى وان
تجعله يوم العصاة حجه لى لا على ولز تقضى خطيى يوم الدين
وان يعصنى نورها يترك فروطات المصلين ولز تقضى دوات
الصادقين المحصلين وتوفى بى بكونى لما اكون فى دار الخلود
من الامين وسعاده الامم من الفارين من توخطى فى زسره
عمادك الصالحين برحمتك يا ارحم الراحمين وما اكرم الاكرام ولا كرم
لله من العالمين وصلواته على ملائكة القربين وانبياءه واوليائه

بسم الاب بحدوته ومنه وحسن توفيقه وعونه وصلواته
على سيدنا محمد وآله واصحابه فاقى الزمان من نصيبه
اليوم المبارك يوم الجمعة الثامن من شهر
جمادى الاولى سنة اربع مئتين واربعمائة
على يد العبد الفقير الذليل الى الله تعالى على يد
ابن البقي المودن مستداحير
غفر الله له ولوالديه

ولمستحذ ولو الدية

مكيه الدرام

امرا

امر

قول على محمد حسودى
لا تحب من خط الخط

بسم الله الرحمن الرحيم

فهرست (١) هذا الكتاب المبارك سبعة أبواب في كل باب سبعة (٢) فصول .

الباب الأول

في الة النظر ، المسماة بالمنطق . وفيه سبعة فصول :

الفصل الاول : ، ماهية المنطق ومنفعته وأبوابه ينتفع بها طائفة . الثاني في اقسام التصورات . الثالث : في القضايا وأقسامها . الرابع : في لوازم القضية عند انفرادها . الخامس : في القياس البسيط . السادس : في توابع الاقيسة ولواحقها . السابع : في الصنائع الخمس التي هي البرهان والجدل والخطابة والشعر والمغالطة .

الباب الثاني

في الامور العامة للمفاهيم كلها ، وفيه سبعة فصول :

الفصل الاول : في الوجود والعدم وأقسامهما وأحكامهما . الثاني : في الماهية وتشخيصها وما تنقسم اليه . الثالث : في الوحدة والكثرة ولواحقهما . الرابع : في الوجوب والامكان والامتناع وما يتعلق بهما . الخامس : في القدم والحدوث بمنعنيهما ، أعني الزماني والذاتي . السادس : في العلة والمعلول . السابع : في الجوهر والعرض وأحوالهما ومباحثهما الكلية

الباب الثالث

في اقسام الاعراض الوجودية . وفيه سبعة فصول

الفصل الاول : في المقادير والاعداد التي يعبر بها جميعها كونها كمية قارة للذات . الثاني : في الكمية غير القارة وهي الزمان . الثالث : فيما لا يعتبر فيه من الكفايات أنه كمال جوهر ، وهو ما يختص بالكميات منها ، وما يعتبر فيه أنه

(١) هذا الفهرست موجود فقط في نسخة «أ» وهو في لوحتي ٤٥٤ . وقد أثبتناه

هنا مع عدم وجوده في نسخة «ك» . الام ايما منا بقائده .

(٢) في اصل «أ» «سبع»

استعداد فحسب . الرابع : في الكيفيات المحسوسة بالحواس الظاهرة .
الخامس : فيما ليس يحس بالحس الظاهر من أنواع الكيف . السادس : في
الاضافة . السابع : في الحركة .

الباب الرابع

في الأجسام الطبيعية ومقوماتها وأحكامها . وفيه سبعة فصول :
الفصل الاول : في مقومات الجسم الطبيعي وأحكامه العامة ، دون ما يختص
بجسم جسم . الثاني : في العناصر وأحوالها بأعتبار الانفراد . الثالث : في حال
هذه العناصر عند امتزاجها وتركيبها . الرابع (١) : في الكائنات التي حدوثها من
الغناصر بعد تركيب . الخامس : فيما يتركب من العناصر
بتركيب منها . وهو المواليد الثلاثة : الممدن والنبات والحيوان . السادس : في
اثبات المحدد الذي للجهات وذكر لوازمه . السابع : في سائر الافلاك والكواكب
وذكر جملة من أحوالها .

الباب الخامس

في النفوس وصفاتها وآثارها . وفيه سبعة فصول :
الفصل الاول : في اثبات وجود النفس وبيان أن معقولاتها لا يمكن حصولها
بآلة بدنية ، وأنها مستغنية في التعقل الذي هو كمالها الذاتي عن البدن —
الثاني : فيما يظهر عن النفس من القوى النباتية ، وهي التي لا يشك في أنه
يشارك فيها الانسان والحيوان الاعجم والنبات . الثالث : في قوى الحس
والحركة الإرادية ، وهي التي قصرت عين نفس الانسان ، ولاشك في أنها حاصلة
لنا وفي الحيوانات . الرابع : في القوى التي لا تعلمها حاصلة لغير الانسان من
الحيوانات الأخر . الخامس : في المنعمات والوحى والالهام والمعجزات والكرامات
والآثار الغريبة المصادرة عن النفس ، ودرجات العارفين ومقاماتهم وكيفية
ارتباطهم . السادس : في أبدية النفس وأحوالها بعد خراب البدن . السابع :
في المقول وآثارها في العالم الجسماني والروحاني . وفيه سبعة فصول :

(١) في أصل «ا» «السابع» وهو خطأ .

(١) في أصل «ا» السماوية . وقد غيرناها «السماوية» في المخطوط كله .

الباب السادس

في العقول وآثارها في العالم الجسماني والروحاني . وفيه سبعة فصول :
 الفصل الاول : في أن العقل هو مصدر وجود النفس كلها . الثاني : في
 أنه لولا العقل لما خرجت النفوس عن تعلقاتها من القوة إلى الفعل ، وأن اليه
 مستند كمالها الذاتي . الثالث : في بيان استناد ما لا يتناهي من الحركات
 والحوادث إلى العقل . الرابع : في كيفية كون العقل مصدرا للأجسام .
 الخامس : في أن التشبيه بالعقل غاية الحركات السماوية . السادس : في أن
 العقل يجب أن يكون مدركا لذاته ولغيره . وفي كيفية ذلك الإدراك . السابع :
 في بيان كثرة العقول ، وجملة من الأحكام المتعلقة بها .

الباب السابع

في واجب الوجود ووحدانيته . ونعوت جلاله ، وكيفية فعله ، وعنايته ،
 في سبعة فصول :

الاول : في اثبات واجب الوجود لذاته . الثاني : في أن واجب الوجود
 واحد ، لا يقال على كثرة بوجه . الثالث : في تنزيه واجب الوجود عما يجب
 تنزيهه عنه . الرابع : فيما يعتبر به واجب الوجود من نعوت الجلال والاكرام .
 الخامس : في تبين كون صفات الواجب لذاته لا توجب كثرة ، لا بحسب تقوم
 ذاته ولا بحسب ما يتقرر فيها بعد تقومها . السادس : في كيفية فعل واجب
 الوجود ، وترتيب الممكنات عنه . السابع : في غاية واجب الوجود ومخلوقاته
 ورحمته لهم وحكمته في اتحادهم . وبه ختم الكتاب . والحمد لله أولا وآخرا
 وصلى الله على محمد وآله وسلم تسليما كثيرا (٢) .

(٢) ان تخصيص سيدنا محمد عليه السلام بالصلاة والتسليم هنا ، لدليل على
 أن هذا الفهرست من عمل الناسخ . لان ابن كمونة لا يقول بذلك لافي البدء
 ولا في الخاتمة . ولان نسخة «ك» قد خلت من هذا الفهرست .

بسم الله الرحمن الرحيم وما توفيقي الا بالله (١)

قال المبد الفقير الى رحمة الله تعالى ، سعد بن منصور بن الحسن بن هبة
الله بن كمونة - عفا الله عنه ، وأعفاه ، على مراضييه - :

أحمد (٢) الله تعالى (٣) حمدا ، يقرب الى جنباه الكريم ، ويوجب المزيد من
فضله واحسانه ، واستغفره استغفاراً يؤمن من عقابه الاليم (٤) ، ويخلد نفسي
الفردوس الاعلى من جنانه ، وأسأله الهداية الى صراطه المستقيم ، بالهام الحق ،
وانارة برهانه ، وأن يصلي على من بالملا الاعلى ، الحافين من حول العرش
العظيم ، وعلى المصطفين ، لاطهار التوحيد واعلانه .

وبعد : فقد اتفق أرباب العقائد العقلية (٥) ، والديانات النقلية (٦) : أن
الايمان (٧) بالله ، واليوم الآخر ، وعمل الصالحات ، هو غاية الكلمات
الانسانية . وبدونه لا يفوز الانسان بالسعادة السرمدية ، ولا ينجو من الشقاوة
الاخروية .

ومن الظاهر أن ذلك لا يتم تحصيله على الوجوه اليقينية لا الظنية ،
وبالطرق البرهانية لا التقليدية ، الا بعلم الحكمة (٨) الذي هو استكمال النفس
الانسانية بتحصيل التصورات والتصديقات . بالحقائق النظرية والعملية ، وعلى
حسب الطاقة البشرية .

(١) في «اء» زيادة «عليه توكلت» .

(٢) الكلام - السابق من «قال المبد ... مراضييه» غير موجود في «اء» ويظهر
أنه من تزيد النسخ .

(٣) كلمة «تعالى» ناقصة من «اء» .

(٤) في «ك» «اللائم» .

(٥) يقصد الحكماء .

(٦) يقصد الرسل والأنبياء وأتباعهم من العلماء .

(٧) الايمان Faith لغة : التصديق ، وضده التكذيب . وشرعا : اظهار
الخضوع والقبول للشرعية ، ولما أتى به النبي ، واعتقاده وتصديقه -
الجرحاني : التعريفات «أمن» .

(٨) الحكمة هنا هي الفلسفة . وهذا متفق مع تفسير ابن سينا للحكمة اذ
قال : «الحكمة صناعة يستفيد بها الانسان تحملي ما عليه الوجوه»

==

الجديد في الحكمة

وبالطرق البرهانية لا التقليدية ، الا بعلم الحكمة (٨) الذي هو استكمال النفس الانسانية بتحصيل التصورات والتصديقات ، بالحقائق النظرية والعلمية ، وعلى حسب الطاقة البشرية .

وبهذا انقطع عذر من لم يرغب في تحصيله ، ولم يدأب في تمهيد قواعده وأصوله . فان مكذب أهل الحكمة والتنزيل ، مع عدم المستند والدليل ، لا يعد من أهل العقل والتحصيل . ويجب على المتردد العمل بالأحوط ، وعلى المصدق الا يفضل على علم عن سواء السبيل .

ولما كان الامير الكبير الفاضل العالم العادل ، عز الدين فخر الاسلام والمسلمين ، معتمد الدولة ، فخر الملك ، مفتخر العراقين ، دولة شاء بن الامير الكبير ، سيف الدين سنجر الصاحبى . بلغهما الله مبتغاهما ، وأدام أيامهما (١) . ممن اطلع على شرف هذا العلم ، بالمعيتة الثاقبة ، وآرائه الصائبة ، التمس منى تصنيف كتاب فيه ترسمة (٢) ، فعملت هذا الكتاب في اثناء ماقد الجئت اليه ، من ملابسة (٣) الامور الدنية ، والشواغل الدنيوية ، مشتملا - مع اختصاره - على مهمات المطالب . وامهات المسائل ، متضمنا - مع

كـله في نفسه ، وما عليه الواجب مما ينبغي ان يكسبه فعله ، لتشرف بذلك نفسه ، وتستكمل ، وتصير عالما معقولا ، مضاهيا للعالم الموجود ، تستعد للسعادة القصوى بالآخرة . وذلك بحسب الطاقة الانسانية .
ابن سينا : تسع رسائل في الحكمة والطبيعيات - الرسالة الخامسة
١٠٤ - ١٠٥ طبعة مصر .

(١) ما بين المعقوفين في «أ» فقط . وقد حرص كثير من المؤلفين القدامى على أن يسجل أن كتابه قد ألف بناء على رغبة الامير ، حتى يعطى للكتاب أهمية لدى الناس .

(٢) مرسومة هكذا «ترسمة» .

(٣) ناقصة من «أ» .

الزيادات التي من قبلي - لخلاص أفكار الاواخر ، والباب حكمة الاوائل (١) ،
خاليا عما يقصر عن افادة اليقين من الحجج والدلائل ، عاريا عن تحقيق مالا
يجدى تحقيقه بظائل .

فلا تجد في هذا الكتاب ، الا ما ينتفع به ، في العلم بالله تعالى (٢) ،
وتوحيده ، وتنزيهه ، وصفات جلالة ، وعجائب مخلوقاته الدالة على : كبريائه
وعظمته ، وبيان جوده وعنايته .

وفي اثبات الملائكة السماوية ، والنفوس الارضية ، وادراكاتها ، وآثارها ،
وبقائها بعد خراب البدن (٣) ، وأبديتها ، وتركيتها ، وما يعصمها من الخطأ
والخذلان .

(وفي (٤) خصائص النبوة ، والولاية ، وحال المعاد ، والنشأة الثانية .
وبالجملة هو مشتمل على ما يعصم من الضلال ، ومزلة أقدام الجهال ،
ويسعد النفس في المال ، بما تحلت به من الكمال (٥) .

وأقول - مع اعترافي بتقصيري ، وقلة بضاعتي من العلم - : انه لا يعرف
محل هذا الكتاب ، الا المحقق ، الذي طال نظره في الكتب السابقة عليه (٦) .
وقد جعلته سبعة أبواب ، في كل باب منها سبعة فصول (٧) . ومن الله
أستمد العصمة ، وأصابة الصواب ، والرحمة ، وجزيل الثواب ، انه
الغفور (٨) الوهاب .

-
- (١) هذا تصريح من المؤلف بأنه قد تأثر بما ورد لدى السابقين . فليس كل
شيء في الكتاب جديدا ، لكن له فضل الاختيار والتلخيص .
(٢) من واجب كل انسان أن يبدأ بعرفة الله تعالى عن طريق آثاره وحكمته
في الكون .
(٣) النفس لا تقنى بفناء البدن . فليس ابن كمونة هنا تابعا لارسطو في القول
باتحاد المادة والصورة وفنائهما معا .
(٤) زائدة في «أ» .
(٥) المؤلف حريص على توجيه الانسان نحو السعادة ، ومناطها النفس .
(٦) اذن يتطلب الكتاب قارئا له خلفيات ثقافية متعددة .
(٧) هنا تناسق جميل بين الابواب والفصول ، مما يدل على اهتمام الرجل
بالتواحي المنهجية .
(٨) في «أ» «العفو» .

الباب الاول

في

آلة النظر المسماة بالمنطق

الفصل الأول

في

ماهية المنطق ، ومنفعته ، وأمور ينتفع بها توطئة

المنطق : قانون يعلم به صحيح الفكر وفاسده . ونسبته الى الروية نسبة العروض الى الشعر ، والايقاع الى أزمنا الألحان . ويستغنى عنهما بفطرته كثير من الناس . ولايكاد يستغنى عن هذا القانون الا المؤيدون بهداية ربانية ، وقليل ماهم ، لكن الذين لا يهتدون بهذا القانون ، لبلادتهم ، كثيرون (١) . والمراد بالفكرة ههنا ، توجه الذهن نحو مبادئ الطالب (٢) ، ليتأدى من تلك المبادئ اليها (٣) .

فتلك المبادئ تجري من الفكر مجرى المادة ، والهيئة الحاصلة من ترتيبها تجري مجرى الصورة ولا بد في صلاح الفكر ، أى في كونه مؤديا الى المطلوب ، من صلاحيهما معا ، ويكفى في فساده فساده أحدهما (٤) .

(١) يتضح هنا مدى اتباع ابن كمونة لابن سينا في تحديد معنى المنطق . يقول ابن سينا في النجاة ص ٦ ط . مصر ١٣٣١ هـ : «صناعة المنطق نسبتها الى الروية نسبة النحو الى الكلام والعروض الى الشعر . لكن الفطرة السليمة والذوق السليم وبما أغنيا عن تعلم النحو والعروض ، وليس شيء من الفطرة الانسانية بمستغن في استعمال الروية عن التقدم بأعداد هذه الآلة ، الا أن يكون مؤيدا من عند الله تعالى» .

(٢) المراد هنا بالمطالب ما يجهله المرء مما ينوي معرفته ويتطلع الى تحصيله . (٣) تفسير الفكر هنا مطابق لتفسير ابن سينا له في الاشارات والتنبيهات ١ : ١٦٩ ، «الفكر ما يكون عند اجماع الانسان ، أن ينتقل عن أمور حاضرة في ذهنه ، متصورة أو مصدق بها» .

(٤) هنا ارتباط بين المادة والصورة في الفكر المنطقي . وهو رأي ابن سينا أيضا - النجاة ص ٥ .

والمبادئ : اما تصورية ، او تصديقية . فان حضور شيء ما عند الذهن يسمى تصورا ، وهو نفس الإدراك .
وما يلحقه لاحقا يجعله محتملا للتصديق^(١) او التكذيب ، يسمى تصديقا .
وهو الحكم^(٢) بمتصور على متصور . ولا يطلب في العلوم سواهما .
ولما انحصر العلوم في معلوم التصور ، ومعلوم التصديق ، فالجهول منحصرا في مجهولهما . ويسمى الفكر الموصل الى التصور قولا شارحا ، والفكر الموصل الى التصديق حجة^(٣) .
فقد نرى أمر المنطقي ، ان ينظر في مبادئ كل من القولين ، وكيفية تأليفه على الوجه الكلي القانوني ، لا بالنظر الى المواد المخصوصة بالمطالب الجزئية^(٤) .
ويجب عليه ان ينظر في الألفاظ ، من حيث هو : معلم للمنطق ، او متعلم له ، للعلاقة الوضعية بين اللفظ والمعنى . لامن حيث هو منطقي فقط .
وعلم المنطق بعضه على سبيل التذكير والتنبيه ، وبعضه على سبيل العلم المتسق ، الذي لا يقع فيه غلط^(٥) .
وهو قانون للبعض الذي بخلافه ، والا لافتقر المنطق فيما يستنبط منه بالفكر الى منطق آخر ، وليس كذا .
ولا بد من^(٦) انتهاء المبادئ الى تصورات وتصديقات بديهيتين . والا لاكتسب المجهول بالمجهول ، وهو محال ، ولا تصديق الا على تصورين فصاعدا .

-
- (١) في «ك» «والتكذيب» .
(٢) الحكم في القضية هو الذي يفرق بين التصور والتصديق .
(٣) الحجة والدليل شيء واحد ، وهي مادل به على صحة الدعوى - التعريفات للجرحاني - باب الحاء .
(٤) هذا بالنسبة للمنطق الصوري Formal Logic . اما المنطق الحديث فانه يجعل التصور والتصديق من مراحل التفكير ثم يركز على جانب الاستقراء - د . قاسم : المنطق الحديث ٦٤ وما بعدها .
(٥) تتفق هذه الفكرة مع رأي ابن سينا في المنطق وهو : «ان يكون عند الانسان آلة قانونية تعصمه مراعاتها عن ان يضل في فكره» - الاشارات والتنبيهات ١ : ١٦٧ .
(٦) في «ك» : «في» .

ويكفي في ذلك التصور بوجه ما فقط ، حتى ان تصورنا من المجهول مطلقا .
كونه مجهولا مطلقا ، كاف في حكمنا عليه بامتناع الحكم عليه ، أي في حال
لا يكون متصورا منه الا (١) هذا القدر .

ومدلول اللفظ الذي دلالة وضعية ، ان كانت على المعنى الذي وضع
له ، لأجل وضعه له ، فهي المطابقة ، كدلالة البيت على مجموع الجدار والسقف ،
والا فمدلوله ان كان جزءا مما وضع له فهي تضمن ، كدلالة البيت على الجدار .
وان كان خارجا عنه فهي التزام ، كدلالة السقف على الحائط . واللفظ الواحد
يدل على المعنى الواحد الحاصل في كثيرين بالسواء بالتواطؤ ، كالحیوان على
جزئياته ، ولا على السواء بالتشكيك ، كالموجود (٢) على الجوهر والعرض ، ويدل
على معانيه المختلفة بالاشتراك ، كالعين على (٣) الباصرة وغيرها ، وهذه قد يعمها
الوضع ، وقد يخص بعضها ، ويلحق غيره به ، لشبهه ، أو نقل .

والألفاظ الكثيرة تدل على المعنى الواحد بالترادف ، كالخمر (٤) والقمار ،
وعلى المعاني الكثيرة بالتباين ، كالسما والارض . واللفظ ان لم يقصد بشيء من
أجزائه المترتبة المسموعة الدلالة فيه على شيء من أجزاء معناه ، فهو المفرد ،
كزيد وعبدالله . والا فهو المركب ، ويسمى قولا كالحیوان الناطق .

واحتزنا بالمرتبة المسموعة عن مثل صيغة الفعل الدالة على زمانه ،
وجوهره الدال على الحدث ، فان كلا منهما جزء ، ولكن غير مترتب ولا مسموع .
والمفرد ان استقل بالاختبار به أو عليه ، فأن دل على معنى ، وعلى زمانه
المحصل من الثلاثة (٥) — احترازا بانحصل عن مثل الزمان في المتقدم المتصرف
الى تقدم ومتقدم — فهو الكلمة ، « كشى » والا فهو الاسم ، « كالانسان » وان
لم يستقل بذلك فهو الاداة ك « في » و « هو » و « كان » الناقصة .

-
- (١) في «ك» : «ولاء» .
(٢) في «أ» : «كالوجود» .
(٣) في «أ» : «ناقصة» .
(٤) في «ك» : «كالخمر» .
(٥) في «ك» : «الثلاث» .

وإما منح مفهومه من وقوع الشركة فيه فهو جزئي ، « كزيد » ، المشار إليه ، وإما لم يمنح مفهومه ذلك ، فهو كلي وقعت الشركة فيه ، « كالإنسان » ، أولم تقع لمنع غير نفس المفهوم ، « كالشمس » ، والموصوف وصفاته إذا حكم ببعضه على البعض ، كيف^(١) كان ، « كالإنسان ضاحك » أو « الضاحك إنسان » أو « كاتب » ، فالحكم عليه موضوع ، والمحكوم به محمول بالمواطاة . بخلاف مماثل « الضحك » ، « والكتابة » لأنها^(٢) لا تحمل الاشتقاق ، كـ « الضاحك » أو « بآداة نسبية » ، كـ « ذى ضحك » .

والمحمول إن كان داخلا في ماهية موضوعه ، كـ « الحيوان » في الإنسان ، أو نفس ماهيته ، كـ « الإنسان » لـ « زيد » ، إذ « زيد » عبارة عن إنسان متخصص بعوارض ، لأن المجموع من الإنسان وتلك العوارض ، فهو ذاتي ، وإن كان خارجا عنها فهو عرضي ، أما لازم وهو الدائم الصلبة لها مع العلم بوجه وجوب تلك الصلبة ، كذى الزوايا الثلاث للمثلث ، إن كان بينا ، أو لمساوى الزوايا بالقائمتين^(٣) له ، إن كان غير بين ، يلحق بتوسط غيره ، وأما مفارق ، وهو ما لا يكون كذلك .

وإن جاز دوام صحبته لها ، أما بمفارقة^(٤) سريعة ، ككون زيد قائما ، أو بطيئة ، ككونه شابا .

وماأخذ من العرضيات من حيث يختص بما هية واحدة ، فهو خاصة ، كالضحك للإنسان ، سواء ساوته كهذا المثال ، أو كانت لبعضه فقط ، كالكاتب بالفعل له . وماأخذ منها من حيث يشمل ماهية وغيرها ، فهو عرض عام ، كالماشى للإنسان ، لا للحيوان ، لا اختصاصه به .

والمستول بما هو : إن كان حقيقة واحدة ، كالإنسان ، فالجواب مجموع

(١) ناقصة من «أ» .

(٢) في «أ» : «فانها» .

(٣) في «ك» : «القائمتين» .

(٤) في «ك» : «مفارقة» .

ذاتياتها ، كالحيران الناطق .

وان كان فوق واحدة ، فان اختلفت حقائقها كالانسان والفرس والطيور .
فمجموع الذاتيات المشتركة بينها كالحيران وحده ، وهو جنس كل واحد منهما ،
وهي الانواع بالاضافة اليه . وان اتفقت حقائقها كزيد و خالد ، المختلفين بالعدد
فقط ، فبالحقيقة^(١) المشتركة حالتي الشركة والخصوصية . كالانسان ، وهو نوع
حقيقي ، لتلك الكثرة ، ومعناه غير .حنى النوع الاضافي وقد تصدقان على ماهية
واحد ، كهذا^(٢) المثال ، وقد يصدق كل منهما على مالم يصدق عليه الاخر ،
كالبسائط التي هي أنواع حقيقية فقط .

والانواع المتوسطة التي هي اضافية فقط ، الا اذا اعتبرت بالنسبة الى ما
اشترك فيه ما تحتها دون المخصصات . وقد تتصاعد الاجناس الى ما لا جنس
فوقه ، وهو العالى ، و جنس الاجناس ، وتتنازل الانواع الاضافية الى ما ليس
تحتها الا الاصناف والاشخاص ، وهو الانواع .

والتوسطات اجناس لا تحتها ، وأنواع لما فوقها . وخصوصية كل نوع هو^(٣)
فصله المقوم ، كالناطق للانسان . ويقال في جواب أي ما هو في ذاته ، وكل
شيئين ان^(٤) صدق أحدهما على كل ما صدق عليه الآخر .

فاما مع العكس ، وهو المساوى . كالانسان / والضاحك ، أولا^(٥) مع
العكس ، فالأول اعم مطلقا ، والآخر اخص مطلقا ، كالحيران الاعم ، والانسان
الاخص ، وان لم يصدق أحدهما على ما صدق عليه الآخر .

فان صدق على بعضه ، فبينهما عموم وخصوص من وجه ، كالانسان
والابيض والا فهما متباينان^(٦) ، كالانسان والفرس ، والموجود والمعدوم .

(١) في «ك» : «كالحقيقة» .

(٢) في «أ» : «على هذا» . وما أخترباه هنا أولى .

(٣) في «أ» : «فهو» .

(٤) في «أ» : «فان» .

(٥) في «ك» : «ولاء» .

(٦) في «أ» : «متباين» .

ولا تزيد المحمولات المفردة على الخمسة التي هي :

الجنس والنوع الحقيقي والفصل والخاصة والعرض العام ، لأنها اما ذاتية أو عرضية . والذاتية اما صالحة لأن يقال في جواب ماهو ، أو غير صالحة ، والصالحة اما على مختلفات الحقائق ، وهي الجنس أولا على مختلفاتها ، وهي النوع الحقيقي ، وغير الصالحة^(١) لذلك اما غير مشتركة ، أو ليست تمام المشتركة ، بل جزؤه المساوي له ، اذ الجزء في الجملة لا يكون أخص مطلقا . ولا من وجه ، ولا مابينا ، لأنه كلما صدق الكل صدق الجزء ، فانتفت هذه الثلاث . وفي هذا الموضع لا يكون أعم مطلقا والا لكان تمام مشترك بين ماهية ما وغيرها ، وهو خلاف الفرض ، فتمين أنه مساو ، وعلى تقدير انها ليست تمام المشترك ، أو هي بعضه المساوي ، فهي صالحة به^(٢) ، للتمييز ، فيكون فصلا . والعرضية ان اعتبر عروضها للماهية^(٣) الواحدة فهي خاصة ، والا فهي عرض عام .

وكل واحد من هذه الخمسة انما هو ذلك الواحد بالاضافة ، فقد يصدق على واحد عدة منها ، كاللون فانه جنس للسواد والبياض^(٤) ، ونوع للكيف وخاصة للجسم ، وعرض عام للانسان . ومعرض كل واحد منها يسمى بالطبيعي ، وعارضة بالمنطقي ، ومجموعهما^(٥) بالعقل .

فالحيوان جنس طبيعي ، والجنسية العارضة له جنس منطقي . والحيوان مع الجنسية جنس عقل ، وكذا قياس باقيها .

-
- (١) في «ك» : «الحاصلة» .
 (٢) ناقصة من «أ» .
 (٣) في «أ» : «الماهية» .
 (٤) في «أ» : «للبياض والسواد» .
 (٥) في «أ» : «مجموعة» .

الفصل الثاني

في

اكتساب التصورات

التصور اما تام ، وهو الاحاطة بكنه حقيقة المتصور ، واما ناقص ، وهو تمييزه عما عداه ، من غير تلك الاحاطة . والقول الشارح الموصل الى التصور التام يسمى حدا تاما ، ولا بد وان^(١) يشتمل على ذاتيات المحدود اجمع ، فيكون مركبا من جنسه وفصله ، ان^(٢) كان تركيبه منهما ، اذ الجنس يتضمن جميع الذاتيات المشتركة ، والفصل يتضمن جميع الذاتيات المميزة ان كان لذلك الجنس والفصل تركيب ، وكما ان اتحاد الشيء في الخارج لا يتم الا باتحاد جميع اجزائه . فايجاده في الذهن الذي هو تصوره ، لا يتم الا بايجاد جميع ذاتياته فيه ، ومتى لم يكن كل واحد من ذاتيات المحدود متصورا بالتصور التام ، لم يتم الحد ، اذ لا يتصور به كنه حقيقة الشيء .

وحد الحد هو انه القول الدال بالمطابقة على ماهية الشيء . وطن ان جميع ذاتيات الشيء نفس ذلك الشيء ، فيكون التعريف بهاتعريف الشيء بنفسه ، وليس كذا . فان الاشياء التي كل واحد منها متقدم على شيء ، يمتنع كونها نفس ذلك الشيء المتأخر عنها ، بل هي^(٣) تصير عند الاجتماع ماهية هي المتأخرة ، فتحصل معرفتها بها ، فالعلم بالجنس وبالفصل بالتركيب التقييدي متقدم على العلم بالجنس المقيد بالفصل ، والفرق بين مجموع الشيء وبين اجزائه بأسرها ، ان المجموع هو اعتبار ما يقع فيه التأليف مع التأليف ، والاجزاء بأسرها هي التأليف من غير التفات الى التأليف .

(١) في «أ» : «أن» .

(٢) «أ» : «إذا» .

(٣) ناقصة من «أ» .

ويجب تقديم الجنس على الفصل في الحد . لان الجنس يدل على شيء مهم
يحصله الفصل . واذا عكس هذا الترتيب اختل الجزء المصري من ذلك الحد .
فلا يشتمل على جميع الاجزاء .
والحد اما بحسب الماهية في نفس الامر ، وهو صعب ، لجواز الاخلال
بذاتي لم يطلع عليه ، ولوقوع كثير من الاغاليط الحديدية فيه . واما بحسب
المفهوم فلا^(١) يتاتي فيه ذلك ، اذ هو مجرى العناية .
واذا عطينا بالانسان . الحيوان المنتصب القامة . الضاحك بالطبع . فكل
واحد من هذه ذاتي بحسب المفهوم . ولا^(٢) يسوغ الزيادة عليها ، والنقصان منها .
عند استعادة حد الانسان مثلا . والا لكان المحدود اولا غير المحدود ثانيا .
ويجب الا تغفل عن هذا القانون في الحد المفهومي . واما الموصل الى
التصور الناقص . فمنه الحد الناقص . وهو ما اخل فيه^(٣) ببعض الذاتيات ،
كتعريف الانسان بأنه الجسم الناطق . فاخل^(٤) بفصل جنسه الذي هو الحيوان .
أو بأنه الناطق . فاخل بجنسه جملة .
ومنه الرسم . اما التام . وهو ما يميز الشيء عن جميع ماعداه . واما
الناقص وهو^(٥) ما يميزه عن بعض ما عداه .
وأجود الرسوم ما يوضع فيه الجنس أولا ، ليقيد^(٦) ذات الشيء . فان
الفصول والخواص واللوازم ، لاتدل بالمطابقة الا على شيء ما يستلزمها ، أو
يختص بها .
فأما ذلك الشيء فلا يدل عليه الا بالالتزام . ودلالة الالتزام غير مضبوطة ،
فقد ينتقل العقل بالالتزام الى الشيء الى جزئه ، وإلى خاصة أخرى له ، فاذا

-
- (١) «أ» : «ولا» .
(٢) «أ» : «فلا» .
(٣) ناقصة من «أ» .
(٤) «أ» : «واخل» .
(٥) في «ك» : «هو» .
(٦) «أ» : «لتقييد» .

وضع الجنس دل على أصل الذات المرسومة ، ويتم (٧) التعريف بإيراد اللوازم والخواص ، كما يقال للإنسان انه حيوان مشاء على قدميه ، عريض الاطراف ، ضحاك بالطبع ، ويقال للمثلث انه اشكل الذي / له ثلاث زوايا .

واذا استقصى في ذكر الخواص واللوازم ، فان العقل حينئذ يطلب لها جامعا هو الذات ، فيستغنى (١) عند ذلك عن ذكر الجنس ولا يتم قول شارح الا بمسا يخص المعرف ، اما بأن يكون كل واحد من اجزائه كذلك ، كرسم الشيء بمجموع خواصه أو البعض كذلك دون البعض . كرسمه بالجنس والخاصة ، أو يخص بالاجتماع كرسمه بمجموع كل فرد منه .

والجنس (٢) عرض عام ، وجملة تلك الاعراض خاصة ، كالطائر الولود للخفاش . ويجب أن تكون الخواص والاعراض المعرفة للشيء مبينة له ، وليس من شرط كونها معرفة أن يعلم اختصاصها بالشيء ، لأن العلم بالاختصاص متوقف على العلم بالمختص والمختص به . فلو عرف بذلك الاختصاص لكان دورا ، بل من شرطه ان يكون بحيث ينتقل الذهن من تصويره الى تصور المعرف به ، والمعلوم مطلقا ، وكذا المجهول مطلقا ، لا يتصور طلب تصورهما ، بل المعلوم من وجه والمجهول من آخر ، كادراك ناقص ، يطلب تكميله أو زيادته وان لم يكتمل . والخطأ في الاقوال الشارحة منه ما يختص بالحد ، ومنه ما يعممه والرسم .

اما الذي يختص بالحد فان يوجد مكان الجنس أحد امور سبعة :
اما اللوازم العامة ، كالوجود والعرضية ، واما الفصل كقولهم العشق افراط المحبة ، وانما هو المحبة المفردة ، واما النوع كقولهم : الشرير من يظلم الناس ، والظلم نوع من الشر ، واما جنس آخر كما يقال : العفيف ذو قوة يتمكن بها من اجتناب الشهوات ، فان الفاجر أيضا له هذه القوة ، ولا يجتنب ،

(٧) «ك» : «تم» .

(١) «ك» : «يستغنى» .

(٢) ناقصة من «أ» .

فقد اخنت القوة مكان الملكة . واما الموضوع كآخذ الخشب في حد الكرسي . فانه يوجد قبل الهيئة السريرية^(٣) وبمدها . ولا كذلك الجنس . فان وجوده يتقدم بالفصل . وجعلهما واحد . واما المادة الفاسدة . كقولهم : الخمر عنب معتصر ، والبراد خشب محترق . واما الجزء كقولهم : الانسان حيوان ناطق ، وعنوا بالحيوان ما تنصص به . فان التخصيص^(٤) لا يقال على المختلفات فلا يكونهنسا . بل الحيوان الذي هو جنس يجب أن يؤخذ غير مشروط بقيد أنه ناطق . ولا يفيد أنه لاناطق . اذ الاول هو الانسان نفسه . والثاني مناف له . فلا تحمله عليه . ويان توجد الانفعالات مكان الفضول . فان الفضول لا تبطل الشيء . والانفعالات قد تبطله .

واما الذي يعم الحد والرسم لبيان يعرف الشيء بنفسه . كقولهم : العدد كثرة من الآحاد . والعدد^(١) والكثرة واحد . أو بما يساويه في المعرفة والجهالة . كقولهم : الأب هو الذي له ابن . أو بما هو أخفى منه . كقولهم المثلث شكل زواياه الثلاث مساوية لقائمتين . أو بما لا يعرف الا به . كقولهم : الشمس كوكب يطلع نهارا . والنهار هو زمان طلوع الشمس .

(١) لعلها «الكرسية» .

(٢) «ك» : والمتخصص .

(٣) سقطت الواو من - ك .

الفصل الثالث

في

القضايا وأقسامها

القول اما تقييدى كالحیوان الناطق ، وهو في قوة مفرد ، كالانسان ، او جزئي ، وهو ما يعرض له لذاته أن يكون صادقا أو كاذبا .

واحترزنا (١) بـ «لذاته» (٢) عن مثل تفضل بكذا ، فانه أمر بالذات ، ويدل على الجزئية (٣) ، أي أريد تفضلك به ، أو خارج عنهما ، كالتمني والترجي والامر والنهي والقسم والنداء والتعجب والاستفهام .

فالتقييدى ينتفع به في الاقوال الشارحة ، وقد مضى ذلك . ومماثل التمني وما معه هو أخص بالمحاورات دون العلوم ، وينتفع به في الخطابة والشعر ، وما يجري مجراها مما لا يتعلق بفرض هذا الكتاب .

وأما الجزئي فهو الذي ينتفع به في تركيب الحجج ، وتسمى قضية ، ولا بد فيها من محكوم عليه ومحكوم به ، ايجابا أو سلبا . فان لم يكونا جزأين قد اخرجنا بالتركيب عن الجزئية ، كالانسان ماش ، أو ليس ، أو كالحیوان الناطق ماش أو هو متنقل ينقل قدميه ، أو ليس ، فهي الحملية . وان كانا كذلك فهي الشرطية . والارتباط بين الجزأين ان كان بلزوم أو بمصاحبة (٤) أو سلب أحدهما فهي المتصلة ، وان كان بعناد أو عدم موافقة أو سلب أحدهما ، فهي المنفصلة .

(١) كـ «واحترز» .

(٢) أـ «لذاته» .

(٣) أـ «الخبرية» .

(٤) كـ «مصاحبة» .

فاما الحملية فهي التي حكم فيها بكون أحد جزأيا ، وهو المحمول مقولا على ما يقال عليه الآخر ، وهو الموضوع . سواء كان ذاتا وحدها ، كالانسان كاتب ، أو هو مع صفة كاضاحك كاتب .

والموضوع والمحمول هما مادة القضية . وما يربط أحدهما بالآخر هو صورتها ، وقد يحذف في بعض اللغات لفظا ، لدلالة القرينة عليه معنى . كما يقال : زيد ماش ، وحقه أن يقال : هو ماش .

والموضوع ان لم يمكن تعدده ، اما لكونه جزئيا ، كزيد كاتب ، أو ليس ، أو باعتبار الحكم ، كالحيوان جنس^(١) . فالحملية مخصوصة ، وان أمكن تعدده ، فان تبين أن^(٢) الحكم على كل واحد من أفرادها بإيجاب ككل انسان حيوان^(٣) ، وهي الموجبة الكلية ، أو بسلب . كلا شيء ولا واحد من الناس بعجز . وهي السالبة الكلية . وعلى بعضها بإيجاب . كبعض الناس كاتب . وهي الموجبة الجزئية . أو ليس بكاتب . وهي السالبة الجزئية ، فعلى التقادير الأربع ، / الحملية محصورة .

وان لم يتبين ذلك كالانسان في خسر . أو ليس ، فالحملية مهمة ، وهي مساوية للجزئية ، وفي قوتها فانه اذا صدق الحكم على كل الافراد أو على بعضها فعلى التقديرين يصدق على بعضها يقينيا .

ويتناول الحكم في المحصورة . ما يدخل تحت الموضوع من الاجناس والانواع والاصناف والاشخاص^(٤) الموجودة ، والمفروض وجودها ، مما لا يمتنع اتصافها به .

واذا قلنا كل ج ب فلا يعني مجموع الجيمات . ولا كلية جيم المنطقية ولا العقلية ، بل يعني كل واحد من افراد ج الشخصية ، أو غيرها . وبالجمله فيما يوصف بـ «ج» وصفا مأخوذا من حيث هو بالفعل ، لا بالقوة ،

(١) أ «جسم» .

(٢) أ «بأن» .

(٣) ك «ككل حيوان» .

(٤) أ «الاشخاص والاصناف» .

كما للنطفة التي هي بالقوة انسان ، سواء كان موصوفا به كذلك في الغرض
الذهني ، أو في الوجود الخارجي ، وسواء اتصف به دائما ، أو غير دائم ، بل
كيف اتفق فهو ب على أحد جهات الحمل . التي (٥) يأتي ذكرها .

وإذا كان المحمول معدولا . وهو الذي عبر عنه بأداة سلب مع لفظ محصل ،
سميت العملية معدولة (٦) ، كقولنا : الانسان هو لافرس .

وتشتبه الموجبة فيها بالسالبة المحصلة ، والفرق بينهما ، هو أن الموجبة
المعدولة (١) حكم فيها بارتباط السلب ، السالبة المحصلة ، حكم فيها بسلب
الارتباط . فالسلب (٢) في احدهما رافع للايجاب (٣) ، وفي الأخرى (٤) بخلافه .

والايجاب لا يصح ولا يصدق الا على محقق في الخارج ، أي في نفس الأمر ان
حكم بثبوت المحمول للموضوع كذلك ، والا ففي العقل ، ولا كذلك السلب ، فان
المعدومين أو المعدوم أنهما كان قد يرفع (٥) الارتباط بينهما في الخارج ، فيصدق
الحكم فيها على غير الثابت ، اذا أخذ من حيث هو غير ثابت .

ولكل موضوع الى محمول نسبة مافي نفس الامر مخصوصة ، فان كان
تخصصها بالوجوب ، كزيد انسان ، أو ليس ، فهي مادة واجبة ، وان كان
بالامتناع فهي مادة ممتنعة ، كزيد حجر ، أو ليس ، وان كان بالامكان فهي مادة
ممكنة ، كزيد كاتب ، أو ليس ، وما يتلفظ به من خصوصية النسبة ، أو يفهم -
وان لم يتلفظ به - فهو جهة القضية سواء طابقت المادة ، أو لم تطابق .

وقد تكون الجهة متناولة لأزيد من مادة واحدة ، كحكمنا بالنسبة لغير
المتنعة ، فانها تتناول مادتي الوجوب والامكان ، وكذا قياس غيرها من (٦)
الجهات العامة .

-
- (٥) أ «الذي»
 - (٦) ك «معدولية»
 - (١) ك «معدولية»
 - (٢) «السالب»
 - (٣) أ «الايجاب»
 - (٤) ك «الأخر»
 - (٥) ك «يوقع»
 - (٦) أ «في»

وإذا حُذِمَ بدوام النسبة أو سلبها ما دامت ذات الموضوع ثابتة . فالحقضية
 ضرورية . ان قيدت^(٧) بالوجوب . كالإنسان بالضرورة حيوان ، أو ليس بعجور .
 ودائمة ان لم يقيد به ، وكان محتملا له . كزيد أبيض البشرة دائما ، أو
 ليس واذ مالا يجب لا يوجد ، كما ستعلم ، فلا دائم^(٨) الا ضروري في نفس الامر .
 ولكن مرادنا بالدوام^(٩) مالا يحكم بوجوبه . فان قيدناه باللاضرورة فالمراد
 أنا لانعلم وجه وجوبه . وحينئذ لا يصدق الحكم به على كل واحد . اذ جزئيات
 الكلي لا تتناهي . فلا يطلع العقل على دوام الحكم عليها . الا اذا وجب ذلك لنفس
 طبيعة الكلي^(١٠) . وعلى الموضوع الجزئي جاز ذلك للمشاهدة والوجدان ، كما
 يمثل به .

وان حكم بأن ثبوت المحمول أو سلبه دائم بدوام الوصف المعبر به عن
 الموضوع ككل كاتب متحرك الأصابع ، أو ليس بساكنها مادام كاتباً ، مع جواز
 دوامه بدوام الذات ، أو لا دوامه ، فهي المشروطة . ان قيد بوجوبه بحسب
 الوصف . والعرفية ان لم يقيد به . وان حكم بذلك في بعض اوقات الوصف
 المذكور ، مع جواز صدق الحمل العرفي أو لاصدقه . ككل مجنون يسعل أو لا
 يسعل في بعض اوقات كونه مجنونا ، فهي الحينية الضرورية . ان قيد بالضرورة
 في ذلك الوقت . والحينية المطلقة ان لم يقيد بها . وان حكم بذلك في بعض اوقات
 ثبوت ذات الموضوع ، مع جواز باقي الاحتمالات ، فهي العرفية^(١١) الضرورية ان
 تعرض لقيد الضرورة^(١٢) . والمطلقة ان لم يتعرض له . وان قيد الحكم فيما عدا
 الضرورية والدائمة باللدوام بدوام ذات الموضوع فالجهة مركبة من تلك الجهة ،
 ومن مطلقة تخالفها في الكيف ، أي في الايجاب والسلب ، وقد توافقها في الكم .

-
- (٧) أ «قيد» .
 (٨) ك «دائم» .
 (٩) أ «بالدائم» .
 (١٠) ك «الكلي» .
 (١١) أ «الوقتية» .
 (١٢) أ «الضرورية» .

وقد تخالفها .

وان^(٤) كان الحكم بسلب ضرورة العدم في الايجاب ، أو بسلب ضرورة الوجود في السلب فهي الممكنة العامة ، وان كان بسلب الضرورتين معا فيهما ، فهي الممكنة الخاصة . وهي مركبة من ممكنتين عامتين مختلفتي الكيفية ، وقد تكون الضرورة المسلوقة في الممكنتين مقيدة بوصف أو وقت ، وجاز^(٥) ألا يصدق الحكم في الممكّنات بالفعل في وقت من الاوقات ، كزيد بالامكان العام أو الخاص ككاتب ، وان لم يكتب دائما . ولا تصدق هذه في نفس الامر ، اذ لا دائم غير ضروري في نفسه ، بل صدقها انما هو على الوجه الذي سبق في الدائمة .

والموجهات لا نهاية لها ، اذ الاحكام وقيردها لا تقف عند حد لا يمكن الزيادة عليه . وتقاس احكام مالم / يذكر في^(٦) الموجهات على ما ذكر منها ، هذا ما يتعلق بالحلية .

اما المتصلة فهي التي حكم فيها بصدق قضية تسمى التالى ، على تقدير صدق اخرى تسمى المقدم في الموجبة ، أو بلا صدق التالى على تقدير صدق المقدم في السالبة، وهي اما لزومية ان حكم في الايجاب بلزوم التالى للمقدم، وفي السلب بسلب اللزوم ، مثل : ان كان زيد يكتب تتحرك يده . وليس ان كان يكتب فهو ماش .

والفرق بين لزومية السلب وسالبة اللزوم . على قياس الفرق بين الموجبة المعدولة والسالبة البسيطة . فهي^(١) الحلية .

واما اتفاقية اذا حكم فيها في الايجاب بتوافق جزاؤها على الصدق ، من غير حكم باللزوم ، وان لم يمنع ، وفي السلب بعدم ذلك التوافق ، مثل : ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق . وليس ان كان ناطقا فهو صاهل .

(٤) أ «فأن» .

(٥) أ «وجائز» .

(٦) أ «من» .

(١) أ «في» .

وخصوص المتصلة بتخصيص حكمها بالاحوال أو بالاتفاقات (١) المعنية، كاليوم ان جئتني أكرمتك ، وحصرها الكلبي يكون الحكم في جميع الاحوال والتقادير الممكن اجتماعها مع المقدم التي لا أثر لها في الاستصحاب ، وانما قيدت بما يمكن اجتماعها بالمقدم ، واحترازا من تقدير عدم اللزوم ، ومن مثل لزوم الفردية للثلاثة ، على تقدير انقسامها بمتساويين .

والقيد الثاني ، لئلا تكون تلك الاحوال والتقادير أجزاء من المقدم ، فتعود الكلية مهمة . وحصرها الجزئي يكون الحكم في بعضها ، وإهمالها بإهمال ذلك كله ، وسور الإيجاب الكلبي «كلما ودائما» ، والجزئي «قد يكون» ، وسور السلب الكلبي «ليس البتة ودائما ليس» ، والجزئي ند لا يكون ، وليس كلما كان ، وليس دائما ، وما في معاني هذه .

وإذا اعتبر تأليف المتصلة من حمليات وشرطيات وخلط منهما ، فهي على تسعة أقسام من حمليتين ، وقد تمثل : ان كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، فكلما كان الليل موجود فالشمس غاربة ، ومنفصلتين مثل : ان كان هذا المرض اما صفراويا أو بلغميا ، فهو اما من حرارة أو من برودة ، وحملية مقدم ومتصلة تالي ، مثل : ان كان طلوع الشمس علة وجود النهار فكلما كانت الشمس طالعة ، كان (٢) النهار موجودا ، وعكسه كعكس هذا المثال .

ومن حملية ومنفصلة على قسميها ، مثل ان كان هذا عددا فهو اما زوج أو فرد ، وعكسه ، ومن متصلة ومنفصلة على قسميها مثل : ان كان كلما كانت الشمس طالعة كان النهار (٣) موجودا ، أو اما ألا تكون طالعة ، أو يوجد النهار ، وعكسه .

وحكم كل واحد من الاجزاء في التقسيم هذا الحكم وهلم جرا . وإذا اعتبرنا (٤) يصدق ذلك الحكم .

-
- (١) أ «أو الأوقات» .
 - (٢) أ «فالنهار» .
 - (٣) أ «فالنهار» .
 - (٤) أ «اعتبر» .

تأليفها من الصادقات والكاذبات وخلطها ، فقد تتألف اللزوجة من صادقتين وقد سبق مثاله ، وكاذبتين مثل : ان كان البجل يطير فله جناح وكاذبة مقدم ، وصادقة تال ، مثل : ان كان يطير فهو حيوان ، ولا يصدق عكسه ، اذ لا معنى للزوم الا الحكم بلزوم صدق التالى . على تقدير صدق المقدم ، فإذا لم يصدق لم يصدق ذلك الحكم -

والاتفاقية لاتصدق الا من صادقتين . وهو ظاهر . واما المنفصلة فعلى ثلاثة أقسام : حقيقية ، وممانعة الجمع ، وممانعة الخلو .

فالحقيقية هي التي حكم فيها بالممانعة أو عدم الموافقة بين قضيتين أو أكثر ، في الصدق والكذب معا ، في الموجبة ، أو سالب ذلك العناد ، ولا موافقة في السالبة ، مثل (١) ما حكم فيها بالممانعة : اما هذا العدد زوج أو فرد ، من جزأين ، أو أما زائد أو مساو ، من أكثر ، وليس اما هذا العدد زوج أو اثنين (٢) من جزأين وبأضافة أو أربعة من أكثر .

ومثال ما حكم فيها بالاموافقة (٣) وتسمى اتفاقية : اما زيد كاتب أو أسود ، اذا كان كاتباً أبيض ، وليس كذا اذا جمعهما أو فقدهما .

وممانعة الجمع هي التي حكم فيها بذلك في الصدق فقط ، من غير منع كونه في الكذب أيضاً . مثل : اما هذا حجر أو شجر ، وليس ، أما حجر أو جماد (٤) في العنادية ، اما هذا كاتب أو أسود ، اذا لم يستجمعهما ، أو ليس كذا اذا استجمعهما في الاتفاقية .

وممانعة الخلو ما حكم فيها بذلك في الكذب فقط ، ولا يمنع الصدق ، مثل اما زيد في الماء أو غير غريق ، وليس اما هذا حيوان أو نبات ، في العنادية .

ويعرف مثال الاتفاقية مما مر . وكل واحدة من مانعتي الجمع والخلو ان أخذت بحيث لا تشمل الحقيقة (٥) فالحكم بها (٦) مركب من حكمين ، وخصوص

(١) أ «مثال»

(٢) أ «اثنان»

(٣) أ «بأن لا موافقة»

(٤) أ «حجراً أو جماداً»

(٥) أ «الحقيقة»

(٦) أ «فيها»

المتنصلة وحصرها واهمالها على قياس ذلك في المتنصلة . من غير اهمال للقيود
المحترز بها .

والسور الكلى منها دائما في الايجاب . وليس البتة ، ودائما ليس في السلب
والجزئي قد يكون في الايجاب . وقد لا يكون . وليس دائما في السلب وما في
معانيها .

وتنقسم المتنصلة من جهة تركيبها من الحليات والشرطيات الى ستة
اقسام ، لسقوط ثلاثة عما في المتنصلة ، بسبب عدم تمييز مقدم هذه عن تاليها .
وتصرف امثلتها من قياس ماسبق . ومما نعرفه من تلازم الشرطيتين .
وقد تعرف / القضية عن (صياغتها) المذكورة ، فتسمى معرفة ،
والاعتبار بالمعنى لا بالعبرة . وصدق القضية وكذبها وايجابها وسلبها انما هو
متعلق بالربط ، ولا يلتفت فيه الى احوال اجزائها .

(١) كـ «سقطت» .

الفصل الرابع

في

لوازم القضية عند انفرادها

كل قضية ، فانه يلزم من صدقها كذب نقيضها ، ومن كذبها صدقها .
والتناقض بين القضيتين هو اختلافهما بالإيجاب والسلب لا غير ، بمعنى
اتحادهما في الجزأين .

وما يتعلق بالارتباط من : جهة أو اضافة ، أو شرط ، أو زمان ، أو مكان ،
أو كل جزء ، أو غير ذلك ، الا أنه قد سلب في احدهما غير ماوجب في الاخرى ،
مثل أنا اذا قلنا : كل ج هو ب في وقت كذا ، أو زمان كذا ، أو على جهة كذا :
وغيره ، فنقيضه : ليس كل ج ب على ذلك الوجه ، فنقيض بالضرورة كذا ليس
بالضرورة كذا ، وعلى هذا القياس .

واذا جعلت هذه الامور متعلقة^(١) بجزئي القضية لا بالارتباط بينهما ، كفي
في التناقض مع الاختلاف بالكيفية اتحاد الجزأين لا غير ، بل كفي معه اتحاد
النسبة ، اذ باختلاف المنتسبين تخلف .

ويلزم من سلب كل واحد من الايجاب الكلي^(٢) السلب الجزئي الآخر ،
وكذا من سلب كل واحد من السلب الكلي ، والايجاب الجزئي ، فنقيض كل ج ب
ليس كل ج ب ، وهو سلب جزئي ، ونقيض : لا شيء من ج ب ، شيء من ج ب
وهو ايجاب جزئي ، مع مراعاة باقي الشرائط .

والتناقض انما يكون من الجانبين معا . ولازم النقيض يسمى نقيضا ايضا
والمشهور في تعريف التناقض أنه اختلاف قضيتين بالإيجاب والسلب على جهة

(١) أ «متعلقة» .

(٢) أ «والسلب» .

تقتضي لذاتها ، أن يكون أحدهما بيمينه وبغير عينه صادقا ، والاخر كاذبا .
 واحترز بلفظة «لذاته» ، عن أقسام الصدق والكذب بخصوصية المادة ،
 مثل : زيد ناطق ، زيد ليس بحيوان ، لا لضروري النقيضين^(١) ، كزيد ناطق
 زيد ليس ناطقة .

ففي المثال الاول : لو لم يكن مالميس بحيوان ليس بناطق لما حصل
 الاقتسام ، وهذا والتعريف السابق متساويان ، وباختلاف الكيفية التي هي
 الايجاب والسلب ، والكمية وهي الكلية والجزئية ، مع باقي شروط التناقض
 تقتسم القضيتان ، الصدق والكذب في المواد الثلاث ، والعمليات الموجهة نقائضها
 ما تشتمل على سلب جهاتها ، كما مر ، أو يقتضى ذلك على سبيل المساواة .

وعلى هذا اذا اختلفت القضيتان بالكمية والكيفية ، مع اتخاذ مايجب
 اتخاذه ، فالتناقض يجرى بين الضرورية والممكنة العامة ، وبين الدائمة والمطلقة ،
 وبين المشروطة والممكنة^(٢) ، بحسب حين من أحيان وصف الموضوع ، وبين العرفية
 والحيثية المطلقة ، وبين الحينية (و)^(٣) الضرورية ، وما تسلبه منها الضرورة في
 أوقات الوصف ، وبين الوقتية الضرورية ، والممكنة العامة مقيدة بذلك الوقت ان
 يمتنع ، بالدوام ان لم يتمين .

والضابط في نقيض المركبات التردد بين نقيض جزأيهما ، وذلك ظاهر ان
 كانت كلية .

ولما كانت الجزئية لم يتمين فيها البعض الذي وقع عليه الحكم ، احتج الى
 تقييد الجزء الموافق في الكيف من جزئي انفصال النقيض ، بالمعمول في الموجبة .
 وبسلبه في السالبة ، أو أن تكون أجزاء التردد أكثر من اثنين ، أو تقدم السور
 الكل على أداتي الانفصال الترددي ، فتصدق ضرورة الطرفين على سبيل منع
 الخلو فقط في نقيض الممكنة الخاصة ، فيقال في نقيض كل ج ب بالامكان الخاص ،

-
- (١) «الا لصورتى»
 - (٢) سقطت من أ
 - (٣) سقطت من ك

أما بالضرورة بعض ج ب أو بالضرورة بعض ج ليس ب ، وعلى قياس نقيض لاشيء من ج ب كذلك ، وفي نقيض بعض ج ب به أما بالضرورة كل ج هو ب فهو ب ، وأما بالضرورة لاشيء من ج ب ، وإن شئت أما بالضرورة كل ج ب ، وأما بالضرورة لاشيء من ج ب ، وإذا بالضرورة بعض ج ب ، وبالضرورة بعضه ليس ب ، وإن شئت كل ج أما بالضرورة ب ، أو بالضرورة ليس ب ، وعلى قياسه نقيض ليس ببعض ج ب بذلك الامكان .

الا أنا في الوجه الأول نقول : أما بالضرورة لاشيء مما هو ج وليس ب «ب» ، وأما بالضرورة كل ج ب ، ليتبع مثل ذلك في نقيض كل جزئية مركبة الجهة ، وإن كان في الجهة مساويا لنقيض السالبة ، وكذا في كل مركبة متوافقة الجزأين في الجهة .

ويصدق دوام الطرفين مانعا للخلو في نقيض المطلقة اللدائمة ، وتصدق الدائمة الموافقة في الكيف مع الحينية المخالفة فيه ، وكذلك في نقيض العرفية اللدائمة . وتبدل الحينية بممكنة عامة في بعض أحيان الوصف في نقيض المشروطة اللدائمة . وأنت تعرف أمثلة ذلك كله في المحصورات الأربع على قياس أمثلة نقائض الممكنة الخاصة ، وقس على هذا سائر مالم يذكر نقائضه من الموجهات البسيطة والمركبة . والمتصلة تناقضها المخالفة لها في الكيف والكيم ، معتبرا ، السالبة سلب اللزوم في اللزومية / ، وسلب الاتفاق في الاتفاقية .

والمنفصلة إن كانت حقيقية عنادية ، فتناقضها السالبة التي يصدق معها بالامكان جميع أجزائها ، أو خلوها على سبيل منع الخلو ، دون الجمع . وإن كانت مانعة الجمع فالسالبة التي يصدق معها الجمع بالامكان العام .

وإن كانت مانعة الخلو ، فالتى يصدق معها الخلو كذلك والمركبة من مانعة الخلو هما المتافيتان للحقيقة يؤخذ في نقيضها ، أما ذلك الامكان وأما المنع الآخر بمعنى منع الخلو دون الجمع أيضا . فهذا (هو) (١) حكم التناقض .

(١) سقطت من ك .

والقضيتان ان اختلفتا في الكيف دون الكم ، فكلتاهما متضادتان بجواز اجتماعهما على الكذب في مادة الامكان دون الصدق . وجزئياتهما داخلتان تحت التضاد ، لجواز اجتماعهما على الصدق في تلك المادة دون الكذب .
وحكم المهملتين حكمهما وان اختلفتا في الكم دون الكيف ، فهما متداخلتان .

ومن اللوازم ما يسمى بالعكس ، وهو أن يتام كل واحد من جزئي القضية مقام الآخر . مع بقاء الكيفية والصدق بهما . وكل قضية لزما هذا اللزم فهي منعكسة ، وان خالفها في الكمية والجهة والكذب ، وصدق الاصل ، قد يكون منحققا وقد يكون مفروضا .

والموجبات سواء كانت كلية او جزئية فهي تنعكس جزئية حينية مطلقة . ان صدق على الاصل الحيني المطلق . ومطلقة ان صدق عليه الاطلاق ، وممكنة عامة ، ان صدق عليه الامكان العام .

ربما ان ذلك اذا قلنا ج د ب فلفرض موضوع الاصل شيئا معينا . وليكن د ، فذاك (١) هو بعينه المقول عليه ب متصفا ب «ج» عند اتصافه ب «ب» في الحينية ، ومطلقا في المطلقة ، اذ لا يمتنع أن يكون د مما يقال عليه ب بالفعل ، فلا يمتنع أن يكون شيء مما يكون ب بالفعل هو ج فيصدق الامكان العام في عكس الممكنة . ويدل عليه أيضا أن امكان الملزوم يلزمه امكان اللازم . فاذا امكن أن يصدق بعض ج ب فعليا ، وان لم يقع ذلك أمكن أن يصدق بعض ب ج كذلك .

وانما لم تنعكس الموجبة الزلية كلية . لاحتمال أن يكون المحمول أعظم بحسب المادة ، كما يصدق كل انسان حيوان دون كل حيوان انسان .
والجهة في الكلية والجزئية لا يلزم انعكاسها في عكس الموجبة أيضا . واعتبر كيف (أن) الانسان ضروري للكاتب . وليس الكاتب ضروريا له ، وكيف (أن) تحرك اليد ضروري بحسب الوصف للكاتب ، وليس الكاتب ضروريا لتحرك اليد كذلك .

(١) ك «فذا» .

والسوالب الكلية ، فالضرورة والدائمة والمشروطة والعرفية ينعكس كل واحد كنفسه كما وجبة ، بدليل أنه ان لم يصدق المدعي صدق نقيضه الموجب الجزئي ، وينعكس ذلك النقيض الى ما لا يصدق مع الاصل ، ومثاله في الضرورية انه اذا صدق لاشيء من ج ب بالضرورة، فينعكس الى لاشيء من ب ج بالضرورة، والا فبعض ب ج بالامكان العام ، فبعض ج ب كذلك ، وهو يناقض الاصل ، فيلزم صدق النقيضين ، وهو محال ، ولم يلزم ذلك المحال الا من نقيض المدعى ، وما يلزمه المحال فهو بمحال ، فالمدعى حق .

ومنهم من جعل عكسها دائمة ، واذا كان الدوام في الكليات لا يصدق الا مع الضرورة ، فقد لزم من كونها دائمة كونها ضرورية أيضا ، وقس أمثلة بيان الثلاثة الباقية على هذا .

واذا قيدت المشروطة والعرضية باللا دوام ، فاعكس لازم القيد ، وهو جزئية موجبة مطلقة ، وضم لازم عكسه الى عكسيهما خاليتين عن القيد ، فيصير العكس مشروطا ، أو عرفيا ، لادائما ، لبعض أفراد الموضوع ، فيكون عكس قولنا : لاشيء من ج ب مادام ج لادائما هو لاشيء من ب ومادام ب لادائما لبعض أفراد ب ولا يعترض للبعض الآخر ، وكذا قياس المشروطة اللا دائمة .

وباقى مذكر من الموجهات لا يعكس في السلب ، سواء كان كليا أو جزئيا ، للتخلف في المواد . واعتبر كيف يسلب الكاتب عن الانسان ، وعن متحرك اليد عند التحريك ، وامتناع عكسه .

والأربع الدائمة بحسب الذات والوصف ، لاتنعكس في السلب الجزئي أيضا ، لكن التي بحسب الوصف منها اذا كانت لا دائمة انعكست باعتبار الايجاب اللازم للدوام . فانه اذا قلنا : ليس بعض ج ب مادام ج لادائما ، اقتضى ذلك أن يكون لشيء واحد وصفان متنافيان، يوجد كل واحد منهما لذلك الشيء في وقت غير الوقت الذي وجد له الآخر فيه فكما تسلب عن ذلك الشيء أحدهما بل في كل وقت وجود الآخر ، كذلك الآخر يسلب عنه لادائما ، بل في كل وقت وجود الاول ، فيلزم ليس بعض ب ج مادام ب لادائما .

والمتصلة تنعكس موجباتها الكلية والجزئية جزئية موافقة للاصل . في
في اللزوم والاتفاق ، وتنعكس سوابها الكلية كنفسها مطلقا ، ولا عكس لسالبها
الجزئية . وبيان ذلك سهل مما سبق .

ولا يتصور العكس في المنفصلة ، اذ لا ترتيب لجزاها في الطبع . بل في
الوضع فقط / فيكون عكسا في العبارة دون المعنى .

وللقضايا لوازم أخرى تسمى عكس النقيض ، وعكس القضية بهـذا
المعنى هي القضية التي أقيم فيها مقابل كل واحد من جزئي الاصل ، بالايجاب
والسلب ، مقام الآخر ، مع بقاء الكيفية والصدق ، او ملازمة هذه المخالفة لها في
الكيفية .

وحكم الموجبات في العكس المستوى حكم السواب ههنا ، وحكم السواب
هناك حكم الموجبات ههنا ، في الكمية والجهة ، والبيان هو باستلزام نقيض
المدعى للمحال ، اما لانعكاسه بأحد العكسين الى مالا يصدق مع الاصل ، او
لانتاجه مع الاصل المحال ، او بالافتراض .

فالموجبات الكلية الحلية ان كانت ضرورية او دائمة او عرفية او
مشروطة بسيطتين ومركبتين ، انعكست كنفسها في الكم والجهة ، لكن في
المركبتين يكون قيد اللا دوام في بعض أفراد الموضوع .

وان كانت ماعدا هذا مما ذكر من الموجهات فلا عكس نقيض لها ، ولا
للموجبات الجزئية الا في المشروطة والعرفية اللادائمين ، فانه اذا صدق بالضرورة
او دائما بعض ج ب مادام ج لادائما بفرض الموضوع ، وهو ج د في «د» ليس بـ
«ب» بالفعل لادوام ثبوت الباء له ، وليس ج مادام ليس بـ ، والا لكان ج حين
هو ليس بـ فليس بـ حين هو ج وقد كان بـ مادام ج هذا خلف ، وجيم بالفعل .
فبعض ما ليس بـ ليس بـ لا دائما .

والسواب الكلية والجزئية منها تنعكس جزئية ، على قياس ما عرفت في
العكس المستوى .

واعتبر أمثلة الموجبات والسوالب الحملية وبياناتها من نفسك ، وكذا الشرطيات . وبين الشرطيات أيضا تلازم . فالمتصلة تستلزم متصلة توافقها في المقدم والكم^(١) ، وتخالفها في الكيف ، وتناقضها في التالي ، وتستلزم منفصلة مانعة الجمع من عين مقدمها ونقيض تاليها ، اذ الشيء ونقيض لازمه لا يجتمعان .

ومانعة الخلو من نقيض مقدمها وعين تاليها ، اذ الامر لا يخلو اما الا يصدق المقدم ، أو أن يصدق التالي ، وكل واحدة من هاتين المنفصلتين تستلزم تلك المتصلة وتستلزمها أيضا حقيقة من أحد جزأيا ونقيض الآخر كيف كان من غير عكس . وكل واحد من المنفصلة المانعة الجمع^(٢) والمانعة الخلويستلزم الآخر من مؤلفة من نقيض جزأيا . وأنت تتحقق ذلك كله باعتبار أنك^(٣) من الامثلة .

وقد طعن في تلازم المتصلتين بأن^(٤) المقدم الممتنع جاز أن يستلزم النقيضين ، فلا يلزم السالبة الموجبة ، وبأن المقدم كيف كان ممتنعا وغير ممتنع جاز ألا يستلزم الشيء ولا نقيضه . وجوابه أن المستلزم للنقيضين معا لا يكون غير مستلزمهما ، بل ولا يكون غير مستلزم لأحدهما ، فيصدق السالبة مأخوذا في تاليها عدم اللزوم ، وكلما لا يستلزم شيئا فهو مستلزم لنقيضه بالضرورة ، والا كذب النقيضان ، بل جاز ألا يعلم ذلك الاستلزام لشيء منهما إذ فإذا تحقق عدم استلزامها^(٥) لواحد تحقق بواسطته استلزامه للآخر .

ولوازم القضايا كثيرة لا تدخل تحت الحصر . وهذا القدر منها لا يحتاج بحسب عرض هذا الكتاب الى أكثر منه .

-
- (١) أ «في الكم والمقدم» .
 (٢) أ «لجميع ... للخلو» .
 (٣) أ «باعتبارك» .
 (٤) أ «لأن» .
 (٥) أ «استلزامه» .

الفصل الخامس

في

القياس البسيط

وللقضايا لوازم عند انضمام بعضها الى بعض • والعمد منها هو القياس •
والبسيط منه هو قول مؤلف من قضيتين تستلزم لذاتها^(١) ، أي لا لخصوصية
المادة ، ولا لقضية ثالثة ، غير عكس أحدهما المستوى ، قولا مغايرا لهما له
نسبة مخصوصة ، الى أجزاء ذلك القول ، جعل أجزاءه بالنسبة اليه هذه
الأجزاء •

واحترز بهذا الكلام الأخير عن مثل انتاج لاشيء من ج ب وبعض ب أ
لبعض أ ليس ج في الشكل الاول مع الحكم بعقمه ، اذ المطلوب فيه نسبة أ الى
ج حتى لو كان المطلوب نسبة ج الى أ كان منتجا من الشكل الرابع ، مع اتحاد
المقدمتين في الصورتين ، فلا يسمى قياسا الا ما استلزم قولا يوضع أولا ، ثم يقاس
به أجزاء القياس •

ومثال ما يستلزم لا لذاته قولنا : كلما ليس ب هو ليس ج وكل ب أ
المستلزم لكل ج أ بواسطة عكس نقيض القضية الاولى ، ومثل أ مساو ل «ب»
و «ب» مساو ل «ج» المستلزم بواسطة أن المساوي للمساوي مساو ، وأن أ
مساو ل «ج» •

وينقسم القياس المذكور الى -

استثنائي ان ذكرت النتيجة ، او نقيضها فيه بالفعل • وان كانت خارجة
الخبرية •

(١) لعلها : «يستلزمان لذاتهما» •

والى اقتراني ان لم يكن كذلك ، وهو على ستة أقسام :

من حمليتين ، متصلتين ، وحملية متصلة ، وحملية منفصلة ، ومتصلة منفصلة .

فأما الذي من حمليتين فمقدمته تشتركان في حد يسمى أوسط ، لتوسطه بين طرفي المطلوب ، اللذين يسمى الموضوع فيهما الأصغر ، والمقدمة التي هو منها الصغرى ، والمحمول الأكبر ، والمقدمة التي هو منها الكبرى .

وتسمى نسبة الأوسط الى طرفي المطلوب بالمحمولية والموضوعية / شكلا ، واقتران الصغرى بالكبرى و ضربا .

فان كان الأوسط محمولا في الصغرى ، موضوعا في الكبرى ، فهو الشكل الاول ، وهو قريب من الطبع ، وان كان محمولا فيهما فهو الثاني ، وان كان موضوعا فيهما فهو الثالث ، وان كان موضوعا في الصغرى محمولا في الكبرى فهو الرابع ، وهو أبعدا عن الطبع .

والقرائن في كل شكل بحسب تركيبه من المحصورات الأربع فقط ، اذ غيرها يقاس عليها ستة عشر ، لكن المنتج منها في الاول بحسب بساطة المقدمات أربعة ، وتزيد بحسب تركها أربعة أخرى ، وفي الثاني كذلك ، وفي الثالث بحسب البساطة ستة ، وبحسب التركيب ستة أخرى ، وفي الرابع خمسة للبساطة ، وسبعة للتركيب .

أما ضروب الشكل الاول : فالاول من موجبتين كليتين ككل ج ب وكل ب ا المنتج لكل ج ا . والثاني من كليتين كبراهما سالبة ككل ج ب ولاشي . من ا ب المنتج للاشي من ج ا .

والثالث من موجبة جزئية صغرى ومرجبة كلية كبرى ، كبعض ج ب وكل ب ا المنتج لبعض ج ا .

والرابع من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ، كبعض ج ب ولاشي من ب ا المنتج ليس كل ج ا .

والاربعة الزائدة بحسب التركيب هي التي كبرياتها ونتائجها هذه بعينها ، لكن صغرياتها سواب (مركبة) (١) تنتج بقوة الايجاب .

وانه (٢) لما ثبت أن الاكبر ثابت لكل ماثبت له الاوسط ، او مسلوب (٣) عنه ، دخل الاصغر بثبوت الاوسط (٤) له بحسب البسطة او التركيب تحت ذلك الحكم ، فحكم عليه بالاكبر ، والصغرى التي ماعدا الممكنتين مع الكبرى التي لا يغير فيها الحكم ، بحسب وصف الموضوع جهته المتجه فيها كجهته الكبرى ، اذ الاصغر منها بعض جزئيات الاوسط ، فحكمه حكم تلك الجزئيات ، وكذلك في الصغرى الممكنة مع الكبرى ، الضرورية والدائمة والممكنة .

فان الصغرى ان كانت بالفعل فظاهر ، وان كانت بالقوة فممكن أن يحكم بالاكبر على الاصغر . كالكبرى .

وما أمكن أن يكون ضروريا فهو ضروري في نفس الامر ، اذ مالميس بضروري في نفس الامر فيمتنع أن يكون ضروريا ، فما لا يمتنع أن يكون ضروريا فهو ضروري في نفس الامر (كما ذكرنا) (٥) بطريق عكس النقيض ، وكذا ما أمكن أن يكون ممكنا . والدائمة الكبرى لا يحكم بها الا مع الضرورة ، فحكمها حكم الضرورية ، فان قطعنا النظر عن ذلك فالنتيجة دائمة ، ومع باقي الكبريات التي يصدق عليها الاطلاق .

فالنتيجة ممكنة : اما عامة ان كانت الكبرى محتملة للضرورة او خاصة ان لم تحتملها ، لأن الممكنة ان كانت فعلية ، فالنتيجة مطلقة ، وان كانت بالقوة (فقد) (٦) أمكن كون النتيجة مطلقة . ولا معنى لكون القضية ممكنة الا امكان الحكم الفعلي .

(١) سقطت من ك .

(٢) ا «فانه» .

(٣) ا «مسلوبا» .

(٤) ا «الاوسط» .

(٥) سقطت من ا .

(٦) سقطت من ا .

ولو اخذ الموضوع بحسب الخارج بحيث يخرج عنه الممتنع والممكن الذي لا يقع ، لكانت القرائن التي صفراها ممكنة عقيمة في هذا الشكل .
فانه يصدق بالامكان كل فرس فيمكن أن يكون في المسجد في هذا الوقت وكلما هو في هذا الوقت في المسجد فهو بالضرورة انسان بحسب الخارج ، ولا يصدق كل فرس انسان ، وما في المسجد لا يقتضي أن يكون انسانا الا بخارج المفهوم ، حيث اتحصر ما في المسجد بمقتضى الحال في الانسان . وانما لم تنتج ، لانا حكمنا في الكبرى بأن الاكبر محكوم به على ماهو الاوسط بالفعل .
والاصغر جاز أن يكون هو الاوسط بالقوة . لا بالفعل ، فلا (١١) يتمدى الحكم اليه .

واذا فرض وقوع هذا الممكن بالفعل جاز الا يصدق الكبرى حينئذ لازدياد أفرادها . واذا أخذت الكلية بحسب الحمل والربط ، لا بحسب الوجود الخارجى فقط ، لم تزد أفرادها بوقوع الممكن فانتج .
والصغرى الضرورية والدائمة . مع الكبرى المشروطة والعرفية . تنتج ان كانت الضرورة في المقدمتين ضرورية . والا فدائمة . ولا تصدق الكبرى فيهما ، مع فرض صدق الصغرى ، الا دائمتين ، اذ لو قيذا باللاذوام لناقيا الصغرى ، ولكانت نتيجهما الحكم بالاكبر على الاصغر دائما ولا دائما ، وهذا لا يصدق البتة ، وان كان مستنتجا .

والعريفه المشروطة بسيطتين ومركبتين ، والاختلاط فيهما ينتج كالمقدمتين ان لم تختلفا ، وكأعميهما ان اختلفا . والمقدمتان الحينيتان ان لم يعتبر فيهما الدوام بحسب الوصف ، او اعتبر في الصغرى فقط تنتجان مطلقة ، وان اعتبر في الكبرى فقط فعرفية . فان اختصت الوصفية كيف كانت باحدى المقدمتين سقط اعتبارها .

واما ضروب الشكل الثانى : فالاول كل ج ب و شيء من ا ب فلا (١٢) شيء

(١) ا «ولا» .

(٢) ا «ولا» .

من ج ا . والثاني لاشيء من ج ب وكل ا ب فلا شيء من ج ا والثالث بعض ج ب ولا شيء من ا ب فلا كل ج ا . والرابع ليس كل ج ب ، وكل ا ب فلا كل ج ا .
والاربعة الزائدة بحسب التركيب هي هذه : مبدلا فيها الموجبة بالسالبة مركبة . والناتج كالتائج/ ، ولكن باعتبار جهة الايجاب في المبدلة دون السلب (وبالعكس)^(١) والبيان بالرد الى الاول .

واما بعكس الكبرى أو بعكس الصغرى وجعلها كبرى ، ثم عكس نتيجهما أو بتعين البعض الذي ليس بأوسط فرضا وتسميته باسم ، وليكن مثلا د فيكون لاشيء من د ب وكل ا ب فلا شيء من د ا وكان بعض ج د ينتجان لا كل ج ا وهو المطلوب .

او بالخلف بأن يقال ان لم يكن المدعي حقا ، فالحق نقيضه ، واذا اضيف ذلك النقيض الى الكبرى أنتج نقيض الصغرى ، فيكون باطلا ، وعليه وضع نقيض المدعي في المدعي حق وفي الفعليات متى لم يصدق الدوام على الصغرى .
او العرفي على الكبرى لم يكن منتجا ، الا أن يتحد وقت الحكم في المقدمتين ، فينتج دائمة ، لحصول المناقاة . التي باعتبارها كان هذا الشكل منتجا ، فانا نعلم قطعا أنه دائما لا شيء مما صدق^(٢) عليه الاوسط في وقت بينه ، ما لم يصدق عليه في ذلك الوقت . وكلما صدقت الضرورة على أحد مقدمتيه فالنتيجة ضرورية ، كلما صدق الدوام على احدهما ، فالنتيجة دائمة ، والا فكالصغرى محدونا عنها قيد اللادوام والضرورة ، (والضرورة)^(٣) ، أية ضرورة كانت .

والممكنات الصرفة في المقدمتين لانتج . واذا اقترنت الممكنة بغير الضرورية او المشروطتين : البسيطة والمركبة ، فان ارتد الى الاول بأحد الطرق أنتج ما ينتج هناك ، والا فانتاجه مشكوك عندي الى الآن ، اذا لم تعتبر الضرورة اللازمة للدوام ، وينتج مع الضرورية ، ومع المشروطتين اذا كانتا كبيرين فقط ممكنة

(١) سقطت من ث

(٢) ا «يصدق»

(٣) سقطت من ك

عامة ، وباقي الكلام (في) (١) ، مختلطاته لا يليق بهذا المختصر .

وأما ضروب الشكل الثالث : فالاول كل ب ج وكل ب أ فبعض ج أ ،
والثاني كل ب ج ولاشيء من ب أ فليس بعض ج أ ، والثالث بعض ب ج وكل
ب أ فبعض ج أ ، والرابع كل ب ج وبعض ب أ فبعض ج أ ، والخامس كل ب ج
وليس بعض ب أ فبعض ج ليس أ ، والسادس بعض ب ج ولاشيء من ب أ
فليس بعض ج أ .

والسنة التي تزيد باعتبار الجهة المركبة ما بدلت فيها موجبات هذه
بسوالب مركبة ، ونائجها كهذه النتائج ، اذا اعتبرت جهة الايجاب في المبدلة
لا السلب .

وبيان النتائج هو بالرد الى الاول . أما فيما كبراه كلية ، فبعكس الصغرى ،
وأما فيما هي جزئية منعكسة فبجعل كل من المقدمتين مكان الآخر ، ثم عكس
نتيجتهما ، فان كانت جزئية غير منعكسة فيسمى البعض من الاوسط الذي
ليس بأكبر مثلاً باسم هو «د» فيكون كل د ب و ب ج فكل د ج وكان لاشيء
من د أ فليس بعض ج أ ، وهو مطلوبنا . والجميع يتبين بالخلف بضم نقيض
النتيجة الى الصغرى فينتج مالا يصدق مع الكبرى ، وهو محال لزم من نقيض
المدعي ، فيكون كاذبا ، فيصدق المدعي وجهة النتيجة كبرى في الاول ان كانت
الكبرى غير المشروطين ، والعرفيتين ، والا فكمعكس الصغرى محذوفا عنه اللا
دوام ، مع بساطة الكبرى ، ومضموما اليه اللادوام ، مع تركيبها .

وأما ضروب الشكل الرابع : كل ب ج وكل أ ب فبعض ج أ . والثاني كل
ب ج وبعض أ ب فبعض ج أ ، والثالث لاشيء من ب ج ، وكل أ ب فلا شيء من
ج أ ، والرابع كل ج أ ولاشيء من أ ب فليس كل ج أ . والخامس بعض ب ج
ولاشيء من أ ب فليس كل ج أ . والسبعة المضافة اليها بحسب التركيب ، هي
من موجبتين صفراهما فقط جزئية ، وموجبة كلية صفري مع سالبة جزئية

(١) سقطت من ك .

كبرى وسالبتين كبراهما فقط جزئية ، وسالبتين على خلاف هذا الترتيب ، ولا يخفى عليك نتائجها مما مر .

والبيان اما بالقلب ليرتد الى الاول ، ثم عكس النتيجة أو بعض احدى المقدمتين ، ليرتد الى الثاني والثالث ، أو بالافتراض أو الخلف على قياس ماتقدم . وجهة النتيجة هي أخص ماينتج على أحد هذه الوجوه ، ومالم يمكن تثبيته بأحدها فهو اما عقيم أو غير معلوم الانتاج .

وماحكم بعقمه من الضروب ، وهو ماتخلف من القرائن الست عشرة من كل شكل ، فأنت يتبين لك عقمه اذا استعملت صورته في المواد مستقرنا لها ، فلا بد وأن يظهر لك في بعضها صدق الطرفين ، ايجابا في مادة ، وسلبا في أخرى ، فلا يطرد لا الايجاب ولا السلب . وهذا يسمى بالتخلف في المواد ، كقولنا : لاشيء من الانسان بحجر بالضرورة ، وكل حجر جسم كذلك ، والحق كل انسان جسم ، فان قلت : وكل حجر جمادي ، كان الحق لاشيء من الانسان بجماد .

وعليه يقاس غيره من العقيم . وكذا الحال في الجهات التي حكم بعضها وان استعملت في ضرب منتج في الجملة ، كالمطلقتين في قرائن الثاني . ومالم يذكر بيان انتاجه من الجهات فهو يعرف بالكمية اذا وقع التأمل له .

والمذكور من أحوال^(١) الموجهات هو بحسب الجهات المذكورة في هذا الكتاب فقط ، لا بحسب كلها ، اذ لانهاية/ لها ، بل بحسب بعض ما ذكر فيه منها ، اذ لاجابة الى أزيد من ذلك .

واما القياس المركب من متصلتين ، فالأوسط فيه اما تمام مقدم ، أو تال في المقدمتين أو بعضه فيهما ، أو تمامه في واحدة ، وبعضه في أخرى .

فالاول يتألف على هيئة الاشكال الحملية وينتج منها الضروب التسعة عشر المنتجة بحسب بساطة الجهات ، في اللزوميات الصرفية^(٢) لزومية ، وفي

(١) أ «أحكام» .

(٢) ك «الضرورية» .

الاتفاقيات الصرفة اتفاقية ، وان^(١) كان غير مقيد ، اذ النتيجة معلومة قبله .
والبيان كما في الحملات ، ولا ينتج المخلوطة من لزومية واتفاقية مع كون
صغرى الشكل الاول لزومية ، وهو من موجبتين أو اتفاقية ، وهو من موجبة
وسالبة .

ولا اذا كانت سالبة الثاني لزومية . وكبرى الثالث سالبة ، ولا اذا كانت
كبرى الرابع لزومية في ضريبة الاولين واتفاقية في ثالثة ولا رابعة وخامسة
كيف كانا . وباقي الاقسام تنتج اتفاقية . ومثاله من الشكل الاول : كلما
كان أ ب ف «ج» د وكلما كان ج د ف «هـ» ر» ينتج كلما كان أ ب ف «هـ» ر . أما في
اللزوميتين والاتفاقيتين فظاهر ، وأما في المختلط من لزومية واتفاقية والكبرى
لزومية ، فلان كلما يستصحب الملزوم يستصحب اللازم . ومثاله من اول
الشكل الثاني : كلما كان أ ب ف «ج» د» وليس أ البتة اذا كان هـ ر ف «ج» د» ينتج
فليس البتة اذا كان أ ب ف «هـ» ر» وبالعكس والخلف .

ويستعمل الافتراض في رابعة ، بأن يعين الحال الذي يكون فيه أ ب وليس
ج د وليكن هو عندما يكون ج ط فيصدق ليس البتة اذا كان ج ط ف «ج» د» وقد
يكون اذا كان أ ب ف «ج» ط» ، يؤلف منهما قياسان كما مر . وعلى هذا ففسر
حال باقي الضروب .

لكن يجب أن تعلم أن مقدم اللزومية اذا كان ممتنعا فالنتيجة لا يلزم أن
تشتراط في الاحوال والتقاير التي تقارن مقدمتها ان لم يكن اجتماعها معه ،
ولا أن تكون ممكنة في نفسها . وهذا كما نقول : كلما كان الاثنان فردا فالانثان
عدد ، وكلما كان الاثنان عددا فهو زوج ، ينتج كلما كان الاثنان فردا فهو زوج .
وهذا فلا يصدق الا على تقدير أن يكون فردا وزوجا معا . وكذا اذا قلنا : كلما
كان هذا أبيض وأسود فهو أبيض ، وكلما كان أبيض وأسود فهو أسود ،
المنتج من الثالث قد يكون : اذا كان هذا أبيض فهو أسود ، وانما يصدق على
ألا يكون البياض مضادا للسواد ، واذا لم يكن المقدم ممتنعا كانت النتيجة

(١) أ «فان» .

صادقة في نفس الامر . وعلى التقادير التي يمكن اجتماعها مع المقدم .
 وإذا كان الاوسط غير تام في المقدمتين فهو مثل قولنا : ان كان $A \rightarrow B$ و
 وجد B ، وكلما كان $A \rightarrow B$ فكل $D \rightarrow A$ المنتج ان كان $A \rightarrow B$ فكلما كان $A \rightarrow B$ ووجد B .
 وإذا كان تاما في احدهما غير تام في الاخر فمثاله : ان كان $A \rightarrow B$ ووجد B ، وكلما
 كان $A \rightarrow B$ فان كان $D \rightarrow A$ فوجد B ينتج ان كان $A \rightarrow B$ فكلما كان $A \rightarrow B$ ووجد B وكل
 هذه بعيدة عن الطبع . واقسامها كثيرة جدا ، لا يليق بهذا الكتاب استقصاء
 الكلام فيها .

واما المركب من منفصلتين فهو مثل قولنا دائما اما $A \rightarrow B$ او كل $D \rightarrow A$ واما
 كل $D \rightarrow A$ او $A \rightarrow B$ معتبر فيهما منع الخلو . ينتج دائما اما $A \rightarrow B$ او كل $D \rightarrow A$ او $A \rightarrow B$
 مانعة الخلو . فان كانت احدى المقدمتين جزئية فالنتيجة جزئية .
 والبيان ان الصادق من الاولى مبع الثانية ان كان الجزء غير المشترك
 حصل المطلوب ، وان كان المشترك فأي جزء صدق معه من الثانية حصل أيضا .
 واما المركبة من حملية ومتصلة . فمثاله كلما كان $A \rightarrow B$ فكل $D \rightarrow A$ وكل
 $A \rightarrow B$ ينتج دائما اما ليس $A \rightarrow B$ او كل $D \rightarrow A$ مانعة الخلو بمثل ذلك البيان ، وينتج
 أيضا : كلما كان $A \rightarrow B$ فكل $D \rightarrow A$. لكن اذا كان مقدم المقدمة المتصلة ممتنعا او غير
 ممتنع ، فالنتيجة على قياس النتيجة من متصلتين اذا كانا فيهما مامقدمته
 كذلك .

واما المركب من حملية ومنفصلة . فمثل قولنا كل $D \rightarrow A$ واما كل $A \rightarrow B$ او
 او $A \rightarrow B$ معتبرا فيهما منع الخلو ، ينتج دائما اما كل $D \rightarrow A$ او $A \rightarrow B$ مانعة الخلو .
 واما المركب من متصلة ومنفصلة فقولنا : كلما كان $A \rightarrow B$ ووجد B ، واما
 اما $D \rightarrow A$ او $A \rightarrow B$ مانعة الجمع فدائما اما $A \rightarrow B$ او $D \rightarrow A$ كذلك ، لأن معاند لازم الشيء
 معاند للزومه في الجمع . ويقاس باقي أقسام الشرطيات وما يتألف منها ومن
 الحمليات على هذه الامثلة .

وتعتبر من نفسك العقيم والمنتج وبيانات الانتاج ان تعسر ذلك عليك ،
 فاقصر على ما تحقق انتاجه ونتيجته وعلى عما عداه مما لا يكاد ينحصر ، ولا هو
 قريب الى طبعك ، اذ لا ضرورة داعية اليه .

هذا ما رأيت أن أذكره في حال القياس الاقتراضي - وأما الاستثنائي فهو قريب إلى الطبع ، ويتألف أما من متصلة مع الاستثناء ، أو من منفصلة معه .
أما الأول فالموجبة الكلية اللزومية إذا استثنى عين مقدمها أنتج عن تاليها ، أو نقيض تاليها ، أنتج نقيض مقدمها ، لأنه متى وضع الملزوم وضح اللازم ، ومتى رفع اللازم رفع الملزوم . تحقيقا للزوم ، مثل : ان كانت الشمس طالعة فالكواكب خفية ، لكن الشمس طالعة فالكواكب خفية ، أو لكن الكواكب ليست بخفية فالشمس ليست بطالعة .

ولا ينتج نقيض المقدم ولا عين التالى شيئا ، لاحتمال أن يكون التالى اعم من المقدم ، ولا يلزم من رفع الاخص رفع الاعم ، ولا وضعه ، ولا من الاعم وضع الاخص ولا رفعه .

والسالبة الكلية منها فلا تنتج الا بواسطة ردها الى موجبة والجزئية الموجبة فيشترط في انتاجها أن يكون الاستثناء الوضعي والرسمي دائما وعلى كل الاحوال والتقدير ، لاحتمال أن يكون حال الاستثناء غير حال اللزوم ، فلا يلزم منه شيء ، والجزئية السالبة فتنتج بهذا الشرط اذا ردت اليها ، والاتفاقية لاتفيد باستثناء العين علما ، ولا يصدق رسم تاليها .

وأما الثاني وهو الذي من منفصلة مع استثناء فالموجبة الكلية الحقيقية تنتج باستثناء عين مايتفق منها نقيض ماسواء ، وباستثناء نقيض مايتفق منها عين مابقى واحدا كان أو كثيرا ، مثل : هذا العدد اما ناقص أو تام أو زائد ، لكنه تام فليس بناقص ولا زائد أو ليس بتام . فهو اما زائد أو ناقص . ولو كان الاستثناء الاكثر من جزء بقي نقيض الآخر أو عينه .

وأما الموجبة الكلية المانعة الخلو بالمعنى الاعم من الحقيقة ، فينتج باستثناء نقيض بعض الاجزاء لعين مابقى ، ولا ينتج باستثناء عين بعضها شيئا ، مثل : اما ان يكون هذا في الماء أو لا يفرق ، لكنه ليس في الماء فهو لا يفرق ، أو لكنه غرق فهو في الماء . لأنه اذا تحقق أن لابد من صدق أحد الجزأين ، فاذا علم انتفاء أحدهما تحقق صدق الآخر ، والا لكانا قد اجتمعا على الكذب ، ولو أخذت بالمعنى المنافي للحقيقة لتحقيق من استثناء عين أحدهما ثبوت عين الآخر ، وان

كان غير مفيد لكونه معلوما قبل تأليف القياس .
 وأما الموجبة الكلية المانعة الجمع بالمعنى المتناول للحقيقة وغيرها ، فلا
 ينتج فيها الا استثناء العين لنقيض انباضي فقط ، مثل قولك : اما أن يكون هذا
 حيوانا أو شجرا ، لكنه حيوان فليس بشجر ، أو لكنه شجر فليس بحيوان ،
 لأنه اذا حكم بعدم اجتماع قضيتين وعلم صدق واحدة منهما تعين كذب الأخرى ،
 صدقا معا ، واذا أخذت مباينة الحقيقية صدق النقيض من استثناء النقيض ،
 ولم يكن مقيدا للامر .
 ولو كانت هذه المنفصلات الثلاث موجبة جزئية أو سالبة كيف كانت ، فلا
 تنتج الا بشرائط لا حاجة الى ذكرها .
 واستثناء الوضع والرفع^(١) يجري الحد الاوسط من الاقترانيات . لتكرره
 تارة حال كونه جزءا من الشرطية ، وتارة كون حالة مستثنى .

(١) « الرفع والوضع » .

الفصل السادس

في

توابع الاقيسة ولواحقها

قد تؤلف مقدمات ، ينتج بعضها نتيجة يلزم من تأليفها مع مقدمة اخرى
نتيجة اخرى ، وهكذا الى ان تنتهي الى المطلوب ، وتسمى قياسا مركبا .
وهو اما موصول النتائج او مفصوله .
اما الاول فمثل قولنا : كل ا ب وكل ب ج فكل ا ج وكل ج د فكل ا د وكل
د ه فكل ا ه .

واما الثاني وهو الذي فصلت عنه النتائج فلم تذكر ، فمثل قولنا : كل
ا ب وكل ب ج وكل ج د وكل د ه فكل ا ه .
ومن الاقيسة المركبة قياس الخلف ، وهو اثبات المطلوب بابطال لازم نقيضه
المستلزم لابطال نقيضه المستلزم لاثباته وتركيبه على اربعة وجوه :
احدها من قياسين : اقتراني واستثنائي ، الاقتراني منهما من متصلة
وحملية ان كان المطلوب حمليا او من شرطين من جزء تام من احدى المقدمتين ،
وغير تام من الاخرى ان كان المطلوب شرطيا .

ومثاله فيما يكون المطلوب حمليا ، وليكن ليس كل ج ب قولنا ان لم
يكن ليس كل ج ب صادقا فكل ج ب صادق ، وهذه هي المتصلة ، ثم نضم
اليها حملية هي : وكل ب ا على انها بينة ولا شك فيها او غير بينة ، لكنها
تثبت بقياس آخر ، فينتج ان لم يكن قولنا ليس كل ج ب صادقا فكل ج ا ثم
نقول : لكن ليس كل ج ا على انه بين البطلان او بين بطلانه ، فينتج نقيض
المقدم ، وهو ليس لم يكن قولنا ليس كل ج ب صادقا ، فليس كل ج ب صادق ،
وهو المطلوب .

وثانيهما اما كل ج ب أو كل ب أ مانعة الجمع ، اذ لو جاز اجتماعهما على الصدق لصدقت تبييتهما ، وهي كل ج أ لكن ليس كل ج أ على انها كاذبة . فلا يجتمعان على الصدق . لكن كل ب أ على انها صادقا ، فليس كل ج ب .

وثالثها : اما ليس كل ج ب أو كل ج أ مانعة الخلو ، لكن ليس كل ج أ على انها كاذبة ، فيصدق ليس كل ج ب ويتبين منع الخلو بان كل ب أ صادق على ما فرض . فاما ان يصدق مع كل ج ب أو ليس كل ج ب . فان كان الاول انتج مع المقدمة الصادقة كل ج أ فامتنع الخلو . وان كان الثاني امتنع الخلو ايضا .

ورابعها - ان كان كل ج ب فكل ج أ لصدق كل ب أ على انها قضية مسلمة . ثم يقال : لكن ليس كل ج أ فينتج ليس كل ج ب .

والفرق بين الخلف والمستقيم . ان المستقيم يتوجه اولا الى اثبات المطلوب ويتألف مما يناسبه . وتكون مقدماته مسلمة او ما في حكمها ، ولا يكون المطلوب موضوعا فيه اولا .

والخلف يتوجه الى ابطال نقيض المطلوب ، ويعتمد على ذلك النقيض . ولا يشترط فيه تسليم المقدمات . وما في حكمه . ويوضح فيه المطلوب اولا ومنه ينتقل الى نقيضه . وربما لا يدل على نفس المطلوب . بل على ما هو اعم منه أو اخص . او « ساري » له اذا وضع شيء من ذلك وظن انه المطلوب . ولا يتأتى في ذلك صدق المطلوب وان كان لا ينتج .

واذا اخذ نقيض النتيجة المحالة في الخلف كليس كل ج أ ، و قرن مع المقدمة الصادقة ككل ب أ انتج مطلوبنا على الاستقامة ، كليس كل ج ب .

ومن المركبات المفصلة القياس^(١) . وهو الذي صغروه منفصلة يشارك اجزاء الانفصال منهما في الموضوع ، ويضم اليها عمليات فوق واحدة ، مثل قولنا : دائما اما كل أ ب أو كل أ ج وكل ب د وكل ج هـ ينتج دائما اما

(١) أ « المقسم » .

أ د او كل أ هـ ، لان الصغرى مع الحملية الاولى تنتج دائما اما كل أ د او كل
أ ج وهذه النتيجة مع الحملية الثانية ، تنتج دائما اما كل أ د او كل أ هـ .
وتكثير القياس عبارة عن مقدمات تنتج كل مقدمتين منها نفس المطلوب ،
كقولنا كل أ ب وكل ب ج وكل أ د وكل د ج ، وكل أ هـ وكل هـ ج والمطلوب
كل أ ج .

وقياس الضمير هو قياس حذف كبراه ، اما لوضوحها كقولنا : هذان
خطان خرجا من المركز الى المحيط فهما متساويان . او لاختفاء كذبها ،
كقولنا : فلان يطوف بالليل فهو سارق . وتقدير الاول : وكل خطين هما
هكذا فهما متساويان . وتقدير الثاني : وكل من يطوف بالليل فهو سارق .

وعكس القياس : هو ان يؤخذ نقيض النتيجة ، ويضم الى احدى المقدمتين ،
لينتج مقابل الاخرى ، مثل : كل ج ب وكل ب أ فكل ج أ فيقال : ليس بعض
ب أ ، لان كل ج ب وليس كل ج أ . ويقام عليه حجة ما ، فليس بعض ب أ
وسمى ذلك غصبا لنصب التعليل .

وقياس الدور : هو ان يجعل نتيجة القياس وعكس احدى المقدمتين منتجا
للاخرى ، وذلك انما يكون عند تعاكس الحدود ، كقولنا : كل انسان ضاحك ،
وكل ضاحك متفكر فكل انسان متفكر . ثم نقول : كل انسان متفكر ، وكل
متفكر ضاحك ، فكل انسان ضاحك .

واستفزاز النتائج : هو ان يستنتج من القياس المنتج بالذات نتائج اخرى
بالعرض . لازمة لنتيجته الذاتية ، وهي كذب نقيضها وعكسها ونقيضها
وجزئيات تحتها او معها ، وسائر لوازم الحملات والمتصلات والمنفصلات .
وقد يستنتج من مقدمتين كاذبتين او كاذبة وصادقة صادق ، كقولنا : كل
انسان حجر ، وكل حجر حيوان ، از كل انسان جسم وكل جسم حيوان ،
المنتج : كل انسان حيوان .

واذا كانت الكبرى في الضربين الاولين من الشكل الاول كاذبة بالكل ،
بمعنى انها لا تصدق جزئية ايضا ، لم يستنتج الصادق الا من كاذبتين . واما

من صادقة هي الصغرى وكاذبة هي الكبرى فلا . لان الكبرى يصدق ضدها ، وهو ينتج مع الصغرى الصادقة ضد تلك النتيجة . فلو صدقت لصدق الضدان ، وهو محال . ومثال كل ج ب على انه صادق ، وكل ب أ على انه كاذب بالكل ، فلو كان كل ج أ صادقا لصدق معه لاشي ، من ج أ لكون الكبرى الكاذبة يلزمها صدق لاشي من ب أ .

ويكتسب القياس من الحملات الاقترائية بتحليل حدى المطلوب الى ذاتياتها وعرضياتها ومروضاتها اللازمة والمفارقة . ثم محاولة وسط تقتضي تاليفا بينهما منتجا له ايجابا او سلبا . والطريق الى ذلك ان يطلب ما يحمل على كل واحد من الحدين وما يحملان عليه من الذاتيات باسرها والعرضيات ، وذاتيات العرضيات وعرضياتها . وعرضيات الذاتيات . والاساط متناهية لا بد . فان وجدت في محمولات موضوع المطلوب ما يصلح موضوعا لمحموله . صح فياسك من الشل الاول . او وجدت ما يصلح محمول الطرفين . صح من الثاني . او موضوعهما صح من الثالث . او وجدت في موضوعات موضوع المطلوب ما يصلح محمولا على محموله . صح من الرابع . سواء كان الحمل او الوضع في موجبة او سالبة على حسب مطلوباتك .

والشخصي لا يحمل ولا يطلب في العلوم . وعلى هذا فقس الحال اذا كان المطلوب متصلا او منفصلا . وعلى ان يحمل المقدم الطبيعي ، وهو في المتصلة او الوضعي . وهو في المنفصلة في حكم الموضوع ، والتالي الطبيعي في المتصلة ، والوضعي^(١) في المنفصلة . في حكم المحمول . واللزوم والعناد وما يشبههما في حكم الحمل السلبى . ولا يخفى عليك اكساب القياس اذا كان استثنائيا .

وتحليل القياسات المركبة . هو بتخليص الحدود والمقدمات عن الزوائد ، والنظر في اشتراك بعض المقدمات ، مع بعض . مع المطلوب . ليطلع على تاليف كل قياس منها .

١ ك « او الوصفى » .

وانما احتج اليه . لانه ليس كل نتيجة في العلوم . تورد حجتها على نظم
مستقيم . أي على هيئة احد الاشكال الاقترانية والاستثنائية ، بل قد تحرف
بزيادة وحذف وتغير .

فاذا وجدت ما يناسب المطلوب . فان ناسب كليته فالقياس شرطي ،
فيستثنى للانتاج . وان ناسب جزاء . فليطلب ما يناسب الجزء الآخر . ويجتهد
في تلفيق المقدمات المتميزة على نسق الاشكال مشتركة في امر منتهية السي
المطلوب .

وان لم يناسب المطلوب اصلا فليس بقياس . وكثيرا ما تقع المناسبة بالمعنى
دون اللفظ . ويبدل اللفظ المركب بالمفرد . وعلى الخلاف . ويستعمل المشترك
وكل هذه تمنع من التنبيه للمناسبة .

فيجب ان يجرد النظر الى المعنى . من غير التفات الى الالفاظ . ويحتسز
من اشتباه كل واحدة من المعدولة . والسالبة بالآخرى . والا لم يتم التحليل .
والكلام فيما يتبع الاقيسة طويل . ولكنه غير لائق بفرض هذا المختصر .

الفصل السابع

فـي

الصنائع الخمس التي هي : البرهان والجدل

والخطابة والشعر والمغالطة

اما البرهان فهو قياس مؤلف من مقدمات يقينية ، لانتاج نتيجة كذلك ، واليقين حكم على الحكم التصديقي بالصدق^(١) على وجه لا يمكن ان يزول . وهذه اليقينية ان كانت مكتسبة فلا بد وان تنتهي الى مبادئ واجبة القبول . غير مكتسبة . وهي سبعة :

والاوليات : وهي التي يكفي في الحكم بها مجرد تصور طرفيها ، مثل : ان الكل اعظم من جزئه . وان النفي والاثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان^(٢) . والمحسوسات : وهي التي يحكم بها العقل جزما . بواسطة الحس الظاهر ، ككون الشمس مضيئة ، والنار حارة . وما ادركه الحس ولم يجزم به العقل فهو خارج عنه . فان الحس يدرك للشمس مقدارا . ولا يجزم العقل بان ذلك هو مقدارها في نفس الامر .

والوجدانيات : وهي ما تدركه انفس بذاتها ، او بحس باطن بالوجدان ، كعلمنا بوجودنا . وبأن لنا فكرة ونفذة .

والمجربات : وهي التي يحكم^(٣) بها العقل . لتكرر الاحساس الذي يتأكد معه عقد جازم لا يشك فيه . لمخالطة الاحساس قوة قياسية خفية ، هي انه لو كان

(١) كـ « بالصدق » .

(٢) في هذا المعنى يقول ابن سينا : « اما الاوليات فهي القضايا التي يوجبها العقل الصريح لذاته ولغريزته » . الاشارات والتنبيهات ١ : ٣٩٢ .

(٣) اـ « حكم » .

ذلك اتفانقيا لما كان دائما ولا اكثريا . وربما كان ذلك الجزم مع قيود مخصوصة .
كحكمنا بأن السقمونيا مسهل . ولكن نقيده ان اسهاله هو في بلادنا . وعلى
الاكثر فانا لا نتيقن انه مسهل مطلقا . ولا في كل بلد . وهو من الاستقراء النقي
هو حكم على كلي بما وجد في جزئياته الكثيرة .

والاستقراء قد يفيد اليقين لتحصيله . لاستعداد النفس التام له . كحكمك
بان كل انسان قطع رأسه لا يعيش . وهذا في متحد النوع . وفي مختلفه فلا
يفيد اليقين . مثل : ان كل حيوان يحرك عند المضغ فكه الاسفل . فربما كان
ما لم يستقرئه بخلاف ما استقرأته كالتمساح في مثالنا هذا .

والتواترات : وهي ما تحكم بها النفس يقينا . لكثرة المشاهدات . بامر
محسوس . ويكون الشيء ممكنا في نفسه . وتأمين النفس من التواطؤ على
الكذب . وفيه ايضا قوة قياسية .

وقد يحصل اليقين من عدد . ولا يحصل مما هو اكثر منه . كعلمنا بوجود
مكة في زماننا . وجالينوس فيما تقدم .

وفطريات القياس : وهي التي تصدق بها لاجل وسط لا يعزب عن الذهن .
بل يخطر مع خطوط حدى المطلوب بالبال . فلا يحوج الى طلبه . كالعلم بان
الاثنين نصف الاربعة . لقياس هو : ان الاثنين عدد انقسمت الاربعة اليه . والى
ما يساويه . وكلما هو كذا فهو نصف الاربعة .

والحدسيات : وهي ما حكمت النفس به يقينا لقرائن غير التي في المبادئ
السابق ذكرها . فحصل الاستعداد التام بحصول اليقين . وليس على المنطقي
ان يطلب السبب فيه بعد الا يسكت في وجوده .

وليس شيء من هذه المبادئ حجة علمي الغير . اذا لم يحصل له اليقين منها .
كما حصل لك . كعلمك بان نور القمر مسفتاد من الشمس . وانما يحدسه
الناظر من اختلاف مشكلاته بحسب اختلاف اوضاعه . وليس من شرط مايجب
قبوله ان يكون قضية ضرورية . بل قد يكون ضروريا . وغيره من الجهات .
كالامكان والاطلاق . اذ المراد بقبول كل قضية هو صدقها المتيقن . ان كانت

ضرورية فصدقها في ضرورتها ، او كانت ممكنة فصدقها في امكانها ، او مطلقة
ففي اطلاقها .

والبرهان : منه برهان «لم» وهو الذي يعطي علة الوجود والتصديق معا ،
كقولنا : هذه الخشبة مستها النار ، وكل كدر محترق ، فهذه الخشبة محترقة .
فالاوسط فيه مع كونه علة التصديق . هو علة الحكم بالاكبر على الاصغر ،
وان لم يكن علة للاكبر في نفسه ، بل ربما معلولا لاحد الطرفين ، كحركة النار
التي هي معلولة لها : وهي علة وصولها الى الخشبة . ومنه برهان « ان » وهو
الذي يعطي علة التصديق فقط ، كقولنا : هذه الحصى تشتت غبا ،
وكل حصى تشتت كذلك فهي محترقة . وربما كان الاوسط في هذا معلولا للحكم ،
يسمى دليلا ، مثل : هذه الخشبة محترقة ، وكل محترق فقد مسته النار .

ومباحث البرهان كثيرة ، ولا حاجة في هذا الكتاب الى اكثر من هذا .
واما الجدل فصناعة علمية ، يقتدر معها على اقامة الحجة من المقدمات
المسلمة على أي مطلوب يراد ، وعلى محافظة أي وضع يتفق على وجه لا يتوجه
اليها مناقضة بحسب الامكان ، وناقض الوضع بأقامة الحجة يسمى سائلا ،
وغاية سعيه ان يلزم . وحافظه يسمى مجيبا ، وغاية سعيه ألا يلتزم .

ومبادئ الجدل هي المسلمات العامة او الخاصة . والتي بحسب شخص ،
فعند السائل هي ما يتسلمه من المجيب . وعند المجيب هي المشهورات .
فمنها الواجب قبولها . لا من حيث واجب قبولها ، بل من حيث عموم
الاعتراف بها . ومنها الآراء المحمودة . وهي التي لو خلى الانسان وعقله المجرد
وحسه ووهمه . ولم يؤدب بقبول قضايها والاعتراف بها ، ولم يمل الاستقراء
بظنه القوي الى حكم ، ولم يستدع اليها ما في طبيعة الانسان من الرحمة
والخجل والانفة والحمية ، وغير ذلك ، لم يقض بها الانسان طاعة لعقله او وهمه
او حسه ، مثل حكمنا^(١) ان أخذ مال الغير قبيح ، والكذب قبيح . وكشف
العورة قبيح^(٢) . وهذه قد تكون صادقة . وقد تكون كاذبة ، وقد تكون عامة ،
يراهها الجمهور . كقولنا : العدل جميل ، وخاصة يراها أهل ملة^(٣) او صناعة
دون غيرهم .

(١) أ « كحكما » .

(٢) أ هذه الجملة مقدمة على ما قبلها .

(٣) أ « بلدة » .

وربما كان المتقابلان مشهورين بحسب رأيين او غرضين ، ولا يلزم الجدلي ان يستعمل الحجج التي تنتج حقيقة . بل قد يستعمل ما ينتج بحسب الشهرة . او تسليم الخصم . وان كان عقيما في نفس الامر .

وفوائد الحجج الجدلية : الزام المبطلين . والذب عن الاوضاع ، فيقابـل فاسد^(١) فاسد لئلا يشرع مع كل مهارش في اسلوب التحقيق ، واقناع اـمـل التحصيل من العوام والمتعلمين القاصرين عن البرهانيات ، او غير الواصلين الى موضعه بعد .

وربما لاح من المجادلة على طرفي النفيض بين الخصمين برهان احدهما ويحصل منه رياضة خاطر وغير^(٢) ذلك .

واما الخطابة فانها صناعة علمية . يمكن معها اقناع الجمهور . فيما يراد تصديقهم به . بقدر الامكان . وبيادنها ثلاث : .

المقبولات ممن يوثق بصدقه او يظن صادقا . والمشهورات في مبادئ الرأي . وهي التي تدعز لها النفس في اول اطلاعها عليها . فان رجعت الى ذاتها عاد ذلك الاذعان . طنا او تكذيبا . مثل : انصر اخاك طالما او مظلوما . فانه عند التأمل يظهر أن الظالم ينبغي الا ينصر . وان كان اخا .

والمظنونات : وهي التي تميل اليها النفس مع شعورها بإمكان مقابلتها . فهي وان كان المحتج يستعملها جزما فانه انما يتبع فيها مع نفسه غالب الظن . وهي كما يقال : فلان يتكلم مع الاعداء جهارا . فهو متهم . وربما يكون مقابله مظلونا باعتبار آخر . كما يقال ذلك بعينه في نفي التهمة عنه .

والحجج المستعملة فيها هي ما يظن منتجا (سواء)^(٣) كان منتجا في نفس الامر . او لم يكن .

(١) فاسدا .

(٢) او غير .

(٣) غير موجودة بالاصل .

وينتفع بها في تقرير المصالح المدنية . وفي أصولها الكلية ، كالمقائيد
الالهية والقوانين العلمية .

وقد يكون بعضها منبها للنفس على تحصيل العلم اليقيني . أو معدا لها
لقبول ذلك من مبدئه .

وهذه الفائدة ربما كان بحسب بعض الاشخاص دون غيرهم .
وأما الشعر : فهو صناعة يقتدر معها على ايقاع تخيلات . تصير مبادئ انفعالات
نفسانية مطلوبة .

فمبادؤها المخيالات ، وهي التي تؤثر في النفس انبساطا أو^(١) انقباضا ،
أو تسهيل أمر أو تهويله أو تعظيمه أو تحقيره . كما يقال للعسل انه مسرة
مقيء . فينفر من أكله . وهذه قد تكون صادقة . وقد تكون كاذبة . وربما زاد
تأثيرها على تأثير التصديق . وان لم يكن معه تصديق . والتخيل محاكاة معا ،
والمحاكاة تفيد التذاذا وتعجبا كالتصوير مثلا وان كان لشيء قبيح ، ولهذا كانت
النفوس العامة مطيعة له أكثر من طاعتها للاقناع .
ولا يشترط في تأليف الحجة الشعرية . أن تكون منتجة في نفس الامر ،
بل بحسب الاقناع والتخيل فقط .

واشتركت الشعرية والخطابية في أفادة الترغيب والترهيب ، فسي
الامور الدينية والدنيوية .

وهذه الصنائع الثلاث ، أعني : الجدلية والخطابية والشعرية . ذكر^(٢) في
كل واحد منها كلام طويل . يحتمل كتابا مفردا ، ولا يليق بغرض هذا الكتاب
أكثر من الذي ذكرناه^(٣) .

وأما المغالطة فهي أن يؤتى^(٤) بما يشبه برهانا أو جدلا وليس هو . ولا بد

(١) ك . وه .

(٢) أ «ذكروا» .

(٣) أ «ذكرته» .

(٤) أ «ردى» . هكذا .

فيها من ترويج يقتضيه مشابهة ، اما في مادة أو مسورة • وبوادها
هي المشبهات بغيرها ، والوهميات والاشتباه في المشبهات تنقسم الى ما يتوسط
اللفظ ، والى ما يتوسط المعنى •

والذي يتوسط اللفظ قد يكون باعتبار انفراده : اما في جوهره ، كالذي
مدلولاته مختلفة ، واما في احواله الذاتية ، وهي ما لا تدخل عليه بعد تحصيله ،
كاختلاف التصاريف ، أو في احواله العرضية ، كاختلاف الاعراب والبناء
والاعجام والشكل •

وقد يكون باعتبار تركيبه : اما في نفس التركيب ، وهو الاشتراك
التركيبى ، كما يقال : كل ما يتصوره العاقل فهو كما يتصوره ، فتارة هو
يرجع الى العاقل (١) •

وتارة يرجع الى المعقول ، (و كقولك) (٢) ، بعك هذا الثوب ، فانه مشترك
بين الخبر والانشاء •

واما في وجود التركيب وعدمه ، كما قد يصدق القول مفردا فيتوهم مؤلفا •
كما يقال : زيد شاعر جيد ، فيظن جودته في الشعراء ، ويصدق مؤلفا فيتوهم
مفردا ، كما يقال : الخمسة زوج مفرد ، فيظن انه زوج مفرد •

والذي يتوسط المعنى ، فاما في احد جزئي القضية ، او فيهما معا ، وما في
احدهما اما بالا يورد • فان لم يورد بل اورد ما يشبهه من اللوازم
والعوارض ، كمن رأى انسانا ابيض يكتب ، فظن ان كل كاتب كذا ، فاخذ
الابيض بدل الكاتب ، سمي اخذ ما بالعرض مكان ما بالذات •

وان اورد لكن اخذ معه ما ليس منه ، أو حذف عنه ما هو منه ، مثل القيود
والشروط وغيرها (٣) ، كمن يأخذ غير الموجود على وجه مخصوص غير موجود
في نفسه سمي سوء اعتبار الحمل •

وما في جزئي القضية معا ، فهو ايهام العكس ، كمن رأى الخمر احمر
ماتعا ، فظن ان كل احمر مائع هو الخمر • والوهميات : قضايا كاذبة يحكم بها

(١) «المقل» •

(٢) سقطت من ك

(٣) «وغيرها» •

الوهم الانساني في المعقولات الصرفة حكمه في المحسوسات ، ويقضي بها قضاء شديد القوة . بسبب أنه لا يقبل مقذبلها ، اذ هو تابع للحس ، فما لا يوافق المحسوس لا يقبله . ولهذا ينكر نفسه . ويساعد العقل في مقدمات ناتجة لنقيض حكمه . فاذا وصل الى النتيجة رجع عما سلمه .

ويكاد يشاكل القضايا الأولية ، ويؤتبه بها . وذلك كالحكم بأن كل موجود فله وضع . وأنه لابد من خلا ينتهي اليه الملا .
وأفعال المغالطين : اما في القول المطلوب به انتاج الشيء . واما في أشياء خارجة عنه .

والخارجة مثل تخجيل الخصم . وترذيله^(١) ، والاستهزاء به . والتشنيع عليه . وقطع كلامه . والاغراب عليه في اللغة . وسوق كلامه الى الكذب . بتأويل ما ، واستعمال ما لا يدخل في مطلوبه . وما يجري هذا المجرى . وما في نفس القول الذي يطلب به الانتاج . فما يتعلق بالقضية مفردة وأجزائها قد مضى . وما يتعلق بالتركيب : فاما في تركيب يدعى قياسيته ، أو في تركيب لا يدعى فيه ذلك .

والثاني هو كجمع المسائل في مسألة . مثل : الانسان . وحده : ضحكك . فانه قضيتان على صيغة قضية واحدة .

والقضيتان هما : الانسان ضحكك . ولاشيء غير الانسان بضحكك . والتركيب الذي يدعى قياسيته . فاما بالنسبة الى النتيجة ، أولا بالنسبة اليها . والذي ليس بالنسبة اليها . فاما في صورته . بأن يكون على هيئة غير منتجة . أو مادته . بأن يكون محرفا عن الانتاج . باغفال بعض شرائطه ، بحيث لو صار كما يجب لصار كاذبا . أو صار بحيث يصدق صار غير قياس . والذي بالنسبة الى النتيجة . فاما بأن تكون النتيجة نفسها مأخوذة فيه على أنها أحد مقدماته ، وهذا هو المصادرة على المطلوب . وأما بالألا يكون كذلك . لكنه غير مناسب للنتيجة .

(١) أ «ترذيل قوله» .

ويسمى أخذ ما ليس بعلة علة . وأمثال هذه لا تتروج الا بسبب اشتباه
 لنظي (او)^(١) معنوي .
 ولولا القصور . وهو عدم التمييز بين ما هو الشيء . وما هو غيره لما
 تم للمغالطة صناعة .
 وفائدة هذه الصناعة أنها تعصم صاحبها من أن يغلط في نفسه . أو
 يغلط^(٢) غيره . وأنه يقدر على أن ينالط المغالطين . وأنه يستعملها : إما
 امتحانا أو عنادا . لغرض ما .
 ومن تصفح الحجة وأجزائها . فوجد على ما ينبغي مادة وصورة . ولفظا
 ومعنى . مركبة ومفردة – أمن من أن يقع له غلط .
 . ويعين على هذا التصفح كثرة الاطلاع على المغالطات وحلها . وسيأتي في
 الأبواب المستقبلية ما يستعان به على حل كثرة منها .
 وأذكر في هذا الموضوع نكتا لطيفة ينتفع بها في التدريب ورياضة الخاطر .
 وتكون كالأنموذج لما سواها . مما يقصد به التخليط . وهي خمسة :
 الأولى منها : يدعي أن الخلا موجود . لأن وجود الخلا لو لم يكن مستلزما
 لارتفاع الواقع . لكان واقعا . لكن المتقدم حق . فالتالي مثله . بيان الشرطية :
 أنه لو لم يكن واقعا . لكان الواقع نقيضه . فيكون وجوده مستلزما لارتفاع
 الواقع . ضرورة أن وجوده مستلزم لارتفاع نقيضه .
 وأما حقية المقدم فلأنه لو كان مستلزما لارتفاع الواقع . لكان منتفيا .
 فلو ثبت لم يستلزم (لوحة ٢٥٩) ارتفاع الواقع . وإذا لم يستلزم ارتفاع
 الواقع على تقدير ثبوته . لا يكون مستلزما لارتفاع الواقع .
 وحله : أنه عني أن مقدم المتصلة منناء أنه على تقدير أن يكون الخلا
 موجودا في نفس الأمر . لم يكن وجوده مستلزما لارتفاع الواقع . فهو حق . لأن
 وجوده اذ ذاك هو الواقع . ولا يلزم منه أن وجود الخلا واقع في نفسه .

(١) سقطت من ك .

(٢) أ «ينالطه» .

وقوله في بيان اللزوم أن وجوده مستلزم^(١) لارتفاع نقيضه الواقع لو لم يكن هو واقعا . فلا منافاة بينه وبين صدق مقدم المتصلة . التي هي^(٢) متصلة ايضا . لأن المقدر في ذلك المقدم . هو أن وجوده حاصل في نفس الأمر . لا أنه حاصل في نفس الأمر . مع كونه ليس بحاصل في نفس الأمر حقيقة .
وان عني به أن فرض وجوده كيف كان لا يستلزم ارتفاع الواقع . سلمنا اللزوم . ومنعنا صدق المقدم .

وقوله في بيانه اذا لم يستلزم وجوده ارتفاع الواقع على تقدير ثبوته . لا يكون مستلزما له فممنوع . اذ جاز استلزامه له^(٣) على تقدير عدم ثبوته .
وفي تصور هذا وأمثاله دقة . فيجب تأمله . ليتضح . وان عني معنى آخر فيجب أن يبين ليتكلم عليه بحسبه . والثانية : قولنا : بعض الجسم ممتد في الجهات . الى غير النهاية . لانه لو لم يصدق لصدقه : لشيء من الجسم بمستد^(٤) في الجهات الى غير النهاية . وينعكس لاشيء من الممتد في الجهات الى غير النهاية بجسم . وهو كاذب . لصدق قولنا : كل ممتد الى غير النهاية جسم . وحله : أن موضوع الجزئية التي هي المدعى . ان لم يقيد بالوجود الخارجي فهو صادق . لأن بعض الأجسام في الذهن كذلك .

وان قيد به . وجب أن يؤخذ القيد في نقيضه السالب . وفي عكسه فلا ينافي صدق الموجبة الكلية التي محمولها غير مقيد بأنه في الخارج . ولو قيد به لما صدقت . لعدم موضوعها فيها .

والثالثة : هي أن ثبوت الإمكان لا يلزم : به إمكان الثبوت . فلا يلزم من صدق بعض ج ب بالإمكان العام إمكان صدق بعض ج ب بالفعل . لأن الأول حكم بثبوت الإمكان . والثاني حكم بإمكان الثبوت .

-
- (١) ك «مستلزما» .
 - (٢) «الذي هو» .
 - (٣) سقطت من أ .
 - (٤) ك «ممتد» .

ومستند المنع من اللزوم أن الحادث يثبت إمكان وجوده في الأزل ، ولا يمكن ثبوت وجوده في الأزل .

ففي هذه المادة قد ثبت الإمكان ، ولم يمكن الثبوت ، وهذا مما حكم به .

وإدعى صدقه ، الإمام نجم الدين الدويراني . رحمه الله (تعالى) (١) .

وحيث أوردته على قلب في حلة ما هذا خلاصته : أن الإمكان لا يمكن تعقله إلا مضافا إلى شيء يكون أمكانا له .

فالإمكان الثابت في القضية ليس إلا إمكان ثبوت المحمول للموضوع . فإذا حكمنا بثبوت ذلك الإمكان فقد حكمنا بإمكان ذلك الثبوت لا محالة . فكيف يصدق أحدهما بدون صدق الآخر .

والمستند إنما كان يصح جعله مستندا ، لو صدق حكمنا بثبوت إمكان وجود الحادث في الأزل . ولم يصدق ثبوت ذلك الوجود في الأزل . وليس كذا .

فإننا إن جعلناه قيدا^٢ في الأزل ، متعلقا بوجود الحادث كانا كاذبين .

وإن^٣ جعلناه متعلقا بالإمكان كانا صادقين . وإنما يصدق الأول ، ولا يصدق الثاني . إذا جعل قيد في الأزل متعلقا تارة بالإمكان ، وتارة بوجود الحادث .

وإذا عني به ذلك لم يكن مطابقا لما ادعيناه . ولا يقال : إذا ثبت في الأزل إمكان وجود الحادث ، ولم يكن ثبوت وجود الحادث في الأزل .

ففي الحالة المعبر عنها بالأزل قد يثبت الإمكان ، ولم يمكن الثبوت ، فجاز صدق الأول بدون الثاني في ذلك الحال ، فيظهر صحة المستند . لأنني أقول المدعي أنه إذا صدق ثبوت الإمكان لشيء صدق إمكان ثبوت ذلك الشيء في الجملة ، وبرهنا عليه . وهذا أعم من أنه إذا صدق ثبوت الإمكان لشيء في آخر ، سواء كان ذلك الآخر هو الأزل ، أو غيره . صدق إمكان ثبوت ذلك الشيء في ذلك الآخر . ولا يلزم من دعوانا صدق الأعم أن يكون منه صادقا .

(١) سقطت من ك .

(٢) في الأصل «جعلنا قيد» .

(٣) أ «فإن» .

فظهر الفرق ، ولو لم يلزم من صدق بعض ج ب بالامكان العام صدق انه يمكن بالامكان العام أن يصدق بعض ج ب بالفعل ، لصدق انه ليس يمكن بالامكان العام ذلك ، ويلزمه أن تمنع بعض ج ب بالفعل ، فيصدق بالضرورة لا شيء من ج ب مع صدق بعض ج ب بالامكان العام الذي هو نقيضه ، هذا خلف .

وقال في دفع هذا ، أن اللازم من صدق قولنا تمتنع أن يصدق بعض ج ب بالفعل ، ليس هو بالضرورة لا شيء من ج ب ، بل هو وجوب صدق لا شيء من ج ب دائما .

فأجبت عنه ان الدوام لا ينفك عن الوجوب البتة ، لان كلما لم يجب وجوده عن علته لم يوجد ولم يستمر وجوده ، وما لم يجب عدمه لم يعدم (لائحة ٢٦٠) ، ولم يستمر عدمه .

والعقل لا أمكنه أن يحكم بالدوام ، مع قطع النظر عن الوجوب - لاجرم - كانت الدائمة في المفهوم أعم من الضرورة .

لكن متى لاحظ العقل في الدوام وجوبه ، فقد لاحظته من حيث هو ضروري ، وصارت جهة الدوام (هي)^(١) جهة الضرورة . فقولنا : لا شيء من ج ب دائما أ يلاحظ وجوب صدقه ، هو بعينه بالضرورة : لا شيء من ج ب أ وهو مساو له .

والرابعة : نفرض شخصا دخل بيتا ، ثم قال : كل كلامي في هذا البيت كاذب ، ثم خرج منه .

فقوله هذا ان كان صادقا يلزم كونه كاذبا ، لانه فرد من افراد كلامه ، فيصدق ويكذب معا . وان كان كاذبا فبعض كلامه في هذا البيت صادق . فان كان الصادق هذا الكلام فقد صدق وكذب معا . وان كان الصادق غيره وهو كاذب في نفسه ، فيلزم صدقه وكذبه معا . وحله : انه خبر عن نفسه ، فالخبر والمخبر عنه واحد . فلا يكون صادقا ، لأن مفهوم الصدق مطابقة

(١) سقطت من ك

الخبر للخبر . والمطابقة لا تصح الا مع اثينية ما ، وهي مفقودة ههنا .
 فيو اذن كاذب . لعدم المطابقة المذكورة . ولا يلزم من كذبه بهذا المعنى
 كونه صادقا . وانما كان يلزم ذلك . أن لو كانت الاثينية ثابتة . مع عدم هذه
 المطابقة .

ومن تحقق الفرق بين السلب البسيط والعدول ، تحقق الفرق بين
 الكذابين ههنا . وأيضا فان صدق هذا الخبر هو اجتماع صدقه وكذبه . فكذبه
 هو عدم هذا الاجتماع ، فجاز أن يكون عنده كاذبا فقط . لا لكونه صادقا فقط .
 ثم موضوع هذا الخبر ان أخذ خارجيا فهو كاذب . لعدم موضوعه . ولا
 يلزم صدقه . والا ففي العقل أفراد كثيرة من (كلامه)^(١) غير هذا ، فلا يتعين
 من كذب كلام واحد منها صدقه .

الخامسة : هي أن نقول : المتصلة الكلية لا تصدق البتة . وحتى لو كان
 تاليها عين مقدونيا ، لأنك اذا قلت : كلما كان أ ب ف « ج د » ، فنقول : ليس
 كذلك . لأنه كلما كان أ ب وليس ج د . ف « أ ب » ، وكلما كان أ ب وليس
 ج د . فليس ج د . ينتج من الشكل الثالث ، وقد يكون اذا كان أ ب فليس ج د .
 فلا يصدق : كلما كان أ ب ف « ج د » وكذلك اذا قلت : ليس البتة اذا كان
 أ ب ف « ج د » فانا نقول : كلما كان أ ب . و : ج د . ف « أ ب » . وكلما كان
 أ ب . و : ج د . ف « ج د » فقد يكون اذا كان أ ب ف « ج د » .

وحله : أن تالي هذه المتصلة ان كان لازما في الموجبة ، أو غير لازم في
 السالبة . على كل تقدير من التقادير مطلقا . من غير تقييد هذه التقادير بما
 يمكن اجتماعه مع المقدم فسلم أنها لا تصدق .

وان كان لزومه أو عدم لزومه على التقادير الممكنة الاجتماع مع المقدم ،
 جاز صدقها مع صدق الخبرية التي ليس كذلك . لما عرفت في نتائج المتصلات
 الافتراضية اذا كان المقدم في مقدمات القياس ممتنعا . وقد مر في الفصل
 السابقة^(٢) ضوابط كثيرة . يستعان بها على حل المغالطات . والاعتماد في ذلك

(١) سقطت من ك

(٢) أ « السالفة »

- بعد معرفة الفوائين والتدريب باستعمالها - على الفطرة السليمة .
 ومباحث المنطق كثيرة جدا . لكنني لم ار في الزيادة على هذا القدر فائدة
 يعتمد بها . بحسب غرض هذا الكتاب . بل كثير مما ذكرته فيه من المباحث
 المنطقية انما هو لرياضة الخاطر (فحسب) (١١) . لا للحاجة اليه . في اعتبار
 البراهين المستعملة فيه وتصحيحها . فلهدا اقتصرنا على هذا القدر منه (١٢) .
 وما أوجزت الكلام في بيانه . ولم أوضحه بالأمثلة . فانما ذلك منى .
 اتكالا (١٣) على فهم المخاطب . او لانه مستوفي في كتب أخرى مشهورة .

(١) سقطت من ك -
 (٢) ك «منها» -
 (٣) ١ «اتكال» -

الباب الثاني
في
الأمور العامة للمفاهيم كلها

الجديد في الحكمة

الفصل الأول

فسي

الوجود والعدم وأحكامها وأقسامها

الوجود لا يمكن تحديده ، لأنه أولى التصور ، ولا شيء أعرف منه ، حتى يعرف به (١) .

ومن رام بيانه فقد أخطأ ، فإن القائل إذا قال مثلاً : حقيقة الموجود أن يكون فاعلاً أو منفعلاً ، فقد أخذ الشيء في تعريف نفسه ، فإن الفاعل والمفعول يؤخذ في تعريفهما الموجود ، مع زيادة إفادة واستفادة . وكذلك من عرفه بأنه هو الذي ينقسم الى حادث وقديم ، فانهما لا يعرفان الا بالموجود مأخوذاً مع سبق عدم ، أو لا سبقه .

ومتى عرف فلا بد وأن (٢) يؤخذ في تعريفه ، وكذا في تعريف الشيئية الفاظ . تراد فهما ، مثل : الذي ، وما . كما يقال : هو الذي هو كذا ، أو هو ما ينقسم الى كذا . والشيئية أعم من الوجود باعتبار أن المعقول الذي يمنع أو يمكن ، لكنه معدوم ، هو شيء في العقل . لأن له صورة عقلية ، وليس له وجود . وهذا الاعتبار انما يصح ، اذا خصص الوجود بما في الأعيان . واما اذا أخذ أعم منه ومن الذهني ، فكما أنه شيء وباعتبار معقوليته هو موجود فسي الذهن بهذا الاعتبار ، وكما أنه ليس بموجود في الأعيان ليس بشيء في الأعيان والشيئية باعتبار آخر ، أعم من الوجود من وجه (لوحة ٢٦١) ، وأخص

(١) هذا مطابق لرأي المحدثين الذين يرون أن الوجود مقابل للعدم ، وهو بديهي . فلا يحتاج الى تعريف . الا من حيث انه مدلول للفظ دون آخر - د - جميل صليبا : المعجم الفلسفي ٢ : ٥٥٨ .

(٢) «أن» .

من وجه : اما وجه عمومها ، فلانها يقال عليه ، وعلى الماهية المفروضة له .
واما وجه خصوصها ، فلان الوجود يقال على الماهية المخصصة ، وعلى
اعتبار الشيئية اللاحقة بها ، لأن لها وجوداً (١) ، ولو في الذهن .
وباعتبار ثالث ، هما - أعني - الشيئية والوجود لفظان مترادفان ، ينقسم
معناهما الى : عيني وذعني .

واذا أطلق الوجود ، ففي الغالب^٢ يراد به العيني . والوجود في الأعيان
لا ما به يكون الشيء في الأعيان ، ولو كان الشيء في الأعيان بكونه في الأعيان ،
لتسلسل الى غير النهاية . فما كان يصح كون الشيء في الأعيان ، فاذن الوجود
الذي هو الكون في الأعيان ، هو الموجود به .

ولا يتبين من هذا المفهوم انه كون في الأعيان لشيء ، بل هو قد يكون
لشيء ما ، وقد لا يكون من حيث المفهوم ، والا أن يمنع من ذلك دليل منفصل .
والوجود لا يحمل على ما تحته حمل المواطة ، بل حمل التشكيك ، فان
وجود العلة أقوى من وجود المعلول ، وأقدم . وكذا وجود الجوهر بالنسبة الى
وجود العرض ، ووجود العرض القار أقوى من وجود العرض الغير القار ،
والاضافي أضعف من غير الاضافي .

ولو لم يكن مفهوم الوجود مفهوماً واحداً ، لا أمكننا أن نجزم بصدقه على
كل موجود من الموجودات ، ولا أن نجزم بأنه متى كذب العدم على الشيء ،
صدق الوجود عليه . لاحتمال كذبهما معا .

وكون الوجود تصوره بديهي ، وكونه مفهوماً واحداً ومقولاً بالتشكيك ،
ليس مما يحتاج فيه الى اقامة برهان . والذي ذكر في بيانه انما هو تنبيهه لا
برهان ، وعموميته اللازم ، لا عمومية الجنس . ولا المقوم الذاتي . كيف كان .
واذا كان عاماً فيجب أن يكون وجوده في النفس ، فان الوجود يوجد في
النفس بوجود . اذ هو كسائر المعاني المتصورة في الذهن .

(١) ١ «وجود»

(٢) ١ «الغلب»

والذي في الاعيان منه هو موجود ما ، وليس تمييز^(١) كل وجود بموضوعه فقط ، كتعيين^(٢) الحمرة مثلا بموضوعها . وانما يتخصص كل وجود بما يجري مجرى الفصل . ثم يقترب بالموضوع .

فالجودات معان مجبولة الاسامي . يعبر عنها بوجود كذا ، ووجود كذا ، ويلزم الجميع في الذهن الوجود العام . ولو تعرف انواع الاعراض بأسمائها^(٣) ورسومها .

كان نقول مثلا : الكم هو عرض كذا . والكيف هو عرض كذا ، ولو لم يكن الوجود من المحمولات العقلية الصرفة . لكان اما مجرد الماهيات التي يقال عليها ، أو غيرها .

فان كان عبارة عن مجرد ما كان بمعنى واحد يقع على العرض والجوهر ، (وقوعه)^(٤) على السواد والبياض . ولكان قولنا : الجوهر موجود جاريا مجرى قولنا : الجوهر جوهر ، والموجود موجود . وان أخذ معنى أعم من كل واحد من الماهيات : فاما أن يكون قائما بنفسه . أو حاصلًا في تلك الماهيات . فان قام بنفسه فلا يوصف به الجوهر مثلا ، اذ نسبته اليه ، والى غيره سواء . وان كان في الجوهر فهو حاصل له . والحصول هو الوجود .

فالجود اذا كان حاصلًا فهو موجود . فان أخذ كونه موجودا . أنه عبارة عن نفس الوجود . لم يكن محمولا بمعنى واحد . اذ معناه في الأشياء أنه شيء له الوجود . وفي نفس الوجود أنه هو الوجود .

وأیضا فان الوجود اذا كان في الاعيان . وليس بجوهر ، فهو عرض . فلا يحصل قبل محله قبلية بالذات ، وذلك ظاهر . ولا معه بالذات ، فيلزم ألا يحصل محله بالوجود . ولا بعده بعدية بالذات أيضا ، والا لكان محله موجودا ، قبل أن

-
- (١) ا «تعيين» .
 - (٢) ا «كتعيين» .
 - (٣) ا «بأسمائها» .
 - (٤) سقطت من ك

كان موجودا ، هذا خلف • ثم يلزم من كونه في الاعيان مع عدم قيامه بذاته ، أن يكون العرض أعم منه من وجه . فلا يكون أعم الأشياء مطلقا •

وايضا فالماهية اذا كانت معدومة فوجودها ، ليس بموجود • فاذا عقلنا الوجود ، وحكمنا بأنه ليس بموجود فمفهوم الوجود غير مفهوم وجود الوجود • فاذا وجدت الماهية بعد عدمها ، فقد وجد وجودها ، فللوجود وجود • ويعود الكلام الى غير النهاية على كون كل وجود هو في الاعيان ، فليس للماهية العينية وجود منضم اليها ، بحيث تكون الماهية ووجودها شيئين فسي الخارج • وهذه الماهية العينية نفسها من الفاعل . لا أنه ينضم اليها أمر من الفاعل هو الوجود •

فالوجود والشيء تبين أنهما من المعقولات الثواني المستندة الى المعقولات الاولى ، فليس في الموجودات موجود هو وجود أو شيء ، بل الموجود اما انسان أو ملك أو غيرهما •

ثم يلزم معقولية ذلك أن يكون موجودا أو شيئا • وقد يقال الوجود على النسب الى الأشياء ، كما يقال الشيء موجود : في البيت ، وفي السوق ، وفي الزمن ، وفي العين ، وفي (لوحة ٢٦٢) الزمان ، وفي المكان •

فلقطة الوجود ، مع لقطة « في » في الكل بمعنى واحد • وتطلق بازاء الروابط ، فيقال : زيد يوجد كاتبا • وقد تقال على الحقيقة والذات ، كما يقال : ذات الشيء ، وحقيقته ، ووجوده ، وعينه ، ونفسه •

فتوجد اعتبارات عقلية . وتنضاف الى بلاهيات الخارجة • والموجود ينقسم الى ما هو موجود لذاته وبذاته . وذلك هو الموجود الذي لا يقوم (بغيره) (١) ، ولا سبب له •

وهو الواجب لذاته ، والى ما هو موجود لذاته ، لا بذاته ، وهو الذي يقوم بذاته ، وله سبب يوجبه ، وهذا هو الجوهر . والى ما هو موجود لا لذاته ، ولا بذاته . وهو العرض . فانه من حيث أن لوجوده سببا ليس موجودا بذاته ، بل بسببه •

(١) سقطت من ك

ومن حيث ان وجوده لا هو فيه ليس وجوده لذاته ، بل لغيره . والموجود بذاته لا لذاته . وان كانت القسمة العقلية محتملة له ، فهو غير ممكن ، لاحتياجه الى ما يحل فيه .

وقد ينقسم الموجود أيضا الى : ما هو بالذات ، والى ما هو بالعرض . أما الموجود بالذات ، فكل ماله حصول في الأعيان مستقل : جوهرًا كان ، أو عرضًا . فان وجود العرض ليس هو بعينه وجود محله ، اذ قد يوجد المحل بدون عرض بعينه ، ثم يوجد ذلك العرض فيه كجسم لم يكن أسود ، ثم صار أسود . وأما الموجود بالعرض فكالسدميات : كالسكون . والميز . والاعتبارات التي لا تتحقق في الأعيان . ويقال انها موجودة في الأعيان بالعرض .

ويقال للشيء : انه موجود في الكتابة . وموجود في اللفظ ، وهما مجازان ، من حيث ان الكتابة في الأغلب تدل على اللفظ ، واللفظ يدل على الوجود الذهني الدال على الوجود العيني .

ومما يدل على الوجود الذهني . بعد ما سبق من حال الشيئية والوجود ، أنا نتصور أشياء : اما متمنعة الوجود . كاجتماع الضدين ، أو غير موجودة في الأعيان . كالقمر المنخسف دائما ، والانسان الكاتب دائما ، وكجبل من ياقوت ، وبحر من زئبق . ونميز بين هذه المتصورات ، وكل مميز ثابت . واذا ليس في الخارج فهو في الذهن .

فان ادعى فما لم يتحقق وجوده من الممكنات في العقل أن له وجودا غائبا عنا ، فالمتمنعات لا سبيل الى دعوى ذلك فيها^(١) . واجتماع الضدين في الذهن ليس متمنا . انما المتمنع اجتماعهما في الخارج .

فليس بين الحرارة الذهنية والبرودة الذهنية تضاد ، بل التضاد بين الحرارة والبرودة الخارجيتين ، وكذا أمثالهما . وحصول السخونة والبرودة مثلا ، لا يلزم منه أن يكون الذهن متسخنا متبردا ، فانه غير قابل لذلك ولا مثاله ، بل المتسخن ما اتصف بالسخونة في الخارج . وسنبين لك في الكلام في الادراك

(١) أدهنها .

ما المراد بحصول الشيء في الذهن ، وللاعدام تعدد وتميز في الذهن .
 فان عدم العلة يوجب عدم المعلول . وعلم المعلول لا يوجب عدم العلة .
 وكذا الشرط والمشروط . والمعدوم المطلق . والموجود في الذهن . فانه لا يصدق
 الشيء اما عدم مطلق او موجود في الذهن . بل يصدق الشيء اما عدم مطلق او
 لا عدم مطلق . ويطلق الشيء اما موجود في الذهن او لا موجود في الذهن .
 فمفهوم العدم المطلق يتمثل في الذهن . ويصير صورة شخصية يعرض
 لتلك الصورة وجود ذهني مشخص . ورفع الاثبات الخارجي اثبات ذهني منسوب
 الى لا اثبات خارجي . وكونه في الذهن متصورا او متميزا عن غيره ، ومتعينا^(١)
 في نفسه ، وثابتا في الذهن . لا يتأفي كون ما هو منسوب اليه ليس ثابتا فسي
 الخارج ، فلا يحكم على ما ليس بثابت في الخارج . انه غير متصور مطلقا . بل
 يحكم عليه بانه متصور من حيث انه ليس بثابت في الخارج غير متصور . لا من
 حيث هذا الوصف .

ورفع الثبوت الشامل للخارجي والذهني بتصور ما . ليس بثابت ، ولا
 متصور أصلا . فيصح الحكم عليه . من حيث هو ذلك المتصور . ولا يصح من
 حيث ما هو ذلك المتصور . ولا يصح من حيث هو ليس بثابت ، ولا يكون تناقضا
 لاختلاف الموضوعين .

وانا قلنا الموجود اما ثابت في الذهن . او غير ثابت فيه ، فاللاوجود قسم
 الموجود . من حيث انه معدوم . وقسم من الثابت في الذهن والامتنياز ، لا يستدعي
 ان يكون للممتازين هويتان . فان الهوية واللاموية معتازان . وليس للاهوية
 هوية . ولو فرضنا ليا هوية . كانت لذلك الاختبار داخلية في قسم الهوية .
 وباعتبار ما فرض انها لا هوية قسيمة الهوية . والمسلوب عنه الوجود هو الموصوف
 فقط ؛ لا باعتبار كونه موصوفا بهذه الصفة (لوحة ٢٦٣) ، او غيرها . وان
 كانت بحيث يلزمه ذلك .

(١) أ «معينا» .

ويشترط مطابقة الذهن الخارج في الحكم على الأمور الخارجية بأشياء خارجية ، ولا يشترط ذلك في المعنويات ، وفي الأحكام الذهنية على الأمور الذهنية .

والمعذور لا يعاد بعينه ، أي مع جميع عوارضه المشخصة له ، فإن بين المعاد والمستأنف وجوده فرقا ، فالسواد الحاصل في محل بعد سواد ، بطل عنه قبل ذلك ، والسواد المعاد قبلا ، اشترطا في السوادية ، وفي تخلل عدم بينهما . ولا بد من فارق ، وليس هو المحل ، ولا السوادية ، ولا أمرا مغايرا لكون المعاد ، كان عشارا اليه ، بأنه له وجود .

والمستأنف لا يشار اليه بهذا ، وليس هذه الإشارة سوادا ما متعينا في نفسه ، كان موجودا ، فإن المستأنف كذلك ، ولا أن سوادا يشابهه ، أو يطابقه السواد الذهني ، كان موجودا .

فإن المستأنف هذه حالة ، بل لأن المقروض كونه معادا كانت له هوية ، فورد عليها الوجود ، ولا لا افتراق^(١) بين الصورتين .

فأو جاز إعادة المعذور لكان كل مستأنف معادا ، أو كان الشيء في حال عدمه هويته موجودة ، والتالي بقسميه باطل ، فالمقدم مثله ، وأيضا فإن من الفارق بين عرضيين متماثلين ، هو الزمان أو المحل ، فإذا اتحد المحل فالفارق هو الزمان ، والزمان لا يتصور اعادته ، فالمشخص بذلك الزمان لا يعاد ، بل الذي فرض كونه عائدا هو غيره .

وأما حكمنا بامتناع عود الزمان ، لأنه لو أعيد لكان له في حالة العود ثبوت ، وقبلة ثبوت ، فإن كان معنى كونه ثابتا ، هو ما هيته وذاته ، وماهيته وذاته الآن ثابتة ، فكونه قبل الآن ثابتا ، هو كونه الآن ثابتا ، فما انعدم وأعيد ، وهو خلاف الفرض ، وإن كان معنى ذلك غير هذا ، وهو كونه ثابتا فيما قبل ، فالقبلية نفسها ما عادت ، فلم يكن الزمان هو المعاد ، بل غيره ، وقد يحصل من هذا أنه لو أعيد الزمان ، لما كان زمانا ، هذا خلف .

(١) أ « لا افتراق » .

وقولك للشيء انه يجوز بعد عدمه وجوده ، ان كان اشارة الى ما في الذهن فهو مستحيل الوقوع في الاعيان بعينه . أو الى ما يماثل ما في الذهن بوجه ما ، فلا يلزم أن يكون هو المفهوم الذي فيه الكلام ، بل تماثله أشياء كثيرة ، أو الى نفس ذلك ، وهو حالة العدم ، فتستحيل الاشارة اليه . فنفس القول ممتنع الصحة ، والاشارة باطله . ثم الشيء بعد عدمه نفي محض ، واعادته تكون بوجود عينه الذي هو المبتدأ بعينه في الحقيقة . وتحلل النفي بعد الشيء الواحد غير معقول . ومما يتبين به هذا المطلوب أيضا أنه ما زال عنه الوجود ، فالوجود الثاني إما أن يكون نفس الوجود الأول ، أو غيره . فان كان نفسه فلا يكون وجودا ثابتا ، فلا يكون المعاد معادا .

وان كان غيره ، فان لم يحصل لمادة ، اذ كل حادث ، كما ستعلم يتقدمه مادة استعداد وجوده الثاني ، كان اختصاصه به دون الأول ، تخصيصا بلا مخصص . وان حصل لمادته ذلك فقد عرض للمعاد عارض لم يكن حاصلًا للأول ، فلا يكون معادا بجميع عوارضه ، ونحن فلا نعني باعادته بعينه الا ذلك .

وليس استمرار الشيء وبقاؤه ، هو وجودات متعاقبة ليلزم (فيها) (١) مثل ذلك ، بل هو وجود واحد من زمان واحد متصل . أو معه ، أن لم يكن وجوده زمانيا .

(١) سقطت من ك .

الفصل الثاني

في

الماهية وتشخصها وما تنقسم اليه

لكل شيء حقيقة هو بها هو^(١) . وهي مغايرة لجميع ما عداها ، لازما كان ، أو مفارقا .

ومثال ذلك الانسانية . فانها من حيث هي انسانية ، لا تدخل في مفهومات^(٢) الوجود والعدم ، والوحدة والكثرة والعموم والخصوص ، الى غير ذلك ممن الاعتبار . فانه لو دخل الوجود الخارجي في مفهومها مثلا ، لا كانت الانسانية الموجودة في الذهن فقط انسانية . ولو دخل العدم فيه ، لا كانت الانسانية الموجودة انسانية . ولو دخل العموم فيه لا زيد انسانا .

وعلى هذا قياس بواقي ما يفايرها . بل الانسانية من حيث هي انسانية ليست الا الانسانية فقط ، فاذا انضم اليها الوجود صارت موجودة ، أو العدم في الاعتبار الذهني صارت معدومة . وهكذا حال : الوحدة والكثرة ، والكلية والجزئية ، وغير ذلك . فلا يصدق عليها أحد هذه الأشياء الا بأمر زائد عليها . وأما كونها انسانية فبذاتها . ولهذا لا يصح أن يقال : السواد مثلا أسود ، بل سواد . ولا الوجود موجود . بمعنى أنه ذو وجود ، بل على معنى أنه موجود . لأن السواد ليست سوادية بأمر زائد . وكذا وجودية الوجود . ويقال للماهية من حيث هي الماهية لا يشترط شيء ، وللماهية المجردة عن

(١) الماهية لفظ منسوب الى «ماء» والأصل «المائية» قلبت الهمزة هاء ، لئلا يشتميه بالمصدر الماخوذ من لفظ ما ، والظاهر أنه نسبة الى «ما هو» . وقد تكون الماهية مرادفة للحقيقة والذات - د . جميل صليبا : المعجم الفلسفي ٢ : ٣١٤ .
(٢) «مفهوما» .

جميع اللواحق الماهية بشرط لا شيء .
 فالانسانية بالاعتبار الأول موجودة في الأعيان ، لأن هذا الانسان موجود .
 والانسانية ذاتية مقومة لهذه الانسانية (لوحة ٢٦٤) . فتكون موجودة أيضا .
 واما الانسانية بالاعتبار الثاني . وهو لا شيء . لا وجود لها في الأعيان ، ولا في
 الأذهان . لأن كل واحد من الوجودين : الذهني والخارجي . لاحق من اللواحق .
 وقد فرضت مجردة عن جميعها . لكن المجردة عن اللواحق الخارجية فقط هي
 موجودة في الذهن . وتشارك الانسانية المكنونة باللواحق الخارجية . في مفهوم
 الانسانية .

وليست الانسانية الخارجية واحدة بعينها موجودة في كثيرين . والا لكان
 الواحد المعين في الحالة الواحدة تصدق عليه الأشياء المتضادة . كالأبيض والأسود
 والعالم والجاهل . بل انسانية زيد غير انسانية خالده . ويشتركان في مفهوم
 الانسانية .

والمشترك هو الكلبي الطبيعي . والصورة الذهنية مثال متساوي النسبة الى
 جزئياتها الخارجية . مطابق لكل واحد منها . وبهذا الاعتبار سميت كلية .
 واما في الخارج فهي معروضة للشخص ابدأ . فلا تطابق كل واحد من
 جزئياتها . فلا تعرض لها الكلية . فالكلبي العقلي والمنطقي لا وجود لهما فسي
 الأعيان . ولا يلزم من كون الانسانية لا تقتضي الوحدة . أنها تقتضي اللوحدة .
 وهي الكثرة . فان تقبض اقتضاء الوحدة . هو لا اقتضاء الوحدة لا اقتضاء
 اللوحدة .

وينبغي أن تعلم أن الطبيعة التي هي في الذهن . لها أيضا هوية . اذ هي من
 الموجودات ، ولها تخصص بامور : كحصولها في الذهن ، وعدم الإشارة اليها ،
 وكونها لا تقبل الانقسام . ولا وضع لها . وليست كليتها باعتبار مطابقتها
 لكثيرين فقط . والا لكانت الجزئيات كذا لمطابقة بعضها بعضا . ولا لكونها مع ذلك
 غير متخصصة . فانا قد بينا تخصصها بعدة أشياء . بل بانها ذات مثالية ،
 ليست متصلة في الوجود . لتكون ماهية بنفسها اصلية . بل هي مثال ، ولا كل

مثال . بل مثال ادراكي . لا وقع . أو سيقع .
 فمن حيث انها مثال ادراكي لأمر خارجي . أو لا هو بصدد الوجوب من كسل
 الوجوه . أو من وجه واحد . وتصبح مطابقتها الكثرة ، وتسمى كلية ، وذاتها
 إنما حصلت للمثالية ولطابقة كثرة .
 وأما الخارجي فليست ذاته مثالا لشيء آخر ، وليس من شرط مثال الشيء
 أن يكون ماثلا له من جميع وجوهه .
 ومن الكل ما يتقدم على جزئياته الواقعة في الأعيان . كما إذا تصورنا صورة ،
 ثم أوجدنا في الخارج صورة على مثالها . ويسمى ذلك ما قبل الكثرة .
 ومنه ما يتأخر عنها . كالصورة المستفادة من الجزئيات الخارجية . ويسمى
 ما بعد الكثرة . فأنك إذا رأيت زيدا . حصل منه في ذهنك معنى الصورة
 الانسانية المبرأة عن اللواحق . وإذا أبصرت بعد ذلك خالدا . والصورة باقية في
 ذهنك . لم تقع منه صورة أخرى .
 ومثاله قابل رسم^{١١} من طوابع جسمانية متماثلة . تقبل رسما من الأول .
 ولا تختلف بمرور أشباهه عليه . ولا تتكرر الطبيعة الكلية في الأعيان . إلا بتمييز
 مثلا : لا يصح أن يكون سوادان إلا بسبب جسمين تكثر بهما . أو بسبب
 حالين . فإنه إن كان لانه أسود . يقتضي أن يكون كثيرا . كان كل واحد منها
 يقتضي ما تقتضيه طبيعة السواد .
 وإذا كان كل واحد من السوادين مثل الآخر لا يخالفه في شيء البتة فهو هو .
 وأيضا . فإن كان كونه سوادا يقتضي أن يكون هذا السواد . وكان من شرطه
 أن يكون إياه . وجب ألا يكون سواد غيره . فاذن كثرته وكثرة كل ما يتكرر به
 أشخاصه . تكون بسبب . فكل ما لا سبب له . لا يصح التكرر على طبيعته
 الكلية . لأنها لو تكررت لكان لوجود تلك الكثرة سبب .
 وفرض ألا سبب لها . هذا خلف . ثم إذا أشير إلى عدد من نوع تلك الطبيعة
 إشارة : حسية أو وهمية أو عقلية . فالمشير يشعر بأنه غير الآخر . فقد عرف

(١) في الأصل «رشم» .

فيه شيئا . يعرفه به . ويميزه عن غيره . وذلك زائد على الماهية المشتركة .
ثم المشتركان في أمر واحد . وأحدهما من حيث الاثنيانية مفترقان . وما به
الافتراق غير ما به الاشتراك .

والمشترك ان كان جنسا ، فالافتراق بالفصل . وان كان نوعا فبالعرض الغير
اللازم . اذ لو كان لازما للماهية ، لما اختلفت به أشخاصه . وان كان عرضيا
فينفس الماهية .

ومن المميزات الاتمية والانقصية ، كالمقدار التام والناقص . اذ لا يزيد أحدهما
على الآخر . الا بنفس المقدارية . ولا يكون هذا قسما رابعا . الا اذا لم يجعل
ما يكون من جوهرا ما يخصه داخلا في جملة الفصول . ويجب ان تعلم ان
المميز غير الشخص . وليس منع الشركة في الماهيات العينية بسبب المميز ، بل
بهوياتها العينية . وامتيازها بمخصصاتها .

وتشخص الشيء انما هو في نفسه . وتمايزه لما هو بالقياس الى المشاركات ،
في معنى عام . بحيث لو كان شيء عديم المشاركة . لما احتاج الى مميز زائد . مع
انه متشخص . ويجوز امتياز كل واحد من الشئيين بصاحبه . ولا يلزم من ذلك
دور ، اذ كل واحد يمتاز بذات الآخر . لا بامتيازه (لوحة ٢٦٥) .

وهذا ، كما أن بنوة الابن موقوفة على ذات الاب . وأبوة الاب موقوفة على
ذات الابن ، وما لزم الدور . واذا قلت ذات الشيء ، أو حقيقته ، أو ماهيته .
فمفهوماته هذه . لا من حيث انها هي انسان . أو فرس . أو غير ذلك . فهي
اعتبارات ذهنية . ومن ثواني المعقولات والطبيعة العامة ، التي لا وجود لها في
الاعيان . لا يقال فيها . كما يقال للتي لها وجود في الاعيان . من انها ان وجب
تخصصها بأحد الجزئيات . فلا يوجد لغيره . وان أمكن أن فيلحق به لعله .

وهذا كالعدد المتخصص بأنواعه . لا يمكن أن يقال ان اقتضى التخصيص
بأحدهما ، كالاربعة لا توجد للثلاثة . وان لم يقتض ذلك . فلحوقه للثلاثة بجملة .
وذلك لان العدد — كما ستعلم — من الأمور التي لا توجد في الاعيان . من حيث
هي عددية . فلا يكون لحوقها واجبا . أو ممكنا . من حيث هي في الوجود العيني .

وكذا امكان الوجود اللازم للجوهر والعرض . وسائر الاعتبارات الذهنية ،
والماهية . ان لم تكن ملتزمة من امور متخالفة بالحقيقة ، بل قيل لها : البسيطة .
والا فهي المركبة .

ولا بد من وجود البسائط . والا لم توجد المركبات . واجزاء المركبة لا يمكن
أن يكون كل واحد منها محتاجا الى الآخر في الحثية . التي احتاج اليه فيها ، لانه
دور . ولا أن يكون كل واحد منها غنيا عن الآخر . والا لما حصل منهما ماهية
مركبة ، كما لا يحصل من الانسان والحجر الموضوع الى جنبه ماهية واحدة
مركبة منهما ، بل لابد . وان يكون بعضهما محتاجا الى الآخر . من غير احتياج
الآخر اليه . كالهئية الاجتماعية لأجزاء العشرة . وأدوية المعجون . أو مع احتياجه
اليه ، لا من الجهة التي كان بها ذلك محتاجا الى هذا ، كالمادة والصورة للجسم .
وتركيب الماهية قد يكون اعتباريا . كالحيوان الأبيض . وقد يكون حقيقيا .
ولا يخلو اما أن تكون بعض أجزائها أعم من الآخر ، وتسمى متداخلة ، أو
لا تكون . وتسمى متباينة . والجزء من المتداخلة . ان كان تمام المشترك بينها
وبين نوع آخر . فهو الجنس . والا فهو الفصل .

والمشتركان في شيء من الذاتيات . اذا اختلفا^(١) في شيء من اللوازم لزم
تركيبهما من الجنس والفصل . لأن الذي اختص بأحدهما ، لا يستند الى
المشترك ، والا لزم اشتراكهما فيه . فهو مستند الى غير المشترك ، وهو فصل .

وتقييد الكلي العقلي ، بالكلي العقلي . لا يوجب الجزئية . فان الانسان
الكلي في العقل اذا قيد بأنه ابن فلان ، الذي صناعته كذا ، وهو أسود طويل ، الى
غير ذلك من القيود الكلية . ولو بلغت مهما^(٢) بلغت ، فانه لا يحصل منها في
العقل الانساني كلي متصف بتلك الصفات الكلية ، ولا يصير مانعا من الشركة ،
واجزاء الماهية قد تكون متميزة في الخارج كالنفس والبدن اللذين هما جزءا^(٣)

(١) اختلفتا

(٢) افيه ما .

(٣) جزء

الانسان . وقد لا يكون تمييزها الا في الذعن فقط . كالسواد المركب من جنس .
هو اللون . وفصل هو الذي باعتباره يكون جامعا للبصر مثلا .
فانه لو تميز احدهما عن الآخر في الاعيان . فان كان كل واحد منهما محسوسا
كان احساسنا بالسواد احساسا بمحسوسين .
وان كان احدهما محسوسا فقط . كان الجزء هو الكس . وان كان كل واحد
منهما غير محسوس فعند اجتماعهما ان لم تحصل هيئة محسوسة . لم يكن
السواد محسوسا .

وان حصلت كانت خارجة عنهما . لا محالة . فلا يكون التركيب في نفس
السواد . لانا لانعني بالسواد سوى تلك الهيئة . وهما فغير مقومين لها . وايضا
اللونية ان كان لها وجود مستقل . فهي هيئة . اما في السواد فيوجد السواد لا
بها . او في محله . فالسواد عرضان : لون وفصله . لا واحد . فجعله لونا هو
بعينه جعله سوادا^(١) .

واعتبر في هذا ايضا بمتل البعد الذي هو ذراع مثلا . فليس في الخارج شيان :
احدهما متلتي بعد . والآخر كونه ذراعا . ولو كان للبعدية وجود . ولخصوصية
كونه ذراعا وجود آخر . جاز لحق اي خصوصية اتفقت بها . اذ ليس كل واحد
منها بعينه للبعدية .

والجنس - كاليوان - غير متحصل الوجود بنفسه . بل هو مبهم متحصل
بالفعل . فمتل لأن يقال على اشياء مختلفة الحقائق . ويصير هو بعينه احد تلك
الاشياء . وذلك هو الحيوان لا بشرط أن يكون وحده . بل مع تجويز أن يقارنه
غيره . ولا يقارنه . فيكون معناه مقولا على المجموع . حال المقارنة . ولا وجود له
الا في العقل . ويخالقه الحيوان . بشرط أن يكون وحده . فانه يزيد عليه كلما
يقارنه . ولا يقال على المجموع منهما اذ هو جزء منه تتقدم عليه . والجزء
لا يحمل على الكل ، فلا يكون جنسا .

والحيوان الذي هو الجنس . وجود الانسان باعتبار الخارج متقدم عليه . لان

(١) ولا سوادا .

الانسان ما لم يوجد لم يعقل (لوحة ٢٦٦) له شيء يعمه وغيره ، وان كان وجوده في العقل هو المتقدم بالطبع . وحمل الجنس والفصل على النوع ، وكونهما من مقوماته الذهنية ، لا يدل على تركيبه في الخارج . فان ما في الذهن لا يجب أن يكون مطابقا ، لما في العين ، الا اذا كان حكما على الامور الخارجية ، بأشياء خارجية . وليس كلما يحمل على الشيء يحمل لأجل مطابقته الصورة العينية ، فان الجزئية تحمل على زيد . وكذا الحقيقة من حيث هي حقيقة ، وليست بصورتين لذاته ولا (١) لصفة من صفاته ، بل هما صفتاه اللتان لا توجدان فسي غير الذهن .

وكذا حال الجنس والفصل . ومعنى كونهما جزئي الماهية هو كونهما جزئي حدها ، ولهذا يحملان على المحدود . ولا يحملان على الحد ، اذ الجزء الحقيقي لشيء ، لا يحمل على ذلك الشيء .

الفصل الثالث

في

الوحدة والكثرة ولواحقهما

معنى الوحدة : هو تعقل العقل لعدم انقسام الهوية . وهذا المعنى تصوره بديهي . وهي مفهوم زائد ذهني لا وجود له في الأعيان . والا لكانت شيئا واحدا من الأشياء . فلها وحدة أيضا . اذ يقال : وحدة واحدة . ووحدات كثيرة .

واذا اخذت الماهية ووحدها شيئا ، فهما اثنان ، فيكون للماهية دون الوحدة وحدة . وللوحدة أخرى . ويعود الكلام . فتجميع صفات موجودة معا ، مترتبة ، وهو - كما ستعلم - محال . واذا كانت الوحدة كذا . فالكثرة أيضا لا تكون الا ذهنية فقط . لأنها لا يحصل الا منها . وأيضا فان الأربعة مثلا ، اذا كانت عرضا بوجودا قائما بالانسان . فاما ان يكون في كل واحد من الاشخاص الأربعة تامة . وليس كذا ، او في كل واحد شيء من الأربعة . وليس الا الوحدة ، او ليس في كل واحد الأربعة . ولا شيء منهما بمجموع الأربعة . على التقديرين لا محل له سوى العقل . وظاهر أن العقل اذا جمع واحدا في الشرق الى واحد في الغرب ، لاحظ الاثنينية .

واذا رأى جماعة كثيرة أخذ منهم ثلاثة وأربعة وخمسة ، بحسب ما يقع النظر اليه وفيه بالاجتماع ويأخذ أيضا عشرة عشرات ، ومائة مئات ، ونحو ذلك . ومتى قيل الواحد على كثيرين . كانت جهة وحدته ، غير جهة كثرته فاما ان تكون تلك الوحدة . مقومة لتلك الكثرة . او لا تكون . فان لم تكن . فاما ان تكون من عوارضها أو ليس .

فالتى ليست من عوارضها ، هي كما يقال : حال النفس عند البدن ، كحال الملك عند المدنية . والتي من عوارضها ، فاما محمولات لموضوع واحد شخصي ،

كالإنسان هو الكاتب ، في كونه زيدا ، أو نوعي كالكاتب هو الضاحك ، في كونه إنسانا ، وأما موضوعات لمحمول واحد ، كالثلج هو القطن ، في كونه أبيض .
وان كانت مقومة للكثرة ، فان قيلت في جواب ما هو فان اختلفت في شيء من الذاتيات فهي الواحد بالجنس ، والا فهي الواحد بالنوع .
وان قيلت في جواب أي شيء هو في ذاته ، فهو الواحد بالفصل . والشركة في الفصل هي الشركة في النوع ، لكن الاعتبار مختلف ، ومتى لم يقل (١) الواحد على كثيرين ، فان كان غير قابل للقسمة ، ولم يكن له مفهوم وراء أنه غير منقسم فهو الوحدة .

وان كان له مفهوم غيره . فان كان له وضع فهو النقطة ، والا فهو الواحد المطلق . وان كان قابلا للقسمة ، فان لم ينقسم بالفعل فهو الواحد بالاتصال .
وان انقسم فان لم تكن أجزاؤه متميزة بالتشخيص ، فهو المركب الحقيقي ، والا فهو الواحد بالاجماع . ووحدته اما طبيعية ، كالبدن ، او صناعية كالسريزر ، الواحد ، او وضعية . كالدرهم الواحد .

ويسمى الاتحاد في الجنس مجانسة . وفي النوع مشاكلة ، وفي الكم مساواة ، وفي الكيف مشابهة ، وفي الوضع مطابقة . وفي الاضافة مناسبة ، وفي اتحاد وضع الاجزاء موازاة .

وكل شيئين هما وحدة من وجه ، فانه يقال لهما هو هو ، لا بمعنى اتحاد الاثنين ، فان ذلك محال ، لأنهما عند الاتحاد ان بقيا فهما اثنان ، لا واحد ، وان بقى أحدهما ، او لم يبق ولا واحد منهما ، فليس ذلك اتحادا ، لان المعدوم لا يتحد بالموجود ، ولا بالمعدوم .

والواحد مقول على ما تحته بالتشكيك ، لان الواحد من كل وجه ، وهو الحقيقي الذي لا ينقسم بوجه من الوجوه ، لا الى الأجزاء الكمية ولا (٢) الحدية ، ولا انقسام الكل الى جزئياته ، هو أولى من الواحد الذي هو واحد من وجهه كثير من آخر . والواحد يسمى بالغيرية .

(١) يقال ،

(٢) ألا ،

وهي تنقسم الى مماثلة والى مخالفة . والمثلان هما المتشاركان في حقيقة واحدة ، من حيث هما كذلك .

فالانسان والفرس مختلفان ، وجسميتاهما متماثلتان . والطبيعة الجنسية اذا اخذت اعدادها ، مع قطع النظر عما اختلفت به من الفصول ، فهي نوعية ، وكذا الفصول ، فالمثلان هما المشتركان في نوع واحد ، ولا يشترط في ذلك تشاركهما (١) في جميع الصفات ، والا كانا شيئا واحدا ، لا شيئين .

والمقابلان هما الامران المتصوران اللذان لا يصدقان على شيء واحد ، فسي حالة واحدة ، من جهة واحدة . واجتزأ بالآخر عن مثل التقابل بين الاب والابن . فانه اذا لم يشترط اتحاد الجهة ، جاز أن يكون الواحد ابا باعتبار ، وابنا بآخر . وكل امرين كذلك . ان كانا وجوديين . فان كانت ماهية احدهما معقولة (٢) بالقياس الى الآخر فهما المضالمان ، كالابوة والبنوة ، والا فهما الضدان كالسواد والبياض .

وان كان احدهما وجوديا والآخر عديميا ، فاما أن ينظر الى العدم والوجود بشرط عدم وجود موضوع مستعد لقبول ذلك الايجاب ، بحسب شخصه أو نوعه أو جنسه القريب أو (٣) البعيد . وهو العدم والملكة ، كالجمي والبصر .

واما ألا ينظر اليهما بذلك الشرط ، وهو الايجاب والسلب ، كالفرسية والافريقية ، وكزيد انسان ، زيد ليس بانسان . وهما لا يجتمعان على الصدق ولا الكذب . وسائر المتقابلات جاز أن تكذبا (معا) (٤) .

اما المضالمان فكزيد أبو خالد ، وابن خالد ، اذا لم يكن كذلك . واما الضدان فلأنهما يكذبان عند عدم وجوده ، اذا لم يتصف بأحدهما . واما الملكة والعدم ، فعند عدم موضوعهما والمقابل ، من حيث هو مقابل يصدق عليه أنه مضاف .

(١) ك «مشاركتهما» .

(٢) ك «مقولة» .

(٣) ك «و» .

(٤) سقطت من ك .

والمقابل أعم من المقابل ، من حيث هو مقابل^(١) ، لأنه يصدق عليه ، وعلى كل ما عرض له ، أنه مقابل . فلا يلزم أن يكون التضاييف أهم من التفاعل . ولا مانع أن يكون الخاص عارضا لما له طبيعة العام . عند اعتبار شرط يصير به العام أخص .

ولا يخلو شيء عن عروض الاضافة له . اما بحسب تقابل ، أو تضاد ، أو نسبة الى محل ، أو مماثلة أو غير ذلك .

ومن خاصية تقابل التضاييف : اللزوم والإمكان ، وتقابل السلب والإيجاب . هو أقوى من سائر التقابلات ، ولا يخرج عنه شيء .

الا ترى أن ما ليس بخير منه عقد أنه بخير ومنه عقد أنه شر وعقد أنه ليس بخير ، لا ينافية عقد أنه شر ، ولا عقد أنه ليس بشر ، لأنه قد يصدق مع كل واحد منهما . فالمنافي له عقد أنه بخير . والمنافاة متحققة من الجانبين ، فعقد أنه خير . لا ينافية الا عقد أنه ليس بخير لا عقد أنه شر ، الذي هو ضده . وأيضا فللخير أنه خير . وهو أمر ذاتي له ، وأنه ليس بشر ، وهو عرضي له . فاعتقاد أنه ليس بخير يرفع اعتقاد كونه خيرا . وهو الذاتي .

واعتماد أنه شر يرفع اعتقاد أنه ليس بشر . وهو العرضي . ورافع الذاتي أقوى معاندة من رافع العرضي ، وأيضا فإن الشر لولا أنه ليس بخير ، لما كان اعتقاده رافعا كونه خيرا^(٢) . ولو كان بدل الشر شيء آخر ، مما ليس بخير ، لكان مع ذلك يمتنع اعتقاد أنه خير . وليس بخير .

وكل^(٣) هذا يدل على أن التنافي بالذات ، ليس الا بين السلب والإيجاب ، والواحد لا يقابل الكثير ، والا لكان التقابل بينهما على أحد الوجوه الأربعة ، لكنه ليس بالعدم والملكة ، ولا السلب والإيجاب ، لكون أحدهما مقوما للآخر ، وليس الوجود والعدم والإيجاب والسلب كذلك . ولا بالتضاييف ، لأن الواحد مقدم على

(١) ك «المقابل» .

(٢) أ «خير» .

(٣) أ «فكل» .

الكثير . والمتضايقان^(١) لا يتقدم أحدهما على الآخر ، ولا بالتضاد ، لانهما لا يتواردان على موضوع واحد .

ومن الواحد ما هو تام ، وهو الذي لا امكان للزيادة فيه . كخط الدائرة . ومنه ما هو ناقص ، وهو الذي يمكن ذلك فيه . كالخط المستقيم .
وقد يطلق الواحد التام على ما لا يفصل من نوعه ما يصح أن يكون شخصا آخر ، فيكون نوعه في شخصه .

والناقص ما لا يكون كذا ، فالدائرة من قسم الناقص على هذا الاعتبار .
وقد يطلق الضدان على معنى آخر غير ما سبق ، وهو أنهما موجودان في غاية التخالف ، بحسب جنس قريب ، يصح منهما أن يتعاقبا على موضوع ، أو يرتقعا عنه .

فما مثل السواد والحمرة على هذا الاصطلاح ، ليسا بضدين ، اذ ليس بينهما غاية الاختلاف . وأما البياض والسواد فهما ضدان بالعنيين .
والضد بالمعنى الأخير اخص من الضد بالمعنى الأول ، والضدان بالمعنى الاخص ، اما أن يكون أحدهما بينه لازما للموضوع مثل البياض للثلج ، واما ألا يكون كذلك ولا يخلو اما أن يمتنع خلو المحل عنهما . مثل : الصحة والمرض ، واما ألا يكون^(٢) ذلك .

وهو منقسم الى ما يكون موضوعا بالوسط ، سواء عبر عنه باسم محصل ، كالفاتر والاحمر . أو بسلب الطرفين . كقولنا : لا جائر ولا عادل ، والى ما لا يكون كذلك كالشفاف . وفي الملكة والعدم أيضا اصطلاح آخر :

أما الملكة فهو أنها التي توجد في موضوع وقتا ما ، ويمكن أن تنعدم عنه ولا توجد بعده (لوحة ٢٦٨) . كالأبصار .

وأما العدم فهو انعدامها عنه في وقت امكانها ، كالعمى ، وهما بهذين المعنيين

(١) « المتضايقان » .

(٢) كـ « أز يمكن » .

أخصر منهما بالمعنيين الأولين . فالزوجية والفردية غير متقابلين بالملكة والعدم ،
 على الاصطلاح الأخص . وبينهما ذلك التقابل بالمعنى الأعم .
 والمعنى والمردودية^(١) التي هي^(٢) قبل وجود ما هي عدمه ، وكذا انتشار الثمر
 بداء الثعلب الذي هو بعده ، كلها عدميات بالمعنى الأعم ، سواء كان الامكان
 للشخص كالمردودية^(٣) . أو للنوع كالمعنى للاكمه ، أو للجنس كعمى الجلد . وقد
 ميز بين الاصطلاحات . لئلا يقع غلط بسبب اشتراك اللفظ .

(١) المرودية .

(٢) سقطت من ك .

(٣) كالمردودية .

الفصل الرابع

في

الوجوب والامكان والامتناع^{١١} وما يتعلق بها

. هذه الثلاثة مفهوماتها بديهية ، فان كل احد يعلم أن الانسان يجب أن يكون حيوانا . ويمكن أن يكون كاتبا ، ويمتنع أن يكون حجرا . وهذا العلم حاصل لمن لم يمارس شيئا من العلوم أضلا ، لا التصورية ، ولا النضديقية . ولم تكن تصورات هذه الثلاثة فطرية والا لما حصلت لمن لم يمارس علما .

ومن رام تعريف هذه . لا على سبيل التنبيه . ولا على سبيل بيان يجري مجرى العلامة فقد أخطأ . وذلك مثل ما يقال : ان الممكن هو غير الضروري ، واذا فرض موجودا لم يعرض منه محال . ثم نقول : الضروري هو الذي لا يمكن أن يفرض معدوما . والذي اذا فرض بخلاف ما هو عليه ، كان محال .

ثم نقول : المحال هو الضروري العدم . والذي لا يمكن أن يوجد . والممتنع هو الذي لا يمكن أن يكون . وهو الذي يجب ألا يكون . والواجب هو الممتنع ألا يكون . أو ليس يمكن ألا يكون . والممكن هو الذي ليس بمتنع أن يكون . والا يكون . والذي ليس بواجب أن يكون أو لا يكون . وهذا كله دور ظاهر . وأولى ما يتصور من ذلك أو لا هو الوجوب . لأن الوجوب تأكد الوجود . والوجود أعرف من العدم ، لأن الوجود يعرف بذاته . والعدم يعرف بوجه ما بالوجود .

وربما نبه على مفهوم الوجوب بأنه استغناء الشيء بذاته عن غيره ، ويلزمه عدم التوقف على الغير . وعلى مفهوم الامكان . بأنه كون الشيء بحالة لا تستحق

(١) سقطت من ك . ١ .

الوجود ولا المدم من ذاته . ويلزمه الاحتياج في وجوده . وفي عدمه الى الغير .
 وجوب الشيء وامكانه وامتناعه أمور معقولة ، تحصل في العقل من استناد
 المتصورات الى الوجود الخارجي . وليست بموجودات في الخارج ، وان كانت
 زائدة في العقل على ما يتصف بها .

ولو كان الوجوب ثابتا في الخارج ، لكان صفة محتاجة في تقريرها الى ذات
 واجب الوجود . فتكون ، ممكنة لذاتها . فتحتاج قبل كل وجوب كذلك ، الى
 ما لا يتناهى ، وهو محال .

وأما بيان أن الامكان ليس بثابت في الخارج . هو أن امكان الشيء متقدم على
 وجوده في العقل ، فان الممكنات تمكن فتوجد ، لا أنها توجد فتمكن .

ويقع على المختلفات بمفهوم واحد ، وهو عرضي للماهية ، وهي موصوفة به ،
 فلا يقوم بنفسه ، ولا يكون نفس الماهية ، فلا يكون واجب الوجود ، والا لما افتقر
 الى أن يضاف الى موضوع ، فيكون ممكنا .

اذن فامكان تعقل قبل وجوده . فليس امكانه هو . ويعود الكلام هكذا الى
 امكان امكانه ، الى غير النهاية . فيقضي الى السلسلة المتتمة ، لاجتماع آحادها
 مترتبة . واذا قيل كذا هو ممتنع في الأعيان فليس معناه أن له امتناعا حاصلا في
 الأعيان ، بل هو أمر عقلي . بضمه الى ما في العين تارة ، والى ما في الذهن
 أخرى ، وكذا نحوه .

وكل واحد من الامكان والوجوب والامتناع ، اذا نظر في وجوده ، أو امكانه ، أو
 وجوبه ، أو جوهريته ، أو عرضيته . لم يكن بذلك الاعتبار امكانا أو وجوبا أو
 امتناعا ، لشيء ، بل كان عرضا في محل هو العقل ، وممكنا في ذاته . ووجوده
 غير ماهيته .

فالامكان^(١) وقسيماء من حيث هو ذلك . لا يوصف بكونه موجودا . أو غير
 موجود ، وممكنا أو غير ممكن ، فاذا^(٢) وصف بشيء من ذلك ، لا يكون حينئذ

(١) كـ «فالاذاكار» .

(٢) كـ «اذا» .

أحد الثلاثة . بل يكون له امكان آخر ، أو وجوب آخر وامتناع آخر ، وكذا أمثاله .
 والممكن قد يكون ممكن الوجود في ذاته ، وقد يكون ممكن الوجود لشيء ، وكلما
 أمكن وجوده لشيء فهو ممكن الوجود في نفسه ، ولا ينعكس ، فانه قد يكون ممكن
 الوجود في ذاته ، ولا يكون ممكن الوجود لشيء ، بل اما واجب الوجود لشيء .
 كالزوجية للأربعة ، أو ممتنع الوجود لشيء . كالمفارقات . والامكان للممكنات
 واجب ، والا لامكن زواله . فاتقلب الممكن واجبا ، أو ممتنعا ، هذا خلف . والامكان
 انما يعرض للماهية اذا أخذت . مع قتل النظر عن وجودها وعدم علتها .
 إما اذا أخذت مع شيء من ذلك امتنع عروض الامكان لها . وكل واحد من الوجوب
 والامتناع مشترك بين ما هو بالذات ، وما هو (لوحة ٢٦٩) بالغير .

وكل واجب بغيره . أو ممتنع بغيره ، فهو ممكن في ذاته . ولا يلزم من كون
 الوجوب مشتركا بين الوجوب بالذات . والوجوب بالغير ، كون الوجوب بالذات
 مركبا ، لأنه لا يفترق الى تعقل غير الذات . بخلاف الوجوب بالغير المفترق تعقله
 الى انضياف تعقل الغير الى تعقل الوجوب .

وكان لا يلزم من كون الامتناع مشتركا بين الامتناع بالذات ، والامتناع
 بالغير . تركيب في الممتنع بذاته الذي يكون منقيا صرفا ، والامكان محوج الى
 السبب ، اذ كل ممكن ، فان نسبة وجوده وعدمه الى الماهية على السوية ، وما
 هذا شأنه فلا يتخصص أحد طرفيه على الآخر الا بمخصص . والعلم به قطري .
 ولا يلزم من كونه قطريا ، الا يكون قضية أخرى أجلى منها عند العقل . لجواز
 أن يكون ذلك لأمر عائد ، لا الى التصديق بهما . بل الى أمر آخر ، كالتصورات
 اللازمة لذلك التصديق . وعدم الممكن المتساوي الطرفين ليس نفيًا محضا .
 وتساوي طرفي وجوده وعدمه ، ولا يكون الا في العقل .

فالتخصص عقلي ، وعدم العلة ليس بنفي محض ، وهو يكفي في التخصص
 العقلي . ولكونه ممتازا عن عدم المعلول في العقل يجوز ان يعطل هذا الدم بذلك
 الدم في العقل . ويجب وجود الممكن عند وجود سببه المخصص ، لأنه لو لم
 يجب وجوده . فاما أن يمتنع ، أو يمكن ، وكلاهما باطلان .

أما الأول فلأنه لو امتنع وجوده لما كان ذلك الوجود مترجحا على عدمه ، فلا يكون مرجحه حاصلا ، مع أنه قد فرض حاصلا ، هذا خلف . وأما الثاني ، فلأنه لو كان ممكنا ، لأمكن وقوعه مع السبب تارة ، ولا وقوعه أخرى .
فإن توقف وقوعه في إحدى الحالتين على مخصص ، لم يكن السبب المخصص (١) حاصلا ، وقد فرضنا حصوله . وإن لم يتوقف كان حصوله فسي إحدى الحالتين دون الأخرى تخصيصا لأحد الطرفين المتساويين على الآخر ، من غير مخصص ، وبطلانه بديهي .

ولو جاز صيرورة أحد طرفي الممكن أولى به لذاته من الآخر ، ولا ينتهي إلى حد وجود (٢) ذلك الطرف ، للزم من ذلك محال ، لأن تلك الأولوية إن حصلت للماهية الممكن ، من حيث هي هي ، فهو باطل . لأنها مقتضية للتساوي ، فلواقفت الأولوية لاجتماع التقيضان ، ولأنه لو حصلت الأولوية بالماهية ، فإن أمكن زوالها بسبب ، كان حصولها متوقفا على عدم ذلك السبب ، فلا تكون الماهية من حيث هي هي ، مع قطع النظر عن ذلك السبب . مقتضية لها .

وإن امتنع زوالها بسبب كانت حاصلة دائما ، فكانت الماهية واجبة الوجود دائما ، فاستحال أن تحصل الأولوية بالماهية . ولا تنتهي إلى حد الوجوب ، وأن لم تحصل للماهية من حيث هي هي . بل كان حصولها لها بسبب من غير الانتهاء إلى حد الوجوب . أمكن وقوعه مع السبب ولا وقوعه .
ولو أمكن ذلك للزم من فرض وقوع الممكن محال ، على ما مر .

ثم إذا وقع التخصيص والترجيح عن سبب الممكن ، ولم يجب طرفي الممكن المخصص عن ذلك السبب ، بل كان ممكنا مع السبب ، كما هو ممكن في ذاته ، إذا لا وجه لامتناعه عنه ، لعاد الحال في سبب ترجحه وتخصيصه ، فلا يكون الذي فرض سببا مخصصا بسبب مخصص ، وهو ظاهر الفساد .
فظهر من هذا ، أن كل ممكن لم يجب عن علته ، لم يوجد عنها ، وكما يفترس

(١) سقطت من ك

(٢) ك وجوب ،

الممكن في وجوده الى السبب ، فكذلك هو مفتقر حالة بقائه الى السبب ، لانه
ممكن في حالة بقائه . والا لزم انقلابه من الامكان الذاتي ، الى الامتناع ، او
الوجوب الذاتي ، وذلك بديهي البطلان .
واذا كان حال بقائه ممكنا . وكل ممكن يفتقر الى سبب . فالممكن حالة بقائه
يفتقر الى السبب . وتتمة البحث فيه يأتي عند الكلام في العلل ، ان شاء الله
تعالى .

الفصل . الخامس

في

القدم والحدوث بمعنييهما اعني

الزمانى والمكانى

الحدوث عند الجمهور هو حصول الشيء بعد عدمه ، في زمان مضى . والقدم عندهم ما يقابله . وبهذا التفسير لا نتصور أن يكون الزمان حادثا ، والا لكان وجوده مقارنا لعدمه .

والخواص قد يطلقون لفظة الحدوث ، ويريدون بها احتياج الشيء الى غيره ، دامت حاجته اليه أو لم تدم . ويعبرون عن هذا الحدوث بالحدوث الذاتى . والقدم المقابل له . لا يصدق الا على واجب الوجود فقط . والذي يحقق الحدوث الذاتى . ويدل على أن اطلاق لفظة الحدوث عليه أولى اطلاقها على الزمانى . هو أن كلا الحدوثين يعتبر فيهما تقدم الا وجود على الوجود . والتقدم والتأخر يقالان بمعان كثيرة . فاجما قد يكونان بالزمان ، كالآب وابنه ، أو بالذات كحركة اليد . وحركة المفتاح .

أو بالطبع ، كالواحد والاثنين . أو بالمرتبة كالصف الاول والثاني ، أو بالشرف كالمعلم والمتعلم (منه) (١) ، وكذلك المنع . والفرق بين التقدم بالذات والتقدم بالطبع ، أن الذي بالذات يجب من وجود (نوحه ٢٧٠) المتقدم وجود المتأخر ، والذي بالطبع يلزم من عدم المتقدم عدم المتأخر . ولا يلزم من وجوده وجوده ، بل ربما (٢) لزمن مع وجوده . لا منه ، كتقدم صوزة الكرسي عليه . والذي بالمرتبة

(١) سقطت من ك .

(٢) أ. انماء .

فمنه رتبي طبيعي ، وهو كل ترتيب في سلاسل بحسب طبائعها ، لا بحسب
الأوضاع . كالموصوفات والصفات ، والعمل والمعلولات ، والأجناس والأنواع .
ومن رتبي وضعي ، كالامام والمأموم . ومن خاصية ما بالمرتبة أن ينقلب
متأخره متقدما ، لا في نفسه . بل بحسب اخذ الآخذ .
والتقدم الحقيقي من هذا ، هو ما بالذات وما بالطبع ، وكلاهما اشتراكا في تقدم
ذات شيء على ذات الآخر .

والتقدم الزماني ، وان كان أشهر ، فانه يرجع اليهما ، اذ التقدم والتأخر في
الأب والابن بالقصد الأول . انما هو لزماني الشخصين .
واما لذاتيها فبالقصد الثاني . وتقدم الزمان على الزمان ليس بالزمان ، اذ
لا زمان للزمان . بل هو تقدم بالطبع كما سيأتي .
والرتبي الوضعي يرجع الى الزماني أيضا ، وله مدخل فيه ، فانا اذا قلنا : بلد
كذا متقدما على بلد كذا ، معناه : أن زمان الوصول الى ما أخذ متقدما قبل زمان
الوصول الى ما أخذ متأخرا .

والرتبي الطبيعي هو أيضا يتعلق بالزمان ، فانه اذا وقع الابتداء من أحد
الطرفين ، فليس ذلك الابتداء مكانيا ، بل انما هو بحسب شروع زماني .
والذي بالشرف فمجازي . فان الفضيلة لو لم تكن سببا لتقدمه في المجلس أو
في الشروع في الأمور ، لما سمي متقدما ، فهو بالذات تقدم مكاني أو زمني .
والمكان يرجع الى الزمان - كما سبق - والزمان يرجع الى التقدم بالطبع .
فالذي بالزمان وبالمرتبة والشرف . كله يرجع اليه ، فلا تقدم وتأخر بالحقيقة
الا الذي بالذات أو الطبع ، ويعمهما كون الشيء الذي يقال له متأخر محتاجا في
تحقيقه الى الذي يقال له متقدم ، ويسمى ذلك التقدم والتأخر^(١) ، بحسب
استحقاق الوجود .

واما « المع » ، فليس كل شيئين ليس لهما تقدم وتأخر زماني ، هما معا ، في
الزمان . فان الأشياء التي وجودها غير زماني ، وستعرفها ، ليس بينها تقدم

(١) « التأخر والتقدم » .

وتأخر الزمان . ومع ذلك . فليست معيتها زمانية . بل اللذان هما بالحقيقة معا بالزمان . ويجب أن يكونا زمانين . كما أن اللذين هما بالمكان . يجب أن يكونا مكانين . على أنه لا يصح وجود شيئين هما معا في المكان . من جميع الوجوه . لكنه في الزمان جاز .

وإذا قد تبين أن التقدم والتأخر الحقيقيين . هما اللذان بحسب استحقاق الوجود . فالذي تقدم لا وجوده على وجوده . تقدما بالذات . أولى بمعنى الحدث من الذي تقدم عليه تقدما بالزمان .

لكن أنت تعلم أن حال الشيء الذي يكون للشيء . باعتبار ذاته متخليا عن غيره . قبل حاله من غيره . قبلية بالذات . لأن ارتفاع حال الشيء . بحسب ذاته . يستلزم ارتفاع ذاته . وذلك يقتضي ارتفاع الحال التي تكون للذات . بحسب الغير . ولا يلزم عكسه .

وكل موجود عن غيره . فهو لا يستحق الوجود . بحسب الخارج . لو انفرد عن ذلك الغير . فكونه لا يكون له وجود . قبله بالذات . وذلك هو الحدث الذاتي . وهو أولى من الزماني . الذي لا يمتنع أن يصير المتقدم فيه بالعرض متأخرا . وهو هو بعينه . بسبب أن المقتضي للتقدم والتأخر فيه أمر عارض . بخلاف ما بالذات . إذ المقتضي لذلك هو ذاته . ولهذا كان باستحقاق الوجود والمحدث الزماني . وإن كان احتياجه الى المؤثر ضروريا . فليس العلة في احتياجه اليه . وهو حدوثه الزماني . ولهذا لو جاز أن يكون هذا المحدث واجب الوجود . لاستغنى عن غيره . بخلاف ما أخذ في مفهومه الوجوب بالغير . فانه لا يستغنى عن الغير . الا اذا لم تكن طبيعته هذه الطبيعة . فلا يتصور فيه ذلك . الا وقد تبدلت طبيعته بطبيعة اخرى كون ذلك داخلا في مفهومه . وليس بداخلا في مفهوم ما حدوثه زماني . وإن كان لازما له .

والحدث بهذا المعنى لا تكون علته دائمة . والا لكان وجوده عنها في بعض الأحوال . دون بعض تخصيصا من غير مخصص . فلا يكون الامكان اللازم للمهيته كافيا في فيضانه عن واجب الوجود . بل لابد من حصول شرط آخر .

فلهذا الحادث امكانان : أحدهما الامكان العائد الى ماهيته ، والآخر الاستعداد التام ، وهو سابق عليه سببا زمانيا . فاذن لابد لكل حادث زمني من سبق حادث آخر كذلك ، ليكون كل سابق مقربا للعللة الموجودة الى المعلوم . بعد بعدها عنه .

ولابد لتلك الحوادث . من محل . ليتخصص الاستعداد بوقت دون وقت ، وحادث دون حادث . وذلك المحل هو المادة فكل حادث (لوحة ٢٧١) زمني ، فهو مسبوق بمادة وحركة .

وهذا الاستعداد السابق على الحادث . يختلف بالقرب والبعد ، فانه ليس استعداد العناصر . لأن يكون انسانا . كاستعداد النطفة لذلك .

واذا لم تستعد المادة لقبول الشيء . لم يكن للفاعل قدرة على فعله ، كما ليس له قدرة على ايجاد الحياة في الحجر مثلا ، لعدم صلاحيته لها .

والفرق بين هذا الاستعداد وبين الامكان . أن الامكان لا يقتضي من حيث هو هو رجحان أحد طرفي الممكن . وليس فيه قرب وبعد . ولا هو أمر موجود فسي الخارج . والاستعداد بخلاف ذلك كله .

والحدوث بمعنييه : معنى مقبول هو صفة تحصل في العقل عند تعقل اللاوجود ، والوجود المترتب عليه في العقل . فان تصف به من الماهيات لا يكون موصوفا بالوجود وحده . فلا يكون موجودا في الخارج . من حيث هو كذلك ، بل يكون وجوده في العقل .

فاذا أطلق بعد هذا الموضوع في هذا الكتاب لفظة الحدوث . أو الحادث ، فانما يراد به الزمني ، لا الذاتي .

الفصل السادس

فسي

العلة والمعلول ومباحثهما

علة الشيء هي ما يتوقف وجود الشيء عليه^(١) . ان كانت علة لوجوده ، أو عدمه ان كانت علة لعدمه . وهي قد تكون تامة ، وقد تكون ناقصة ، والتامة هي مجموع ما يتوقف عليه الشيء . ويجب بها وجوده .

والناقصة ، ما ليست كذلك ، ويدخل في التامة الشرائط . وزوال المانع ، فان المانع التام^(٢) اذا لم يزل يبقى الوجود . بالنسبة الى ما يفرض عليه له يمكننا .
واذا كانت نسبته اليه امكانية . دون ترجح فلا علة^(٣) ولا معلولية . وليس هذا هو^(٤) مصيرا الى أن العدم يفعل شيئا . بل معنى دخول العدم في العلية ، أن العقل اذا لاحظ وجوب المعلول . لم يصادفه حاصلا ، دون عدم المانع . وتقدم^(٥) هذه العلة على معلولها . هو تقدم ذاتي لا زمني .

فان المعلول حال بقائه ، لو كان معللا بعلة تامة ، كانت موجودة قبله ، بحيث تكون علية حال وجودها موجبة وجوده . بعد انقضائها وعدمها . للزم من ذلك احد امور ، كلها باطلة . لأن ايجاب العلة للمعلول . ان كان عبارة عن وجوده بها ،

(١) هذا مطابق لرأي ابن سينا اذ يقول : « وجود المعلول متعلق بالعلة ، من حيث هي على الحال . التي بها تكون علة . من طبيعة أو ارادة » .

(٢) سقطت من أ .

(٣) أ «علة» .

(٤) سقطت من ك .

(٥) ك «تقديم» .

فاتصافها بالمؤثر به ، لا يكون حال عدمها ، والا لكان المعدوم علة تامة للموجود ، وبطلانه ظاهر .

ولا يكون حال وجودها ايضا ، لان تأثيرها في المعلول حينئذ : اما في حال وجوده ، أو حال عدمه . أو في حال ثالث لا يكون فيه موجودا ولا معدوما .
أما الأول ، فيقتضي مقارنة وجود العلة لوجود المعلول ، وهو خلاف المفروض ، ومع ذلك هو نفس مطلوبنا .

وأما الثاني فيلزم منه الجمع بين وجود المعلول وعدمه ، لانا نتكلم على تقدير أن ايجاب العلة للمعلول ، هو وجوده بها . فيتحقق الوجود لتحقيق التأثير ، ويتحقق العدم ، لانه هو المفروض .

وأما الثالث فهو حصول واسطة بين كون الشيء موجودا وكونه معدوما ، وهو بين البطلان . وان لم يكن ايجاب العلة للمعلول عبارة عن ذلك ، بل عن أمر آخر في الخارج يترتب عليه وجود المعلول ، فذلك المغاير لابد ، وأن يصدق عليه أنه في هذا الزمان يوجب المعلول في الزمان الذي بعده ، فيكون ايجابه لذلك المعلول زائدا على ذاته ، فيقع الدور ، أو التسلسل ، في الايجابيات ، وستعلم بطلانهما .
واعطاء قوة (١) العلة للمعلول في الزمان السابق . يبقى بها المعلول فيما بعده من الزمان ، فباطل ، لأن تلك القوة لها وجود ممكن ، فيفتقر الى مرجح .
والكلام في بقائها مع انتفاء المرجح . كالكلام فيما عرضت له ، وما يدل على ذلك : أن الممكن الوجود ، لا يخرج وجوده عن الامكان الذاتي ، فلا يكون موجودا الا بوجوده مترجح بمرجح ما (٢) .

وانتفى الترجيح ان بقى وجوده راجعا لماهيته ، فماهيته مقتضية لوجود الوجود ، فيستغني عن العلة في الحال ، وفيما مضى ، هذا خلف ، وان لم يبق وجوده مترجحا بماهيته فوجوده بغيره ، فمع انتفاء ذلك الغير ينتفي الترجيح والترجح به .

(١) سقطت من أ

(٢) سقطت من أ

فلم يبق الوجود لذلك الممكن مترجحا . فيترجح عدمه ، لانتفاء مرجح الوجود ، فلا يبقى موجودا ، وإذا لم يجب وجود . الممكن لذاته . لا يستغنى عن المرجح ، فلا بد له ، ما دامت ذاته موجودة . من أن يكون مرجح وجوده موجودا ، ولو لم يكن تأثير العلة في المعلول . حال وجود المعلول ، لكان اما في حال عدمه ، ويكون ذلك جمعا بين وجوده وعدمه . أو لا في حال وجوده وعدمه . ويلزم من ذلك ثبوت الوساطة بينهما .

ويجب أن تعلم أن الترجيح ان توقف على الزمان الثاني ، لم يكن المرجح الذي هو العلة التامة . علة تامة . وان لم يتوقف كان اختصاص الترجيح به دون الزمان الأول . تخصيصا بلا مخصص . ثم لو تقدمت العلة التامة على معللها زمانا ، لزم حصول المرجح . عند عدم الترجيح . والقطرة السليمة تأباه . والبناء انما يبقى بعد وجود البناء مثلا ، لكون البناء انما هو علة لحركة الأجزاء . وهو معلول ليس العنصر ، لا للبناء . وذلك فلم يعد مع بقاء التماسك المذكور .

وعلى هذا قياس غيره من أمثلة ما يتوهم بقاؤه ، بعد عدم ما يظن علة تامة له . والشئ قد يكون له علة للوجود ، وعلة أخرى للثبات ، كما في هذا المثال . وقد تكون علتها واحدة ، كالقالب المشكل للماء ، المنقى الشكل بنقائه معه .

وإذا عدت علة الوجود فان لم يبق علة الثبات ، فلا تصور للوجود . وتأثير العلة في المعلول . حال وجوده ليس معناه أنها تعطيه وجودا ثانيا ، بل معناه أن وجوده في حال اتصافه بالوجود ، انما هو بوجود علته .

ولا يفتقر الموجود المعلول الى علته ، من حيث هو موجود ، كيف كان ، والا لكان الموجود الواجب الوجود مفتقر الى علة ، بل من حيث هو موجود ممكن ، كما سبق .

ولا تجتمع على المعلول الواحد بالشخص علتان تامتان ، والا لكان واجبا ، بكل واحدة منهما . ووجوبه بكل واحدة منها تقتضي استغناء عن الأخرى ، فليس وجب بهما معا ، لاستغنى عنهما معا ، هذا خلف . ولأنه لو اجتمعا عليه ، ووجب

باحداهما ، فاما أن يكون لغيرها مدخل في العلية ، أو لا يكون . بأن كان مجموعهما هو العلة التامة ، لا كل واحدة منهما .

وان لم يكن فلم تجتمع عليه علتان المستقلتان . وأما المعلول النوعي ، فلا مانع في العقل من اجتماعهما عليه ، بمعنى أن يوجد بعض أفراده بعلة ، وبعضها بعلة أخرى ، كالحرارة ، التي يعلل^(١) بعض جزئياتها بالنار ، وبعضها بالحركة ، وبعضها بالشعاع .

وعلة عدم الشيء الممكن هي عدم علته التامة ، اما بجملتها ، أو ببعض أجزائها ، ويدل عليه أنه لو كان عدمه لذاته ، لكان ممتنع الوجود ، لا ممكنة ، فهو إذن لغيره .

وذلك الغير اما وجودي ، أو عديمي ، فان كان وجوديا ، فاما أن يختل عند حصوله أمر من الأمور المعتبرة في العلية ، أو لا يختل : فان اختل فهو مطلوبنا ، وان لم يختل بقيت العلة التامة ، مع عدم معلولها .

وان كان عديما ، فاما أن يكون عدم العلة ، وهو المطلوب ، أو عدم ما عداها ، وهو يدهي البطلان ، عند التأمل .

ومعلول الشيء لا يكون علة له من الوجه الذي به كان معلولا له ، على جهة الدور ، سواء كان معلولا قريبا أو بعيدا ، لأن العلة متقدمة على المعلول بالوجود تقدما ذاتيا ، فلو كان المعلول علة لها ، لكان متقدما عليها بالوجود ، والمقدم على المتقدم على الشيء متقدم عليه ، فيكون الشيء متقدما على نفسه .

ولان المعلول محتاج الى العلة ، فلو كان علة لعلته ، لكانت محتاجة اليه ، فيلزم احتياجه الى نفسه . بمثل ما قلنا وذلك محال . وتسلسل العلل التامة الى غير النهاية محال ، وكذا كل أمور مترتبة موجودة معا بالزمان .

أما العلل فلأن المعلولات كلها وواحد واحد منها . لا تحصل موجودة الا بموجد ، وذلك الموجد لا يكون منها ، والا لدخل في حكمها . ومن وجود كل واحد منها يعلم وجود ما قبله .

(١) سقطت من أ .

وكثرة الوسائط لا تقدم في العلم بوجود علة أولى ، واخر الموجودات^(١) التي يعلم العالم بوجودها يدل كذلك على أول العلل .

واذا كان حكم كل واحد من المعلولات . وحكم كل جملة منها حكما واحدا . في الاحتياج الى الموجد . فجميع المعلولات محتاجة الى علة غير معلولة ، والا لكانت من الجملة ، وفرضت خارجة عنها ، هذا خلف .

وبتلك العلة تنقطع السلسلة ، وتتناهى . ومما يوضح ذلك ايضا . تبين من هذا أن كل سلسلة من علل ومعلولات فكل واحد منها علة ، باعتبار ، ومعلول باعتبار ، فكانهما جملة متطابقتان في الخارج .

فاذا فرض تساويهما من جهة معلول واحد منها ، فلا بد ، وأن تكون جملة العلل زائدة على جملة المعلولات بواحد من العلل في الجانب الآخر ، الذي فرض غير متناه . لان كل علة لا تنطبق في مرتبتها على معلولها ، بل انما تنطبق على معلول علتها المتقدمة عليها بمرتبة .

ولولا زيادة مراتب العلل بواحدة . لارتفع وجوب التقدم والتأخر اللذين للعلية والمعلولية . ويلزم من ذلك ، تقطاع المعلولات قبل انقطاع العلل المقتضى لتناهيها ، مع فرضهما غير متناهيين . وكذلك الحكم في جانب التنازل السى المعلولات ، فانها هناك تتزايد على العلل بواحد ، بخلاف الجانب الأول ، فلا يمكن وجود علل ومعلولات ، لا نهاية لها .

وهكذا حكم جميع الأشياء ، التي تكون كلها موجودة ، في زمان واحد ، لها ترتيب طبيعي ، كالموصوفات والصفات ، وما يجري مجراها ، واذا فقد أحد الشرطين ، أعني الوجود مع والترتيب لا (لوحة ٢٧٣) يلزم الانطباق بحسب المراتب في نفس الامر . فان معنى التطبيق (فيها)^(٢) أن يفرض من بعض المراتب الى ما لا نهاية له ، بحسب فرضنا له كذلك جملة .

ومن المرتبة التي قبلها الى ذلك الجانب أيضا جملة أخرى . وتقابل الجزء

(١) « المعلولات » .

(٢) سقطت من ١

الأول من هذه بالجزء الأول من تلك . فالجملة الثانية أن صدق على أجزائها أنها بحالة لو أطبقت على أجزاء الجملة الأولى . انطبق كل جزء من أ أجزاء أحد الجملتين على جزء من أجزاء الجملة الأخرى . بحسب الترتيب ، كان الناقص مساويا للزائد ، وإن لم يصدق عليها ذلك لزم انقطاع الجملة الثانية ، من الجانب الآخر ، ضرورة وزيادة الأولى عليها ، بمرتبة واحدة فقط ، فتكون أيضا متناهية . وهذا فلا يتأتى في جملة ليس الحاضر في الخارج إلا بعضها ، إذ تكون الجملة من الجملة هي غير موجودة في الخارج أصلا ، ولا في جملة ، الارتباط لبعض أجزائها ببعض ، في نفس الأمر .

وإن تصور فيها ارتباط بحسب الاعتبار الذهني ، الذي لا يطابق أمرا خارجيا ، لأنه في الأشياء المترتبة ، إذا انطبق على جزء من الزائد شيء في درجته ، استحال أن ينطبق عليه جزء آخر ينطبق على غيره . فلا جرم يفصل في الزائد جزء لا ينطبق عليه شيء . وغير المترتبة لا يتصور فيها هذا البرهان .

والعلة الواحدة بالواحدة الحقيقية ، التي هي من جميع الوجوه ، لا يجوز أن يصدر عنها أكثر من واحد . إذ لو جاز صدور شيئين عنها لوجب اختلافهما بالحقيقة ، أو بالشدة والضعف ، أو بامر عرضي . والا لم يتصور اثنتينيهما والعرضي نفسه لا بد ، وأن يكون حقيقة غير متفقة بين الاثنين . فما يصدران عنه يكون قد أفادهما . وأفاد العرضي الذي اختلفا فيه ، فمفيدهما على كل تقدير ، لا بد وأن يصدر عنه مختلفان . إما بالحقيقة ، وإما بالكمال والنقص .

وإذا ثبت اختلاف المقتضي ، ثبت اختلاف الاقتضاء الدال على اختلاف جهته . فانا نعلم بديهية أن العلولات إذا تساوت نسبتها الى مفيد وجودها ، وجب تساويها في نواتها ، وجميع أحوالها ، إذ لا يكون لأحدها من العلة ، ما ليس للآخر ، فكان يكون ما هو أكثر من واحد واحدا . لا علمت من استحالة الاثنيية

من غير مميز يقع به الاختلاف .

واعتبر كيف أنا مع اختلاف الجهات فينا ، لا تتكرر أفعالنا ، الا لتكثر اراداتنا وأغراضنا ، وبارادة واحدة . واعتبار واحد ، لا يحصل منها الا شيء واحد . ولولا ان السلب يتوقف على ثبوت مسلوب ومسلوب عنه ، وأن^(١) الاتصاف يتوقف على موصوف وصفه . والقبول على قابل ومقبول ، لا أمكن أن يسلب عن الواحد أكثر من واحد . ولا يتصف موصوف بأكثر من صفة واحدة . ولا يقبل قابل أكثر من مقبول واحد .

وانما جاز ذلك ، لأنه لا يكفي ثبوت المسلوب عنه ، والموصوف والقابل . بخلاف صدور الشيء عن الشيء . فانه يكفي في تحققه فرض شيء واحد ، هو العلة ، فان معنى هذا الصدور غير معنى الصدور الاضافي العارض للعلل والمعلول من حيث يكونان . مقابل هذا هو كون العلة بحيث يصدر عنها المعلول ، وهو متقدم على المعلول . وعلى الاضافة العارضة لهما ، وهو أمر واحد ، ان كان المعلول واحدا . أما ذات العلة ان كانت علة لذاتها أو حالة عارضة لها ان لم تكن لذاتها علة . واذا تكرر المعلول كان ذلك الأمر مختلفا ، ولزمه تكرر ذات العلة كما مر .

ويجوز صدور الأشياء الكثيرة عن الواحد الحقيقي ، اذا كان بعضها صادرا عنه يتوسط صدور بعض . وباختلاف الآلات والقوابل والحيثيات والشرائط ، لا يمتنع في العقل أن يصدر عن الواحد ما زاد على واحد ، ولكن ذلك لا يكون على الحقيقة صدورا الا عما هو كثير لا عن واحد . من حيث انه واحد .

وكل علة مركبة فمعلولها مركب أيضا . اذ لو صدر البسيط من حيث هو بسيط عن المركب . من حيث هو مركب . فاما أن يستقل واحد من أجزاء ذلك المركب بالعلية . أو لا يستقل . فان استقل بها لم يكن المعلول مستندا الى الباقي ، والا لاجتمع عليه علتان تامتان . وان لم يستقل واحد منها . بذلك : فاما أن يكون له تأثير في شيء من المعلول . أو لا يكون فان كان له تأثير في شيء منه .

(١) سقطت من ا

لا في كله . لأن المفروض خلافه . كان المعلول مركبا لا بسيطا ، وان^(١) لم يكن له تأثير في شيء منه ، فالاجزاء بأسرها ، ان حصل لها عند الاجتماع أمر زائد هو المؤثر ، فذلك الزائد اما عدمي أو وجودي ، فان كان عدميا لم يكن مستقلا بالتأثير في وجود المعلول ، وان كان وجوديا : فهو اما بسيط أو مركب .

والبسيطة يعود الكلام في صدوره عن الاجزاء بأسرها سواء كان هو نفس الاجتماع ، أو غيره ، والمركب يعود الكلام في صدور المعلول الذي فرض انه بسيط عنه (لوحة ٢٧٤) .

وان لم يحصل عند الاجتماع أمر زائد ، كان حالها مع اعتبار الاجتماع ، كحالها مع اعتبار الانفراد ، فلا يكون المجموع المركب مؤثرا في البسيط .

وفرض أنه مؤثر فيه ، هذا خلف ، ويلزم من هذا أن تكون علة كل حادث مركبة لوجوب حدوث تلك العلة أيضا ، والا لكان صدور الحادث عنها على تقدير قدمها في وقت دون ما قبله ، ترجيحاً من غير مرجح . فلو كانت علة الحادث بسيطة للزم من حدوثها ، أن تكون علتها حادثة ، ومن بساطتها أن تكون علتها بسيطة .

والعلة موجودة مع المعلول في الزمان ، لما مر ، فيلزم وجود سلسلة غير متناهية من علل ومعلولات ، وقد سبق بطلانه .

وأما اذا لم تكن علتها بسيطة ، فوجود هذه السلسلة غير لازم ، لجواز ان يكون تركيب علتها من أمرين : قديم وحادث .

ويكون الحادث منها شرطاً بعدمه بعد وجوده^(٢) في وجود الحادث المعلوم عن^(٣) العلة القديمة ، والشرط جاز أن يكون عدميا ، فيكون جزء العلة التامة للحادث أمرا عدميا . والجزء الآخر دائم الوجود ، فلا تجتمع أمور موجودة معا ، ولها ترتيب العلية والمعلولية الى غير النهاية ، لأن أحد جزئي علتها شيء واحد مستمر الوجود .

(١) «فان» .

(٢) كـ «وجود» .

(٣) «من» .

فان كان ذلك الشيء معلولا ، فينتهي الى علة غير معلولة ، والآخر الحادث ، وان لم يقف احتياجه الى حوادث أخرى ، عند حادث أول . فان تلك الحوادث ليس لها جملة موجودة ، بل كل حادث منها مسبوق بحادث آخر سبقا زمانيا ، فلا يمتنع عدم تناهيها ، ولا كذلك لو كانت علة الحادث من حيث هو حادث حادثة وبسيطة . كما مر .

ويجب من هذا ألا يكون شيء من الحوادث واحدا حقيقيا ، بل لا بد ، وأن يكون فيه اثنتية من وجه ما .

وان كانت ماهيته الأصلية واحدة ، والعلة الفاعلة لشيء ، لا يجوز أن تكون قابلة . لما فعلته من الجهة التي كانت بها فاعلة ، لأن جهة الفعل غير جهة القول . ولو كانا واحدا لكان كل فاعل قابلا لما فعل ، وكل قابل فاعلا لما قبل بنفس الفعل والقبول .

فلا بد في ذاته من جهتين ، لتقتضيا بهما . بمثل ما مر ، في أن الواجد الحقيقي لا يصدر عنه اثنان ، والجهتان حيث تمددا في موضع ، فلا يعبران واحدا أبدا ، ولا في موضع من المواضع . لان اتحاد الاثنين محال . ولا يصح أن العلة يتساوى وجودها . ووجود المعلول . ان العلة لها الوجود أولا ، وللمعلول ثانيا . والعلة لا تنتشر في الوجود الى المعلول . بل تكور موجودة بذاتها . أو بعلة أخرى .

والمعلول يفتقر الى العلة . والمعلول في ذاته لا يجب له الوجود ، وانما يجب له بالعلة . فالى وجود ذات العلة نظر لا يتناول ذات المعلول ، وذات المعلول فاذا نظر اليها موجودة فانما يلحظ مقيسه الى العلة . والمعلول يتعلق بالعلة . من حيث هي على الجهات التي بها تكون علة . من ارادة أو معاون ، أو أمر ينبغي ، أو انتفاء أمر^(١) لا ينبغي .

فاذا حصل الجميع فيجب . واذا انفى الجميع بانتفاء جميع الأجزاء . أو انتفاء البعض ، فينتفي . ومتى دام المرجح دام الترجيح . فان كل ما لا يتوقف على غير شيء ما اذا وجد الشيء ذلك الشيء . يجب وجوده والا توقف على غيره . وقد

(١) سقطت من ك .

وضع أنه ما توقف على غيره ، هذا خلف ، وتنقسم العلة الناقصة الى ما يكون جزءا من المعلول ، والى ما لا يكون جزءا منه .

والجزء اما الذي به الشيء بالفعل ، وهو الصورة كصورة الكرسي او الذي هو به بالقوة ، وهو المادة ، كالخشب له .

وما ليس بجزء منه اما ما به المعلول ، أى أنه الذي يفيد الوجود ، وهو الفاعل ، كالنجار ، أو ما لا حله المعلول ، وهو الغاية كالجلوس عليه ، أو ما فيه المعلول ، وهو الموضوع والقابل كالجسم لهيئته ، أو ما هو خارج عن هذه الأقسام ، وهو الشرط ، كالألة وزوال المانع وغير ذلك ، وبعض المعلولات قد يفتقر الى كل هذه ، أو الى عدة منها ، وبعضها لا يفتقر الا الى العلة الفاعلية فقط ، كما ستتحققه .

وكل واحد من هذه العلل قد يكون قريبا ، وقد يكون بعيدا ، وقد يكون عاما ، وقد يكون خاصا ، وقد يكون كليا ، وقد يكون جزئيا ، وقد يكون بالذات ، وقد يكون بالعرض ، وقد يكون بالقوة ، وقد يكون بالفعل .

ومثاله في الفاعلية مع تشاكل في الأمثلة ، ان العفونة علة قريبة للحمى ، والاحتقان مع اذمتلاء علة بعيدة^(١) ، والصانع للبيت علة عامة ، والبناء له علة خاصة ، وهو كلي ، وهذا البناء له جزئي .

والطبيب يعالج علة بالذات ، والكاتب يعالج ، أو^(٢) السقمونيا تبرد ، لاستفراغه الصفراء الحارة^(٣) ، أو مزيل الدعامة عن الحائط ، لسقوطه ، وسائر العلل المعدة جميع هذه علل بالعرض ، والبناء قبل شروعه في البناء ، علة له بالقوة ، وعند مباشرته له علة له بالفعل .

والفاعل لا يعطي الوجود الا بعد تشخصه ، لأنه لا يوجد الا وان يكون شخصا ، ولا يصدر عنه الوجود ، الا اذا كان موجودا (لوحة ٢٧٥) .
وتأدي السبب الى المسبب ، اما أن يكون دائما ، أو أكثريا ، أو متساويا ، أو

(١) سقطت من ك .

(٢) أ د ، .

(٣) أ ه الحادة .

أقلها . والذي يتأدى السبب اليه على أحد الوجهين الأولين ، هو الغاية الذاتية ، وعلى أحد الآخرين هو الغاية الاتفاقية . كمن خرج الى السوق . لابتياح سلعة فقط . فلقى خريمه ، فابتياح السلعة ذاتية . وظفروه بالغريم اتفاقية . . .
والأمور الاتفاقية ، إنما هي كذلك بالنسبة الي من لا يعلم أسبابها . وأما اذا قيسست الى مسبب الأسباب . والى الأسباب المكتتفة كلها ، فلا موجود بالاتفاق البتة .

والعلة الغائية هي علة فاعلية للعلة الفاعلية ، وليسست علة لوجود العلة الفاعلية ، والعلة الفاعلية علة لوجود الغائية . وليسست علة لعملية الغائية ، بل هي علة لذاتها . والغائية بالحقيقة ما هي متمثلة في نفس الفاعل ، كتمثل فاعل البيت الاستكنان به . وهي العلة .
وأما الواقع في الأعيان كالاستكنان به في الخارج . فهو معلول الفعل لا علة .
اذ لا يوجد الا بعد وجوده .

وليس من شرط الغاية الروية . فان الروية لا تجعل الفعل دائما به ، بل تعين الفعل الذي تختار من بين أفعال جزئ اختيارها لكل واحد منها غاية تخصه ، فان الغاية اللازمة للفعل . هي بالضرورة . لا بفعل فاعل .
واعتبر بالكاتب الماهر لو روى في كتب حرف حرف ، لكان يتبدل ، وكذلك الضارب بالعود ، والزائق المعتصم بما يصممه . والمبادرة الى حرك عضو من غير تفكر ولا ترو . وغاية الفاعل بالاختيار تسمى غرضا ، وهو أنص من الغاية المطلقة .

وكل من فعل لغرض فهو ناقص الذات . لأنه ان فعل لمصالح ذاته فظاهر ، وان كان بحسب شيء^(١) آخر . فان كان صدور ذلك الشيء عنه الى غيره ، ولا صدور عنه بمنزلة واحدة عنده . فلا يرجع على تقيضه . وان كان صدوره عنه أولى به ، فسؤال اللم لا يزال يتكرر . حتى يبلغ ذات الفاعل . كما يقال لم فعلت كذا ؟ فيقال : ليفرح فلان . وان قيل : ولم طلبت فرح فلان ؟ فيقال : ان الاحسان

(١) سقطت من ك .

حسن .

فاذا قيل : ولم آثرت ما هو حسن ؟

فاذا اجابه بخير يعود اليه ، أو بشر يستفي عنه ، وقف السؤال ، والا لم يقف ، فان حصول الخير لكل شيء وزوال الشر عنه ، هو المطلوب بذاته مطلقا ، وعنده تنتهي الغايات لا محالة .

ومبدأ الفعل ان كان شوقا تخيليا وحده ، فهو الجفاف ، كالمبث باللحية ، وان كان مع مزاج أو طبيعة ، فهو القصد الضروري ، كالتنفس وحركة المريض . وان كان تخيلا مع ملكة نفسانية داعية ، غير موجهة الى روية ، فهو العادة . وان كان المبدأ شوقا تخيليا ، وروية ، وتؤدي الى الغاية ، فليس بعيب .

فلا بد في هذه الاشياء كلها ، من شوق وتخييل ، حتى المبعث بالحقيقة . والساهي والناثم يفعل فعلا ما . ولا يخلو عن تخيل لذة ، أو زوال حالة مملولة . والتخييل شيء ، والشعور بأنه هو ذا ، بتخييل شيء ، وبقاء الشعور بالتخييل في الذكر شيء . فلا ينكر التخيل ، لعدم انحفاظه في الذكر .

الفصل السابع

في

الجواهر والعرض وأحوالهما الكلية

الذي قد اصطلح عليه في هذا الكتاب ، هو أن الجوهر ما قام بذاته (١) ،
والعرض ما عداه ، وقد يسمى ماهية (٢) .

وأما في اصطلاح الجمهور ، فالجواهر (هو) (٣) ماهية ، اذا وجدت في
الأعيان ، كان وجودها ، لا في موضوع - والعرض هو ماهية ، اذا وجدت
كذلك فرجودها ، انما هو في الموضوع .

وعنوا (٤) بالموضوع المحل المستثنى في قوامه ، عما يحل فيه . والكائن
في المحل هو الكائن في شيء ، لا كجزء منه ، شائعا فيه بالكلية . ولا (٥) ،
يصح مفارقتها عنه ، فالموضوع أخص من المحل . وعلى هذا فبعض الجواهر
تكون في محل ، ويسمى ذلك الجوهر صورة ، ويسمى محله هيولي ومادة .
فالموضوع والمادة داخلان تحت المحل ، والصورة والعرض داخلان تحت
الحال .

(١) ورد هذا التعريف للجوهر عند الأشعري في مقالات الاسلاميين ٢ : ٨
ثم أورد رأيين آخرين هما : أنه القائم بذاته القابل للمتضادات ، وأنه
ما أحتمل الأعراض .

(٢) أ «هيئة» .

(٣) سقطت من ك .

(٤) في الأصل «عنوان» . ك ، ا .

(٥) أ «فلا» .

وقولنا : كذا فهو^(١) في كذا ، هو لفظ مشترك ، بين معان مختلفة . فإن كون الشيء في الزمان ، وفي الغصب ، وفي الراحة ، وفي الحركة ، وكون الجزء في الكل ، والكل في الأجزاء ، والخاص في العام ، ليس لفظه فسي جميعها بمعنى واحد .

فإن^(٢) جمع ذلك الاضافة ، أو الاشتغال ، أو الظرفية - فكل من هذه له عدة معان أيضا . فالشيوع ، والمجامعة بالكلية ، وعدم جواز الانتقال ، في شرح الكائن في المحل ، هو قرينة ، يفهم منها المقصود بلفظه في المستعملة فيه ، ولا كجزء ، احتراز به عن مثل كون اللونية في السواد ، والحيوان في الانسان .

وقد تبين أن مثل هذه ، ليست بأجزاء على الحقيقة ، بل هي كالأجزاء . وقد خرج عن الجوهر بتفسيرهم ، ما ليس له وراء الانية ماهية . فإن قولنا اذا وجد كان لا في موضوع ، لا يصدق الا على ما وجوده زائد على ماهيته^(٣) .

ودخل فيه كليات الجواهر المرتسمة في الذهن ، فانها - وان كانت في الحال في موضوع الا أنه - يصدق عليها أنها وجدت خارج الذهن لم يكن وجودها في موضوع . على أن هذه في الحقيقة ، لا تنتقل بأعيانها ، من الذهن الى الخارج . بل في (لوحة ٢٧٦) الخارج مماثلة . وليس من شرط المماثل أن يكون مماثلا من كل وجه .

والعرض وجوده في تعينه هو وجوده لمحل ، وليس أن يحصل له وجود ، ثم يلحقه وجوده في محل ، بخلاف كون الشمس ، مثلا ، في فلكها ، فإن كونها في الفلك ليس نفس وجودها ، اذ لا مانع عن توهم الشمس كائنة في غيره .

(١) ك « هو » .

(٢) أ « وان » .

(٣) أ « ماهية » .

ولما كان العرض بالاصطلاحين لا يتحقق وجوده الشخصي ، الا بما يحل فيه ، لم يمكن انتقاله عنه الى محل آخر ، ولا أن يوجد مفارقا له ، كيف كان .

ولهذا قيل في تعريفه : ولا تصح مفارقتة عنه ، وذلك لأن المحتاج فسي وجوده المشخص الى علة ، لا يمكن أن يحتاج الى علة مبهمه ، لأن المبهم لا يكون - من حيث هو مبهم - موجودا في الخارج .

وما لا يكون كذا لا يفيد وجودا خارجيا ، فالعرض اذن لا يتحقق وجوده الا بمحل تعيينه . يتبدل بتبدله ذلك الوجود ، ولهذا يمتنع أن ينتقل عنه ، ويخالف حاله في هذا المعنى حال انتقال الجسم من حيز الى حيز ، لأن احتياجه الى الخير انما هو في صفة غير الوجود .

فانه محتاج في تحيزه ، لا في وجوده ، الى تحيز من حيث طبيعة الحيز ، فلا يمتنع أن ينتقل من حيز بعينه ، الى حيز آخر يساوي الحيز الأول في معنى الخير .

وهكذا اذا تعين حيز الواحد بالنوع ، كان الواحد بالشخص من جملة ذلك النوع محتاجا الى أحد أجزاء حيز ذلك النوع لا بعينه ، ولذلك أمكن انتقاله الى حيز آخر .

والهيئات لما كانت في المحل ففي نفسها الافتقار الى الشيوخ فيه ، فيبقى الافتقار ببقائها ، فلا يتصور أن تقوم بنفسها ، ولا أن تنتقل ، فانها عند النقل تستقل بالوجود ، والحركة ، فهي جوهر لا هيئة .

فان الطبقة الواحدة من حيث هي تلك الواحدة بعينها ، لا تحتاج الى محل تارة ، وتستغني عنه أخرى ، وذلك ظاهر . ويجب أن تعلم ، ان الانتقال الذي حكم بامتناعه على الهيئات ، انما هو الانتقال المستلزم لاستقلالها بالوحدة ، أو بالجهات ، أو بالحركة المكانية ، أو بما يجري

الجديد في الحكمة

مجرى هذه •

واما انتقالها بمعنى أن فاعلها يظهرها للمحس ، أو لغيره في محل ، ثم يظهرها كذلك في محل غير ذلك المحل : فلا يمتنع من هذا الذي قد قيل • ولم أجد برهانا على امتناعه •

وإذا قيل : العرض ، أو الهيئة قد عديم فالمنعقد اذا كانت العملة الفاعلية (له) (١) باقية ، هو تعلقه بمحل ما مظهر له • وأما تعلقه بفاعله فلم ينعدم ، ولهذا جاز أن يظهر (٢) بمحل آخر • وقيام العرض بالمرض جائز ، وهو كاستضاءة سطح الجسم ، وكون البطم في الحركة •

ولكن لا بد من الانتهاء الى ما يقوم بالجوهر والعرض الحال في المحل المنقسم ، فانه لا بد ، وأن ينقسم بانقسام محله ، لأن كل واحد من الأجزاء المفروضة في المحل ان لم يوجد فيها شيء من الحال ، لم يكن الحال حالا في ذلك المحل •

وان وجد فيه شيء : فاما أن يكون الحال بتمامه حاصلًا في كل واحد من أجزاء المحل ، فيكون العرض الواحد في الحالة الواحدة ، في أكثر من محل واحد ، وهو باطل بالبديهية •

أو يحصل كل بعض منه في بعض من محله ، وهو يوجب الانقسام • ويجوز قيام غير المنقسم بالمنقسم ، اذا لم يكن قيامه به ، من حيث هو منقسم ، بل من حيثية أخرى ، لا أنقسام فيها ، وذلك كحلل النقط في الخط ، فانها تحل فيه لا من حيث هو خط ، بل من حيث هو متناه • وكذا حلول الخط في السطح ، والسطح في الجسم ، وكذا قيام الوحدة الغير الحقيقية ، بالموضوع المنقسم ، فانها تقوم به من حيث هو مجموع • وكذلك الهيئة المسماة بالوضع ، انما تحصل في الأجزاء بعد صيرورتها جملة

(١) سقطت من أ •

(٢) لك « يظهره » •

واحدة ، والزاوية والشكل كذلك، أيضا .
وليس هو حلول عرض واحد في محال كثيرة ، انما هو حلول عرض واحد ، في محل واحد ، ينقسم باعتبار غير اعتبار وحدته . ولا يمتنع هذا وأمثاله في الأمور الاعتبارية ، التي لا تحقق لها في الأعيان .
وينقسم الجوهر الموجود بالمعنى المصطلح عليه ، في هذا الكتاب ، الى أربعة أقسام ، والعرض الى مثلها . أما أقسام الجوهر ، فهي أنه اما أن يجب وجوده لذاته ، وهو الواجب الوجود ، أو لا يكون كذلك وهو الممكن الوجود .

لأن ما ليس بواجب هو اما ممكن أو ممتنع . واذا كان (١) ليس بمتنع، لكون مورد القسمة ، ليس هو مطلق الجوهر ، بل الجوهر المقيد بكونه موجودا ، فهو اذن ممكن ، وكل ممكن : فاما متحيز ، وهو الجسم ، لاستحالة الجوهر الفرد ، كما ستعلم . واما غير متحيز ، ويسمى بالروحاني والمفارق .

ولا يخلو اما أن يكون له تعلق بالجسم ، من طريق التدبير له ، والتصرف فيه ، والاستكمال به ، وهو النفس والروح ، أو لا يكون له هذا التعلق ، وهو العقل .

وربما يكون المفارق الواحد مفتقرا الى العلاقة الجسمية ، في بعض أحواله ، ومستفتيا عنها في بعضها ، فيكون نفسا بالاعتبار الأول ، وعقلا بالاعتبار الثاني ، وستحقق صحة ذلك .

وأما أقسام العرض ، فهي أنه اما أن يتصور ثباته لذاته ، أو لا يتصور ثباته لذاته ، فان تصور ثباته لذاته ، فاما أن يعقل دون النسبة الى غيره ، أو لا يعقل دونها .

(١) ك «واذ ليس» .

(والذي يعقل دونها) (١) ، فاما أن يوجب لذاته المساواة والتفاوت والتجزؤ (لوحة ٢٧٧) ، فهو لا يوجب . فالذي يوجب ذلك لذاته ، هو الكم ، والذي لا يوجبه هو الكيف ، والذي (لا) (٢) يعقل دون النسبة الى غيره هو الاضافة ، والذي لا يتصور ثباته لذاته هو الحركة . واحتترز بلفظة لذاته في الحركة ، عن الزمان ، فإنه لا يتصور ثباته ، بسبب (٣) أنه مقدار الحركة ، كما ستعلم

واحتترز بها في الكم ، عن الذي يكون كما بالعرض ، كالذي هو موجود في الكم ، كالزوجية ، والاستقامة ، والأطولية ، أو الكم موجود فيه ، كالمعدودات ، أو حال في محل الكم ، كالبياض ، أو متعلق بما يعرض له الكم ، كما يقال للقوة : انها متناهية ، وغير متناهية ، بسبب كون المقوي (غلته) (٤) كذلك في المدة ، أو في العدة . وقد يكون شيء واحد ، كما في الذات (٥) وبالعرض معا ، كالزمان .

أما كونه بالذات فظاهر ، وأما كونه كما بالعرض ، فلتعلقه بالحركة (٦) المتعلقة بالمسافة .

وعلى اصطلاح الجهور ، في معنى الجوهر (والعرض) (٧) ، يتغير هذا التقسيم ، لأن الواجب الوجود ، ليس بجوهر ، على تفسيرهم ، كما سبق .

والصورة المقومة لما تحل فيه ، وكذا المادة التي هي محلها ، هما جوهران على ذلك التفسير ؟

-
- (١) سقطت من أ
 - (٢) سقطت من ك
 - (٣) أ « لسبب »
 - (٤) سقطت من ك
 - (٥) ك « بالذات »
 - (٦) ك « بالجملة »
 - (٧) سقطت من ك

ووجه تقسيم الجواهر عندهم ، (أنه)^(١) اما جسم ، أو أجزاءه ، أو أمر غير ذلك .

والقسمان الاولان يسمونهما بالمبادئ . والقسم الثالث بالمفارق والروحاني . ويقسمون الأول الى نفس المادة ، والى ما يقومها ، والى ما يقوم بها^(٢) . والأول هو الهولي ، والثاني هو الصورة ، وهما جزءا الجسم ، والثالث هو الجسم .

وأما المفارق ، فاما أن يتصرف في الماديات على الوجه الذي سبق ، وهو النفس ، أو^(٣) لا تتصرف فيها كذلك ، وهو العقل . وتقسم العرض على الاصطلاحين متساو .

ويجب أن تعلم أن الكم : اما أن يمكن أن تفرض فيه أجزاء ، تتلاقى على حد مشترك ، وهو المتصل ، أو لا يمكن ، وهو المنفصل .

والمتصل ان كان قار الذات ، أي يصح ثباته ، فهو^(٤) المقدار ، والا فهو الزمان ، والمنفصل هو المدد . والأول يختص دون الآخرين ، والأوسط يختص بأنه غير قار الذات ، دون الباقيين . وأن الكيف : اما أن يكون مختصا بالكميات : كالتربيع والزوجية ، أو^(٥) غير مختص بها .

وغير المختص : اما أن يعتبر من حيث هو استعداد لأمر ما ، أو لا يعتبر من حيث هو كذلك . والمعتبر فيه أنه استعداد ، هو القوة ، واللاقوة ، كالمصاحبة والصلابة ، وما يقابلهما .

والذي لا يعتبر فيه أنه استعداد ، فاما محسوس بأحد الحواس الخمس الظاهرة ، كملوحة ماء البحر ، وحمرة الخجل ، أو غير محسوس بأحدها ،

(١) سقطت من أ .

(٢) أ «بهما» .

(٣) أ «دولا» .

(٤) أ «دوه» .

(٥) ك «و» .

كسعة المصباح ، وغضب الحليم . ويمم الأولين كونهما لا يعتبر فيهما
 أنهما كمال جوهر ، بخلاف الثالث والرابع .
 وللإضافة والحركة أقسام ، الأليق بها أن تؤخر عن هذا الموضع ، وهذا
 الذي قد ذكرته هو تقسيم حاصر لجميع الموجودات الخارجية ، بل ولجميع
 المفهومات الذهنية .

ومن ههنا ان شاء الله (تعالى) (١) ويتوفيقه سبحانه ، أشرع في الكلام
 في كل واحد من هذه الأقسام ، وأحكامه ، مبتدئا بأخسها وأضعفها ، وهو
 أقسام الأعراض وجودتها واعتباراتها (٢) ، مترقيا عنها الى الأشرف
 فالأشرف ، والأقوى فالأقوى ، من الموجودات الجوهرية ، وأذكر (٣) بعد
 الأعراض الأجسام ، ثم النفوس ، ثم العقول ، ثم أختم الأبواب بالكلام في
 حال الفنى المطلق القيوم ، الواجب الوجود ، جل جلاله ، وعز سلطانه .

(١) سقطت من ك .

(٢) أ « واعتباراتها » .

(٣) أ « وذاكر » .

الباب الثالث

فسي

أقسام الأعراض الوجودية والاعتبارية

الفصل الأول

فسي

المقادير والأعداد التي يعمها جميعها كونها قارة الذات

اقسام المقادير (١) ثلاثة : خط و سطح و بعد تام ، وتسمى جسما تعليميا - فالخط هو طول وحده ، دون اعتبار عرض وعمق . والسطح هو طول وعرض فحسب ، دون اعتبار عمق . والبعد التام هو الطول والعرض والعمق .

والفرق بين هذه المقادير وبين الجسم الطبيعي ، أن كل واحد منها قد يتبدل على جسم واحد ، مع أن ذلك الجسم بحالة لم تتبدل . والمتبدل غير ما ليس بمتبدل ، ألا ترى أن قطعة من الشمع متلا اذا شكلت بأشكال مختلفة ، كيف يزداد طولها تارة ، وينقص أخرى ، وكذا عرضها وعمقها ، مع أن جسميتها هي هي ، في جميع الأحوال .

فكل من الخط والسطح والعمق عرض في الجسم ، فمجموعها ، وهو البعد التام هو عرض أيضا ، اذ لا يتقوم جوهر بمجموع أعراض لا مقوم له (٢) غيرها . وليس لشيء من هذه الامتدادات وجود في الأعيان على الاستقلال .

أما الخط ، فلأنه لو وجد عيبا ، لكان ما يلاقي منه جهة السطح ، غير ما يلاقي الجهة الأخرى ، فينقسم في العرض ، والسطح ، لو وجد كذلك لكان الملاقي منه لجهة الجسم غير الملاقي منه للجهة الأخرى ، فينقسم في

(١) المقادير .

(٢) لها .

العمق ، والبعد التام ، لو قام بنفسه ، دون مادة ، لكان هو الخلا الذي سيتحقق امتناعه ، ونحن اذا تخيلنا الثخن من غير أن نلتفت الى شيء من المواد ، كان ذلك بعدا تاما ، هو الجسم التعليمي .

واذا تخيلناه متناهيا (لوحة ٢٧٨) فقد تخيلنا سطحه . فاذا كان تخيلنا لسطحه ، من غير أن نلتفت الى شيء مما يقارنه في المواد من اللون والضوء ، كان ذلك سطحا تعليميا . وعلى هذا القياس الخط التعليمي . والبعد التام يمكن أن يؤخذ لا بشرط شيء ، ويمكن أن يؤخذ بشرط^(١) لا بشيء .

وأما السطح والخط التعليميان ، فلا يمكن أحدهما بشرط لا شيء بل كما لا يتحصلان^(٢) في نفس الأمر على الاستقلال ، فكذا في التخيل ، لانا اذا تخيلناهما ، لا بد وأن نفرض للسطح أعلى وأسفل ، وللخط يميناً ويساراً ، فيكون المأخوذ الأول مع الجسم ، والثاني مع السطح .

ويدل على عرضية المقدار أنه لو وجد في الخارج مفارقا عن المادة ، لكان كونه لذلك اما لذاته أو للوازمها أو لأمر خارج عتھما . والأولان يقتضيان كون كل مقدار كذلك ، والثالث يقتضي كون الغني بذاته عن المحل ، يصير محتاجا اليه بأمر جائز المفارقة ، والمحتاج اليه بذاته يصير غنيا عنه ، بأمر هذا شأنه ، وذلك محال ، لأنه ما للشيء بذاته ، لا ينفك عنه بحال من الأحوال .

والسطح ليس هو فناء الجسم فقط ، والا لم يكن قابلا للإشارة (الحسية)^(٣) بل هناك أمور ثلاثة : فناء الجسم في جهة معينة ، وليس بعدم محض ، بل عدم أحد أبعاد الجسم ، وهو عمقه ، ومقدار ذو طول

-
- (١) أ «لشرط» .
 - (٢) أ «يحصلان» .
 - (٣) سقطت من ك .

وعرض فقط ، واطافة تعرض للفتاء ، فيقال لها بحسبها نهاية ذي نهاية -
والاطافة عارضة لها متأخرة عنها .

وكون الشيء نهاية لقابل الأبعاد الثلاثة المتقاطعة على زوايا قائمة ،
يقتضي كونه قابلا لفرض بعدين منها فقط . وكميته انما هي باعتبار
كونه مقدارا لا غير .

وكونه سطحاً ، هو باعتبار ملاحظة البعدين اللذين هما : الطول
والعرض ، مع عدم ملاحظة البعد الثالث ، وهو العمق . وانما قيسد
التقاطع بكونه على زوايا قائمة . (لانه ^(١) لو لم يقيد بذلك . لامكن في
السطح تقاطع أبعاد لا تنحصر ، فضلا عن الجسم .

وأما كونه على الزوايا القوائم ، فلا يمكن أن يزيد في الجسم على
ثلاثة . ولا في السطح على بعدين . اذ الزاوية ^(٢) القائمة هي التي تحدث
من قيام خط مستقيم على خط مستقيم ، ولا ميل فيه الى أحد الجانبين .
فان مال الى أحدهما ، فالتى هي أصغر من قائمة ^(٣) حادة ، والتي هي
أكبر منها منفرجة . وذلك ظاهرة عند التأمل .

وحال الخط في كونه يتناهى به السطح ، على قياس حال السطح ، في
كونه يتناهى به الجسم .

والخط يتناهى بنقطة ، وليست النقطة من المقادير ، ولا من الكمية ،
اذ ليس يمكن أن يفرض فيها شيء غير شيء . وهو معنى قبول التجزؤ
الذي هو من خواص الكم ، وانما المقادير بأسرها تتناهى بها ، وتعرف
بأنها شيء ذو وضع ، لا ينقسم .

ويكون ^(٤) التقاطع المذكور على زوايا قوائم ، دليل على أن المقادير .

(١) سقطت من ك

(٢) أ « الزوايا »

(٣) ك « القائمة »

(٤) أ « وكون »

لا تزيد على الثلاثة ، التي هي : الخط أو السطح والجسم التعليمي ، اذ لا يمكن الزيادة على اماكن فرض ابعاد ثلاثة بهذا الشرط ، ولهذا عبرت عن الجسم التعليمي في هذا الكتاب بالبعد التام .
والعدد هو الكم المنفصل ، اذ ليس لأجزائه اماكن حد مشترك يتلاقى عنده ، ولو فرض في نوع من العدد كالسبعة آحاد مرتبة فيها واحد متوسط ، وعلى الجوانب آحاد بطلت نوعيته الواحدة الكائنة قبل هذا الترتيب . ثم اذا فرض منها واحد بين اثنين يكون له طرف الى كسل واحد فينقسم ، فتكون آحاده أمور^(١) منقسمة : اما اجسام او سطوح صفار .

وبالجملة تكون كميات متصلة في انفسها ، وتعرض لها الوحدة والعديدية . وكلامنا في الكم المنفصل بالذات ، لا فيما يعرض له الكم المنفصل ، فيكون كما منفصلا بالعرض . فان الذي يعرض له ذلك ، قد يكون جوهرًا ، وقد يكون مقدارًا ، أو غيرهما . فالعدد من حيث هو عدد ، لا حد مشترك فيه ، ولا اماكن لأن يفرض فيه ترتيب ووسط وطرف .
ولا اولوية لبعض آحاد العدد بالوسطية ، ولا^(٢) بالطرفية من بعض .
وليس (غير)^(٣) العدد كما منفصلا ، لان قوام المنفصل من المتفرقات ، (التي هي مفردات)^(٤) ، والتي هي آحاد ، فان أخذ الواحد ، من حيث هو واحد فقط ، لم يكن حاصل من اجتماع أمثاله الا العدد .

وان أخذ من حيث انه^(٥) انسان او حجر او غير ذلك ، لم يمكن اعتبار كونها كميات منفصلة الا عند اعتبار كونها معدودة بالآحاد التي فيها ، فهي انما تكون كميات منفصلة بالحقيقة ، لكونها معدودة بالوحدات التي فيها

(١) أ «أمور» .

(٢) ك «لا» .

(٣) سقطت من ك .

(٤) سقطت من ك .

(٥) أ «هو» .

فاذن كمياتها المنفصلة ، ليس الا لعدديتها لا غير • والبرهان على كون العدد عرضا ، هو أنه متقدم بالرحداث التي هي أعراض • ومجموع الأعراض لا يكون جوهرًا ، وعرضية الوحدات يدل عليها أن وحدة الجوهر مساوية لوحدة العرض في مفهوم كونها وحدة ، فذلك المفهوم ان كان جوهرًا ، استحال حصوله في العرض ، لأن الجوهر لا يوجد في العرض ، وان كان عرضا لم (١) يمتنع حصوله في الجوهر ، فوجب الجزم بكون الوحدة عرضا •

وظاهر أن الوحدة • وان كانت مبدأ العدد ومقومة له ، فليست بعدد ولا كم ، اذ التعريف لهما لا يصدق عليها ، بل أقل العدد (لوحة ٢٧٩) اثنان ، وهو الزوج الأول • ونسبة الوحدة الى العدد ، ليست كنسبة النقطة الى الخط ، لأن الوحدة جزء العدد ، والنقطة نهاية الخط ، وليست بجزء منه ، والا لزم تركيب الخط من النقطة ، والسطح من الخطوط ، وللجسم من السطوح • وهذا هو معنى تركيب الجسم من الجواهر الأفراد ، وستعلم ذلك ، وامتناعه •

وكل نوع من أنواع العدد له وحدة ما ، باعتبارها يكون له لوازم وخواص ، مثل الزوجية والفردية والمنطقية والأضمنية ، وغير ذلك مما يشتمل عليه علم الأثرثماطريقي ، وهذه الخواص ممتنعة الزوال •

واله اعتبار كثرة ، وخصوصية تلك الكثرة هي نوعيته التي هي (٢) بها ما هو ، فليس العدد مما لا حقيقة له مطلقا • وكيف يكون لما لا حقيقة له ، لا في الخارج ولا في الذهن خواص ولوازم ومناسبات عجيبة ، قد أفراد لها علم ، وفرع منه فروع • فهو مما له حقيقة في الاعتبار الذهني ، وان لم يكن له حقيقة زائدة في الوجود الخارجي كما سبق •

(١) ا «لا» •

(٢) ك «هي» •

وكل نوع من أنواع العدد ، فانما يتقوم بالوحدات التي تبلغ جملتها
ذلك النوع ، وتكون كل واحدة من تلك الوحدات جزءا من ماهيته •

فاما الأعداد التي فيه ، فليست مقومة له ، مثلا : العشرة ليست مقومة
بالخمسيتين ، فانه ليس تقومها بذلك أولى من تقومها بستة وأربعة ، أو
سبعة وثلاثة ، أو ثمانية واثنين • ولو كان أحد هذه مقوما (لها) (١١) ،
لكان كافيا في تقويمها ، ومن المحال أن يكون للشيء أمور كل واحد منها
كاف في تقومه ، فتكون العشرة من تسعة وواحد ، أو من نوعين من العدد ،
انما هو من خواصها ولوازمها الخارجة عن ماهيتها •

فاذا عرفت بأنها عدد مركب من عدد كذا ، وعدد كذا ، فهو رسم وتنبيه
لاحد •

وحال النوع من العدد في وحدته باعتبار ، وكثرته باعتبار آخر ، كحال
المقدار في وحدته من جهة الاتصال ، وكثرته من جهة الاجزاء التي فيه
بالقوة •

(١) سقطت من أ وزادت منها بعد «كافيا» •

الفصل الثاني

فسي

الكمية غير القارة وهي الزمان

إذا فرضنا ثلاثة أجسام متحركة ، على ثلاث مسافات معا ، كثلاث كرات متساوية ، (و) (١) يحركها ثلاثة أشخاص الى جهات مختلفة : (و) (٢) أحداها أسرع ، والأخرى أبطأ ، والثالثة متوسطة بينهما . وابتدأت بالحركة معا فتحركات السريعة مثلا دورتين ، والبطيئة دورة واحدة ، وانتهيا معا ، والمتوسطة كفت عن الحركة قبلهما ، ودارت دورة واحدة . فالسريعة والبطيئة ، اشتركتا في الابتداء والانتهاى معا ، وتخالفتا في المسافة .

والمتوسطة شاركت البطيئة في المسافة ، ولم تشارك السريعة فيها ، فتكون السريعة خالفت البطيئة ، والمتوسطة في المسافة ، وشاركت البطيئة في شيء به خالفت المتوسطة ، وذلك الشيء هو المحرك ، ولا المتحرك ولا الحركة ، الا ما يتعلق بها من المسافة والسرعة والبطء ، لأن محرك كل واحدة غير محرك الأخرى ، والمتحرك غير المتحرك الآخر ، ولا متعلقة بها . وبينها معية تتساوى في البعض منها ، وهي ما منه ، وما اليه . ويشترك الكل في شيء منها ، وهو (٣) المدة والزمان ، واشترك الثلاثة (٤)

-
- (١) سقطت من أ
 - (٢) سقطت من ك
 - (٣) أ وهي
 - (٤) أ والثلاث

في قطعة منه ، واثنان في الكل •

فهذه المدة والزمان أدركت ملحوظة بالذهن ، ولا تساوي جزءها كلها كما في سائر المقدرات ، فان الكرة السريعة لا يمكن أن تتحرك في تلك المدة ، بتلك السرعة ، أكثر من الدورتين ، ولا أقل ، ولا البطيئة في المدة المفروضة يمكن أن تتحرك مثل حركتها ، ولا أكثر •

وانية الزمان ظاهرة بهذا التنبيه ، لكن ماهيته خفية • ومما ينبه على انيته وماهيته أيضا ، أن القبلية التي لا تجتمع مع البعدية ، وهي السابقة على وجود الحادث ، ليست نفس المدم ، فان المدم قد يكون بعد ، كما يكون قبل ، ولا هي ذات الفاعل ، فانه قد يكون قبل ومع وبعد •

فهي شيء آخر لا يزال فيه تحدد وتصرم ، على الاتصال ، فهو متصل في ذاته غير قار الذات • فانا لو فرضنا متحركا يقطع مسافة ، يكون حدوث حادث ما مع انقطاع حركته ، فيكون ابتداء الحركة قبل هذا الحادث ، ويكون ابتداء الحركة وحدث الحادث قبلات وبمديات متصرمة ومتحددة ، مطابقة لاجزاء المسافة والحركة . فتكون هذه القبلات والبمديات متصلة اتصال المسافة والحركة •

فالشئ الذي هو غير قار الذات السابق على الحادث المتصل اتصال المقادير ، هو الزمان ، وليس مفهوم غير اتصال الانقضاء والتحدد • واذا لم يفرض الذهن في هذا الاتصال تجزؤا بالفعل ، فلا تقدم فيه ولا تأخر •

والاجزاء المفروضة فيه لا يفرض لها تقدم وتأخر ، بل تصور عدم استقرارها المستلزم لتصور تقدم وتأخر هو حقيقة الزمان ، فالتقدم والتأخر لإحقان له لذاته ، ويلحقان غيره بسببه ، وذلك الغير هو كل ماله حقيقة ، غير عدم الاستقرار يقارنها عدم الاستقرار ، كالحركة وغيرها فلا نحتاج أن نقول : اليوم متأخر عن أمس ، لأن (لوحة ٢٨٠) نفس مفهوميهما يشتمل على معنى هذا التأخر ، بخلاف المدم والوجسود وغيرهما •

ولو كان ما ذكرناه تعريفا حديا أو رسميا للزمان ، لكان قد أخذ الزمان في نفسه^(١) ، فانه لا يصح تصور المية والقبلية والبعدية ، الا مع تصور الزمان فلا يؤخذان في تعريفه .

وكذا الحركة السريعة والبطيئة المذكورتان في التنبيه المذكور أولا لا يؤخذ في تعريفه^(٢) ، لأن السريعة هي التي تقطع مسافة أطول في زمان (مساو أو)^(٣) أقصر ، وتقطع (مسافة)^(٤) مساوية في زمان أقصر .

والبطيئة على الخلاف من ذلك ، فالزمان مأخوذ في تعريفهما ، بل ما قيل ههنا^(٥) يجري مجرى المنهات على حقيقة الزمان .

والقبلية والبعدية ، اذا أخذنا من حيث يقمان في زمان معين ، كان حكمهما حكم غيرهما ، في لحوق قبلية وبعدية أخرى ، يعتبرهما الذهن به . ولا ينقطع ذلك إلا بانقطاع الاعتبار الذهني ، وهما اضافتان يجب وجود معروضيهما في العقل مما ، لا في الخارج كذلك ، وهما من الأمور الاعتبارية ، لا الخارجية . ولا يختصان بزمان دون زمان ، بل يصح تعلقهما في جميع الأزمنة .

واذ قد ثبت أن قبلا قد يكون أبعد من قبل وأقرب منه ، فالقليات لها مقدار ، وهو غير ثابت ، كما عرفت . فلا يكون مقدار الجوهر ، أو هيئة يتصور ثباتهما ، فهو مقدار لهيئة ، لا يتصور ثباتهما ، وهي الحركة . فماهية الزمان أنه مقدار الحركة ، لا من جهة المسافة ، بل من جهة التقدم والتأخر ، اللذين^(٦) لا يجتمعان . وأنت تعلم من تأخر ك لأمر .

(١) « في حده » .

(٢) أ « لا يمكن أخذهما في تعريفه » .

(٣) سقطت من ك .

(٤) سقطت من ك .

(٥) أ « الى ههنا » .

(٦) ك « اللذان » .

إذا أدى الى فوات ما يتضمن تقديمه ، أن أمرا ما قد فاتك ، وذلك الفأئت هو الزمان .

وتعلم أنه مقدار حركة بما يرى من التفاوت ، وعدم الثبات والفطرة السليمة ، يستغنى بهذا في اثبات الزمان ، وبيان ماهيته عن جميع ما مر من التنبيهات عليهما .

ومن لا^(١) يستغنى فلا بد له من التنبيهات السابقة . وقد عبر عن الزمان أيضا بأنه اعتبار التقدم والتأخر والقبلية والبعدية في الأمور الموجودة والمقدرة في الوهم .

وتعتبر القبلية والبعدية بالنسبة الى الآن الوهمي الدفمي ، (وهو)^(٢) الزمان الذي حواليه ، فالأقرب من أجزاء الماضي اليه بعد ، والأبعد قبل ، والمستقبل بخلاف هذا .

ولا مبدأ زمني للزمان ، والا لكان له قبل لا يجتمع مع بعده ، وليس ذلك قبل نفس العدم^(٣) ، ولا بأمر ثابت يجتمع مع بعده ، وليس أيضا قبلية زمانية ، فيكون قبل جميع الزمان زمان ، وهو محال .

وبقريب^(٤) من هذا يتبين ألا مقطوع زمني له ، إذ يلزم أن يكون له بعد ، وبمده ليس عدمه ، إذ قد يكون العدم قبل ، ولا شيء ثابت ، كما سبق ، فيلزم أن يكون جميع الزمان شيء منه ، فلا ينقطع ما فرض أنه قد انقطع ، هذا خلف .

ولا يلزم من هذا ، كون الزمان واجبا لذاته ، انما كان يلزم ذلك ، لو لزم من فرض عدم المحال ، كيف كان ، أما إذا لزم المحال من فرض عدمه قبل ثبوته ، أو بعد ثبوته ، لا مطلقا ، لم يلزم وجوبه بذاته .

(١) أ «لم» .

(٢) سقطت من أ .

(٣) ك «القبلية» .

(٤) أ «يقرب» .

والآن في الزمان كالنقطة في الخط ، وهو طرف موهوم بين الماضي والمستقبل ، به متصل أجزاء ائزمان بعضها ببعض .

واذ ليس للزمان طرف فلا يوجد لهذا الآن ، الا في الذهن . وكما أن النقطة ليست مقومة للخط ، كذلك الآن ليس مقوما للزمان ، وسيتحقق ذلك فيما بعد ، فهو عرض حال في الزمان ، هو حد مشترك بين ماضيه ومستقبله . والماضي ليس بمعدوم مطلقا ، بل معدوم في المستقبل ، والمستقبل معدوم في الماضي ، وكلاهما معدوم في الآن .

وليست المسافة وحدها هي السبب في التقدم والتأخر ، اللذين فسي الزمان ، والا لما كانت المسافة الواحدة تقع فيها حركة متقدمة ومتأخرة ، بالتعاود ، بل للمسافة مدخل ما في ذلك ، وهو ظاهر . وقد قسم الزمان الى أجزاء من السنين والشهور والأيام والساعات ، وغير ذلك .

وأجزاء الزمان الدائم هي جزئيات الزمان المطلق ، ولا يتقدم جزء مفروض من الزمان على جزء آخر منه ، تقدما زمانيا ، بل يتقدم عليه بالطبع . والسابق منهما شرط معد لاحق ، لأنك ستعلم أن الحركات هي سبب (حدوث) الحادث ، والحركة حادثة وكل حادث له علة حدوث من الحركات ، فالحركة كذلك . فيقدم جزء من الحركة على جزء آخر طبيعي ، لا زمني .

وليس بعض أجزائها أولى بالعلية من بعض ، بحسب ماهيتها ، بل الأولوية بحسب أمر خارج من فاعل محرك وقابل ، هو أجزاء المسافة . وتمين المراد بالتقدم الطبيعي ، بسبب الفاعل ، وجزء آخر من المسافة ، والوصول الى ذلك الجزء أيضا ، بسبب المسافة ، والجزء الآخر ، ومعية ما هو في الزمان للزمان ، غير معية شيئين يقعان في زمان واحد ، لأن الأولى تقتضي نسبة واحدة ، لشيء غير الزمان الى

(١) سقطت من ك

الزمان ، هي متى ذلك الشيء • والأخرى تقتضي نسبتين تشتركان في منسوب اليه واحد بالعدد ، هو زمان ما •

وكما تقدر الحركات بالزمان ، كذلك يقدر الزمان بالحركة ، كما يدل المكيال على المكيال تارة ، والمكيال على المكيال أخرى • وكذا تدل المسافة على الحركة (لوحة ٢٨١) ، في الحركة على المسافة •

ويكفي في تحقق الزمان حركة واحدة ، ولا أي حركة ، بل الحركة التي لا بداية لها ، ولا نهاية ، لتكون حافظة له •

وكما أن المقدار الموجود في جسم يقدره ويقدر ما يحاذيه ويوازيه ، كمقدار مسطرة ، كذلك مقدار الحركة الواحدة ، وهي الحركة التي يقدر بها الزمان ، بقدر منها (١) سائر الحركات •

وكما ليس يجب أن يكون ذلك المقدار في المسطرة متعلقاً (٢) بالمقدر والمقدر ، كذلك هذا المقدار يكفي في تقديره لسائر الحركات ، أن يكون مقدارا لحركة واحدة • ويكون الزمان غير قار الذات ، فلا يكون شيء منه حاضرا • وكل ما هو علة للزمان تامة كانت أو ناقصة ، فلا يكون في الزمان ، ولا معه ، اللهم الا في التوهم ، حيث يقيس الوهم هذه الأشياء الى الزمانيات •

واذا قيل السكون في الزمان ، أو مقدر به ، فهو تجوز • فمعنى أنه لو كان الساكن متحركا ، لكان مقدار حركته كذا ، والجسم اذا قيل في الزمان ، فانما هو من جهة حركته •

ونسبة الزمان الى الحركات ، كنسبة الذراع الى المذروعات • وكونه مقدار للحركة ليس بأمر زائد على الحركة في الأعيان قائم (٣) بها ، انما هو زائد بحسب الاعتبار الذهني ، من حيث يلاحظ الذهن كون الحركات

(١) ك « به » •

(٢) ك « متعاقبا » •

(٣) أ « قائما » •

مشاركة في كونها حركة ومختلفة في مقاديرها ، التي هي أزمنتها •
وكما أن المقادير القارة الذات تشاركت في المقدارية ، وزاد بعضها
على بعض ، ولم يلزم من ذلك أن تزيد بعض ، بامر وراء المقدار ، فكذا
الحال في الزمان بالقياس الى الحركة •

ولا ينتسب الى الزمان شيء بأنه حاصل منه ، الا اذا كان ذلك الشيء
من الاشياء التي فيها تقدم وتأخر (و) (١) ماضى ومستقبل ، وابتداء
وانتهاء • وذلك هو الحركة أو ذو الحركة ، فان كل أمر زمني له متى ،
ويصح عليه الانتقال في متناه ، وما هو خارج عن هذا ، فانه يوجد مع
الزمان لا فيه •

وهذه المعية ان كانت بقياس ثابت الى غير ثابت ، فهو الدهر ، وان
كانت بقياس ثابت الى ثابت ، فالحق ما يسمى به السرمد • وهذا الكون
أعني كون الثابت مع غير الثابت ، والثابت مع الثابت ، بازاء كون
الزمانيات في الزمان • وتلك المعية ، كأنها متى للأمور الثابتة •

ولا يتوهم في الدهر ، ولا في السرمد امتداد ، والا لكان مقدار الحركة
والزمان كمول للدهر (٢) ، والدهر كمول للسرمد ، فانه لولا دوام نسبة
علل الأجسام الى مبادئها ، ما وجدت الأجسام ، فضلا عن حركاتها ولولا
نسبة دوام الزمان الى مبدأ الزمان ، ما تحقق الزمان • ودوام الوجود
في الماضي هو الأزل ، ودوامه في المستقبل هو الأبد ، والدوام المطلق يعم
الدهر والسرمد •

(١) سقطت من ك •

(٢) أ «الدهر» •

الفصل الثالث

فسي

ما لا يعتبر فيه من الكيفيات أنه كمال جوهر ، وهو ما يختص

وما يعتبر فيه أنه استعداد فحسب

أما الكيفيات المختصة بالكميات ، فهو التي لا يتصور عروضها لشيء
ما الا بواسطة كميته . ويدخل فيها ما يكون كذلك ب كله كالاستقامة
والانحناء ، أو ببعض أجزائه كالحلقة المركبة من : لون وشكل . وهي
كذلك ، لما فيها من الشكل فقط .

وينقسم هذا النوع الى ما يكون مختصا بالكمية المتصلة ، والى ما يكون
مختصا بالكمية المنفصلة . والمختص بالمتصلة اما شكل وحده أو غيره .
وذلك الغير اما مركب مع الشكل كالحلقة ، أو غير مركب معه (١) ،
كالاستقامة .

والذي يختص بالكميات المنفصلة ، هو كالزوجية والفردية . ومعنى
الاستقامة في الخط كونه بحيث اذا فرض عليه نقط ، كانت في سمت واحد
أي لا يكون بعضها أرفع ، وبعضها أخفض .

وقد يعبر عن الخط المستقيم بأنه الذي تنطبق أجزاؤه بعضها على
بعض ، على جميع الأوضاع ، بخلاف المنحني ، فانه ربما انطبق قوسان
اذا جعل مقرر احدهما الى محدب الأخرى . أما على غير هذا الوضع
فلا ينطبق .

(١) أ «معها» .

وقد يقال : هو أقصر خط يصل بين نقطتين ، أو هو الذي اذا أثبتت نهايته ، وقبل لا يتغير وضعه ، أو أنه الذي يستر وسطه طرفيه ، واستواء السطح هو كون الخطوط المفروضة عليه في جميع الجهات مستقيمة ، واستدارة السطح المستوي ، هو أن يحيط به خط مستدير ، يفرض في داخله نقطة تتساوى جميع الخطوط المستقيمة الخارجة منها اليه .

وكرية الجسم هو أن يحيط به سطح مستدير يتأتى أن يفرض في داخله نقطة ، تكون كل الخطوط المستقيمة الخارجة اليه منها متساوية . وتتصور الدائرة من توهمننا ثبات أحد طرفي الخط المستقيم ، مع ادارة الطرف الآخر ، الى أن يعود الى وضعه الأول . والنقطة الثانية هي مركز الدائرة .

والخط المار بالمركز من المحيط الى المحيط ، هو قطرها . والكريّة تتصور من توهمن ثبات قطر الدائرة ، مع ادارة نصفها ، الى أن يعود الى وضعه أولاً (١) . والخط الذي يمر بمركز الكرة من محيطها (الى محيطها) (٢) يسمى قطر الكرة .

واذا توهمننا حركة الكرة مع ثبات قطر من أقطارها ، فذلك القطر محورها ، وطرفاه قطباها ، والدائرة التي بعدها من قطبي الكرة بمسد واحد (٣) منطقة (لوحة ٢٨٢) الكرة .

والمخروطية في الشكل نتصورها (٤) من كوننا نتوهم خطاً قائماً في السمك ، خارجاً عن مركز الدائرة ، غير مائل الى جانب من الجوانب ، مع أننا

-
- (١) أ «الأول» .
 - (٢) سقطت من أ .
 - (٣) أ «بعداً واحداً» .
 - (٤) ك «تتصور» .

نصل من محيط الدائرة خطين^(١) الى طرفي الخط القائم ، حتى يحدث مثلث ، وتوهمنا ثبات الخط القائم ، مع ادارة المثلث (الى أن يعود الى وضعه الأول)^(٢) .

واسطوانية الشكل نتصورها من توهم خطين قائمين في السمك ، خارجين : احدهما من مركز الدائرة ، والاخر^(٣) من محيطها ، مع كوننا نصل بين كل واحد من طرفيها بخط مستقيم ، حتى يحدث سطح ، ويتوهم ثبات الخط الخارج من المركز ، مع ادارة هذا السطح ، الى أن يعود الى وضعه الأول ، والشكل ليس نفس حد الجسم ، أو حدوده ، بل هو هيئة تلزم الجسم المحدود ، من حيث هو محدود ، وهو حاصل في جميع ذلك المحدود .

وان كان بشركة من الحد ، ومشروطا به ، وليست الدائرة في الخط ، ولا الكرة في السطح . وان كانت الدائرة لا تتم الا بانعطاف خط ، والكرة لا تتم الا بتقريب سطح ، ولو كانت الدائرة في مجرد الخط ، لكانت استدارة أو تقويسا .

ولو كانت الكرة في السطح لكانت^(٤) اما تقعيرا ، بحسب ما يلي جانب التجويف ، أو تقريبا ، بحسب ما يلي الأمر الخارج . فالحق أن الكرة جسم لا سطح ، والدائرة سطح لا خط ، والزاوية هيئة تحصل للمقدار من حيث هو ذو حد أكثر من واحد ، ينتهي عند حد مشترك .

والحلقة شكل من حيث انه في جسم طبيعي ، أو صناعي ، مخصوصا ، بما يصح ابصاره ، في حالة تحصل من اجتماع اللون والشكل ، وباعتبارها بوصف الشخص بالحسن والقبح . وما يتعلق من الكيفيات بالكم المنفصل،

(١) أ «خطا» .

(٢) سقطت من ك .

(٣) ك «والأخرى» .

(٤) ك «لكان» .

فموضعه علم الأرثماطيقى ، وهو غير مناسب لغرض هذا الكتاب .
 وقد أهملت ذكر كثير مما يتعلق بالكم المتصل ، البعض منه لهذا السبب ،
 والبعض لوضوحه كالتربيع والتثليث وأشباههما .
 وما عرفته هنا من الكميات فهو آت بالفرض ، والمقصود من ذكره
 بالذات ، انما هو الكميات المتعلقة به ، لا فتقار ما عرفتها به اليه .
 واما الكميات الاستمدادية ، فمنها تهيو لقبول أثر ما بسهولة ، أو
 سرعة ، وهي طبيعى ، كالمراضية واللين ، وتسمى اللاقوة .
 ومنها تهيو للمقاومة ويطم الانفعال ، كالمصاحبة والصلابة ، وذلك
 هو الهيئة ، التي بها صار الجسم لا يقبل المرض ، ويتأتى عن الانفعال ،
 لا أنه لا يمرض ، ولا يئتمز ، ويسمى القوة ، ويشتمل أقسام هذين ،
 أعني القوة واللاقوة ، كونها استعدادات ، تتصور في النفس بالقياس ، الى
 كمالات ، وهي ان كانت في أنفسها كمالات ، فليس المعبر منها كماليتها ،
 بل كونها استعدادا لكمال غيرها ، ولا يراد بالكمال هنا ما يكون فضيلة
 للشيء ، أو ملائما له ، بل معناه : كونه نهاية استعداد ما ، لا غير .
 ويدخل في هذا النوع من الكميات كثير من الكمالات المحسوسة وغير
 المحسوسة ، لا باعتبار كماليتها ، بل باعتبار اعدادها لكمال آخر .
 وقوة الانفعال قد يكون مقصور التهيو نحو شيء واحد ، كقوة الفلسك
 على قبول الحركة ، دون السكون .
 وقد يكون التهيو نحو أشياء تزيد على واحد ، كقوة الحيوان على
 الحركة والسكون ، ولكن باعتبارين ، كما سبق . وقد يكون القابل
 قابلا للشيء ، دون حفظه ، كقوة قبول الماء للشكل ، وقد يكون قابلا
 وحافظا معا ، كقبول الحجر له ، والقوة الشديدة اذا اشعد تأثيرها ،
 يشتد امتناعها عن التأثير .
 وكل متأثر يقصر من حيث تأثيره عن قوة ما يؤثر فيه . والقوة قد
 تكون بحيث أي شخص اتفق مصادقتها له ، تبقى القوة بعده . وقد تكون

بحيث تستوي نسبتها الى اي واحد كان من الأشخاص . انها اذا صادفت
واحدا من الجملة ، تخور ولا تبقى بعده . والقوة اذا أخذت متخصصة
بشيء واحد ، لسبب يخصها به في الغرض أو في الأعيان .
فاذا رفع ذلك الشخص بطلت القوة (١) عليه ، لا أن القوة بطلت عن
محلها ، بل عن كونها قوة على ذلك الشخص ، من حيث هو ذلك المعين ، وان
كانت باقية في نفسها .

(١) أ دلل القوة ، .

الفصل الرابع

في

الكيفيات المحسوسة بالعواس الظاهرة

المحسوس من الكيفيات بالحس الظاهر ، غني عن التعريف بالحد أو الرسم ، اذ لا أظهر من المحسوسات . لكن ربما احتيج الى التنبيه على مفهوم اسم بعضها . وتنقسم على حسب انقسام العواس ، التي يحس بها ، الى خمسة أقسام :

الأول - الملموسات ، وأذكر منها اثني عشر وهي : الحرارة والبرودة ، الرطوبة واليبوسة ، واللطافة والكثافة ، واللزوجة والهشاشة ، والجفاف والبلة ، والثقل والخفة . فالحرارة من شأنها تفريق المختلفات ، وجميع المتشاكلات ، لأنها تنفذ الميل المصعد بواسطة التسخين .

فما يتركب من أجسام مختلفة في اللطافة والكثافة ، فالطفه أقبل للخفة من الحرارة ، كالهواء الذي هو أسرع قبولا لذلك من الماء ، الذي هو أسرع قبولا له من الأرض .

فاذا عملت الحرارة في المركب بادر الأقل لها ، الى التصعيد قبل مبادرة الأيضا ، والأبطأ دون المعاصي (لوحة ٢٨٣) ، فتفرق الاجسام المختلفة الطبائع التي حصل منها المركب ، ثم يحصل منها عند تفريق تلك الأجزاء ، اجتماع المتشاكلات ، بمقتضى طبائعها ، اذا لم تكن بسائط المركب شديدة الالتحام .

أما اذا كان التحامها شديدا ، وكان اللطيف والكثيف قريبين من الاعتدال فقد يبعث لقوة الحرارة حركة دورية ، كما في الذهب . فان اللطيف اذا مال

الى التصعيد جذبه الكثيف الى أسفل ، فاستدارت حركتها ، فان كان مع
شدة الالتحام اللطيف عاليا جدا ، صعد بالكلية ، واستصحب الكثيف ، والا
أثرت النار في تسييله ان لم يغلب الكثيف جدا .

وان غلب جدا لم يقدر على تسييله ، هذا كله اذا لم تقترن بالمركب
صورة ، تمنع من شيء من ذلك ، أو تقتضي خلافا . ودلت التجربة ، على
أن من أسباب الحرارة الاستضاءة والحركة ، ومجاورة النار ، اذا كان القابل
لشيء من ذلك قابلا للحرارة . اما اذا لم يكن قابلا لها ، فلا .

والبرودة ليست عدم الحرارة ، لأنها محسوسة ، ولا شيء من العدم
كذلك ، بل التقابل بينهما تقابل التضاد ، وتأثيرها على خلاف تأثير مقابلهما .
والرطوبة هي الكيفية التي يكون بها الجسم سهل التشكل بشكل الحاوي ،
سهل الترك له . واليبوسة هي الكيفية التي بها يصير الجسم قابلا لذلك
(الشكل (١)) وتركه يمسر . واللطافة رقة القوام . والكثافة غلظة .
واللزوجة هي سهول قبول الجسم للتشكل بأي شكل أريد مع عسر تفريقه .
واذا قصد تفريقه امتد متصلا . والهشاشة هي كونه بحيث يسهل تفريقه ،
ويمسر تشكيله .

والجفاف هو الاستحالة (٢) التي للجسم ، بسبب كونه لا تقتضي طبيعته
نوعه الرطوبة ، ولا ملاصق لجسم رطب (٣) . والبلية هي الحالة التي للجسم
بسبب أنه مع كونه غير مقتضي للرطوبة هو ملاصق لجسم رطب (٤) والثقل
هو ما يتحرك به الجسم الى جهة السفل ، وتوجيه البرودة .

والخفة ما يتحرك به الى جهة العلو ، وتوجيه الحرارة ، وكلاهما عرف
بالتجربة . فانا قد جربنا أن صعود الجسم ، يشتد باشتداد حرارته ،

(١) سقطت من ك .

(٢) أ «الحالة» .

(٣) أ «لذي رطوبة» .

(٤) سقطت من ك .

ويضعف بضعفها ، وأن نزوله يشتد ويضعف بحسب حال برودته ، فبسي
الشدة والضعف . ولولا أن الحرارة تقتضي التصعيد ، والبرودة تقتضي
خلافه ، لما كان الأمر كذلك .

والقسم الثاني من الكيفيات المحسوسة هو المذوقات . والذي نعرفه من
بسائطها تسعة هي : المرارة والحراقة والملوحة والعفوضة والحموضة
والقبض ، والدسومة والحلاوة ، والنفاهة . وربما كان للشيء طعم في
نفسه ، لكنه لشدة تكاثفه لا يتحلل منه شيء يخالط اللسان ، حتى يدركه ،
ثم إذا احتيل في تلطيف أجزائه أحس منه بطعم ، كما في الحديد والنحاس .
وقد يجتمع طعمان في جسم واحد ، كالمرارة والقبض في الحفص ، ويسمى
بشاعة ، وكالملوحة والمرارة (١) في السبخة ويسمى زعوقة .

وربما اجتمع من الكيفية الطمعية والتأثير اللمسي أمر واحد لا يتميز في
الحس ، كالطعم والتفريق مع الاسخان ، فانه قد يحصل منها حراقة أولا
مع الاسخان ، وقد يوجبان حموضة ، وكالطعم مع التكثيف اللذين ربما
أوجبا عفوضة . وربما كان ذلك هو السبب ، لتكثر ما يحس به من
الطعوم ، أو من جملة أسبابه .

ولم أجد وجه حصر للطعوم في عدد ، لا في نفس الأمر ، ولا بحسب ما
يمكن في حق اليسير الاحساس به .

والقسم الثالث المشمومات ، وليس لها أسماء مخصوصة ، إلا من جهة
الموافقة والمخالفة ، أن يقال لها رائحة طيبة أو منتنة .

ويختلف ذلك باختلاف أحوال الذين (٢) يحسون بها ، فإن الموافق
لشخص قد يكون مخالفا لآخر ، أو من جهة ما يقترون به بها (٣) ، كما يقال

-
- (١) أ «المرارة والملوحة» .
(٢) في ك «الذين» .
(٣) ك «به» .

رائحة حلوة أو حامضة ، ولا أعرف لها وجه حصر .

والقسم الرابع المسموعات ، وهي الأصوات والحروف والسبب الذي نجده محدثا لهما هو تموج الجسم السيل الرطب ، كالماء والهواء . وليس المراد من التموج حركة انتقالية ، من ماء أو هواء واحد بعينه ، بل هو أمر يحدث بصرم بعد صرم ، وسكون بعد سكون . وسبب التموج امتساس عنيف ، هو القرع أو تفريق عنيف هو القلع . أما القرع فانه يموج الماء والهواء ، الى أن يتقلب من المسافة التي سلكها القارع ، الى جنبها بعنف شديد ، وكذا القلع . ويلزم منهما جميعا انقياد المتباعد منهما للتشكل والتموج الواقعين هناك .

ويتوقف احساسنا بالصوت ، فيما جربناه . وان جاز ألا يكون شرطاً مطلقاً على وصول الهواء الحامل له الى الصماخ ، لأنه يميل من جانب الى جانب ، عند هبوب الرياح . ومن أخذ أنبوبة طويلة ، ووضع أحد طرفيها على فمه ، وطرفها الآخر على صماخ انسان ، وتكلم فيها بصوت عال ، سمعه ذلك الانسان ، دون الحاضرين .

واذا رأينا انسانا من البعد يضرب بالفأس على الخشبة ، رأينا الضربة قبل سماع الصوت .

وليس الصوت نفس القرع أو القلع ، لأنهما في تقسيمهما مختلفان ، مع أنا نفهم الصوت ، دون الحاجة الى تعقل قلع أو قرع ، أو أن لهما مدخلا فيه .

ثم انهما يدركان بالبصر وغيره ، وهو لا (لوحة ٢٨٤) يدرك الا بالسمع وايضا فانه يبقى بعد فواتهما . وليس عليك من هذه الفروق ، أنه غير الحركة والتموج . ولو كان الصوت أمراً (١) لا يحصل الا في الصماخ ، لما كنا اذا سمعناه عرفنا جهته ، وأنه من قريب أو بعيد ،

(١) في الاصل ك «أمر» .

بمجرد السماع ، لا من أبصار التموج • أو الاستدلال بجهاريته
وخفائيته (١) ، على قربه وببده ، فإذا هو حادث في جهته خارج الأذن •
وأما الصدى فإنه يحصل من انعكاس الهواء المتموج ، من مصادم عال ،
كجبل أو حائط ، محفوظا فيه مقطعات الحروف ، ان كانت فيه حاصلة •
ولا يبعد أن يكون لكل صوت صدى عند كل مصادم ، ولكن في البيوت
يجوز ألا يقع الشعور بالانعكاس ، لقرب (٢) المسافة فلا يحس بتفاوت
زمانى للصوت وعكسه ، ولهذا يكون صوت المغنى في البيت أقوى مما في
الصحراء •

والموجب للصدى ، ان كان ذا ملامة ، ثبت الصدى زمانا ، لتعاقب
الانعكاس بتعاقب الاندفاع • والهواء ان كان يتشكل بمقاطع الحروف ،
غائب عنا ، يوجب (٣) حفظ تلك التقطيعات •

وكيف كان ، فان الهواء لا يحفظ الشكل ، وهو سريع الالتئام
والتشويش بادنى سبب ، بل ان كان يتشكل بمقاطعها ، فانما ذلك لسبب
غائب عنا ، يوجب (١) حفظ تلك التقطيعات •

فان لم يكن كذا ، لم يكن متشكلا بتلك المقاطع • ولا يكون تشكله بها
شرطا في حدوث حرف أو صوت • ومن الجائز ألا يكون تموج السيل ولا
توسطه ، شرطا في حصول الصوت والحرف ، على كل حال ، بل على وجه
مخصوص ، كحال تعلق النفس بالبدن ، على الوجه الذي هي عليه الآن ،
وان جاز ألا يكون شرطا على وجه آخر ، أو وجوه أخرى •

ويجوز أيضا أن تحصل بعض الأصوات بعلة ، وبعضها بعلة أخرى ،
لما عرفت أن الواحد بالنوع ، جاز أن يكون له علل مختلفة •

(١) أ «بجهارته وخفاءته» •

(٢) ك «غرب» •

(٣) ك «بوجوب» •

والحرف هيئة عارضة للصوت ، يتميز بها عن صوت آخر مثله ، في الحدة والثقل تميزا في المسموع . والحرف اما مصـوـتة ، وهي التي لا يمكن الابتداء بها ، واما صامتة ، وهي ما عداها . وقد يكون في هذه ما لا يمكن تحديده ، كالباء والتاء والظاء والـدال . ونسبة عروضها للصوت ، نسبة عروض النقطة للخط ، اذ لا يتحقق الا في أول زمان ارسال النفس ، أو آخر زمان حبسه . وحصر الحروف في عدد في نفس الأمر ، أو بحسب الوجدان ، مما لا أجد سبيلا الى وجهه .

وامقسم الخامس المبصرات ، وهي الالوان والاضواء أما الالوان فيتعذر على حصرها في عدد ، والسواد والبياض منهما ، هما ضدان في غاية التباعد ، ولا يبعد أن يكون كل ما عداهما ، أو بعض ما عداهما ، من الالوان من تركيبهما على وجه مخصوصة .

ولا شك ان السواد والبياض ، والحمرة (والصفرة)^(١) والنخضر اذا سحقت جدا ، ثم خلطت ، فانه يظهر منها بحسب اختلاف مقادير المختلطات الوان مختلفة . فمن المحتمل ان يكون سائرهما حاصلًا على هذا الوجه ، أو يكون كل واحد منها أو بعضها ، ألوانا مفردة ، في الحقيقة لا عند الحس فقط .

ومن الجائز أن تكون الألوان غير متناهية ، في نفس الأمر ، وان لم يعتبر كون اختلافها بالشدة والضعف ، اختلافًا نوعيًا . أما اذا اعتبرناه كذلك ، فالأمر ظاهر ، لكن جاز مع ذلك ألا يحصل منها الا المتناهي .

ومن الالوان : ما هي مشرقة قريبة من طباع الضوء ، كالارجوانية ، والفيروزجية ، والنخضر الناصعة ، والحمرة الصافية . ومنها ما هي مظلمة ، كالغبرة ، والكهنة ، والمودية ، والسواد ، وأمثالها .

(١) سقطت من ك .

وانفعال البصر عن اللون ان لم يكن مانع (ان) (١) ، أخذناه داخلا فسي مفهوم اللون ، مقوما له ، ولا حصول لشيء من الألوان في الظلمة ، لأننا في الظلمة لا نراها ، وليس ذلك لأن الهواء المظلم عائق عن ابصارها ، اذ ليس فيه كيفية عائقة عن الابصار ، والا لما كان من قعد في غار مظلم ، وفي خارجه جسم مستنير ، يرى ذلك الجسم ، فهو اذن لعدم حصوله في الظلمة ، ان أخذ على ذلك التقدير .

وأما اذا لم تأخذ ذلك الانفعال مقوما له ، وجزءا من مفهومه ، فلا يلزم من ذلك أكثر من أن الضوء شرط في صحة كونه قريبا ، لا في تحققه في نفسه ، بل ولا يلزم منه أيضا أن يكون الضوء شرطا على الاملاق ، بل جاز ان يكون (ذلك) (٢) على مثل ما ذكرت ، في شرائط حدوث الصوت وعلل حصوله .

وقد يتوهم في الألوان أنها جواهر ، وهو خطأ ، منشؤه تجويز مفارقتها عن محالها وقيامها بذاتها . وهي هي على الوجه الممتنع ، في انتقال الأعراض ، بسبب أن ذلك الانتقال ، لا يعلم امتناعه فيها بديهية . والذي يدل على عدم جوازه ، هو أن السواد مثلا ، اذا فارق المحل ، فاما يتأتى فيه أن يحس ، أو لا يتأتى فيه ذلك .

فان تاتى وفرض أنه أحس فاليه اشارة ، وهو مع مقدار . والمفهوم من المقدار غير المفهوم من السواد لتعقل المقدار دون السواد واذا كان مع مقدار فهو في شيء متقدر وجسماني . وقد فرضت مجردة ، هذا خلف . وان لم يتأتى فيه أن يحس ، فليس في نفسه سوادا ، وهو محال . وأنت تعلم أن الشيء الأسود مثلا ، اذا ابيض وماهيته وشكله ووضع جميع أحواله بعد كما (لوحة ٢٨٥) كانت ، الا السواد

(١) سقطت من ك

(٢) سقطت من ك

فالسواد زائد (لوحة ٢٨٥) على الجميع ، وليس لا شيء محض ، فان اللاشيء لا ينتقل عنه حاسة .

وقد تتفق الأجسام في الأشكال ، وتختلف في الألوان . ولو كان اللون نفس الشكل ، لما كان كذا ، ولكان للهواء لون محسوس ، لكون له شكل . وبمثل هذا يظهر الفرق بين كثير من الأعراض . وأما الأضواء فحقيقتها الظهور للبصر ، ويقابله الخفاء المطلق ، وهو الظلمة . والضوء تختلف مراتبه بالشدة والضعف ، بحسب مراتب القرب والبعد من الطرفين . وقد يظن أن الأشعة أجسام شفافة ، منفصلة عن المضيء ، ومتصلة بالمستضيء ، وهو باطل ، والا لكان اذا سدت الكوة بفتة ، ما كان بقيت ولو توهم بقاء أجزاء صغار قد زال ضوؤها ، فبقيت مظلمة ، لوجب أن تكون جسميتها غير ضوئها .

ولو كانت أجساما ، لما علقت الأجسام دونها ، ولاختلفت عند هبوب الرياح وركودها ، ولحرقت الأفلاك ، لنفوذها فيها ، ولتداخلت مع الهواء ، أو دافعته دفعا عظيما يظهر ، ولما تحركت بطبيعتها الى جهة واحدة ، ولتراكم أضواء سرج كبيرة ، حتى صارت ذا ثخن .

والحدس يحكم بهذه وأمثالها ، على عدم كون الشماع جسما ، وهو غير اللون أيضا ، لأن اللون ان أخذ عبارة عن نفس الظهور المبصر مطلقا ، بل بنور الشمس الظاهر المبصر ، وبالأضواء اذا غلب على مثل الشبح ، فغاب لونه ، مع أن ظهوره متحقق بضوئه .

وان أخذ اللون على أنه ظهور البصر ، على وجه مخصوص ، فاما أن تكون نسبة الظهور الى السواد والبياض ، كنسبة اللونية اليهما في أن الظهور لا يزيد في الأعيان على نفس السواد ، كما لا تزيد اللونية عليه عينا .

فالظهور محمول عقلي ، فظهور البياض في الخارج هو البياض ، فالأتم بياضا ينبغي أن يكون أتم ظهورا ، وكذا الأتم سوادا ، وليس كذا ، فانا

إذا وضعنا العاج في الشمع ، والثلج في الظل ، ندرك بالمشاهدة أن بياض الثلج أشد من بياض العاج ، وأن العاج أضوأ وأنور حينئذ من الثلج ، فالأبيضية غير الأنورية ، واللون غير النور . وكذا الأتم سوادا إذا وضعناه في الظل ، والأنقص في الشمع ، كان الأشد سوادا ، أنقص نورية ، والأنقص نورا أشد سوادية .

ولو نقلنا ما هو في الشمع الى الظل ، وما هو في الظل الى الشمع ، لصار الأتم أنور ، مع بقاء أشديته .

فالظهور للبصر غير اللون ، وإن لم يتحقق اللون دونة . والضوء منه أول ، ومنه ثان ، فإن الضوء الحاصل من المضيء لذاته يسمى ضوءا أولا ، والحاصل منه في آخر يسمى ضوءا ثانيا .

وإذا قيل إن الضوء نفذ في كذا ، وسرى في كذا ، وانتقل من كذا الى كذا ، فذلك كله مجاز . وحقيقته حصول الضوء من المضيء الى المستضيء دفعة ، من غير حركة ، لاستحالة استقلال العرض بالانتقال ، لما مر ، ولا انعدام من المضيء ، وهو هو ، بل على وجه أن حصوله في المضيء علة لحصوله فيما استضاء به ، والظلمة المقابلة للضوء ليست عبارة الا عن عدم الضوء فحسب .

فإن كل ما لم يكن له نور فهو مظلم ، سواء كان من شأنه أن يكون مستنيرا ، أو لم يكن ، فلا يحتاج ما (١) انتفى عنه النور ، في كونه مظلما ، الى شيء آخر . فالتقابل بين النور والظلمة على اصطلاح هذا الكتاب ، تقابل الايجاب والسلب . وفي أكثر الكتب غيره اصطلاح على أن تقابلها تقابل الملكة والعدم . بمعنى أن الظلمة عدم الضوء عما من شأنه أن يكون مضيئا . والضوء ، وإن كنا لا نشاهده عارضا ، الا للسطح

فنفس مفهومه لا يمنع من كونه ساريا في جميع الجسم باطنه وظاهره ،

(١) ك «الى ما» .

كمثل سريان اللون فيه ، بحيث يظهر به الباطن ، كما يظهر به الظاهر ،
وان منع من ذلك مانع ، فهو أمر من خارج المفهوم ، ولهذا لم يكن من
قبيل ما يختص بالكميات ، وان كان بحسب المشاهدة والوجدان ، مختصا
بها .

ولا اعتبار بذلك ، بل الاعتبار في كون الكيفية مختصة بالكيفية ،
بكونها لا تتصور الا كذلك ، كما سبق .
واذا كان معنى كون الشيء مضيئا كونه ظاهرا للبصر ، فكلمة يتصور
كونه ظاهرا للبصر يتصور كونه مضيئا ، كان سطحاً أو جسماً ، مادياً ،
أو غيرهما (فالضوء والنور والشعاع بأي عبارة شئت هو) (١) كمال
محسوس لكل ما يستضيء به .

(١) سقطت من ك وأنت خطأ بعد «ما يستضيء به» .

الفصل الخامس

قسي

ما ليس من شأنه أن يحسن بالحسن الظاهر

من أنواع الكيف

كل ما كان من الكيفيات الغير المحسوسة ، غير راسخ ، يسمى حالا ،
كغضب الحليم . وكل ما كان منها راسخا ، يسمى ملكة ، كصحة
المصباح .

واذا قيل : لكذا ملكة على فعل كذا ، أو خلق كذا ، فليس المراد بذلك
أن يصدر عنه ذلك الفعل ، أو ذلك الخلق مثلا ، بل أن يكون بحيث
يصدر عنه ذلك ، من غير روية ، مثل : ملكة الصناعة ، فان الضارب
بالطنبور لا يتروى في نقرة نقرة .

وكذلك ملكة العلم ، بأن يحضر الانسان المعلومات ، بل أن يكون
مقتدرا على احضار معلوماته ، من غير أن يتروى^(١) ولا شك أن جميع
ذلك تهيئات في النفس ، أو العقل .

وكذا حال الصحة ، فان معناها أن يصدر عن الانسان الأفعال التي
تصدر عن (لوحة ٢٨٦) البدن بالاعتدال ، بغير تعب .

ولا محالة أنه تهيئة في البدن قد^(٢) يكون شيء واحد في أول حدوثه
حالا ، ثم يصير بعد ذلك هو بعينه ملكة . وكل ما يجده الانسان من

(١) أ « يروى » .

(٢) أ « فقد » .

نفسه من هذه الكيفيات ، فهو غني عن التعريف بالحد أو الرسم ، بل قد يشار اليه اشارة عقلية ، على وجه التعمين له .

وكيفية نسبتة الى ما يتعلق به ، كالادراك^(١) الذي يحتاج الى تمييز القدر المشترك منه بين الاجناس . والتخيل والتوهم^(٢) والتعقل فان كل هذه تشترك في كونها ادراكا . وتمتاز كل واحدة منها عن باقيها بمميز ، وكذا اللذة والألم بالنسبة الى ما يصدقان عليه من الحالات الملدة والمؤلة . فان هذا وأمثاله مما نجده من أنفسنا ، لا نجده الا مخلوطا بما يختص بكل منها .

فاذا نقصنا تلك المخصصات يحصل لنا القدر المشترك . فامثال هذه تعريفها انما هو من هذا القبيل . واذا عرفت هذا ، فاعلم أن الكيفيات التي ليس من شأنها أن تحس بالحواس الظاهرة كثيرة ، لا يمكن حصرها ، أو يعتذر . والذي هو ذا أذكره هو أهمها ، وأهم ذلك هو الادراك . والذي يعم سائر الادراكات منه ، وتشترك كلها فيه ، هو أن تكون حقيقة شيء ما حاضرة بنفسها ، أو بمثالها عند الشيء الذي يقال انه مدرك ، يشاهدها ما به يدرك . سواء كان ما به الادراك هو ذاته ، أو آله ، وسواء كان المثال متعروفا من أمر خارجي^(٣) أو حاضر ابتداء ، وسواء كان متطبعا في ذات المدرك أو آله ، أو كان حاضرا من غير انطباع أو^(٤) ارتسام في شيء .

ولولا أن تكون بعض الادراكات بالانطباع ، لما أمكننا أن نحكم على ممدوم ما في الأعيان بأحكام وجودية ، مثل كثير من المفروضات الهندسية وغيرها ، مما لا يقع ، ممكننا كان أو مستتبعا .

-
- (١) الادراك .
 - (٢) الوهم .
 - (٣) خارجي .
 - (٤) ك «و» .

فان كل ما يحكم عليه بذلك فله وجود ما ، واذا ليس في الأعيان فهو في النفس . ولولا أن بعضها ليس بالانطباع ، لكان علم الباري بذاته وبالأشياء كلها ، وعلمنا (به) (١) وبذواتنا (٢) يكون بالانطباع أيضا ، وهذا مما سيحقق بطلانه في موضعه .

والضابط في الادراك الذي يجب أن يكون بحصول صورة المدرك في المدرك ، هو أن يكون ادراكا ، غير دائم للذات المدركة ، مادامت موجودة ، أن يكون المدرك مع ذلك غائبا عن المدرك ، غير حاضر عنده حضور المبصرات عند البصر ، وما جرى هذا المجرى .

ودليل ذلك ، هو أنه اذا حصل فينا علم بشيء غائب عنا ، بعد أن لم يكن ذلك العلم حاصلنا ، فان لم يحصل فينا شيء ، ولم يزل عنا شيء ، فسيان حالنا قبل أن نعلم ومعه ، وليس كذا .

ولا جائز أن يزول عنا شيء ، لوجهتين : أحدهما - أنا نعلم بالبدئية أن العلم المتجدد تحصيل لا ازالة .

وثانيهما - أن الزائل أن كان صورة ادراكية فهي حادثة ، لا محالة ، ضرورة أن النفس قد كانت في مبدأ فطرتها خالية عن العلوم ، ثم حصلت لها . ويمود الكلام في تلك الصورة الادراكية .

ولا بد من الانتهاء الى ادراك لا يكون عبارة عن زوال صورة ادراكية . وان لم يكن الزائل صورة ادراكية ، ففي قوتنا لا محالة ادراك ما ، لا نهاية له ، من المدركات : كالأعداد والأشكال الهندسية .

وانه لا بد ، وأن يكون الزائل عند ادراك كل واحد منها غير الزائل ، عند ادراك الآخر ، لئلا يتساوى حالنا ، عند الادراك وقبله ، فيكون ادراكنا لأحدهما ، هو ادراكنا للآخر .

(١) سقطت من ك .

(٢) أ « بذاتنا » .

وإذا كان كذلك وجب أن يكون فينا أمور غير متناهية ، بحسب ما في قوتنا ادراكه من المدركات ، وتكون موجودة معا ، اذ لا حال من الأحوال الا ويمكننا ادراك أي واحد كان مما في قوتنا ادراكه ، من التي لا نهاية لها ، ولو أن الأمر الذي بزواله منا يدرك ذلك المدرك حاصلا فينا ، في تلك الحالة ، لما أمكننا ادراكه ، لأن مجرد عدم حصوله فينا ، لو كان كافيا في الادراك لما كان ادراكنا لذلك المدرك متجددا في ذلك الحال ، بل كان يكون قبله أيضا ، فاذن لا يكفي في الادراك الا زواله . بعد حصوله . فوجب إذن أن يكون حاصلا في كل وقت ، يكون في قوتنا ادراك ذلك المدرك ، ليحصل ادراكه بزواله .

وكذلك جميع الأمور التي بزوالها يكون ادراكنا ، لما لنا ادراكه ، فلا بد من وجودها فينا ، بجملتها ، في كل وقت يمكننا أن ندرك أي مدرك كان لنا أن ندركه وتلك الأمور لابد وأن تكون مترتبة فينا ، ترتب ما يدرك بزوالها من الأعداد ، وما شاكلها ، مما له ترتيب طبيعي في ذاته . وقد علمت أن وجود ما لا نهاية له دفعة واحدة ، وهو مترتب محال ، فبطل أن يكون الادراك المذكور ، بزوال شيء عنا ، فهو إذن بحصول شيء فينا ، وذلك الشيء أن لم يكن مطابقا للمدرك لم يكن كونه ادراكا له ، أولى من كونه ادراكا لغيره ، فلا بد من المطابقة ، بمعنى أن يحصل لكل مدرك أثر في النفس يناسبه ، بحيث لا يكون الأثر الذي هو ادراك هذا ، هو بعينه الأثر الذي هو ادراك ذاك ، وكذلك غيرهما مما من شأن النفس (لوحة ٢٨٧) ادراكه ، وذلك هو المراد بحصول الصورة فسي المدرك .

وبهذا يتبين أن الادراك ليس هو مجرد اضافة بين المدرك والمدرك ، فان الاضافة تستدعي وجود المضافين . فالمدرك ان كان معدوما ، فلا اضافة اليه ، وان كان موجودا في نفسه ، أو في شيء غائب عنا ، وجب أن يكون ادراكنا له ، قبل ادراكنا له ، اللهم الا أن لا يحدث في نفسه ، أو

في ذلك الشيء لغائب الا حالة الادراك ، بأستعداد يحصل من التفات
المدرک الى القوى والالات •

ولا شك أن ذلك يكون استحضارا له ، بعد أن كان معدوما ، فلا يكون
الادراك الا بحضور المدرک ، وذلك مما نتحققه من أنفسنا بالوجدان ،
فلا سبيل الى انكاره ، بل ان وقع نزاع ففي الانطباع ، لا في مجرد
الحضور عند المدرک •

وان كان موجودا فينا ، فقد تحقق الانطباع ، فضلا عن مجرد الحضور
فعلى كل التقادير ، ليس الادراك مجرد الاضافة المذكورة ، وان كانت
ضرورية فيه • ولو استدعى الادراك وجود المدرک في الخارج ، لما كان
بعض الادراكات جهلا ، لأن الجهل هو كون الصورة الذهنية للحقيقة
الخارجية غير مطابقة اياها •

وحصول الشيء للشيء يقال على معان متعددة ، فان حصول الجوهر
للجوهر غير حصوله للعرض ، وغير حصول العرض للعرض وللجوهر ،
وكذا حصول كل واحد من الصورة والمادة والجسم للآخر ، دخول المثال
للممثول^(١) وكذلك حصول كل من الحاضر والحضور عنده لصاحبه •
والحصول الادراكي معلوم لنا بالوجدان ، ومتحقق كونه حصولا لنا ،
وان عجزنا عن التعبير عن خصوصيته ، بغير كونه ادراكا أو علما أو
سمورا بالشيء • أو احاطة بكنهه • أو مايجري (مجرى)^(٢) هذه
العبارات في كل لغة •

ولو كان المراد به مطلق الحصول كيف كان لكان كل من حصل له شيء
مدركا له ، حتى الجدار ، لكونه ، ولكان متى علمنا حصول شيء لشيء
جزمنا بأنه مدرک له ، وليس كذا •

(١) سقطت من ك •

(٢) سقطت من ك •

وما من شرط المدرك أن يكون مغايرا للمدرك ، والا ما كنا ندرك
ذواتنا ، وذلك على خلاف الایجاد ، فان موجد الشيء يجب أن يكون مغايرا
لذلك الشيء . وستتحقق ان علمنا بذاتنا هو ذاتنا ، وكذلك علمنا بعلمنا
بذاتنا ، وهلم جرا .

وان وقعت المغايرة بنوع من الاعتبار ، وهو كاف في حصول الشيء
للشيء ، أو^(١) اضافته اليه ، وليس الحصول الادراكي هو آلة المدرك فقط
من دون المدرك نفسه ، بل ما يدرك بآلة ، فصورة المدرك حاصلة له
لحصولها لآليته .

وكون الصورة مدركة غير كون ما هي صورته مدركا بها . فقد يعرض
لما يكون ادراكا أن يكون مدركا باختلاف اعتبار ، والعلم يجب بغيره عند
تغير المعلوم ، لأنه مطابق له . وكل ما مطابق شيئا على وجه ، لا يمكن أن
يطابق ما يخالفه . وبهذا يعلم أن العلم بأن الشيء سيوجد ، غير العلم
بوجوده اذا وجد .

ونزيد به بأنه لو كان كذلك ، لكان من علم أنه اذا جاء الغد دخل زيد
الدار ، علم لا محالة دخوله الدار عند مجيء الغد ، علم مجيء الغد ، أو
لم يعلم .

ولأن العلم بأن الشيء سيوجد ، لا يتوقف كونه كذلك على وجود
الشيء ، ويتوقف كونه علما بوجوده على وجوده والحاصل قبل حصول
الشرط غير الموقوف على حصوله .

واذا كان الادراك بغير استثبات سمي : شعورا ، فاذا حصل الوقوف
على تمام المعنى قيل له : التصور . واذا بقى بحيث لو أراد استرجاعه
بعد ذهابه ، قيل له : الحفظ ، ولذلك الطلب التذكر ، ولذلك الوجدان

(١) ك «و» .

الذكر • وإذا (١) أدرك المدرك شيئا ، وانحفظ اثره في نفسه ، ثم أدركه ثانيا ، وأدرك معه أنه هو الذي أدركه أولا ، قيل : انه معرفة •
 وإذا تصور المعنى من لفظ المخاطب ، فهو الفقه والفهم والافهام والبيان هو ايصال المعنى باللفظ الى فهم السامع • والصدق هو أن يكون حكمك بشيء على شيء اثباتا أو نفيا مطابقا ، لا في نفس الأمر •
 والتصديق هو الاعتراف بهذه المطابقة •

والعلم هو اعتقاد أن الشيء كذا ، وأنه لا يمكن ألا يكون كذا ، اذا كان ذلك الاعتقاد بواسطة موجبة له ، وكان الشيء في نفسه كذلك • وقد يقال لتصور (٢) الماهية بالتحديد التام ، وقد يقال للدراك كيف كان •
 والعقل هو اعتقاد بأن الشيء كذا ، مع اعتقاد أنه لا يمكن ألا يكون كذا طبعاً ، بلا واسطة ، كاعتقاد المباديء الأول للبراهين •
 وقد يقال لقصور (٣) الماهية بذاتها من غير تحديد ، كتصور المباديء الأول للحد • ويقال على معان أخر ، لا حاجة الى ذكرها ههنا ، وسيرد ذكر (٤) بعضها • والذهن قوة للنفس معدة لاكتساب الآراء • والذكاء شدة القوة الذهنية •

وقد مضى في المنطق شرح أمور يتعلق شرحها بهذا الموضوع أيضا ، كالفكر والحدس والظن وغيرها ، فلا حاجة الى تكريرها (١) في هذا الموضوع • وتنقسم الادراكات ، بحسب مراتبها ، في التجريد عن المادة ، الى أربعة أقسام : احساس وتخيل وتوهم وتعقل : فالاحساس : هو أخذ الصورة عن المادة ، ولكن مع اللواحق المادية ، ومع وقوع نسبة بينها وبين المادة ، اذا زالت تلك (لوحة ٢٨٨) النسبة بطل الأخذ ، كابصارك

-
- (١) أ « فإذا » •
 (٢) ، (٣) في ك « لتصور » •
 (٣) أ « وسندكر » •
 (٤) « تكريره » •

زيد^(١) ، فان الحس لا يناله الا منمورا بغواش غريبة ، عن ماهيته ، لو

تعيته ، لو توهم بدله بغيره^(٢) ، لكان ذلك الانسان .

ولا يناله الا بعلاقة وضعية بين حسه ومادته ، وكذلك لو زال لم يدركه ، فهو مشروط بحضور المادة ، واكتناف الهيئات ، وكون المدرك جزئيا .

وأما التخيل فهو تبرئة الصورة المنتزعة^(٣) عن المادة تبرئة أشد ، فان الخيال يأخذها عن المادة ، بحيث لا تحتاج الى وجود المادة . بل اذا بطلت المادة ، أو غابت ، فان الصورة تكون ثابتة فيه .

ولكن غير مجردة عن اللواحق المادية ، ولهذا كانت الصورة في الخيال على حسب الصور^(٤) المحسوسة ، من تقدير ما ، وتكييف ما ، ووضع ما ، ولا فرق بينهما الا عدم الاحتياج الى حضور المادة لا غير ، (وهذا)^(٥) كتمثلك صورة زيد الذي كنت أبصرته مثلا ، اذا غاب عنك .

وأما التوهم^(٦) ، فهو نيل المعاني ، التي ليست هي في ذواتها بمادية . وان عرض لها أن تكون في مادة ، كالنفير والشر ، والموافق والمخالف ، وما أشبه ذلك .

ولو كانت هذه في ذواتها مادية لما عرضت الا لجسم . والوهم وان أدرك هذه ، الا أنه لا يدركها ، الا مخصوصة بالشئ الجزئي الموجود في المادة ، وبالقياس اليها ، وبمشاركة الخيال فيها ، وهو كادراك الشاة عداوة الذئب ، وصداقة الولد .

(١) « زيد » .

(٢) « بغيره » .

(٣) « المنزوعة » .

(٤) « الصورة » .

(٥) سقطت من ك .

(٦) « الوهم » .

وأما التعمق ، فهو أخذ الصور مبرأة عن المادة ، وعن جميع علائقها
تبرئة^(١) من كل وجه . فان كان المترك متجردا بذاته عن المادة ، اخذته ،
كما هو عليه في نفسه .

وان كان موجودا للمادة ، لكون وجوده ماديا ، أو لأنه عرض له ذلك ،
انتزعتة عن المانة وعن لواحقها ، نزعا بالكلية ، كافتراضها للصورة
الانسانية مثلا عن كل كم وكيف وآين ووضع مادي ، بحيث يصير صالحا
لأن يقال على جميع ماله شيء من ذلك .

واذا تعمقنا صورة وأوجدناها في الخارج ، فهو التعمق الفعلي . وإذا
أخذنا الصورة من الموجودات الخارجية ، فهو التعمق الانفعالي . والعلم
منه تفصيلي ومنه اجمالي :

أما التفصيلي : فهو أن يعلم (أن)^(٢) الاشياء متميزة في العقل مفصلة
بعضها عن البعض . وأما الاجمالي : فهو كمن علم مسألة ، ثم غفل عنها ،
ثم سئل عنها ، فانه يخضر الجواب عنها في ذهنه . وليس ذلك بالقوة
المحضة ، فانه قد حصل عنده حالة بسيطة ، هي مبدأ تفاصيل تلك
المعلومات . فلم تكن علما بالقوة من كل وجه ، بل هي بالفعل من وجه ،
وبالقوة من آخر ، وكأنها قوة ، هي أقرب الى الفعل من القوة ، التي لا
تكون معها تلك الحالة . ومن ينكر حقيقة قول ما ، أو عقد ما ، فسبيل
مفاتيحه أن يقال له :

هل تعلم أن انكارك حق أو باطل . أو انت شك في ذلك ؟ فان حكم
بأنه يعلم أن انكاره حق ، فقد اعترف بحقيقة علم ما ، وكذا ان اعترف
بأن انكاره باطل . وان قال : أنا شك ، فيقال له : هل تعلم أنك شك
وتنكر وتفهم من الاقاويل شيئا معينا ، أو لا تعلم ذلك ؟

(١) ك «مبرأة» .

(٢) سقطت من ك .

فان وافق أنه يعلم ، فقد اعترف بعلم ما ، وان لم يوافق على ذلك ، وادعى أنه لا يفهم أبدا شيئا ، ولا يعلم أنه يشك وينكر ، ولا أنه موجود أو معدوم ، سقط الاحتجاج معه ، وأيس من استرشاده ، ما دام علسى هذه العزيمة •

فليس الا أن يؤلم بدخول نار ، أو ضرب ، أو غير ذلك ، مما يؤلم ، فان النار واللانار عنده واحد ، والألم واللا ألم واحد • ومثل هذا ان كان شاكاً في نفس الأمر ، كما يزعم • فربما اعتدى بهذا القول ، أو هذا الفعل •

وان كان معاندا ، فربما الجاه الألم الى الاعتراف بالحق ، ولعله لا يوجد ، من هو على هذا الرأي الا أن ينتحله على طريق العناد • ووقوع الإدراك على أصناف الإدراكات انما هو بالتشكيك ، فانه قابل للشدة والضعف • ألا ترى أن الإدراك بالبصر أقوى من الإدراك بالخيال ، وان كنا ندرك تفاصيل المدرك بالخيال ، كادراكنا لها بالبصر • فان في المشاهدة مزيل انكشاف ، ليس في التخييل ، ولهذا ليس تخيل المشوق كإبصاره •

وبعض التخييل أقوى من بعض ، وكذا التمثل تتفاوت درجاته في قوته وضعفه ، وهو أقوى من الإدراك الحسي ، لأن الإدراك العقلي خالص من الشوب الى الكنه ، فانه يدرك الحقائق المكتنفة بالموارض كما هي ، واصلا الى كنه المعقول • والحسي شوب كله ، لأنه لا يدرك الا كيفيات تقوم بسطوح الأجسام التي تحضره فقط •

والعقلي أيضا أكثر كمية منه ، فان عدد تفاصيل العقلي لا تكاد تنتهى •

فان أجناس الموجودات وأنواعها وأصنافها وما يقع بينها من المناسبات لا سبيل الى حصرها • والحسية محصورة في عدد قليل ، وذلك الممدد

فان (١) تكثر فبالأشد والأضعف لا غير ، كالحلاوتين اللتين احدهما أشد من الأخرى .

والعلم يستحيل على الانقسام بذاته أو بنيره ، لأنه متعلق بالبسائط لا محالة ، وهو ظاهر . ولأنه لو لم يتعلق (لوحة ٢٨٩) بالبسائط ، لتعلق بالمركبات ، والا فلا معلوم أصلا . والعلم بالمركبات متوقف على العلم بأجزائها البسيطة ، فيكون قد تعلق بالبسائط .

وفرض أنه غير متعلق بها ، هذا خلف . واذ قد ثبت أنه لا بد من تعلقه ببسيط ، فلو انقسم لكان جزؤه ، اما أن يتعلق بكل ما تعلق به كله أو بعضه ، أو لا شيء منه . فان تعلق بكله كان جزء العلم هو العلم ، فيساوي الجزء الكلي من الوجه الذي به الكل كلا ، والجزء جزء ، هذا خلف .

وان تعلق ببعضه ، كان المعلوم البسيط مركبا ، وهو خلف أيضا . وان لم يتعلق بشيء منه ، فهو ظاهر الفساد ، اذ لا يتصور تعلق الكل بشيء ، مع خلو كل واحد من أجزائه عن التعلق به ، أو ببعضه وعند ذلك ، يقال انه حيث لم يكن لشيء من الأجزاء تعلق ، فالمجموع لا تعلق له .

فليس المجموع هو العلم ، فان لم يحصل العلم عند اجتماع الآخر ، لم يكن هناك علم ، وهو خلاف المفروض . وان حصل عند اجتماعها علم ، فان انقسم ذلك العلم الحاصل ، عاد الكلام فيه ، ولزم التسلسل المعال ، وان لم ينقسم حاصل المطلوب .

على أنه معلوم بالبديهة ، أن الصورة المساوية للشيء الواحد ، من حيث انه واحد ، يمتنع انقسامها (٢) ، وادراك الجزئيات الكثيرة ، قد

(١) ك «ان» -

(٢) أ «يمتنع انقسامه» .

يكون على وجه لا يتغير ، وقد يكون على وجه يتغير بتغيرها .

ويتمثل لك (١) كيفية ذلك بهذا المثال . وهو أنك إذا كنت حافظاً لقصيدة من الشعر ، وهي حاضرة (٢) في ذهنك دفعة ، كما هي مكتوبة . بيتا بيتا ، وكلمة كلمة ، فهذا ادراك لها ، بجميع تفاصيلها على وجه لا يتغير . وإذا قرأتها كلمة بعد كلمة ، وبيتا بعد بيت ، من غير أن تتمثل لك بتفاصيلها (٣) كلماتها وأبياتها دفعة واحدة ، فهو ادراك لتلك التفاصيل المدركة بعينها أولا ، ولكن على وجه متغير بتغير المدركات .

ومتى استند الشخص الى شيء مشار اليه . كما تقول : زيد هو الذي في مدينة كذا ، أو كسوف الشمس يكون من الآن الذي نحن فيه الى شهر لم يمكن حمله على كثيرين ، فلم يكن معقولا ، بل محسوسا ويكون العلم به متغيرا وجزئيا .

ومتى لم يستند الى مشار اليه بوجه من الوجوه ، بل علم بواسطة أسبابه ، كما إذا علمت مقدار ما بين كسوفين بالأسباب ، لم يتغير العلم به ، سواء كان موجودا ، أو معدوما ، وكان ادراكه تمقلا كلياً ، وفي الادراك مباحث غير هذه ، سيأتي بعضها في أثناء مباحث أخرى مستقبلية .

ومن هذه الكيفيات : اللذة والألم فاللذة ادراك ونيل لوصول ما هو عند المدرك كمال وخير ، من حيث هو كذلك . والألم هو الادراك ، والنيل أيضاً ، ولكن لوصول ما هو عند المدرك ، وشر من حيث هو كذا . والنيل هو الاصابة والوجدان لذات الشيء لا لصورة تساويه فقط فان ادراك اللذيد لا يكون لذة ، إلا إذا أدرك وصوله الى الملتذ ، وحصوله

(١) ك «الى» .

(٢) ك «وهو حاضرة» .

(٣) أ «تفاصيل» .

مع اعتقاد كماليته وخيريته ، سواء كان في نفس الأمر كمالاً (١) له وخيراً أو لم يكن . والكمال هو ما من شأنه أن يكون للشيء ، والخير ما يكون مؤثراً عنده .

وقد يكون الشيء كمالاً وخيراً ، باعتبار وغيرهما باعتبار آخر ، وكذا الآفة والشر . والالتداذ بالكمال والخير يختص بالجهة التي هو منها كمال وخير .

وبهذا تعرف فوائد القيود المذكورة في تعريف الألم . وهذان التعريفان إنما هما ، لتمييز القدر المشترك بين كل حالة من الحالات الملذة والمؤلة . وحذف ما ينضم إليها من المخصصات لا لتعريف ماهيتهما ، فأنهما مما يجدهما عند الحالات المذكورة من أنفسنا ، فهما مستغنيان عن التعريف .

وإذا كانت اللذة والألم تابعين للشعور ، فإذا فقد فقد (٢) ، وإذا ضعف ضعفًا .

ومن الكيفيات المذكورة : الحياة والارادة والقدرة . فالحياة : هي كون الذات بحيث لا يمتنع عليها أن تعلم وتمقل . والارادة : هي كون الفاعل عالماً بفعله ، إذا كان ذلك العلم سبباً لصدوره عنه ، مع كونه غير مغلوب ولا مستكبر .

والقدرة : هي كون الحي ، بحيث يصح منه الفعل (٣) والترك ، بحسب الدواعي المختلفة . وهذه هي القوة الاختيارية . وإذا انجزمت الارادة واقترن بها ما ينبغي أن يقترن بها في تحصيل الفعل ، وانقضاء ما لا ينبغي ، وجب حصول الشيء عنها .

(١) كمال .

(٢) في ك فقد .

(٣) ك أو .

ومن حيث المجموع تكون قوة على شيء واحد ، ولا يتقدم على الفعل زمان (١) ، كما علمت . وإذا لم تحصل هذه الأشياء داخلية فهي مفهومها ، فهي متقدمة بالزمان على الفعل . فان الذي له فطرة سليمة ، لا ينكر أنه في حالة القيام قادر على القمود .

وقد تكون القدرة هي العلم بعينه ، وذلك اذا كان العلم بالشيء كافيا في صدوره عن العالم ، كما نتصور وجهها نميل اليه ، فيتبعه حركة بعض الأعضاء ، أو نتصور أمرا يتبعه بغير وجهك ، من غير استعمال آلة ، أو يثير منك شهوة وشوقا .

والأخلاق من جملة هذه الكيفيات أيضا . والخلق ملكة يصدر بها عن النفس أفعال بسهولة من غير تقدم روية . وأصول الفضائل الخلقية ثلاثة : الشجاعة والعفة والحكمة . ومجموعها هو المدالة (لوحة ٢٩٠) ولكل واحد من الثلاثة طرفا : افراط . وتفريط ، هما رذيلتان . فالشجاعة محتوشة بالتهور والجبن ، والعفة بالفجور والجمود ، والحكمة بالجريزة والغباوة .

ويتفرع من هذه فروع كثيرة ، ولها أحكام ، وذلك كله مستوفي في كتب الأخلاق ، ولا يلحق هنا أكثر من هذا القدر منها . والصحة والمرض ، من قبيل ما ليس بمحسوس من الكيفيات . والصحة عبارة عن الكيفية ، التي بها يكون بدن الحي ، بحيث تصدر عنه الأفعال اللائقة به سليمة ، والمرض ما يقابلها .

ومن هذا لقبيل أيضا : الفرح والغم والغضب والفرح والحزن والهم والخجل والحقد . وهي ظاهرة ، لكونها وحدانية . والسبب المعد للفرح هو أن يكون حامله الذي هو الروح الحيواني المتولد في القلب ، على أفضل أحواله في الكم والكيف .

(١) ك « زمانا » .

أما في الكم فلأن زيادة الجوهر في المقدار توجب زيادة القوة ، لأنه اذا كان كثيرا ، بقى قسط واف في المبدأ ، وقسط واف للانبساط الذي يكون عند الفرح ، لأن القليل تبخل به الطبيعة ، وتمسكه عند المبدأ ، فلا ينبسط ، وأما في الكيف فأن يكون معتدلا في اللطافة والغلظ ، وشدة الصفاء . ومن هذا ظهر أن المبدأ للغم : اما قلة الروح ، كما في الناقهين والمنهوكين بالأمراض والمشايخ .

وأما غلظة كما للسوداويين واما سببه الفاعلي فالاصل فيه تخيل الكمال ، والكمال راجع الى العلم ، والقدرة ، ويندرج فيها الاحساس بالمحسوسات الملائمة ، والتمكن من تعصيل المراد ، والاستيلاء على الغير ، والخروج عن المؤلم ، وتذكر اللذات . ومن هذا يعلم السبب الفاعل للغم . ويتبع الفرح أمران : أحدهما بقوة الطبيعة ، ويتبعه اعتدال مزاج الروح وحفظه عن التحلل ، وكثرة تولد بدل المتحلل . وكذا يتبعه تخلخل الروح ، فتستعد للانبساط للطف قوايه .

والثاني انجذاب الغداء اليه ، بحركته بالانبساط الى غير جهة الغداء والغم يتبعه أضداد ذلك . والغضب تصحبه حركة الروح الى خارج دفعة . والفرح تصحبه حركتها الى داخل دفعة أيضا . والعزن يندفع مع الروح الى داخل تدريجا .

والهم يندفع معه الى جهتين في وقت واحد : كونه يوجد معه غضب وحزن . والخجل ينقبض به الروح أولا الى الباطن ، ثم يخطر ببال صاحبه ، أنه ليس فيما خجل منه كثير ضرر ، فينبسط ثانيا . وما ذكر من أحوال الروح المتعلقة بهذه الأمور ، فانما عرف من طريق التجربة والحدس . والحقد يعتبر في تحقيقه « غضب ثابت » .

والألم يتقرر صورة المؤذي في الخيال ، فلا تشتاق النفس للانتقام^(١)

(١) ك «الى الانتقام» .

والأ يكون الانتقام في غاية السهولة ، والا كان كالحاصل ، فلا يشهد
الشوق الى تحصيله ، ولذلك لا يبقى الحق مع الضمءاء . والأ يكون في
غاية الصعوبة ، والا كان كالمتمذر ، فلا يشتاق اليه ، ولذلك لا يبقى مع
الملوك .

ولأقتصر على هذا القدر من الكلام في هذه الكيفيات ههنا ، وربما
أتاك منها فيما يستأنف ما لم أذكره في هذا الموضع .

الفصل السادس

فسي

الاضافة

معرفة المضاف البسيط من حيث هو مضاف بسيط ، هي معرفة فطرية لا تحتاج الا الى تذكير (١) وتنبيه .

والفرق بينه وبين المركب : أن المركب فيه جزء من جنس آخر ، كالأب فانه جوهر في نفسه ، لحقته الأبوة ، وكالكيف الموافق ، فانه فرق بين أن يقال : كيف موافق لكيف ، وبين أن يقال موافقة الكيف (٢) .

فان الأول أشير فيه الى الكيف المركب ، مع اضافة هي الموافقة . والثاني أشير فيه الى اضافة ، هي الموافقة متخصصة بالكيفية ، وهي المشابهة الممتازة بذلك التخصيص عن المساواة ، التي هي موافقة في الكمية .

ولا يصح أن يرفع عن الموافقة في الكيفية مثلا تخصصها بها ، بحيث تبقى ذات الموافقة ، ويقترن بها التخصيص بالكمية أو غيرها ، وهي هي بعينها . فليس للاضافة جعل ، ولتخصصها بما تخصصت به ، جعل آخر .

فبالتنصص بالموضوع تمتاز كل اضافة عن اضافة أخرى ، وليس معنى هذا التخصص أن تؤخذ الاضافة المخصوصة عبارة عن المجموع من

(١) ك «تذكر» .

(٢) ك «موافقة كيف» .

المفروض ولاحقه ، بحيث يكون نفس المفروض (١) هو المميز لها ، بل المميز لها هو (٢) تخصصها به . ومعنى هذا التخصص على التحقيق ، هو اضافته اليها ، فميز الاضافة اضافة أخرى . ولو أنها من الاعتبارات الذهنية للزم من هذا محال كما سبق .

والاضافة الى متشخص ، لا تقتضي تشخص الاضافة ، كقولك : أين زيد ، اذ لا تمنع من الحمل على كثيرين ، لنفس (٣) المفهوم .

ومن المتضايقين ما ينعكسان رأسا برأس ، كالأخوة ، فان كل واحد منهما أخ للآخر ، وليست أخوة واحدة هي قائمة بها جميعها ، بل لكل واحد أخوة أخرى . وليست الأبوة والبنوة كذا ، فان أحدهما أب للآخر ، والآخر ليس أباً له (٤) ، بل ابنا . والمضاف الحقيقي ، لا بد له من انكماس الطرفين بالتكافؤ ، وكذا المركب ، اذا أخذ الطرفان على التعادل ، فان الاب أب الابن ، فالابن ابن (لوحة ٢٩١) الاب .

واذا قيل : السكان سكان السفينة ، والرأس رأس الحيوان ، لا يصح أن يقال : السفينة سفينة السكان ، والحيوان حيوان الرأس . وانما يتحقق التعادل اذا قيل الرأس الذي الرأس ، والسكان الذي السكان . وما يخل بتعادلهما أن يؤخذ أحدهما بالفعل ، والآخر بالقوة . فان العلم علم بشيء ، والشيء الذي هو معلومه اذا كان خارجيا ، قد يوجد دون العلم ، ولكن لا من حيث هو معلوم .

وقد تكون الاضافة بين أمرين ذهنيين ، فيأخذهما الذهن حاضرين ، فتتوصل الاضافة بينهما في الذهن ، وهو كالمقدم والمتأخر .

(١) « المفروض » .

(٢) « ذو » .

(٣) « ك » و « كنفس » .

(٤) « فان أحدهما أب للآخر ليس أباً له » .

ومتى كان أحدهما فقط حاضرا في الخارج ، فلا بد من حصول صورته في الدهن ، حتى يصح الحكم بينهما ، والاضافة المطلقة بازائها اضافة مطلقة ، كالأبوة والبنوة المطلقين . واذا حصلت فموازيها محصل أيضا .

والاضافة أمر زائد على مفهوم المضافين ، وإن كان أمرا اعتباريا فإن الأبوة مثلا ، لو كانت نفس الانسانية ، أو نفس الشخص الذي يقال له أب ، لكان ذلك الشخص ما صح وجوده أصلا . وهو أب ، ولما صار أبا بعد أن لم يكن .

فالأبوة ليست ذاته ولا انسانيته كيف ، والأبوة لا تعقل الا مع بنوة ، والانسانية ، والشخص الانساني تعقل دون القياس الى بنوة أو ابن . وقد تتحدد محاذاة جسم لجسم ، وكانا من قبل غير متحاذيين . وليس اللامحاذاة بينهما أمرا محصلا ، حتى تكون المحاذاة ملبها وعدمها . والاضافة قد تعرض للجوهر ، كالأب والابن ، وللمكم كالطويل والقصير ، والقليل والكثير ، وللكيف^(١) كالأحر والابرء ، ولاضافات أخرى ، كالأقرب والابعد ، والاعلى والاسفل ، والاقدم والاحدث ، والاشد انحناء وانتصابا ، والاعرى والاكسى ، وللحركة كالاقتطاع والاحرم ، والاشد تسخيئا وتبريدا .

ومن أقسام التضاييف : القتالي والتشافع والتماس والتداخل والاتصال والالتصاق ، وأمور أخرى بعضها قد سبق ، وبعضها سيأتي ، ولا حاجة الى استقصاء جميعها . فالمتتاليان هما أمران ، ليس بين أولهما وثانيهما شيء من جنسهما ، سواء كانا متفقين في تمام النوع ، كبيت وبيت ، أو مختلفين كصف من حجر وشجر . وربما خصص المتتالي بالجسمين اللذين هما بهذه الصفة . والمتشافمان هما اللذان لا ينقسمان

(١) أ «والكيف» .

وليس أولهما وثانيهما شيء من نوعهما ، كنقطة ونقطة • والمتماسان (١)
هما اللذان تختلف ذاتاهما (٢) في الوضع ، ويتحد طرفاهما فيه • وإذا
اتحد ذاتاهما في الوضع ، مع ذلك ، كانا متداخلين والمتصلان هما
اللذان يتلازم طرفاهما (٣) كالخطين المحيطين بالزاوية •

وقد يطلق الاتصال على معانٍ آخر ، لا حاجة إلى ذكرها ههنا •
والملتصقان هما اللذان يماس أحدهما الآخر (٤) ، بحيث ينتقل بانتقاله •
ومن الإضافة ما يسمى : بالاین والمتى (٥) والوضع والجدة • فالأين

هو كون الشيء في المكان ، وليس هو ككون المرض في محله ، كما عرفت •
والحقيقي منه هو كون الشيء في مكانه الخاص ، الذي لا يصح أن
يكون معه فيه غيره • وغير الحقيقي منه هو كون الشيء في السوق •
والعام منه كالكون في المكان مطلقا ، والخاص كالكون في الهواء ،
والشخصي كالكون في هذا المكان المشار إليه ، وفيه تضاد : كفوق وأسفل ،
وفيه ، أشد وأضعف ، كالأتم فوقيه من غيره •

والمتى : هو كون الشيء في الزمان • وحاله في أقسامه حال ما قبله •
ويقال إن للأمور دفعة متى ، ولكن انما تقال ، لوقوعها في أمر له تعلق
ما بزمان ، وذلك (٦) بالاشتراك • والوضع : هو كون الشيء بحيث يكون
لأجزائه بعضها إلى بعض نسبة في الجهات المختلفة ، كالقيام والقعود •
وهذا فقد يكون بالقوة ، كما قد يتوهم قرب دائرة قطب الرحي من
القطب ، ونسبتها إلى الطوق •

-
- (١) «ومتماسان» •
 - (٢) «إلى» •
 - (٣) «طرفاهما» •
 - (٤) «آخر» •
 - (٥) «ومتى» •
 - (٦) «في ذلك» •

ولا دائرة بالفعل ، ولا وضع الا بالتوهم ، وقد تكون بالفعل : اما
 بالطبع ، كوضع الأرض من الفلك ، أو ليس بالطبع ، كحال ساكن البيت
 من البيت • وفيه أيضا تضاد كانسان قائم ، ورجلاه الى الأرض ، ورأسه
 الى السماء ، أو رأسه الى الأرض ، ورجلاه الى السماء • وكلاستلقسام
 والانبطاح ، وفيه شدة وضعف ، كالأتم استقامة وانحناء •
 والجدة ، وقد يعبر عنها بالملك وله ، هي كون الجسم في محيط
 ب كله أو ببعضه ، بحيث ينتقل المحيط بانتقال المحاط به •
 وهو اما طبيعي كحال الحيوان بالنسبة الى أهابه ، أو غير طبيعي
 كالتمسح والتقصص والتختم ، وما هو مثل كون القوى للنفس ، والفرس
 لزيد •

وان أطلق عليه هذه الأسماء فهو باصطلاح غير هذا • وقد تعدد
 هذه الأربع أعني : الأين والثلاثة بعده ، أقساما خارجة عن الاضافة ، بأن
 تجعل أمورا غير النسبة يلزمها النسبة ، وهو خلاف لفظي • وتلك الأمور
 لم أجد برهانا على ثبوتها ، ولو ثبتت لكانت هيئات من أقسام الكيف •
 وان عرضت لها اضافة ، فجعلها داخلة تحت الاضافة أولى وأحق •

الفصل السابع

في

الحركة

أجود ما عرفت به ماهية الحركة ، أنها خروج الشيء من القوة الى الفعل ، لا دفعة • وأيضا : أنها هيئة يمتنع ثباتها لذاتها • واللادفعة ليس بزمان ، حتى (لا) (١) يكون (لوحة ٢٩٢) تعريفها بالزمان المعروف بها ، فيكون دورا ، بل هو أمر يلزمه الزمان • وتصور الدفعة واللادفعة بديهي •

ويلزم من أن لا خروج الى الفعل دفعة ، ومن امتناع ثباتها أنها أبدا تكون كونا للمتحرك بين المبدأ الذي منه الحركة ، والمنتهي الذي اليه الحركة ، بحيث أي حد يفرض في ذلك الوسط ، لا يكون المتحرك قبله ولا بعده فيه • والتوسط بهذه القيود المذكورة هو صورة الحركة ، وليس كون المتحرك متوسطا ، لأنه في حد دون حد ، بل لأنه على الصفة المذكورة •

ولا يجوز أن يورد هذا القول تعريفا للحركة ، لأنه قد أخذ فيه القبل والبعد المعرفين بالزمان ، وأخذ فيه الحركة والمتحرك ، واستعمل فيه اللفظ المشترك وهو المبتدأ والمنتهي •

فانه قد يكون بالقوة ، كما في الحركة المستديرة ، وبالفعل كما في المستقيمة (٢) ، ففيه وجوه من الخطأ الواقع في التعريفات • والحركة

(١) سقطت من ك •

(٢) أ «للمستقيمة» •

أمر ممكن الحصول للجسم ، فهي كمال له ، لكنها تفارق غيرها من الكمالات ، بأنه لا حقيقة لها إلا التأدي إلى الغير ، ولو كانت مطلوبة ، لأنها حركة فقط ، لما اختلفت حركات الأجسام في الجهات وغيرها ، لأنه ترجيح من غير مرجح ، فهناك مطلوب ممكن الحصول ليتأدى إليه . وما دام ذلك التوجه فقد بقي شيء بالقوة ، فإن المتحرك إنما يكون متحركا إذا لم يصل إلى مقصوده .

فالمتحرك إذا كان على حاله وتمكن له حالة أخرى ، ففيه امكانان : امكان الحصول على تلك الحالة ، وامكان التوجه إليها ، وهما كمالان . والتوجه منها مقدم على الوصول ، وألا لكان الوصول دفعة لا تدريجا . فالحركة كمال أول لما بالقوة ، لا من كل وجه ، بل من الجهة التي هو باعتبارها بالقوة . ولا يراد بالكمال ههنا ما يلائم الشيء ، فإن الحركة قد تكون إلى غير ملائم ، بل ما يمكن للشيء كيف كان . والمراد بالكمال الثاني هو نفس التوجه ، ولو جعل هذا أيضا تعريفا لها ، للزم أن يكون تعريف الشيء بنفسه ، أو بما لا يعرف إلا به ، أو بما هو أخفى منه .

وهو أيضا من قبيل إيضاح الواضحات ، ان كان التعريف تعريفا يراد به تمييزها عما سواها لا تصور (١) ماهيتها . فإن كل عاقل يفرق بين كون الجسم ساكنا وبين كونه متحركا ، ولو لم يكن تمييز الحركة عما عداها معلوما له بالضرورة لما كان كذلك . والتنبيه على تصور ماهيتها بأحد الوجهين المذكورين أولا ، كاف .

وتتعلق الحركة بستة أشياء : ما منه وهو مبدؤها ، وما إليه وهو منتهاها وما هي فيه ، والمحرك والمتحرك والزمان . وليس تعلق الحركة التي منها الزمان ، وهي التي هو تابع لها ،

(١) ك «يتصور» .

ومعلولها ، كتملق سائر الحركات به ، فانها واقعة فيه ومقدرة به .
 وربما كانت من بعض الوجوه تابعة له ، لا متبوعة . وانقسام هذا
 الكون في الوسط الى آكوان انما هو انقسام بحسب فرض وتوهم ، وهو
 في نفسه شيء واحد متصل ، على قياس المسافة والزمان ، فيما يفرض
 فيهما من الحدود ، لئلا يلزم تركيب الحركة من أجزاء لا تتجزأ ، وهو
 محال . ومما يدل على بطلانه أنه لو كان للحركة جزء لا يتجزأ لكانت
 السرعة والبطء ، انما هي بتخلل السكنات ، والتالي باطل ، فالمقدم
 مثله .

ووجه اللزوم أنه لو تحرك سريع وبطيء ، وقطع السريع جزءا ،
 فالبطيء ان قطع مثله هكذا دائما تساويا أو أكثر منه انقلب الابطء
 أسرع ، أو أقل انقسم (ما لا ينقسم) (١) ، فلم يبق الا أن البطيء يسكن
 وهذا يوجب أن نسبة السكون الى الحركة كنسبة البطء الى السرعة .
 وأما بيان بطلان التالي ، فلأنه لو كان كذا ، لكان السكون في بعض
 المتحركات أضعاف الحركة فيها ، فيكون سكونها محسوسا ، مع أنها لا
 ندرکه حسا ، هذا خلف . ثم السهم ، اذا لم يكن له مانع في أجزاء الهواء
 وميله متشابه ، فلم يذهب زمانا ، ويقف زمانا . ولو وقف في الهواء لما
 نزل بنفسه ، اذ وقوفه يكون لبطلان القاسر ، الموجب لحركته ، فيكون
 سكونه طبيعيا ، حيث هو ، فلا يفارقه الا لقاسر .

والجسم الثقيل اذا تحرك ، وفرض فيه تخلل سكنات ، فكلما كان
 أثقل ، كان تخللها أقل . ويزيد الثقل حتى يزول السكون ، فاذا أضيف
 ما زال سكونه الى ما هو أثقل منه . حصلت سرعة وبطء ، لا يتخلل
 سكنات ويتبع هذا التوسط حركة ، بمعنى القطع لجزء منه ، وهي
 الحركة المتصلة المعقولة ، من المبتدأ الى المنتهي ، ولا حصول لها في

(١) سقطت من ك .

الأعيان . لان المتحرك ما دام (لم)^(١) يصل الى المنتهي ، فالحركة لا توجد بتمامها ، واذا وصل اليه فقد انقطعت .

وأما هذا التوسط المستمر الذي لا يجتمع متقدمه مع متأخره ، له وقوع في نفس الأمر وان كانت كليته المتصلة لا حصول لها الا في العقل ، وبهذا هي مطابقة للزمان .

وأما من حيث انها بين القوة والفعل ، فليست مأخوذة مع مقدار واتصال ، ليطابقه الزمان ، بل انما يطابقه من حيث انه يلزمه اتصال أو قطع . وبوقوع هذا التوسط بالفعل ، لم يلزم من كون المقتضي واللاحق غير حاصلين ، كون الحركة غير حاصلة مطلقا ، ثم من نفس التقضي واللاحق يلزم حصول ما ، فان المنقضي ما كان وفات ، واللاحق ما هو بصدد الكون . ومن ادعى أن الجسم الساكن في حيز مثلا ، يحصل في آخر (لوحة ٢٩٣) من غير حركة ، فقد أنكر النظريات .

والحركة تنقسم الى : ما تقتضيها قوة الجسم ، أو أمر خارج عن الجسم ، وقواه .

والأولى : اما أن يشترط فيها كونها بالادراك والارادة ، وهي الارادية ، كحركة الحيوان .

أو لا يشترط فيها ذلك ، وهي الطبيعية ، سواء اقتضتها القوة على وتيرة واحدة أبدا ، كحركة الحجر الى أسفل ، أو اقتضتها على وتائر مختلفة ، كنمو النبات .

والثانية هي القسرية ، ان لم يكن المتحرك كحيز من المحرك ، أو كان المحرك مكانا له ، كحركة المدرة الى فوق ، والا فهي العرضية ، كحركة الجالس في السفينة بحركتها .

والحركة قد تتصور في الاين ، كالانتقال من مكان الى اخر ، وفي

(١) مقطعت من ك

الوضع كحركة جرم دائر على مركز نفسه ، لا هلى ما يخرج منه • فان لكل حركة ، ولم يخرج الكل عن مكانه •

• ويجمع الأينية والوضعية ، انها بالنسبة الى امر خارج عن الجسم وهيئاته ، وفي الكم اما من مقدار الى ما هو أكثر منه ، وهو النمو ، ان كان يورود مادة (و) (١١) التخلخل ، ان كان بدون ذلك ، واما الى ما هو أصغر منه ، وهو الذبول ، ان كان بانفصال مادة ، والتكاثف ان لم تكن • وفي الكيف كتتحرك الجسم من اسود الى البياض ، أو من الحموضة الى الحلاوة ، شيئا فشيئا ، على وجه التدريج • والتغير (١٢) في هذه قد يتصور من غير حركة ، كعلم أو ارادة ، تبديلا بغيرهما ، دفعة •

والعقل وان كان يتصور في الكم والكيف حركة ، ففي نفس الأمر لا حركة فيهما ، لأن المراتب فيها من ما منه وما اليه يمتاز كل واحد منها عن الآخر بالفعل ، بخلاف الأيون التي لا قسمة فيها ، ولا امتياز الا بالقوة •

والنسب اليها اعتبارية ، فلو كان فيهما الحركة ، لكان الوسط بين ما عنه الحركة فيهما ، وما اليه الحركة اما أن يكون واحدا أو كثيرا فان كان واحدا فلا حركة ، وان كان كثيرا فذلك الكثرة سواء كان اختلافها بالنوع أو بالعدد اما متناهية أو غير متناهية •

فان كانت متناهية لزم تركيب الحركة من أمور لا تقبل القسمة اذ لو قبلت الانقسام ، لانقسمت الى أمور متغايرة ، ويعود الكلام الى كل واحد منها ، وهلم جرا • فيكون ما فرض متناها غير متناه ، هذا خلف • وتركها مما لا يقبل الانقسام باطل ، لما علمت • وان لم تكن متناهية ، مع أنها محصورة بين حاصرين ، وممتازة بالفعل ، فهو باطل ايضا •

(١) سقطت من ك •

(٢) ك «وفي» •

وكذا الكلام في الحركة في الجوهر ، وان كانت الحركة فيه لا تكاد تتصور ، فاذن الجسم عندما تتبدل عليه الكميات ، وعند استحالته من كيفية الى أخرى ، فكل واحد من المراتب التي فيما بينهما ، توجد في زمان ، والا لزم تتالي الآتات ، فلزم في الجسم الأجزاء التي لا تتجزأ ، وستعلم بطلانه .

وتنقسم الحركة ايضا الى : مستديرة ، ومستقيمة ومركبة منها ، كحركة العجلة . وكل منهما الى سريمة وبطيئة . وأيضا فمنها واحدة بالشخص . ويجب أن يكون موضوعها وزمانها ، وما هي فيه واحدا . أما وحدة الموضوع ، فلانه لو تعدد لكانت الحركة التي لهذا مفايرة بالشخص للتي لهذا .

وأما وحدة الزمان فلاستحالة اعادة المدوم بعينه . وأما وحدة ما هي فيه ، فلانه يمكن أن يكون جسم ، ينتقل من مكان الى مكان ، وهو مع ذلك يتحرك على مركز نفسه حركة وضعية ، بحيث يكون ابتداءها بين الحركتين وانتهاءها واحدا ، فيتحد الموضوع والزمان ، من غير اتعاد الحركة . ولا تعتبر وحدة المعرك ، لأننا لو قدرنا معركا حرك جسما ، وقبل انقضاء تحريكه أو معه ، يوجد معرك (١) آخر ، كانت الحركة واحدة بالاتصال .

وان كانت كثيرة باعتبار تكثر النسب الى المحركات ومن غير هذا الوجه ، ووحدة المبتدا والمنتهي غير كافية ، لأن السلوك من أحدهما الى الآخر قد يكون بطرق كثيرة ، بل وحدتهما لازمة لوحدة الأمور الثلاثة المذكورة . ومنها واحدة بالنوع ، ولا تتحقق الا عند اتحاد ما منه وما له وما فيه .

(١) «معركا» .

أما اتحاد ما منه وما إليه ، فلأن الحركة من الأرض الى السماء
تخالف الحركة من السماء الى الأرض بالنوع . مع اتحاد ما فيه الحركة ،
وأما اتحاد ما فيه . فلأن الحركة من نقطة الى أخرى بالاستقامة ،
تخالف الحركة منها اليها بالاستدارة . مع اتحادها فيما منه وما إليه .
ولا شيء من الحركات تقتضيها مجرد الجسمية ، وإلا لدامت بدوامها .
وما صنع وجود جسم ساكن ، لأن ما بالذات يستحيل زواله بمارض .
ولما كانت الحركات مختلفة بالسرعة والبطء ، (١) الاستقامة
والاستدارة وتكونها من المركز واليه وعليه ، لتساوى الأجسام في طبيعة
الجسمية .

وما كان مقتضاه غير مختلف فهو لا يختلف . وأيضا فالجسم من
حيث هو جسم ، هو ثابت ، ولا شيء من مقتضى الحركة الغير الثابتة
بثابت ، فلا شيء من الجسم من حيث هو جسم بمقتضى الحركة .
ولأن الجسم من حيث جسميته متشابه الأحوال ، والذي هو مقتضى
للحركة فانه يعطيها ويقتضيها شيئا فشيئا . ولو اقتضى الجسم الجزء
الأول من الحركة ، لدام بدوام علته ، فما وجد الجزء الذي بعده . فكانت
الحركة غير حركة ، هذا خلف . وإذا كان مع الجسم جميع ما يلائمه ،
فلا يتحرك (لوحة ٢٩٤) فان الحركة لطلب الملائم . وما لا يلائم فلا
يترجح وجوده بالنسبة الى اقتضاء الماهية الجسمية على عدمه ، فلا
يتحرك طبعا اليه . فالحركة لا تقتضيها طبيعة الجسم من حيث هي تلك
الطبيعة فكيف (٢) .

والطبيعة ثابتة ، والحركة ليست بثابتة . وما سميت بطبيعية
ابتنائها على مفارقة غير طبيعية . فالطبيعة توجب الحركة بشرط

(١) ك «من» .

(٢) ك «كيف» .

زائد ، وذلك الشرط هو حالة غير طبيعية^(١) ، فلعلة الحركة التي تسمى طبيعية جزء ثابت هو الطبيعة ، وآخر غير ثابت هو الوصول إلى حيثيات وأينيات غير ملائمة ، على سبيل التبدل والتجدد .

وان كانت المسافة في نفسها موصولة بالحركة الطبيعية مبنية على القسرية ، ولا تصدر الحركة عن مجرد القوة الشعورية ، والا ما تخلفت عنها ، بل لا بد من مرجع جانب الحركة ، على جانب السكون ، ليصدر عنها التحريك ، وذلك هو الارادات والدواعي المختلفة . وما يحرك الجسم بحركة متوسطة يسمى ميلا . ووجه الافتقار اليه فيما يوجد فيه ، أن الحركة لا تخلو عن حد ما ، من السرعة والبطء ، وهما قابلان للشدة^(٢) والضعف . والمحرك الواحد للجسم من حيث هو واحد ، كالطبيعة الواحدة ، لا يقبلهما ، فلا يكون صدور حركة منه معنية أولى من غيرها الا بأمر آخر ، قابل للشدة والضعف قبول الحركة لهما في سرعتها وبطئها وذلك هو الميل .

واشتداده وضعفه ، انما هو بحسب اختلاف الجسم في كميته ، واندماج اجزائه ، وانقسامها ، ورقة قوام ما فيه الحركة وغلظه ، وغير ذلك . وهو محسوس في مثل الزق النفوخ المسكن تحت الماء قسرا ، فان فيه مدافعة صاعدة ، مع عدم الحركة .

وهو قد يكون طبيعيا ، كالميل الذي للحجر المسكن قسرا في الجو ، وقد يكون نفسانيا ، كما يعتمد الحيوان على غيره ، وقد يكون قسريا ، كالسهم المرمي الى فوق قسرا ، ولا ميل في الجسم حال كونه في الحيز الطبيعي ، لأنه ان مال اليه فهو طلب الحاصل ، وان مال عنه كان المطلوب بالطبع متروكا بالطبع . ولا يجتمع الميل الطبيعي مع القسري الى جهتين مختلفتين بالذات ، لأن أحدهما مدافعة الى الحيز الطبيعي ، والآخر مدافعة عنه .

(١) ا «غيره طبيعية» .

(٢) ا «الشدة» .

والمداومة الى الشيء مع المداومة عنه ، لا تجتمعان . لكن جواز اجتماع مبدأيهما ، لأن الحجرين المرميين الى قوق من يد واحدة بقوة واحدة ، قد يختلفان في السرعة والبطم ، عند اختلافهما في الحجم . ولو لم يكن مبدأ الميل الطبيعي المباوق في الأعظم موجودا ، أو أقوى (١) ، لما ثبت الاختلاف المذكور ، لكونه ترجيعا بلا مرجح . وقد يجتمع الميل الطبيعي ، مع الميل القسري ، الى جهة واحدة . كما اذا دفعنا الحجر الى أسفل بقوة شديدة ، فان الحركة حينئذ تكون أسرع مما اذا كان متحركا بطبيعته فقط .

وكما يجوز اجتماع حركتين الى جهتين : احدهما بالذات . والأخرى بالمرض ، فكذلك يجوز في المثلين ، كحجر يسلمه انسان يمشي ، وكما لا يجتمع في الماء حرارة وبرودة ، بل تكون فيه كيفية متوسطة بينهما : اما مع الميل الى احدهما ، أو مع التبادل بينهما ، كذلك الميل الطبيعي والقسري الى جهتين . وكلما كان الميل الطبيعي أقوى ، كان أمتع لجسمه عن قبول الميل القسري .

وكانت الحركة بالميل القسري أفتقر وأبطأ ، وليس كلما كان أبعد عن قبول الميل القسري ، كان ميله الطبيعي أقوى ، فان ذلك قد يكون ، لا للميل الطبيعي ، كالنبتة الصغيرة ، وما يجري مجراها ، فإنه ليس لها بنية مستعدة لقبول ذلك . وما لا مبدأ ميل (٢) طبيعي فيه ، فأنسه لا يتحرك : لا طبيعا ولا قسرا .

أما اذا فرض تحركه طبيعا ، فقد افترض معه ميل (٣) طبيعي .

(١) ك «قوي»

(٢) ، (٣) ا «مثل»

وان فرض حركته من قسر ، فالقاصر بأرادة ، أو بغير ارادة : اما
أن يطاوعه الجسم على التحريك المستقيم ، أو المستدير ، أو لا يطاوعه :
فان طاور فلا شك أنه يختلف عليه تأثير الأقوى والأضعف ، مع المساوى
في الأمور الخارجية ، ولولا أنه يعاقب الضعيف معاوقة ما ، والا لكان
تأثير القوي فيه ، كتأثير ما هو أضعف (منه)^(١) من غير تفاوت .

وليست المعاوقة للجسم بما هو جسم ، بل هي لأمر به ، يطلب البقاء
على حاله ، من المكان الطبيعي والوضع . وهذا هو المبدأ الذي نحن في
بيانه . وان يطاوع القاصر ، ففيه مقاومة ما ، ففيه ميلاً ميل ، والحركة
النفسانية ، فالنفس هي التي تحدد حالها من السرعة والبطء المتخيلين
لها ، بحسب الملازمة ، واختلاف الدوامي .

والحركة الطبيعية معاوقها المتفاوت أمر من خارج الجسم ، كرقعة
قوام ما تتحرك فيه وغلظه . ولا يمكن أن تكون من داخل ، لأنها لا
تقتضي الشيء ، وتقتضي ما تعاوق عنه . (وكلما اتفقت الخارجيات
تمينت المعاوقة الداخلية بالميل)^(٢)

وكلما اتفقت الأمور الداخلية ، تمينت المعاوقة من خارج ، ولا
تستحق الحركة ، من حيث هي حركة زماناً معيناً لذاتها ، فأنها لا توجد
الا على حد ما من السرعة والبطء ، فهي مفردة عنهما ، غير موجودة ،
وما ليس بموجود لا يقتضي ما هو معين ، فليس التمين ، الا بأمر غيرها ،
هو الميل (لوحة ٢٩٥) ان كان داخلياً ، أو غيره ان كان خارجياً .

واذا بطل الميل القسري فليس يبطله ذاته ، والا لما وجد ، ولا يبطله
المقسور ، ولا كل هيئة قارة فيه ، والا لما استمر معها .
ولا الحركة القسرية التي هي معلولة للقاصر ، فأنها معلولة الميل .

(١) سقطت من ك

(٢) سقطت من ك

والمعلول لا تبطل ملكه ، فالمبطل^(١) امر من خارج . أما يبطله دفعة .
كمصادم يلتقيه ، او تدريجا كمواقات^(٢) ما يتحرك منه . وتختلف
الماوقة بركة ذلك وغلظه ، وبحسب ذلك يقل زمان ثبات الميل ويكثر
فلا يزال يعاوقه شيئا فشيئا وينقصه ، حتى تنتعش الطبيعة ، وتتمكن
من مقتضاها . واذا كان الميل يحس باقيا عند التسكين ، فليس نفس
الحركة .

واذ لم يبق عند وصول الجسم الى حيزه الطبيعي ، مع أن طبيعة
الجسم حينئذ باقية ، فهو غير الطبيعي . ولا يتصور وقوع الحركة في
الآن .

واذا اخذ السكون عبارة عن عدم الحركة ، عما من شأنه أن يكون
متحركا ، فالجسم في الآن الواحد ، لا يكون متحركا ولا ساكنا . ولا يلزم
من ذلك ألا يكون متحركا . ولا ساكنا في نفسه ، كما أنه لا يلزم من كون
زيد غير متحرك في السماء . ولا ساكن فيها ، أن يخلو عن الحركة
والسكون مطلقا . والايين المتحرك في جميع حركته أين واحد في الخارج ،
ينقسم الى أيون في الوهم متعددة . وأول القسمة فيه لا ينتهي ، كما
سيتحقق ذلك في الجسم ، ومقابل الحركة المطلقة سكون مطلق ، ومقابل
الحركة الخاصة سكون خاص .

وليس السكون هو لا وجود اي حركة كانت ، فما من متحرك الا
ويسلب عنه في حال حركته حركات أخرى كثيرة ، ولا يتصور وجود حركة
لا يتأتى ان يتصور أسرع منها . فانها حينئذ تقع في زمان لا يتجزأ ، والا
لكانت الواقعة في أقل من ذلك الزمان ، هي أسرع من التي فرض أنه
النهاية في السرعة ، هذا خلف ، هذا بحسب التصور العقلي .

(١) ا «المبطل»
(٢) ك «كمواقات»

وأما في الأعيان فللسرعة والبطء حدان لا يمكن الزيادة عليهما في نفس الأمر ، وكل حركة طبيعية ، فهي هرب بالطبع عن الحال ، ولا شك أنها حال غير ملائمة .

ولا بد وأن يكون ذلك على أقرب الطرق ، فيكون على خط (١) مستقيم ، لأنه إن لم يكن كذلك ، كان الجسم في قصده إلى مكانه الطبيعي عادلا عنه ، من حيث هو طالب له ، فلا يكون القصد إليه ، إذن فكل حركة ليست مستقيمة (٢) ، فليست بطبيعية .

والحركة المستديرة التي لا تكون عن قسر ، فليست عن الطبيعة . ويدل على ذلك أيضا ، أنه قد ثبت أن كل حركة بالطبيعة فإنها لهرب الطبيعة من حالة غير طبيعية . والطبيعة قد بين أنه إنما تعني بها ما لا تفعل بالاختيار ، بل إنما تفعل بالتسخير ، فلا تتقن حركاتها وإفَاعِيلِها ، فلا تقتضي الكون في وضع والهرب عنه مما ، فلو فرضنا الحركة الوضعية بالطبيعة ، لكان سببها الهرب عن الوضع غير الطبيعي والهروب عنه غير مطلوب . فإنه لو كان مطلوبا ، لما كان مهروبا عنه . لكن الحركة المستديرة متوجهة إلى حيث كان منه الهرب ، فهي إذن عن اختيار وإرادة .

وإذا كانت غير مختلفة ، فإن ذلك لعدم اختلاف الدواعي والإرادات . ولو كان المقصود بالحركة المستديرة حصول وضع متعين (١) فذلك الوضع : أما بالفعل أو لا بالفعل والذي ليس بالفعل بوجه لا يحدث عنه تأثير بالفعل ، ولا يتصور تعينه ، فهو إذن بالفعل . وذلك الفعل أما بحسب الوجود الخارجي أو الذهني ، ولو كان بحسب الخارجي

(١) «حد» .

(٢) ك «بمستقيمة» .

(٣) أ «المتعين» .

لوجد بالفعل تعينات لا نهاية لها ، لأنه ليس بعضها أولى بأن يخرج الى الفعل من بعض ، فيما حركته مستديرة . ثم لو كانت تلك الأوضاع موجودة بالفعل ، لما كانت مطلوبة ، فبقي أن يكون متوهما بحسب الذهن .

وذلك التوهم : اما مؤثر^(١) أو غير مؤثر . فإن لم يكن مؤثرا ، فسواء كان أو لم يكن ، بل يكون سبيله سبيل المجاذبات المختلفة ، التي لا يجب لأجلها أن يصير الجسم ، منقسما بالفعل ، بل التوهم أضعف (من)^(٢) ذلك ، فهو توهم مؤثر في الحركة ، فهو إذن توهم المتحرك ، وهو المطلوب .

ويحتاج هذا الوجه الى معاضدة حدس . وكيف يصح عند ذي فطرة سليمة أن تؤخذ حركة دورية ، مع أنه لا وضع أولى من وضع ، اذا لم يكن هناك سبب مرجح لوجود أحد الأوضاع ، من دون آخر مثله ، وليس الا لتوهم أو تصور^(٣) .

والحركة المستقيمة ، وان كان الجسم الذي يتحرك بها ، يقصد جزءا من المسافة ، ثم يهرب منه الى آخر ، فليس توجهه اليه هو نفس توجهه عنه ، بخلاف الحال في المستديرة .

وايضا ، فان المتحرك في^(٤) الاستقامة تتغير ميوله الى التشدد في الحركات الطبيعية ، والى الضعف في القسرية على الاتصال ، فيكون مقتضي كل منهما ، غير مقتضي الآخر ، وقد عرفت أن حال ميل هذه البطائع تختلف (بتقدير)^(٥) المسافات .

(١) ك «مؤثرا» .

(٢) سقطت من أ .

(٣) ك «لتصور» .

(٤) أ «بالاستقامة» .

(٥) سقطت من أ .

وليس كذلك حال الحركة المستديرة ، فهذا ما رأيت أن أذكره من
الأمراض ، ومن (لوحة ٢٩٦) ههنا أشرع في ذكر الجواهر ، وما يخص
كل واحد منها ، من هذه الأمراض وغيرها ، ان شاء الله تعالى .

الباب الرابع
في
الأجسام الطبيعية ومقوماتها وأحكامها

الفصل الأول

فسي

مقومات الجسم الطبيعي وأحكامه العامة

دون ما يختص بجسم جسم

وجود الجسم الطبيعي معلوم من جهة الحس . وهو اما مركب من اجسام مختلفة الطبائع ، كبدن الانسان ، أو غير مركب ، كالهواء . وكيف كان ، فهو قابل للانقسام (١) . والانقسامات الممكنة اما حاصلة بالفعل ، أو غير حاصلة كذلك .

وعلى كلا التقديرين : اما متناهية أو غير متناهية . هذا بحسب القسمة العقلية . لكن كون الجسم في الخارج مركبا من أجزاء كل واحد منها لا يقبل الانقسام ، لا بالفعل ، ولا بالفرض هو محال ، سواء تنامت ، أو لم تنناه .

وكذا كون الجسم المتناهي في الخارج مركبا من أجزاء غير متناهية بالفعل ، سواء قبل كل واحد منها الانقسام العقلي أو الفرضي ، أو لم يقبلهما .

ويتبين بطلان الأول من وجوه كثيرة ، أذكر منها ثلاثة : أحدهما لو تألفت الأجسام ذوات المقادير منها فاما أن تتداخل أو لا تتداخل ، فإن تداخلت (٢) لم يتألف منها مقدار ، وأن لم تتداخل فكل وسط منها بين

(١) في هذا المعنى يقول ابن سينا : « ان للجسم مقدارا تخينا متصلا ، وأنه قد يعرض له انفصال وانفكاك » . الاشارات والتنبيهات

٢ : ١٤٥ - ١٤٦ .

(٢) ١ « فلا » .

اثنين . يلقي بأحد طرفيه غير ما لقيه بطرفه الآخر ، فانقسم فرضا ،
هذا خلف .

وكون المركز محاذيا لجملة أجزاء الدائرة ، ليس كالملاقيتين
المذكورتين ، لأن ما تتعلق به تلك المجاذبات المتكثرة واحد ، وما تتعلق
به المتماسات غير واحد . فإن تماس ما يماسه من جهة لا يقع على موضع
تماس ما يماسه من جهة أخرى .

وثانيهما - الرحي اذا تحركت وكان فيها أجزاء لا تتجزأ ، فما
لم يخرج جزء عن حيزه لا يقع في حيز مجاوره ، فإذا تحرك من دائرة
الطوق جزء فاما الا يتحرك من دائرة القطب شيء ، او يتحرك أكثر
منه أو مثله أو أقل من جزءه .

فان لم يتحرك من القطبية شيء^{١١} مع أن الطوقية قد تكون
أضعافها مرارا كثيرة ، وجب أن يرى سكون دائرة القطب رؤية أتم من
رؤية حركتها . وليس كذا ، فانا نراها مستمرة الحركة ، من غير أن
نجد فيها سكونا أصلا .

وان تحرك منها أكثر منه أو مثله ، تمت القطبية قبل الطوقية .
فلا بد وأن يتحرك من دائرة القطب أقل من جزء ، فينقسم ما لا ينقسم .
وثالثها الشكل المربع ، يجب أن يكون قطره ، وهو الذي يقطعه
بمثلثين متساويين . أطول من كل واحد من أضلاعه . فلو كان مركبا
من أجزاء لا تتجزأ ، لوجب أن يكون القطر مساويا للضلع ، وهو ممتنع
وتظهر صحة ذلك عند التأمل والاعتبار .

وأما بطلان الثاني ، وهو تركيب الجسم المتناهي من أجزاء غير
متناهية بالفعل ، فيبانه : أنا اذا أخذنا من تلك الأجزاء عددا متناهيا

(١) أ «شيئا» .

فان لم يفد تألقه من كل الجهات مقداراً . لم يتألف الجسم منه . وان أفاد فقد حصل جسم له نسبة الى الذي قُرِضت اجزاؤه . غير متناهية . ونسبة العدد الى العدد . كنسبة الحجم الى الحجم ، اذ بزيادة (١) العدد يزداد الحجم ، فهو مساو له .

لكن نسبة الحجم الى الحجم نسبة متناه الى متناه ، فنسبة العدد الى العدد كذلك . فالجسم الذي فرض أن اجزائه غير متناهية بالفعل ، هي متناهية بالفعل ، وهو المطلوب . ويتبين بهذا (ايضاً) (٢) أن حركة الجسم ، وزمان حركته ، لا تتألف من اجزاء لا تتجزأ .

ولا الذي يفرض منهما متناهما ، يتألف من اجزاء غير متناهية بالفعل ، لمطابقتها للمسافة . ولو قطع بما لا يتجزأ من الحركة قدراً من المسافة ، فان لم يتجزأ ذلك القدر ، فقد تركبت المسافة ، مما لا يتجزأ . وان تجزأ فما يقطع به نصفه ، هو نصف ما يقطع به كله ، فينقسم من الحركة ما فرض أنه غير منقسم . وكذا نسبة الزمان الى الحركة ، فان زمان نصفها نصف زمان كلها ، كما أن الحركة الى نصف المسافة نصف الحركة الى كلها .

فكل واحد من الثلاثة ينقسم بحسب انقسام الباقي . وقد ظهر مما قيل ان الجسم اذا كان منقسماً بالفعل ، فلا بد وان تنتهي قسمته الى جسم لا يكون منقسماً بالفعل ، بل يكون قابلاً للقسمه الفرضية او الوهمية ، الى غير النهاية بالقوة ، من غير ان تخرج تلك الانقسامات الى الفعل البتة . فكل جسم فهو قابل للانفصال ، وذلك الانفصال ان أدى الى الافتراق فهو الفك والقطع . وان لم يؤد اليه ، فان كان لاسر

(١) ا «زيادة» .

(٢) سقطت من ك .

في الخارج ، فهو الذي باختلاف عرضين في الجسم ، والا فهو بالوهم
أو (١) الفرض .

وكون الأجزاء غير متناهية بالقوة ، لا يمتنع من كونها محصورة
بين طرفي الجسم ، ولا من كونها يقطعها قاطع بالحركة . بل انما ذلك
ممتنعا ، لو كانت الأجزاء موجودة بالفعل .

وكل جسم طبيعي ، فلا بد وأن يكون مركبا من : مادة وصورة ،
وذلك لأنه لا يخلو (٢) من اتصال (لوحة ٢٩٧) في ذاته ، وأنه قابِل
للانفصال ، حال كونه متصلا ، بقوة (٣) قبوله حاصلة حال الإتصال .
ونفس الاتصال لا يقبل الانفصال ، اذ ما يقال انه قابل لشيء على
الحقيقة ، لا بد وأن يكون باقيا عند حصول القبول . لكن الهويّة
الاتصالية تعدم عند طريان الانفصال ، فلا تكون قابلة له .

فأذن للجسم (٤) شيء غير الاتصال به ، يقوى على قبول الانفصال ،
وهو الذي يتصل تارة ، وينفصل أخرى ، وذلك هو المسمى بالمادة
والهولي ، وهو ثابت للجسم ، وان لم ينفصل بالفعل . لأن ثبوته له ،
لا بواسطة الانفصال نفسه فقط ، بل وبواسطة (٥) القوة عليه .

ولهذا كانت الهولي ثابتة : حال الاتصال (٦) ، وقبله ، وبعده ،
وليس لها في ذاتها اتصال ولا انفصال (٧) ولا وحدة ولا تعدد ، والا لم
تكن موضوعة لهذه الاشياء . واذا كان كل ما هو جسم : فاما متصل ،

-
- (١) ك «و» .
(٢) في ك ، أ «يخلو» .
(٣) أ «وقوة» .
(٤) أ «في الجسم» .
(٥) أ «بل بواسطة» .
(٦) أ «الانفصال» .
(٧) أ «انفصال ولا اتصال» .

أو منفصل ، وأما واحد^(١) ، أو متعدد ، فلا شيء مما هو قابل لشيء من ذلك بجسم ، بل القابل لذلك هو الهولي . والاتصال أو الواحدة هو الصورة .

وإذا^(٢) رجع كل عاقل الى نفسه ، علم أن الهوية الاتصالية ، هي شيء مع متصل ، وليست شيئاً قائماً بذاتها^(٣) ، ولا تعقل ماهية الجسم بدونها ، فهي من مقوماته . فهو مركب منها ومن قابليها ، ومجموعهما جوهر . وان كان الاتصال على اصطلاح هذا الكتاب ، ليس بجوهر لقيامه بالهولي ، لا بذاته . والمراد بالانفصال الذي أثبتت الهولي بواسطة قبول الجسم له ، هو الانفصال الانفكاكي .

وكل جسم فهو قابل له ، من حيث طبيعة الجسمية ، وان امتنع قبول بعض الاجسام له فذلك^(٤) لامر خارج عن طبيعة الجسم ، من حيث هو جسم ، ودليل ذلك ، أن القسمة في الجسم ، وان كانت غير انفكاكية فلا بد ، وأن تحدث في المقسوم اثنيية ما ، ويكون طباع كل واحد من الاثنين طباع الآخر ، وطباع الجملة ، وطباع الخارج الموافق في النوع . وما يصح بين كل اثنين منها يصح (بين)^(٥) اثنين آخرين ، فيصح إذن بين المتباينين من الاتصال الرافع للاثنيية الانفكاكية ما يصح بين المتصلين ، ويصح بين المتصلين من الانفكاك الرافع للاتحاد الاتصالي ، وما يصح بين المتباينين .

وهذا كله انما هو باعتبار التشابه في طبائع تلك البسائط ، فان الطبائع المتشابهة انما تقتضي حيث كانت شيئاً واحداً ، غير مختلف . فيجب في الجميع : أما امتناع قبول الاتصال والانفصال الانفكاكي أو

-
- (١) أ «واحد» .
 - (٢) أ «فإذا» .
 - (٣) ك «بذاته» .
 - (٤) ك «وذلك» .
 - (٥) سقطت من ك

الجديد في الحكمة

امكان قبولهما - ولما لم يكن الاول حقا ، تمين الثاني ، وهو امكان قبول الجميع للاتصال ، والانفكاك ، الرافع له من حيث طبيعة الامتداد الجسماني ، المقول على الامتدادات الفلكية والمنصرية ، على اختلاف اقسامها ، بمعنى واحد - وتتشترك اعداده في انها متصلة بذاتها ، قابلة للانفصال ، ولو بحسب الغرض ، وانها لا تبقي هويتها الامتدادية عند وجود الانفصال ، لا في الخارج ، ولا في الذهن .

وهذا القدر معلوم ومشترك فيه ، ومقتض للحكم بالاحتياج الى القابل ، مع جميع ما عداه ، مما نعلمه . وهو غير مانع من الانفصال الانفكاكي ، من حيث طبيعته ، كما قد بين .

وهيولي الجسم لا توجد مجردة عن صورته ، والا فاما أن تصح الاشارة اليها أو لا تصح ، فان صحت فاما أن تقبل القسمة أو لا تقبلها ، فان لم تقبلها فهي نقطة حالة في غيرها ، والا كانت جزءا لا يتجزأ ، فما منها الى جهة غير ما منها الى أخرى ، فانقسمت - واذا كانت حالة في غيرها ، وهو لا محالة ذو وضع ، فهو اما خط او سطح أو جسم .

وكيف كان من ذلك لم تكن مجردة عن الصورة الجسمية ، اذ الخط والسطح ، لا بد من حلولهما في الجسم - وان قبلت القسمة ، فاما في جهة واحدة فتكون خطا ، أو في (١) جهتين ، فتكون سطحا ، أو في ثلاث جهات ، فتكون جسما وأي هذه كانت فهي مقارنة للصورة .

وان لم تصح الاشارة اليها ، وجب ألا تقارنها الصورة ، لانها لو قارنتها ، فاما أن تقارنها في حيز ، أو لا (تقارنها) (٢) والاول محال والا لكانت الهيولي في حيز ، فتكون قابلة للاشارة اليها ، وقد فرض خلافه .

(١) أ الى .

(٢) سقطت من ك .

والثاني محال ، وألا لفارقتها الصورة الجسمية ، لا في حيز^(١) ،
فيحصل الجسم لا في حيز ، ثم ينتقل الى الحيز ، وهو باطل ، ولأن
الصورة الجسمية لو قارنتها : فاما ان تقارنها صورة أخرى نوعية ، أو
لا تقارنها .

فان كان الأول كان ترجيحاً بلا مرجح ، وان كان الثاني فلا جائز
ألا يحصل في حيز أصلاً ، ولا^(٢) أن يحصل في كل الاحياز ، في حالة واحدة
وهما ظاهراً^(٣) البطلان .

فليس الا أن يحصل في بعض الاحياز دون بعض ، وحينئذ يكون
اختصاصه بذلك الحيز ، من غير منخصص ، لأنه لا يكفي في اختصاص
الهيولي بحيز ، اتصافها بما لا يقتضي لها حيزاً ، لأن نسبتها مع تلك
الاصناف الى جميع الاحياز واحدة .

وما يقتضي لها حيزاً فقد فرضنا انتفاءه ، لكن التخصيص من
غير منخصص باطل . واذا بطلت الأقسام بأسرها ، على تقدير تجردها
عن الصورة ، فتجردها عنها باطل .

ولو تجرد (لوحة ٢٩٨) هيولياً جسمين عن الصورة ، ان تكثرا
دون مميز ، فهو محال . وان اتحدا باتصال وامتزاج وتركيب ،
أنفرضت^(٤) الصورة المنفية .

والاتحاد على غير هذه الوجوه باطل ، وليس انعدام أحد
الهيولين^(٥) أولى من الآخر ، فلا بد من عدمها معاً . ثم خصص بعض
الهيولي بصورة دون البعض ، لكانت منقسمة متمايضة الأجزاء دون

(١) أ «والا لقارنتها الصورة لا في حيز» .

(٢) أ «وأن يحصل» .

(٣) في ك «ظاهر» .

(٤) أ «عروضه» .

(٥) أ «الهيولتين» .

الصورة (١) . والمحال لازم ، سواء اتصل البعض ببعض ، أو انفصل عنه . وهذا وما قبله فلا يدلان (على) (٢) أن الهيولي لا تتجرد عن الصورة مطلقا ، وكيف كان .

بل الاول (٣) منهما يدل على أن الهيولي المقتربة بالصورة ، لم تكن مجردة عن صورة أصلا . والثاني يدل على أنها لا تتجرد بمجرد حصول الصورة فيها . ولا يبعد أن يحدث (٤) من ذلك عدم تجردها عنها مطلقا . والصورة أيضا ، لا تتجرد عن الهيولي ، لأن الاتصال من حيث هو اتصال ، لو كان غنيا بذاته ، بما يقوم فيه ، لبقى ذلك الاستغناء بيقام ذاته ، وقد بين أنه ليس كذا .

ولا تغلو الهيولي أيضا من صورة (٥) أخرى ، تختلف بها الأجسام أنواعا : كالصورة الأرضية والهوائية والفلكية . وذلك لأن الأجسام مختلفة في اللوازم ، فأنها إما أن تقبل الانفكاك والالتئام والتشكل بسهولة ، كالأجسام الرطبة ، أو بعسر ، كاليابسة ، أو لا تقبلهما أصلا ، كالمحدد ، على ما ستعلم .

والاختلاف في اللوازم يقتضي الاختلاف في الملزومات فهذه الأمور لا تقتضيها الجزمية المتشاركة في جميع الأجسام ، إذ لو اقتضت شيئا منها لكان كل جسم كذلك ، وليس كذا ، ولا تقتضيها أيضا الهيولي ، لأنها قابلة لها ، والقابل لا يكون فاعلا لما يقبله ، فلها علة غيرهما .

فإن لم تكن تلك العلة مقارنة للأجسام ، كانت نسبتها الى جميع الأجسام القابلة عنها متساوية ، فتخصيص بعضها بصفة معينة ، دون

(١) أ «الصورة» .

(٢) سقطت من ك .

(٣) أ «للاول» .

(٤) في ك ، أ «يحدث» .

(٥) أ «صورة» .

بعض ، من غير استحقاق ذلك البعض له ، يكون تخصيصا من غير مخصص ، وهو محال .

ثم ان الفاعل لا يفيد الاستعداد للقبول ، وعدم القبول الا بافاده ما يقتضيهما . فان الاستعداد لهما انما هو للشيء المستعد لذاته ، لا يجعل جاعل .

وان كانت العلة المفيدة لذلك مقارنة للجسم ، كانت هي الصورة النوعية المذكورة . وانما وجب تعلقها بالهيولي ، لوجوب تعلقها بالأمور الانفعالية . وكذلك الحال في كون الهيولي لا بد لها من استحقاق مكان خاص ، أو وضع خاص .

وكون الجسم بحيث يستحق أينما ، او كيفا ، او غيرهما غير حصوله في ذلك الأين ، وعلى ذلك الكيف ، ولذلك قد يزول كونه على تلك الصفة ، ولا يزول استحقاقه لأن يكون عليها .

وكل واحد من الهيولي والسورة ، لا يجوز أن يكون على مطلقة لوجود الأخرى ، ولا واسطة في وجودها ، والا لكان متقدما بوجوده وبشخصه عليه .

ولا يجوز استثناء كل واحدة منهما عن الأخرى مطلقا ، والا امتنع التركيب بينهما ، بل تحتاج كل واحدة منهما الى الأخرى ، من الوجه الذي لا تحتاجه الأخرى اليها فيه ، لثلا يلزم الدور . ويوجدان ما عن سبب غيرهما .

وكون الهيولي في حد ذاتها ، لا مقدار ولا قبول قسمة لها ، لا ينافي حلول المقدار والصورة الجسمية فيها . وانما كان يمتنع ذلك ان لو كانت توجد ، ولا حال فيها ، ثم توجد وقد حل فيها ذلك حلول السريان . فانه لا يحل شيء ذو طول وعرض على الوجه المذكور ، في شيء لا طول له ولا عرض ، كما عرفت .

أما إذا كان محل يوجد مع حال يستفيد المحل من ذلك الحال صفة ،
 فإذا ميز المحل من الحال في العقل ، يوجد عاريا عن الصفة الاستفادة في
 حد ذاته ، كالأسود إذا نظر في محل السواد ، فانه يكون في حد ذاته ليس
 بأسود ، لا أنه ذو لون مضاد للسواد - وهكذا الهولي ، فانها تستفيد
 المقدار وقبول القسمة من الصورة .

فإذا أخذت في العقل من حيث هي هولي ، لا من حيث انها متصورة
 بصورة ، أو غير متصورة ، لا يكون لها في حد ذاتها مقدار ، ولا قبول
 قسمة ، لأنها تستفيدهما من الصورة ، وهكذا الوحدة والكثرة وغيرهما .
 وهذا المعنى من الحلول مخاير لمعنى الحلول على الوجه المتقدم ،
 وكل جسم فاما بسيط ، وهو الذي ليس فيه تركيب قوي وطبائع ، بل
 طبيعة كله ، وطبيعة جزئه شيء واحد .

وأما مركب ، وهو على خلاف ذلك . وكلاهما اشتركا في أنه متى
 خلى احدهما وطباعه ، من غير قاسر ، فلا بد له ، والحالة هذه ، من
 وضع وشكل ، ومقدار كل منها معين .

والمقتضي لذلك : اما أمر خارج عن الجسم ، أو غير خارج عنه ،
 والخارج فرض نفيه ، فهو اذن غير خارج وهو اما مشترك فيه بين جميع
 الاجسام ، وهو باطل ، والا لاشترك الجميع في ذلك المعين من هذه
 الامور ، وليس كذا ، أو غير مشترك ، بل هي أمور مختلفة يختص كل
 واحد منها بجسم من الأجسام وتلك هي طبيعة الجسم الذي اختصت به .
 وأيضا هذه (لوحة ٢٩٩) الطبائع ، لما تقتضيه من هذه الأمور
 المعنية : اما أن يكون اقتضاء يزيله مع وجودها قاسر ، أو لا يكون
 كذلك .

والأول باطل ، لما نشاهده من ازالة القاسر لها ، وعود الجسم الى
 ما تقتضيه طباعه منها ، عند زوال القاسر ، فتعين الثاني ، وهو ألا

تكون موجبة لها ، بل مقتضية لاستيجابها .
ولا يلزم من كون كل جسم له وضع ، أن يكون لكل جسم مكان ،
فانا نعني بالمكان السطح الباطن من الجسم ، الحاوي المحاس للسطح
الظاهر من الجسم المحوي .
وعلى هذا ، فالجسم الذي يفرض آخر الأجسام ، له وضع ، وليس
له مكان .

وكل جسم له مكان ، فمكانه واحد : أما ان كان بسيطا ، فلأن
الطبيعة الواحدة تقتضي من كل مالا بد للجسم ، أن يلزمه ، واحدا
غير مختلف بالاوقات والاحوال ، الا اذا منعها مانع .

فاذا فقد المانع ، فيقتضي من كل جنس مما يلزمها من الاعراض
شيئا واحدا ، على نهج واحد . وأما ان كان مركبا : فان غلب أحد
أجزائه فمكانه مكان الغالب ، وان لم يغلب : فان كان فيه أجزاء أكلفها
في جهة واحدة هي الغالبة على الباقية ، فمكانه هو ما يقتضيه الغالب
فيه ، بحسب ذلك ، اذ لا غالب فيه مطلقا .

وان لم يكن فيه أجزاء بهذه الصفة ، فمكانه هو الذي اتفق وجوده
فيه ، عند تساوي المجاذبات ، فانه لو مال الى أحد الأمكنة المتساوية
بالنسبة اليه ، لكان ذلك تخصيصا ، من غير مخصص ، ولا مكانان
طبيعيان لجسم واحد ، والا فعند حصوله في واحد منهما : ان طلب الآخر
فمطلوبه هو الطبيعي ، دون ما هو فيه ، وان لم يطلبه فما هو فيه هو
الطبيعي له .

وعند مفارقتة لهما ، ان لم يطلب واحد منهما ، فليس شيء منهما
طبيعيًا له . وان طلبهما معا امتنع توجهه اليهما دفعة ، وامتنع توجهه
الى واحد منهما ، دون الآخر ، لأنه ترجيح من غير مرجح . وان طلب
واحدا فقط دون غيره فذلك هو الطبيعي لا غيره .

والبسيط تقتضي طبيعته الواحدة من الأشكال شكلا واحدا ، هو الكرة ، والا لاختلفت الهيئات عن قوة واحدة ، في مادة واحدة ، فيؤثر المؤثر الواحد ، من حيث هو واحد ، في القابل الواحد ، كذلك ، تأثيرا مختلفا ، وبطلانه ظاهر . ولا يمكن استناد الشكل الكروي للجسم البسيط الى جسميته المشتركة ، لأن ذلك الشكل لابد وأن يكون متمينا بالمقادير المختلفة ، فيتأخر من حيث تعينه عنها ، فيستند من حيث هو كذلك الى غير القدر المشترك من الجسمية .

وإذا لم يحصل للجسم أمر من الأمور ، مع قيام مستوجبه ، فذلك لأسباب لا نعلمها تفصيلا . وهي اما راجعة الى العلة الفاعلية ، أو الى العلة القابلة ، أو اليهما معا .

وجود جسم غير متناه ، أو أجسام مجموعها لا نهاية له ، وإن كان كل واحد منها متناهيا - محال ، والا لكان لنا أن نفرض فيه أو فيها بعدين خرجا من مبدأ واحد ، كساقبي مثلث ، لا يزال البعد بينهما يتزايد ، بحسب تزايدهما في نفسيهما .

فلو كان البعدان المذكوران ممتدين^(١) الى غير النهاية ، لكان ما بينهما أيضا الى غير النهاية ، لانا فرضنا تزايد مساويا لتزايدهما . فكان ما لا يتناهى محصورا بين حاصرين ، وهو محال . وهذا الفرض واقع في نفس الأمر .

فانا اذا قسمنا جسما ذا استدارة ، كالقرص ، بأربعة مثلثات متساوية ، انقسمت سعة العالم الجسماني ، بحسب انقسامه . فان كان ما بين كل ساقين متناهيا ، فالكل متناه ، أو غير متناه ، مع انحصاره بينهما ، فهو بين البطلان .

وليس خارج الأجسام ولا بينها غلام ، ونعني به بمد تام قائم

(١) «ممتدان» .

بذاته لا في مادة ، من شأنه ان يملأ الجسم . ولو أمكن خلو البعد المذكور من مادة ، لكان ذلك الفراغ له مقدار في جميع الاقطار ، وكان بعضه أصغر وأكبر من بعض ، فان ما يسع جسما يفضل على ما هو أصغر منه ، ولا يسع أكبر ، فلا يكون ذلك الفراغ عدما محضا .

اذ العدم المحض لا يقبل المساحة والتقدير . ولا يقال بعضه أكثر من بعض أو أقل منه ، وأبعاده ، اذا كان بين أجسام غير أبعاد ما هو بينها من الأجسام .

فان البعد الآخذ من الزاوية العليا ، الى الزاوية السفلى مما يحاذيها ، ليس في أبعاد تلك الاجسام ما يساويه . واذا لم يكن الخلاء معدوما فهو موجود ، اما قائم بذاته ، أو بغيره .

فان كان قائما بذاته فهو متصل ، لمطابقته الجسم المتصل . وكل ما يطابق (١) المتصل فهو متصل ، وكل متصل فاتصاله في مادة ، فالخلاء بعد في مادة ولا شيء مما هو بعد في مادة بخلاء ، فلا شيء من الخلاء بخلاء . هذا خلف .

وان كان قيامه بغيره فهو في مادة أيضا ، ويعود الخلف ثم كيف يتصور حصول الجسم فيه ، بحيث يكون بعده وبعد الجسم الحاصل فيه متداخلين ، يلقي كل واحد منهما كل الآخر ، فلا يزيد الاثنان على الواحد ، ولا الكل على الجزء .

وهل يمكن أن يكون المانع (لوحة - ٣٠٠) من تداخل الجسمين ، بمعنى صيرورة أحدهما في حيز الآخر ، الا البعد الذي له اختصاص بالحيز بذاته ، دون ما لا اختصاص له بذاته بالحيز والوضع ، كالمادة ، وسائر ما يقوم بالجسم من أعراضه .

على أنا لا نعني بالجسم الا الجوهر ، الذي يمكن فيه فرض أبعاد

(١) أ «طابق» .

وذلك واضح له • وكونه شيئا من شأنه قبول تلك الأبعاد ، هو صورته •
والأبعاد المذكورة عرض فيه ، هي الجسم التعليمي • وإذا نظرنا
في الخلاء ، وجدنا ذلك كله صادقا عليه • فما فرض خلاء هو جسم ، اللهم
الا أن لا يكتفي بما ذكر في تعريف الجسم ، وحينئذ يصير الخلاف
لفظيا • والخلاء الخارج عن كل الأجسام ، لو جاز وجوده ، لما أمكن عدم
تناهيه ، بمثل ما مر ، في امتناع عدم تناهي الأجسام ، ولما أمكن أيضا
كونه متناهيا ، والا لكان حصول العالم الجسماني في حيز منه ، دون ما
عداء من أجزائه ، مع أنه في نفسه متشابه (تشابها) لا اختلاف فيه ،
ترجيحا من غير مرجح ، اذ لا تبغني الأمور الدائمة على الاتفاقات •
والفاعل المتساوي^(١) النسبة الى شيء متشابه ، لا ينحصر بعض أجزائه
بشيء دون بعض •

ثلاثة متقاطعة على زوايا قائمة • فجوهريته هي كونه قائما بذاته ،
ووقوف الأجسام الثقيل ذوات التجايف على الماء ، وانجذاب
تالبشرة في المحجر من الأمور المبنية على امتناع الخلاء

وقد ذكر في امتناع لا نهاية الأبعاد ، وفي استحالة وجود الخلاء
وجوه كثيرة غير الذي ذكرته ، ولكنها غير ملائمة ، لقصد الاختصار •
وقد ظهر مما تقرر أن لكل جسم مادة وصورة وطبيعة وأعراضا •

فمادته هي المعنى الحامل لصورته ، وصورته هي ماهيته التي بها
هو ما هو ، وطبيعته هي القوة التي يصدر عنها تغييره أو سكونه الذي
يكون عن ذاته ، وأعراضه هي الأعراض التي اذا تصورت مادته بصورته
وتمت نوعيته لزمته ، أو عرضت له من خارج •

(١) «متساوي» •

الفصل الثاني

فسي

العناصر وأحوالها باعتبار الانفساد

الجسم الذي من شأنه أن يتحرك حركة مستقيمة ، ينقسم الى :
 كثيف ، وهو الذي يحول أبصارنا عن ابصار النور بالكلية . والسي
 لطيف ، وهو الذي لا يحجزها عن ابصاره البتة . والى مقصد ، وهو
 الذي يحول عن ذلك حجرا غير تام ، على اختلاف مراتبه في ذلك الحيز .
 وينقسم الجسم المذكور بوجه آخر الى : حار خفيف ، وبارد
 ثقيل . وقد سبق بيان ذلك . وهذا الجسم اذا جاز انفصاله عن كلية
 نوعه ، فهو قابل للحرق ، وقبوله لذلك ولتركه ان كان بسهولة ، فهو
 الرطب ، وان كان بصعوبة ، فهو اليابس . ونحن اذا تأملنا بسائط
 الأجسام التي عندنا في عالم الكون والفساد ، لم نجد ما خارجة عن
 أربعة : الأرض ، ويلزمها من التقسيم الاول الكثافة ، ومن الثاني
 البرودة والثقل ، ومن الثالث البيوضة . والماء ، ويلزمه من التقاسيم
 الثلاثة : الاقتصاد والبرودة مع الثقل والرطوبة .

والهواء ، ويلزمه من الثلاثة : اللطافة والحرارة مع الخفة
 والرطوبة . والنار ، ويلزمها منها اللطافة والحرارة ، مع الخفة ، وفي
 يبوستها أو رطوبتها شك .

أما ما هو بحسب التقسيم الاول ، فظاهر لنا في : الأرض والماء
 والهواء وخفى عنا في النار .
 ويدل عليه فيها أنا نرى النار كلما كانت أقوى كان تلونها أقل .

فإن كير الحدادين إذا قويت النار فيه ، ذهب لونها . ونجد أصول
الشمل وحيث النار قوية متمكنة من الاحالة التامة للأجزاء الأرضية ،
هي شفافة ، لا يقع لها ظل .

والأجسام الدخانية اذا صعدت الى قرب الفلك ، احترقت ، ولو
لم يكن هناك طبيعة محرقة هي النار ، والا لما كان ذلك دائما ، أو
أكثرها .

ولو لم تكن تلك النار التي عند الفلك لطيفة ، لوجب أن تكون
ساترة للسماء والكواكب .

فثبت أن النار عندنا ، انما كانت ساترة لما وراءها ، لما يخالطها
من الأجزاء الأرضية ، ولهذا كلما كثرت الأجزاء الأرضية فيها قوى
لونها ، وكلما قلت تلك الأجزاء ضعفت النار ، ومالت الى الشفافية ،
فثبت أن النار بسيطة شفافة كالهواء :

وأما ما هو بحسب التقسيم الثاني ، فهو قريب من الوضوح ،
لكن حرارة الهواء انما هي بالقياس الى الماء ، لا الى النار ، ولذلك
يتشبه به الماء بصيرورته بخارا اذا سخن ولطف ، ولو لم يكن أسخن
من الماء ، لم يكن أخف وألطف منه .

وإذا أحسننا في الهواء المجاور لأبداننا ببرودة ، فذلك لأنه
ممتزج بأبخرة أختلطت من الماء المجاور له .

ولولا ان الارض تحمى بالشمس ، ويحمى بسببها الهواء المجاور
لها ، لكان أبرد من هذا . ولكنه يحمى الهواء المجاور للأرض الى حد
ما ، فتقل البرودة ، فيكون ما فوقه أبرد الى حد ما ، ثم يترقى الى ما
هو حار ولا كالنار .

ويحقق برودة الارض أنها اذا لم تتسخن بالرياح الحارة ، ولا
باشعة الشمس والكواكب ، ولا بغير ذلك ، ظهر منها برد محسوس .

وكونها أبرد من الماء ، والماء أبرد منها ، فمشكوك • ويؤكد (لوحة ٣٠١)
كونها أبرد من الماء ، أنها أثقل منه ، وليس بقطعي ، اذ جاز أن يكون
لازدياد ثقلها سبب آخر غير شدة البرد •

وكون الاحساس ببرودة الماء أكثر . لا يدل على أنه في نفس الأمر كذلك ،
لجواز كون ذلك لفرط وصوله الى السام ، فإن النار أسخن من النحاس
المذاب ، مع أن الاحساس بسخونته أشد من الاحساس بسخونة النار •

وأما الذي بحسب التقسيم الثالث ، فهو واضح ، في الثلاثة الأول ، وفي
يؤسرة النار ، أو رطوبتها تردد أما ييوستها فقد استدل عليها بأن الحرارة
الشديدة ، تفني الرطوبة عن المادة ، وليس بدليل على الحقيقة ، فإن ازالة
الرطوبة إنما هو للتلطيف والتصفيد . لا بأنها يابسة في نفسها • ثم انها
تجعل الماء بتصويره بخارا أو هواء ، أرطب مما كان وأشد ميعانا •

فعلى هذا كان يجب أن تكون رطبة ، وأما رطوبتها فاستدل بعضهم
عليها بأنها سهلة القبول للشكل ، سهلة الترك له ، وهو ضعيف أيضا ، لأن
التي نجدها كذلك هي النار التي عندنا • وجاز أن يكون ذلك لمخالطة أجزاء
هوائية ، ويحتمل أن تكون النار البسيطة فيها ييس ما اذا قيست الى الهواء
والماء ، وان لم تكن يابسة بقياسها الى الأرض •

والنار هي البالغة في الحرارة • والأرض ييسها أشد من برودها ، والماء
برده أشد من رطوبته . بل لو ترك وطبعه لجاز جموده ان لم يسيله جسم
حار ، الا أنه ليس جموده كجمود الأرض ، فهو رطب بالقياس اليها ، لا مطلقا •
ولو كان برد الهواء هو الذي تجمد . لكان الهواء أبرد من الماء . وقد بين خلافه •
ويدل على حصر العناصر في الأربع . هو انها اما خفيفة أو ثقيلة ، وكل
واحد منهما اما مطلق . أو غير مطلق • فالخفيف المطلق هو الذي في طباعه ان
يتحرك الى غاية البعد الذي يمكن أن تصل اليه هذه الأجسام مما يلي جهة
السماء ، وهو النار • والخفيف الغير المطلق هو الذي في طباعه ان يتحرك
في ذلك البعد الى تلك الجهة ، ولكن لا الى غايته . وهو الهواء •

والثقل المطلق ، هو الذي في طباعه أن يتحرك الى غاية البعد . الذي يمكن وصولها اليه ، مما يلي جهة السفلى ، وهو الارض .

والثقل الغير المطلق هو الذي في طباعه الحركة الى تلك الجهة ، لا الى غايتها ، وهو الماء . وقد بان أن هذه الاجسام لم تخل عن الكيفيتين الفعليتين ، أعني المهدتين للتأثير والتحريك . وهما : الحرارة والبرودة .

وعن الكيفيتين الانفعاليتين ، أعني المهدتين للقبول والتأسي عنه ، وهما : الرطوبة واليبوسة . ولا يوجد فيها ما هو حار فقط ، أو بارد فقط لأن التقسيم الأخير تثبت عليه رطوبة أو يبوسة . وكذا لا يوجد فيها رطب فقط ، أو يابس فقط . واجتماع أربعة أو ثلاثة من هذه الكيفيات في بسيط واحد منها ظاهر الامتناع .

والهيئات الغير العامة لجميع الأجسام التي عندنا : كاللون والطعم والرائحة ، يجوز أن تخلو عنها هذه الأجسام . فانا لا نجد للهواء لونا ولا طعما ولا رائحة ، الا أن يخالطه غيره . وجاز أن يكون لهذه الاجسام بعض ذلك ، أو كله ، ولا نحس به . لضعفه فيها ، أو لعدم شرط احساسه .

وحركات العناصر الى أماكنها لو كان قسريا ، لا كان الأكبر مسن أجزاءها يتحرك الى مكان كليته أسرع مما يتحرك اليه الأصغر منهما . فان فعل القاسر في الأصغر أقوى من فعله في الأكبر . لكثرة الممانعة فيه . وهذه فيستحيل بعضها الى كيفية بعض . وينقلب بعض أجزاءها الى بعض أجزاء الآخر .

اما الاستحالة فسيبها فيما تعلم ، وان احتمل غيره مما لا تعلمه ، وهو مجاورة أو مماسة أو مقابلة أو حركة . (كما)^(١) يتسخن الماء مثلا بمجاورة النار ، أو بمماسها ، أو بمقابلة^(٢) الشمس . أو بتحريكه بالخضخضة ، وليس تسخينه . لان أجزاء نارية فشت فيه ، والا لكان تسخن ما في كوا

(١) سقطت من ك .

(٢) «مقابلة»

خزف أسرع من تسخن ما في قممته نحاس ، على نسبة قبولهما ومسامهما .
ثم إذا كان رأس الآنية مسدودا ، وهي مملوءة فأين للفاشي مكان
المداخلة ، حتى داخل الماء بالكلية . فلا يشاهد فيه إلا الحرارة ، وكيف لم
يطف الماء تلك الأجزاء شيئا فشيئا .

ولو خالط المتبرد أشياء جمدية . لما برد الجمد ما فوقه ، إذ ليس من
طبع الأجزاء الجمدية الصعود . والمخمس والمحكوم يتسخن بالحركة ولا
تار هناك حتى تفشوا (١) فيه .

ولا يمكن أن يقال كانت كامنة . فإظهارها الحك والخضضة ، فإن
الماء (٢) يتسخن بالتحريك . مع أن ظاهره وباطنه كانا باردين ، ثم صارا
حارين .

ولو (٣) كان هناك حرارة باطنة . لأحس بها قبل تحريكه ، ثم كيف
يصدق بأن النارية المنفصلة عن الخشب ، والباقية فيه بعد تحمره ، كانت
كامنة ولم يحس بها عند الكسر والرضس والسحق ، وكذا التي في الزجاج
الذائب ، مع أنه لا يستتر ما في باطنه . وكان هذا (مما) (٤) لا يحتاج إلى
إيضاح لوضوحه .

وتستعد هذه الأجسام بمقابلة المضيء لقبول (لوحة ٣٠٢) التسخين
من المبدأ المفيد له .

وتتشدد حرارتها بشدة المقابلة . وتضعف بضعفها ، ولهذا كان الحر
في الصيف أشد . وليس أن الشمس تسخن بذاتها . والا لكان الهواء الأبعد
عن الأرض أسخن . لأنه أقرب إليها ، وليس كذا . فإن الجبال والأبخرة
التي في الجو باردة في الصيف . لبعدها عن مطرح الشماع .

-
- (١) في ك ، أ «تفشوا» .
 - (٢) أ «فان ما» .
 - (٣) أ «فلو» .
 - (٤) سقطت من ك .

واذا وضع في الشمس قارورة فيها ماء انعكس فيها من الضوء ما ربما
أحرق قطننا أو نحوه . اذا قرب منها ، ولو كانت خالية ، لما فعلت ذلك ، لان
الهواء لا يقبل النور . والا لحجب بيننا وبين الأنوار السماوية ، كما يفعل
السحاب وما جرى مجراه ، مع أن طبع الماء التبريد ، لا التسخين .

وكذا المرأة المحرقة ذات التقعير ، التي تنعكس الأشعة من سطوحها
الى وسطها ، فتحرق ، لاشتداد الأضواء بتعاكسها .

وأما انقلاب بعض أجزاء عنصر الى بعض آخر ، فيظهر لك من أن النار
المنفصلة عن الشعل ، لو بقيت نارا لرؤيت أو لاحتقت ما قابله ، على بعض
الجوانب ، كما لو كانت في خيمة ، فاذا انقلبت هواء .

ونحن نشاهد صيرورة الهواء نارا بالنفخات ، والطامس المكبوب على
الجمد ، يظهر عليه قطرات ماء ، مع أنه ليس من الرشح ، اذ ليس من طبع
الماء الصعود ، ولو كان رشحا لكان من الماء الحار أولى ، (و) (١) لا لانه
كان موجودا في الهواء فنزل ، لان (٢) في الصيف لو حصلت الاجزاء المائية في
الهواء ، لتصاعدت لغرط حرارة هوائه ، فلا تبقى مجاورة للناء ، ولو بقيت
للزم نفاذها ، بتواتر حصول الندى بعد تنحيته كل مرة ، فينقطع ، مع كون
الاناء بحاله ، أو بتناقصها كل مرة عما قبلها ، أو تزايد تراخي أزمنة حصولها
لتباعدتها عن الاناء . وهذا كله على خلاف الواقع .

ولا يلزم أن يحمل ذلك الماء هواء آخر كذلك ، الى أن يجري الماء جريانا ،
لان الماء للطفه يسرع أنفعاله عن الهواء ، فتتكسر برودته ، ولا كذلك جرم
الاناء الذي يعسر قبوله لكيفية غريبة ، ويشتد تكيفه بها ، وحفظه لها عند
حصولها .

ولو كان تركيب القطرات على الاناء ، لكون الاجزاء المائية المتبددة في
الهواء ، انجذبت اليه . لكان انجذابها الى أحياض عظيمة بقرب الاناء أولى ،

(١) سقطت من ك .

(٢) أ «فان» .

ولو كان ذلك ، لأن الأجزاء البخارية في الهواء عند الاحياض والمستنقعات أكثر ،
لكان لا يتساوى الحال في ذلك عند قرب الأحياض ، وعند لا قربها . وقد
يشاهد في قمم الجبال ، أن الهواء ، لشدة البرد ، يتجمد سحابا ، لم ينسق
من موضع آخر ، ولا أنعقد من بخار متصاعد ، ثم يرى ذلك السحاب يهبط
ثلجا ، ثم يضحى ، ثم يعود . وإذا لم يحصل ذلك مع شدة البرد المحيّل
للهوائية ، فلو جود مانع أو فقدان بشرط لم يطلع عليه .

وصيرورة الماء هواء يشاهد من تخلل الأبخرة ، بحيث تتلطف بالكلية ،
ويزول عنها الاقتصاد ، وكون الماء يصير أرضا شوهد عيانا في بعض المواضع ،
وليس ذلك لأن الماء كانت معه أجزاء أرضية ، فتجرت ، أو انفصل الماء
وانعقدت ، فانه قد يرى الماء صرفا ، وينعقد في زمان سريع ، بحيث يعلم أن
ليس فيه من الأجزاء الأرضية بقدر الحجر الحاصل منه ، وأنه لم تتبخر الأجزاء
المائية في ذلك الزمان السريع . ولو كانت الأجزاء من الأرض فيه على تلك
الكثرة ، لشوهدت ، وليس كذلك . وهذه الانقلابات دالة على أن للعناصر
هيولي مشتركة ، تخلج صورة وتلبس أخرى .

ولولا ذلك لكان الانقلاب محالا . فإن صيرورة الهوائية هوائية أخرى ،
بين الامتناع ، وذلك كصيرورة السواد بياضا ، لا الأسود أبيض . بأن يزول
عن الشيء سواد ، ويحصل فيه بياض .

وهذه العناصر تتخلخل بالحرارة ، وتتكاثر بالبرودة ، وذلك معلوم
بالتجربة والتخلخل اما يتباعد أجزاء الجسم بعضها عن بعض ، مع أنه يتخللها
اجسام أرق منها ، لا تكون مناسبة لها كل المناسبة .

واما زيادة مقدار الجسم لا بأنضيف مادة أخرى اليه . بل لأن المادة لا
مقدار لها في حد ذاتها ، فلا يلزم أن تكون وقفا على مقدار واحد . بل من حيث
هي هي ، نسبتها الى المقدار الكبير والصغير سواء .

والتكاثف ما يقابل التخلخل بأحد معنييه . والتخلخل قد يكون طبيعيا

(١) «متصعد» .

كما يحصل عند انقلاب الماء هواء . وقد يكون قسريا ، كما يفعل الحر بالماء .
وينقسم التكاثر أيضا الى طبيعي وقسري . وإذا زال قاسر كل واحد منهما ،
عاد الى ما يقتضيه طبعه .

وهذه العناصر الاربعة هي على الترتيب : الأرض وفوقها الماء ، وهما
بمنزلة كرة واحدة . وإذا ذكر قطر الأرض . فانما يراد به قطر مجموعهما ،
وذلك لأن قوى الأجرام السماوية تنفذ منها . فتحدث في البارد حرا يخالطه
فتصير بذلك دخانية وبخارية . وتخلط بها نارية وهوائية ، فتصعد^(١) الى
فوق ابخرة مائية . وأدخنة أرضية ، فتخلطها به^(٢) . فتكاد تكون جميع المياه ،
وما يجاورها من الأهوية مخلوطة (لوحة ٣٠٣) ممزوجة .

ويشبه أن تكون الأرض ثلاث طبقات : طبقة مائلة الى المحوطة . وطبقة
مختلطة من الأرضية والمائية . وطبقة مكتشفة عن الماء تجفف^(٣) وجهها الشمس
وهي البر والجبل ، ومكان الماء الكلي هو البحر . وللحواء أيضا طبقات : فان
ما يلي الأرض منه يتسخن بمجاورته^(٤) الأرض المتسخنة بالشعاع وما يبعد
عنها يبرد . فتكون طبقة الهواء السافلة بخارية حارة . وتليها طبقة بخارية
باردة . ثم يليها هواء أقرب الى المحوطة . أو محض . أو دخاني . لأن الدخان
أخف وأقوى نفوذا من البخار .

وبعد طبقة الهواء طبقة النار . ولولا وجودها هناك ، لما كانت الأجسام
الدخانية اذا تصاعدت احترقت ، ولعلها تكون صرفة ، لسرعة حالتها لمسا
يخالطها اليها .

وقد تبين في علم الهيئة أن غاية ما يمكن أن تكون الاسطوانات مرتفعة
عن مركز الأرض ، هو الى أقرب بعد القمر عنه ، وذلك بما به نصف قطر
الأرض ، واحد هو ثلاث^(٥) وثلاثون مرة وربع مرة بالتقريب .

(١) أ «فينصعد»

(٢) ك «بها»

(٣) ك «جفف»

(٤) ك «بمجاورة»

(٥) ك ، أ «ثلاثة»

وقد بين بعض فضلاء علم الهيئة ، أن منتهى الأبخرة الغليظة القابلة للضوء ، ومهب الرياح وارتفاع الغيوم وانعكاس الأشعة من الأرض . يكون ارتفاعه عن سطح الأرض واحدا وخمسين ميلا ، وخمس عشرة (١١) دقيقة تقريبا . وسنعرف مقدار الميل .

وهذه الكرة تسمى كرة البخار . وهذه الأربع هي أسطقسات المركبات لانا اذا وضعنا المركب في القرع والانيق حصل منه جوهر أرضي ومائسي وهوائي . والماء والأرض اذا اختلطا . فلا بد من حرارة طابخة لهما . والجوهر الطابخ هو النار .

وفائدة الرطب واليابس . أن يتجمد الرطب باليابس ، فيحصل للمركب بواسطة الرطب قبول الأشكال ، وبواسطة اليابس حفظها . وفائدة الحار الانضاج . وفائدة البارد التكايف الحافظ للهيئة والتركيب . وكان النار المجاورة للفلك متحركة بحركته . ويؤكد ذلك حركة الشهب ، وفوات الأذئاب على مواقة الفلك ، كما ستعلم .

وكرة الهواء ليست صحيحة الاستدارة تقريبا لماسة الماء والأرض ، فتدخل في الوهاد والأغوار . وتدخل في الجبال وغيرها من المرتفعات . ومجموع الماء والأرض قريب الى الاستدارة . وأن لم تكن استدارته حقيقية . ولو لم يكن (ذلك) (١٢) كذلك ، لكانت أما مستقيمة من المشرق الى المغرب ، أو مقعرة أو محدبة .

والأول باطل . والا لكان طلوع الكواكب على جميع البلدان الموضوعة على ذلك السطح (و) (١٣) غروبها عنها في زمان واحد ، فما كانت تختلف أوقات الخسوفات في شمس من البلدان . والثاني أيضا باطل . والا لكان طلوعها على البلدان الغربية قبل الشرقية . فهي اذن محدبة من المشرق الى المغرب ، وكذا من الشمال الى الجنوب .

-
- (١) في ك . ا خمسة عشر .
 (٢) سقطت من ك .
 (٣) سقطت من ك .

فإنها لو كانت مستقيمة فيها ، لا ظهر ازدياد ارتفاع الكواكب القريبة من أحد القطبين . والبعيدة . وازدياد انخفاضها بحسب سكون السالك الى الشمال أو (الى) (١) الجنوب . ولو كانت مقعرة فيها لازداد خفاء ما قرب من القطب الشمالي (٢) ، كلما ازداد التوغل في الشمال . فالمسكون من الأرض محدب من جميع الجوانب ، ونعده من أنه كلها كذلك (٣) ، لاسيما عند اعتبار استدارة ظلها في الخسوفات كلها .

فإن انخساف القمر مستدير ، وهو ظل الأرض ، ولولا كرية الماء ، لما كان السائر في البحر من أي النواحي ، والى أيها سار ، إذا قرب من البر يرى أولا مع وجه الماء رؤس (٤) الجبال أو النار ، ثم كلما قرب يرتفع له منها شيء فشيء ، كأنها كانت غارقة في البحر ، فظهرت قليلا قليلا . ولو كان سطح الماء مستويا لرؤيت جميعها دفعة واحدة .

والأرض في وسط السماء ، فإن الشمس وغيرها من الكواكب إذا غربت لم ترجع الى مشرقها الا بتمام حركة دورية ، ولو رجعت قبل تمامها لطلعت من مغربها ، وليس كذا .

ولو جاوزت الأرض المركز الى أي جانب فرض . كانت قاصدة العلو ، وهو لا يلائمها . ولو كانت الى موضع من السماء أقرب ، لكان من يسكن جبال ذلك الموضع يرى من السماء أقل من نصفها . ومن يسكن بالجبال البعيدة يرى أكثر منه .

ولا قدر لها محسوس عند السماء . والا لكان جميع من على الأرض لا يرون من السماء أبدا الا أقل من نصفها . بقدر تفاوت ما بين مركز الأرض ، ومحيطها .

-
- (١) سقطت من ك .
 - (٢) أ «الشمال» .
 - (٣) أ «كذا» .
 - (٤) ك «رؤس» .

ونحن الذي يظهر لنا من السماء هو نصفها . لا ينادر ذلك شيئا محسوسا
ولولا ذلك لا كان الكوكب من الثابتة يرى كالنقطة في السماء . مع أن أرباب
علم الهيئة بينوا أنه أكبر من الأرض بأضعاف كثيرة .

والأرض ليست متحركة حركة دورية . والا لكان من رمى الى أي جهتين
اتفقتا من مقام واحد بقوة واحدة . حجارة أو سهام . يجد البعدين المستقيمين
في مسافة الرمي مختلفين . لكنهما (لوحة ٣٠٤) يوجدان متساويين .

والتضاريس التي في سطح الجبال . والوهاد هي بمنزلة خشونات فسي
ظاهر بعض الكرات التي نصنعها^(١) بأيدينا .

فلا يقدح في أن يكون شكل جملتها كريا . بحسب الحس ، وإن لم يكن
كريا على الحقيقة .

ودور الكرة التي هي مجموع الأرض والماء . على ما امتحن بالسير في أرض
مستوية ، حتى ظهر من جهة السير درجة من الفلك ، وخفى (من)^(٢) مقابلها
مثلها . فكان حصة الدرجة من الأرض ستة وستين ميلا وثلاثي ميل ، هو أربعة
وعشرون ألف ميل ، كل ميل أربعة آلاف^(٣) ذراع ، كل ذراع أربعة وعشرون
اصبعا . كل اصبع ست شعيرات . بطون بعضها الى ظهور بعض .

وذلك إنما هو على وجه التقريب . ومنه يعلم مقدار قطرها^(٤) ومساحتها
تقريبا .

-
- (١) في ك «نصنعها» .
 - (٢) سقطت من ك .
 - (٣) في ك «أربعة ألف» .
 - (٤) أ «يعلم قدرها» .

الفصل الثالث

فسي

حالة هذه العناصر امتزاجها وتركيبها

إذا اجتمعت العناصر الأربعة ، أو بعضها ، بحيث تتفاعل تلك
الاجسام المجتمعة بكيفياتها المتضادة ، حتى يحصل منها كيفية متوسطة
متشابهة ، في جميع الأجزاء ، فذلك هو امتزاجها ، وتلك الكيفية
المتوسطة هي المزاج .
والفرق بين المزاج والفساد ، أن الفساد يتبدل بالكلية ، والمزاج
توسط المجتمعات ١١٠

والاجسام وإن كان لها تأثير لا بالماسية . كتسخين الشمس بالمقابلة
وكجذب المغناطيس للحديد ، ألا أن ما يفعل منها بالماسية ، كلما كبرت
فيه المماسية ، بسبب تكثر السلوح^(١) ، التي يوجب تكثرها^(٢) تصغر أجزاء
المتناسين ، كان فعله أقوى . ولهذا كلما كان يصغر أجزاء العناصر
أكثر ، كان امتزاجها أتم .

وإذا تفاعلت ، فكل واحد منها يفعل بصورته ، وينفعل بمادته ،
اذ الفعل والانفعال مختلفان ، لا يتصوران من حيثية متشابهة . وهذا
كمحركة العجر الى أسفل ، فإن المتحرك مادته والمحرك صورته النوعية .
وإذا لم ينته التفاعل بين^(٣) المجتمعين ، الى حد التشابه ، فسي
جميع الاجزاء . يسمى تركيبا ، لا امتزاجا .

(١) ك «مجتمعات» .

(٢) أ «تكثرها» .

(٣) أ «من» .

والمركب أعم من الممتزج - وإذا اجتمع الحار والبارد لم يبق كل واحد من الحرارة والبرودة مكسورا بالآخر - ولا يحصل في كل واحد محال - بل تبطل كيفية كل منهما ، وتحصل له كيفية أخرى متوسطة هي غير الطرفين بالنوع ، من المبدأ القياض لها عند استعداد القابل لذلك الاجتماع ، لحصولها له .

ومعنى اشتداد الكيفيات وضعفها : أن تبطل كيفية ، ويحدث أشد منها ، أو أضعف من بابها -

ولو كان اشتداد الكيفية انضمام أخرى مثلها إليها في المحلل ، لاجتماع المثلان في محل واحد ، من غير فارق ، وهو محال - ولولا بقاء العناصر في الممتزج ، لما تميزت عند وضعها في القرع والانبقيق -

والممتزجات قد تؤثر بنفس المزاج ، كتبريد ما غلب عليه البرودة وتسخين ما غلب عليه الحر ، ويسمى ذلك التأثير بالكيفية - وقد يؤثر بقوة تتبع المزاج ، كتأثير السم في البدن ، فإن اليسير منه يؤثر مالا يؤثره الكثير التام الكيفية ، كما أن القليل من الأفيون يؤثر من التبريد ما لا يؤثره الكثير من الأرض والماء -

ومما يتبع الامتزاج من الكيفيات هو : الألوان والطعوم والروائح والأشكال - ولو كانت هذه نفس المزاج ، لكانت ملموسة ، إذ المزاج توسطت كيفيات ملموسة ، فيكون ملموسا ولا شيء من هذه بملموس - والممتزج ان كانت مقادير القوى المتضادة فيه متساوية ، فهو المعتدل الحقيقي ، والا فهو الخارج عن الاعتدال -

والمعتدل بالحقيقة ان لم يوجد ما يمنعه من تفرق بسائطه ، لا يحصل ، لأن البسائط المجتمعة لو تساوت فيه مقادير قواها ، لكان ان مال الى أحد أحياء تلك البسائط ، كان تخصيصا بلا مخصص -

وان لم يمل كان الميل الذي لكل واحد منها الى حيزه الطبيعي ،
مما لا يعوقه عائق قسري ، فيعود كل واحد منها ، الى حيزه الطبيعي ،
والا لكان المطلوب بالطبع متروكا من غير قاسر ، وهو محال . فهو ان
وجد فهناك ما يمسكه عن التفرق ، والا فلا يوجد زمانا ما البتة .

هذا ، لو كان له مكان غير مكان أحد بسائطه أما اذا لم يكن له
مكان خارج عن أمكنتها ، فلا يمكن وجوده أصلا ، لانه لو كان موجودا
لكان له ميل طبيعي الى مكان ما ، أذ لا جرم عديم الميل ، ولا يتصور فيه
ميل الى مكان أحد بسائطه ، فانه ترجيح من غير مرجح . ولا أحد
مشترك بين جميع البسائط ، حتى يكون مكانا له يميل اليه بالطبع .

واذا لم يكن له بد من ميل على تقدير وجوده ، ولا ميل له على
ذلك التقدير ، فلا يمكن وجوده . فالموجود من الأمزجة خارج عن
الاعتدال الحقيقي . وهو اما مفرد ، أعني الذي خرج عن الاعتدال في
كيفية واحدة ، وهو الحار والبارد ، والرطب واليابس . واما (لوحة
٢٠٥) مركب ، وهو الخارج عنه في الكيفيتين معا ، وهو الحار الرطب ،
والحار اليابس ، والبارد الرطب ، والبارد اليابس .

فالممتزج غير المعتدل ، لا يخرج عن أحد هذه الأقسام الثمانية .
والممتزجات قد تجتمع ، فيحصل منها امتزاج ثان ، ولربما اجتمعت
أيضا فحصل ثالث . وما زاد كالكسكنجين من السكر والعسل ، فان لكل
منهما مزاجا ، . وليس تساوي الأجزاء ولا عدم تساويها شرطاً
في المزاج .

وقد تكون القوة فيما مقداره صغيرا أقوى من القوة فيما مقداره
أكبر منه ، ويعرف ذلك من قوى الأدوية وغيرها .

(١) في ك ، أ «مزاج» .

والانفعالات الحاصلة بين الحار والبارد ، والرطب واليابس كثيرة : كالنضج والطبخ والاذابة والحل والمقد والتعفين والتكثير والانحصار والانعجان والانطراق والتلبد ، وغير ذلك ، مما هو مذكور في المطولات ، والمركب متى توفر عليه من العناصر بكمياتها وكيفياتها القسط الذي يليق به ، يسمى معتدل المزاج ، وان كان في نفسه غير معتدل حقيقي . وأن لم يتوفر عليه ذلك يسمى^(١) خارجا عن الاعتدال ولو كان في نفسه معتدلا حقيقيا .

والمعتدل بهذا المعنى : اما نوعي أو صنفى أو شخصي أو عضوي . وكل واحد منها اما بالنسبة الى الخارج عنه ، أو الى الداخل فيه . والنسب المختلفة الواقعة في بسائط المتزجات ، لا سبيل لنا الى حصرها .

ولولا كثرتها لما كان ما يحصل بسببها من أنواع الكائنات واصنافها وأشخاصها ، على هذه الكثرة المشاهدة ، التي تفوت احصانا كثيرة .

وسببية المزاج لهذه المتكونات ، كما ستتحقق انما هو من طريق تحصيل الاستعداد لوجودها ، لا من طريق انها أسباب فاعلية لها .

(٢) في ك ، أ «يسمى» .

الفصل الرابع

الظواهر الجوية

الكائنات التي تتكونها من العناصر بغير تركيب

ما يتكون من العناصر من غير ان يكون أحدها جزءا منه ، ينقسم الى : ما يحدث فوق الارض ، والى ما يحدث فيها . وما يحدث فوق الارض : فمنه ما سببه اشراق الشمس على المياه والاراضي الرطبة ، فانها تحلل من الرطب بخارا ، ومن اليابس دخانا .

فاذا صعد البخار فرمما تلتطف : وصار هواء ، وربما بلغ (الى) الطبقة الباردة من الهواء . فتكاثف وابتجع سحابا وتقاطر مطرا .

وقد يكون السحاب عند تكاثف الهواء بالبرد الشديد ، وربما كان البرد أقوى من ذلك . فوجد السحاب قبل تشكله بشكل القطرات ، فنزل ثلجا ، أو جمده ، بعد تشكله بذلك ، فنزل يريدا . وان لم يبلغ الى تلك الطبقة : فإن كان كثيرا صار غيايا . وان كان قليلا وتكاثف ببرد الليل فإن لم يتجمد نزل حلا . وان انجمد نزل سقيعا .

واذا صعد الدخان مختلطا مع البخار ، وارتفعا معا الى الهواء البارد . وانعقد البخار سحابا ، واحتبس الدخان فيه : فإن بقى الدخان على حرارته قصد الصعود ، وان برد قصد النزول . وكيف كان ، فإنه يمزق السحاب تمزيقا شديدا ، فيحدث منه الرعد .

(١) سقطت من ك

فأن اشتعلت (منه) النار ، لشدة المحاكاة ، حدث منه البرق
أو الصاعقة ، أو هما معا ، باختلاف شرائط نجهلها . وإذا وصل الى
كرة النار ، وانقطع اتصاله بالأرض ، واشتعل ، وسرى فيه الاشتعال ،
رئى كأن كوكبا يقذف به . وأن لم يشتمل لكنه احترق ودام فيسبه
الاحتراق ، كان على صورة دؤابة . أو ذئب أو حية أو حيوان له
قرون .

وقد تحدث فيه علامات هائلة : حمر وسود .

وقد يقف تحت كوكب ، ويدور مع النار بدوران الفلك أياما ،
وإذا لم ينقطع اتصال الدخان من الأرض الى أن يصل الى كرة النار ،
فيشتعل وينزل (٢) اشتعاله الى الأرض . وإذا أنكسر حر الأدخنة يسرد
الهواء . ربما تكاثفت وقصدت النزول ، فيتموج بها الهواء ، فتحدث
الريح . وربما كان حدوثها من كون الحركة الفلكية ، ترد الأدخنة عند
وصولها الى كرة النار .

وربما حدثت من تخلخل الهواء ، وحركته ، من جانب الى جانب .
وقد تلتقي ريحان قويتان (٣) مختلفتا الجهة ، فتستديران ، فتححدث
الزوابع .

والبخار الثقيل يرى على مناسبات المراتي أشباح نور الشمس
والقمر . وتلك المناسبات على التفصيل تعلم من المناظر والمرايا .

فإذا حدث في الهواء بين الرائي والقمر غيم رطب رقيق لطيف ،
لا يستر القمر عن الابصار ، انعكس ضوء البصر من أجزاء ذلك القيم
الى القمر ، لان الضوء إذا وقع على ضيق (٤) ، انعكس الى الجسم

(٢) سقطت من ك .

(١) أ «ويترك» .

(٢) في ك ، أ «قويان» .

(٣) أ «الصقيل» .

الذي وضعه من ذلك الصقيل . كوضع المضيء منه ، اذا لم تكن جهته مخالفة لجهة المضيء ، فيرى ضوء القمر ، ولا يرى شكله ، لأن المראה ، اذا كانت صغيرة لا تؤدي شكل المرتني ، بل ضوءه ولونه ان كان ملونا ، فيؤدي كل واحد من تلك الأجزاء ضوء القمر ، فيرى دائرة مضيئة ، وهي الهالة التي تؤدي (ضوء) القمر وشبهه جميعا .

ومؤدي الشبح يجب ألا يكون على الاستقامة بين الناظر والمنظور اليه ، فان ذلك يؤدي نفس الشيء لا شبهه . وما سوى (لوحة ٣٠٦) المؤدي من أجزاء النجم ، تحت القمر مظلم ، كما يجتاز خيم رقيق في وجه القمر ، فلا يرى .

فاذا (٢١) تجاوزه ظهر ، (وقد تكون حالة تحت هالة . وقد يكون للشمس أيضا هالة وهو أعلى الوقوع) (٢٢) ومتى وجد في خلاف جهة الشمس أجزاء مائية شفافة صافية . وكان وراءها جسم كثيف ، مثل جبل أو سحاب مظلم . حتى يكون كحال البلور الذي ورائه شيء ملون ، لينعكس منه الشعاع ، وكانت الشمس قريبة من الأفق ، فاذا واجهنا تلك الأجزاء المائية ، ونظرنا إليها . صارت الشمس في خلاف جهة النظر ، فانعكس شعاع البصر من تلك الأجزاء ، إلى الشمس ، لكونها سائلة . فإدى كل واحد منها لكونه سفيرا ضوء الشمس ، دون شكلها ، ويكون ذلك اللون مركبا ، بحسب تركيب الضوء مع لون المראה ، مع السحاب ، يسمى ذلك قوس قزح .

وسبب استدارة هذه القوس كون الشمس ، لو جعلت مركز دائرة لوجب أن يكون القدر الذي يقع من تلك الدائرة فوق الأرض ، يمر على تلك الأجزاء ، ولو تمت الدائرة ، لكان تمامها تحت الأرض .

-
- (٤) سقطت من أ
 - (١) أ «فلا تجاوز»
 - (٢) سقطت من ك

وكلما كان ارتفاع الشمس أكثر ، كانت القوس أصغر ، ولهذا
إذا كانت الشمس (في) (١) وسط السماء لم تحدث القوس المذكورة .
والشمسيات والنيازك ، هي من أشباح النيرين أيضا ، أو لأنه يحصل
بقرب الشمس غيم كثيف صقيل ، فيقبل ضوء الشمس في ذاته ، كما
يقبله القمر .

والزرقة التي ترى كأنها لون السماء ، سببها أن الأجسام الفلكية
شفافة ، فلا ترى ، وما لا يرى فهو مظلم . والهباءات والأبخرة الحاصلة
في الجو مرئية ، فكانه يرى شيء ولا يرى شيء ، فيتولد لون من السواد
والبياض (٢) هو الزرقة ، وهو من أوفق الالوان للابصار ، وذلك هو
فائده .

واستضاءة الجو انما هي ، للهباء المبعوث في الهواء ، لا للهواء
نفسه . وهذه الهباءات لصغرها ، لا تحرق الهواء ، فينزل . ولو كان
ما ليس بملون قابلا للضوء ، لما رؤيت (٣) الكواكب في الليل ، لان
الارض أصغر من الشمس بأضعاف متضاعفة (٤) ، كما شهدت به مباحث
علم الهيئة ، فلا تكون حاجزة بين الشمس ، وبين ما نشاهده من السماء
في الليل .

وليس ذلك الا لأن السماء لا تقبل الاضاءة ، لعدم تلونها .
وكوننا لا نشاهد الكواكب (٥) في النهار ، هو أن حس البصر ، إذا
اشتغل برؤية ضوء كثير ، فانه لا يرى ما ضعف عنه كبيرا .
كما اذا كنا بين مشاعل كثيرة في الليل ، فلا نرى الكواكب ومن

-
- (١) سقطت من ك .
(٢) أ ومن البياض والسواد .
(٣) أ «لما رأيت» .
(٤) أ «متضاعفة» .
(٥) أ «هذا الكوكب» .

بعد عن تلك الاضواء يراها بهواء الجو ، لعدم تلونه على صرافته ،
لا يستضيء الا بمخالطة ماله لون .
وقد تحدث من بقية مادة الشهب السوم ، مع أنه قد يكون أيضا
من عبور الريح ، على أرض غلب عليها التسخن .
وأما ما يحدث في الأرض فهو اما على وجهها أو تحتها . فمن ذلك
ارتفاع الجبال والتلال .

وسببه أن الحر العظيم اذا صادف سليفا كثيرا لزجا ، اما دفعه أو
على مرور الأيام ، عقده حجرا عظيما . وذلك الطين بعد تعجره
تختلف أجزاؤه في الصلابة والرخاوة . والمياه القوية الجري ، أو الرياح
العاصفة ، تحفر الرخوة فتبقى الصلبة مرتفعة . لكون الرياح والسيول
لا تزال تغوص في تلك الحفر . وقد تتكون الجبال من تراكم عمارات
تجزأت في أزمنة متطاولة ، ومن غير ذلك .

ومنافع الجبال كثيرة ، فأن كثيرا من العيون والسحب والمعادن
تتكون فيها ، أو فيما يقرب منها . فانها لملايتها لا تنفصل الأبخرة
عنها ، بل تحتقن فيها ، فتصير مبدأ للعيون ، كما ستعرف .

ويشبه أن يكون مستقر الجبال مياها ، وقد شبهت الجبال بالأنابيب
والأراضي التي تحتها بالتروع . والعيون بالأذنان ، والبحار والادوية
بالقوابل ، وفي باطن الجبال من النداءات ما ليس في سائر الاراضي ،
وهي بسبب ارتفاعها أبرد ، فتبقى على ظواهرها من الأنداء والثلوج .
ما لا تبقى على غيرها .

والأبخرة المتصاعدة تحتبس فيها . فلا تتفرق ، ولا تتحلل . وكل
ذلك ، مما يوجب تكون السحب ، ولكون مواد المعادن ، وهي الأبخرة
الباقية مدة مديدة . في موضع واحد . يوجد فيها كثيرا . كانت المعادن
فيها كثيرة .

وسبب ارتفاع القدر المكشوف من الأرض ، هو ما يحصل في بعض جوانبها من الجبال والتلال ، وفي غيره من الأغوار والوهاد ، لأسباب (١) : لم يطلع عليها • فيسيل الماء بالطبع الى المواضع العميقة ، وتنكشف المواضع المشرقة • وتختلف المواضع المسكونة من الأرض في : الحر والبرد ، والرطوبة واليبوسة ، وغير ذلك من أحوالها ، بسبب أوضاعها من السماويات ، وعلى حسب مسامتته الشمس لها ، وقربها وبعدها من مسامتتها وبسبب مجاورة البحار والجبال ، والبعيد عنها ، وبأسباب أخرى لا تكاد تنضبط لنا كثيرة ، قد ذكر ما عرف منها في كتب الطب ، ولا يليق ذكره هنا •

وربما اختلف ذلك ، أو تبدل ، بحسب تبدل الأسباب الموجبة له من السماوية وغيرها • فلا يتشابه حال الموضع الواحد ، في جميع الاوقات والادوار •

والحركة التي تعرض لجزء من أجزاء الأرض ، وهي الزلزلة ، فسببه ما يتحرك تحتها ، فيحرك ما فوقه • فانه اذا تولد تحت الأرض : ريح أو بخار أو دخان (لوحة ٣٠٧) أو ما يناسب ذلك ، وكان وجه الأرض متكاثفا عديم المسام ، أو ضيقها جدا ، وحاول ذلك الخروج ، ولم يتمكن لكثافة الأرض ، تحرك في ذاته ، وحركها • وربما شقق الأرض ، لقوته •

وقد تنفصل منه نار مخيفة (١) أو أصوات هائلة • وقد يكون تحت الأرض ثقب واسعة ، ومواضع مثل العيدان فأنهدت ، وانهد ما قابلهما من : الجبال والبلاد •

وقد تحدث الزلزلة في موضع ، فهتت قلة جبل ، فتحدث من سقوطه الزلزلة ، في ناحية أخرى • وقلما تعرض الزلزلة في الصيف ، والكسوفات مما كانت سببا للزلازل ، لفقدان الحرارة الكائنة عن الشماع دفعة •

(١) أ «محرقة» •

وحصول البرد الحاقن في تجاؤيف الأرض بالتجفيف بفته .
 والبرد الذي يعرض بفته يفعل ما لا يفعله العارض بالتدريج .
 والابخرة التي تحدث تحت الأرض ان كانت كثيرة ، وانقلبت مياهها ،
 انشق منها الأرض . فان كان لها مدد حدثت منها العيون الجارية .
 (و) (١) تجري على الولاء ، لضرورة عدم الخلاء ، اذ ليس للهواء مدخل
 بين ما خرج وما يتبعه (٢) .

فانه كلما استحال ما في باطن الأرض من الأهوية والابخرة المحتبسة
 ماء ، بسبب ما يعرض لها من شدة البرد ، جرت تلك المياه من الأعالي
 الى الأسافل ، فانجذب الى مواضعها هواء أو بخار آخر ، اذ لو لم ينجذب
 اليها ذلك ، لبقيت خالية .
 ثم تبرد ذلك الهواء أو البخار بالبرد الحاصل هناك ، فينقلب ماء
 أيضا .

ثم يجري فيستمد هواء أو بخارا غيره . ولا يزال الأمر كذلك الا
 أن يمنع منه مانع ، يحدث تدريجا او دفعة ، ومتى لم يكن لتلك الابخرة
 والأهوية مدد حدثت منها العيون الراكدة . وان لم تكن الابخرة كثيرة ،
 وأزيل عن وجهها ثقل التراب ، صادفت منفذا ، واندفعت اليه . فان
 كان لها مدد حدثت (٣) منها القنوات الجارية ، وألا فلا . وقد يكون
 سبب العيون والقنوات ، وما يجري مجراها ، ما يسيل من الثلوج ومياه
 الأمطار ، لانا نجدها تزيد بزيادتها ، وتنقص بنقصاتها ، ولو كان
 سببها هو الأول فقط ، مع أن باطن الأرض في الصيف أشد بردا منه في
 الشتاء ، لوجب أن تكون هذه في الصيف أزيد ، وفي الشتاء أنقص ،
 والتجربة دلت على خلافه .

(١) سقطت من أ .

(٢) أ «وما تبعه» .

(٣) ك «حدث» .

وهذه الأمور التي حكم بأنها أسباب لم يحدث من العناصر ، بغير تركيب ، منها ما يشهد بكونه سببا التجريبية والحدس .

وقد نجد أمثالا مشاهدة ، كما يرى في العمام من تصاعد الايخرة وانعقادها ، وتقاطرها ، وما نراه من تكاثف ما يخرج من الأنفاس في البرد الشديد ، كتلج وكروية شبه ألوان قوس قزح في قطعة كاهن ، أو ما يجري مجراها ، اذا كانت موضوعة على ماء راكد . وكانت الشمس على أحد الأفقين ، وغير ذلك من أحوال المرايا ، وما نرى فيها من الصور والألوان .

وهذا كله وأمثاله من التجارب تحقق أنها أسباب ، وإنما يتم تحقق ذلك ، بما ينضم من القرائن والأحوال ، التي توجب الحدس المفيد لليقين .

وقد يختلف ذلك بحسب اختلاف أحوال الناس ، فيحصل اليقين بذلك لبعضهم دون بعض .

وما ذكر من الأسباب لهذه التي لا تحدث بتركيب ، لا مانع أن تكون في نفس الأمر لها أسباب غيرها ، لجواز أن توجد (١) للواحد بالنوع علل متعددة ، وجاز أن يكون حدوث ذلك النوع عن بعضها أكثرها ، وعن بعضها أقلها . وقد يكون في جملة ما ذكر من الأسباب ، ما هو صالح للسببية فقط ، وإن لم يكن سببا في الواقع .

ويجب أن نعلم أن من الأسباب المذكورة لهذه ما يحكم الحدس بأنه غير تام السببية ، بل يحتاج الى انضمام قوى روحانية ، لولاها (٢) كانت كافية في ايجاب ما هي أسبابه .

(١) أ «أن يكون» .

(٢) أ «ما» .

فان من الرياح والزوايع ، ما يقلع الاشجار العظام ، ويختطف المراكب من البحار . ومن الصواعق ما ينزل الى قعر البحر ، فيحرق ما يمر به ، من الحيوانات التي فيه . وربما وقع على جبل فدكسه (دكا)^{١١} وقد يكون جرم الصاعقة دقيقا مثل حد السيف ، فيقطع ما يصادفه من الاشياء الصلبة بنصفين ، ولا يكون مقدار الانفراج الا قليلا . هذا ، مع أن مادتها ، قد قيل : انها تكون لطيفة جدا ، لشدة تسخينها .

واللطافة توجب شدة الانفعال . لا قوة الفعل . لا سيما ، مثل هذه الأفعال العظيمة . وقد تنفذ في النبات والاشياء الرخوة ، وتنصدم بالاشياء الصلبة : كالحديد والذهب ، فتذيبها . حتى تذيب الذهب في الكيس ، ولا تحرق الكيس ، وتذيب ذهب المراكب ، ولا تحرق السير . ومن الكواكب ذوات الأذنان ما يبقى شهورا عديدة ، وقد يعد فيها ماله حركتان : طويلة وعرضية .

والأسباب المادية (والفاعلية)^{١٢} التي ذكرتها لا تكفي في هذه وأمثالها ، بل لابد من القوى الروحانية . حتى تتم هذه الأمور وما يجري مجراها .

وليس في قوة من شاهدناه ، أو سمعنا به ، من البشر ، أن يعرف العلل التامة ، لكل واحد واحد ، من هذه المتكونات على (لوحة ٣٠٨) التفصيل ، بل ولا أن يحصرها ، فضلا عن أن يحيط بعملة كل واحد منها .

واذ لا سبيل لنا الى استقصاء ذلك ، فالاقتصار على هذا القدر منها ، هو أحسن وأولى .

(١) سقطت من أ

(٣) سقطت من ك .

الفصل الخامس

فسي

ما يتكون من العناصر بتركيب منها وهو
لواليد. الثلاثة : المعدن والحيوان والنبات

كل مركب من العناصر ذي صورة ، فاما ألا يتحقق لنا كـون
صورته مبدأ للحس والحركة الارادية ، أو يتحقق لنا ذلك .
والأول ، أن لم تتحقق في صورته مبدئية التغذية والنمو والتوليد،
فهو المركب المعدني . وان تحقق لنا ذلك ، فهو المركب النباتي .
والثاني هو المركب الحيواني . لهذا (هو) (١) وجه الحصر في الثلاثة .
وانما قلت : اما ألا يتحقق لنا كذا ، أو يتحقق ، ولم أقل : اما ألا يكون
كذا ، أو يكون لتجويز حس أو حركة ارادية للنبات ، أو تغذية ونمو
توليد للمعدن ، فاننا (٢) لم نعلم ذلك ولا نتحققه .

ومن المحتمل ان يكون لكل مكون من الاجسام شعور ما ، فان
الطبيعة لو لم تقتض لذاتها شيئاً كائننا ما مثلاً ، لما حركت الجسم اليه ،
فمقتضاها أمر ثابت دال على وجود ذلك الشيء لها بالقوة ، قبل
وجوده بالفعل . وجاز أن يكون ذلك كالوجود الذهني الذي لنا ، فيكون
لها شعور بذلك الشيء ، ويكون (هو) (٣) العلة الغائبة لفعلها .
وأذكر (٤) انه قد شوهد بعض الاناث من النخل يتحرك الى جهة
بعض الذكور منها ، دون بعض في حال تكون الريح الى خلاف تلك

-
- (١) سقطت من أ
 - (٢) ك «وان»
 - (٣) سقطت من ك
 - (٤) أ «وذكر»

الجهة • وكذا ميل عروقها الى الصوب الذي فيه الماء في النهر ،
وانحرافها في صعودها عن الجدار المجاور لها •

وهو مما يؤكد أن للنخيل من النبات شعورا ما ، وادراكا ، وان
كان لا يوجب الجزم بذلك في المبدأ القريب له ، بل (في) (١) المبدأ البعيد
المدير ، نفسا كان أو عقلا ، ممكنا كان أو واجبا • ومياتيك تعققه •

وكل واحد من المعادن والنبات والحيوان ، جنس لأنواع ، لا
تنحصر لنا ، بعضها فوق بعض •

ويشتمل كل نوع منها على أصناف ، وكل صنف على أشخاص ،
لا سبيل لنا الى حصرها • والمزاج المعد لكل جنس منها له غرض يبين
حدين لا يتجاوزهما • ويشتمل غرضه على أمزجة نوعية ، كل منها
بين تحدين (لا) (٢) يتجاوزهما النوع • وكذلك يشتمل المزاج النوعي
على أمزجة صنفية ، والصنفية على أمزجة شخصية •

ولكل واحد من المواليد صورة نوعية مقومة ، هي كماله الأول
منها تنبعث كميّاته المحسوسة وغيرها من كمالاته الثواني •

وتكون المعادن هو من امتزاج الأبخرة والأدخنة المحتسبة في باطن
الجبّال والأرضين ، امتزاجا على ضروب ، بحسب اختلاف الأمكنة
وفصول السنة والمواد •

فإن في بعض الأراضى قوى مولدة لمعادن مخصوصة ، ولهذا لا
تتولد تلك في أي بقعة اتفقت •

وكذلك حال الأزمنة ، بسبب مسامتة الشمس وانحرافها عن
المسامة ، وأحوال أخرى لا يطلع عليها •

(١) سقطت من ك •

(٢) سقطت من ك •

وما غلب فيه البخار على الدخان ، وانعقادا صافيين انعقادا تاما ، كان منه جواهر غير متطرقة ، عسرة الذوب ، أو ممتنعة ، كالبلور والياقوت ونحوهما .

والكبريت يحصل من بخار امتزج مع دخان وهواء امتزاجا تاما ، حتى حصل فيه دهنية .

والزئبق من بخار ممتزج مع دخان كبريتي امتزاجا محكما ، لم ينفصل عنه . وقد يشبه تكونه بقطرات الماء التي تغشاها اجزاء ترابية ، كالغلاف لها . فاذا لاقت قطرة منها قطرة انحرق الغلافان ، صائرين غلافا واحدا لهما ، لانه من مائية خالطت أرضية لطيفة كبريتية مخالطة شديدة ، حتى ان كل جزء يتميز منها ، يغشاه شيء من تلك اليبوسة ، كأنها جلدة لذلك الجزء المتميز . وسبب بياض الزئبق هو صفاء مائته ، وبياض ارضيته اللطيفة ، وممازجة هوائية له . واذا امتزج البخار والدخان امتزاجا أقرب الى الاعتدال ، كان منهما الاجساد المتطرقة الصابرة على النار ، الدائبة بها . وهذه هي كالذهب والفضة والنحاس والحديد والرصاص الابيض والاسرب والخرصيني .

ومن هذه ما يقبل الذوب بسهولة كالرصاص ، ومنها ما لا يقبله الا بالحيلة كالحديد ، ولعل هذه السبعة مركبة من : الزئبق والكبريت ، ولهذا ما يرى الزئبق^(١) متعلقا بها ، ومتدحرجا فيما أذيب منها .

واذا عقد^(٢) الزئبق برائحة الكبريت ، كان كالرصاص . ويشبه أن يكون اختلاف هذه ، بسبب أن الزئبق والكبريت اذا كانا صافيين ، وكان انطباق الزئبق بالكبريت انطباقا تاما ، فإن كان الكبريت أحمر ، وفيه قوة صباغة لطيفة ، غير محرقة ، تولد الذهب ، وان كان الكبريت ابيض تولد الفضة .

(١) ك «من الزئبق» .

(٢) أ «انعقد» .

وأن (١) كانا نقيين ، وكان في الكبريت قوة صياغة ، لكن قبل الارضية فيه ، وقلة المائية والدمنية ، كالمرقشينا والطلق . وما يتطرق استكمال التضج وصل اليه برد عاقد ، تولد الخارصيني .

وان كان الزئبق نقياً ، والكبريت رديئاً ، فان كان في الكبريت قوة احراقية تولد النحاس . وان كان الزئبق غير جيد المخالطة للكبريت ، تولد الرصاص الابيض .

وان كان الزئبق (لوحة ٣٠٩) والكبريت رديئين ، فان كان الزئبق متغلخلا أرضياً ، وكان الكبريت مع رداؤه محرقاً تولد الحديد .

وان كانا مع رداءتهما ضعيفي التركيب ، تولد الرصاص الاسود ، وهو الاسرب ، وما يدوب من المعادن ولا يتطرق كالزجاج ، فلغلبة مائية وقلة دمنية وأرضية . وما لا يدوب ولا يتطرق ، ويصعب تحليله ، فلغلبة الارضية فيه ، وقلة المائية والدمنية ، كالمرقشينا والطلق ، وما يتطرق ويدوب ، فللدمنية المحتوية ، الغير التامة الاتقاد ، والمائية الخائرة ، وما يشتعل فيه النار ، ففيه غلبة هوائية أو نارية - وكل ما يمتد بالحر ، ينسبه البرد كالمالح ، وما يمتد بالبرد يذيبه (٢) الحر كالشمع .

والحجارة تتكون من طين تطبخه الحرارة ، واذا غلب البخار على البخار يولد جواهر غير متطرفة ولا ذاتية بالنار وحدها ، مثل النوشادر والمالح ، ولهذا قد يمتد النوشادر من سخام الاتون بالتصعيد ، والمالح من الكلس والرماد ، بان يطبخ في الماء ، ويصفى ، ويطبخ حتى يمتد ملحا .

والنوشادر يقرب تكمونه من المالح ، الا ان النار فيه أكثر ، ولذلك لا يبقى عند التصعيد شيء منه أسفل . وتفصيل هذا يستدعي تطويلاً ، ويكتسب منه صناعات كثيرة .

(١) ك «واما ان» .

(٢) ا «فيزييه» .

وقد ظهر مما ذكر أن الجواهر المعدنية أما متطرفة ، كالاجسام^(١) السبعة ، أو غير متطرفة ، وهي اما ان يكون عدم قبولها للتطريق لغاية صلابتها كالبلور والياقوت ، أو لغاية لينها ، كالزئبق . والتي في غاية الصلابة : أما أن تنحل بالماء ، كالملح والنوشادر ، وأما ألا تنحل به ، كالكبريت والزرنيخ .

وفي بعض المعدنية نورية معرجة ، كالياقوت والذهب ، واكثر أحكام هذه المعادن في تركيبها وغيره ، يحققه الحدم والتجربة ، على قياس ما مر في الاثار العلوية - والسفلية .

وتكون النبات هو من امتزاج للعناصر ، أتم من الامتزاج الواقع في المعدنيات ، وأقرب الى الاعتدال ، وأبعد عن بقاء التضاد في الكيفيات الممتزجة ، فلهذا يستعد لقبول صورة أشرف من صورها ، حتى يحصل فيه الاثار ، مالا يحصل في تلك ، أو ما هو أقوى وأظهر مما فيها ، كالغذية والنمو والتوليد ، التي يذكر احكامها عند الكلام في النفس .

وانما احتاج الى التغذية ، لينحفظ اذا كان كاملا ، واحتاج النمو ليكملة مع ذلك أن^(٢) كان ناقصا . وكلاهما بحسب الشخص . واحتاج الى التوليد بحسب النوع ليستبقي بحصول أمثاله .

وينقسم النبات تقسيمات كثيرة ، وفيه آلات تجري مجرى آلات ، الحيوان ، كالعروق لتأدية الغذاء ، وكالقشور الجارية مجرى الجلد ، وكالشوك والسلبي الجاري مجرى القرون والمخالب ، التي هي كالسلاح للحيوان ، يدفع به بعض الآفات الخارجية . وأصله الذي في الارض يجرى مجرى الرأس ، ولهذا اذا قطع بطلت قواه .

(١) «كالاجساد» .

(٢) ١ «اذا» .

والكلام في النبات طويل ، وقد أفرد له كتب ذكر فيها ما وقف عليه من أحكامه . وفي علم الطب ذكر كثير من قواء وأفعاله في بدن الانسان ، ولا يلائم هذا الكتاب ذكر شيء من ذلك .

وتكون الحيوان هو من مزاج أقرب الى الاعتدال وأحسن وأتم من الامزجة النباتية ، ولهذا استمد لقبول كمال هو أكمل من الكمال الثاني ، ولأجل ذلك ظهر عنه أفعال القوى النباتية ، وزيادة أفعال قوى أخرى (١) : كالحركة الارادية والادراكات التي ليس للنبات مثلها ألبتة ، وأن (٢) كان له شيء منها ، فهو أضعف بكثير مما للحيوان ، وأخفى ، بحيث هو مسن الغفام ان كان حاصلا الى حد الشك فيه ، كما من .

وانما كان المزاج الاعتدلي أقبل للكمال للتجربة ، ولان انكسار تضاد الكيفيات واستقرارها على كيفية متوسطة ووحدة ، هو نسبة مالها الى مبدئها الواحد ، ونسبتها تستحق ، لان تفيض عليها صورة أو نفس تحفظها . فكلما كان الانكسار أتم كانت النسبة أكمل ، والنفس الفائضة بمبدئها أشبه . ولهذا كانت الارواح التي تقرب الأجزاء الثقيلة والخفيفة فيها من التساوي ، هي أول شيء تتعلق النفس به ، وهي التي تقبيل القوى النفسانية والحيوانية والطبيعية .

ولأجله كان اذا وقعت شدة في موضع أمن البدن ، تمنع (من) (٣) نفوذ الروح المذكورة الى عضو عدم ذلك العضو الحسي والحركة الارادية الى ان تتمكن الروح من النفوذ اليه . وأطلاق لفظة الروح على هذه ، وعلى النفس الناطقة بالاشتراك .

ومن وقف على هذا علم علما يقينيا بالحدس ، أن لاعتدال المزاج تأثيرا قويا ، في ازدياد الكمال الفائض على المواليد المنصية ، من المبدأ الفاعل له .

-
- (١) أ «أخرى» .
(٢) ك «أو ان» .
(٣) سقطت من أ

وينقسم الحيوان الى ناطق وأعجم : فالناطق ، ما يتحقق له ادراك كلي ، كالانسان ، والاعجم ما لا يتحقق له ذلك ، وأن جاز كونه له في نفس الأمر ، لكن لم يتحقق لنا ذلك .

ونحن فلم نشاهد من الناطق الا نوع الانسان ، لكننا سمعنا بأنواع أخرى ، كالجن وغيرهم . وأما الحيوانات العجم فأنواعها (لوحة ٣١٠) كثيرة ، تفوت الاحصاء .

وتحت الأنواع أصناف ، وتحتها أشخاص ، وقد تكلم في هذه الاقسام كلاما طويلا في الكتب المختصة به ، وكذلك في أعضائها ، ومنفعة عضو عضو منها ، لا سيما فيما يختص بالانسان ، في كتب الطب ، وغيرها .

وسيرد في علم النفس ، وبيان حكمة الباري ، جل جلاله في مخلوقاته كلام^(١) . يتعلق بهذا الموضوع ، آخرته لكون ذكره هناك أنسب وأنفع .

(١) في ك ، أ «كلاما» .

الفصل السادس

في

اثبات المحدد للجهات وذكر لوازمه

وجود الاجسام السفلية المتحركة حركة مستقيمة ، دلت من حيث مسافة حركتها على ثبوت جهتين محدودتين مختلفتين بالطبع .
ولولا اختلافها بالطبع ، لما كان^(١) كون بعض الاجسام متوجها الى احدهما ، وبعضها متوجها الى الاخرى ، كالنار والارض مثلا ، باولى من العكس .

ولو كان خلاء فقط ، أو أبعاد مفروضة ، أو جسم واحد فقط ، غير متناه ، لما أمكن أن يكون للجهات المختلفة بالنوع وجود البتة ، فلا يكون فوق واسفل ، ويمين ويسار ، وخلف وقدام .

ولا يمكن ان تكون الجهة ذاهبة الى غير النهاية ، لان كل جهة موجودة ، فاليها اشارة ، ولذاتها اختصاص وانفراد عن جهة أخرى .

وذاتها لا تغلو^(٢) : اما ان تكون متجزئة ، أو غير متجزئة . فان كانت متجزئة ، فالابعد من جزئها عن المشير ، هو الجهة ، فلا تكون الجهة بكليتها جهة ، بل بعضها هو الجهة . ويلزم ان يكون لها اتداد في جهة ، فلا تكون نفسها جهة .

وان كانت غير متجزئة ، فلها وضع لا محالة ، والا لم يكن اليها اشارة . وكل ماله وضع ، وهو غير منقسم ، فهو حد وغاية ، لا يكون ما وراءه منه .

(١) ك «كانت» .

(٢) في ك ، أ «تغلو» .

فالجهاز محدودة بأطراف ، وما لا يتناهى لا حد فيه بالطبع ، بل عسى ان يكون فيه ذلك ، أو له بالفرض - وكل حد يفرض فيه فلا يخالف الاخر ، الا بالعدد ، لأن كل الحدود والاطراف المفروضة فيه هي في طبيعة واحدة ، فليس بعضها بالفوقية ، وبعضها بالسفلية ، أولى من العكس .

واذا فرضت الجهات المتقابلة في جسم واحد متناه ، على انها مسطحة ، أو في عمقه ، فذلك غير جائز أيضا ، لأن سطحه ان كان كرياً لم يكن ما يفرض فيه مختلفاً بالنوع ، وان كان مضلماً فليس ذلك بطبيعي له ، فانه قد بين قبل ، أن الشكل الطبيعي للبيسط ، هو الكرة . والجهات الطبيعية لا تلزم الأمور الخارجة ، عن الطبع ، وترد فيه زيادة بيان . ومع ذلك فان اختلفت الجهات فيه ، بحسب (١) تقابل السطوح ، أو أضلاعها ، فاختلافها بالعدد ، لا بالنوع .

وان اختلفت بحسب أن الذي على النقطة يخالف ما على الخط ، أو الذي على الخط يخالف ما على السطح ، فلا يقع بسببه غاية الاختلاف الواقع في مثل العلو والسفل . وكذا لو فرضت الحدود في عمقه . وان كان حد في سطحه ، وآخر في عمقه ، فالذي في العمق يجب ألا يكون على أي نقطة اتفقت من العمق ، بل التي هي في غاية البعد عن السطح ، وذلك هي المركز ، لا سيما ان كان الشكل طبيعياً ، وهو المستدير . فلا تتحدد جهتا العلو والسفل بالجسم الواحد ، ألا بالخط والمركز .

فاما اذا كانت الاجسام كثيرة ، فان اتفق نوعها لم يحصل بسببها الجهات المتضادة ، وان اختلف نوعها ، وجب أن يكون على عدد الجهات بمقداره . اللهم الا أن يكون علة ذلك ، لا الاختلاف المطلق ، لكن اختلاف معين .

(١) ك «حسب» .

ولا جائز أن يكون ذلك مقتصرًا على اختلاف الطبيعتين من غير اختلاف الوضعين ، والا لم تكن علة ، لقضاء الجهات ، لان احدى الجهات اذا تعينت تعينت الاخرى ، وكانت على بعد محدود ، ولم يمكن أن تتوهم زائلة عن حدها .

ولو لم يعرف اختلاف الوضع ، لكان التضاد يقع بين الجهتين ، كيف كان وضع أحدهما من الآخر ، وبعده منه ، فكانت الجهة تنتقل بانتقال أحد الجسمين ، وليس كذا . بل اذا تعينت احدى الجهتين تعينت الاخرى في حدها وبعدها . ولم تنتقل ألبتة ، فلا بد مع اختلاف طبيعتي الجسمين من وضع محدود ، وبعد مقدر . ولا يمكن أن يكون هذا أيضا الا على سبيل مركز ومحيط .

والا فاذا فرض أحدهما بجانب من الآخر ، لم يكن اختصاصه بذلك الجانب لطبيعته ، والا لكان (١) ذلك الجانب مباينا لسائر الجوانب ، لا بسبب هذا الجسم ، اذ لو كان لسببه ، لكان حيث يكون ، فحاله كحاله مع هذا الوضع بعينه .

واذا لم تكن طبيعته تقتضي ذلك الاختصاص ، بل اقتضت أي بعد كان ، مما مساو لهذا البعد : فان كان ذلك الجسم محيطا ، كان هذا محاطا به . ومكانه محاط ذلك الجرم . وعلى قياس مركزه .

اذ نعني بالمركز ههنا كل محاط ، لا نقطة بعينها ، وان كان غير محيط ، فالبعد المساوي منه كيف كان هو متحدد لا محالة بمحيط بذلك الجسم فان الخلاء لا يحدده .

وقد فرض هذا غير محيط ، رعلم ان اختصاصه بذلك من جملة ماله ان يحصل فيه ، فهو عن سبب خارج . وتجاوز مفارقه لذلك الموضع بعينه ، فهو حاصل متميز (لوحة ٣١٣) . قبل حصول هذا الجسم فيه ، فلا يكون سبب تحدده . وقد كان فرض أنه محدد له ، هذا محال .

(١) اذ كان .

ومتى كان الجسم المحدد محيطا كفى ، لتحديد الجهتين ، لان الاحاطة تثبت المركز ، فتثبت غاية البعد منه ، وغاية القرب ، من غير حاجة الى جسم اخر . ولو فرض المحدد محاطا تعدد به القرب ، ولم يحدد البعد ، فلم يكف لتحديد الجهتين . والا لكانت جهة البعد تتحدد بالخلاء ، بل لا بد من جسم محيط ، لتحديد الجهة الاخرى . وأجمالسي هذا الكلام هو أن يقال : ان التحديد انما يكون بجسم مستدير ، او اجسام مستديرة ، لان المحدد يجب ان يكون جسما طبيعيا .

ولو كان المحدد جسمين أو أكثر لزم ان يكون قد تحددت الجهة من قبل الجسمين او الاجسام ، وان تكون تلك الاجسام يصح عليها مفارقة أمكنتها . ومحدد الجهات ، — كما ستعرف — لا يصح عليه مفارقة مكانه ، ولو كان المحدد جسما واحدا مستديرا ، من حيث هو واحد ، وتعدد منه سطح القرب ، وسطح البعد ، لزم ان يكون شيئا واحد مطلوبا مهروبا عنه ، فيجب أن يكون الجسم المستدير المحدد يحدد بمحيطه ومركزه . وههنا وجه آخر في اثبات محدد (الجهات) (١) مبني على تنامي الابعاد .

وتقريره أن الاشارة الحسية لكون الابعاد ، لا بد وان تكون متناهية . كما مر ، غير ممكن ذهابها الى مالا نهاية له .

وكذا المتحرك القاصد جهة . والجهة المشار اليها ، والمقصودة بالحركة ، لا بد وأن تكون موجودة في نفسها ، والا لم تصح تلك الاشارة والقصد ، فانه ليس حال ما يتحرك حركة مكانية كحال ما يتحرك من كيفية الى كيفية مثلا ، فان الكيفية المتحركة اليها متحصلة بنفس الحركة ، وليست الجهة للحركة الاينية كذلك .

(١) سقطت من ١ .

ان تكون جسما ، لانه لا شيء ، من الجهة يقابل للتجربة ، وكل جسم قابل لها ، فلا شيء من الجهة بجسم .
 منه ، ان وقف ، فما وصل اليه هو الجهة ، لا ما وراءه . وان لم يقف :
 فاما ان يكون متحركا الى الجهة ، او عنها او فيها .
 وبيان الصغرى ان وضع الجهة في امتداد ماخذ الاشارة والحركة ،
 ذلك الامتداد ، فالتحرك الواصل الى ما يفرض لها ، اقرب الجزاين
 ولكون الاشارة اليها حسية ، وجب ان تكون ذات وضع ، وكل ذي
 ولو كان وضعها خارجا^(١) عن ذلك ، لما كانتا اليها . فلو انقسمت فسي
 وضع : فاما جسم او جسماني ، فالجهة اما جسم او جسمانية ولا جائز
 وهذا الثالث يرجع الى الاولين ، فان الحركة في المنقسم ، لا بد
 وأن تكون اما الى جهة غير جهته^(٢) ، وألا لكانت المسافة المقطوعة
 بالحركة ، هي الجهة ، وهو ظاهر البطلان .
 واذا كان متحركا اليها او عنها ، فعلى التقديرين يكون جزء
 الجهة ، هو^(٣) كلها ، وذلك ممتنع . فالجهة جسمانية ، وهي حد فسي
 الامتداد المذكور ، غير منقسم ، لا بالفعل ، ولا بالقوة .
 وكل جهة تشتمل على مأخذين ضرورة . والجسم المحدد لهما لا
 يجوز ان يتركب من أجزاء مختلفة ، لكون تلك الاجزاء يجب كونها
 حينئذ مختلفة الجهات ، وجهاتها متقدمة عليها لا محالة ، وهي متقدمة
 على الجسم المركب منها ، والمتقدم على المتقدم متقدم ، فتقدم الجهات
 على محددها ، هذا خلف . فاذن المحدد يكون بسيطا في نفسه ، ويمكن
 شكله هو الكرة ، اذ هو الطبيعي لكل جسم بسيط ، كما عرفت . وسر
 لم يكن كروي الشكل ، لا يمكن عوده اليه عند فرض زوال الفاسر .

(١) أ «خارج» .

(٢) أ «أو عن جهة» .

(٣) أ «هي» .

وتغير الشكل لا يخلو من حركة مكانية من جهة الى جهة ، فتكون
الجهة قبل محددها ، فيمود الخلف المذكور • وأيضا ، فلو لم يكن كريا ،
لكان بعض أجزائه أعلى من بعض ، مع أنه لا أولوية في تعيين بعض
أجزائه للعلوية وبعضها للسفلية •

ولا يقع التمييز فيما هو داخل فيه ، باعتبار الجهة ، لا بالمركز
والمحيط • فتحدد به جهتان هما مأخذا امتداد واحد ، لا غير •

ومن تأمل ما قيل تأملا جيدا ، فلا يشك في وجود جسم هو منتهى
الاشارات الجسمية ، محيط بكل الاجسام ، غير مركب ، وغير متحرك
بالحركة المستقيمة ، والا لكان لحركته جهة مفترقة الى تعدد (١) غيره •
وسياتي لذلك مزيد تقرير

والمحدد. تعين به اوضاع الاجسام ، وأماكنها ، ويتقدم على جميع
الحركات والسكنات الطبيعية والقسرية بالطبع ، وان كان وضعه
يتمين بما تحته ، لا بمعنى أن يتمين وضع كل واحد منهما يتمين وضع
الأخر ، والا لزم الدور ، بل بمعنى أن يتمين وضع الأجزاء ، ووضع
كل واحد منهما بوجود الآخر وبدايته ، لا يتمين وضعه •

والمحدد ليس بعض أجزائه المفروضة فيه ، اذ لا جزء له بالفعل ،
كما سبق ، أولى بما هو عليه من الوضع والمعاذاة من غيرهما

فكل وضع معين له • فهو من الأحوال الممكنة للقوق (به) (٢)
(لوحة ٣١٢) ، وكل ممكن للقوق فممكن التبدل ، باعتبار ذاته ،
وأن جاز أن يمنع من تبدله أمر خارجي • فوضع المحدود ممكن التبدل
ولا يتأتى تبدله الا بالحركة ، ولا تتصور حركته الا بتبديل نسبه : أما
الى داخل فيه ، أو الى خارج عنه •

(١) أ «محدد» •

(٢) سقطت من أ •

واذ لا خارج عنه - والا لكان متحدد الجهة بما فوقه - فلا يكون محددا لكل الجهات . وكلامنا إنما هو في المحدد لكلها ، فيصير (١) تبديل النسبة الى الداخل .

وهذه النسبة لا تتبدل ، على تقدير أن يكون هو وجميع ما فيه متحركا ، لانه يلزم الا يتمين لتلك الحركة صوت . ولا يتصور تمام دوره ، الا اذا وصل المفروض حرا الى حيث فارق .

ومتى لم يكن في داخله ما هو ساكن لم يكن ذلك الاستتمام وحركتهما لو تساويتا (٢) ، لم يتصور تبديل النسبة ولو فضلت احدهما على الاخرى .

فالذي فضلت حركته متحرك ، والاخر في حكم الساكن .
فاذا تحرك المحيط ، فيجب سكون شيء مما في حشوه ، فان بحركته تتبدل نسبة كل واحد منهما ، الى الآخر ، ولو كان الجسم الذي تختلف نسبة الاجزاء اليه متحركا ، جاز أن تختلف نسبة اجزاء الجسم الثاني ، الى الجسم الأول ، مع سكون من الاول ، فليس يكون لاحدهما اختصاص باختلاف النسب ، من دون الآخر ، فلا يكون هناك حركة خاصة بأحد الجسمين .

وأما الساكن فلا تختلف النسب فيه الا الى المتحرك ، فلا بد مع وجود الحركة الوضعية ، من وجود جسم ثابت .
فانه ما لم يكن وضع ، لم تكن حركة (٣) وضعية .

(١) أ «فيتمين» .

(٢) في الاصل «تساوتا» .

(٣) أ «حركته» .

كما انه اذا لم يكن أين ، لم تكن حركة في الأين ، ولا ستكون فيه .
وما لم (يكن)^(١١) جسم ثابت ، لم يكن وضع يختلف معه نسب
الحركات . وكما لا بد من وجود جسم مستدير ، حتى توجد الحركة
المستقيمة ، فكذلك لا بد من وجود جسم ثابت ، حتى توجد الحركة
المستديرة الوضعية .

والحركة المستقيمة ممتنعة على محدد كل الجهات ، اذ لو تحرك
كذلك ، لكان^(١٢) له حيز طبيعي ، من شأنه أن يفارقه ويعاوده .

فيكون وضعه الطبيعي متعدد الجهة ، لاجله لا به ، لانه قد يفارق
موضعه ، ويرجع اليه ، وهو في الحالين ذو جهة .

فتكون جهته متعددة عند وجوده فيه ، وعند لا وجوده ، فيكون
محدد جهة موضعه الطبيعي جسما غيره .

وما لم توجد الجهة ، لا تقع الحركة نحوها ، فتلك الجهة اما
متقدمة عليه ، أو معه .

وكيف كان ، لم يكن هو محدد لكل الجهات ، وفرض محدد
(لها)^(١٣) ، هذا خلف .

وايضا ، فلو صح عليه الانتقال بالحركة المستقيمة ، لكان لا يخلو
اما أن تقتضي طباعه الكون في تلك الجهة ، أو لا تقتضي . فان لم
تقتض ، فكيف تتحدد به الجهة ، مع جواز ألا يكون هناك ؟

وان اقتضت طباعه الكون فيها ، وبو جاز المفارقة لها ، وطالب
لها بالطبع ، وجب أن تكون حاصلة ، حتى يطلبها بكليته وأجزائه ، فلا
تكون الجهة متعددة الذات به ، بل بجسم آخر .

-
- (١) سقطت من أ
(٢) أ «كان»
(٣) سقطت من ك

على أنك تعلم أنه لو تحرك حركة مستقيمة ، لوقعت الحركة الى
لا صوب ، وهو محال . وبهذا يظهر أيضا ، أنه لا (يجوز أن) تتركب
من أجسام مختلفة الطبائع .

وان كان قد سبق بيان ذلك بوجه آخر ، فإنه لو تركب منها لكانت
بساطه قابلة للاجتماع ، فيصح عليها الانتقال من جهة الى جهة .
ويلزم من كونه لا يقبل الحركة المستقيمة ، ألا يقبل الحسرق
والالتئام ، فانهما لا يتصوران الا بها .

ولا يقبل التخلخل والتكاثف لهذا بعينه ، واذ هو لا يتحرك الى
فوق ، ولا الى أسفل ، فهو لا ثقل ، ولا خفيف ، ولا جار ولا يسارد .
واذ لا يقبل الانفصال أصلا (لا) بسهولة ، ولا يعسر ، فهو لا رطب ،
ولا يابس ، ولا يقبل الكون والفساد ، أي لا تخلع مادته صورته ،
وتلبس صورة أخرى طالبة لحيز آخر .

اذ لو كان قابلا لهما ، فالصورة الكائنة ان حدثت في حيزه القريب
بحسبها ، ووقفت ١٣ ، فيه كان حيزه القريب طبيعيا له ، وهذا محال .
وان كان يتحرك عنه بالطبع فهو بحركة مستقيمة ، وان كان في حيزه
الطبيعي بحسب الصورة المتكونة ، فان تكون فيه ، وهو خال ، لم يكن
الخلاء ممتنعا ، وقد أبطلناه . وأن تكون فيه ، وليس بهال ، فان لم
يدفع ذلك الجسم عن ذلك الحيز ، لزم تداخل جسمين ١٤ ، وهو محال .

وان دد دقه ، فالدافع والمدفوع ، كلاهما قابل للحركة المستقيمة

-
- (١) سقطت من أ
 - (٢) سقطت من ك
 - (٣) أ «ووقف»
 - (٤) ك «البسمين»
 - (٥) أ «فـان»

واما كونه ، هل يخلع صورة ويلبس أخرى ، طالبة لنفس ذلك الجزء
وهل يستحيل استحالة لا تؤثر في جوهره ، فذلك مما يقتبه على الحق
فيه ، فيما يرد في المستأنف .
وكذلك كونه هل يصح عدمه ، أو لا يصح . والمحدد ان كان فيه
ميل مستدير ، فهو ميل ارادي ، اذ ليس حركته بالطبيعية الى بعض
الجوانب ، أولى من حركته الى غيره ، لتساوي أوضاعه .
والجهات الغير الطبيعية لا نهاية لها ، ولكن بحسب حركة الحيوان
تتميز جهات : فان الذي اليه اول حركة النشوء ، يسمى فوق ،
وما يقابله تحت .

واذا عني (لوحة ٢١٣) بالفوق ، ما يلي رأس الانسان ، وبالسفل
ما يلي قدميه^(١) ، فهو مما يتبدل بتبدل الوضع . ثم أن الارض كرة ،
والجانب الذي يلي رأس الواقف على موضع منها ، يلي أخمص الواقف
على الجانب الآخر منها ، في مقابلته ، وبالعكس . ولا كذلك الفوق ،
بمعنى القرب من القلك ، والسفل ، بمعنى البعد عنه ، فان ذلك لا
يختلف باختلاف الأزمنة والامكنة .

واما اليمين^(٢) ، وهو الذي منه مبدأ الحركة ، واليسار وهو
مقابله والقدام وهو الذي اليه الحركة الاختيارية طبعاً .
والخلف وهو المقابل له ، فظاهر ، أنها تختلف بحسب اختلاف
الاضاع . ولا يجوز وجود محددين ، لا يكون أحدهما محيطاً بالآخر ،
فانهما لا يتراصان ، بل يكون بينهما فرجة ، فان لم تملأ بجرم وقع
الخلا ، وهو محال . وان ملئت بجرم ، فهو جرم مستقيم ، لا محالة ،
وله طرفان ، فاستدعى محددات فوقهما ، فلم يكونا محددين لكل الجهات ،
وهو على خلاف ما فرض .

(١) أ «قدمه» .

(٢) أ «اليمنى» .

الفصل السابع

فسي

سائر الأفلاك والكواكب

وذكر جملة (١) من أحوالها (٢)

كل ما يتحرك من الأجرام السماوية ، على الاستدارة ، ففيه ميل مستدير ، لاستحالة وجود الحركة به ، دون (٣) الميل .

وليس هو بقامر ، والا لكانت حركاتها على موافقة القاسر ، فيلزم استوائها في : السرعة والبطء ، وهو على خلاف الواقع . وليست حركاتها طبيعية ، لأن الحركة المستديرة ، لا تكون بالطبيعة . كما عرفت ، فهي بالارادة .

وبسائط هذا (٤) ، اذا كان في طباعها ميل مستدير ، امتنع ان يكون في طباعها أيضا ميل مستقيم ، لأن الطبيعة الواحدة ، لا تقتضي أمرين مختلفين ، فلا تقتضي توجهها الى شيء بأحد الميلين ، وصرفا عنه بالآخر . وليس الحكم في ذلك ، كالحكم في اقتضاء الطبيعة الحركة والسكون ، فانها انما اقتضت استدعاء المكان الطبيعي فقط .

فاذا خرج الجسم عنه بالقسر أعادته اليه بالحركة ، واذا كان فيه حفظه بالسكون ، فاقضائها في حالتي الحركة والسكون واحد ، ولا كذلك اقتضاء الميلين المذكورين .

-
- (١) أ «جمل» .
 - (٢) أ «أحكامها» .
 - (٣) أ «بدون» .
 - (٤) أ «هذه» .

فان أقتضاء الحركة المستديرة مغاير لاستدعاء المكان الطبيعي ،
ثم في الامكنة مكان طبيعي ، يطلبه المتحرك على الاستقامة ، وليس في
الاضاع وضع طبيعي يطلبه (المتحرك)^(١) على الاستدارة ، ولذلك
اسندت احدى الحركتين الى الطبيعة ، دون الاخرى .

هذا حكم ما هو بسيط (منها)^(٢) ، ويلزم منه ألا يتخرق ولا
يتخلخل ولا يتكاثف ، وألا يكون ثقيلًا ولا خفيفًا ولا حارًا ولا باردًا ،
ولا رطبًا ولا يابسًا ، ولا قابلاً للكون والفساد ، على قياس ما عرفت في
المحدد .

وأما هل يجوز أن يكون في سائر الافلاك مركب ، أو ان كان فيها
ذلك فهل حكمه في امتناع اجتماع المثليين وغيره ، مما يلزمه هذا الحكم ،
الذي هو لبسائها ، ففيه نظر .

والذي يجب ان تتحققه ههنا ، أنه لو كانت السماويات أو شيء
منها ، غير دائم الوجود ، أو كان شيء من اعراضها القارة ، أو شيء
من أحوالها غير ثابت ، لافتقرت الى فلك أو أفلاك أخرى متحركة على
الدوام حركة دورية ، لا تتغير في شيء من ذلك ، لما ستملم الاحداث
الا وهو منفعل عن الحركة الدورية .

وأما الاعراض الاضافية ، والتي ليست بقارة ، فيجوز اختلافها
فيها . فان حركاتها المختلفة يحصل بسببها لها اختلاف اضافات ،
كالتثليث والتربيع والتسديس والمقارنة والمقابلة ، وأصناف من
الاختلافات ، في مطارح شماعاتها ، وامتزاجات تقع بينها ، ليس في
قوة البشر استيفاء جميعها .

(١) سقطت من ك

(٢) سقطت من ك

وبتلك حصلت الاستعدادات المختلفة في عالمنا هذا - والكواكب
المشاهدة في السماء نجد منها سبعة سيارة ، لا تثبت نسبة أوضاع بعضها
من بعض -

ونجد^(١) نسبة أوضاع بعضها الى بعض محفوظة ، لم تتغير ،
بحسب الحس في الازمان المتطاولة ، ولا في شيء من التواريخ التي نقلت
الينا - ووجد لهذا الباقي حركة بطيئة يظهر منها القليل في السنين -
وهو على ما وجده المتأخرون في كل مائة سنة قريب درجة ونصف ،
من دور الفلك ، الذي مجموع دوره مقسوم بثلاثمائة وستين درجة -

وسميت السبعة بالمتحيزة وهي : القمر وعطارد والزهرة والمريخ
والمشتري وزحل - والباقية سميت بالثوابت ، وهي كثيرة تفوت
الاحصاء ، ويحتمل أن تكون المجرة منها - لكنها كواكب متقاربة الوضع
فرؤيت كلطخة واحدة - وكل واحد من المتحيزة يسامت الثوابت ،
ويتحرك منها نحو الشرق -

أما الثوابت فلان كوكبا من المتحيزة لسا سامت كوكبا منها ، في
ناحية من المغرب ، وعاد اليه ، في مدة معلومة ، ومضت عليه مدد
متطاولة ، وجدت مسامته له في الجانب الشرقي ، من ذلك الموضع ،
فدل على أن الثوابت تتحرك نحو المشرق - ثم كل واحد من المتحيزة
وأكثر الثوابت المشاهدة ، يتحرك من المشرق الى المغرب ، في كل يوم
بليلته ، دورة واحدة - وهو دال على وجود ذلك محيط بكلها ، ويحركها
(لوحة ٢١٤) تلك الحركة -

(١) أ «نجد يا منها» هكذا -

ولو كانت الكواكب كلها مركزة في فلك واحد يتحرك بحركته الى المغرب ، ويحركها الفلك المحيط به الى المشرق ، لتساوت حركتها ، الى جهة المغرب ، في السرعة والبطء . ولم نجد الامر كذا ، فهي في عدة أفلاك يحيط بعضها ببعض .

وقد وجد القمر كاسفا لمطارد وللشمس^(١) ووجد عطارد كاسفا للزهرة فلم أن فلك القمر تحت فلك عطارد ، والشمس وفلك عطارد تحت فلك الزهرة .

ولما كانت الزهرة كاسفة للمريخ ، والمريخ كاسفا للمشتري ، والمشتري كاسفا لزحل ، وزحل كاسفا لبعض الثوابت ، علم أن فلك الكاسف تحت فلك المكسوف ، واحتمل كون الثوابت في فلك واحد ، أو في أفلاك متعددة متساوية الحركة .

والفلك المدير للكل تسمى منطقته معدل النهار ، ومحوره محور العالم ، وقطباه قطبي العالم ، وحركته بالنسبة الى الافاق ، أعني الدوائر المتوهمة^(٢) التي تفصل في كل موضع بين الظاهر من الفلك والغفي منه .

وتقطع معدل النهار على نقطتين متقابلتين ، تسمى أحدهما شرقية والآخرى غربية ، (و)^(٣) هي عنى ثلاثة أقسام : أما دولابية وهي في خط الاستواء ، وأما رحوية ، وهي في المواضع المسامتة لقطب العالم ، وأما حائلية ، وهي في غيرهما من المواضع . ووجدت الشمس في المساكن التي يدور الفلك فيها دولابيا مائلة الى الشمال تارة ، والى الجنوب أخرى . ويبقى قريب نصف السنة في أحد الجانبين ، وقريب نصفها في الجانب الآخر .

-
- (١) أ «والشمس» .
 - (٢) أ «الموهومة» .
 - (٣) سقطت من ك .

فإذا توهمنا خطا يخرج من مركز الارض (و) ١١ ينتهي الى سطح
 الفلك الاعظم مارا ٢١ بجرم الشمس ، ودارت الشمس بحركتها
 الخاصة بها ، دورة (واحدة) ٣١ تامة ، فإنه ترتسم ٤١ في سطح ذلك
 الفلك دائرة عظيمة ، مقاطعة لمعدل النهار ، وتسمى فلك البروج .
 ونقطة التقاطع بينهما التي اذا جاوزتها الشمس ، حصلت في
 الشمال ، هي نقطة الاعتدال الربيعي ، ونقطة التقاطع المقابلة لها التي
 اذا جاوزتها ، حصلت في الجنوب ، هي نقطة الاعتدال الخريفي .
 ومنتصف ما بين نقطتي التقاطع في الجهة الشمالية ، هو نقطة الانقلاب
 الصيفي وفي الجهة الجنوبية هو نقطة الانقلاب الشتوي .
 وإذا ٥١ توهم أنقسام ما بين كل نقطتين من النقط الاربع .
 بثلاثة أقسام متساوية . وتوهمنا ست دوائر ، تمر (و) ٦١ كل واحدة
 منها على نقطتين متقابلتين من النقط الاثنى عشر ، انقسم سطح الفلك
 الاعظم اثني ٧١ عشر قسما كل منها ، يسمى برجاً .
 وإذا كانت الشس فيما بين نقطتي الاعتدال الربيعي ، والانقلاب
 الصيفي ، كان الزمان ربيعاً ، وإذا كانت ٨١ في الربيع الذي يليه من
 الجهة الشمالية ، كان صيفاً .
 وإذا كانت في الربيع الثالث ، كان خريفاً ، وإذا كانت في
 الربيع الرابع ، كان شتاءً .

-
- (١) سقطت من ك .
 - (٢) أ «مار» .
 - (٣) سقطت من ك .
 - (٤) «ترسم» .
 - (٥) أ «فأذا» .
 - (٦) سقطت من ك .
 - (٧) أ «بأثنى» .
 - (٨) أ «كان» .

والمساكن المتسامية لمعدل النهار تصل الشمس الى سمت رؤسهم في
نقطتي الاعتدالين : الربيعي والخريفي . وكل واحد من الوقتين ،
هو عندهم صيف ، وبعد كل صيف خريف وشتاء وربيع . فهناك ربيعان
وصيفان وخريفان وشتاءان . وان كانت كل هذه قريبة (١) من التشابه
عندهم ، بحسب مسامتة الشمس .

وإفاق هذه المواضع تمر كلها على قطبي العالم ، وتقطع مسدداً
النهار والدوائر الموازية لها من القطب الى القطب ، بقسمين متساويين
في (٢) زوايا قائمة ، فيكون لكل كوكب هناك طلوع وغروب .

ويتساوى زمان المكث فوق الارض وتحتها ، ويتساوى النهار
والليل (٣) هناك أبداً . وتقطع (٤) الإفاق معدل النهار في المواضع الحائلة
عنه ، لا على زوايا قائمة ، فيرتفع هناك أحد قطبي العالم عن الأفق ،
وينحط الآخر عنه . ويكون بعض الكواكب أبدى الظهور ، وبعضها
أبدى الخفاء ، ويكون الافق قاطعاً للدوائر الموازية لمعدل النهار بقسمين
متفاوتين .

واذا كان القطب الشمالي ظاهراً ، كانت القوس الظاهرة من
الدوائر الشمالية ، فوق الارض ، أعظم من التي تحتها ، ومن الجنوبية
يخلاف ذلك .

ويكون النهار أطول من الليل ، اذا كانت الشمس هناك في البروج
الشمالية ، وأقصر اذا كانت في الجنوبية . والمواضع التي فيما بين دائرة
البروج ومعدل النهار تنتهي الشمس الى سمت رؤسها ، في كل دورة
شمسية دفعتين .

(١) أ «قريباً» .

(٢) ك «على» .

(٣) أ «الليل والنهار» .

(٤) أ «وتقاطع» ك «وتقاطع» .

والتي في مسامطة الانقلاب الصيفي ، تنتهي الى سمت رؤسها دفعة واحدة فقط . وما يجاوز ذلك ، فلا ينتهي الى سمت الرأس والمواضع التي تكون مدار نقطة الانقلاب الصيفي فيها أبدى الظهور . فالشمس تبقى في الدورة الواحدة فوق الارض ، عند وصولها ، الى تلك النقطة . ويظهر لها بعد ذلك طلوع وغروب . واذا انتهت الى نقطة الانقلاب الشتوي تبقى في الدورة الواحدة تحت الارض . والمواضع التي ينطبق فيها قطب فلك البروج على سمت الرأس ، ينطبق فيها فلك البروج على الافق . فاذا مال القطب نحو الجنوب ، ارتفع نصف فلك البروج عن الافق دفعة ، وانخفض النصف الاخر دفعة (لوحة ٣١٥) والمواضع التي ينطبق فيها قطب العالم على سمت الرأس ، ينطبق الأفق على معدل النهار ، ويكون محور العالم قائما على سطح الافق . وتدور الكرة حركة دورة رحوية ، ويبقى نصف فلك البروج ظاهرا أبدا ، ونصفه خفيا أبدا . وتكون السنة كلها يوما وليلة ، قريب نصفها يكون نهارا ، وقريب نصفها يكون ليلا .

وانما كان قريبا من النصف ، لا النصف حقيقة ، بسبب ما يظهر من بطء حركة الشمس في بعض الفلك ، وسرعتها في بعضه . وحركة الشمس ليست على محيط فلك مركزه مركز العالم ، والا لما اختلف بعدها عن جميع المواضع المسامطة لفلك البروج .

فما كانت تختلف آثارها في تلك المواضع ، وما وجدنا آثارها التي من مقتضيات شعاعها ، كتسخين الارض ، وتوليد الابخرة نسي ناخية الجنوب ، أكثر وأقوى من وجودها في ناحية الشمال . ودل ذلك من طريق العدس ، مضافا الى ما وجد بالبرصد ، من اختلاف حركتها في

(١) أ «ثم تكون» .

(٢) أ «ولما» .

نصفى منطقة البروج بالسرعة والبطء ، ومن كون جرمها في الكسوفات ، في أواسط زمان البطء ، أصغر قليلا منه ، في أواسط (١) زمان السرعة . على كونها في البطء أبعد من مركز العالم ، وفي السرعة أقرب اليه ، فتكون حركتها اذا لم تكن خارقة للفلك - اما على محيط كرة صغيرة ، غير شاملة للأرض ، متحركة على نفسها . ويحركها فلك آخر مركزه مركز العالم . وتسمى تلك الكرة فلك التدوير . واما على محيط كرة شاملة للأرض ، لكن مركزها خارج عن مركز الارض ، فتقرب تارة من الارض ، وتبعد أخرى . وأبعد بعدها يسمى (الأوج) ، وأقرب قريبا يسمى الحضيض . ودلت المشاهدة على أن القمر في حركته من المغرب الى المشرق يسرع تارة ويبطئ أخرى ، من غير ان يختص ذلك بموضع معين من الفلك ، بل يقع في جميع أوضاعه . وهذا اذا لم يعرض لحركاته البسيطة اختلاف ، ولا يخرق بحركته الفلك ، هو (٢) دليل على أنه يتحرك على فلك تدوير ، تحركه تارة الى المغرب ، وتارة الى المشرق فتعرض له السرعة والبطء .

ولما صار تارة شماليا عن الشمس ، وأخرى جنوبيا ، علم على ذلك الاصل ، أن فلك تدويره لا يتحرك في مسامته فلك البروج ، بل على محيط الدائرة مائلة عنه ، قاطعة للدائرة المرسومة على كرة القمر ، الموازية لفلك البروج على نقطتين متقابلتين ، يقال لاحدهما الرأس ، وهي التي اذا جاوزها القمر ، حصل (٣) في الشمال ، والاخرى الذنب ، وهي التي اذا جاوزها حصل (٤) في الجنوب . ولما وجدنا أنه اذا سامت القمر الشمس ، في إحدى النقطتين ، ووقع

-
- (١) أ «واسط» .
 - (٢) ك «فهو» .
 - (٣) أ «يحصّل» .
 - (٤) أ «يحصّل» .

هناك كسوف ، ثم عادت الشمس بحركتها الخاصة بها ، الى تلك النقطة ،
ووقع فيها كسوف اخر ، لم يكن الكسوف الثاني في ذلك الموضع من الفلك
بمينه ، بل كان في موضع آخر مائل عنه الى جهة المغرب ، استدللنا بذلك
على أن فلكا اخر ينقل نقطتي الرأس والذنب ، الى جهة المغرب ، ويسمى
ذلك فلك الجوزهر .

ثم القمر ، كلما قرب من تربيع الشمس ، وكان سريع السير ،
فان ازدياد سرعته تكون أشد من ازديادها في موضع اخر ، وهو دليل على
أنه اذا قرب من التربيع ، كان أقرب^(١) من الارض ، مما اذا كان في
موضع اخر . وذلك يدل على ان فلك تدويره^(٢) يتحرك على محيط فلك
خارج المركز ، ليقرب من الارض تارة ، ويبعد أخرى . وقد استدلل على
وجود فلك اخر ، يحرك بعده^(٣) الا بعد ، بسبب موافاته ، كل واحد من
الاجوج والحضيض ، في كل دورة مرتين . وكل ذلك على تقدير عدم
الاختلاف في الحركة البسيطة وعدم انخراق الفلك .

واختلاف هيئات تشكل النور في القمر ، بسبب اختلاف اوضاعه
من الشمس ، دل على أنه لا نور في نفسه ، وانما نوره من الشمس .
فاذا قاربها كان وجهه المظلم مواجهها لنا ، فلا يرى مضيئا . واذا
مال بحيث ينحرف وجهه المضيء الينا ، نرى هلالا . واذا صار البعد
بينه وبين الشمس بمقدار^(٥) ربع دائرة ، نرى نصفه مضيئا .
واذا صار مقابلا لها كان وجهه المضيء (كله)^(٧) الينا ، فيرى

-
- (١) أ «الـى» .
 - (٢) أ «التدوير» .
 - (٣) ك «بعد» .
 - (٤) أ «فاذا» .
 - (٥) أ «مقدار» .
 - (٦) أ «فاذا» .
 - (٧) سقطت من ك .

تام النور • وإذا أنصرف عن المقابلة انتقض نوره ، وازدادت ظلمته ، الى أن يجتمع بالشمس ، فلا يقابلنا من نوره (١) شيء • وإذا حصل القمر على مقابلة الشمس ، ووقع في ظل الارض ، انحجب نور الشمس عنه فيبقى على ظلامه الاصلي • فان لم يكن له ميل عن مسامتة الشمس أنخسف كله • وان كان له ميل أقل من مجموع نصف قطر القمر والظل ، انخسف بعضه • اما اذا كان الميل مساويا لمجموع نصف القطرين ، أو أكثر ، لم يقع في الظل المذكور ، ولم ينخسف • وهذا دليل على أن جرم الشمس أعظم من جرم الارض • ولولا ذلك لوجب انخساف القمر في الاستقبالات كلها • ونحن اذا توهمنا خطوطا تخرج من طرفي قطر الشمس ، الى طرفي قطر الارض ، خارجة (٢) كذلك بالاستقامة ، فانها تتلاقى على نقطة • ولكون الارض جرما كثيفا ، مانعا من نفوذ الشعاع ، وجب أن يقع لها ظل (لوحة ٣١٦) محصور ، فيما بين تلك الخطوط ، على شكل مخروطي • ومتى ما صار القمر في نقطة التقاطع ، بين منطقة الفلك المائل ، وبين فلك البروج ، وكانت الشمس مسامتة لنقطة التقاطع أيضا ، ولم يكن للقمر ميل عن مسامتة الشمس ، فيصير حائلا بيننا وبينها ، فيرى وجهه كأنه سواد على صفحتها ، وذلك هو كسوف الشمس الكلي • وان كان له ميل عن مسامتة الشمس ، وكان الميل أقل من مجموع نصف قطر الشمس والقمر ، انكسف بعض الشمس • وان كان الميل أعظم أو مساويا لم ينكسف • والكواكب الخمسة من المتحيزة ، وهي التي غير الشمس والقمر قد يعرض لها ان تنزل صوب جهة المشرق ، وترجع الى المغرب ، ثم تستقيم • ولا يختص ذلك بموضوع معين ، بل يقع في جميع أجزاء فلك البروج فحركتها ان لم يعرض للبسيط منها اختلاف ، ولم ينخرق بها الفلك ،

(١) أ «بنورة»

(٢) «خارجا»

هي على محيط فلك تدوير . وما يرى حركته منها في بعض مواضع الفلك أسرع ، وفي بعضها أبطأ . ففلك تدويره يقرب من الارض ، ويبعد عنها ، فلها فلك خارج المركز يحرك فلك التدوير . وكذا ما نرى بعده من الشمس مختلف القدر في مواضع الفلك ، فان قربها يوجب رؤية للبعد أعظم ، وبعدة يوجب رؤيته أصغر .

والذي يرى بعده المذكور كذلك هو عطارد والزهرة ، وقد أستدل على أن أوج عطارد وحضيضه يقرب من الارض ويبعد ، وهو يحوج الى خارج مركز آخر له ، ولجميع الكواكب حركات أخفى من المذكورة ، وتحتاج على الاصول السابقة ، الى أفلاك أخر ، تستند اليها ، لم أتعرض لذكرها ، وقد ذكر بعضها في الكتب المبسوطة .

وكل حركة قلت انها محتاجة ان فلك صفته كذا ، فانما أعني بذلك احتياجها اليه ، أو الى ما يقوم مقامه ، واحداً كان ذلك القائم أو أكثر واذا قلت : فلك الثوابت ، فأريد بذلك فلكها ، أو أفلاكها ، فانه لم يتحقق كونها في فلك واحد .

وجملة ما قد يحصل من أحوال هذه الاجسام السماوية ، أن منها أفلاكاً (٢١) شفافة ، ومنها كواكب مضيئة .

والأفلاك (٢٢) كثيرة : منها ما مركزه موافق لمركز الارض ، تحقيقاً أو تقريباً . ومنها ما مركزه خارج عن مركزها ، وهو اما محيط بها ، وهو المسمى بالخارج المركز ، أو غير محيط بها ، وهو فلك التدوير . واما الكواكب فأكثـر من أن تحصى . والذي عرف منها بالرصد سبع متحيزة ، وألف ونيف وعشرون كوكباً ثوابت . وهذه المباحث أكثرها مبني على أن السماويات لا يعرض لها اختلاف سرعة وبطء ، ولا انخراق والتثام ، ولا

(١) ك «واحد» .

(٢) أ «أفلاك» .

(٣) أ «وأفلاك» .

تخلخل وتكاثف ، ولا رجوع وأنعطاف (ولا) (١١) وقوف ، ولا خروج من حيز .
 ويلزم من ذلك أن الكواكب لا تنتقل حول الارض ، بأن يخرق لها
 اجرام الافلاك ، بل انتقالها بسبب حركة الافلاك المركوزة فيها ، وان
 تكون الحركات المختلفة في الرؤية مستندة الى ما تقتضي تشابهها .
 وتلك المختلفة لا يمكن أن تكون حركة بسيطة ، بل يجب كونها من
 جملة بسائط كل واحد منها متساويا (١٢) .

وكل حركة تختلف زواياها ، أو قسها في الازمنة المتساوية ، فهي
 مركبة ، وليس كل مركبة كذلك . فان كانت هذه الاصول واجبة في نفس
 الامر ، فلا بد لكل كوكب من عدة أفلاك لحركاته المشاهدة .

وان لم تكن واجبة فالحدس يحكم بوقوعها في السماويات في الاغلب ،
 وتكثر أفلاك كل كوكب .

ويصدق أكثر ما ذكرته ، ألا ترى كيف تحدد النفس من موافاة
 مركز تدوير القمر وعطارد ، أو جيهما في كل دورة مرتين ، وكذا
 حضيضيهما ، أن فلك التدوير لهما ، لا يقطع الحامل بحركته وحده ، بل
 هو متحرك بحركة الفلك الحامل له ، وكيف تحدد من كون القمر كلما
 كان أكثر بعدا من الارض ، كان خسوفه أقل مكنًا ، على أن الظل يستدق
 كلما بعد عنها ، وعلى ان الشمس أكبر منها .

وربما يختلف باختلاف الاشخاص الجزم بذلك ، على حسب ما ينظم
 من القرائن العلمية والاعتبارية ، من أحوال الحركات وغيرها .
 واثبت تعلم أن الجسم الواحد من هذه ، ومن غيرها ، لا يتحرك حركتين
 الى جهتين ، من حيث هما حركتان ، بل تتحرك حركة واحدة ، تتركب
 منهما .

واذا تركبت الحركات ، وكانت الى جهة واحدة ، أحدثت حركة

(١) سقطت من ك .

(٢) في ك ، أ «متساوية» .

تساوي مجموعها • وان كانت الى جهتين متضادتين أحدثت حركة مساوية لفصل البعض على البعض ، أو سكونا ان لم يكن فصلا •

وان كانت في جهات مختلفة ، أحدثت حركة مركبة الى جهة بتوسط تلك الجهات على نسبتها • والحركات المختلفة تكون بالقياس الى متحركاتها الاول بالذات ، والى غيرها بالعرض •

ولا يكون جميعها بالقياس الى متحرك واحد بالذات • ولا يلزم من كون الجسم متحركاً بحركتين ، حصوله دفعة في جهتين •

وتحريك فلك فلکا يكون بملازمة المتحرك لكانه من المحرك ، وكونه منه كالجزم من الكل ، فيتحرك مع قطبيه وسائر أجزائه بحركته ، مثل ساكن السفينة بحركة السفينة . ثم انه مع ذلك يتحرك بنفسه (لوحدة ٣١٧) حركته الخاصة به ، كساكن السفينة ، اذا تردد فيها الى أي جهة شاء • فهكذا يجب أن يفهم الحال في حركات الاجرام السماوية المختلفة ، التي يتحركها كل جرم منها •

والكلام في الاجرام العلوية ، وما تحويه السفلية ، من حيث كمياتها وكيفياتها واوزاعها وحركاتها اللازمة لها طويل •

والعلم المختص به ، هو علم الهيئة • ومباحثه كثيرة ومتشعبة • وهو من العلوم النفسية ، الدالة على عظمة المبدع جل وعلا • وقد حقق فيه الفاضل مؤيد الدين العرضي - رحمه الله - ما لم يحققه من قبله ، عمن سمعنا به ، وبين أن أصغر الكواكب التي ترى في السماء ، هو عطارد •

ونسبة جرمه الى جرم الارض ، كنسبة الواحد الى اثني عشر ألفاً وثمانمائة وتسعة عشر ، وأن أكبرها هو أكبر ما يرى من الكواكب الثابتة • ونسبة جرمه الى جرم الارض ، كنسبة اثنين وثلاثين ألفاً وثلاثمائة وتسعة وثلاث الى الواحد •

وبين أن القمر قريب جزء من أربعين من الارض ، وأن الشمس هي قريب من مائة وسبع^(١) وستين مرة ، كالارض ، وأن الزهرة كجزء من

(١) أ «سبعة» •

أربعة عشر من الأرض تقريبا ، وأن جرم المريخ مثل جرم الأرض سبع مرات وسدس مرة . وأن نسبة جرم المشتري إلى جرم الأرض كنسبة اثني عشر ألفا وثمانمائة وثلاثة عشر ، إلى الواحد بالتقريب . وأن نسبة زحل إليها كنسبة ستة عشر ألفا ومائتين وثمانية وخمسين وثلث ، إلى واحد . وأن أصغر الكواكب الثابتة هي كالأرض تسعة آلاف (١) وخمسمائة وثلاث (٢) وسبعين مرة وتسع دقائق .

وبين أن أقرب قرب القمر ، وهو غاية ما يمكن أن يكون ارتفاع الاسطوانات ، بما به نصف قطر الأرض واحد وثلاثة وثلاثون وربع .

وأن أبعد البعد للشمس تقريبا بالمقدار الذي هو نصف قطر الأرض أيضا ألف ومائتان وأربع وستون مرة . وبين البعد الأقرب والوسط والأبعد عن مركز الأرض ، لكل واحد من المتحيزة ، حتى انتهى إلى كرة الثوابت . وبين أن القدر الذي علم تحتها ، وهو نصف بعدها عن مركز الأرض ، (و) (٣) هو مائة وأربعون ألفا ومائة وسبع وأربعون مرة ، بما به قطر الأرض واحد ، وأن قطر الأرض بالتقريب ، هو سبعة آلاف (١) وستمائة وستة وثلاثون ميلا ، وأثنان وعشرون دقيقة ، كل ميل منها ثلاثة آلاف ذراع ، كل ذراع أربعة وعشرون أصبعا ، كل أصبع ثمانين شعيرات ، يلصق بطون بعضها إلى بعض .

والأشهر أن الأصبع يكون ست شعيرات ، بهذه الصفة . وعلى هذا يكون الميل أربعة آلاف ذراع . ولا تفاوت إلا في الاصطلاح فقط ، بل المقدار واحد . وأكثر ذلك بينة على أنه أقل ما يكون ، وقطع به من جانب القلة ، ولم يقطع به من جانب الكثرة .

وعلى هذا ، فأبعد ما وقفنا عليه من فلك الثوابت ، يقطع من المسافة

(١) ك «الالف» .

(٢) في ك «ثلاثة» .

(٣) سقطت من ك .

في جزء من تسعمائة جزء من ساعة مستوية ، مائة وخمسة وخمسين ألف ميل ، وسبعمائة وثمانية عشر ميلا ، وربما (١) ، بالتقريب ، بموجب ما تقتضيه المساحة والحساب .

والله أعلم بما فوق ذلك من الافلاك وعجائبها . ومن أراد تحقيق ذلك على أصول علم الهيئة ، فعليه بطلالة كتاب هذا الفاضل ، في هذا الفن . وانما ذكرت هذا القدر منه ، لما فيه من الامر العجيب الدال على عظمة هذه الاجرام ، وحكمة صانعها ، وعظيم قدرته ، التي تبهر العقول ، وبعد أن تكلمت في الاجسام أخذ في الكلام عن المحركات وما يتعلق بها . ومن الله (سبحانه) الهداية (والتوفيق) ١٣١٠

(١) في ك ، أ «وربـح» .
(٢) ، (٣) سقطتا من ك .

الباب الخامس

فسي

النفوس وصفتها وآثارها

الفصل الأول

فسي

اثبتت وجسود النفس ، وبين أن
معقولاتها لا يمكن حصولها في آلة
بدنية ، وأنها مستغنية في العقل
الذي هو كمالها الذاتي عن البدن

قد سبق أن المراد بالنفس هو جوهر ليس بجسم^(١) ولا جزئه ، ولا
حال فيه . وله تعلق بالجسم من جهة التدبير له ، والتصرف فيه ،
والاستكمال به . فنحتاج الآن أن نبين وجود وجود ، هذا شأنه ، ونبين
ذلك بما نجده صادرا عن الانسان ، من الادراك والتحريك^(٢) .

فانه لو كان لجسميته ، لكان كل ما له الجسمية متحركا بالارادة ،
ومدركا مثل تحركه وادراكه . فكانت العناصر والجملات كذلك ، وهو
على خلاف الوجدان . ولو كان ذلك لمزاج جسمه ، أو نسب عناصره ، أو
مجموع بدنه ، مع أنا نجد المزاج دائم التبدل ، ويتبدله تتبدل نسب
العناصر ، وجملة البدن ، لما كان الانسان يشعر بأنانيته شعورا مستمرا ،
وهو متحقق أنه هو الذي كان منذ سبعين سنة ، أو أكثر ، والمتبدل غير
ما ليس بمتبدل . فالمدرك منا غير هذه الاشياء .

(١) هذا يختلف عن تفسير النفس في النظرية الذرية ، بأنها مادية
تتألف من ذرات سريعة الحركة ، شديدة اللطافة ، موزعة في أرجاء
الجسم ، وتتخلل مع الجسم بعد الموت — الموسوعة الفلسفية المختصرة
١٥٣ .

(٢) أ «من التحريك والادراك» .

ثم المزاج كيفية واحدة ، لا يصدر عنها أفاعيل مختلفة • وأنانية
الانسان ليست كذا •

ونرى المزاج يمانع الانسان كثيرا ، حال حركته ، في جهة حركته
كالمساعد (لوحة ٣١٨) الى موضع عال ، فان مزاج بدنه ، لغلبة العنصرين
الثقلين فيه ، تقتضي حركته الى أسفل •

وقد يمانع في نفس الحركة ، كالماشي على الارض ، فان مزاجه يقتضي
السكون عليها ، ولو كان مزاجه هو المحرك ، لما تحرك البتة الا الى أسفل
ولو كان المدرك منه هو مزاجه ، لما أدرك باللمس ما يشبهه ، لانه لا ينفعل
عنه •

ولا بد في الادراك من الانفعال ، ولا ما ضاده ، لانه يستحيل عند لقاء
ضده ، فلا يبقى موجودا ، فكيف يلمس به ، وهو معدوم •

وكيف يلمس بالمزاج المتجدد ، ونحن نعلم أن اللامس أولا هو اللامس
ثانيا ، والعناصر بطباعها^(١) متداعية الى الانفكاك • والذي يجبرها على
الالتئام والاجتماع ، هو غير ما يتبهما ولا شك أن المزاج تابع لهما •

وللانسان ما يعيد مزاجه السيء ، الى حالته الملائمة ، عند التمكن من
ذلك ، مع أن المزاج المعدوم لا يمكن^(٢) ان يعيد نفسه أو مثله •

وليس الجامع للعناصر (مزاج)^(٣) الوالدين ، والا لما أمكن في بعض
الحيوانات ، أن يتولد ويتوالد كالفأر • ولو كان مجموع العناصر في بدن
الانسان ، أو مجموع الاعضاء هو النفس ، لما بقى الشاعر بذاته ، مع
فقدان عضو •

(١) أ «وطباعها» •

(٢) أ «يتمكن» •

(٣) سقطت من أ •

ونحن نجد من أنفسنا أننا لو كنا قد خلقنا دفعة على كمال من عقولنا ، من غير أن نستعمل حواسنا في شيء منا ، وفي غيرنا ، وحصلنا كذلك لحظة ما في هواء غير ذي كيفية ، نشعر بها ، وأعضاؤنا منفردة لثلا تتلامس ، لكننا فسي مثل هذه الحالة تغفل عن كل شيء ، سوى انيتنا •

فنعلم أن الاجسام والاعراض التي لم نحصلها بعد ، لا مدخل لها في ذواتنا ، التي عقلناها ، دون تلك الاشياء • فالذات التي لم تغفل عنها ، مع هذا الغرض ، هي غير أعضائنا الظاهرة والباطنة ، وغير جميع الاجسام والحواس ، والقوى والاعراض الخارجة عنا •

وأنت فمتى عقلت ذاتك في حال من الاحوال ، مع غفلتك عن هذه الاشياء ، كفاك ذلك في العلم ، بأن ذاتك مغايرة لها • ولهذا تشير الى ذاتك بأنها ، وتشير الى كل جرم وعرض فيه من بدنك وغيره ، بأنه هو مثبت لك وجود شيء ، يصدق عليه ما قيل في تعريف النفس ، الا الجوهرية فاذا ثبت أنه جوهر فذاك هو النفس المعرفة ، فيثبت وجودها • ويدل على جوهريته أنه لو كان عرضا ، لكان موضوعه اما جسم ، أو غير جسم •

فان كان جسما كان الحال فيه منقسما بانقسامه ، لكن المدرك منا بسيط ، لا يقبل الانقسام ، والا لتوقف العلم به ، على العلم بجزئه ، لكن العالم بجزئه يتوقف على العلم به ، لانا لا نعلم شيئا من الاشياء الا ونعلم أنا عالمون به (١) ، فتعلم ذاتنا مع العلم به بالضرورة فلو علم المركب ذاته ، للزم الدور •

وان كان غير جسم ، فهو اما جوهر أو غير جوهر • فان كان جرها • فاما أن يكون له تصرف في البدن بذاته ، لا بعرض فيه ، أو لا يكون • فان كان الاول فهو النفس ، وان كان الثاني وهو أن يتصرف في البدن بعرض فيه ، فهو النفس أيضا :

(١) أ «عالمين» •

فإن الاعراض التي تعرض لذواتنا ، فتوجب صدور أفعال عنها تحسها ، كالقدرة والارادة وسائر الدواعي ، لا تنسب الأفعال اليها ، بل هي منسوبة الى ذواتنا التي تفعل بها . وإن كان غير جوهر ، فلا بد من انتهائه الى الجوهر ، ويعود الكلام فيه .

وهذا الجوهر هو محل الصور العقلية (منا) (١١) ، ولا شيء من تلك الصور بذى وضع ، والا لم تكن مشتركة بين ذوات الاوضاع المختلفة . وكل حال في جسم أو في ذي (١٢) وضع فهو ذو وضع . فتبين من هذا أيضا ، أن المدرك منا ليس بجسم ، ولا حال فيه .

ويدل على ذلك أيضا ، أنا ندرك الكليات المنطبقة على كل واحد من جزئياتها ، كما ندرك الحيوانية المطلقة التي تشترك فيها البقرة والفيل . فلو كانت في جسم ، أو في شيء حال في جسم ، أو كان لها نسبة الى أحدهما بالحضور عنده ، ان لم يصدق عليها الانطباق فيه ، للزمها على جميع هذه التقادير وضع خاص ، ومقدار خاص ، فلم تكن مطابقة للمختلفات في هذه .

واذ قد طابقت ذلك ، فمحلها ليس بمتقدر ، ولا بذى وضع ، كيف كان . وكذا اذا عقلنا مفهوم الواحد المطلق ، الذي عن خصوص مقدار ووضع .

وكذلك مفهوم الشيئية ، فانها لو انقسمت بانقسام محلها ، فكل جزء من أجزائها ، أن كاشيئية فحسب ، ثم يكن فرق بين الكل والجزء ، وإن كان شيئية مع أزيد (١٣) ، كخصوص مقدار وغيره ، فقد زاد الجزء على الكل .

وإن كان : لا هذا ، ولا هذا ، فللشيئية جزء ، هو لا شيء . وكل

(١) سقطت من أ .

(٢) أ «ذوي» .

(٣) ك «زائد» .

هذا محال . ومن المعلوم أن محل المعقول الغير المنقسم ، هو محل سائر المعقولات ، وكذا الذي حضر عنده مدرك غير ذي وضع ، هو الذي يحضر عنده سائر المدركات .

فالمدرك منا لذي وضع ، ولغير ذي وضع ، هو غير جسم ، ولا جسماني في ذاته .

ومن تأمل الملكات التي لا تتجزأ بالتجربة الاتصالية كالشجاعة والجبن والتهور (لوحه ٣١٩) وملكة القنطة والعلم ، علم انها لا تحصل للجسم ، ولا لمرض سار فيه ، والا انقسمت بالقسمة الاتصالية . ولا تحصل أيضا لجزء من الجسم ، ولو جاز كونه في ذاته جزءا لا يتجزأ ، والا لكانت هذه الاشياء بأسرها ذوات أوضاع . وادراكنا لذاتنا لا يفضل على ذاتنا ، فإن الكل لا يقع الشعور به ، دون الشعور بأجزائه . وكما استمر شعور الانسان بذاته مع النقلة عن أجزاء بدنه من القلب والدماغ وغيرهما . فكذلك استمر شعوره بذاته ، مع غفلته عما يفرض فضلا للنفس مجهولا . ولو كان يشعر بذاته بصورة تحصل في ذاته من ذاته ، لكان مشارا إليها بهو ، لا بانا . فليس ادراكه لذاته بأمر زائد : صورة كان أو غيرها ، وجوديا ، أو غير وجودي . ونجد أنا عندما نشعر بذاتنا ، وعندما نشير إليها ، لا نجد في ذاتنا إلا أمرا يدرك ذاته .

وما يفرض من سلب موضوع أو محل أو إضافة بدن ، أو أمر آخر ، أي شيء كان ، فهو عرض خارج عنها ، ولو كان لها فقل مجهول . مع انها مدركة لذاتها بغير صورة ، وذاتها كما هي غير غائبة عنها ، لكانت مدركة له ، فلم يكن مجهولا هذا خلف .

فلا نجد ضروريا في أدراك مفهوم (أنا) إلا الحياة ، التي هي وجود الشيء عند نفسه ، فهي مفهوم (أنا) ، دون ما وراءها ، وجوديا كان أو

(١) ك «وجودي» .

عدميا ، لازما أو مفارقا • ولا يلزم أن تكون الحياة حاصلة لشيء لا حياة له في حد ذاته ، كالأجسام •

فانه لو كان وجودها هو بعينه كونها بحيث تصدر عنها أفعال الحياة ، لكان مفهوم الجسم ، هو مفهوم الحياة الحاصلة له • فكان كل جسم حيا بتلك الحياة ، وأن كان لها ذلك ، لانها أجسام ما فقد تخصصت بأمر ما ، وليس بجسم فلا يمتنع أن يكون وجوده بعينه كونه بهذه الصفة •

والحياة ليست ما به يكون الشيء حيا ، بل حياة الشيء حيثيته ، على قياس ما قيل في الوجود •

والنفس الانسانية ليس لها من الحياة الا ادراك ذاتها • واما ادراك غيرها وأفاعيلها ، فالقوى البدنية ، وبقوتها العقلية • فاذن حياتها من دون ذلك حياة ناقصة : يمرض لها الكمال تارة وتفتقده أخرى •

وتختلف النفوس في مراتب الكمال والنقصان بحسب ذلك • ولو فرضت النفس انية تدرك ذاتها ، بمعنى أن يكون ادراكها لذاتها صفة هي غيرها ، لتقدمت لذاتها على الادراك ، فكانت مجهولة ، وهو محال •

واذا لم يزد (١) ادراكها لذاتها على ذاتها ، فلا يتصور أن تففل عن ذاتها البتة •

واذ قد ثبت وجود النفس ، وثبت أيضا أنه لا يجوز أن تحل معقولاتها في جسم ، فهي غير متصلة بالبدن ، بل ولا بجملة العالم الجسماني ، ولا منفصلة عنه ، بمعنى الانفصال الذي يقابل الاتصال ، مقابلة العدم للملكة وكذلك معقولاتها لا يتصور عليها الاتصال بالأجسام والانفصال عنها ، بذلك المعنى •

ولا يقدم في ذلك قول القائل مشيرا الى نفسه : دخلت وخرجت وصعدت ونزلت ، مع أن الدخول والخروج والصعود والنزول ، من خواص الأجسام والجسمانيات ، فان التمسك بمجرد الالفاظ لا حاصل له •

(١) في ك «لم يزداده» •

وسبب اطلاق هذه ، كون الامور العقلية ، لا تكاد تتعزى عن المحاكيات :
الخيالية والوهمية . والخيال والوهم لا يتصوران المجردات . فالاشارات
القولية العرفية لا تقع على العقلية ، دون مصاحبة أمور خيالية .

واذا كانت مشوبة بذلك ، فلا بد وان تقع الى البدن أيضا ، فتضاف
أمور الى النفس ، وهي للبدن ، وأمور الى البدن ، وهي للنفس ، للعلاقة
المتاكدة بين النفس والبدن .

والملكة الحاصلة للنفس من مشاهدة الموجودات مقارنة للمحسوسات
والمتحيزات ، هي الموجبة لاستيلاء الوهم ، حتى حكم يحصر الوجود فيها .
ومزاولة العلوم البرهانية ورجوع الانسان الى تأمل حال نفسه ، هو الدافع
لذلك الحكم ، والموجب للاعتراف بوجود المفارقات .

وهنا (أمور)^(١) اقناعيات هي ، وان لم تكن كل واحدة منها موجبة
لليقين ، في تجرد ذاتنا ، واستغنائها في التعقل عن البدن ، فقد يكون
مجموعها يوجب عند بعض الناس طمأنينة بذلك :

منها أنها لو أدركت بالبدن ، لما أدركت ذاتها ، فإن سائر القوى
البدنية لا تدرك ذاتها ، كالبصر لا يبصر نفسه ، والشم لا يشم نفسه ،
والخيال لا يتخيل نفسه .

فإن هذه لا آلات لها ، الى آلائها ، ولا الى أدراكاتها . ولا فعل لها
الا بالآلاتها ، (والقوة العقلية بخلاف ذلك ، فانها تدرك ذاتها
وأدراكاتها)^(٢) ، وجميع ما يظن به أنه آلة لها .

ومن هنا أن النفس لو كانت جسمانية في ذاتها ، أو في تعلقها^(٣) ،
لكانت تكل بتكرر الافاعيل القوية ، لا سيما اذا لم يقع التراخي بين
الافعال ، دل على ذلك التجربة . وعلته أن الافاعيل بالقوى القائمة لا
بالابدان تنفعل عنها موضوعات تلك القوى .

-
- (١) سقطت من ك .
(٢) سقطت من أ .
(٣) ك «تعلقها» .

والانفعال لا يكون الا عن قاهر يقهر طبيعة المنفعل ، ويمتنع عن المقاومة ، فيوهنه (لوحة ٣٢٠) ، فتتوهن القوة القائمة به معه .
والقوة العقلية بأدراك المعقولات تزداد قوة . واذا عرض للنفس ملال عند التفكير^(١) في المعقولات ، فأنما ذلك باعتبار القوى الجسمانية . ولو كان ذلك لكلال النفس لما كان موجب كلالها مشحذ قوتها . ومن تلك الحجج الاقناعية ، أنها لو كانت جسمانية ، لما أدركت الضعيف عقيب القوي ، كما لا تدرك الرائحة الضعيفة أثر القوية ، ولا النور الضعيف بعد القوي ، والقوة العقلية ربما قواها ادراك القوي على ادراك الضعيف ، فضلا عن أنه لا يضمفها عنه .

ومما يحتج به أيضا ، أنه لو كانت النفس جسمانية لكنت بعد سن الوقوف عند الانحطاط ، ونجد ذلك في الاغلب بعد الاربعين . فكان^(٢) يلزم اختلاف الشعور بذاتها ، وبمعقولاتها ، وليس كذا .

ولو كان الهم لكلال النفس لا طرد في كل شيخ ، ولما كانت الافكار المؤدية الى العلوم مضعفة للدماغ . ونحن نجد كثيرا من المشايخ تضعف جميع قواه الا العقل ، فانه يكون اما ثابتا ، واما في طريق الازدياد .
فحرف بعض المشايخ ، واختلال عقل بعض المرضى ، ليس الا لان الشيء قد يمرض له من غيره ما يشغله عن فعل نفسه ، لا لانه لا فعل له في نفسه .

وقد ذكر في بيان هذين المطلبين أدلة كثيرة ، لم أر التطويل بذكرها .

على أن بعض ما ذكرته كاف في بيانهما ، فإن البرهان على أن المدرك منا ليس بجسماني ، يستغني عن بيان أنه ليس بمزاج البدن ،

(١) ك «الفكر» .

(٢) أ «وكان» .

ولا نسب العناصر ، وبعض ما يثبت به ذلك يغني عن كله . ولكن لما كان بعض النفوس تتضح له النتيجة من برهان ، وبعضها لا تتضح له من ذلك البرهان ، بل ربما اتضح له من غيره ، لاختلاف النفوس في الاستعداد لقبول اليقينات وغيرها ، لا جرم كان تكثر الأدلة على المطلوب واحد ظاهر الفائدة ، وله فائدة أخرى ، هي أنه أن لم تستعد النفس لقبول اليقين من دليل ، ربما استمدت لقبوله من مجموع أدلة ، كما ذكر في الاقناعيات ، ومن حصل له اليقين ببرهان واحد استغنى به عما سواه .

المفصل الثاني

في

ما يظهر عن النفس من القوى النباتية
وهي التي لا يشك في أنه يشترك
فيها الانسان والحيوان الاعجم والنبات

قد علمت ان اصول القوى النباتية ثلاثة : اثنان (١) لأجل الشخص،
وهما : الغذائية والنامية ، وواحدة لأجل النوع وهي المولدة ، وهذه فلا
شك في حصولها للنبات ، ولهذا سميت نباتية . بخلاف الادراك والحركة
الارادية ، فانها مشكوك في حصولها له .

القوة الاولى الغذائية وهي التي تحيل الغذاء الى مشابهة المفتدي ،
ليخلف بدل ما يتحلل ، وتهيء مع ذلك للتربية والنمو والتوليد . فعملها
هو الاستحالة الى مشابهة المفتدي . ومحل ذلك الفعل هو الغذاء ، وغايته
هو أخلاف بدل المتحلل ، (مهما يتبعه) (٢) من التهيئة المذكورة وتخدم
هذه قوى أربع منها : الجاذبة ، وهي التي تأتيها بالمدد ، وهي موجودة في
كل عضو من الحيوان .

أما في المعدة فلان حركة الغذاء من الفم اليها ، ليست ارادية ، والا
لكان الغذاء حيوانا ، ولا طبيعية ، والا لم يحصل الازدراء عند
الانتكاس .

(١) اثنان .

(٢) ك غير واضحة ، ا «نعم من» هكذا .

فهي اذن قسرية ، لا يدفع من فوق ، بل يجذب من العضو ، لما تجده من جذب المريء والمعدة للطعام من الفم ، عند الحاجة الشديدة ، من غير ارادة الحيوان .

ولان المعدة تجذب الطعام اللذيذ الى مقرها ، ولهذا تخرج الحلاوة بالقيء أخيرا ، وان كان الانسان يتناولها بعد تناوله غيرها من الاغذية .

واما في الرحم ، فلانه قد يحس جذبها للتحليل وقت الجماع ، اذا انقطع الطمث عنها ، وخلت من الفضول وأما في سائر الاعضاء ، فلان الاخلاط الاربعة التي هي : الدم والمصفراء والبلغم والسوداء ، تخلط (١) في الكبد ، ويتميز كل واحد منها ، وينصب الى عضو معين ، فلولا ان العضو جاذب لذلك الخلط بعينه ، لما اختص كل عضو بخلط خاص .

ومنها الماسكة للمجذوب ، وفعلها في المعدة الاحتواء على الغذاء ، ولو كان رطبا ، فلا يندفع في الاغلب ، حتى يتم هضمه .

وفعلها في الرحم الانضمام على المنى ، ومنعه من النزول ، وان كان بطبعه ثقيلًا ، وكذا (قياس) (٢) سائر الاعضاء . ومنها الهاضمة ، وهي التي تحيل الغذاء وتمده ، لقبول اثر الناذية ، وهو حالته الى ما يليق بجوهر الحيوان ، أو النبات .

وتظهر أحوالها في الانسان عند المضغ أولا ، ولهذا كانت الحنطة المضغوغة تفعل في انضاج الدمايل ، فوق ما تفعله المطبوخة في المعدة ثانيا ، وهو أن يصير الغذاء كماء الكشك الثخين ، وهو الكيلوس ، ثم في الكبد ثالثا ، وهو أن يصير بحيث تنصل منه الاخلاط الاربعة ، ثم في العروق رابعا ، وهو صيرورته بحيث يعمل أن يكون جزءا من العضو .

(١) «مختلطة» .

(٢) سقطت من ك

ومنها الدافعة للثقل ، ولهذا نمد الامعاء عند التبرز (لوحة ٣٢١) كأنها تنتزع من موضعها ، بدفع ما فيها الى اسفل ، وترى الاحشاء تتحرك الى اسفل وقد يتهيا الفضل لقبول فعلها فيه بقوة أخرى ، لعلها الهاضمة أيضا ، كتلطيف الغيظ وتكثيف الرقيق ، وأمثال ذلك . وأثر الغازية الاحالة والتشبيه والالصاق .

القوة الثانية النامية ، وهي قوة توجب الزيادة في اجزاء المفتذي على نسبة طبيعية مخفوظة في الاقطار ، لتبلغ الى تمام النشوء ، فهذه القيود خرجت الزيادات الصناعية ، وما هو كالورم والسمن .

وقد يوجد الاسمان مع سقوط القوة ، كما في حق الشيخ ، وقد يوجد الهزال مع النمو ، كما في المسبي .

وقد تكون النامية هي الغازية . فان كليهما (١) تفعل تحصيل الغذاء والصاغة وتشبيهه . فان كانت هذه الافعال على قدر ما يتحلل ، فهو الاغتذاء (٢) وان كان زائدا فهو النمو . الا أنه في الابتداء يكون قويا جدا ، والمادة مطيعة ، فيكون وافيا بأيراد المثل ، والزيادة (و) (٣) بمد ذلك تضعف ، فلا تقوى الا على أيراد المثل فقط .

القوة الثالثة المولدة ، وهي قوة تفيد تخليق البروز بطبيعة . وأفادة اجزائه هيئات تناسبها ، مما يصلح لمبدأية شخص آخر من نوعه ، أو من جنسه .

وهي في الانسان وكثير من الحيوان تجذب الدم الى الانثيين من الاعضاء ، فتقبل الآثار المتعلقة بالتوليد ، فتغير تغيرا معدا لحصول صورة النطفة فيه ، ثم تلحقه عفونة تمد المادة التركيبية ، لخلق صورة

-
- (١) في ك ، ا «كلاهما» .
 - (٢) ك «الاعتدال» .
 - (٣) سقطت من ك .

وليس أخرى • وإذا تعلقت النفس بها تبعها مزاج غير الذي كان في المادة يعد لقبول آثار النفس • وتنقسم المولدة الى نوعين : ما يفصل جزءا من الغذاء بعد الهضم التام ، ليصير مبدأ لشخص (آخر) (١) من نوعه أو جنسه ، وما يفيد بعد استحالتة الصور والقوى والاعراض الحاصلة للنوع الذي انفصل عنه البرز ، أو بجنس ذلك النوع والمادة التي تفعل فيها المولدة في الحيوانات التي نعرفها ، هو المنى ، وهو فضل الهضم الأخير •

وذلك أنما تكون عند نضج الدم في العروق ، وصيرورته مستغدا استعدادا تاما ، لأن يصير جزءا من جواهر الاعضاء ، ولذلك فإن الضعف الذي يحصل من استفراغ المنى أقوى مما يحصل من استفراغ أمثاله من الدم ، لأن ذلك يورث الضعف في جواهر الاعضاء الاصلية •

ومجموع القوى التي في النبات يقال لها القوى الطبيعية • وبالكيفيات الأربع يتم أمر هذه القوى ، فإن الحرارة تطفئ ، وتحرك المواد ، والبرودة تسكن وتمعد ، والرطوبة توأتي لقبول التشكل والتخلق ، واليبوسة تحفظ الشكل وغيره ، وتفيد التماسك • وخلقت الحرارة في الحيوانات ، أو في بعضها أكثر من الرطوبة ، لتتمكن بها القوى من تصليب الرطوبة وعمل العظام والقطاريف وما شاكلها منها •

فإذا صليت قلت الرطوبة ، وكانت الحرارة باقية على جملةا ، فتمن في أفناء باقي الرطوبات ، الى أن تأتي على جميعها ، فيموت ذلك الحيوان • ولموته أسباب أخرى مذكورة في كتب الطب •

والغاذية تخدم النامية ، وتخدمان جميعا المولدة ، وفي الانسان تبقى الغاذية بعد القوتين • وتحدث المولدة بعد الغاذية والنامية ، وتبقى الغاذية والمولدة بعد النامية •

(١) سقطت من أ •

وقد تكون هذه القوى في الحيوانات والنباتات عبارة عن استعدادات تابعة لهيئاتها ، والباقي في أمور سماوية ، أو ما يجري مجراها .

وربما كان مبدؤها أمرا واحدا ، في الحيوان والنبات ، تعاونه الامور السماوية ، على حسب الهيئات والاسباب الخفية ، وتصرفه الي فعل على ما يتم به نوعه أو شخصه . وبطلان التوليد والنمو ، ربما يعمل في بعض الاشخاص أو الاوقات ببطلان استعداد مزاجي ، يناسب ذلك الفعل .

وقد تختلف أمزجة الانسان اختلافا يوجب الاستعداد لقوى مختلفة عن مبدأ واحد وتبطل تلك القوى أو بعضها ، والمبدأ باق (١) ، ويكون البطلان راجعا الى بطلان استعداد القابل وجاز أن يكون ذلك المبدأ هو النفس ، وجاز أن يكون غيرها ، لكن لا يحصل الا عند تعلقها بالبدن ، كما أدت اليه التجربة في الانسان وغيره . وبهذا الاعتبار نسبت هذه القوى الى النفس ، وجعلت من آثارها .

ويدل على ارتباط هذه القوى بالنفس ، ما يمتري مستشعر الخوف من سقوط الشهوة ، وفساد الهضم ، والعجز عن كثير من الافعال الطبيعية ولهذا اذا تصرفت النفس بالكلية الى أمر يهمها ، أو عبادة ، أو التفات الى معشوق ، وقعت الافعال الطبيعية المذكورة ، أو ضعفت . وكثير من هذه القوى أضيف اليها أفعال لا تصح الا من ذي شعور وادراك .

وكيف ينسب التركيب العجيب الذي في أبدان الحيوانات ، وخاصة الانسان ، الى قوة عديمة الشعور والادراك ، حالة في الجسم ، متشابهة في الحسن ، وهو المتنى .

(١) أ «باقسي» .

ولو كان المبدأ لحدوث (لوحة ٣٢٢) خلقة الاعضاء ، وصورها ،
 قوة مركزة في النطفة ، لكانت النطفة : اما متشابهة في الحقيقة ، كما
 هي متشابهة في الحس ، او ليس . فان كانت متشابهة في الحقيقة ،
 وجب أن يكون الشكل الحادث من تلك القوة ، في تلك المادة الكثرة ، لان
 القوة التي تفعل بلا شعور ، اذا كانت سارية في المادة ، وكانت المادة
 متشابهة لم يكن الاثر الا واحدا متشابها . وان لم تكن النطفة متشابهة ،
 مع أنها سيالة رطبة رقيقة ، لزم الا ينحفظ فيها ترتيب الاجزاء ، ولا
 نسبة بعضها الى بعض .

فكان ينبغي الا يبقى ترتيب الاعضاء ورصفها ، على نسبة
 واحدة في الاكثر ، وليس الامر كذا .

ثم لا بد في النمو من ورود مادة وحدوث خلل في المورد عليه .
 وحركات الوارد ليست الى جهة واحدة ، بل الى جهات مختلفة ، بحسب
 الاعضاء ، وهي في كل عضو الى اصواب في الطول والمرض والعمق ،
 فليست هذه الحركات بما يصح صدورها ، عن قوة واحدة متشابهة
 الخال .

وكذا الحال في التغذية به ، عند ما يتحلل .

والصاق الغذاء بالاجزاء المختلفة ، وبدون الادراك ، لا تصح
 هذه التحريكات المختلفة ، والاصاقات (١) . ونحن تعلم قطعا أن هذا
 الادراك المذكور ليس للنفس الانسانية . فان أنفعال هذه القوى دائمة
 في البدن ، والنفس غافلة عنها .

ونحسب حذسا موجبا لليقين ، أن الحيوانات المعجم أيضا ، لا تدرك
 أفعال هذه القوى في أبدانها . فأذن هو أدراك موجود آخر ، معين بهذه
 الانواع في عالمنا . وتتمتع البحث فيه سيأتي في المواضع (٢) الالىق به .

(١) أ «الاضافات» .

(٢) أ «الموضع» .

الفصل الثالث

فسي

قوى الحس والحركة الإرادية ، وهي
التي تصدر عن نفس الإنسان ،
ولا يشك (في) أنها حاصلة
لباقسي الحيوانات

ما يصدر عن الإرادة^(١) من الحركات له مبادئ أربعة مترتبة :
أولها - الإدراك ، وهو أبعدنا عن الحركة ، فانا اذا أحسنا أو
تخيلنا أو توهمنا أو تعمقنا في شيء من الأشياء أنه نافع أو ضار ،
سواء كان ذلك مطابقا لما في نفس الامر ، أو غير مطابق له ، أنبث من
ذلك الإدراك شوق : أما الى طلبه ، أن كان أدراكه نافعا ، وأما الى
التهرب منه أو دفع ضرره ، أن كان أدراكه^(٢) ضارا ، وهذا الشوق هو
المرتبة الثانية - ويدل على مغاييرته للإدراك^(٣) أنه قد يدرك ما لا يشاق
اليه ، ولا الى دفعه والهرب منه - وقد يتفق الإدراك في جماعة ،
ويختلف الشوق منهم -

والاشتياق الى جلب ما يعتقد نافعا أو لذيذا ، يسمى قوة شهوانية
والى دفع المكروه والمؤذي يسمى قوة غضبية - ويتبع هذا الشوق أجماع
على الطلب أو الهرب ، وهو المرتبة الثالثة -

-
- (١) سقطت من أ -
 - (٢) ك ولإرادية -
 - (٣) أ وإدراك
 - (٤) أ والإدراك -

والدال على مغايرته للشوق كون الشوق قد يكون حاصلًا ، ولا اجتماع^(١) ، وقد يريد تناول ما لا يشتهيهِ ويشتهي ما لا يريد تناوله ، وكأنه كمال للشوق وتأكيده^(٢) . فإن الشوق قد يكون ضعيفا ، ثم يقوى ، حتى يصير أجماعا ، وهذه المراتب الثلاث هي الباعثة على الحركة .

وأما الفاعلة المباشرة لها ، فهي المرتبة الرابعة ، وهي قوة تنبعث في الاعصاب والعضلات ، من شأنها أن تشنح العضلات ، بجذب الاوتار والرباطات وأرخائها وتمديد ما . ودلت على مغايرتها لما قبلها من المبادئ كون المشتاق المجمع قد لا يقدر على التحريك ، وكون مسن لا يشترك قد يقدر عليه .

هذه هي المحركة على الحقيقة ، وغيرها يقال له محرك بالمجاز وحكم الثلاثة الاول حكم الامر المخدوم ، وحكم هذه حكم المأمور الخادم لتلك . والاحساس^(٣) الموجود في الإنسان وغيره من الحيوان : أما احساس بالحواس الظاهرة ، وأما احساس بالحواس الباطنة .

والحواس الظاهرة على حسب ما وجدناه ، لا على وجه الجزم بأنه لا يمكن غيرها أو لم يوجد ، خمسة : الحاسة الاولى اللمس ، وهو أهنأ للحيوان ، إذ لا يصح أن يفقده ، ويكون حيا فيما نجد ، وذلك لان الحيوانات التي نشاهدها ، تركيبها الاول من ذوات الكيفيات اللموسة ، ومزاجها منها ، وفساده باختلافها .

(١) أ «أجماع» .

(٢) أ «وتأكده» .

(٣) الاحساس في علم النفس يعني الشعور بما يحيط بالكائن من المؤثرات وهو خاص بالإنسان والحيوان ، وفي الجسم أعضاء تخصصت للتأثر بأحاساس خاصة ، فالاذن لا تتأثر بالضوء مهما يكن شديدا ، ولكنها تتأثر بأضعف الاصوات ، راجع أحمد علي الله : دائرة المعارف الحديثة ١ : ٣٠ .

والحس طليعة للتنفس ، ويجب أن يكون للطليعة قوة تدل على ما يدفع به الفساد ، ويحفظ به الصلاح ، وذلك هو الحواس ، ويبدو أن يكون حيوان له حس اللمس ، ولا قوة محركه فيه ، لانه أن أحس بالموافق طلبه ، وأن أحس بالمنافي هرب منه .

ومدركاته هي : الحرارة والبرودة ، والرطوبة واليبوسة ، والملاسة والخشونة ، والنخة والثقل . وما يتبع هذه كالصلابة واللين واللزوجة والهشاشة وغير ذلك . وجاز أن تكون قوى اللمس^(١) كثيرة ، فيدرك كل ضدين من هذه بقوة .

وجاز أن يكون أدراك الثقل والنخس والصلب وغيرهما ، بضرب من تفريق اتصال ، أو انحصار آلة .

لكن أدراك الحرارة والبرودة ، لا يجوز أن يكون كذلك ، والا لما وقع (لوحة ٢٢٣) الاحساس بهما . احساسا يتشابه في جميع مواقع اللمس ، بل كان يقتصر على واقع التفريق ، ولا يعم التفريق عضوا واحدا على التشابه .

وهذه القوة موجودة في جميع جلد البدن ، لشدة الحاجة اليها . ولا يتم اللمس إلا بالماسة ، والمؤدي له إلى الاعضاء هو العصب ، كما شهدت به المباحث الطبية . وليس متعلقا بالعصب دون اللحم ، والا لكان الحساس شيئا منتشرا كالليف ، بل قابل ومؤد .

وما كان من أمزجة اللامسات أقرب إلى الاعتدال ، كان الطف احساسا .

ولا يشعر بشأ كلفيته مثل كيفية العضو المدرك ، فإن الإدراك لا يقع إلا عن انفعال ، والانفعال لا يقع إلا عن جديد ، إذ الشيء لا ينفعل عن ذاته أو عن مساويه .

(١) أ «النفـس» .

الحاسة الثانية الذوق وآلته في الانسان ، وما نعرفه من الحيوان ، هو العصب المفروش على سطح اللسان ، وهو تال للمس في المنفعة ، ويشبهه في الاحتياج الى الملامسة ، ويفارقه في أن نفس الملامسة لا تؤدي العلم ، بل المؤدي له فيما نجده في الانسان ، هو رطوبة عذبة عادمة للعلم في نفسها ، تنبعث من الالة المسماة الملعبه ، فتؤدي الطعوم بصحة لتكيفها بها ، الا أن يخالطها طعم ، كما في بعض الامراض .

وانت تعلم أنه قد يتركب من الطعم واللمس شيء واحد ، لا يتميز في الحس ، فيصير ذلك كطعم معضس كالخرافة ، فانها تفرق وتسخن وينفعل عنها سطح الفم انفعالا لمسسيا ، ولها أثر ذوقي ، ولا يتميز ادراكها اللمسي والذوقي .

الحاسة (١١) الثالثة : الشم ، وهي في الانسان ضعيفة وتشبه رسوم الروائح في نفس الانسان ، كأدراك ضعيف (١٢) البصر ، شبحا من بعيد . وكثير من الحيوانات الاخرى (١٣) . هي أقوى ادراكا لذلك مسن الانسان . والانسان أبلغ حيلة منها ، في إثارة الروائح الكامنة .

ونجد الاحساس الشمي محتاجا الى انفعال الهواء . ولا يكفي تعطيل البخار من ذي الرائحة ، فان المسك اليسير استحال أن يتبخس تبخرا تحصل منه رائحة منتشرة أنتشارا يمكن أن ينتشر منها في مواضع كثيرة روائح كل واحدة منها ، مثل (١٤) التي أحسن بها أولا . فالحق أن الهواء المتوسط يتكيف برائحة ذي الرائحة ، ويؤديها الى الالة الشامة .

وحامل هذه القوى في الانسان هو الزائدتان التابعتان في مقسدم الدماغ ، الشبيهتان بحلمتي القدي . وليست الرائحة في الهواء فقط

-
- (١) أ «الحاسة» .
 - (٢) أ «تضخميف» .
 - (٣) أ «الاخسر» .
 - (٤) أ «بشمل» .

من دون أن تكون في الجسم الذي يضاف اليه فإن العقل السليم يشهد بأنه لو لم يكن في العنبر مثلاً رائحة ما كانت تزداد بتبخره .

ولما كان الانسان يحتال في صون البخار ، وضبطه عن التبرد ، ويقصد الى تصريفه الى العضو السام .

وهذا فيدل على أن للتبخر مدخلا ما في أدراك الروائح (الحساسة) (١) .

الحاسة الرابعة : السمع ، وهي قوة مرتبة في الانسان ، وحيوانات آخر في العصب المتفرق في سطح الصماخ ، يدرك صورة ما يتأدى اليه بتموج الهواء المنضبط بين قارع ومقروع ، مقاوم له ، انضغاطا بعنف يحدث منه صوت وحرف ، فيتأدى متموجا الى الهواء المحصور الراكذ في تجويف الصماخ ، وتحركه (٢) بشكل حركته ، ويمارس أمواج تلك الحركة تلك القصة . وقد سبق الكلام في كيفية أدراك الصوت والحرف .

الحاسة الخامسة : البصر ، وهي قوة مرتبة في الانسان في العصب المجوفة ، التي تتأدى الى العين ، تدرك بها الاضواء والالوان (٣) ، بأنطباع مثل صورة المدرك في الرطوبة الجليدية من العين التي تشبه البارد والجمد ، فأنها مثل مرآة ، فإذا قابلها متلون مضيء ، أنطبع مثل صورته فيها ، كما تنطبع (٤) صورة الانسان في المرآة ، لا بأن ينفصل من المتلون شيء ، ويمتد الى العين ، بل بأن يحصل مثل صورته في المرآة ، وفي عين الناظر .

ويكون استمداد حصوله بالمتابطة المخصوصة ، مع توسط الشفاف : أما توسط ضروري في الرؤية ، وما توسط اتفاقي ، لعدم الخلاء .

(١) سقطت من ك .

(٢) أ «وتحريك» .

(٣) ك «والاصواب» .

(٤) أ «كانطباع» .

وليس المراد بحصول الصورة في العين ، وفي المرأة ، ولا بأنطباعها فيهما الحصول والانطباع الحقيقيان (١) ، على أن يكون المنطبع على مقداره ، والإلزام أنطباع العظيم في الصغير ، عند أبصارنا لنصف السماء ، وكذا في المرأة ، بل الصقيل شرط في ظهور تلك الصور ، على وجه لا نعلم لميته .

ولو كانت الصورة في المرأة ، لما اختلفت رؤيتك للشيء فيها ، اذا تبدل موضعك ، والمرأة والشيء بحالهما لم ينتقلا عن موضعيهما ، ولا تغيرا ونحن نجد الشجرة في الماء تختلف مواضعها باختلاف مقامات الناظرين ، ويحتمل أن يحصل الانطباع حقيقة ، لكن لا تنطبع صورة العظيم على مقداره ، بل على مقدار صغير ، تقتضي أدراك الشيء على عظمه ، وتكون على هيئة تفيد أدراك الأبعاد ، بين الرائي (٢) والمرئي ، كما تنقش الصورة على السطوح ، على وجه يدرك الناظر فيها أعماق (لوحة ٣٢٤) تلك الاجسام ، وأبعاد ما بينها .

ومن شأن الاضواء والالوان المشقة (٣) ، الانعكاس على مقابل ماهي له ، فإذا قابلته العين فلا بد من تكيفها بالضوء واللون ، ولهذا نجد الجدران تستضيء بضوء ما يقابلها ، وتتلون بلونه ، كأخضرار الجدار وأحمراره من الثياب الخضراء والحمراء .
ويعتبر في الابصار أيضا خروج شعاع من العين على شكل مخروطي ، قاعدته عند المبصر ، ورأسه عند المين .

وعلى هذا يبتني علم المناظر ، ويدل عليه لون الحيوانات ، التي تنوء عينيها كثير ، وهي التي ترى أعينها في الظلمة لضوئها تبصر في الليل المدلهم . ومن قوى نور عينه قوى أبصاره ، ومتى قل قل .

(١) ك «الحقيقيين» .

(٢) أ «الرئي والرئي» .

(٣) ك «المشركة» .

ونور العين محسوس ، فبالضرورة يؤثر فيما يقابله استضاءة ،
وليس المراد بخروج الشعاع من العين الخروج الحقيقي ، بل يقال له
خروج بالمجاز كما يقال : الضوء يخرج من الشمس ، مع أنه قد تبين
قبل أنه يمتنع أن يخرج منها شيء على تقدير^{١١} ، كون الشعاع جسما .
وان كان ذلك باطلا ، وعلى تقدير كونه عرضا ، وهو الحق ، ثم كيف
يتصور أن يخرج من الحدقة ما ينبسط على نصف كرة العالم ، ويشغل
ما بين السماء والارض .

والكلام في الابصار طويل ، والعلم المتكفل به ، هو علم المناظر
والمرايا . وقد ظهر أن الانطباع وخروج الشعاع بالمعنيين المقدم
ذكرهما ، كلاهما معتبران فيه ، مع شرائط آخر ، ككون المرائي ليس في
غاية القرب ، ولا في غاية البعد ، ولا في غاية الصغر ، وان يكون مقابلا
ومضيئا^{١٢} ، أو في حكم المقابل ، كروية الوجه ، بسبب المראה ، ألا يكون
بينه وبين الآلة حجاب .

وهذا^{١٣} كله جاز أن يكون شرطا في الابصار عند تعلق النفس
بالبدن ، هذا التعلق المخصوص لا مطلقا .

وجاز أن يكون (لا)^{١٤} مطلقا شرطا لذلك ، ويمكن أن يكون بعض
هذه ليس هو شرطا بالذات ، بل بالعرض ، وذلك كالقرب المفرط ،
فاته من المحتمل بأن يكون منعه من الرؤية^{١٥} ، بسبب أن الاستنارة
والنورية شرط للمرائي ، فيفتقر الى نورين : نور باصر ، ونور مبصر .
والجفن اذا غمض فلا يستنير بالانوار الخارجية ، وليس لنور البصر

(١) ك «تقديري» .

(٢) ١ «مضيئا ومقابلا» .

(٣) ١ «في هذا» .

(٤) سقطت من ك .

(٥) ك «للرؤية» .

من القوة النورية ما ينوره ، فلا يرى لعدم الاستنارة ، لا لكونه قريبا ، وكذا كل مفرط القرب والبعد المفرط في حكم الحجاب ، لقلّة المقابلة .

ولعله كلما كان الشيء أقرب كان أولى بالمشاهدة ما بقى نورا ومستنيرا ، كالشمس ، لو كانت في القرب ، مثل الجفن ، وفي المرئيات ما هو مرئي بالعرض ، كالوضع والتشكل والتفرق والاتصال والعدد والبعد ، والملاسة والخشونة ، والحركة والسكون ، والشفيف والظلمة والكثافة ، والقبیح والحسن ، والتشابه والاختلاف ، والضحك والبكاء ، والطلاقة والعبوس ، وغير ذلك .

فإن كل ذلك إنما يدرك بأن يشارك البصر قوة أخرى ، أو قوى أخر ، أو لعدم الابصار ، كما في الظلمة ، فيكون مرئيا بالمجاز .

والحواس الباطنة في الانسان على ما وجدناه ، وإن احتمل أماكن غيرها ، لم نجده من أنفسنا خمسة أيضا ، بعدد الظاهرة :

أولها - الحس المشترك ، وآلتها التجويف الاول من الدماغ ، وهي تدرك جميع الصور التي تدركها الحواس الظاهرة متآدية اليها ، واليها يرجع أثرها ، وفيها يجتمع ، وكأنها روضع لهذه القوة ، ولولاها ما أمكن لنا أن نحكم أن هذا المشموم ، هو هذا الابيض (الحاضرين) (٢١) ، فإن الحس الظاهر منفرد بأحدهما ، والحاكم لا بد له من حضور الصورتين ، حتى يحكم بجمع أو تفريق بينهما .

وثانيهما - المصورة ، وتسمى الخيال أيضا ، ويجتمع فيها مثل جميع المحسوسات ، بعد غيبتها عن الحواس الظاهرة ، وهي خزانة لتلك (٢٢) القوة ، وهي في ذلك التجويف أيضا ، وجاز كونها في موضع آخر منه . ويدل على تفايرهما أن القبول بقوة غير القوة ، التي بها الحفظ ، واعتبر ذلك من الماء ، فإن له قوة النقش ، وليس له قوة تحفظه .

(١) هكذا هي موجودة في ك ، أ .

(٢) ك «تلك» .

وكما أن النفس لا تقدر على الحكم في الجميع ، الا بقوة مدركة للجميع ، فكذلك لا يقدر عليه الا بقوة حافظة للجميع ، والا فتندم صورة كل واحد من مدركات القوة عند أدراكها الاخر . والتفتاتها اليه . وبهاتين القوتين تبصر القطر النازل خطا مستقيما . والنقطة الدائرة بسرعة خطا مستديرا ، على سبيل المشاهدة ، لا على سبيل تخيل أو تذكر . والبصر لا يدرك ألا المقابل وهو قطرة أو نقطة ، ففي قوى الانسان قوة يؤدي اليها البصر ، فيشاهد ما أدى اليها ، وقبل غيبوبة تلك الصورة ، أدى اليها ذلك في موضع آخر ، وكذلك حتى حصل من مجموع تلك الادراكات خط أو دائرة .

وكذلك النائم يرى في نومه أمورا يشاهدها (١) ، لا على ما يكون عليه حال التخييل ، وكذا جماعة من المرضى وغيرهم يشاهدون ، مع تعطيل حواسهم الظاهرة صورا ، لا يجدها الحاضرون معهم في الخارج . وربما كانت بحيث لم توجد في الاعيان سببها . والامور التي يتخيّلها الانسان في غاية أوقاته ، ليس فيها مشاهدة .

وما ذاك إلا لان الادراك (لوحة ٣٢٥) بهاتين القوتين ، قد يقوى ، فتكون مشاهدة ، ويكون ضعيفا في الاغلب ، فيكون تخيلا .

وثالثها — القوة الوهمية ، وهي في التجويف الاوسط من دماغ الانسان، تحكم بها النفس أحكاما جزئية . وتدرّك في المحسوسات بالحواس الظاهرة معاني غير محسوسة بها ، مثل أدراك الشاة عداوة الذئب ، وادراك الكلب معنى فيمن أنعم عليه موجبا للمتابعة والخضوع له ، وليس ذلك بالعين ، بل بقوة أخرى . وهذه لبعض الحيوان الاعجم كالعقل للانسان .

(١) «شاهدها» .

ورابعها المتخيلة^(١) : وهي في التجويف الاوسط أيضا . ويحتمل ألا يكون محلها ، ومحل التي قبلها منه واحدا . ومن شأنها أن تركيب الصور بعضها مع بعض ، وكذا المعاني ، وتركب بعض الصور مع بعض المعاني ، وكذلك تفصل الصور عن الصور ، والمعاني عن المعاني وعن الصور ، فيتصور مثلا انسانا يطير^(٢) ، وشخصا نصفه شخص فرس ، ويتصور الصديق عدوا ، والعدو صديقا^(٣) .

وهي آلة الفكر في الانسان ، وكما هيأت الاسباب التي بها تحرك العيون في المحجر الى الجوانب ، حتى ينتشر بذلك الابصار والتفتيش عن الفواض ، فكذاك هيأت الاسباب التي يتأدى^(٤) بها التفتيش عن الصور والمعاني المعفولة في خزائنيهما .

وهذه تسمى عند استعمال العقل مفكرة ، وربما يستعين (عليها)^(٥) بالوهم ، وتسمى عند استعمال الوهم دون تصريف عقلي متخيلة ، ولولا أنها موجودة في كثير من الحيوانات ، لما كان يرى فيها ما يرى من آثار وتركيبات وتفصيلات عجيبة .

وخامسها - الذاكرة ، وهي قوة مرتبة في الانسان في التجويف الاخير من دماغه ، من شأنها أن تحفظ أحكام الوهم ، وجميع تصرفات المتخيلة . ونسبتها الى الوهم كنسبة الجبال الى العس المشترك ، وهي سريعة الطاعة للنفس في التذكر^(٦) ، وبها يتأتى أن يستخرج عن أمور معهودة أمورا منسية كانت تصحبها . وإنما سمي الحافظ للمدركات والمتصرف فيها مدركا ، لاعانتته على الادراك .

-
- (١) أ «المخيلة» .
 - (٢) أ «بيطير» .
 - (٣) أ «صديق» .
 - (٤) أ «يتأدى» .
 - (٥) سقطت من ك .
 - (٦) أ «التذكير» .

ولان المدرك الحافظ والمتصرف شيء واحد ، يصدر (١) عنه كل فعل باعتبار آلة أو قوة متمثلة بها . وإنما هدي التماس الى القضية بأن التجاوب المذكورة هي الالات في الانسان ، أن الفساد أن أختص بتجويف أورث الافة فيه ، كما دلت عليه التجارب الطبية ، ولا يتميز بهذا البيان موضع المدرك من موضع الحافظ .

ولا تتبين به أيضا موضع القوة الوهمية ، فان الاطباء لم يتعرضوا الا للخيال الذي آله البطن المقدم من الدماغ والفكر الذي آله البطن الأوسط ، المسمى بالدودة ، وللذكر الذي آله البطن الاخير ، وحامل جميع القوى النباتية والحيوانية ، (و) (٢) هو الروح ، وقد سبق ذكره ، وعلم أنه غير النفس الناطقة ، وان سميت روحا أيضا .

وهو جسم لطيف يتولد في (٣) القلب ، ويحصل من لطافة الاخلاط وبخاريتها فما يسري منه الى الكبد ، تتم به الافعال النباتية ، وما يصعد الى الدماغ ويمتد بتبريده يتم به أفعال الحس والحركة الارادية .

وكما وصل الى عضو هو آلة فعل ، أكتسبت من مزاج ذلك العضو مزاجا ، يستعد به لقبول قوة تؤثر ذلك الفعل .

واذا وقعت سدة تمنع من سريانه الى عضو ، بطل فعل ذلك العضو . واذا أنحبس الى باطن البدن ، كما في النوم ، تعطلت الحواس الظاهرة ، وقويت أفعال الباطنة ، وأفعال القوى الطبيعية ، ولولا لطافته لما (٤) صح سريانه في شبك الاعصاب والعظام . وكل ذلك دلت التجارب الطبية عليه .

(١) أ «يصدر» .

(٢) سقطت من أ .

(٣) ك «من» .

(٤) أ «دعا» .

والكلام في كون هذه القوى استعدادات تتعلق بأعضائها أو غير ذلك وفي كونها تتم بأمور سماوية ، وفي كون مبدئها واحدا أو أكثر ، هو على قياس ما قيل في القوى النباتية ، وانطباع الصور المتخيلة على ما هي عليه من المقدار العظيم في جزء من الدماغ مستحيل ، بل أدراك تلك الصور ، هو (١) على مثل ما قيل في الابصار والأمور الالهامية للأطفال ، لكثير من الحيوانات العجم ، كقصد الثدي وامتصاصه ، وتغريض العين عندما يقصد بالاصبع ، وكحضان الطائر للبيض ، وتغذية الفراخ بالرزق ، وكتجنب كثير من المؤذيات والاهتداء إلى كثير من النافعات ، دال على أن هذه الأشياء ، بمعاونة أمور غائبة عنا ، غير النفوس المتعلقة بهذه الابدان ، فأنا نعلم قطعا أن الانسان الكامل العقل ، لو خلق دفعة على كمال عقله ، لما أهتدى بعقله في تلك الحالة إلى تناول الثدي ، ولا إلى كثير من أفعال العجم من الحيوانات .

وإذا لم يكف العقل التام في الاهتداء إلى هذه وأمثالها ، فكيف ما هو دونه . ومما يدل على افتقار النفس في ملاحظتها للصور الحسية والخيالية ، إلى أن تكون مرتسمة في أمر مادي تلاحظ الصور فيه .

وتكون آلة النفس في أدراك تلك الصور ، أو كالألة لها في ذلك ، هو أنا نتخيل كبيرا وصغيرا ، من نوع واحد . وليس التفاوت للنوع (لوحه ٣٢٦) ، فإنه واحد ، ولا للمأخوذة عنه تلك الصورة ، فقد تكون مأخوذة لا عن أمر خارجي ، فليس إلا لمحل (٢) متقدر ، ونحن إذا تخيلنا شكلا صليبيا على مقدار ما مثلا ، فأنا نفرق بين ما على اليمين واليسار .

وليس التيامن والتياسر باعتبار ما منه ، فقد لا يكون ذلك الشكل مأخوذا عن أمر في الخارج ، ليكون يمينه ويساره على يمينه ويساره ، أو

(١) ك «هي» .

(٢) ك «بمحل» .

لا لاختلاف النوع ، فإن نوعهما واحد ، ولا لشيء من الاعراض ، لاننا
نفرض تساويهما فيها ، ولا مدخل لهما في التيامن والτίαςر .
وليس لوضع يمين ويسار كليين . فإن المدرك الخيالي يدركه
متشخصا ، فليس الا لوضع حامله . ولو حصلت صورة الامتداد المعين
الذي لا وجود له في الاعيان ، في مجرد عن المادة ، لما اجتمع ما يفرض
أجزاء له في محل واحد ، اذ لا يبقى لتلك الاجزاء ترتيب وحجم ، فلا بد
من تقدير (١) ، وقد فرض مجرد (٢) هذا محال .

(١) أ «تقدير» .

(٢) ك «مجرد» .

هي فوقه • وله بحسب كل جنبه قوة بها تنظم العلاقة بينهما • فهذه القوة هي التي لها بالقياس الى الجنبه التي دونها ، وهو البدن وسيامته •

والقوة النظرية هي : القوة التي لها بالقياس الى الجنبه التي فوقها : لتفعل وتستفيد منه ، وتقبل عنه ، كما يتبين لك ذلك فيما بعد • ويجب •

ولكون الصورة الوهمية لا تدرك الا في صورة حسية أو خيالية ، افتقرت النفس في أدراكها أيضا الى آلة جسمانية •

ولا يقدم في ذلك كون الهيولي ، لا مقدار لها في حد ذاتها ، مع أن الجسمية والمقدار ينطبعان فيها ، فإن الهيولي لا تتحصل موجودة ألا بهما ، فلا توجد الا ولها وضع ، وذلك بخلاف النفس ، وكل مجرد فإنه لا يجوز كونها ذات وضع البتة •

ولهذه في أدراك النظريات من المعقولات مراتب أربع : وذلك لان الشيء الذي من شأنه أن يقبل شيئا ، قد يكون بالقوة قابلا له • وقد يكون بالفعل ، والقوة قد تكون قريبة ، وقد تكون بعيدة ، فأول المراتب هو الاستعداد المطلق الذي (١) لم يخرج الى الفعل منه شيء ، ولا أيضا حصل ما به يخرج الى الفعل ، كقوة الطفل على الكتابة • فإذا (٢) كان حال النفس بالنسبة الى قبول المعقولات هذه الحال ، سميت بالعقل الهيولاني ، تشبيها له (٣) بالهيولي الاولى ، التي ليست بذات صورة ، وهي موضوعة لكل صورة •

وثاني هذه المراتب ألا يحصل للشيء ألا ما يمكنه به أن يتوصل الى اكتساب الفعل بلا واسطة ، كقوة الصبي الذي ترعرع وعرف القلم والدواة وبسائط الحروف على أن يكتب •

(١) أ «لا الذي» •

(٢) أ «واذا» •

(٣) أ «لهما» •

ونظير ذلك في النفس بالقياس الى معقولاتها المكتسبة بالنظر ، أن يحصل فيها من المعقولات الاولى ما يمكنها أن تتوصل منها وبها الى المعقولات الثانية ، وحيث أن تسمى عقلا بالملكة ، وان كانت بالقياس الى ما قبلها بالفعل . والانتقال من الاوائل الى الثواني قد يكون بالفكر . وقد يكون بالحدس ، بأن يتمثل الحد الاوسط في الذهن دفعة : أما عقيب طلب وشوق من غير حركة ، وأما من غير اشتياق وحركة ، ويتمثل معه المطلوب وما يلزمه . فلا فرق بين الفكر والحدس ، إلا وجود الحركة في الفكر وعدمها في الحدس .

وكلاهما يختلف فيه الناس في قلته وكثرته ، وبطئه وسرعته . وكما تجد جانب النقصان ينتهي الى عديم الحدس ، وغير منتفع بالفكر فأيقن أن الجانب الذي يلي الزيادة يمكن أنتهاؤه الى غنى في أكثر أحواله عن التعلم والتفكير (لوحه ٣٢٧) وثالث المراتب المذكورة ، هو أن يكون فقط ، كقوة الكاتب المستكمل للصناعة^(١) ، إذا كان غير كاتب بالفعل . ونظيره في النفس ، أن تحصل لها الصور المعقولة المكتسبة ، بعد المعقولة الاولى ، إلا أنه ليس يطالها ويرجع اليها بالفعل . بل كأنها عنده مخزونة ، فمتى شاء طالعها ، فمقلها وعقل أنه عقلها . ويسمى عقلا بالفعل ، وان كان بالقوة اذا قيس الى ما بعده ، إلا أنه قوة قريبة الى الفعل جدا .

ورابع تلك المراتب ، هو أن يتحصل بالفعل ما كان الاستعداد له أن يفعل متى شاء من غير حاجة الى اكتساب ، بل يكفي أن يقصد استعدادا لها ، كالمستكمل لصناعة الكتابة ، في حال مباشرته لها ، وهذه هي الفعل المطلق .

(١) أ «الصناعة» .

ويحصل للنفس اذا كانت الصورة المعقولة حاضرة لها ، وهي مطابقة (١) لها بالفعل وعاقلة (٢) بالفعل ، بانها عاقلة لها كذلك . وتسمى حينئذ عقلا مستفادا ، (وانما سمي) (٣) مستفادا لما سيتضح فيما بعد أنه أنما يخرج الى الفعل ، بسبب يخرج اليه ، اذا اتصل به نوعا من الاتصال . فهذه هي مراتب العقل النظري . وأطلاق لفظة العقل عليها بالاشتراك أيضا .

وعند العقل المستفاد يتم الجنس الحيواني ، والنوع الانساني ، وهو الرئيسي المطلق والغاية القصوى ، وكل القوى خادمة له . ألت ترى كيف يخدمه العقل بالفعل المخدم للعقل بالملكة ، المخدم للعقل الهولاني ، المخدمات كلها للعقل العملي . أذ الغاية من العلاقة البدنية هي تكميل العقل النظري . والعقل العملي هو المدبر لتلك العلاقة . وهو مخدم للوهم المخدم لقوة بعده ، هي الحافظة ، وأخرى قبله هي المتخيلة وسائر القوة الحيوانية . ثم المتخيلة تخدمها قوتان مختلفتا المأخذين : فالقوة النزوعية تخدمها بالائتمار ، فانها تبعتها على التحريك .

والقوة الخيالية تخدمها بعرضها الصور (٤) المخزونة فيها المهيئات لقبول التركيب والتفصيل .

ثم هذان (٥) رئيسان لطائفتين : أما القوة الخيالية فإنه يخدمها الحس المشترك المخدم للحواس الظاهرة . وأما القوة النزوعية فتخدمها الشهوة والغضب ، وهما مخدمان للقوة المحركة في العضل

-
- (١) أ «مطالعة» .
 (٢) أ «بانها عاقلة» .
 (٣) س سقطت من أ .
 (٤) ك «الصورة» .
 (٥) أ «هاذان» .

وههنا تفنى القوة الحيوانية . ثم القوة الحيوانية بالجملة تخدمها القوة النباتية ، وأولها وأرأسها المولدة ، ثم المربية تخدم المولدة ثم الناذية تخدمها جميعا . ثم القوى الطبيعية الاربع ، تخدم هذه ، والهاضمة تخدمها من جهة الماسكة ، ومن جهة الجاذبة والدافعة . وتخدم جميعها الكيفيات الاربع . لكن الحرارة تخدمها البرودة ، وتخدم كلاهما اليبوسة والرطوبة وراز أن تكون النظرية والعملية مجرد اعتبارين للنفس لا غير .

وراز كونهما بسبب قوى ثابتة في النفس أو هيئات ولا مانع أن يكون كمال القوتين ونقصانهما ؛ بسبب استعدادات تلحق من القوى البدنية ، وأحوال المتخيلة وكثرة التفات النفس وقلته الى أحد الجانبين. أعني : العالي والسافل . ولاحوال المزاج فيه مدخل ، كما قد يكون بعض الناس مزاجه يناسب الغضب أكثر ، وبعضه الامور الشهوانية . وهكذا الخوف والغم وغيرها .

ولا يعرض ذلك للنفس من حيث جوهرها ، بل بعضه يعرض للبدن من حيث هو ذو بدن ، كانشهوة والغضب . وللمبادئ الغائبة عنا فيما يحدث في النفس مدخل عظيم ، قد سبق منه أنموذج .

والنفس هي أصل القوى كلها ، وليس فينا نفس أنسانية وأخرى حيوانية وأخرى نباتية ، لا يرتبد فعل بعضها بفعل بعض ، فان لك أن تقول : أسست ، ففضبت ، وأدركت فحركت فمبدأ الجميع أنت ، وأنت نفس شاعرة ، والقوى من لوازمها ، وهي بجملتها آلات لها ، أذ المحركة ليست الا لجلب النافع أو دفع الضار . والمدركة ليست الا كالجواسيس التي تقتنص الاخبار ، والمصورة والذاكرة ، هي لحفظها .

وعلى هذا حال جميع القوى ، إذا اعتبرتها ، وكذا كل عضو من البدن ، فإنه أنما أعد لغرض يرجع الى النفس ولست^(١) أمنع بهذا القول أن يتعلق بالبدن الواحد نفسان ، أو نفوس تستكمل به استكمالاً ما ، ونحن لا نعلم بها .

وجاز أن تكون هذه النفوس متفاوتة في رتبة الاستكمال وينتهي الترتيب الى نفس واحدة ، هي رئيسة الكل . ولعل هذه النفوس هي القوى المطيعة لهذه الرئيسة .

أنما الذي لا يجوز هو أن تتعلق نفسان ببدن واحد تعلقاً ، هو كهذا التعلق الذي نجده لنفسنا مع بدننا . فإنه لو أمكن ذلك (اختلاف أحوال البدن)^(١) لوجب بأن يحصل فيه المتقابلان معا : كالحركة والسكون والنوم واليقظة .

والذي نجزم به ونتحققه ، هو أن جميع أدراكاتنا ، وتحريكاتنا الارادية الصادرة عن أدراكنا ، هي لنفس واحدة مدركة لجميع أصناف الادراكات ، لجميع أصناف المدركات . ولولا ذلك لما حكمت ببعض المدركات على البعض ، فإن الحاكم على شيء بشيء ، يجب أن يكون مدركاً لكل منهما ، وأن كان بعضه بآلة بدنية ، وبعضه بغير آلة بدنية ، وهي الموصوفة بالشهوة والنفرة واللذة والالام والارادة والقدرة والفعل .

ولو لم يكن الامر كذا ، لما لزم من أدراكها حصول هذه الاشياء . ولا أرتبطت به هذا الارتباط ، الذي نجده من أنفسنا . وهذا عند التأمل له ، والتنبه عليه ، أولى عند العقل ، لا حاجة الى اكتسابه ببرهان .

(١) في ك وليس

(٢) سقطت من ك .

الفصل الخامس

قـ

المنامات والوحي والالهام
والمنجزات والكرامات والاثار
الغريبة الصادرة عن النفس
ودرجات العارفين ومقاماتهم
وكيفية ارتياضهم

دلت التجربة على أن للنفس الانسانية (١) أن تطلع على بعض
المقبيات ، في حالة (٢) النوم . فمن الناس من جرب ذلك من نفسه ، ومنهم
من جربه من غيره ، فإن خلقا كثيرا يستحيل التواطؤ في حقهم على
الكذب ، يحكون عن أنفسهم رؤيا منامات يقع لنا عينها ، أو تفسيرها .
وقد يتفق لجماعة من المرورين والمجانين مثل ذلك ، في حال
اليقظة . وأكثره يعرض لهم عند أحوال : كالصرع ، والفشى ، تفسد
حركات قوام الحسية .
وأطراد ذلك أفادنا ، أن لفلة الشواغل الحسية مدخلا عظيما ، في
تلقي الغيب من مفيدة .

(١) من رأي ابن كمونة أن النفس خالية من المعلومات ، في أول ولادة
الانسان ، حيث يقول في «تنقيح الابحاث» ص ٢ : «نجد جوهر
الانسان في أول فطرته خاليا ، لا خبر معه من المدركات ، التي
هي غير شعوره بنفسه» ونجد معظم أفكار الفصل الخامس هذا
موجودة في كتاب اخر لابن كمونة هو : «تنقيح الابحاث للملح
الثلاث» وهذا توثيق للمخطوط الذي نحققه وهو «الجديد في
الحكمة» .

(٢) ا «حال» .

وبهذا علم أن التفات النفس الى جانب البدن ، مانع لها عن تلقي
 المفاتيح ، وأنها متلقية للغيب من الجانب الاعلى ، ولهذا قد يستعين
 بعضهم في تلقي الغيب بأقوال (١) مجبرة للحس الظاهر (٢) موقفة للخيال ،
 فيستعدون بذلك لتلقي ما يتلقونه منه ، بحسب الاستعداد المخصص له .
 والمدرجات التي تدركها النفس في حالة النوم ، وما يجري مجراه ، من
 الاحوال التي نبهت عليها : أما أن يكون أدراكها بسبب اتصال النفس
 بعالم الغيب ، عندما يحصل لها فراغ عن شغل البدن ، أو لا يكون
 أدراكها لها ، كذلك فإن كان الاول فذلك الادراك أما أن يكون عند كون
 الانسان نائما ، أو عند كونه يقظان .

فأما الذي عند النوم فسببه ركود الحواس ، بسبب أنحباس الروح
 الحاملة لقوة الحس عنها ، لان النفس لا تزال مشغولة بالتفكير فيما
 تورد الحواس عليها (٣) . فإذا وجدت فرصة الفراغ ، وأرتفع عنها
 المانع ، أستمدت للاتصال بالجواهر الروحانية ، فانطبع فيها ما في تلك
 الجواهر من صور الاشياء لا سيما ما هو اليق بتلك النفس من أحوالها ،
 وأحوال ما يقرب منها من الامل ، والولد ، والبلد .

(١) أ «بأفعال» .

(٢) يرى هذا الفيلسوف أن أول ما يخلق في الانسان هو الحواس
 الخمس الظاهرة ، وهي : اللمس والذوق والشم والسمع والبصر ،
 وان كلا منها قاصر عن أدراك مدرك الاخر . وبذلك تكون
 الحواس مرحلة أولية في معارف الانسان . راجع له : تنقيح
 الابحاث ص ٢ .

(٣) يرى ابن كمونة أن تمييز الانسان يرتبط بترقية عن المحسوس ،
 فهو يقول : «إذا تجاوز الانسان عالم المحسوسات خلق فيه التمييز ،
 وهو طور آخر من أطوار وجوده ، يدرك فيه ما لا يوجد عند
 الحس الظاهر» تنقيح الابحاث ص ٢ .

ويكون انطباع تلك الصور في النفس منها ، عند الاتصال ، كأنطباع صورة مرآة أخرى تقايلها عند ارتفاع الحجاب بينهما . وقد عرفت ما المراد بالانطباع ههنا ، وأنه يطلق مجازا ، لا حقيقة . وهذا دليل على أن تلك الجواهر غير محتجبة عن أنفسنا بحجاب البتة من جهتها ، إنما الحجاب هو في قوانا : أما لضمفها ، وأما لاشتغالها بغير الجهة التي عندها يكون الوصول إليها . وإذا لم يكن أحد المعنيين ، فإن الاتصال بها مبدول^(١) ، وليست مما تحتاج أنفسنا في أدراكها إلى شيء غير الاتصال بها ومطالعها . ثم أن تلك الصور أما أن تكون كلية أو جزئية :

فإن كانت كلية ، فأما أن تثبت أو تتطوي سريما . فإن ثبتت فالمتخيلة ، لما فيها من الفريزة المحاكية ، والمنتقلة ، من شيء إلى غيره . بترك ما أخذت ، وتورد شبهة أو ضده أو مناسبة ، كما يمرض لليقظان من أنه يشاهد شيئا ، فينمطف عليه التخيل إلى أشياء أخرى ، يحضرها مما يتصل به بوجه ، حتى ينسبه الشيء الذي أدركه أولا ، فيعود على سبيل التحليل ، بالتخمين إليه . بأن يأخذ الحاضر مما قد يؤدي إليه الخيال ، فينظر أنه حضر في الخيال تابعا لأي صورة تقدمته ، وتلك لأي صورة أخرى^(٢) ، وكذلك حتى ينتهي إليه ، ويتذكر ما نسبه كذلك . وهو تحليل بالمعكس لفعل التخيل بتلك العالم ، فأخذت المتخيلة تنتقل عنه إلى أشياء أخرى .

(١) ك «مبدل» .

(٢) فسي ك ، أ «لأي أخرى» .

فإذا جأكت المتخيلة تلك المعاني الكلية التي أدركتها النفس بصور جزئية ، ثم أنطبعت تلك الصور في الخيال ، وانتقلت الى الحس المشترك فصارت مشاهدة : فإن كان المشاهد شديد المناسبة لما أدركته النفس من المعنى الكلي ، حتى لا تفاوت بينهما الا بالكلية والجزئية ، كانت الرؤيا غنية عن التعبير ، وأن لم يكن كذلك فإن (كانت) (١) هناك مناسبة يمكن الوقوف عليها ، والتنبيه لها ، كما اذا صور المعنى بصورة لازمة ، أو ضده ، احتيج حينئذ الى التعبير . وفائدة التعبير هو التحليل بالعكس على الوجه المذكور ، حتى ترجع من الصور (لوحة ٣٢٩) الخيالية الى المعاني النفسانية . وأن لم تكن هناك مناسبة ، فتلک الرؤيا مما يعد في أضغاث الاحلام

وأن كانت الصور التي أدركتها النفس من تلك المبادئ جزئية ، فقد تثبتت تلك الصورة ، وقد لا تثبت . والتي تثبت أن حفظتها الحافظة على وجهها ، ولم تتصرف القوة المتخيلة المحاكية للأشياء بتمثيلها ، فتصدق هذه الرؤيا ، ولا تحتاج الى تعبير (٢) .

وأن كانت المتخيلة غالبية ، أو أدراك النفس للصور ضعيفا ، سارعت المتخيلة بطبعها ، الى تبديل ما رآته النفس بمثال ، وربما بدلت ذلك المثال بآخر ، وهكذا الى حين اليقظة (٣) .

(١) سقطت من ك ، أ .

(٢) وفي مثل هذا المعنى نجد ابن كمونة يقول في كتابه «تنقيح الابحاث ص ١٤» : «المنامات الصادقة ، كالانموذج من النبوة . وربما حصل منه حدس يكفي في الايمان بأصل النبوة» .

(٣) في نفس الفكرة يقول ابن سينا : «أن النائم يتخيل ، وأعضاؤه أيضا قد تطيع تحريكه عن تخيله . . . كمن يرى في منامه شيئا مخيفا جدا ، أو حبيبا جدا ، فربما أنزعج للهرب أو للطرب»

الاشارات والتنبيهات ٢ : ٤٢٦ .

فإن انتهى الى ما يمكن أن يعاد اليه ، بضرب من التحليل ، فهو رؤيا تفتقر الى التعبير ، والا فهو من أضغاث الاحلام أيضا . هذا حال ما تتلقاه النفس من تلك المباديء عند النوم . وأما ما تتلقاه عند اليقظة فعلى وجهين :

أحدهما أن تكون النفس قوية وافية بالجوانب المتجاذبة . لا يشغلها البدن عن الاتصال بالمباديء المذكورة ، وتكون المتخيلة قوية . بحيث تقوى على أستخلاص الحس المشترك عن الحواس الظاهرة ، فلا يبعد أن يقع لمثل هذه النفس في اليقظة ما يقع للنائم من غير تفاوت . فمنه ما هو وحي صريح^(١) ، لا يفتقر الى تأويل ، ومنه ما ليس كذلك فيفتقر اليه ، أو يكون شبيها بالنامات التي هي أضغاث أحلام ، أن أمعنت^(٢) المتخيلة في الانتقال والمحاكاة - وسبب مشاهدة المتخيلات هو أن القوة المتخيلة كالموضوعة بين قوتين مستعملتين لها : ساقلة وعالية .

فالساقلة هي الحس ، فإنه يورد عليها صورا محسوسة ، يشغلها بها والعالية هي العقل ، فإنه يصرفها عن تخيل الكاذبات التي لا يوردها الحس عليها ، ولا يستعملها العقل فيها^(٣) . واجتماع هاتين القوتين عن استعمالها ، يعول بينها وبين التمكن

(١) هذا الوحي في رأي ابن كمونة قد يكون مباشرا أو غير مباشر . وقد صرح بهذا قائلا : « يقال نبي ورسول لمن يؤدي أخبارا عن الله تعالى ، من غير أن يكون بينه وبينه واسطة أو آدمي . فيدخل في ذلك من يأتيه الخطاب من الله سبحانه بغير واسطة . أو بواسطة هي غير إنسان آخر ، كملك من الملائكة » تنقيح الابحاث ص ٣ .

(٢) « امتعنت » هكذا .

(٣) يرى هذا الفيلسوف أن مرحلة التعقل في الإنسان فوق مرحلتين التمييز والاحساس . ولهذا يقول : « يترقى الإنسان الى طور العقل فيدرك بعض الواجبات والممكنات والممتنعات . وأمورا لا توجد في طور التمييز والاحساس » . تنقيح الابحاث ص ٢ .

من أصدار أفعالها الخاصة بها على التمام ، حتى تكون الصور التي تحدثها بحيث يحس بها بالحس المشترك مشاهدة • فإذا أعرض عنها إحدى القوتين ، لم تبعد أن تقاوم الأخرى ، في كثير من الأحوال ، فلم تمنع عن فعلها تلك المنع •

فتارة تتخلص عن مجاذبة الحس ، فتقوى على مقاومة العقل ، وتمنع فيما هو فعلها الخاص ، غير ملتفتة الى معاندة العقل ، وهذا في حال النوم عند أحضارها الصورة ، كالمشاهدة •

وتارة تتخلص عن سياسة العقل ، عند فساد الآلة التي يستعملها العقل في تدبير البدن ، فيستعمل على الحس ، ولا يمكنه من شغلها ، بل يمنع في أثبات أفاعيلها ، حتى يصير ما ينطبع فيها من الصور ، كالمشاهدة (١) لانطباعه في الحواس ، على الوجه الذي يفهم منه الانطباع ، وقد عرفته ، وهذا في حال الجنون والمرض • وقد يعرض مثله عند الخوف لما يعرض من ضعف النفس ، وأنخذالها (٢) ، وأستيلاء الظن والوهم المعينين للتخيل ، على العقل •

وثانيهما : ألا تكون النفس قوية على الوجه المقدم ذكره ، فتحتاج الى الاستمانة حال اليقظة ، بما يدهش الحس ، ويجبر الخيال ، كما سبق • وفي الأكثر إنما يكون ذلك في ضعف العقل ، ومن هو في أصل والوهم المعينين للتخيل ، على العقل •

وقد يستعين بعض من يستنطق بالغيب بالعدد المشروح ، فلا يزال يلهث فيه ، حتى يكاد يفشى عليه ، ويضبط ما يتكلم به • وربما استعان بعضهم بتأمل شيء شفاف مرعش للبصر ، أو مدهش أياه بشفيفة ، أو بتأمل لطنخ من سواد براق ، أو بشيء يتلألأ أو يتموج • ويعين على ذلك أيضا إيهام مسيس الجن ، والاسهاب في الكلام

(١) أ « كالمشاهدة » •

(٢) أ « وأنخذالها » هكذا •

المخلط ، وتركيب أصباغ مفرجة وتنجزات • وهذا كله نقص وإخلال بالقرى وأفسادها وتعطيلها ، وليس بمعمود عند العلماء • وقد يجتمع ضعف العائز ، وقوة النفس بالتعطيل ، كما لكثير من المرتاضين من أولى الكد (والرقص)^(١) والتصفيق وتدوير الرأس ، وما شاكل ذلك ، مما يفعله بعض المتكهنه •

وأن كان الثاني ، وهو ألا يكون أدراك النفس للمدركات المذكورة بسبب اتصالها بذلك العالم ، لما يحصل لها من الفراغ عن البدن • فهذا أن كان في حالة النوم فهو الذي يقال له : أضغاث أحلام ، وهو المنام الكاذب • وقد ذكر له أسباب ثلاث :

السبب الاول : أن ما يدركه الانسان في حال اليقظة من المحسوسات تبقى صورته في الخيال ، فعند النوم تنتقل من الخيال الى الحس المشترك فيشاهد : ما^(٢) هو بعينه أن لم تتصرف فيه المتخيلة ، أو ما يناسبه أن تصرفت فيه •

(و)^(٣) السبب الثاني : أن المفكرة إذا ألقت صورة أنتقلت تلك الصورة منها عند النوم الى الخيال ، ثم منه الى الحس المشترك •

السبب الثالث : إذا تغير مزاج الروح ، الحامل للقوة المتخيلة (لوحة ٣٣٠) تغيرت أفعالها ، بحسب تلك التغيرات • فمن غلب على مزاجه الصفراء ، حاكته بالاشياء الصفراء ، وأن كانت فيه الحرارة حاكته بالنار والحمام الحار ، وأن غلبت البرودة ، حاكته بالثلج والشتاء • وأن غلبت السوداء حاكته بالاشياء السوداء ، والامور الهائلة المفزعة •

وأما حصلت هذه أمثالها في المتخيلة ، عند غلبة ما يوجبها ، لان الكيفية التي في موضع ، ربما تعدت الى الجاور له ، أو المناسب ، كما

(١) سقطت من ك •

(٢) ك «أما» •

(٣) سقطت من ك •

يتعدى نور الشمس الى الاجسام ، بمعنى انه يكون سببا لحدوثه . إذ خلقت الاشياء موجودة وجودا فائضا بأمثاله على غيره .

والقوة التخيلية متعلقة بالجسم المتكيف بتلك الكيفية ، فتتأثر به تأثرا (١) يليق بطبعها ، وهي ليست بجسم ، حتى تقبل نفس الكيفية المختصة بالاجسام ، فتقبل منها ما في طبعها قبوله ، على الوجه المذكور . وأن كان أمثال هذه الاشياء حاصلا في حال اليقظة ، فربما سميت «أمورا» (٢) شيطانية كاذبة» .

وما يرى من الغول والجن والشياطين ، فقد يكون من أسباب باطنة تخيلية ، وكونها كذلك لا ينافي وجودها الخارجي ، لان الخيال ربما أظهرها ، وأن لم تكن منطبعة فيه ، كما تظهر للمرأة صورها ، وأن (٣) كانت غير منطبعة فيها لما مر .

وما يتلقى من المفيات في حالتي النوم واليقظة ، قد يرد على وجوه . فانه قد يرد بسماع صوت : أما لذيد وأما هائل . وقد يرد مكتوبا ، أو مخاطبا به من انسان أو ملك أو جني أو حيوان أو تمثال صناعي أو هاتف غائب أو غير ذلك . وقد يكون ضربا من الظن القوي والنفث في الروح . وقد يشاهد صورة الكائن بعينه . وقد يكون على وجوه أخرى .

وما يراه النائم في خياله ، هو مثل ما يراه المستيقظ ، لكن المستيقظ لوقوفه على أحكام اليقظة يحكم بأن أحد مرآئيه واقع ، والاخر غير واقع . والنائم لنفوله عن الاحساس ، يحسب أن الواقع هو الذي يراه في خياله ، وهو غلط للنفس من عدم التمييز بين الشيء ومثاله ، حال الذهول عن الشيء ، وحكم من به سرسام ، أو ما يجري مجراه ، حكم النائم في ذلك .

(١) في ك «تأثيرا» .

(٢) لعلها «أمورا» .

(٣) أ «ولس» هكذا .

وقد تكون النفس قوية ، فتؤثر في أجسام عالم الكون والفساد ،
غير بدنها ، كما تؤثر في بدنها ، وأن لم تكن منطبعة فيه .
فجاز أن يحتل الهواء الى القيم ، فتحدث مطرا : أما بقدر الحاجة ،
أو أزيد ، كالطوفان . وجاز أن تؤثر في أحداث الزلازل ، وأزالة
أمراس ، ورفع مؤذيات ، وأمثال ذلك مما لا يأخذ في طريق المتنوع
الصريح .

وسبب ذلك ، ما علمته من أن الاجسام مطيعة للنفوس ، وأن نفس
الإنسان ، من جوهر الماديء العالية الروحانية ، واليون الحاصل
بينهما ، وإن كان كيون ما بين السراج والشمس ، أو أبعد من ذلك ،
(فهي) غير مانع من المشابهة .

واليون هو عالم النفس ، ولببته هي من عنصر العالم ، فكما
تؤثر تلك الماديء في العالم ، كذلك تؤثر النفس التي قوية ، حتى
جاوز تأثيرها بدنها فيه .

وكما أنه يحدث في بدنها ، بما تتمثله من صورة المشوق في الخيال ،
مزاج ، يحدث ريحا عن المادة الرطبة في البدن ، وتجدره الى العضو
المبد له ، فيحصل به الانعاط ، ومن الصورة النفسية مزاج اخر ، ما
كان ، من غير مختل ظاهر ، كذلك يحدث عنها في عالم العناصر تحريك
وتسكين وتكتيف وتخلخل ، يتبع ذلك سحب ورياح وضواعت وازلازل
ونبوع مياه وعيون ، وما أشبه ذلك . وكذلك قد تؤثر في القسوى
الجسمانية التي لغزوات أخرى ، أو لإنسان آخر .

ولولا العلاقة الطبيعية بين النفس وبدنها الخاص بها ، لكان
تأثيرها فيه ، كتأثيرها في غيره ، إذ ليست منطبعة فيه ، ليكون تأثيرها فيه
بسبب الانطباع ، وإنما هي عاشقة له بالطبع . وهذه العلاقة المشقية ،
هي التي يقصر تأثيرها عليه في الاغلب .

(١) ... تقطعت من ك

وأذا قويت النفس ، وصارت كأنها نفس ما للعالم ، أو (١) لبعض أقسامه (٢) ، لا سيما إذا كان ذلك الجسم أولى به ، لمناسبة تخصه مع بدنه : كملاقاته آياه ، أو أشفاقه عليه ، أو لضرب آخر من الأولوية . وليس من شرط المسخن أن يكون حارا ، ولا المبرد أن يكون باردا ، ولا ما يقتضي شيئا أن يكون مثل ذلك الشيء موجودا فيه ، وإنما يلزم ذلك في العلل التي هي مقيدة للوجود ، كما علمت .

والنفس الشريفة إذا طلبت خيرا ، ودعت الله عز وجل ، استحققت بهيئتها واستعدادها ترجيحاً لوجود ذلك الممكن ، فيوجد .

والتضرع والالاباة (٣) فقد يكونان كاسبين للنفس — ولو لم تكن شريفة — استعداداً كاملاً ، لقبول الهداية الى وجه الصواب ، كالمفكرة في أفادتها (٤) ، الاستعداد لقبول الفيض الفاعل للمعرفة .

ومن آثار النفوس الالاباة بالعين ، والمبدأ فيها (لوحة ٣٣١) حالة نفسانية معجبة ، تؤثر في المتعجب منه ، أذى ظاهراً ، بنخاصية فيها .

وأمثال هذه الاشياء ، أن كنت تتحققها (٥) من نفسك ، أو بالتسامع التواتري ، فالذي ذكر يعرفك أسبابها . وأن كنت لم تتحقق وقوعها ، فما ذكر — مع كونه يعطي السبب فيها — هو يزيل استعدادك لها . ومن غرائب آثار النفوس

(١) أ «و» .

(٢) ك «أقسامه» .

(٣) في ك «الالاباة» .

(٤) أ «أملاً بها» هكذا .

(٥) أ «تحققها» .

السحر : وهو من التأثيرات النفسانية ، إذا كانت النفس شريرة ،
 واستعملت هذه التأثيرات في الشر (١) .
 وإذا كانت الغرائب لا بمجرد تأثير النفوس : فإن كانت على سبيل
 الاستعانة بالفلكيات ، فهي دعوة الكواكب - وأن كانت على سبيل
 تمزيج القوى السماوية بالأرضية فهي الطلسمات - وأن كانت على
 سبيل الاستعانة بالخواص السفلية ، فهي علم الخواص .
 وأن كانت باعتبار النسب الرياضية فهي الحيل الهندسية .
 وأن كانت على سبيل الاستعانة بالارواح الساذجة فهي المزام .
 وقد يتركب من هذه ما يحدث منه غرائب أخرى ، كعبر الاثقال
 ونقل المياه والالات الرقاصة والزمارة ، فإن هذه يستعان عليها بمجموع
 الخواص الطبيعية والرياضية وغرائب النفوس كثيرة ، ولعلها كلها
 ترجع الى ما قيل .
 وقد يظهر عن المارفين احوال خارقة للمعادات (٢) ، عند من لم
 يقف على أسبابها . وهذه الخوارق إذا اقترنت بها التعدي ، مسع
 عدم الممارسة ، سميت معجزات (٣) .

(١) هناك فرق بين المعجزة والسحر . وقد وضع أين كمونة هذا بقوله:
 «الفرق بين المعجزات وبين السحر ، عند من يجوز ، أن الساحر
 لو ادعى النبوة كاذبا ، لقبض الله من يمارضه وألا يمكنه من
 فعل السحر الذي كان متمكنا من فعله قبل ذلك» تنقيح الابحاث ص ١٠
 (٢) يرى أين كمونة أيضا أن المعجزة دليل على صدق الله تعالى
 وصدق النبي ، فهو يقول : «إذا كانت المعجزة تصديقا لمدعي
 النبوة وكان الله تعالى ، لا يجوز أن يصدق كاذبا ، ثبت أنه
 صادق» .

راجع له : تنقيح الابحاث للمل للثلاث ص ٨ .
 (٣) ويذكر هذا الفيلسوف أن الفرق بين معجزات الانبياء وكرامات
 الاولياء أن الكرامات لا تقتصرن بها دعوى النبوة ، بخلاف
 المعجزات تنقيح الابحاث ص ١٠ .

وأذا لم يقترن بها ذلك ، سميت كرامات •
فالمعجزات : هي كما يفعله الانبياء - صلوات الله عليهم أجمعين -
عند تحديدهم ، ودعواهم النبوة ١٠ • والكرامات : هي كما يظهر عن
أولياء الله الأبرار (٢) •

والذي يدل على أن النبي يجب دخوله في الوجود ، هو أن الانسان
لا يحسن معيشته لو أنفرد ، بل يفتقر الى آخر من نوعه ، يكون مكفيا
به ، وذلك الآخر مكفيا بهذا ، أو بغيره •

حتى إذا اجتمعوا كان أمرهم منتظما ، فيكون هذا مثلا ينقل الى
ذاك • وذاك يخبر لهذا ، وهذا يخطط لآخر ، والآخر يتخذ (الأبرة) (٣)
لهذا ، ولذلك أحتيج الى الاجتماعات ، وعقد المدن ، فلا بد من المشاركة
التي لا تتم إلا بمعاملة ، لا بد لها من سنة وعدل يوجبهما سان ومعدل ،
أذ لو تركوا وأراءهم ، لاختلفوا عندما يريد كل واحد ما يحتاج اليه

(١) يذكر ابن كمونة في «تنقيح الأبحاث للسلل الثلاث» ص ١ ، أنه في
بحثه للنبوة ملتزم جانب الحياد ، أي أنه يبحث المسألة بحثا مجردا
فهو يقول : «ولم أقل في شيء من ذلك مع الهوى ، ولا تعرضت
لترجيح ملة على أخرى •

(٢) من رأي هذا الفيلسوف أن الولاية ، وثيقة الصلة بالنبوة ، حيث
يقول : «الولاية تتأخم مرتبة النبوة ، فلا يعد الولي نبيا ، بل كل
نبي ولي ، وليس كل ولي نبيا • ومن الأولياء المتأخمين لدرجة
الانبياء من تصعبه معونة الهية تحركه وتنشطه لعمل صالح عظيم
له وقع كبير ، مثل تخليص جماعة من الفضلاء من جماعة مسن
الاشرار» تنقيح الأبحاث ص ٦ •

(٣) هكذا هي فسي «ك» ، «أ» •

(٤) يرى ابن كمونة أن لفظة النبي وكذا لفظة الرسول ، تطلق كل
منهما على أنه المخاطب من جهة الله تعالى ، لاصلاح نوع البشر •
راجع له : تنقيح الأبحاث ص ٣ - ٤ •

وينفضب على من يزاحمه عليه^(١) (جبل الانسان على الغضب على من يزاحمه)^(١) ، فلا ينتظم التعاون بينهم .
ولا بد للسنة من ضوابط وقوانين كلية ، تندرج جزئياتها تحتها ، فينتفع بها الجميع . ولا بد أن يكون هذا السان المقنن لتلك القوانين أنسانا ، ليخاطب الناس ، ويلزمهم السنة ، ولا بد من كونه متميزا بخصوصية ليست لسائر الناس ، حتى يستشعر الناس فيه أمرا^(٢) لا يوجد لهم ، لئلا يقع في وضع السنة منازع ، فيقع المحذور والمذكور .
وأما يكون ذلك ، لاختصاصه بآيات تدل على أن السنة من عند ربه ، وتلك^(٣) الآيات هي معجزاته : فمنها قولية ، يكون لها الخواص أطوع ، ومنها فعلية يكون لها العوام أطوع ، وهي لا تتم بدون القولية لضرورة الدعوة الى الخير^(٤) ، حيثئذ يجب أن يعدمهم بالثواب على الطاعة ، ويتوعدهم بالعقاب على المعصية ، من عند ربهم التقدير ، على مجازاتهم الخير مما يخفونه ويبدونه .
ولولا الجزاء الاخروي لحملهم أستحقارهم اختلال العدل النافع في

(١) ما بين القوسين موجود بالهاش فقط في ك ، وقد نقلناها زيادة في توضيح المعنى .

(٢) أ «أمر» .

(٣) أ «مثلك» .

(٤) هذا كله مطابق لما يراه أبين كمنونة من أن النبوة مرحلة فوق العقل ، أذ يقول : « أن النبوة طور اخر وراء العقل تنفتح فيه عين أخرى يبصر بها الغيب ، وما سيكون في المستقبل ، وما قد كان في الماضي وأمورا آخر ، العقل معزول عنها ، كمزل قوة التمييز عن مدركات العقل وعزل قوى الاحساس عن مدركات التمييز : ولهذا نجد بعض العقلاء يأبى مدركات النبوة ويستبعدوها . وما ذاك ألا لانها طور لم يبلغه ولم يوجد في حقه ، فظن أنه غير موجود في نفس الامر » ، تنقيح الابحاث ص ٢ .

أمور معاشهم ، بحسب النوع عند أستيلاء الشوق عليهم ، الى ما يحتاجون اليه ، بحسب الشخص على مخالفة الشرع .

فمعرفة المجازي والشارع ضروري ، ولا تنحفظ هذه المعرفة بدون الحافظ ، الذي هو التذكار المقرون بالتكرار .

ولهذا فرضت العبادة المذكورة للمعبود ، وكررت عليهم ، ليستحفظ التذكير بالتكرير ، فواجب في حكم العناية دخول السنة والتبسي في الوجود أذ لولاهما لفاتت المصالح المذكورة .

ومن المعلوم أن الحاجة اليهما أشد من الحاجة الى أنبات الشجر على العيينين والعاجبين ، وتقعر الاخمص من القدمين ، وأشباه أخرى لا ضرورة اليها في البقاء ، بل هي نافعة فيه نفعا ما ، ولا يجوز أن تكون العناية تقتضي تلك المنافع ، ولا تقتضي هذه التي هي أهم منها وأنفع . والعقل السليم يحكم بذلك على طريق الحدس (١) .

وإذا بلغك أن عارفا أمسك عن القوت مدة ، غير معتادة ، فلا تستنكر ذلك ، فقد يقع مثله في مثل الامراض السادة التي تشتغل بها القوى الطبيعية عن تحريك المواد المحمودة ، بهضم المواد الرديئة ، فتتحفظ المحمودة ويقل تحليلها .

(١) ومما يميز نسبة هذا الكتاب لابن كمونة ، أنه يورد هذا المعنى تقريبا بمعظم الالفاظ المذكورة هنا ، في كتابه الآخر «تنقيح الابحاث» ص ١٤ : «ومن نظر بعين الاعتبار في عناية الباري جل جلاله بخلقه وجد الحاجة الى وجود هذا الشخص في صلاح نوع الانسان أشد من الحاجة الى كثير من وجود أشياء لم تهمل العناية الالهية وجودها ، كأنبات الشجر على العيينين والعاجبين ، وتقمير الاخمص من القدمين ، وأشياء أخرى من المنافع التي لا ضرورة لها في البقاء بل هي نافعة فيه نفعا ما . فإذا اقتضت العناية الربانية تلك المنافع ، فكيف لا تقتضي هذه التي هي أهم منها ؟

والعارف إذا توجهت نفسه الى العالم القدسي أستتبعته القوى
الجسمانية ، فرقت الافعال النياتية ، فلم يقع من التمثل الا دون ما يقع
في حال المرض ، اذ في المرض حرارة غريبة محللة ، ومضاد مسقط للقوة
وعدم (لوحة ٣٣٢) السكون البدني ، الذي يقتضيه ترك القوى البدنية
أفاعيلها^(١) عند مشايعتها للنفس .

وكذلك اذا بلغك أن عارفا أطلق بقوته ما خرج عن وسع مثله فإن
الغضب ، والانتشاء المعتدل والفرح المطرب ، يزيد في القوة زيادة
كثيرة ، والحزن والخوف ينقصها نقصانا كثيرا ، فلا عجب لو أرتاح
العارف أرتياحا ، يولي قوته سلاطة أو غشيته عزة تشعل قواه حمية ،
ويكون ذلك أعظم مما يكون عند طرب أو غضب لغير ذلك .

وأول درجات حركات العارفين هي الارادة ، وهي أول حركة
النفس الى الاستكمال بالقضائل . وقبلها التوبة ، وليست بحركة ، إنما
هي عبارة عن تألم النفس على ما أرتكبت من الرذائل ، مع جزم القصد
الى تركها ، وتدارك انفائت ، بحسب الطاقة . ثم يحتاج في نيل الكمال
الحقيقي الى الرياضة ، وهي : منع النفس عن الالتفات الى ما سوى
الحق ، وأجبارها على التوجه نحوه ، ليصير الانقطاع عما دونه ،
والاقبال عليه ملكة لها ، وذلك إنما يتم بأزالة الموانع الخارجية بتنحيه
ما دون حق عن سنن الايثار .

والداخلية بصرف قوى التخييل والتوهم^(٢) الى التوهمات المناسبة
للامر القدسي عن التوهمات المناسبة للامر السفلي ، وبتهيئة (الشر)^(٣)
لان تتمثل^(٤) فيه الصور العقلية بسرعة .

(١) أ «أفعالها» .

(٢) أ «في الوهم» .

(٣) في أ ، ك «المسر» هكذا .

(٤) أ «تقييل» .

وأذا بلغت الارادة والرياضة بالعارف حدا ما ، ربما عنت له
خلسات من انحلال لنور الحق عليه. لذينة ، كأنها بروق تومض اليه ، ثم
تخمد عنه .

وقد تكثر عليه هذه النواشي ، إذا أمن في الارتياض ، وربما
غشيت في غير حال الرياضة . وربما صار المخطوف مألوفاً ، والوميض
شهاباً بينا . ولعله يتدرج الى أن يكون له ذلك متى شاء . وربما أنتهى
به ذلك الى أن ينيب عن نفسه ، فيلحظ جناب القدس فقط . وأن لحظة
نفسه : فمن حيث هي لا خطة ، لا حيث هي بزيفتها ، وهذه آخر درجات
السلوك الى الحق . وما يليها هو درجات السلوك فيه .

وهناك درجات ليست أقل من درجات ما قبله ، وهي مما لا يفهمها
الحديث ، ولا تشرحها العبارة ، ومن أحب أن يعرفها فليتدرج الى أن
يصير من أهل المشاهدة لها ، دون المشافهة بها .

. والمراد بالمشاهدة ههنا ، هو الادراك بلا منازعة من قوة أخرى ،
بخلاف اليقين . ومن طلاب هذه الطريقة ، من يكون مائلاً الى الجناب الاعلى
بأصل فطرته ، من غير تعلم علم . ومنهم من يميل اليه بما اكتسبه من العلوم
الحقيقية ، أو من مجرد السماع والتقليد .

وأذا لم يكن المرید عالماً ، فلا بد له من شيخ محقق محق ، سالك ، ليرشده
الى سواء السبيل . ويحتاج الى ألا يتفق له من الخطأ والاحوال البدنية
والنفسانية ، ألا ما يفره عن العالم الادنى . ويرغبه في العالم الاعلى .

ومن ضرورياته ترك الفضول ، وأصلاح الضروريات . ومن
الفضول العلوم التي لا يستمان بها على القرب الى الله تعالى . ومن
الضروريات الغذاء ، فيجب أصلحه ، بأن يكون قليل الكمية ، لئلا
يقع الاشتغال بهضمه ، عن التوجه الى المطلوب كثير الكيفية ، ليستدرك
بذلك خلل قلبه .

ومنها المبصرات . أما الالوان ، فالمشرقة منها : تمد الروح ،

وتفرح القلب . وتبسط النفس ، لما أن النور محبوب الروح ومشوقه ،
والظلمة بالصد . ولا يجوز له النظر الى النفوس الدقيقة^(١) المختلفة ،
لثلاث تشتغل النفس بتأملها . ولا الى الدور والقصور والولدان والفلما ،
فان النظر الى ذلك مما يثير الشهوة . ويقطع المريد عن مطلوبه . بل
يجب أن ينظر الى السماء والارض ، والجبال ، والبحار ، والمفاوز ، فأن
الاعتبار بهذه . مما يميل النفس الى ذلك الجناب .

ومنها المسموعات ، والالمان المقترنة بكلام مشعر بنرض الطالب ،
مدخل عظيم في الغرض .

وليجهت المريد في^(٢) تقليل الكلام وأستماعه . وأن يكون مسكنه
في ظل الجبال . والمواضع الخالية . فان ذلك يخلصه من كثير من
القواطع .

ومنها المشومات . والروائح الطيبة تمد الاعضاء الرئيسية ،
فوجب تعامدها . مع مراعاة حال الاهوية ، فانها من أقوى الامور
الضرورية .

ومنها اللبوسات . ويجب أن يقتصر من اللبوس على ما يدفع به
ضرر البرد والحر ، لا غير . وأن يطرح الجماع أن أمكن ، والا فليقلله
وليستعن على ذلك بالصوم ، وقلة الاكل .

وأشتغال المريدين بالذكر الدائم . وترك الاحساس والحركات ،
وقطع الخواطر التي تجر الى هذا العالم ، هو من أقوى المعينات على
حصول الغرض المقصود .

وإذا لم يعاضده التوفيق من الله تعالى ، لم ينجح شيء من ذلك .
على أنه لا منع من ذلك الجنساب ولا حجاب (لوحة ٢٣٣) وإنما

(١) آ للدقيقة .

(٢) في ك «من» .

الاحتجاب^(١) متخصص بجانبنا ، والنفحات الالهية دائمة مستمرة^(٢) .
وكل من وفق للتوصل اليها وصل . ومن لم يكن الله له نورا فما له من
نور .

(١) أ «الحجاب» .

(٢) في مثل هذا المعنى يقول ابن كمونة : «قد يرسخ الايمان في النفس
لا بدليل معين محرر ، بل بأسباب وقرائن وتجارب لا تدخل تحت
الحصر تفصيلها» تنقيح الابحاث ص ١٤ .

الفصل السادس

فسي

أبدية النفس وأحوالها بعد خراب البدن

ليس تعلق النفس بالبدن تعلقا ، يقتضي فسادها بفساده ، لان ذلك التعلق : أما أن يكون تعلق المتأخر عنه في الوجود ، أو المكافي له في الوجود ، أو التقدم له في الوجود . وأعني بالتقدم والتأخر ههنا : ما هو بالذات ، لا بالزمان . والاول محال ، وألا لكان البدن علة النفس ، وليس هو علة فاعلية لها ، لما سنبين .

ولا علة قابلية ، لما بين أنها غير منطبعة فيه ، ولا علة صورية ولا غائية ، فإن الاولى أن يكون الامر بالعكس . وذلك ظاهر . ولا شرطا وسنبين بطلانه ، فبطلت أقسام العلية .

والثاني وهو أن يتعلق بالبدن تعلق مكافي له في الوجود ، محال أيضا ، فإن التعلق على الوجه المذكور ، وأن كان أمرا ذاتيا لا عارضا ، فكل واحد منهما مضاف الذات الى صاحبه ، فليسا بجوهريين ، لكنهما جوهريان ، هذا خلف . وأن كان ذلك أمرا عرضيا لا ذاتيا ، فمتى فسد أحدهما بطل العارض الاخر من الاضافة ، ولم تفسد الذات بفساده . ثم الاضافة أضعف الاعراض ، فإنه ينتقل ما على يمينك الى يسارك وتتبدل^(١) أضافتك اليه ، دون تغير في ذاتك ، وكيف (ويكون)^(٢) أضعف الاعراض مقوما لوجود البوهر ، هذا مما لا يقبله العقل السليم .

والثالث وهو : أن يكون تعلق النفس بالبدن تعلق المتقدم في

(١) أ «تنتقل» -

(٢) سقطت من ك .

الوجود ، هو غير موجب أن يعدم بعدمه ، إذ لا يعدم المتقدم بالذات عند فرض عدم المتأخر ، بل يجب أن (يبرض)^(١) السبب المعدوم في جوهر النفس ، فيفسر معه البدن ، وآلا يفسد البدن بسبب يخصه . لكن فساد البدن يكون بسبب يخصه ، من تغير المزاج أو التركيب .

فيتبين أن خراب البدن لا يعدم النفس ، فلو جاز عدمها ، لكان بسبب آخر ، لكنك قد علمت أنها بسيطة وقائمة بذاتها ، وكل ما هو^(٢) كذا ، فلا يكون بعد وجوده بالفعل قابلا للعدم ، مع وجود علته الفاعلية . فإن كل ما هو بالفعل وقابل للعدم بقوة وجوده وعدمه في غيره .

فإن الشيء من حيث هو بالفعل ، لا تكون نفسه بالقوة لنفسه ، وأن كان يجوز أن يكون بالقوة ، لحصول أمر آخر ، لا أن فيه قوة وجود نفسه وعدمها .

وأذا تأملت علمت أن البدن ليس بجادل لقوة وجود النفس وعدمها ، بل إنما فيه قوة تعلقها به وعدم تعلقها به . فإن معنى كون الشيء محلا لامكان وجود شيء آخر ، هو تهيوؤه لوجوده فيه ، حتى يكون حال وجوده مقترنا به .

وكذلك في أماكن فساد شيء . ولهذا يمتنع أن يكون الشيء محلا لفساد نفسه ، بل البدن إنما كان مع هيئة مخصوصة محلا ، لامكان وتهيوؤه لحدوث صور^(٣) تقاربه ، وتجعله محصلا ، والنفس هي المبدأ القريب تلك الصورة .

ولا يصح وجود الشيء دون وجود مبدئه ، ويزول ذلك الاستعداد والتهيوؤه لحدوث تلك الصورة ، لزوال ما كان البدن معه محلا ، لامكان

(١) سقطت من أ .

(٢) أ «وكلما تكون» .

(٣) أ «صورة» .

ذلك ، وهو الهيئة المخصوصة -
ويبقى بعد ذلك محلا لامكان فساد الصورة المقارنة له ، وزوال
الارتباط الذي حصل للنفس به -

فليس (١) البدن مع هيئته المخصوصة شرطا في وجود النفس ، من
حيث هي جوهر مجرد ، بل من حيث هي مبدأ صورة متنوعة . فالنفس
أذ هي بسيطة فليست بمركبة من قوة قابلة للفساد ، مقارنة لقوة
النبات ، فأنهما لا يجتمعان في الذات ألا لأمرين مختلفين فيها .
والمراد بالقوة هو الاستعداد التام ، لا الامكان اللازم
(للماهيات) (٢) ، فإن ذلك (لا) (٣) يقتضي التركيب ، لكونه ليس أمرا
وجوديا ، كما عرفت .

ولو اقتضى ذلك لكان كل بسيط من الممكنات مركبا ، وأذ لا
قابل (٤) لها ، فقوة بطلانها لا تكون في غيرها ، فأذن قوة بطلانها لو
كانت مما تبطل لكان أما في ذاتها ، أو في شيء آخر ، لاستحالة قيامه
بذاته . وأذ ليس هو في أحد الأمرين ، وليست بباطلة البتة .
وكل ما يقبل الفساد ، ولا حامل له ففيه شيء يقبل الفساد ،
ويجري منه مجرى مادة الجسم له . وشيء يفسد بالفعل ، ويجري مجرى
صورة الجسم له . فالنفس لو قبلت الفساد ، لكانت بهذه المثابة ، لكنها
مجردة ، فتكون مادتها أيضا مجردة ، فلو قبلت الفساد لعاد الكلام فيها .
وتلك المادة تكون هي العاقلة المدركة لا محالة ، أذ هي التي
وجودها لذاتها ، دون الصورة ، أو ما هو كالصورة . فيكون ما هو

-
- (١) أ «وليس» .
 - (٢) سقطت من أ .
 - (٣) سقطت من ك .
 - (٤) أ «قوة» .

كالمادة للنفس ، هو النفس ، هذا خلف . وبتقدير ألا يكون خلفا ،
فالمطلوب (لوحة ٣٣٤) وهو بقاء النفس حاصل أيضا .
وكل مركب لا يكون حالا في شيء فلا بد وأن يكون بعض بسائطه
غير حاله أن لم يكن كل واحد منها كذلك . وحينئذ يكون ذلك الجزء
لكونه مجردا وقائما بذاته ، هو النفس ، ولا مدخل للجزء الاخير في
ذلك .

وهذا كله إنما يدل على امتناع عدم النفس أذ لو كانت علتها
الفاعلية المعطية لها الوجود لا تنعدم ، أما لو جاز عدمها فلا يتصور
بقاء النفس ، على تقدير وقوعه . فإن الوجود والبقاء لا يستفادان في
ممكنات الوجود ، الا من العلل التي تستند اليها .

فالنفس لا يتصور عدمها عن الخارج الا بارتفاع علتها الفاعلية
عنه . وأذ هي بسيطة وقائمة بنفسها فعلتها الفاعلية — كما علمت —
لا بد وأن تكون كذلك ، فيمتنع عدمها الا بعدم علتها التي هي كذلك .
وهكذا حتى ينتهي الامر الى واجب الوجود ، وهو ممتنع العدم ، فالنفس
ممتنعة العدم ، فهي أبدية الوجود ، وهو المطلوب .
ومن البراهين على أبدية النفس : أنه لو بطلت لافتقر بطلانها
الى سبب هو غيرها ، أذ الشيء لو اقتضى عدم نفسه ، لما وجد أصلا ،
بل كان ممتنعا .

وذلك الغير يمتنع أن يقارن وجوده وجود النفس ، وألا لم يكن
علة تامة ، لعدمها ، فإن العلة التامة لا ينفك عنها المعلول .
وكل ما هذا شأنه فلاارتفاعه مدخل في وجودها ، فهو ضدها أن كان

أمرا موجودا ، وشرطها أن كان معدوما . لكن النفس لا محل لها
ليعدمها ضد بممانعتها عليه ومزاحمتها فيه .

وأذا كانت العلة المعطية لوجودها باقية - كما علمت - ، ولا محل
لها ليزاحمها شيء عليه - وجب بقاؤها ببقاء ما هي مستفيدة الوجود
منه . ولا يمنع من بقائها به ووجود شيء آخر البتة ، وهو ظاهر من
أصول سبق تقريرها .

والشرط الذي فرض أن عدمه معدوم لها : أن كان مباينا لها
فظاهر أن مع بقاء العلة التي تقتضي إفاضة الوجود لذاتها ، لا تأثير
لعدم ذلك المباين في ارتفاع الوجود الفاض منها . وأن لم يكن مباينا
للفنس ، فيجب أن يكون كمالاتها ، إذ أولى الاعراض بأن يكون عدمه
معدما لها ، هو الاعراض التي هي كمالات لها .

ولو كان عدم هذه معدما لها ، لكانت النفس العديمة الكمال لا
تبقى مع البدن ، ولكانت الاعراض المضادة (لكما)^(١) لها جديرة بأن
تبطلها ، كالأفعالات عن البدن والجهل المركب .

فكان كل نفس شريرة لا تثبت في حال تعلقها بالبدن ولا نفسي
حال عدم تعلقها به ، فانه لا تأثير للعلاقة الإضافية لها مع البدن نفسي
ذلك ، لما مر .

ونحن نجد النفس التي قد تبين أن ماهيتها ليست شيئا مغايرا
لأدراكها ذاتها ، لا تتنير ولا تنقص في أدراكها ذاتها ، تتنير أعراضها

(١) سقطت من ك .

وأختلافها يكون كمالات (١) لها أو نقصا ، فهي أذن لا تنعدم البتة .
وأنت تعلم أن النفس إذا فارقت البدن ، ولم تتعلق ببدن آخر ،
فإنه يزول عنها الاشتغال بقوى البدن ، فيخلص لها اشتغالها بذاتها ،
فتشاهد ذاتها مشاهدة تامة .

وقد عرفت معنى هذه المشاهدة ، ولا شك أن الشعور بالوجود
سعادة ، وإذا فارقتنا البدن ، كان شعورنا بذواتنا أتم ، لانا لا نشعر
بذواتنا ، مع العلاقة البدنية ، الا (٢) مخلوطا بالشعور بالبدن . وكذلك
تكون معقولاتنا أتم تجردا ، وذلك لانا لا نعقل سببا ونحن بدنيون ألا
ويقترن به خيال ، أو ما يشبه الخيال .

فإذا انقطعت العلاقة بين النفس والبدن ، وزال هذا الشوب ،
صارت المعقولات العقلية ، والشعور بالذات مشاهدة ، فكان التذاد
النفس بحياتها أتم وأفضل .

وللنفس باعتبار كل قوة نفسانية لذة وخير وأذى وشر ، يختص
بتلك القوة . فلذة الشهوة الكيفية الملائمة ، ولذة الغضب الظفر ، ولذة
الوهم الرجاء ، ولذة العفظ تذكر الامور الماضية .

وأذى كل واحد منها ما يضاده ، وكل ما كماله أفضل وأتم وأدوم
وأكثر وأوصل اليه ، فاللذة له أبلغ وكذا الذي هو في نفسه أكمل
فعلا ، وأفضل وأشد أدراكا .

والكمال الخاص بالنفس الناطقة ، من جهة القوة العقلية ، أن
يصير عالما عقليا مرتسما فيه صورة (٣) الكل ، والنظام المعقول فيه ،
والخير الفائض اليه ، فيكون حينئذ موازيا للعالم الموجود كله ، مشاهدا

(١) أ « يكونها » .

(٢) أ « لا » .

(٣) أ « صور » .

لما هو الحسن والخير المطلقين .

وهذا أتم وأفضل من كمالات القوى الاخرى ، بل هو في مرتبة يقبح معها أن يقال : أنه أفضل وأتم ، إذ لا نسبة له اليه فضيلة وتاما وكثرة ، وسائر ما يتم به التذاذ المدركات ، مما ذكر .

ثم كيف يقاس دوام الابدی بدوام القامد المتغير ، وكيف يكون حال ما وصوله بملاقاة السطوح ، الى ما هو متغلغل في كنه المدرك ، وكيف يقاس كمال الادراك الى الادراك ، والمدرك الى المدرك .

فإن العقل أكثر عدد مدركات من الحس ، وأشد تقصيا (لوحة ٣٣٥) للمدرك وتجريدا له عن الزوائد ، وخوضا في باطنه وظاهره . وشواغل البدن وعوائقه تمنع من الاشتياق الى ذلك الكمال اشتياقا يناسب مبلغه .

فإن اشتغال النفس بالمحسوسات يمنعها من الالتفات الى المعقولات فلا تجد منها ذوقا ، فلم يحصل لها اليها شوق كالعنين الذي لا يشتاق الى الجماع ، والاصم الذي لا يشتاق الى سماع الالحان .

وأستمرار وجود ما هو أضداد كمالات النفس ، وكونها مشتغلة بغيرها يمنعها عن أدراك ما ينافيها ، من حيث هو مناف لها ، فلا تتألم بحصوله لها ، كالمرور الذي ربما لم يحس بمرارة فمه ، الى أن يصلح مزاجه . والذي هو كريم النفس إذا تأمل عويضا يهيمه ، وعرض عليه شهوة ، وخير بين الطرفين أستخف بالشهوة . والانفس العامة أيضا قد تؤثر الغرامات والالام ، الفادحة ، بسبب أفتضاح أو شوق الى أمر عقلي . وإذا أنفصلنا عن البدن ، وكانت النفس منا تنبهت فيه ، لكمالها الذي هو معشوقها ، ولم تحصله . وهي بطبعها نازعة اليه ، ألا أن اشتغالها بالبدن أنساها آياه ، كما ينسى المريض الاستلذاذ بالحلو ، ويميل الى المكروهات بالحقيقة ، تألت بفقده تألما كبيرا ، وكان مثلها

(١) أ «تفيض» .

الخدر الذي لم يحس بمؤله ، فلما زال عائقه أحس به •
وأذا كانت القوة العقلية بلغت من النفس حدا من الكمال يمكنها
به عند مفارقة البدن أن تستكمل الاستكمال الذي لها أن تبلغه وتصل
إليه ، وجدت لنيل ما كانت أدركته وتنبت له ، لذة عظيمة ، هي أجل

من كل لذة ، وأشرف • وهذه هي السعادة الحقيقية •
وأما النفوس الساذجة التي لم تكتسب الشوق إلى هذا الكمال ،
ولم تكتسب أيضا هيئات رديئة من البدن ، لم يحصل لها التألم لفقد
الكمال ، لعدم تنبها لها •

وأن كانت مكتسبة للهيئات البدنية الرديئة ، فربما أشتاقت إلى
مقتضى تلك الهيئات ، فتعذبت عذابا شديدا بفقد البدن ومقتضياته ،
من غير أن يحصل المشتاق إليه ، لأن آلة ذلك قد بطلت ، وخلق التعلق
بالبدن قد نفى •

والتعذب الذي يكون بسبب هذه الهيئات لا يبقى دائما لزوال
هذه الهيئات ، بعد الموت شيئا فشيئا ، لانقطاع أسبابها التي حصلت
منها كذلك ، ومنافاة الذات (١) لها • وهذه تختلف في شدة الرذالة
وضعفها ، وفي سرعة الزوال وبطئه •

ويختلف ما يكون منها من التعذب ، بحسب الاختلافين • ويجب
أن تعلم أن السعادة الحقيقية ، لا تتم إلا بأصلاح القوة العبلية من
النفس ، بأن تستعمل المتوسط بين الخلقين الضدين ، فيحصل للنفس
الهيئة الاستعملائية على البدن (٢) ، فلا تنفعل عن قواة (لانا لا نفعل) (٣)
أفعال المتوسط ، دون أن تحصل ملكة المتوسط ، التي هي تبرئة النفس
الناطقة عن الهيئات الانقيادية ، وتبقيتها على جبلتها • فإن المتوسط

(١) الذات •

(٢) البذل •

(٣) سقطت من ك •

غير مضاد لجوهر النفس ، ولا مائل به الى جهة البدن ، بل عن جهته .
لانه يسلب عنه الطرفين دائماً .

والوساطة المذكورة هي العدالة ، وقد عرفت أنها عفة وشجاعة
وحكمة ، وأن هذه هي أصول الفضائل الخلقية .

ومجموعها العدالة ، فالعفة منسوبة الى القوة الشهوانية ،
والشجاعة الى القوة الغضبية ، والحكمة الى القوة العقلية .

وأعني بالحكمة ههنا ، الملكة التي تصدر عنها الافعال المتوسطة
بين الجزيرة والغباوة ، أعني ملكة توسط أستعمال القوة العملية ، فيما
يدير به الحياة ، وما لا يدير . كما أن الشجاعة ملكة التوسط بين
التهور والجبن . والعفة ملكة التوسط بين الجحود والفجور .

وهذه الاطراف كلها رذائل ، يجب اجتنابها . وبالجمل فكمال
النفس الناطقة من جهة علاقة البدن أن تستولي على القوة البدنية
ولا تستولي هي عليها ، وأن تكون شهوة الانسان وغضبه وفكره في
تدبير الحياة وغيرها على الاعتدال ، وعلى ما يقتضيه الرأي الصحيح .
ومن تفاريع الحكمة بهذا المعنى : الفطنة والبيان وأصابة الرأي
والحزم والصدق والوفاء والرحمة والحياء وعظيم الهمة وحسن العهد
والتواضع . فهذه إحدى عشرة (١) فضيلة ، تختص بالحكمة . ومقابل
كل واحدة (٢) منها هو رذيلة .

ومن تفاريع الشهوانية : القناعة والسخاء ، وهما (٣) فضيلتان
يكتنف كل واحدة منهما رذيلتان . ومن تفاريع الغضبية : الصبر
والعلم وسعة الصدر وكتمان السر والامانة . ومقابلات هذه الخمس
رذائل . وقد كان من مجموع ما ذكر ، أن كمال النفس النطقية ، أن

(١) في ك ، أ «أحد عشر» .

(٢) في ك ، أ «واحد» .

(٣) في ك «وهم» .

تبقى مجردة عن المادة ، من جميع الوجوه ، منتقشة بهيئة الوجود . ولا يتم التجرد بالكلية ، ألا عند ترك البدن ، والانقطاع عنه أنقطاعاً كلياً .

وعلاقة البدن (لوحة ٣٣٦) هي التي تعقل النفس عن الشوق الذي يخصها ، (و) عن (١) طلب الكمال ، الذي لها ، وعن الشهور بلذة الكمال ، أن حصل لها ، والشهور بآلم القصور عنه . وليس ذلك لان النفس منطبعة في البدن ، (١) (٢) ومنغمسة فيه .

ولكن العلاقة بينهما ، وهي الشوق الجبلي الى تدبيره ، والاشتغال بآثاره ، وما يورده عليها من عوارضه ، وبما يتقرر فيها من ملكات ، هو ميدوها .

فإذا فارقت وفيها الملكة الحاصلة بسبب التعلق به ، كانت قريبة الشبه من حالها وهي متعلقة (٣) به .

ثم أن الهيئة البدنية مضادة لجوهر النفس ، مؤذية له . وإنما كان يلهيها عن ذلك البدن ، وتمازج انغماسها فيه . فإذا فارقت النفس البدن أحست بتلك المضادة ، وتأذت بها .

وتلك الهيئة تبطل قليلاً قليلاً ، مع ترك الافعال المبقية لها بتكررها ، حتى تزكو النفس ، وتبلغ السعادة التي تخصها .

وهذا كله على تقدير أن تتجرد النفس عن التعلق بالجسم مطلقاً . أما إذا تعلق بعد الموت بشيء من الاجسام ، فذلك غير مانع من أن تحصل لها لذات والام عقلية ، مع اللذات والآلام الحسية الحاصلة ، بسبب التعلق بالجسم . وهذا التعلق ممكن (٤) وقوعه على وجوه منها :-

(١) سقطت من أ .

(٢) سقطت من أ .

(٣) أ «معلقة» .

(٤) أ «فيمكن» .

ما هو مقبول من الشرع ولا سبيل لنا الى اثباته ، ألا من طريق الشريعة . وتصديق خبر النبوة ، وذلك هو الذي للبدن عند البعث ، وهو المعاد البدني . وخيرات البدن وشروره معلومة ، ولا يعتمد بها في جنب الخيرات والشرور العقلية .

ومنها أن تتعلق النفس بعد مفارقة البدن^(١) بيمض الاجسام السماوية ، أو ما يجري مجراها .

وتكون تلك الاجسام آلة لتخييلات النفس ، فتشاهد بها الخيرات والآلام الحسية . فان الصور الخيالية لا تضعف عن الحسية ، بل ربما تزداد عليها تأثيرا وصفاء ، كما يشاهد في المنام .

فربما كان المحكوم به أعظم شأنا في بابه من المحسوس . ولمل ذلك اخر الامر يقضي بهم الى التجرد بالكلية ، والاستعداد للوصول الى غاية الكمالات النفسية ولا يستبعد أن يكون لكثير من النفوس جرم واحد . يشاهد كل منها فيه الصور ، وليس لها تحريك ذلك الجرم ، ليتمانع باختلاف أرادات . ولا يبعد أن يكون للاشقياء جرم اخر ، أو أجرام أخرى كذلك ، يتخيلون بها صور المؤذيات ، التي توعدوا بها وغيرها . وحكمنا بذلك إنما هو من طريق الاحتمال والتجويز ، لا من طريق القطع واليقين .

ومنها التناسخ في أبدان من جنس ما كانت فيه : أما بدن أنساني أو حيواني أو نباتي أو معدني . ومتى كان تكون الاشخاص البدنية التي تصلح لتعلق النفس بها ، أزليا ، وكانت النفس الانسانية قديمة ، كان هذا واجبا ، لاستحالة وجود ما لا نهاية له من النفوس ، لوجوب وتناهي العلل ، وتناهي الحثيات ، التي باعتبارها يتكثر وجود الملولات .

وأذا تناهت ولم يتناه تكون الاشخاص ، فلا بد من تكرار حصول

(١) ا «البدن» .

الانفس في الابدان ، ومتى كان واحد من الامرين غير حاصل في نفس الامر ، لم يجب ذلك ، اللهم الا من جهة أو جهات لم نعلمها الى الآن .

ونفس الانسان من حيث وحدتها وبساطتها ، يجب ألا تكون حادثة لما عرفت في مباحث العلل ومعلولاتها ، بل أنما تكون حادثة من حيث تعتبر فيها اثنتية ما ، كإتضيف أضافة أو غيرها اليها .

فإن العلة القديمة إذا اقتضت لذاتها صدور أمر عنها ، فلا تنفك البتة عن تعلق ذلك الأمر بها ، ولا يتوقف ذلك التعلق بها على شرط فلا ينعدم تعلق المعلول بعلته الفاعلية (١) أصلا . وأن جاز أنعدام تعلقه بعلته القابلية ، أن كان له قابل ، كما في الاعراض ، وقد سبق تقرير ذلك . ويحتاج الى فضل تأمل وذهن ثاقب .

ومن هذا يظهر أيضا أن النفس لا يعدم جوهرها الوجداني ، فإنه لو عدم لكان سبب عدمه ، أما وجود أمر أو عدم أمر .

فإن كان وجود أمر ، فلا بد وأن يتبعه عدم علتها التي يجب قدمها لاستحالة صدور القديم عن الحادث . ويعود الكلام في عدمها كذلك الى أن يلزم عدم الواجب ، كما نعلم ، وهو محال .

وأن كان عدم أمر ، فذلك الأمر المدوم : أما قديم ويعود المحال وأما حادث وحينئذ يلزم من عدمه السابق عليه عدم النفس قبل وجودها ، كما يلزم من عدمه المتأخر عن وجوده عدم النفس ، بعد وجودها . فتكون النفس من حيث وحدتها وبساطتها حادثة ، لسبق عدمها على وحدتها ، وفرضت غير حادثة . من هذه الخيثة ، هذا خلف .

(١) أ «القابلية» .

الفصل السابع

في

اثبات النفوس السمائية

وكيفية تصوراتها وتحريكاتها

قد عرفت وجود الحركات الدورية للأجرام السماوية ، وعرفت
 اختلاف الافلاك والكواكب ، في جهات تلك الحركات ، وفي (لوحة ٣٣٧)
 سرعتها وبطئها وفي أن بعضها بالذات ، وبعضها بالعرض ، وأن ما
 بالعرض لابد وأن يكون تابعا لما بالذات .
 وقد عرفت أيضا أن الحركة التي بالذات : إما قسرية أو طبيعية
 أو ارادية . فالحركات المستديرة للسمائيات ، لا تخرج عن أحد هذه ،
 والاولان باطلان ، فتبين الثالث ، وهو كونها ارادية . أما بطلان كونها
 قسرية ، فلان حركات الافلاك لو كانت قسرية ، لكانت على موافقة
 حركة القاسر ، فان التحريك القسري لا يكون الا بالاستصحاب ، فكان
 يجب ألا يختلف في الاقطاب وقد علمت (أن) (١) اختلافها فيها .
 ثم أعلى ما يتحرك من الافلاك ليس فوقه ما يحركه ، وما تحته أن
 دافعه أو زاحمه ، ليكون قاسرا له ، فتلك المزاخمة والمدافعة حركة أيضا .
 فان كانت قسرية فلا بد وأن تنتهي الى ارادة أو طبيعة تصدر
 عنها بعض الحركات السمائية . إذ يعلم قطعا أن العالم العنصري غير
 قاسر في الحركة للعالم السماوي .
 فالسماويات أن كان فيها ما حركته قسرية فليس كلها كذلك .
 فنجمل كلامنا فيما ليس بقسري الحركة .
 وأما بطلان كونها طبيعية ، فلما علمت في مباحث الحركة أن الحركة

(١) سقطت من ك .

فأنه يسبقه تصور ، فهذه الحركة يسبقها تصور .
فللسماويات حياة وأدراك ، فحركاتها أما عقول أو نفوس ،
لكن العقول لا تحرك الجسم مباشرة ، لكون ذلك ينافي كونها
عقولا .

فأنا نعني بالعقل الذات المجردة عن المادة وعلائقها وتدابيراتها ،
فهي أذن نفوس ، وتصوراتها يجب أن تكون جزئية وكلية مما ، لأنها
لو لم يكن لها من التصورات الا التصور الكلي فقط ، لامتنع تحريكها
للجسم السماوي ، لان التصور الكلي لا يصدر عنه حركة جزئية ، وألا
لافتقرت الى سبب مخصص تقترب به ، ولا يكون هو وحده موجب تلك
الحركة المعنية .

ألا ترى أنا إذا حكمنا بأن البلد الفلاني ينبغي أن يقصد ، لا يكفي
فيه مجرد حكمنا بأنه ينبغي قصد بلد مطلقا ، بل لا بد معه من الشعور
بالبلد المخصوص . والحركات الفلكية جزئية ، فأذن تصدر عن تصور
متجدد جزئي ، ليخرج بها المتصور من القوة الى الفعل في أمر ما ، هو
غير الحركة .

فإن الحركة لا تطلب لذاتها ، بل إنما تطلب لغيرها ، كما سبق
وليس غرضها من الحركة أمرا شخيصيا تقف عنده ، لأنها لو وجدت أو
قنطت لوقعت على التقديرين ، فما دامت حركاتها . وسنبرهن على دوام
حركاتها ، فلها إرادة كلية ، وتصور كلي أيضا .

كونها عن إرادة : فقد وجب أذن أن تكون الحركة الفلكية إرادية . فلها
الوضعية إذا لم تكن عن قسر ، فيمتنع أن تكون من طبيعة ، بل يتعين
له إرادة كلية ثابتة كحركة كلية تلك الإرادة الكلية ، مع الوصول الى
نقطة توجب إرادة جزئية للحركة من تلك النقطة الى نقطة أخرى .

ثم الحركة المتقدمة ليست علة مطلقة لحركة متأخرة ، بل كل فلك
محرك مريد ، وكل محرك مريد ، فإنه يسبق تحريكه شوق ، وكل شوق

وهكذا دائما يكون الوصول الى كل نقطة مع الارادة الكلية علة
لارادة وحركة جزئيتين ، فلو لا الارادة الكلية ، ما وجب تحدد الارادات
والحركات الجزئية على الدوام . والارادة لكون الجسم في حد ما من
المسافة ما لم توجد لم يجب تحريك الجسم اليه ، وإذا (١) وجدت أمتنع
أن يكون الجسم في حال وجود الارادة في ذلك الحد الذي يريده ، لان
ارادة الایجاد لا تتعلق بالموجود ، بل كان في حد آخر قبله ، وأمتنع أن
يعصل في الحد الذي يريده حال كونه في الحد الذي قبله .

فأذن تأخر كونه في الحد الذي يريده عن وجود الارادة لامر يرجع
الى الجسم ، الذي هو القابل . لا الى الارادة ، التي هي الفاعلة .

ومع وصوله الى الحد الذي يريده تفنى تلك الارادة ، ويتجدد
غيرها ، فيصير كل وصول الى حد سببا لوجود ارادة تتجدد مع ذلك
الوصول . ووجود كل ارادة سببا لوصول يتأخر عنها ، فتستمر الحركات
والارادات ، أمتمرار شيء غير قار ، بل على سبيل تصرم وتجدد .
والسابق لا يكون بأنفراد علة لللاحق ، بل هو شرط ما تتم العلة
بأنضيفه اليها . ولو طلب الفلك بحركته وضعا معينا موجودا ، لكان
ذلك تحصيليا للحاصل . بل يطلب وضعا فرضيا يفرضه ويتجه اليه
بالحركة ، وليس هو فرضيا يقف عنده ، وألا لوقفت الحركة ، وهو
محال ، لما سيأتي .

فلا بد وأن تطلب وضعا معينا فرضيا كليا ، ولا منافاة بين كونه
معينا وبين كونه كليا . فأن الكلي له مع كليته تعين يمتاز به عن سائر
الكليات ، وتقييده بالجسم الجزئي الواحد ، لا يضر كليته ، وقد عرفت
ذلك فيما مر ، فلا بد للفلك (لوحة ٣٣٨) من ارادة كلية عقلية .

فله نفس ناطقة ، كما لنا ، وأن كانت في جوهرها ، وفي مرتبتها
من الوجود أفضل مما لا يمكننا الاطلاع على قدر التفاوت فيه . بل

(١) أذاذا .

الاشبه أن نسبة نفوسها الى نفوسنا ، في الشرف ، كنسبة أبدانها الى أبداننا في ذلك .

وليس حال الفلك كحالنا في الحركة ، فإن لنا خطوات ، ومـا يجري مجراها ، تتعين أرادتنا الجزئية للحركة من حد الى حد بها .
والفلك فأوضاعه متشابهة ، وبما يفرض فيه منتهى حركة جزئية من النقط ، ليس بأولى من نقطة أخرى .

وأما تختلف حدود حركته بقياسه الى غيره ، كمقابلته وترييمه وتسديسه ، وغير ذلك من المناسبات الكوكبية ، وهذا القدر ، فيكفي في اختلاف أرادته الجزئية ، وتعين حدود حركاته .

وليست حركاتها لمجرد أخراج الاوضاع من القوة الى الفعل ، فإنه لو كان كذا ، ما دام دورانها على قطبين ثابتين ، فإنه مع ثبات حركاتها على القطبين أوضاع من قبل ثبات القطبين بالقوة أبدا . بل الحدس يحكم بأنها مثال لذات روحانية ، تنبعث عنها الحركات .

والحركات معدة لحصول تلك اللذات ، وكثيرا ما تنفعل أبداننا بالحركة عن هيئات تحصل في نفوسنا ، كما يتحرك البدن بالرقص والتصفيق وما يشبههما ، عن طرب وأرتياح يحصل للنفس . فهكذا تنبعث حركات الافلاك ، عما يأتيها من الافق الاعلى .

الباب السادس
فسي
العقول واثارها في
العالمين الجسماني والروحاني

الفصل الأول

فـي

أن العقل هو مصدر

وجود النفوس كلها

أذا نظرت في خواص الواجب والممكن ، من حيث هو واجب وممكن
فلا تشك في أن النفوس الارضية والسماوية ممكنة الوجود ، لا واجبة
الوجود سواء كانت قديمة أو حادثة • وكل ممكن الوجود فيستدعي علة •
وعلة النفس القريبة : أما واجب الوجود^(١) ، أو غيره •

لا جائز أن تكون هي الواجب الوجود ، لان النفوس كثيرة ، وواجب
الوجود واحد حقيقي ، لا يصدر عنه — كما عرفت — بلا واسطة ، أكثر
من معلول واحد ، فلا بد وأن يكون لبعضها علة قريبة ، غير الواجب •

ولان النفس ، من حيث هي نفس ، لا توجد الا متعلقة بجسم •
فلا يتقدم وجودها على وجوده • وما لا يصدر عنه ألا واحد ، لا تصدر
النفس والجسم عنه (ألا)^(٢) معاً •

فالنفس ، من حيث هي نفس ، علتها القريبة غير واجب الوجود
لذاته ، وذلك الغير الممكن ، لا يخلو : أما أن يكون جسماً أو غير جسم ،
أما جوهر أو عرض •

والعرض إنما يفعل بواسطة الجوهر ، فإنه كما لا يستقل
بفاعليته^(٣) فإن الفاعل ما لم يتمين في ذاته ، ويتشخص بالفعل ، لا يوجد
غيره ، مما لا يتشخص ألا بالحاصل ، فلا يفعل إلا به ، بل على الحقيقة
ليس الفعل إلا للجوهر •

(١) أ «الواجب والوجود» •

(٢) سقطت من أ •

(٣) أ «بقوامه» •

وأن كان يفعل باعتبار ما فيه من العرض ، فالفعل منسوب إليه ،
لا الى العرض الذي فيه . ثم هذا العرض ، أن كان محله جسماً ،
فقوامه به ، فما يصدر عنه يعد قوامه ، أنما يصدر بواسطة الجسم ،
فيكون بمشاركة من الوضع .

فإن الشيء إذا صار قوامه يتوسط المادة ، صار ما يصدر عن
قوامه مخصوصا بتوسطها ، وأنما يتوسط بما تقتضيه الخاصة المادية
فبني الوضع .

وأوضاع الجسم من أجسام أخرى غير متشابهة ، ولذلك يختلف
تأثير الاجسام بحسب : القرب والبعد ، ومتوسط الموضوع بين القوة
وبين ما لا وضع له ، المتوسط الخاص بالموضوع ، محال ، إذ لا زيادة
معنى له ، على (١) وجود القوة ، أن رفعا لوازم الوضع . وليس المحوج
الى أن يكون للمنفعلة وضع ، هو النسبة مطلقا . بل نسبة ما يفعل
بتوسط موضوعه المادي . وهذه النسبة لا توجد بين القوة وبين ما لا
وضع له ، وأن وجدت نسب أخرى .

والشيء الذي ليس بجسم ، إذا فعل في الجسم ، فليس لا نسبة
له ، الى الجسم ، بل له نسبة اليه . ألا أنها ليست تختلف ، ولا تحتاج
الى تخصص حال له ، حتى يفعل به ، بل يكفي وجود ذاته ، في أن يفعل
في المستعدات . فذلك إذا حصلت المستعدات ، لم تفتقر الى غير النسبة
التي بينه وبينها ، ولا تحتاج الاجسام ، في أنفعالاتها ، الى توسط من
مؤادها ، لأن المادة هي المنفعلة ، لا المتوسطة بين المنفعلة ، وبين غيره .

ولوجود توسط الموضوع (٢) في أفعال القوى الجسمانية ، وجب ألا
تسخن النار مثلا أي شيء اتفق ، بل ما كان ملاقيا لجرمها ، أو ما كان

(١) أ «عل»
(٢) أ «الوضع»

من جرمها بحال ما . ولا يستغنى بالشمس الا ما كان مقابلا لها .
وما لا يفعل الا بمشاركة الوضع . لا يمكن أن يكون فاعلا لما
(لوحة ٢٣٩) لا وضع له . وألا لم يكن فعله بمشاركة الوضع والنفس ،
لا وضع لها ، فلا يكون فاعلها أمرا جسمانيا .
وأذا رجعت الى نفسك ، علمت قطعاً أن الاعراض والصور القائمة
بالمواد ، يستحيل أن تفعل وجود ذات قائمة بذاتها ، لا في مادة ، ووجود
جوهر مطلق كيف كان . فان العلة يجب أن تكون في ذاتها أقوى من المعلول
وأشرف .

والعرض أضعف وجوداً من الجوهر ، وكيف يكون ما ليس له من
الوجود حظ القوام بنفسه ، ينال غيره منه ذلك ؟ فان المعلول يجب ألا
يكون أكد وجوداً من العلة ، بل لا يصح أن يساويها .
وأذ قد ثبت ان الوجود اعتباري ، فالماهية نفسها من الفاعل ، وهي
كظل له ، ولا يمكن أن يكون الظل أكمل وأتم ، من ذي الظل ، فالمرض
سواء كان محله جسماً أو غير جسم ، لا يجوز أن يكون علة فاعلية للنفس
بسبب أن وجوده أضعف من وجودها .

فأذن العلة الفاعلية لوجودها جوهر : أما جسم أو نفس أخرى ، او
عقل ومحال أن يكون جسماً ، لانه أن كان فاعلاً لها ، لانه جسم وجب أن
يكون كل جسم فاعلاً لنفس وجوب اشتراك الاجسام في الطبيعة الجسمية ،
وأن كان كذلك ، لانه جسم ما متخصص بخصوصية ، فتلك الخصوصية
هي المؤثرة في وجود النفس ، لا الجسم وحده ، لما مر .

ولا المجموع الحاصل من الجسم والخصوصية ، فان النفس بسيطة .
فلا تكون علتها الفاعلية مركبة ، لما عرفت ، ولان الجسم لا يوجد بالفعل
الا مركباً من : مادة وصورة ، فلا يفعل البسيط ، ولا يمكن أن يفعل
بمادته فقط ، لانه يكون بها موجوداً بالقوة ومن حيث هو كذلك فلا
يصدر عنه فعل ، ولا بضرورته فقط ، إذ ليس لها حظ القوام بنفسها .

وأيضاً فالنفس أشرف من الجسم ، والشئ لا يوجد ما هو أشرف منه .
ومع هذا فالتجربة دلت على أنه لا يفعل إلا بمشاركة الوضع ، فلا
يؤثر في النفس التي لا وضع لها . ومحال أيضاً أن يكون فاعل النفس
نفساً أخرى غيرها لأنهما أن تساويا أعني النفس التي هي علة والنفس
التي هي معلولة لها في الطليعة التوعية ، من غير أن تكون أحدهما (١١)
أقوى في ذاتها من الأخرى ، لم يكن كون هذه موجودة (١٢) لتلك بأولى من
أن تكون تلك موجودة (١٣) لهذه .

فإن أقترن بأحدهما مخصص كان ذلك المخصص أما هو علة الأخرى
فيكون القائم بذاته معلولاً لما لا قوام له بذاته . وأما هو جزء من علتها ،
فتكون علة البسيط مركبة (١٤) ، وكلاهما قد سبق إبطاله .

وأن لم يتساويا في الكمال والنقص الذاتيين ، فيمتنع أيضاً أن
تفعل أحدهما الأخرى من حيث أن الفاعلة نفس ، لأن النفس وأن كان
قوامها بذاتها ، لا بمواد الأجسام ، فهي من حيث هي نفوس أنما تفعل
بواسطة الجسمية (١٥) ، فأنها أنما جعلت خاصة بجسم ، بسبب أن فعلها
من حيث اختصاصها بذلك الجسم ، لا يتم إلا به وفيه ، وإلا لكانت من
هذه الحيثية مفارقة الذات والفعل جميعاً له ، فلم تكن نفساً بالقياس
إليه .

وهي من حيث تفعل لا بمشاركته هي عقل لا نفس ، ولو فعلت
النفس نفساً كيف كان فلا بد من الانتهاء إلى نفس لا تكون علتها القرينية
نفساً ، ولا غير نفس ، مما سبق إبطال كونه علة فاعلية لها . فلم يبق
أن تكون علتها الفاعلية من غير واسطة ، إلا العقل .

(١) في ك «أحدهما» .

(٢) (٣) أ «موجودة» .

(٤) في ك ، أ «مركبة» .

(٥) أ «الجسم» .

فكل النفوس تستند في وجود ذاتها الى عقل : أما بغير واسطة
بينها وبينه ، وأما بواسطة هي نفس ، ولكن لا من حيث تأثيرها فسي
وجود النفس المعلولة لها ، فإنها من تلك الحيثية عقل ، لاستغنائها فسي
ذلك الفعل في ذاتها وفي فاعليتها عن الجسم ، وقد مر تقريره .

وليس بممتنع أن يكون شيء واحد باعتبار وعقلا باعتبار . (و) (١)
نفسا في زمان ، وعقلا في زمان آخر ، فإن المجرد الذي يفعل فعلا باعتبار
تعلقه ببعض الاجسام ، ويفعل فعلا آخر باعتبار تجرده عن تلك العلاقة في
وقت آخر ، هو بهذه المثابة .

والنفوس الناطقة بعد موت البدن أن لم تتعلق حينئذ بجسم البتة ،
فهي عتول في تلك الحال ، لا نفوس . وقد كانت قبل ذلك نفوسا
لا عقولا ، فهذا مما لا يستعصم صريح العقل بغيريته . بل أن كان مستنعا
فحتاج في بيان امتناعه الى دليل منفصل .

فقد يحصل من جميع هذا ، ان النفس ليس علتها الفاعلية القريبة
هي الواجب الوجود ، ولا عرض ، ولا جسم ، ولا أحد جزئيه ، أعني :
المادة والصورة ، ولا نفس أخرى ، من حيث هي نفس .

فهو أذن عقل : أما مطلقاتا (٢) أو ببعض الاعتبارات . ولا بد وأن
ينتهي الى ما هو عقل مطلق ، فتستند كل النفوس اليه ، وهو المطلوب .

(١) سقطت من ك .

(٢) أ «مطلقا» .

الفصل الثاني

فـ

أنه لولا العقل لما خرجت النفوس
في تعقلاتها (لوحة ٣٤٠)
من القوة السلي الفعل ،
وأن اليه يستند كمالها الذاتي

لا شيء^١ من الأشياء تخرج ذاته من القوة الى الفعل ، في أمر
من الامور . فإن ذاته لو اقتضت الخروج الى الفعل ، لما كانت بالقوة
أصلا . وكل من تخرج ذاته من القوة الى الفعل ، فأعتبار كونه بالفعل
أشرف من اعتبار كونه بالقوة . فيجب أن تكون ذاته لو قبلت عن نفسها
الكمال أشرف من ذاته ، وهو محال .

ثم البسيط الواحد من حيث هو بسيط وواحد ، لا يصح أن يفعل
ما كان قابلا له . والا لكان فعله بجهة ، وقبوله بأخرى . فكان فيـه
تركيب ما ، هذا خلف . وأذ قد ثبت هذا . فالنفس التي كانت عاقلة
بالقوة . ثم صارت عاقلة بالفعل . لا بد لها من مخرج في ذلك الى الفعل ،
هو أما عقل أو مستند الى عقل .

وبرهانه أن النفس إذا غابت عنها صورة معقولة . فتارة تفتقر
في استعادتها الى كسب جديد . وتارة لا تفتقر في استعادتها الى ذلك .
والصورة المدركة إذا كانت حاضرة عند القوة المدركة ، لم تنسب
عنها القوة ما^٢ كانت مدركة لها بأفعل .

أرأيت القوة أن غابت عنها ، ثم عاودتها ، والتفتت اليها ، هل
يكون قد حدث هناك غير تمثلها لها ؟

فيجب إذن أن تكون الصورة المغيب عنها . قد زالت عن القوة
المدركة زوالا ما .

(١) ١ «لأن لا» .

(٢) ١ «بـل» .

فان زالت ولم تتحفظ في قوة أخرى ، تكون لتلك القوة المدركة كالخزانة ، أفترقت القوة المدركة في استعادتها الى تجشم كسب ، مثل تجشم الكسب الذي كان في أدراك تلك الصورة أولا .

وأن أنحفظت في قوة أخرى كالخزانة لم تفتقر القوة المدركة في استعادتها الى أكثر من مطالعة الخزانة ، والالتفات اليها ، من غير احتياج الى أن يكتسب ، كما أكتسبت في أول الامر . ولو أفترقت الى تجشم كسب جديد لكان الذهول والنسيان واحدا .

والصورة العقلية إذا (١) غابت ولم يفتقر استرجاعها الى كسب جديد ، لا بد وأن تكون محفوظة في شيء ، وألا لم تستغن عن تجشم (٢) الكسب المذكور .

وذلك الشيء لا يجوز أن يكون جسما ولا جسمانيا ، لاستحالة حصول المعقولات المجردة فيهما . فهو إذن مجرد ، وهذا المجرد : أما النفس المدركة لتلك الصورة أو غيرها ، لا جائز أن يكون هو النفس ، وألا لم تكن غائبة عن تلك الصورة لما مر . ولا جائز أن يكون هو جزءها ، أذ لا جزء للنفس ، كما عرفت ، فلا بد وأن يكون جوهر عقليا أو ينتهي الى جوهر عقلي .

أما أنه جوهر فلأنه لو كان عرضا لكان محله مجردا ، وألا لكان العرض جسمانيا ، وهو باطل . وذلك المجرد هو الجوهر الذي كلامنا فيه .

وأما أنه عقلي أو ينتهي اليه ، فلأنه لو كان نفسا وكانت المعقولات فيها بالقوة ، وخرجت الى الفعل ، أفترقت الى مكمل ومفيد آخر . ولا بد من الانتهاء دفعا للتسلسل أو الدور ، المحالين الى ما لا تكون المعقولات فيه بالقوة ، بل تكون فيه بالفعل . وليس ذلك هو الواجب

(١) «أذ» .

(٢) «تجشم» .

الوجود ، فإنه سيتبين لك امتناع كونه محلا للهيئات ، فهو أذن عقل مطلقا ، أو ينتهي الى ما هو كذلك . وأعني بقولي مطلقا : أنه عقل من جميع الاعتبارات ، ليس عقلا باعتبار ونفسا باعتبار غيره .

فهذا الجوهر المجرد هو الذي يعطي النفوس كمالها ، ونسبته الى النفوس البشرية ، كنسبة الشمس الى الابصار ، بل أتم ، وهو كالخزانة للمعقولات ، إذا أقبلنا عليه عنه . وإذا أشتغلنا عنه بجانب الحس أنمحت الصورة (١) العقلية عنا .

فالالاتصال الذي يقع بين نفوسنا وبينه ، هو الذي يرسم فيها الصور العقلية ، التي تتخصص بسبب استعدادات خاصة ، تخصصها أحكام خاصة من الادراكات الجزئية السابقة المعدة لادراك الكليات أو الادراكات الكلية المناسبة ، المتأدية الى المدرك الكلي .

ولولا تلك المخصصات لكان أدراك النفس لبعض الصور دون سائرهما ، تخصيصا من غير مخصص ، وهو باطل بالبدئية ، ومتى انقطعت الوصلة (٢) بين النفس وبين ذلك الجوهر العقلي بأعراضها عنه الى ما يلي العالم الجسداني أو التفتت النفس الى صورة أخرى ، أنمعى ما كان تمثلا في النفس أولا . ونظير النفس في ذلك من الجسمانيات المرأة ، فإنه إذا حوذي بها صورة ، تمثلت فيها .

فإذا أعرض بها عنها زال ذلك التمثل ، وربما تمثل فيها غير تلك الصورة ، على حسب ما يحاذي بها . وكذلك حال النفس ، إذا عرض بها عن جانب القدس ، الى جانب الحس ، أو الى شيء آخر من أمور القدس . وهذا أيضا ، فلا يكون للنفس ، ألا إذا أكتسبت ملكة الاتصال بذلك الجوهر العقلي ، والنسيان ، في (لوحة ٢٤١) الصور الخيالية ، انما كان لزوالها عن الخزانة ، وهذا الجوهر لو زال عنه شيء ، لاحتاج

(١) أ «الصور» .

(٢) أ «الموصلة» .

الى مخرج آخر ، يخرج من القوة الى الفعل ، ويعود الكلام فيه .
 وإذا كانت النفس ذات هيئة ، تتمكن (١) بها من الاتصال بالجواهر
 العقلي ، فذهولها عن الصور المعقولة لا يحوجها الى استئناف اكتساب (٢)
 وتلك الهيئة هي ملكة الاتصال به .

وأذا زالت تلك الملكة عنها ، فذلك الزوال هو نسيان ما أختص
 بتلك الملكة ، من المعقولات الحاصلة للنفس . وتصرف النفس في الصور
 الخيالية والمعاني والاحكام ، التي في الحافظة ، بتوسط القوة الفكرية ،
 يفيد ما استعداد الاتصال بالفعل المفارق ، وحصول صور تناسب ذلك
 الاستعداد .

وتخصص التصرفات الفكرية بصورة صورة ، ويخصص استعداد
 النفس لصورة صورة ، من العقلية .
 وقد يحصل استعداد صورة عقلية ، من صورة عقلية . على أن
 الصورة العقلية لا تخلو عن محاكيات لها ، من قبيل التخيل ، ما يليق
 بالقوة الجسمانية .

أست ترى أن التفكير في الاشخاص الجزئية ، يعد النفس لقبول
 الصورة الكلية ، المتناولة لتلك الجزئيات ، كالصورة الانسانية المكتسبة
 من التصرف في خيال جزئياته . وكصورة الصداقة المجردة عن العوارض
 المادية ، من التصرف في هذه الصداقة .
 وتلك الصداقة ، وهي التصرفات في الجزئيات ، هي المخصصات
 للاستعداد التام ، لصورة صورة من الكليات .

وقد يفيد هذا التخصص «معنى عقلي» لمعنى عقلي ، كصور
 المحدود من الحد ، والمرسوم من الرسم ، واللازم من الملزوم ، والنتيجة
 من القياس .

(١) أ «ممكن» .

(٢) أ «استئناف واكتساب» .

ولا يظن أن المقدمتين محصلتان للنتيجة ، بأن يفيدا وجودها ، بل هما معدان للنفس بأستعداد قريب لحصول صورة النتيجة فيها من المبدأ المفارق .

وكما أن الاوليات لا يتوقف الحكم بها على غير تصور الطرفين ، ولا يجاب فيها عن لمة طالبة للتصديق ، فكذلك اذا لاحت المقدمات ، والتفتت النفس اليها حق الالتفات ، تحصل النتيجة بينه .

وأذا طلب لمة التصديق ، لم يمكن أن يجاب بشيء . وكمن من شخص يعرض عليه أمر ، فلا يفيد علمه ألبته ، ويفيد غيره علما يقينا ، وطمانينة روحانية . فكل هذه وسائط للعلم ، وأما واهبة فغيرها . ونحن نجد جهر النفس في الاطفال خاليا عن كل صورة عقلية .

ثم تحصل له المعقولات البديهية ، من غير تعلم ولا روية . وليس حصولها فيه بمجرد الحس والتجربة ، إذ لا يفيد أن بمجردهما حكما كلياً ، إذ لا يؤمن وجود شيء مخالف لما أدركته ، فحكمنا أن الكل أعظم من جزئه مثلا ليس لانا أحسنا كل جزء ، هذا حاله . وكذلك القول في تصديقنا بالبراهين ، إذا صحت ، فان أعتقادنا صحتها لا يصح بتعلم . وألا فذلك يتمادى الى ما لا يتناهى ، ولا ذلك مستفاد من الحس . إذ لا يفيد الحكم الكلي .

فهذه الاشياء أذن من فيض الهي يتصل بالنفس النطقية ، وتتصل به ، فيحصل فيها هذه الصور العقلية . والذي قاض منه ذلك ، لا بد وأن تكون هذه المعقولات حاصلة فيه ، لما مر ، من وجود كونه كالخزانة لها .

وإذا كان كذلك لم يكن جسما ولا جسمانيا ، إذ المعقولات لا تحصل في جسم ، ولا جسماني .

ولا بد وألا يكون فيه بالقوة . وألا لاحتاج الى مكمل آخر ، ومخرج له فيها الى الفعل . فلا يكون مستكملا فيها بألة بدنية . فهو من هذه

الحيثية ليس بنفس ، وليس هو الواجب الوجود ، لما ستعلم أنه لا يكون محلا لشيء ، فهو أذن جوهر عقلي ، يقوم للنفس الناطقة مقام الضوء للبصر ، ألا أن الضوء يفيد القوة على الإدراك فقط ، لا الصورة المدركة .

وهذا الجوهر يفيد بآفراد ذاته للقوة الناطقة على الإدراك ويحصل لها الصور المدركة أيضا ، والاشغال البدنية تعوق النفس عن الاتصال به ، فلا تتصل به إلا برفض القوى البدنية ، وتخليتها أما رفضا بالكلية ، وكأنه غير ممكن ، وللنفس تعلق بالبدن أو رفضا ، دون ذلك - وليس شيء يمنعها عن دوام الاتصال به إلا البدن - والتجربة والحدس يدلان على ذلك ، فإذا فارقت البدن ، ولم يبق فيها شيء من الهيئات المكتسبة منه ، التي تجعلها عند مفارقتها ، كأنها لم تفارقه ، لم تول متصلة بأكملها ومتعلقة به .

وقد عرفت أن اللذة الحقيقية هي اللذة العقلية ، وهي الكمال الحقيقي للنفس - فالمقل^(١) هو المكمل للنفس ، ومن علل الاتصال به قوة تفيده ، هي المقل الهيولاني ، ومتوسطة ، هي : المقل بالملكة ، وقريبة هي المقل بالفعل . ألا أن المقل الهيولاني يمد النفس للاتصال ، وحصول الاوائل بتوسط قصد فكري من النفس ، والقوتين الاخرتين ، تمدان مع قصد ما .

(١) أ «المقل» .

الفصل الثالث

في

بيان أسناد مالا يتناهي من الحركات والحوادث الى العقل

القوة : اذا كانت غير متناهية ، من جهة إعطاء المدة ، لا يمكن أن تكون قابلة للتجزؤ بوجه من الوجوه ، ولا بالعرض ، لان كل قوة تجزأت ، فان كل واحد من أجزائها يقوى على شيء ، والجملة تقوى على مجموع تلك الاشياء .

وإذا كان كذلك كل جزء أضعف وأقل مقويا عليه من الجملة ، فان قوى كل واحد من هذه الاشياء ، أو بعضها على ما لا يتناهي من وقت معين ، فمقوي الجملة أزيد منه ، ولا زيادة على غير المتناهي ، إلا من جهة الطرف الذي يتناهي اليه ، فبقى أن كل واحد منها يقوى من ذلك الوقت المعين على متناه ، فتكون الجملة أيضا متناهية ، و (قد) ١١ فرضت غير متناهية ، هذا خلف .

وكذلك اذا كانت القوة متناهية من جهة العدة ، فان المدة اذا كانت متعاقبة لزم أن تكون المدة التي وقع فيها العدد الغير المتناهي غير متناهية ، ويعود الخلف المذكور .

وأن لم يكن العدد متعاقبا ، فبطلان عدم تناهيه أظهر . وتبين أيضا امتناع عدم تناهي القوة . باعتبار العدة ، على كل واحد من التقديرين ، فإنها لو احتملت التجزؤ فكل واحد من تلك العدة : أما ألا يقبل الشدة والضعف ، مثل تعلقنا أن : الواحد نصف الاثنين ، أو

(١) سقطت من ك .

يقبلهما ، ككل واحد من عدد الحركات فإن كان الاول فلا يد وأن يقوى البعض على شيء من ذلك •

ومحال أن يقوى على احاد مثل احاد ما يقوى عليه الكل ، وهي غير متناهية ، والا لم يبق فرق بين الكل وجزئه • ومحال أيضا أن يقوى على احاد كذلك ، وهي غير متناهية ، والا لكانت الجملة أيضا تقوى على متناه ، فلم يبق الا يقوى البعض على احاد كل واحد منها أقل من احاد الكل : أما متناهية ، أو غير متناهية • وكيف كان فهو يوجب (١) أن تكون الاحاد قابلة للاقل والازيد ، وهو خلاف الفرض •

وإن كان الثاني ، فالبعض من القوة أن لم يقو على تحريك ما جركه الكل ، فلا شك أنه يقوى على تحريك ما هو أصغر منه •

ثم الكل يمكنه تحريك ذلك الاصغر حركات أسرع ، فيحرك فتي مثل زمان تحريك الجزء تحريكا أكثر عددا ، فيكون العدد المبتدأ من وقت معين ، أن صدر عن الجزء حركات أقل منه هو صدر عن الكل ، إذ هو أبطأ ، فيكون هو بعض الصادر عن الكل ، وأبتدأوهما واحد ، فيجب أن ينقص المقوي عليه ، لا من جهة المبتدأ ، وما نقص من جهة فهو متناه منها •

فالصادر عن الجزء «متناهي» (٢) من الجهات ، ويرجع المحال المذكور وبهذا تظهر استحالة اشتراكهما في الفعل ، ويكون الخلاف في أن فعل الكل أشد من فعل الجزء •

وكل قوة في جسم فأنها تحتل التجزؤ ، فليس شيء من القوى غير المتناهية موجودا في الجسم ، ولا قوة من القوى الجسمانية غير متناهية التحريك ، سواء كان تعلقها بالجسم تعلق الحلول ، أو تعلقا على وجه اخر ، لان القوة الغير متناهية ، لو حركت جسما مسافة ما ، بكل

(١) أ «موجب» •

(٢) هكذا في ك ، أ •

قوتها لا ببعضها ، حتى لا تكون الإرادية منها تمسك عن شديد الحركة .
ليتصرف كمالها الى دوام التحريك ، وحركة ذلك الجسم بعينه في تلك
المسافة (في تلك المنافذ)^(١) بعينها أخرى متناهية ، فكل منهما تحرك
في زمان لا محالة ، لزمانيهما بالضرورة نسبة ، وكذا لسرعة حركتيهما
وبطئيهما . ولا شك أن قطع الجسم لتلك المسافة بالقوة الغير المتناهية ،
أنما هو في زمان أقصر من الزمان الذي يقطعها بالقوة المتناهية ، وألا
لم يظهر التفاوت بين القوتين ، والتي زمانها أقصر هي أسرع من التي
زمانها أطول .

ونسبة القوة الى القوة ، كنسبة الزمان الى الزمان ، لكن نسبة
الزمان الى الزمان نسبة متناه الى متناه ، فنسبة القوة الى القوة هي
كذلك أيضا .

فالقوة التي فرضت غير متناهية هي متناهية . هذا خلف .
ولا يتصور قوة تحرك تحركات غير متناهية في الشدة ، وألا لكان
تحريكها لا في زمان ، أذ لو كان في زمان ، مع أن كل زمان فهو قابل
للقسمة ، كما عرفت ، لكان كونها في بعض ذلك الزمان يقتضي كونها
أشد من التي في كله ، فلا تكون الحركة في كله ، لا نهاية لها في الشدة .
وهو على خلاف ما فرض ، وأذ قد تقرر أن كل قوة حالة في الجسم أو
متعلقة به كيف كان ، لا يجوز أن تكون غير متناهية في ذاتها ، أي لا تكون
بحيث يصدر عنها ما لا يتناهى في المدة أو في العدة أو في الشدة .
فمن الواجب أنه أن كانت حركات غير متناهية أو حركة واحدة
كذلك ، فلا بد من استنادها الى عقل واحد ، فما زاد .

لكن المقدم حق فالتالي مثله . أما بيان صدق المتصلة ، فلان ماعدا
العقل أما جسم أو متعلق به أو لا جسم ولا متعلق به^(٢) ، لكن الجسم

(١) سقطت من ك .

(٢) ك «بها» .

وما يتعلق به ، لا يصدر عنهما ما لا يتناهى ، فالصادر عنه ذلك هو ما ليس بجسم ولا متعلق (١) (لوحة ٣٤٤) به .
وهذا أن كان هو واجب الوجود فيمتنع ألا يكون بينه وبين المحرك الجسماني واسطة ، كما ستعلم . سواء كان ذلك المحرك نفسا أو غير نفس .

ونعيد الكلام في الواسطة . وأن كان عرضا فحله هو العقل ، لا غير ، وألا لم يكن بريئا عن التعلق بالجسم . وأن كان جوهر فذلك هو العقل إذ لا ننفي بالعقل ألا الجوهر الذي هو بهذه المثابة . وأما بين حقبة المقدم فلانه لولا وجود حركة غير منقطعة لما حدث حادث ، إذ الحادث لا يوجد بملة دائمة ، ألا إذا توقف إيجابها له على حادث آخر ، وألا لكان وجوده في بعض الاحوال دون بعض ترجيعا من غير مرجح ، فلا بد من توقفه على حادث ، وذلك الحادث يتوقف على آخر ، وهكذا الى غير النهاية .

وهذه الحوادث لا يجوز اجتماعها في الوجود ، لاستحالة وجود أمور مترتبة بالطبع الى غير النهاية معا ، فكل حادث يسبقه آخر لا الى أول ، والسابق لا يجوز أن يكون علة تامة لوجود اللاحق ، لانه غير موجود حالة وجوده .

فلا بد وأن تكون العلة التامة لوجوده مركبة من موجود دائم الوجود ، ومن سبق حادث آخر ثم الحادث إذا حصل وله علة ثبات فنسبته اليها ليست دائمة ، وألا لدامت ، ولكنها حادثة . فللنسبة على حدوث وثبات ، ثم يعود الكلام الى نسبة النسبة ، في نسبتها الى علة الثبات ، وتتسلسل العلل الثابتة الى غير النهاية ، فلا بد من وجود شيء ثباته على سبيل التغير والحدوث ، بمعنى أن ماهيته هي التغير والتجدد ، ولا مفهوم له وراء ذلك .

(١) كان يجب أن يكون رقم اللوحة ٣٤٣ لكن الاصل ك غير ناقص .

فدوام هذه الماهية وثباتها ، هو دوام التغير وثباته ، وذلك الشيء هو الحركة الدائمة .

ولو فرض أنقطاعها في حالة لاستحال بعدها حدوث حادث ، فإنه إذا لم يحدث في حالة فما الموجب لحدوثه بعدها ، فيفتقر الى حادث . وذلك الحادث يفتقر أيضا الى مثله ، فلم يتصور الحدوث .

ومهما فرضت حركة دائمة أنقطع الاستفهام بلم . ولا بد وأن تكون هذه الحركة دورية ، وآلا للزم أنقطاعها ، بدليل أن الحركة المستقيمة لا تذهب في جهة الى غير النهاية ، لوجوب تنامي الجهات ، وبالتعاود لا بد من الانقطاع ، لوجوب السكون ، بين كل حركتين مستقيمتين متضادتين أو مختلفتين ، كيف كانتا ، إذا الحركات المستقيمة لا بد وأن تكون نحو جهة ، ولا بد وأن يكون لتلك الجهة حد تنتهي اليه .

والمحرك الموصل للجسم الى ذلك الحد ، سواء كان هو الميل أو الطبيعة أو أي شيء كان يجب أن يكون مغايرا للمحرك له من ذلك الحد الى جهة أخرى تخالفها . ولا شك أن الموصل الى حد يكون موجودا حال الوصول اليه ، ضرورة كونه علة الوصول ، والوصول اني الوجود .

والسبب المقتضي للحركة من ذلك الحد الى اخر يخالفه في الجهة ، (و) (١) لا يجامع وجوده وجود السبب الموصل الى الحد الاول ، فهو حادث بعد ان الموصلية بعدية ، لا يجامع القبلية ، لا كالبعدية الذاتية . وهذا الحادث هو اني الوجود أيضا فيبين ان الموصلية الى الحد الاول وان اللاموصلية اليه . وهو الان الذي وجد فيه سبب الحركة من ذلك الحد الى ما أنتهت اليه الحركة الى الجهة المخالفة ، أما أن يكون زمان أو لا يكون . فان لم يكن لزم تتالي الانات ، وأن كان فذلك هو

(١) سقطت من ك

زمان (السكون) (١) ، فتنقطع الحركة ، فلا يحفظ الزمان ، فالتسي تحفظه هي المستديرة .

ثم أن حدوث المحرك من ذلك الحد يستدعي وجود حركة متصلة مستمرة ، فلو كانت مستقيمة لماد الكلام ، فوجب كونها مستديرة ، سواء كان بين الحركتين المستقيمتين زمان سكون ، أو لم يكن ، فلا حادث ألا وهو منفصل عن الحركات الدورية (٢) السمائية . ولهذا لو كانت السماويات أو شيء منها حادثا ، لافتقرت الى سماويات أخرى متحركة على الدوام حركة دورية ، فتكون هي التي كلامنا (٣) فيها .

فالسماويات ثابتة دائمة على حالة واحدة في ذواتها وأغراضها القارة لكن يحصل بحركاتها المختلفة اختلاف إضافات ، كما مر . ولا تفتقر هذه الحركة الدورية الى علة حادثه ، لكونها (٤) ليس لها ابتداء زمني ، وهي دائمة باعتبار ، وبه أستغنت عن العلة الحادثه ، وحادثه باعتبار ، وبه كانت تستند الحادثات .

فإن المراد بالحادث الذي هو موضوع قولنا : كل حادث فله علة حادثه هو الماهية التي عرض لها الحدوث والتجدد ، من حيث هي معروضة له .

والحركة ليست كذا ، بل هي حادثه لذاتها ، بمعنى أن ماهيتها هي الحدوث الذي نعني به ههنا نفس التغير واللاثبات .

فإذا كان ذلك الحدوث أو التجدد أو التغير ، بأي عبارة شئت أن تعبر عنه دائما ، لم يكن مفتقرا الى أن تكون علة حادثه ، إلا إذا عرض له تجدد وتغير زائدان عليه ، كالحركة الحادثه ، بعد أن لم تكن،

(١) سقطت من ك .

(٢) ك «البدنية» .

(٣) أ «لامنا» .

(٤) ك «لكون» .

بخلاف المتصلة الدائمة التي (لوحة ٢٤٥) قد عرفت كيفية تعلقها بالارادات الكلية والجزئية وحدوث العلة الذي (١) يفتقر اليه المعلوم الحادث ، لا يلزم أن يكون حدوثا زائدا ، وألا لم يصح أسناد الحوادث الى الحركة الدائمة .

فالعاصل أن كل واحد من المتغيرات ينتهي الى ماهية دائمة ، هي نفس التغير ، وهي الحركة المعرفة بأنها هيئة يمتنع ثباتها لذاتها ، فلدوامها لم تكن علتها حادثة ، ولكونها نفس التغير صبح أن تكون علة للمتغيرات ولولاها للزم من دوام تأثير الواجب لذاته في معلوله الاول ، على ما ستعلم دوام معلول معلوله .

وكذلك حتى لا ينتهي الامر الى الحوادث العنصرية البتة . وللزم من وجوب حدوث علة كل حادث عنصري تسلسل علل ومعلولات حادثة موجودة معا لا نهاية لها ، وللزم من عدم أي شيء كان بعد وجوده عدم علته وعدم علة علته كذلك ، الى أن ينتهي الامر الى واجب الوجود لذاته ، فيعدم ما يمتنع عدمه ، وهذه اللوازم باطلة ، ووجه لزومها قد عرفته من أصول سبق تقريرها .

ولوجود الحركة المستمرة لا يلزم شيء من هذه الممتنعات . فلولا وجود عقل أو أكثر موجب لهذه الحركة ، لما وجدت . ولا يجوز أن يكون العقل مباشرا لهذه الحركة ، وألا لكان له تعلق بالجسم من طريق التصرف فيه ، فلم يكن عقلا ، بل معنى استناد هذه الحركة الى العقل هو أنه لا يزال دائم الفيض على النفس المحركة هذه الحركة . ممدا لها بقوته التي لا تنهاى ، وهي تقبل منه ذلك الفيض ، وتؤثر تأثيرا غير متناه . على سبيل الوساطة ، لا على سبيل المبدئية التي بين امتناعها .
فما يتعلق بالجسم لا يصدر عنه ما لا يتناهى لو أنفرد ، لكن يجوز ذلك اذا لم يزل مستمدا من مبدأ عقلي . وليس يمتنع على الاجسام الانفعال الغير المتناهي ، بل الممتنع عليها هو الفعل الذي هو كذلك على وجه الاستبداد ، من غير أن يستمد أمرا من غيره .

(١) أ.التسي .

آخر الامر الى عقل ، هو المصدر^(١) ، بعد واجب الوجود ، لوجود الاجسام .

وكيفية هذه المصدرية هي : أن المبدأ المفارق يفيض عنه وجود الهيولي ، بأعانة الصورة ، من حيث هي صورة ما ، لا من حيث هي هذه الصورة المعينة . إذ لو كان من حيث تعينها ، لما بقيت الهيولي ، بعد مفارقة تلك بعينها ، فما كان يصح تعاقب الصور على هيولي واحدة ، وكونها صورة ما ليس أمرا واحدا بالعدد ، فلا يكفي في وجود الهيولي التي هي واحدة بالعدد .

ولهذا افتقرت في وجودها الى واحد بالعدد ، دائم الوجود ، هو غير الصورة المفترقة الى الهيولي بوجه ما ، سواء جاز عليها مفارقتها ، أو لم يجز .

وينضاف الى ذلك الواحد ، الصورة من حيث طبيعتها النوعية فيجمع منها علة تامة للهيولي مستمرة الوجود معها ، فيكون ذلك المبدأ نظير شخص استبقى سقفا بدعائم متعاقبة ، يزول واحدة ويقوم أخرى بدلها .

وتلك الدعائم هي نظير الصور^(٢) المتعاقبة ، التي بها كان ذلك المبدأ المفارق مستقبيا وجود الهيولي . فباجتماعها ثم وجود الهيولي ودخلت الصور العاقبة ، من حيث هي تلك بعينها في العملية بالمرض . وعند تمام وجود الهيولي تشخصت بها الصورة ، من حيث أنها هذه الهيولي (لوحة ٣٤٦) المعينة ، لكونها قابلة للتنامي والتشكل اللذين بهما تشخص الصورة ، وتشخصت هي أيضا بالصورة ، من حيث هي صورة مطلقة ، وموجبة لذاك التشخص . فلا يعقل وجود الصور المعينة إلا في مادة معينة ، ولا كذلك المادة

(١) أ المصدر .

(٢) ك الصورة .

مع الصورة ، فكذلك يجب أن نتصور كيفية صدور الجسم عن الفعل .
ويدلك ايضا على كونه علة للجسم كون الجسم لو فعل شيئا ، لكان
أنما يفعل بصورته ، لانه أنما يوجد بالفعل بها ، ولا يكون فاعلا ، ألا
إذا كان موجودا بالفعل ، ولا يمكن أن يفعل بمادته ، لانه يكون بها
موجودا بالقوة من حيث هو كذلك ، فلا يصدر عنه فعل .
والصورة النوعية والجسمية ، أنما يصدر عنها أفعالها ، يتوسط
ما فيه قوامها ، كما عرفت . ولا توسط للجسم بين هذه الصور بين ما
ليس بجسم ، سواء كان هيولي أو صورة أو غيرهما . فلو أوجد جسم
بصورته جسما آخر لوجب أن يوجد أولا جزئية اللذين هما : المادة
والصورة ، حتى يوجد بوجودهما الجسم .
وأذا أمتنع إيجاد جزئية بصورة جسمية ، لعدم النسبة الوضعية
بين الجسم ، وبين كل واحد منهما ، وجب من ذلك أن يمتنع إيجاد
بها . فلا يوجد الجسم بجسم ، ولا بنفس أيضا ، من حيث هي نفس .
فأنها من هذه الحيثية لا تفعل ألا بواسطة الجسم ، كما مر .
فهو إذن بعقل : أما عقل مطلق ، أو (١) عقل يبيض الاعتبار
ومن الوجوه الدالة على أن الجسم لا يفسد (٢) وجود جسم آخر ، هو أنه
لو كان كذلك ، لتقدم هيولي الجسم الذي هو العلة ، على جسميته .
وهيولي المعلول مشاركة في النوع لهيولي العلة ، (أذ) (٣) وقسوع
الهيولوية عليها أنما هو بالتوظيف ، لا بالتشكيك وغيره .
فيلزم أن تكون هيولي المعلول متقدمة على جسمية العلة ، فيتقدم
المعلول على العلة ، وهو محال .
ولو أوجد فلك من الافلاك ، أو عنصر فلكا آخر ، أو عنصرا .

-
- (١) أ «وأما» .
(٢) ك «يفيده» .
(٣) سقطت من ك .

لكان : أما الحاوي يوجد المحوي ، أو المحوي يوجد الحاوي ، وكلا القسمين باطل .

أما الاول فلان الجسم لا يصدر عنه فعل ، ألا إذا صار شخصا معينا ، إذ الطبيعة النوعية ما لم تكن كذلك لم تكن موجودة في الخارج فلا تكون علة ، لوجود غيرها . وحال المعلول مع وجود العلة ، هي الامكان ، إذ لا يكون للمعلول وجود ووجوب ، إلا بعد وجود العلة ، ووجوبها ، لا معها .

وجود المحوي وعدم الخلاء في الحاوي ، هما معا ، لا معية ، المصاحبة للاتفاقية ، بل معية مانعة من انفكاك أحدهما عن الآخر ، فأنهما لا يتخالفان في الوجوب والامكان ، بحيث يمكن انفكاكهما ، فلا (١) يتصور أحدهما إلا مع تصور الآخر ، وتشخص الحاوي العلة ، وكذا وجوده ووجوبه متقدم على تشخص المحوي المعلول ووجوده ووجوبه . فعدم الخلاء أن كان واجبا مع وجوبه ، كان الملا المحوي كذلك ، لعدم تخالفهما في الوجوب والامكان المؤدي الى جواز الانفكاك . لكن المحوي لا بد وأن يكون ممكنا مع وجوب الحاوي ، هذا خلف . وأن كان عدم الخلاء ممكنا مع وجوبه ، فهو ممكن في نفسه ، واجب بغيره ، فلا يكون الخلاء ممتنعا لذاته ، بل بسبب ، وقد بين بطلان ذلك .

ويلزم من امتناع الخلاء لذاته ، أن يكون المحوي واجبا لذاته ، لا ممكنا . وإذا كان هذا اللازم باطلا ، فيكون (٢) الحاوي علة موجدة للمحوي ، باطل أيضا .

(١) «ولا» .

(٢) «فكون» .

ويمكن اختصار هذا ، بأن الحاوي لا يمكن أن يوجد المحوي أو وهو متشخص ، ولا يتصور تشخصه إلا وأن يكون المحوي موجودا ، لامتناع الخلاء فلو أوجد المحوي لكان المحوي متقدما على نفسه تقدما بالذات . وذلك محال .

وكون الحاوي والمحوي ممكنين لا يوجب إمكان الخلاء إذا لم يكن الحاوي علة محوية ، لان إمكان خلو مكانيهما ليس هو إمكان الخلاء الممتنع ، فإن الخلاء لا يتعرض^(١) بارتفاع الحاوي والمحوي معا . بل أنما يفترض فيما نحن فيه بفرض محيط لا حشوله . لتفرض الابعاد التي هي الخلاء . وأما العدم المحض فليس بخلاء كما سبق . وأما الثاني . وهو أن يكون المحوي علة للحاوي فبطلانه ظاهر ، إذ لا يتصور أن يوجد الشيء ما هو أعظم منه وأكمل .

وهذا القوي المبرهن به على امتناع كون الحاوي والمحوي أحدهما علة الآخر ، يمكن أن يبرهن به على أن النفس المتعلقة بأحدهما ، لا يمكن أن تكون علة للجسم الآخر .

وظاهر أنها لا تكون علة للجسم الذي هي متعلقة به ، فإن من له رتبة الابداع لجسم ، لا تقهره علاقة ذلك الجسم ، حتى يصير بعينه تتوقف أفعاله كلها أو بعضها على توسطه .

وأذا لم يمكن أن تكون النفس علة لبعض الاجسام ، فلا يمكن كونها علة لشيء من الاجسام ، إذ الاجسام من حيث هي أجسام ، لا اختلاف (لوحة ٣٤٧) بينها في الطبيعة ، وأن وجب الاختلاف فيها بأمور أخرى .

(١) أ «لا يفرض» .

وواجب الوجود فلا يبدع الاجسام بغير واسطة ، بالتقرير الذي
 من : فلا بد إذن من توسط عقل في ايجادها • والاجسام وأن لم تكن علة
 موجدة للجسم ولا لاحد جزأيه ، فإنها تجعل مادة جسم آخر في بعض
 الأحيان مستعدة لقبول صور أو أعراض تفيض عليها من واهب الصور،
 الذي هو العقل ، أو ما يستند اليه ، وذلك كالنار التي تجعل مادة ما
 جاورها يتسخينها آياه ، مستعدا لقبول الصورة الهوائية من واهبها ،
 وكالشمس المدة بمقابلتها لقبول التسخين من واهية ، ولهذا تبقسى
 السخونة موجودة بعد زوالها عن المقابلة ، ولاجله أيضا يبقى كثير من
 الاعراض موجودا بعد انعدام ما يظن أنه علة موجوده له ولو كانت هذه
 وأمثالها عللا موجدة^(١) للصور أو الاعراض ، لما كان يبقى شيء من تلك
 المعلولات ، بعد زوال ما فرض أنه موجد له •

فموجدها^(٢) أمر آخر من الروحانيات ، لا من الجسمانيات •

(١) أ «موجودة» •

(٢) «فموجدها» •

الفصل الخامس في أن التشبيه بالعقل هو غاية الحركات السماوية

قد تبين لك مما سلف ، أن للسماويات نفسا محركة على الدوام .
وتبين لك أيضا أن الحركة لا تطلب ، لأنها حركة فقط ، بل لأنها
وسيلة الى غيرها .

ففرض نفوس الافلاك من التحريك المذكور : أما أن يكون غرضا
مظنونا ، كالثناء والمدح ، أو لا يكون . فإن لم يكن فاما أنه لاجل ما
تحت الافلاك ، أو لا لاجل ما تحتها .

وما ليس لما تحتها ، فاما لامر غير معشوق للمحرك ، أو معشوق
له ، وذلك المعشوق أما ذات أو صفة .

وعلى التقديرين : فاما أن ينال أو لا ينال : فإن لم ينل فاما ألا
ينال ما يشبهه أيضا ، أو ينال ما يشبهه ، ونيل التشبيه : أما دفعة أو
لا دفعة . وإذا لم يكن دفعة فالتشبه به ، أما ممكن الوجود ، أو واجب
الوجود .

وممكن الوجود أما جوهر أو عرض ، وكل واحد منهما ، حيث لم
يكن تحت الافلاك ، ولا متعلقا بذلك ، فهو أما جرم فلكي أو نفس فلكي
أو عقل أو عرض متعلق بأحد هذه الثلاثة .

والاقسام كلها باطلة ما عدا العقل ، فتعين أن يكون هو الذي
تطلب المحركات السنائية التشبه به بالحركة . فتححتاج الى ابطال قسم
قسم ، ليتعين هذا الذي هو الحق في نفس الامر .

أما كون غرضها مظنوناً فيدل على بطلانه ، أن حركاتها واجبة الدوام ، فيجب أبتناؤها على أمر واجب الدوام والمظنون من الكمالات ، فالحدس يحكم أنه لا يجب دوامه . فأن ما ليس بكمال في ذاته ، لا بد وأن يظهر للطالب في المدد الغير المتناهية أنه كذلك ، فحينئذ يتسرك الطلب ، وتنقطع الحركة .

وأما كونها متحركة لأجل ما تحتها وهذا هو (١) عالم الكون والفساد فالحدس الصحيح يحكم بأنه أحقر بالنسبة إلى أجزائها الشريفة ، (من) (٢) أن يتحرك لأجله . فإنه قد تبين أنه ليس لمجموعة بالنسبة إلى الأجرام النيرة (٣) قدر يعتد به ، بل ولا إلى واحد من الافلاك ، فضلاً عن مجموعها .

وهو خسيس بالنسبة إلى تلك الأجرام النيرة السماوية الامنة من الفساد .

ثم لو كان غرضها نفع السافل ، لما أندرت الفضائل في الازمنة المعطولة ، ولما أنفرت الملل الكافرة والامم الجاهلية ، ولما نبعت الاعتقادات الفاسدة والامور الخارجة (٤) عن السياسات الواجبة . هذا مع أن نفعها للسائل لا بد وأن ترجع منه أولوية عائدة إليها ، كما علمت وكيف تستكمل العلة بمعلولها ، ويخرج كمال الشيء من القوة إلى الفعل بما به خرج منها إليه .

(و) (٥) أما كون تحريكها لأمر غير معشوق ، فهو أمر لا يتصور في التحريك الإرادي ، فإنه لا بد وأن يكون لشيء يطلبه المرید ، ويختار

(١) ك « وهو هذا » .

(٢) سقطت من أ

(٣) أ « أهلكية » .

(٤) أ « والانوار الخارجية » .

(٥) سقطت من ك .

حصوله على لا حصوله ، وكل مطلوب ومختار فهو محبوب • ودوام الحركة يدل على فرط الطلب الدال على فرط المحبة ، والمحبة المفرطة هي العشق •

فالتحريك الذي لها هو لاجل معشوق ومختار • وأما كون المعشوق ذاتا تنال ، فامتناعه بسبب أن ذلك النيل لا يمكن (أن يكون) إلا دفعة ولو كان كذا لكان إذا نيلت الذات وقفت الحركة ، لكنها لا تقف . فلا تنال الذات بها • وأما كون المعشوق صفة تنال ، فلا يتصور نيلها بذاتها إلا إذا انتقلت من محلها إلى ذات العاشق الطالب لها بالحركة . وقد عرفت كيفية الحال في امتناع انتقال الاعراض المتشخصة بمحالتها • وإذا لم تنتقل هي بعينها (٢) ، بل حصل ما يماثلها (٣) ، فما نيلت هي ، بل شبيهها هو الذي نيل •

وأما كون المعشوق لا ينال هو ولا شبيهه ، فيمنع جوازه دوام حركتها فإنه لو كان كذلك ، لكان المتحرك بالارادة حركة دائمة ، طالبا للمحال (لوحة ٢٤٧) أبدأ (٤) والمقل السليم لا يتصور ذلك في المريد بارادة كلية ، يتصور بها جوهر مجرد عن الفواشي المادية •

وأما كون المحرك ينال شبيهه معشوقه دفعة ، فيبطله وجوب انقطاع الحركة عند نيله ، وكان على ما سبق من الوقفة • وأما كون التشبيه به جرما فلکیا ، فيظهر لك فساده من أن الجرم الفلكي ، لو تشبه بجرم آخر فلكي ، للزم أن تكون حركات (٥) الافلاك كلها متفقة الجهة ، ولا يكون بعضها إلى جهة والبعض إلى خلافها ، لكنها ليست بمتفقة في جهة

-
- (١) سقطت من ك •
 - (٢) أ «أحبها» هكذا •
 - (٣) أ «ما مائلها» •
 - (٤) في الاصل ك أن رقم اللوحة ٢٤٧ وهو خطأ لان ما قبلها كذلك وقد تركناها كما هي مع تمييزه بحرف ب •
 - (٥) أ «حركة» •

الحركة ، وليس ذلك لعدم مطاوعة الطبيعة ، فإن الاوضاع للجرم الكروي متساوية ، من حيث اقتضاء الطبيعة . والميل المستدير والجسم من حيث هو جسم ، لا يقتضي حركة الى جهة معينة ، ولا وضعا معيناً .

وليس للافلاك طبائع تقتضي وضعا معيناً ، وألا لكان النقل عنه بالقسر ، ولا جهة معينة ، بل (١) وجود كل جزء من أجزاء الفلك المفروضة ، على كل نسبة محتمل في طبيعة الفلك ، المقتضية لتساويه أحواله وتشابه ما يفرض له من الأجزاء .

وأختلاف حركاتها ليس منسوبا الى اختلاف هيولاتها بالماهية ، إذ القابل لا يكون فاعلا لما قبله . ولأنه لو كان لهذا السبب ، لكانت حركات الافلاك طبيعية ، وقد مر فساد . ولا يجوز أن تكون نفوس الافلاك ، يقتضي طبيعتها (٢) أن تريد جهة معينة ، أو وضعا معيناً ، ألا أن يكون لها غرض في الحركة ، وتخصص بذلك .

فإن الإرادة تتبع الغرض ، لا أن الغرض يتبع الإرادة ، فلا تختلف إذن جهات الحركة فيما نحن فيه ، إلا باختلاف أغراض المتحرك ، أو المتحركات .

وأما كون التشبيه به نفسا فلكيا ، فبهذا بعينه يظهر بطلانه ، فإن النفس التي للفلك لو تشبهت بنفس أخرى فلكية ، لوجب أن تشابهها في النهاج الذي للحركة ، فكانت توافقها في جهاتها وأقطابها .

وأن وجب قصور (ذلك) (٣) ، فأنما يوجب ضعف التشبيه عن التشبيه العام ، لا مخالفته . ونحن فلا نجد الاتفاق في ذلك في جميع السماويات . وأما كونه عرضا في جرم فلكي أو نفسي فلكي ، فحاول على بطلانه (٤) أن يكون التشبيه بجوهريهما هو بعينه دال على بطلانه .

(١) أ «فإن» .

(٢) أ «طبيعتها» .

(٣) سقطت من ك .

(٤) أ «بطلان» .

وأما كون ذلك التشبيه به هو واجب الوجود ، فيعلم امتناعه من هذا أيضا ، فإن واجب الوجود ، كما يتحقق هو واحد ، من كل وجه ، والمطلب متى كان واحدا ، كان الطلب لا محالة واحدا .

فلم يبق من الاقسام ألا أن يكون تشبه الافلاك في حركاتها الارادية الدائمة الدورية بعقل أو بعرض فيه . وإذا كان بعرض فيه فالتشبه به أيضا فيما فيه من صفة أو صفات . فعلى كلا التقديرين ، ليس تشبهها ألا بالعقل . وذلك بالتشبه هو تحصيل كمال واحد ، وكمالات كثيرة تستفاد منه . ولكن لا بالتمام .

والا لكان متى حصل أو حصلت أنقطعت الحركة ، بل لا يمكن حصولها ، ألا بتحصيل أجزائها على التعاقب . ومثل هذا الطلب لا يمتنع أن يبقى دائما ، بل هو فيما نحن فيه واجب الدوام ، على ما تحققت قبل . ويجب أن تعلم أن خروج الكمالات الى الفعل أمر كلي ، لا يمكن أن يصير غاية لحركات جزئية .

بل يجب أن تكون غايات الحركات الجزئية أمورا جزئية ، يلزمها هذا المعنى الكلي . وتلك الامور ، وأن دلنا عليها اختلاف الحركات . لكن ليس لنا الى معرفة ماهياتها المتخالفة سبيل .

وليس تلك الكمالات . هي أن تخرج أوضاع الفلك بالحركة ، من القوة الى الفعل ، فإن الاوضاع الخارجة الى الفعل إنما هي كمالات ما ، بالقياس الى الجسم ، لا الى محركه .

أنما الكمال اللائق بمحركة هو تشبهه بمبدئه المفارق ، في صيرورته بريئا عن القوة .

لكن الكمال والتشبه يقعان بالتشكك على أمور مختلفة الحقائق ، وقوع اللوازم ، فأذن ههنا شيء ما يحصل لمحرك كل فلك بالتحريك ، هو كمال بالقياس الى المحرك وتشبه بالقياس^(١) الى المبدأ المفارق .

(١) أ «بطلان» .

الفصل السادس

في

بيان أن العقل يجب أن يكون حيا مدركا
لذاته ولغيره (لوحة ٣٤٨) ، وفي كيفية ذلك الإدراك

قد تحققت أن أدراك الشيء هو نفس حصول مثاله عند المدرك لا أمر تابع له ، فإنه لو كان غيره ، لكان أدراك الشيء غير تحصيل ماهيته ومعناه ، وهو على خلاف ما سبق تقريره . وليس الملاحظ للشيء وجودا له في المدرك أو عنده ثانيا ، بل نفس حصوله مرة واحدة فقط .
والأ للزم التسلسل المحال ، فوجود المدرك لمدرك نفس أدراكيته له .

والسواد القائم بالجسم لو كان قائما بذاته ، لكان سوادا لذاته لا لغيره ، وكذا النور القائم بالجسم ، الذي هو ظهور للجسم ، لو قام بنفسه ، لكان نورا لنفسه ، أي ظهورا لنفسه .

وهكذا حال الصور العقلية المجردة ، فإنه لما كان حصولها لما يتمناها هو نفس تعقله لها ، فلو قامت بذاتها لكانت تعقلا لذاتها لا لغيرها فكانت (١) مدركة لذاتها .

وقد أتضح بهذا أن ما يكون وجوده لغيره ، لا يدرك ذاته ، فإن مدرك ذاته يجب أن يكون نفس وجوده أدراكه لذاته . ولهذا لا نجد ضروريا في أدراك مفهوم أنا إلا الحياة ، التي هي وجود الشيء عند نفسه .

(١) ك «وكانت» .

وتعلم أن جميع ما وراء ذلك خارج عنا : وجوديا كان أو عدميا^(١) ، لازما للنفس أو مفارقا . وعلى هذا ، فكل (ما هو)^(٢) في المادة فهو محجوب عن ذاته ، لكون وجوده لغيره ، لا لنفسه . وكل ما لا يحصل بنفسه ، لا يمكن أن يحصل له شيء ، إذ الحاصل لا يكون بالحقيقة له ، بل يكون لما هو حاصل له ، ومتحصل به . ومن هذا يظهر أن الهولسي الجسمية ، والصورة الحالية فيها ، وجميع المركبات والاعراض ، ليس شيء منها بماقل ولا حي على الإطلاق .

والعقل لما كان مجردا قائما بذاته ، وجب أن يدرك ذاته ، وأن يكون أدراكه لذاته نفس ذاته ، لا زائدا عليها ، كما قرر في النفس . بدليل أن صورته المطابقة له ، لو حصلت لما من شأنه أن يدرك لكان مدركا لها ، ولكان نفس حصولها له ، هو أدراكه لها .

فإذا قامت بذاتها ، فمن الواجب أن يكون أدراكها لذاتها ، إذ قيامها بذاتها ، هو حصولها لذاتها ، ككل واحد من الاعراض لو قام بذاته . وكل ما يدرك ذاته فمن شأنه أن يدرك غيره ، فإن العلم باللزم يقتضي العلم بلازمه ، إذا كان ذلك اللزم لذاته . وجميع الماهيات لها لوازم .

ولو لم تكن إلا لوازمها العامة ، كالوجود والوحدة وغيرهما ، فتعقل الذات وتعقل الغير متماكسان ، فإن كل ما يعقل غيره يعقل ذاته ، وكل ما يعقل ذاته يعقل غيره . وكل ما صح أن يكون معقولا للغير ، فإنه إذا قام بذاته كان عاقلا لذاته معقولا لذاته .

وتلخيص بيان هذه الدعاوى ، بعد استعائته بما مر ، هو أن كل شيء يعقل شيئا ، فله أن يعقل أنه يعقل .

(١) أ «عدميا» .

(٢) سقطت من أ .

وكل ما له ذلك (١١) ، فله أن يعقل ذاته ، فكل ما يعقل شيئا فله أن يعقل ذاته ، وكل معقول قائم بذاته ، فيمكن أن يعقل مع غيره ومعنى كونه معقولا مع غيره ، هو مقارنته للغير في القوة العاقلة لهما ، فهو مقارن للغير وللقوة العاقلة أيضا ، فلا يمتنع (عليه) (٢١) أذ هو قائم بذاته أن يقارن المعنى المعقول .

وأن امتنع عليه ذلك فلما نزع غير ذاته ، فيمكن له من حيث ذاته أن يكون عاقلا ، وإذا أمكن عليه ذلك فهو مدرك لذاته وللوازمها دائما .

فإن أدرك ذاته ليس أمرا غير ذاته ، حتى يصح عليه أن يكون تارة يتصف به فيدرك ذاته ، وتارة لا يتصف (به) (٣١) فلا يدركها .

والصورة (٤١) المجردة في العقل ، وأن فارقت الصورة المعقولة فيه غيرها ، فليست مرتسمة بتلك الصور ، بل المرتسم بها هو القابل لهما جميعا ، وليس أحدهما أولى بأن (٥١) يكون مرتسما بالآخر من الآخر به .

فأنهما وأن اختلفا بالماهية فنسبتهما إلى محلها غير مختلفة ، بل متساوية ، كنسبة الحركة والسواد إلى محلها ، الذي هو الجسم ، لا كالحركة ، والبطء الذي هو هيئة فيها .

فإن الصورتين المذكورتين قد توجد كل واحد منهما بحسب ماهيته وبحسب كونه معقولا بدون الآخر ، فلا يكون كونه هيئة فيه أولى من كون الآخر كذلك . فلو قبل كل منهما الآخر ، لقبل كل منهما نفسه ، وهو محال ، فلا يحصل شيء منهما للآخر ، فلا يعقله . فمقارنتها إذن في العاقل غير مقارنة الصورة والمتصور . وأستعداد الصورة للمقارنة ، أن كان (٦١) لازما لماهيتها النوعية ، فهو غير منفك عنها ، حالتي القيام بالذات والقيام بالقوة العاقلة .

-
- (١) أ «وهما له ذلك» .
 - (٢) سقطت من ك .
 - (٣) سقطت من ك .
 - (٤) أ «فالصورة» .
 - (٥) أ «أن» .
 - (٦) سقطت من أ .

وأن لم يحصل إلا عند الحصول في العقل ، فيكون استعداد المقارنة
لم يحصل إلا مع المقارنة أو بعدها ، وهو ظاهر الاستحالة •
ولولا ما قرر أولا ، لما لزم من مقارنة الصورة المعقولة لما تعقلها ،
كونها إذا كانت قائمة بذاتها ، وجب أن تكون عاقلة • ومع هذا فالحدس
(لوحة ٣٤٩) والذوق السليم ، هو الذي يؤيد هذا البرهان •

وإذا أردت مأخذا أسهل من هذا ، فيجب أن (١) تأخذه من علم
النفس بذاتها وبغيرها ، فإن ذلك نجده من أنفسنا ، وهو متحقق في
الانفس السماوية ، بما سلف من الأدلة •

وإذا كانت النفوس بأسرها تستند الى عقل يكون علة فاعلية لها
أما بتوسط شيء من النفوس أو لا بتوسطها ، فلا يمكن أن يكون ذلك
العقل أنقص في مرتبة الوجود منها •

والعلم والحياة هما من الكمالات الغير الزائدة على الذات ، بل
هما كمال للذات من حيث هي

والعلة الفاعلية لما له هذا الكمال الذاتي يمتنع أن تكون قاصرة
عنه فيه ، فإن تلك الذات على ما هي عليه من الكمال الغير الزائد عليها ،
هي مستفادة من تلك العلة وتابعة لها في ذلك الكمال ، فلا يصح أن
تساويها فيه ، فضلا عن أن تكون أشرف منها • وقد عرفت أن الذي من
الفاعل هو نفس الماهية الخارجية ، فهي كظلال له ، فلا تكون آتم وأكمل
منه •

وكمالية العلم والحياة كمال في نفس الذات ، لا تابع لها ، بحيث
يحتمل أن يكون مكتسبا من غير فاعلها • والفاعل البعيد في هذا أبلغ
من القريب •

(١) في ك «أن أن» •

وهذه الطريقة فلا تتمشى ألا في العقل الذي تستند اليه النفوس في العلية ، أر العقول التي هي كذلك ، ولا يستمر استعمالها في كل عقل ، بخلاف الطريقة الاولى ، لكن الحدس بعد الوقوف على القواعد السالفة يحكم أن العقل في الجملة أفضل من النفس ، سواء أنتسبت اليه بالعلولية ، أو لم تنتسب ، وذلك لتمامه وأستغنائه عن العلاقة الجسمانية ، فأنها لنقص في جوهر النفس - وإذا كان أتم منها في ذاته ، فهو أتم منها في العلم ، الذي هو نفس ذاتها ، وهو علمها بذاتها ، وفي العلم المناير لذاتها ، اللازم لها ، وهو علمها^(١) بغيرها . وكذلك القول في الحياة ، وأما يقال ذات وعلم وحياة ، مع كون الكل شيئا واحدا ، للاختلاف بينهما بنوع من الاعتبار .

وربما يتحقق لك فيما يستأنف ، أن العقول بأسرها إنما تختلف في ذواتها بالكمال والنقص ، وحينئذ يتبين لك أن كمالاتها الذاتية ، لا تختلف الا كذلك ، فيجب أن تكون كلها عالة ، وأن كان علم بعضها أنقص من علم بعض ، والعقل فلا يجوز أن يتغير علمه ، فإنه لو تغير لافتقر في تغيره الى حركة دائمة (و) دورية ، كما عرفت ، فيكون العقل حينئذ من الامور الداخلة تحت الحركات ، ومستكملا بالاجرام المتحركة .

فيكون - والحالة هذه - نفسا ، لا عقلا ، وهو^(٢) خلف . فيجب أن يكون علمه بالجزئيات على وجه كلي ، لا يتغير فيه ، ولا يفتقر فيه الى آلة جسمانية .

-
- (١) أ «عملها» .
 - (٢) سقطت من أ .
 - (٣) أ «وهذا» .

وليس ما يتبع حركات السماويات من نفع العالم السفلي يقادح في أن الغاية من حركاتها ، ليست هي نفعة ، فان ما هو من ضرورة الغاية غير نفس الغاية الحقيقية ، بل ربما كان غاية بالعرض ، وهي على أقسام : فمنه ما يكون أمرا لا بد من وجوده ، حتى توجد الغاية على أنه علة لها ، مثل صلابة الحديد ، ليتم القطع • ومنه ما هو كذلك على أنه لازم للعملة ، كالدكنة للحديد •

ومنه أمر لازم للغاية ، كحب الولد اللازم للغاية في التزوج ، وهو التناسل ، وحدوث الحادثات المنصرية عن حركة الافلاك التي غايتها هو استفادة الكمال مما فوقها ، هو من هذا القبيل •

(١) ك «كالقيام» •

الفصل السابع

فسي

بيان كثرة العقول ، وجملته من الاحكام المتعلقة بها

من وقف على ما سلف من الاصول ، تحقق أن المقول في الوجود كثيرة ، وأنه لا يمكن أن يكون عقل واحد فقط ، هو العلة الفاعلة لوجودات العالمين ، أعني : الجسماني والنفساني .
ويكون هو الذي تتشبه (به)^(١) النفوس المحركة للأجرام السماوية بأسرها . وهو بعينه الذي يخرج نفوسنا في تمقلاتها من القوة السي الفعل . ولو جاز أن يكون المؤثر لهذه الآثار كلها عقلا واحدا ، لوجب أن يكون : أما مركبا ، وأما متصفا بصفات كثيرة ، أو له اعتبارات مختلفة .

وهذه التوالي الثلاثة باطلة ، فكذا المقدم .

وتتبين الشرطية بما سبق بيانه ، من أن الواحد ، من حيث هو واحد ، لا يؤثر ألا أثرا وحدانيا^(٢) . وأذ هذه الآثار كثيرة فلا بد لها من كثرة تستند إليها : أما في ذات العقل بأن يكون مركبا ، وأما فسي صفاته وأعتبارات .

وأما بطلان هذه الاقسام فيتبين بأن تركيب العقل يقتضي ألا يكون مدركا لذاته ، لما علمت : أن كل مدرك لذاته فهو غير مركب ، لكن العقل قد بين أنه يدرك ذاته ، فليس بمركب .
ويقتضي تركيبه أيضا ، ألا يكون هو الصادر الاول عن واجب

(١) سقطت من ك .

(٢) أ «واحد» .

الوجود ، لما ستعلم أنه واحد حقيقي ، لا شريك له ، فلا يصدر عنه من غير واسطة أكثر من واحد بسيط .

ولا يمكن أن تكثر صفات أو اعتبارات ألا بقياسه إلى ما قبله وهو الواجب ، أو إلى ما بعده ، وهو معلولاته . أما قياسه إلى الواجب فلا يمكن أن يتحصل منه من الصفات والاعتبارات ما يفي بهذه الكثرة كلها ، وذلك ظاهر عند التأمل .

وأما قياسه إلى معلولاته فهو متأخر عن معلولاته ، فلا يتأتى أن يحصل منه ، ما يكون شرطاً في تكثر تلك المعلولات ، لأن الشرط متقدم على المشروط .

وأذا كان كذلك فهذه الكثرة لا تحصل إلا من عقول كثيرة العدد جداً . والذوق السليم يشهد بعد الاطلاع على القواعد التي يبتني هذا البحث عليها .

وكيف يتصور في تلك الثوابت ، أو أفلاكها مع ما فيه أو فيها (لوحة ٣٥٠) من الكواكب التي لا تنحصر لنا كثرة ، سواء كانت متفقة الأنواع مختلفة اللواحق المميّزة بعضها من بعض ، أو مختلفتها ، أن يكون بجميع ما يشتمل عليه صادراً عن عقل واحد ، بجهة واحدة ، أو جهات قليلة ، حصلت منه ، ومن نسبته إلى الواجب ، ونسبة الواجب إليه ثم اختصاص كل كوكب بموضع من الجسم البسيط ، ليس هو لذاته ، ولا لذات الجسم ، فإنه تخصيص من غير مخصص . بل لاختلاف هيئات في علته الفاعلية ، ليحصل من المجموع المجموع .

وتلك الهيئات يجب كونها متكررة ، على حسب ما حصل باعتبارها ويمتنع حصول مثلها في المعلول الأول لواجب الوجود .

وكل فلك من أفلاك الكواكب المتميزة فيه عدة أفلاك ، بعضها محيط بالأرض ، وبعضها غير محيط بها ، كما عرفت . فهذه (و) (١)

(١) سقطت من أ .

أمثالها لا تتحصل إلا من عقول كثيرة ، أو (هيئات)^(١) من هيئات كثيرة في عقل واحد ، لا يحصل في ذلك العقل الواحد ، ألا بمقايسته الى عقول كثيرة أيضا .

وكيف كان فلا بد من تكثر العقول في صدور هذه الاشياء المتكثرة ، التي قد بين أنه لا يمكن أستنادها من أقسام الموجودات الى غير العقل . وعلى مثل هذا تدل كثرة التشبهات في النفوس الفلكية المختلفة التحريكات . فانها أن كانت لاختلاف العقول فهو المطلوب ، وأن كانت لاختلاف هيئات في عقل واحد ، فيلزم منه أيضا وجود عقول متعددة . فلا تصدر هذه الافلاك وكواكبها ونفوسها المحركة لها ، إلا بعد وجود كثرة وافرة من العقول ، ولا تأخذ الافلاك في الترتيب في أول ما تأخذ العقول في ذلك ، بل العقول يحصل منها مبلغ على الترتيب العلي والمعلولي . وينفعل البعض عن البعض بهيئات كثيرة ، حتى يمكن وجود ما قد وجد .

وما تحصل منه النفوس أشرف مما تحصل منه الاجسام ، وما يتحصل منه الاشرف من كل جملة أشرف مما يتحصل منه الادون فيها ، فيحصل من الاشرف الاشرف ، ومن النازل النازل ، ومن المتوسط المتوسط ، مع احتمال أن يكون ذلك الشرف وما يقابله في ذوات العقول أو في هيئاتها التي بأعتبارها كانت مبادئ أمور متكثرة . وهذه العقول هي أشرف الموجودات ، وبينها من النسب العددية عجائب تحصل منها في النفوس . وللاجسام^(٢) عجائب أيضا .

ولا يبعد وجود عقول متكافئة تكافؤ النفوس الانسانية . وربما يمكنك أن تستدل على كثرة العقول بما عرفت من أفتقار التحريكات المنسوبة الى القوى النباتية والحيوانية ، الى موجود له عناية بأنواع

(١) سقطت من أ .

(٢) أ «والاجسام» .

النبات والحيوان ، هو غير النفس الناطقة وما يجري مجراها ، لفنول
الانسان عن نموه وتغذيته وتولد ما يتولد منه .

وأذا تنبه لشيء من ذلك في الحجلة ، فلا يعلم كيفيته ولا سببه ولا
ما فيه من التدبير المتقن والنظام . ولو كان المعتني بالنوع نفسا متعلقا
به تعلق نفوسنا بذاتنا ، لكان^(١) يتألم بتضرر الابدان ، فما كان يزال
في الألم ، لأن عنايته بجميع أبدان نوعه ، لا يبدن واحد فقط .

وليست هذه العناية عناية تعلق ، بحيث يحصل منه ومن البدن
الذي يتصرف فيه حيوان واحد ، هو نوع واحد . والحدس يحكم من
هذا وما يجري مجراه ، أن للأنواع الجسمانية ذواتا روحانية فيها هيئات
روحانية ، تكون النسب الجسمانية في النوع الجسماني ، كظل لها .
ولما لم ينحفظ ذلك النوع في شخص معين لضرورة الوقوع تحت الكون
والفساد ، حفظ بشخص منتشر .

فتلك الذوات هي التي تمد الأنواع بكمالاتها ، وتحفظها بتعاقب
أشخاصها ، مع كونها غير متعلقة بها . فإن من له رتبة الابداع لجسم ،
لا تقهره علاقة ذلك الجسم ، حتى يصير بحيث يفتقر في صدور الفعل
غنه الى توسطه . وليس من شرط المتصرف في جسم أن يكون مبدعا له ،
ولا من شرط المبدع لجسم أن يتصرف فيه .

ولا يستنكر كون الهيئات الجرمانية مماثلة أو مناسبة للهيئات
الروحانية ، فإن الانسانية الكلية هي في الذهن مجردة غير مقدرة ، مع
أن التي في الأعيان ليست كذلك .

ولا يستنكر كون الهيئات الجرمانية مماثلة أو مناسبة للهيئات
الغالب والمثال للأنواع ، فإن المبدع للأشياء لا يحتاج في أبداعه لها الى
مثل ، ليكون دستور الصنعة . ولو احتاج الى ذلك ، لاحتاج المثل الى

(١) أ «فكان» .

مثل آخر (و) (١١) كذلك ، الى غير النهاية .
وما يتخذ له القالب والمثال يجب أن يكون أشرف منهما ، لانه
الغاية ، فيلزم أن تكون الجسمانيات أفضل من الروحانيات . ولا يصح
هذا في العقول السليمة .

ومن له رتبة أيجاد هذه الانواع الجوهرية ، فلا بد وأن تكون ذاته
أشرف من ذواتنا ، التي هي أنفسنا الناطقة ، بتفاوت غير يسير ، لانها
(لوحة ٣٥١) تقصر عن أيجاد جرم ، فضلا عن أيجاد ما هو أشرف منه .
وما هو بهذه المثابة فلا يفعل من حيث هو متعلق بالجسم تعلق الاستكمال
به .

فأذن هذه الذوات أنما تفعل ما تفعله من الانواع من حيث هي
عقول ، لا من حيث هي نفوس ، لو كان لها تعلق بالاجسام باعتبار ما .
ولما علم من أدراك العقول لذواتها أنها بسيطة ، وجب من ذلك أن يكون
كل واحد منها ، من حيث هو كذلك أزليا أبديا ، تعين ما يبين به ذلك
في النفس من حيث ذاتها البسيطة ، والمجردات التي هي عقول على
الاطلاق ، لا يجوز أن يكون شيء من كمالاتها اللائقة بها بالقوة ، بل
يجب أن تكون كل كمالاتها ، وكل أمر ممكن الحصول لها حاصلا بالفعل ،
لانه أن لم يحصل لها أزلا وأبدا ، فهو ممتنع الحصول لا ممكنه ، فإن
استمرار عدمه لها دال على امتناعه عليها : أما لذاتها أو لغيرها . وأن
حصل بعد عدمه أو عدم بعد حصوله ، أفتر ذلك الامر المتجدد كما
علمت ، سواء كان هو الوجود أو العدم ، الى حركة دورية مستمرة :
فإن كان شيء من الحركة أو المتحرك بها ، أو النفس المؤثرة لها ،
معلولا لذلك العقل ، لزم المحال من وجهين : أحدهما - استكمال العلة
بمعلولها ، من حيث هو معلول لها ، وهي علة له .
وثانيهما - أن يكون العقل مستكملا بالجسم ، فلا يكون عقلا .

(١) سقطت من ك

وهذا خلف • وأن لم يكن شيء من ذلك معلولا للعقل ، فالمحال الثاني
لازم ، لا محالة ، دون الاول •

وأما المجردات التي هي عقول باعتبار ، ونفوس باعتبار آخر
فيجب أن تكون كذلك من الوجه الذي هو به عقول ، دون الوجه الآخر

الباب السابع

في

واجب الوجود ووحدانيته ونعوت

جلاله وكيفية فعله وعنايته

الفصل الأول

في

اثبات واجب الوجود لذاته

الطرق التي يستدل بها على وجود الواجب لذاته كثيرة . والذي أذكر منها هنا عشرة :

الطريق الاول : هو أنه لو لم يكن في الوجود موجود واجب الوجود، لكانت الحقائق والماهيات الموجودة كلها ممكنة الوجود ، وكل موجود ممكن الوجود يفتقر الى وجود علة موجودة معه ، ترجح جانب وجوده على جانب عدمه .

فمجموع الموجودات الممكنة تفتقر الى موجود هذا شأنه ، وذلك الموجود أما نفس ذلك المجموع ، أو داخل فيه أو خارج عنه .

فإن كان نفس المجموع ، فأما أن يعني به الآحاد بأسرها ، مع عدم الالتفات الى التاليف ، أو لا مع عدم الالتفات اليه . فإن عني به ما لا يلتفت فيه الى التاليف ، فنجعل كلامنا في الآحاد بأسرها ، فإنها ليست علة لنفسها ، إذ الملول يجب أن تكون علة مغايرة له ، وألا لكان متقدماً بالذات على نفسه ، ومفتقراً لها^(١) ومستفيد الوجود منها ، وهو يدهي البطلان . ولا علتها بعض تلك الافراد ، لامتناع كونه علة لنفسه ولعله ، لان العلة التامة للشيء يجب ألا يفتقر ذلك الشيء الى ما هو خارج عنها . لكن لو كان ذلك الشيء مركباً من ممكنات ، وأفتقر بعض تلك الممكنات الى أمر خارج عن الشيء ، لزم أن يفتقر الشيء الى ذلك الخارج أيضاً ، لانه مفتقر الى جزئه^(٢) المفتقر الى الخارج ، والمفتقر الى

(١) ك «مفتقرة اليها» .

(٢) ك «جزء» .

المفتقر أيضا الى ما أفتقر اليه ، فلا تكون علته التامة تامة ، هذا خلف .
 فبعض أفراد الجملة لو كان علة تامة للجملة ، لما أفتقر بعض
 آخر منها الى ما يخرج عنها . فكان يلزم أن تكون عللها معلولة لها ، وان
 تكون هي نفسها معلولة لنفسها . وهذا مع كونه بين الامتناع ، فهو
 يوجب أن يصدر عن الواحد أكثر من واحد ، وقد علمت أنه ممتنع
 أيضا .

وليس علتها أمرا خارجا عنها ، لان تلك الآحاد إن كانت غير
 متناهية ، فهو باطل ، لما مر . ولأن كل واحد ، وكل جملة منها مستندان
 الى علة تامة غير خارجة عن السلسلة ، التي هي غير متناهية ، متقدمة
 على ذلك الواحد ، وعلى تلك الجملة ، فلو كانت العلة التي للأحاد
 بأسرها حينئذ خارجة عنها ، لاجتمع على بعضها علة مع العلة التامة ،
 وقد عرفت استحالة .

وأن لم تكن تلك الآحاد غير متناهية ، وجب أنهاؤها ، الى علة
 غير معلولة ، وتلك هي واجب الوجود .

وأذا كانت الآحاد بأسرها معلولة ، وعلتها على تقدير ألا يكون فيها
 واجب الوجود ، يمتنع أن يكون نفسها أو داخلا فيها ، أو خارجا عنها ،
 فهي معتمة على ذلك التقدير .

وأن عني بالمجموع اعتبار ما يقع فيه التأليف مع التأليف ، فذلك
 كون الشيء علة لنفسه ، وبطلانه (١) ظاهر . وأن كان ما هو علة مجموع
 الممكنات داخلا في المجموع ، فكونه علة ذلك : أما بأنفراده أو مع سائر
 الآحاد . لا جائز أن يكون بأنفراده ، وألا لكان (لوحة ٣٥٢) علة
 لنفسه ولعلله بالتقرير السابق ، ولا جائز أن يكون علة مع باقي
 الاجزاء ، إذ المفهوم من ذلك أن تكون العلة هي المجموع بأحد المعنيتين
 المذكورتين .

(١) في ك «وبطانة» .

وقد عرفت أن ذلك محال ، فبني أن تكون العلة لجملة الممكنات الموجودة ، هو الخارج عنها . والخارج عن مجموع الممكنات لو كان ممكنا ، لكان من تلك الجملة ، لا خارجا عنها ، فهو آذن واجب الوجود (و) (١) لا بد .

الطريق الثاني : لو كان كل موجود ممكنا مع أنه لا بد لكل ممكن من علة موجودة معه ، فإن كانت تلك العلة ممكنة أيضا أفترقت الى علة أخرى ممكنة ، وهلم جرا . فإن كان في تلك المعلولات ما هو علة لعلته القريبة أو البعيدة ، فذلك هو الدور ، وأن لم يكن فيها ما هو كذلك ، فهو التسلسل ، وكلاهما محالان ، كما مر .

الطريق الثالث : كل جملة كل واحد منها معلول ، سواء كانت تلك الجملة متناهية ، أو غير متناهية ، فإنها تقتضي علة خارجة عن آحادها موجودة معها . لأنها أن لم تقتض علة أصلا ، فهي واجبة غير معلولة . وهذا وإن كان نفس مطلوبنا ، فهو في مثل هذه الصورة محال . لان كل مجموع يتركب من آحاد ، فهو واجب بآحاده ، لا بذاته .

وأعني بالجملة ههنا : ما هو كالعشرة الحاصلة من آحادها ، التي لم يحصل عند اجتماع أجزائها شيء ، غير الاجتماع ، مثل : هيئة أو وضع أو مزاج معد لقبول ما صار به المجتمع نوعا . فإن كانت هذه الجملة معلولة بالآحاد بأسرها ، لزم أن يكون الشيء علة لنفسه . وإن كانت معلولة ببعض الآحاد ، فليس بعض الآحاد أولى بذلك من بعض . بل أي بعض فرض أنه هو علة الجملة ، فعلته أولى منه بذلك ، بخلاف ما لو فرضنا الجملة مركبة من واجب وممكن ، فإن الأولوية للواجب ظاهرة حينئذ ، فلا بد وأن تكون معلولة لما هو خارج عن الآحاد كلها . والخارج عن كل الممكنات جملة وآحادا ، هو بالضرورة واجب الوجود .

الطريق الرابع : مجموع الممكنات الموجودة ممكن ، فله علة تامة

(١) سقطت من ك .

موجودة ، وهي لا يجوز أن تكون نفس ذلك المجموع ، لما مر ، ولا داخله فيه ، لتوقفه على كل واحد من أجزائه ، فلا يكون شيء منها علة تامة له . فهي موجود خارج عنها ، سواء كانت متناهية الآحاد ، أو غير متناهيتهما ، والموجود الخارج عن جميع الممكنات الموجودة واجب لذاته .

الطريق الخامس : (و) (١١) متى فرضنا مجموع الموجودات ممكنا بجملته وآحاده ، فلا بد من وجود سلسلة غير متناهية . فعلة تلك السلسلة أن لم تكن هي آحادها بأسرها ، فهي إما بعضها أو خارج عنها . وكلاهما على تقدير أن لا واجب محال ، لما مضى . وأن كانت هي آحادها بأسرها فتلك الآحاد مفترقة أيضا الى علة ، وليست هي نفسها ، ولا بعض آحادها ، ولا الخارج عنها . وجميع ذلك قد سبق تقريره : وإذا بطلت هذه الاقسام كلها ، لم توجد السلسلة المذكورة ، لوجود استنادها الى علة ، مع امتناع (١٢) استنادها الى علة ، فوجب انتهاء السلسلة الى الواجب ضرورة .

الطريق السادس : الموجودات حاصلة ، فإن فرضت واجبة فقد وقع الاعتراف بالواجب ، وأن كانت ممكنة ، فتحتاج الى مرجح . ومجموع الممكنات ممكن ، فالمجموع ممكن ، لا لان الحكم على كل واحد يلزم أن يكون على الكل ، بل لان المجموع معلول الآحاد . وإذا كانت العلة ممكنة ، فالمعلول أولى بالامكان ، وإذا كان الجميع ممكنا محتاجا الى مرجح ، فليس مرجحه ب ممكن ، وألا لكان من تلك الجملة المفترقة الى ذلك المرجح ، فيفتقر الى نفسه ، فيجب أن يكون غير ممكن ، بل : إما واجب أو ممتنع . وإذا كان كذا فهو منتهى العلل ، إذ لو كان له علة ، لكان ممكنا ، وهو خلاف الفرض . وإذا هو موجود فليس بممتنع ، فتعين كونه واجبا ، وهو مظلونا .

(١) سقطت من أ

(٢) أ «عدم»

الطريق السابع : لو تسلسلت الممكنات الى غير النهاية ، فالجملة المركبة من تلك السلسلة لابد لها من علة ، بها يجب المجموع أو بها وبما يلزمها ، لانها ممكنة ، وكل ممكن يحتاج الى علة هذا شأنها ، والعلم به ضروري ، وتلك العلة لا يجوز أن تكون داخلية في المجموع ، لان العلة بهذا التفسير لا يمكن أن تكون مسبقة بعلة أخرى ، وألا لكان المجموع مفتقرا الى العلة السابقة عليها ، فلا يكون الذي فرضناه^(١) علة بهذا المعنى ، هو علة بهذا المعنى . وإذا^(٢) كل داخل في السلسلة المركبة من آحاد أمكانية تسبق علة أخرى ، فلا شيء من الداخل فيها علة لها بهذا التفسير ، وليست علتها هي نفس المجموع ، لاستحالة تقدمه على نفسه ، فهي خارجة عنه ، والخارج عن المجموع واجب لذاته ، فينقطع به التسلسل على تقدير وجوده .

الطريق الثامن (لوحة ٣٥٣) : كل ممكن فانه محتاج الى مرجح به يجب وجوده ، على ما مر . وذلك المرجح أما ممكن أو واجب ، لكنه ليس بممكن ، لانه لو كان ممكنا لذاته ، لكان محتاجا الى علة ، فيكون الامر المحتاج اليه محتاجا الى علته ، لان المحتاج الى الشيء يحتاج الى ذلك الشيء ، والمحتاج الى علة الشيء لا يكون واجبا به فقط ، فتعين أن يكون واجبا لذاته .

فكل ممكن فهو واجب بوجود واجب لذاته ، وعلى هذا فلا شيء من الممكنات يجب به وجود شيء ، بل الذي يجب به وجود كل ممكن هو الواجب . بل الممكن المؤثر هو الذي يجب وجود معلول الواجب بمسده وجوده . وجاز أن يكون الممكن واجبا بوجود الواجب لذاته بعد وجود ممكن آخر ، ولا يكون الثاني واجبا بالاول . ولا يلزم من هذا أن يكون كل ممكن أزليا لدوام علته الموجبة لوجوب وجوده .

(١) أ «فرضنا» .

(٢) أ «وإذا» .

وأنما يلزم ذلك أن لو لم يكن له شرط بعد ، يجب بعده بالعلّة الموجبة ، وهي الواجب لذاته ، كما في كل حادث ، ولا يجب من وجوب كل ممكن بواجب الوجود ، أن تكون الحركات ثابتة ، لثبات علقتها . فان ثباتها غير ممكن ، من حيث هي حركة ، فان مفهومها هو المفهوم من الاثبات ، ولهذا جاز أنعدام الممكن القابل للثبات ، كالمركبات العنصرية على الوجه الذي عرفته . وذلك (١) لان وجوب ما هذا شأنه أنما هو بواجب الوجود ، ولكن بشرط عدمي مؤثر في المركب المعلول له تأثيرا يناسبه . فاذا ارتفع الشرط ارتفع المعلول المركب بأرتفاع ما أثره الشرط العدمي .

الطريق التاسع : أنا نعلم أن في الوجود موجودا له ثبات كالجسم الذي هو حامل للحركة ، والنفس المحركة للأفلاك والهيولي ، والجوهر المدرك لذاته في الانسان وغيره ، وكذا كل حادث مما وراء الحركة ، فان آن حدوثه غير أن بطلانه ، وبين الآئين زمان (هو زمان) (٢) ثباته ، وعلل الثبات مجتمعة ، إذ لا يثبت الشيء مع زوال مثبته .

ومجموع الممكنات الثابتة ممكن ، فيجب ثباته بغيره ، وألا لكان ثباته بذاته ، فيكون واجبا لذاته ، مع كونه ممكنا لذاته ، وهذا محال . وهذا الغير لا بد وأن يكون واجبا لذاته ، إذ لو كان ممكنا لذاته لكان ثباته بعلّة ما ، فيكون ثبات مجموع الممكنات واجبا به ، وبعلته ، فلا يكون ثباته واجبا به فقط ، وفرض أنه كذلك ، هذا خلف .

الطريق العاشر : مجموع الممكنات (٣) أمر ممكن لاحتياجه الى أفراد ، فيجب ثباته بغيره ، وألا لزم المحال السابق ذكره . وذلك الغير ، لا بد وأن يكون داخلا في المجموع ، لانه موجود في

(١) أ «وذاك» .

(٢) سقطت من ك .

(٣) أ «الموجودات» .

نفسه ، وما يكون موجودا فلا يتصور كونه خارجا عن جملة الموجودات ولا
محالة يكون واجبا لذاته ، فإنه لو كان ممكنا لكان ثباته يجب بعلمته ، فلا
يكون ثبات المجموع واجبا به ، وقد فرض واجبا به ، هذا خلف ، فتعين
أن يكون في الموجودات موجود واجب لذاته ، وهو المطلوب . وبعض
هذه الطرق قريب من بعض ، لمشاركته له في أكثر مقدماته .

الفصل الثاني

فسي

أن واجب الوجود واحد
لا يقال على كثرة بوجه

كل ما هو واجب الوجود لذاته ، فإن نوعه لا بد وأن ينحصر في
شخصه ، لوجوه ستة :

أحدها : أنه لو حصل أثنان من نوع الواجب لاشتراكا في الماهية .
وأمازا بالهوية ، فكان كل واحد منهما أو الواحد منهما مركبا مما به
الاشتراك ، ومما به الامتياز .

وكل مركب فهو مفتقر الى جزئه ، وجزؤه غيره ، فيكون الواجب
مفتقرا الى غيره ، فلا يكون واجبا ، وليس يحتمل التقدير المذكور أن
يكون المميز لكل واحد منهما أمرا عدما ، لأن المميز لا يوصف به
الآخر ، فلكل منهما مقابل ذلك التميز ، فيتصف كل منهما بمميز
وجودي ، وقد فرض الامتياز بالامور الدمية ، هذا خلف .

وثانيها : لو وجد شخصان من النوع الواجب ، فاما أن يكون
الامتياز بينهما بالفصول أو بالموارض .

لا جائز أن يكون بالفصول ، لأن الفصل مقوم لوجود حصة النوع
من الجنس ، فانه لا يوجد الجنس مطلقا ، غير مقترن بفصل ، لكن
الجنس فيما نحن فيه هو الواجب لذاته ، إذ هو المشترك فيه بين الاثنين
فكان يلزم أن يكون وجوده مطلقا بغيره ، فلا يكون وجوده بذاته .

ولا جائز أيضا أن يكون بالموارض ، لانها أن كانت لازمة كانت
متفقة بينهما ، فلا يقع بها الامتياز .

وأن كانت مفارقة فليست من اقتضاء ذات الواحد منهما ، والـ

لكان المفارق لازما ، هذا خلف • فهو بسبب منفصل ، فالواجب لذاته محتاج الى غيره ، وهو محال •

وثالثها : أن ماهية واجب الوجود المتعين ، أن كان تعينها ذلك لانها واجبة الوجود ، فليست في الوجود واجب لذاته إلا ذلك المميز • وأن كان لامر آخر ، فالواجب لذاته يحتاج الى غيره ، وأن (لوحة ٣٥٤) كان لا لذاته ولا لآخر ، كان غير معلل البتة ، فكان اختصاص كل واحد منهما بتعيينه الخاص بتخصيصها من غير مخصص ، وهو محال •

ورابعها : أن الذي به واجب الوجود المميز هو هو ، يجب ألا يكون زائدا على ماهيته الخارجة ، بل هو نفسها • وكل ما هو كذلك فنوعه منحصر في شخصه •

أما بين الصغرى فلأن هويته لو لم تكن نفس ماهيته ، لكانت زائدة عليها ، ومحتاجة اليها ، فكانت ممكنة لذاتها ، فلها مؤثر • فذلك المؤثر أن كان نفس ماهيته ، كانت ماهيته متشخصة قبلها ، وهذا محال • وأن كان غيره لزم احتياج واجب الوجود ، في هويته الى غيره ، وهو محال أيضا • وأما الكبرى فظاهرة •

وخامسها : هو أنه لو حصل واجبا الوجود من نوع واحد ، فهوية واجب الوجود المتعين : أن كانت علة لماهيته في الخارج ، فالواجب لذاته معلول^(١) للغير ، فيكون ممكنا • وأن كانا معلولي علة واحدة فكذلك أيضا • وأن كان الواجب لذاته علة لهويته فنوعه في شخصه ، وقد فرضنا الاثنيية ، هذا خلف • لما مر • وإذا كان كذلك فاما أن تكون واجبة لذاتها أو ممكنة لذاتها • فإن كان الاول كان الواجب صفة عارضة للنوع مفقودة اليه ، وهو ظاهر البطلان •

وأن كان الثاني أفترقت : أما الى ماهية الواجب فقط ، بمعنى أن يكون سببا تاما لها ، وحيثئذ يكون نوعه في شخصه • وأما الى غيره فقط

(١) «معلول» •

أو اليه وإلى غيره معا ، وبما كان من القسمين ، لزم احتياج الواجب في هويته إلى غيره ، فلا يَكُ الواجب واجبا ، هذا خلف .

وأذا قد ثبت أن نوعا واجب لا يدخل تحته شخصان فصاعدا ، فنقول الآن أنه يمتنع وجود شخصين هما واجبا الوجود ، سواء كانا من نوع واحد أو من أكثر

أما أن كان نوعهما واحدا ، فلما مر . وأما أن كان نوع كل واحد منهما مغايرا لنوع الآخر ، فوجب الوجود يجب - أذا ذاك - ألا يكون نفس حقيقتهما ، وألا كان نوعهما واحدا . فإن مفهوم وجوب الوجود لا يختلف ، وألا يكون خلا في حقيقتهما ، وألا لكان الواجب مركبا :

أما من أمرين وديين أن كان وجوب الوجود وجوديا ، أو من وجودي وعدمي ، أن هو أو الجزء الآخر عدميا^(١) ، أو من عدميين .

والكل يقتضي يكون الواجب واجبا ، فإن ما يقتصر إلى جزئه الذي هو غيره فليس بواجب ، والذي يتقوم بأمر عدمي ، فليس بموجود فضلا عن أن يكون اجب الوجود . لا سيما إذا لم يكن في أجزائه ما هو وجودي البتة . فاصح وجود واجبين من نوعين ، لكان وجوب الوجود عرضيا^(٢) لازما لكل واحد منهما ، فيكون كل واحد منهما يشارك الآخر في وجوب الوجود ، ويمتاز عنه بتمام ماهيته . وحينئذ لا يكون معروض وجوب الوجود في ذاته واجبا ، لا بمعنى انفكاكه عن الوجود الواجب .

بل بمعنى أن العقل يمكن أن يلاحظه وحده ، من غير ملاحظة ذلك الوجود ، فلا تكون ماهية المعروض هي المؤثرة فيه ، أذا الشيء لا يؤثر ألا إذا كان في الاعيان ، فيلزم أن يتقدم وجوده على وجوده تقدما بالذات .

(١) أ «عدمي» .

(٢) أ «عرضيا» .

وليس تلك العارض المشترك بينهما واجبا في نفسه ، لانه لا يوجد في الخارج من غير تخصيص يزيل اشترا ، وإذا لم يكن واجبا فهو ممكن ، فيفتقر الى علة ، هي غير معرو ، فيفتقر الواجب الوجود في وجوده الى علة خارجة عنه ، فلا يكون الواجب واجبا ، هذا خلف .

وأيا لو كان في الوجود واجبان لكل واحد منهما هو الوجود الواجبي المجرد ، إذ لو كان غيره ، لوجب يكون مقتضيا له ، والا لم يكن واجبا ، فهو ممكن ، فيفتقر الى علة ، غير معروضة ، فيفتقر الواجب الوجود في وجوده الى علة خارجة عند فلا يكون الواجب واجبا هذا خلف .

وأيا لو كان في الوجود واجبان لكان كل واحد منهما هو الوجود الواجبي المجرد ، إذ لو كان غيره ، لوجب أن يتن مقتضيا له ، والا لم يكن واجبا ، وكل ما يقتضي الوجود فيجب أن يتم موجودا في نفسه ، فيتقدم الواجب بوجوده على وجوده ، هذا خلف .

وتكون الماهية من حيث هي هي علة لوجود الوجود فمحال بالبدئية ، ولا كذلك كونها قابلة للوجود ، فإن قابل الوجود بتحليل أن يكون موجودا ، والا فيحصل له ما هو حاصل له .

وأنا يمكن أن تكون الماهية من حيث هي علة صفة معقولة لها ، كما أن ماهية الاثنين علة لزوجتها .

والماهية إذا لم تنفك عن التأثير حالة الوجود ، فلا يتصور تأثيرها ، في الوجود ، فهو غير زائد عليها . والوجودان المجردان ، افتراقا بالكمال والنقص ، فالناقص منهما لا يكون واجبا ، فإن الكمال إذا لم يكن له ، فالنقص في النوع المرجح ولمرتبة العية والمعلولية ، فيكون الناقص معلولا ، وقد كنا فرضنا هما واجبين . هذا خلف .

وأن لم يفترقا بذلك ، فيستحيل اشتراكهما من كل الوجوه ، إذ

لا (بد) (١) (لوحة ٣٥٥) مما يميز أحدهما عن الآخر ، لاستحالة
الاثنيتية ، من غير مميز .

ويستحيل افتراقهما من كل الوجوه ، بعد اشتراكهما في الوجود
المجرد الواجبي . ويستحيل اشتراكهما من وجه وأفتراقهما من آخر ،
لان ما به الامتياز يكون حينئذ عرضيا للوجود المجرد ، الذي هو تمام
ماهية الواجب ، فيكون ممكنا . وما به الاشتراك كذلك أيضا ، لافتقاره
في كل واحد منهما ، أو في الواحد منهما فقط الى هيئة مميزة .

وهنا برهان آخر على المطلوب ، وهو أن (ما) (٢) ماهيته هي
الوجود المجرد ، فلا يكون ماديا في ذاته ، وألا لكانت له ماهية وراء
الوجود ، ولا عرضا وألا لكان مفتقرا الى محله ، فكان ممكنا لا واجبا ،
فهو جوهر مفارق عن المادة . ووجوده لذاته فيكون مدركا لذاته ، ولا
يكون أدراكه لذاته زائدا على ذاته ، كما قرر قبل . فلو وجد واجبان
لكانا من نوع واحد ، إذ الحقائق الادراكية لا تختلف ألا بالكمال
والنقص ، وبأمر خارجية ، فلا تختلف بالانواع مع اشتراكها في
الحقيقة الادراكية ، وألا لكانت مركبة .

فان كان كل واحد من اجزائها أو جزئها حقيقة أدراكية ، فلا
أختلاف بينها بالنوع . وأن كان كل واحد منهما غير حقيقة أدراكية في
نفسه ، فالمجموع كذلك . وأن كان أحدهما حقيقة أدراكية والآخر ليس
كذلك ، فلا مدخل للآخر في الحقيقة الادراكية .
وإذا كانت الحقائق الادراكية لا تختلف بالانواع فما يجب على
شيء منها يجب على مشاركته في النوع .

وعلى هذا فلا يختلف الواجبان في الحقيقة ، لما مضى ، ولا يمتاز
أحدهما عن الآخر بنفسه ما اشتركا فيه ، ولا بأمر لازم للحقيقة ، إذ

(١) سقطت من ك .

(٢) سقطت من أ .

يشتركان فيه أيضا ، ولا يعارض غريب ، فإن المخصص بذلك المعارض :
أما الواجب المخصص به ، (١) الواجب الآخر ، أو غيرهما .

والاول باطل ، والا لكان متمينا قبل التخصيص ، لا بالمخصص ، مع
أنه لا يتصور التمين والاثنية إلا بمخصص . والثاني باطل أيضا ، لهذا
بمعينه ، فإن الشيء لا يخصص غيره ، إلا إذا تخصص هو في نفسه ، فلو
خصص كل واحد منهما الآخر ، للزم أن يكون كل واحد منهما متخصصا ،
قبل أن كان متخصصا ، هذا خلف .

والثالث بين البطلان ، فأنهما لكونهما واجبين ، لا يكون وراءهما
ما يخصصهما ، وأذ لا بد من المخصص على تقدير الاثنية ، مع أنه
يمنع أن يكون هناك مخصص ، فوجود واجبين فصاعدا ممنوع .

وقد يتأتى أن يستدل من وحدة العالم على وحدة صانعه الواجب ،
وربما اكتفى به العقل اكتفاء شديدا ، فإنه لو كان واجبان لوجب ألا يقع
بينهما اختلاف في الحقيقة ، لما مر .

فيلزم أن كل ما يصدر عن أحدهما يصدر عن الآخر . فإن كان هذا
العالم صادرا عن واحد منهما فقط ، من غير مشاركة الآخر ، وجب أن
يصدر عنه الآخر عالم آخر مثل هذا العالم ، وقد بين (٢) بطلانه . وأن
صدر هذا العالم عن الواجبين معا فهو محال أيضا ، لانا نجد أجزاء العالم
مرتبطا بعضها ببعض ارتباطا شديدا ، فهو كشخص واحد مركب من
تلك الأجزاء .

وأما أنت فتتحقق هذا الارتباط ، بما علمته من كون هذا العالم
مركبا من جواهر وأعراض ، وأن الجواهر منها متحركة ، ومنها مجردة ،
وأن المتحركة منها بسائط ومنها مركبات ، والبسائط منها عنصريات ،
ومنها فلكيات ، والمركبات منها حيوان ومنها نبات وجماد ، وأن أعراضه
مفتقرة الى جواهر باعتبار ، وأن جواهره مفتقرة الى أعراضه باعتبار آخر

(١) «إذا» .

(٢) «تبين» .

وأن متحيزاته ومجرداته في الافتقار كذلك أيضا ، وكذا عنصرياته وفلكياته .

ولا شك في افتقار الحيوان الى النبات ، والنبات الى الحيوان ، وافتقارهما معا الى العناصر في تركيبهما .

والعنصريات يحتاج بعضها الى بعض ، في تكوين هذه المركبات .

وانواع الحيوانات وأشخاصها يحتاج البعض منها الى البعض كذلك ، وكذا أعضاء الشخص الواحد منها ، على ما تشهد به المباحث الطبية .

ولا سبيل لنا الى استقصاء جميع وجوه الارتباط ، في أجزاء هذا العالم ، وظاهر أن الاجزاء التي بينها مثل هذا الارتباط ، وهو كونها بحيث يستبقى بعضها ببعض ، وينتفع بعضها ببعض انتفاعا بعضه مشاهد ، وبعضه معقول ، لا بد وأن يكون مجموعها شخصا واحدا مركبا منها ، كما هو الحال في بدن الانسان المركب من أجزاء متشابهة وغير متشابهة ، ذوات قوى وأفعال مختلفة وغير مختلفة .

وإذا ثبت هذا ، فالعالم الذي هو بهذه المثابة لو اجتمع على التأثير فيه وتدبيره : واجبان ، فصاعدا ، لكان لا يخلو الامر من أقسام كلها باطلة ، لانه أن استبد أحد الواجبين بإيجاد العالم وتدبيره ، وامتنع أن يكون للآخر تأثير فيه ، لاستحالة اجتماع (لوحة ٣٥٦) العلتين التامتين على معلول واحد بالشخص ، كما علمت .

وإن لم يستبد بذلك : فاما ألا يستبد بشيء منه أو يستبد ببعضه . فإن لم يستبد بشيء منه كانت حقيقته مخالفة لحقيقة الآخر ، أما بالكمال والنقص ، أو بغيرهما ، أن كان الآخر مستبدا ، بشيء منه . لأن الاختلاف في الاقتضاء يقتضي الاختلاف في المقتضي . أو كان العالم غير موجود أصلا ، أن لم يستبد الآخر أيضا بشيء منه ، وكلا الامرين محال .

وإن استبد أحدهما ببعضه : فإن لم يستبد الآخر بشيء منه عاد

المحال ، وأن أستبد ببعض آخر ، وجب أن يتساوى البعضان ، لتساوي المؤثرين ، وحينئذ لا يتصور الارتباط والتعاون بين البعضين ، أذ الوجه الذي بأعتباره أحتاج هذا الى ذلك غير الوجه الذي بأعتباره أحتاج ذاك الى هذا •

والمساويان فمثل هذا تعذر منهما ، ثم الذي يفعل شيئا ، فيتبع وجوده وجود آخر ، أو ينتفع به آخر ، فلا محالة له تأثير في الشئين (١) ، فلا يكون الواجب الثاني مستبدا بتدبير الشئ الذي فرض أستبداده به • وكان الذهن السليم يتنبه (٢) من شدة ارتباط العالم ببعضه ببعض ، على وحدة خالقة ، أذ لو لم يكن واحدا ، لميز كل واحد صنعه عن صنع غيره ،

فكان ينقطع الارتباط والتعاون بين أجزاء العالم ، فيفسر ويختل النظام •

على أنه لما ثبت أن الواجب الوجود هو الوجود المجرد ، الذي لا أكمل منه ، حصل الاستغناء في وحدانية الواجب عن جميع هذا ، بل ثبت من مجرد وجوب كون نوعه منحصر في شخصه ، أنه لا واجبان في الوجود ، كيف كانا (٣) •

(١) أ «الفئتين» •

(٢) أ «ينتبه» •

(٣) ك «كان» •

الفصل الثالث

فصل

توزيعه وانما هو موجود

عما يجب، توزيعه عنه

يجب الا تساوي حقيقة واجب الوجود ، حقيقة شيء من الممكنات ، لان للتساويات في الحقيقة متداوية في لوازم تلك الحقيقة . فلو تساوت حقيقة حقيقة ممكنة للزم استوائها في الوجوب والامكان ، حتى يكون كل واحد منهما واجبا ممكنا معا . وهو محال .

ولا يقدح في ذلك كون ماهية الواجب هي الوجود المحض الواجب . مع كون الوجود مشتركا بين جميع الموجودات بالاعتراض المنوي . فان الوجود الذي تشترك فيه الموجودات اشتراكا في المعنى . هو الوجود العام الذهني . وذلك ليس بماهية لشيء ممكن ، ولا جزءا من ماهية ممكنة . كما مضى .

فان وجود الاشياء هو كونها في الخارج ، فهو أمر عارض . من حيث هي معلولة . فواجب الوجود لا يشارك شيئا من الاشياء ، في معنى جنسي ولا نوعي ، فلا يحتاج إذن الى أن ينفصل عنه . بمعنى فصلي أو ترتيب ، بل هو منفصل بذاته .

وليس هو مركبا ، والا لاحتاج الى جزئه ، وجزؤه غير . فليكون ممكنا . ولان اجزائه ان كان كل واحد منها واجبا ، كان واجب الوجود اكثر من واحد ، وقد سبق بطلانه .

وان كانت كلها ممكنة ، فما افتقر الى الممكن أولى أن يكون ممكنا . وان كان بعضها واجبا والبعض الآخر ممكنا . فالبعض الواجب أن كان

(١) ا «مركب» .

أزيد من الواحد ، فقد عرفت أمتعه . وأن كان واحدا فقط فالباقي (١) ،
ممكن معلول ، مع احتياج المركب الذي فرض واجبا اليه ، وذلك محال .
ثم أن تلك الاجزاء أن لم يكن بينها ملازمة اشتغل كل واحد منها
بنفسه ، فلم تكن أجزاء لشيء واحد . وأن كان بينها ملازمة ، كان
البعض معلولا للبعض ، فعاد الحال في افتقار الواجب الى الممكن .

ويلزم من كون الواجب يس بمركب كونه ليس بجسم ، لان كل
جسم طبيعي ففيه تكثر بالقسة الكمية ، وبالقسة المعنوية ، الى هيولي
وصورة ، كما عرفت .

والجسم التعليمي فحتاج الى الجسم الطبيعي ، فاولى ألا يكون
واجبا ، ثم أنه مركب من مجموع أعراض ، فيكون عرضا مركبا . وأيضا
فلو كان الواجب جسم ، لكان نوع الجسم منحصرا في شخصه ، وليس
كذا .

وليس هو من الصورة ، ولا مثل الهيولي ، لاحتياج كل واحد منهما
الى الآخر . وأذالم يكن الواجب جسما ، لم يكن متحيزا ، ولا في جهة ،
فإن المتحيزان انقسم ، فهو جسم ، وأن لم ينقسم فهو أما حال في الجسم
أو جزء لا يجزأ ، وكل ذلك محال .

وأذا مني بالجواهر الماهية التي متى وجدت في الاهیان ، كانت لا في
موضوع . فالواجب ليس بجوهر بهذا المعنى ، لأنه أنما يتناول ما
وجوده غير حقيقته ، وواجب الوجود فليس كذلك . وعلم من عدم تركبه
أيضا تنزيهه عن أن يكون له ولد ، لان التوليد منه عبارة عن أن يتفصل
عنه بعض أبعاضه ، ثم يتربى ، فيصير مساويا له في الذات والحقيقة .

وهذا فلا يتصور في الذات التي هي غير متركبة ، ولا يجوز على
الواجب أن يحل في شيء ، لان الحلول لا يتصور ، ألا إذا كان الحال ،
بحيث لا يتمين ألا بتوسط (لوحة ٣٥٧) المحل .

(١) كـ والباقي .

ولا يمكن أن يتعين واجب الوجود بغيره ، ولا أن يفتقر الى غيره ،
 وأذ لا موضوع للواجب فلا ضد له ، على اصطلاح الخاصة •
 وأذ لا مساوي له في القوة ممانع ، فلا ضد له على اصطلاح العامة ،
 وأذ لا واجب غيره ، فلا ند له ، ولا يتعلق ببدن ، كما تتعلق النفس
 التي تتخصص أفعالها ببدنها • فإن قدرته تعالى أوسع ، وأفعاله أعم
 وأكثر ، من أن تتخصص ببدن يصدر عنه ، وواجب الوجود ، لا يجوز أن
 ينعدم ، لانه لو أنعدم لصدق عليه الامكان الخاص ، فلم يكن واجبا • على
 أنه لا حاجة الى هذا ، فإن واجب الوجود لذاته ممتنع لعدم •
 وأنت تعلم أن الشيء لا يقتضي عدم نفسه ، وألا لما تحقق •
 وواجب الوجود وحداني لا شرط له في ذاته ، وما سواه تابع له • وأذ
 لا شرط له ولا مضاد له ، فلا مبطل له •
 ويمتنع أن يكون للواجب صفة متقررة في ذاته ، فإنها أن كانت
 واجبة الوجود ، لزم وجود واجبين ، ولزم أن يكون الواجب الذي هو
 الصفة ، مفتقرا (١) الى ما يقوم به • وأن كانت ممكنة الوجود فوجودها :
 أما منه أو مما هو منه ، وعلى التقديرين فهو الفاعل لها ، فلو قامت بذاته
 لكان (٢) هو القابل لما فعله •
 والجهة الفاعلية بالضرورة غير الجهة القابلية ، وقد بين ذلك قبل
 ونزيده ههنا : أن الفعل للفاعل ، قد يكون في غيره ، والقبول للقابل
 يمتنع أن يكون في غيره • والجهة القابلية لا تقتضي التحصيل بالفعل ،
 والجهة الفاعلية هي المخرجة الى التحصيل • ولو كان الجهة الفاعلية هي
 بعينها القابلية لفعل كل ما يقبل ، وقبول كل ما يفعل ، وليس
 كذا •

والاثنان فلا يصيران واحدا أبدا ، ألا بما يفرض من اتصال

(١) أ «مفتقر»

(٢) أ «كان»

وامتزاج ، فانه أن(١) بقى كلاهما ، فلا اتحاد ، وكذا أن بطلا أو بطل
أحدهما ، على ما مر .

والواحد فلا يصير اثنين إلا بتفصيل مركب ، أو تفريق أجزائه ،
فانه في حال الاثنينية أن بقى هو بعينه ، فما صار اثنين ، بل حصل معه
آخر ، وأن لم يبق بعينه فقد بطل وحدث غيره .

وأذا كانت جهة القبول غير جهة الفعل ، لم يتصور في الواجب
الذي هو واحد من جميع الوجوه ، أن يكون مقتضيا لهما .

ولا يصح أن يكون الواجب محلا للحوادث ، سواء كانت متناهية ،
أو غير متناهية ، وسواء جوزنا تقرر سفة في ذاته أو لم نجوز . فان ذاته
لو كانت محلا لهذه الحوادث ، لوجب مع ما يلزم أن يكون في ذاته جهة
فاعلية ، وقابلية المبرهن على امتناعهما فيه ، وأن يكون له مغير ومحرك
الى الاشياء ، وألا يثبت فيه حادث زمانا ، فانه إذا كان ثابتا ، فبطل ،
فلحدوثه علة ، لا تتخلى عن الحدوث ولبطلانه علة لا تتخلى عن البطلان .
ولا بد لحدوث علتين من حدوث علتين أخريين مقترنتين بهما ،
فلا ينقطع تجدد الحوادث عن ذاته زمانا أصلا .

وكل حادث يفرض ثباته(٢) في ذاته ، فيجب أن يكون في ذاته
حوادث أخرى متجددة ، مع ثباته ، والا لم يتصور تأدي ذلك الثابت الى
البطلان . ويلزم من ذلك أحد أمرين محالين :
أحدهما : أن يكون الواجب لذاته حركة وضعية على الدوام ، فيكون
جسما ، وقد بين أن ذلك ممتنع في حقه .

وثانيهما : أن يكون منفعلا عن حركات الافلاك التي هي معلولاته
أنفعالا دائما ، فيلزم تقدم معلوله عليه بوجه ما ، وأن يكون فيه معنى
ما بالقوة .

(١) أ «لو» .

(٢) أ «ذاته» .

ولو عرض فيه عارض من غيره لصار ذا علاقة مع الغير ، فإن وجوده على تلك الصفة يتعلق بوجوده (١) ، ذلك الغير ، ووجوده خاليا عن تلك الصفة يتعلق بعدم ذلك الغير .

وهو إما أن يكون متمصفا بها أو خاليا عنها ، ويكون في كلتا حالتيه متعلقا ، والمتعلق وجوده بعدم غيره معلول ، كما أن المتعلق بوجود غيره كذلك ، لأنه لا تستغني ذاته عن ذلك المدم ، حتى لو قدر تبدله بالوجود لبطل ذاته ، فتكون ذاته متعلقة بالغير .

وواجب الوجود فليس كذا ، ووجوب وجود الواجب لا يقتضي تركبه من وجود ووجوب ، فإن الوجوب هو تأكيد الوجود وكماليته . والكمالية ليست بزائدة على الشيء في الاعيان .

ولو كان الوجود الذي يقال عليه وعلى غيره ذاتا محصلة في الخارج ، لكان أن اقتضت التخصيص به ، فما كان غيره يوصف بالوجود ، ولزم أن يكون كل موجود واجبا ، وأن لم يقتض التخصيص به ، فتخصمه به ممكن ، فيفتقر الى علة ، وتخصص الوجود العام (فيه) (٢) ، بأنه لا علة له ، كما أن الوجودات المعلولة تتخصص بموضوعاتها وعملها ، ولو كانت له ماهية ، لكان تعلقه بها ، فكانت سببا لوجوده ، وأيضا لو كان الوجود الواجب بذاته من لوازم ماهيته ، لكان معلولا (لوحة ٣٥٨) لها ، وهذا خلف .

(١) أ «وجود» .

(٢) سقطت من أ .

الفصل الرابع

فلسفي

ما ينعت به واجب الوجود
من نعوت الجلال والاكرام

انتهاء الملل الى واجب الوجود ، وكونه واحدا ، لا يشاركه شيء
اخر في وجوب الوجود ، يوجب ان جميع ما سواه من الموجودات ترتقي
اليه ، وأنها بأسرها محدثة بالحدوث الذاتي ، اذ لا وجود لها في ذاتها ،
بل وجود ذاتها كلها مستفادة منه .

فنسبته اليها نسبة ضوء الشمس الى ما سواه ، الذي بسببه يضيء
غيره ، وهو مستغن^(١) عن ذلك الغير ، لو كان للضوء قوام بذاته ، ولكنه
يفاير وجود الواجب ، بأن الضوء يحتاج الى موضوع .

والوجود الواجبي ليس له موضوع ، وقد عرفت أن الوجود المجرد
عن المادة غير محتجب عن ذاته ، فنفس وجوده اذن معقوليته لذاته ،
وعقليته لذاته ، فوجوده اذن عقل وعاقل ومعقول . وإذا كان يعقل ذاته
فيعقل أيضا لوازم ذاته ، والا ليس يعقل ذاته بالتعام ، فإن العلم التام
بالعلة التامة ، يقتضي العلم بالمعلول .

ولما كانت ذاته علة تامة لمعلوله الاول ، وهو يعلم ذاته علما تاما ،
وجب أن يكون علمه التام بذاته علة تامة للعلم التام بمعلولة القريب .
لأنك قد علمت أن علم كل ما يعلم ذاته ، هو نفس ذاته ، فيكون علما
تاما بالذات .

(١) في ك ، أ «مستغنى» .

والعلم بالعلّة التامة لا يتم من غير العلم بوجه استلزامها لجميع ما يلزمها لذاتها ، وهذا فيستدعي العلم بلوازمها القريبة بالضرورة ، فهو أذن يعلم جميع ما بعد المعلول الاول ، من حيث وجوبه به ، وانتهاءه اليه في سلسلة المعلولات المترتبة ، ويدخل في ذلك سلسلة الحوادث ، التي لا أول لها ، من جهة كونها جميعا ممكنة ومحتاجة اليه احتياجا ، تتساوى اليه في جميع احادها .

وكما أنه يدرك ذاته بذاته ، من غير افتقار الى صورة زائدة ، كذلك أدراكه لما يصدر عن ذاته ، هو نقش صورة ذلك الصادر عنه ، التي هي حاضرة له ، من غير انطباع . وعلى مثل هذا يدرك سائر معلولاته .

وقد علمت أنه ليس من شرط التعقل ، انطباع صورة التعقل لسي ذات العاقل على الاطلاق .

وانما يشترط فيه ذلك ، إذا لم يكن التعقل متجددا (١) ، ولا المدرك حاضرا عند المدرك .

فان البرهان على وجوب حصول صورة المدرك في المدرك ، لم تقم ألا فيما هو كذلك ، لا غير . بل شرط التعقل مطلقا هو مجرد الحصول ، لا الحصول على نعت الانطباع .

وقايل الشيء فقد حصل له ذلك الشيء ، لا محالة ، وليس حصوله له بأدون من حصوله لما هو قابل له ، فالواجب يعقل ذاته ، ويعقل ما سواه ، لحصوله له ، ضرورة كونه فاعلا له .

وإذا عقلت الجواهر المجردة ما هو غير معلول لها ، بحصول صورة فيها ، وجب أن يكون الواجب تعقل تلك الجواهر ، مع ما فيها من الصور إذ الجميع حاصل له .

وليس تعقله لها بصور أخرى ، بل بأعيان تلك الجواهر ، وما فيها فلا يفرب عنه شيء من صور الموجودات : الكلية والجزئية ، من غير حصول صورة فيه ، ولا اتصافه بصفة حقيقية .

(١) ك وغير متحدده .

ويكون علمه بجميع ذلك على الوجه الذي لا يتغير ، وقد عرفت كيفية أدراك الجزئيات المتغيرة ، على وجه لا يلحقه التغير . وقد بان من هذا أن علمه لا يجوز أن يكون أنفعاليا ، كما يستفيد صورة البيت من البيت ، بل علمه إنما هو فعلي ، إذ نفس وجود الاشياء عنه نفس معقوليتها له .

وأنت تعلم أن علمه بهذه المقولات هو بعينه صدورها عنه ، كما أن علمه بعلمه بذاته ، هو نفس وجوده .

وهكذا الحال في علمنا بعلمنا بأمر ما ، لان علمنا به ، هو وجوده في أذهاننا .

ولا يصح أن يقال أن وجوده في أذهاننا يوجد فيه مرة أخرى ، حتى يكون علمنا بعلمنا ، هو هذا الوجود الثاني ، بل وجوده مرة واحدة ، هو علمنا به ، وعلمنا بعلمنا به ، وعلى هذا ، الى أن ينقطع اعتبار المعتبر .

وأذا كان كذلك ، كانت نسبة المعلومات اليه نسبة صورة بيت نتصوره فنبين البيت بحسبه ، ألا أنك تحتاج الى استعمال آلات ، حتى تتوصل الى بناء البيت ، وهناك يكفي التصور في صدور الفعل عنه ، بل علمه هو معنى صدور المعلومات عنه .

ولما كان علمه بما سواه ، إنما هو بسبب العلم بأسبابه التي بها يجب ، فهو أذن يعرف وجوب إمكان الاشياء في ذاتها ، ووجوب وجودها بأسبابها . فعلمه بالامور الممكنة على هذا الوجه ، إنما هو يقيني ، ولا يجوز أن يكون ظنيا البتة . وإذا كان الحي عبارة عن الدراك الفعالي ، فالواجب لذاته حي .

ومما يدل على علم الواجب وحياته ، أن الانسان إنما علم بنفسه ، لان نفسه مجردة ، وهو ليس غائبا عن نفسه ، حتى يحتاج الى (لوحة ٣٥٩) حصول مثاله وصورته فيه ، ليعلمه ، بل نفسه حاضرة لنفسه ، وذاته غير غائبة عن ذاته ، فكان عالما بنفسه .

وقد بين أن علمه بذاته هو نفس ذاته ، غير زائد عليها ، وهي ممكنة محتاجة الى موجد ، فموجودها يجب أن يكون أكمل منها في العلم والحياة ، إذ العلم والحياة من الكمالات التي هي غير زائدة على الذات ، كما علمت . وكذلك الكلام في موجد الموجد ، إلى أن ينتهي إلى الواجب الذي له الكمال الأعلى ، فيجب أن يكون علمه وحياته أتم وأكمل من كل علم وحياة في الوجود .

وأنت تعلم من كونه عالما بفعله ، ومن كونه علمه فعليا ، مع أنه لا مكره له على الفعل ، أنه يريد لكل أفعاله ، فإن الكل فائض منه ، غير مناف لذاته ، حتى يكون كارها له .

فهو إذن راض بفيضانه منه ، وليس من شرط المريد كونه بحيث يصبح ألا يريد ، وهو قادر ، بمعنى أن ما يصدر عنه ، إنما يصدر بمشيئته ، ولو شاء ألا يفعل لما فعل ، لكن ليس من شرط صدق هذه القضية صدق قولنا : أنه شاء ألا يفعل وما فعل ، لأن صدق الشرطية لا يتوقف على صدق مقدمها .

ولأن القادر حال توفر دواعيه على الفعل قادر على الفعل ، لا لأنه شاء ألا يفعل ولم يفعل ، فإن ذلك لا يصدق ، مع (صدق) (١) أنه شاء وفعل ، بل لأنه بحيث لو شاء ألا يفعل لما فعل .

والواجب لذاته ، وأن استحال في حقه مشيئة ألا يفعل ، لكنه يصدق عليه أنه لو شاء ألا يفعل لما فعل ، فلا جرم كان قادرا ، وهو حكيم . بمعنى أنه يعلم الأشياء على ما هي عليه ، تصورا وتصديقا . وبمعنى أن فعله مرتب محكم جامع لكل ما يحتاج إليه من كمال وزينة .

وهو جواد بمعنى أنه أفاض (٢) الخير والانعام ، من غير غرض وفائدة ترجع إليه . فإنه أفاض الوجود على الممكنات كلها ، كما ينبغي وعلى ما ينبغي ، بلا غرض ولا منفعة تعود إلى ذاته ، بل لأن ذاته ذات تفيض منه على الخلق كلهم ، كل ما هو لائق بهم .

(١) سقطت من ك .

(٢) في ك «أفاض» ، أ «أفاد» .

واسم الوجود (١) على غيره مجاز ، وهو المعنى التام لكونه غير متعلق بشيء خارج عنه ، لا في ذاته ، ولا في صفاته الممكنة من ذاته ، سواء عرض لها إضافة الى الغير ، أو لم يعرض . وهو الملك الحق ، فان ذات كل شيء من جميع الوجوه هي له ، لان منه أو مما منه وجوده . ولا يستغنى عنه شيء في شيء ، ولا يفتقر هو الى شيء . وأذ حقيقة الشيء هي خصوصية وجوده ، فلا حق أذن أحق من ذات واجب الوجود بذاته . ولما كان ما يكون الاعتقاد به صادقا ، يسمى حقا أيضا ، فالواجب حق بهذا المعنى .

وكل شيء بالقياس الى ذاته باطل وهو (٢) حق . وكنت عرفت أن اللذيد هو الكمال ، وذلك بحسب المدرك . فأن كان بحسب الخيال فهو الكمال الذي له ، أو بحسب العقل ، فهو الكمال الذي له ، ومبدأ جميع ذلك الإدراك .

وواجب الوجود بذاته ، هو الكمال المطلق ، والجمال المحض ، أذ هو بريء عن علائق المادة ، وما بالقوة ، (و) (٣) لان الخير هو ما يتشوقه الكل ، وما يتشوقه الكل هو الوجود ، أو كمال الوجود .

أذ العدم من حيث هو عدم لا يتشوق ، وواجب الوجود هو الخير المحض ، الذي لا يتخالط شر ، وإذا كان له الجمال المحض والبهاء المحض . فهو في ذاته الخير المطلق ، وتعقل ذاته بآتم تعقل وأشدّه .

وكل كمال فهو معشوق ، فهو أذن يعشق ذاته ، ويبتهج بها ، فهو (٤) أجل مبهتهج بذاته ، لانه يدرك ذاته على ما هي عليه من الجمال والبهاء الذي هو مبدأ كل جمال وبهاء ، ومنبع كل حسن ونظام .

(١) لملها «الوجود» لان سياق الكلام عنه .

(٢) آ «وبه» .

(٤) ك «وهو» .

(٣) سقطت من ك .

فإن نظرنا الى المدرك فهو أجل الاشياء وأعلاها ، وكذلك أن نظرنا الى المدرك ، وأن نظرنا الى الادراك فهو أشرف الادراكات وأتمها ، فهو أذن أقوى مدرك ، لأجل مدرك ، بأنه أدراك ، لما هو عليه من العظمة والجلال .

ولا مغايرة بين هذه الثلاث ، بل نفس وجوده هو أدراكه لذاته ، وكونه مدركا ومدركا ، (كما) (١) هو بعينه وجوده . وقياس أبتهاجه بذاته الى أبتهاجنا بذاتنا ، كقياس كماله الى كمالنا .

وكما أن سرورنا أكمل من سرور البهائم ، لما بيننا من التفاوت في الكمال ، فكذلك نسبة سرور ما هو أشرف منا بكمال ذاته ، الى سرورنا بكمال ذاتنا .

وكذلك حتى ينتهي الامر الى الواجب الاول الذي له الكمال المطلق .

فيجب أن يكون عنده من المعنى الذي نعبر عن نظيره في حقنا باللذة والطيبة والفرح والسرور ، بجمال ذاته وكمالها ، ما لا يدخل تحت أوصافنا . ولا سبيل لنا الى التعبير عن كنهه ، (٢) لا يدرك كماله كما هو ، ألا هو .

ولما كان كل خير مؤثرا ، وكان أدراك المؤثر من حيث هو مؤثر حبا له ، وكان الحب المفرط ، هو العشق ، صبح أن نطلق على الواجب أنه عاشق لذاته ، معشوق لذاته ، ولما كان (لوحة ٣٦٠) شدة العشق وضعفه تابعين (٣) أشدة الادراك وخيرية المدرك وضعفهما ، ولم يكن الادراك التام ألا للواجب ، وجب من ذلك ألا تكون اللذة التامة ، والابتهاج التام الالة . وأن يكون عشقه لذاته ، هو العشق الحقيقي التام .

(١) سقطت من أ .

(٢) أ «ولا» .

(٣) أ «تابعان» .

والفرق بين العشق والشوق ، أن العشق هو الابتهاج بتصوير
حضرة ذات ما هي المعشوقة ، والشوق هو الحركة الى تميم هذا الابتهاج
إذا كانت الصورة متمثلة من وجه غير متمثلة من آخر .

كما يتفق أن يتمثل في الخيال ولا يكون متمثلة في الحس ، فكل
مشتاق ، فإنه قد نال شيئاً ما ، وفاته شيء . ولهذا لم يجز أن يصدق
على الواجب أنه مشتاق ، وجاز أن يصدق عليه أنه عاشق . ومحال
أن يبتهج الغير بأدراكه ، كما يبتهج هو بأدراك ذاته .

وتفاوتات العقلية في أدراكه كتفاوتها في وقوع ظله عليها .
وتفاوت لذاتها بأدراكه كتفاوتها في ذلك الادراك . والقرب من ذات
المدرِك على حسب شدة الادراك له ، فالمجردات المفارقة تتفاوت في
اللذة بحسب تفاوت قربها وبعدها من الواجب . وبهذا تختلف مراتب
الموجودات ودرجاتها ، ولا تقدر على فهم شيء من نعمت الواجب لذاته
إلا بالمقايضة الى ما نعرفه من أنفسنا .

ونعلم من تفاوت ذلك في حقنا بالكمال والنقصان ، أن ما فهمناه
منه في حق واجب الوجود ، أشرف (وأعلى)^(١) مما فهمناه في حق
أنفسنا ، ولا نفهم حقيقة تلك الزيادة ، لأن مثل تلك الزيادة ، لا توجد
في حقنا .

فكل نعمت في الواجب الاول لا نظير له فينا ، ولا سبيل لنا الى
فهمه ألبتة . وهذا القدر الذي قد ذكر من نعمت جلاله ، إنما هو بقدر
ما في وسعنا أن نعلمه منه ، لا بقدر ما يستحقه هو لذاته .

(١) سقطت من ك .

الفصل الخامس

فـي

تبيين كون صفات الواجب

لذاته لا توجب كثرة لا بحسب

تقوم ذاته ولا بحسب ما يتقرر فيها

أعلم أن الصفات للأشياء على خمسة أقسام :

أحدهما : صفات حقيقية عارية عن الإضافات ، ككون الشيء

أسود وأبيض .

وثانيها : صفات حقيقية يلزمها إضافة إلى أمر كلي ، ككون الإنسان قادرا على تحريك أجسام بحال ، فإن إضافته إلى هذا الكلي ، هو لزوم أولى ذاتي ، ويدخل فيه : زيد وعمرو وحجر وشجر ، دخولا ثانيا فإنه لا يتعلق بهذه الجزئيات تعلق ما لا بد منه ، ولهذا لو عدم زيد ، ولم تقع إضافة القوة إلى تحريكه ، ما ضر ذلك في كونه قادرا على التحريك ، لأن الأمر الكلي الذي به تعلقت الصفة ، لا يمكن تغييره ، بل أنما تتغير الإضافات الخارجة فقط .

وثالثها : صفات حقيقية ، تلزمها إضافة إلى أمر جزئي ، مثل علم الشيء ، بأن كذا موجود ، ثم يعدم ذلك ، فيصير عالما بأنه معدوم . فإن العلم بالكلي لا يكفي في العلم بجزئي جزئي تحته . ألا ترى أن علمنا بكون كل حيوان جسما ، لا نعلم منه كون الإنسان جسما ، ما لم يقتصر إليه علم آخر ، هو العلم بأن الإنسان حيوان ، فتعلم كل واحدة (١) من المقدمتين بعلم ، ونعلم النتيجة بعلم آخر . وإذا اختلف حال المعلوم من عدم أو وجود أو غيرهما ، وجب أن تتغير الإضافات ، والصفة المضافة معا .

(١) في ك «واحد» .

ورابعها : الاضافات المحضة ، مثل كون الشيء قبل غيره وبعده^(١) ومثل كونه يمينا ويسارا ، فانك اذا جلست على يمين انسان ، ثم قام ذلك الانسان ، فجلس في الجانب الاخر منك ، فقد^(٢) كنت يمينا له ، ثم صرت الان يسارا له . فها هنا لا يقع التغيير في ذاتك ، ولا في صفة حقيقية من صفاتك ، بل هذا محض الاضافة .

وخامسها : ما يرجع الى سلب محض ، ككون زيد فقيرا ، فانه اسم اثبات لصفة سلب . فان معناه عدم المال . وقد يتركب بعض هذه الاقسام مع بعض ، واذا قد تقرر هذا فنقول : واجب الوجود ، لا يجوز أن يوصف بما هو من قبيل الاقسام الثلاثة الاول ، لما عرفت من استحالة كونه فاعلا وقابلا لما فعله . فلا يكون علمه من قبيل علمنا بالامور المتغيرة ، ولا قدرته من قبيل قدرتنا .

واذا لا بد من وصف واجب الوجود بالوصاف ، التي اوجبنا اتصافه بها ، فيجب أن تكون غير مؤدية الى تكثير ذاته ، وتلك هي الاضافية ، والسلب وما يتركب منهما .

وقد علمت أن علمه بذاته ، هو نفس ذاته ، لا زائد عليها ، وكذا علمه بعلمه بذاته ، وهلم جرا . وعلمت أيضا أن علمه بمعلولاته ليس بزائد عليها ، ولا يحوج الى صفات متقرررة في ذاته .

ولما كان كون لوازمه موجودة عنه ، هو بعينه كونها معقولة له ، فعلمه هو قدرته . ونحن نفتقر في ايجاد الاشياء كبناء بيت مثلا ، الى عزيمة واستعمال آلات ، حتى نتوصل بذلك الى بناء البيت . وقدرته هي حياته ، فان الحياة التي عندنا تتكامل بأدراك وفعل ، هي التحريك ، ينبعثان عن قوتين (لوحة ٣٦١) مختلفتين .

(١) في ك «وبعد» .

(٢) ا «وقد» .

وليس الحياة منه غير العلم . وكل ذلك له بذاته . ولو كانت الصورة المعقولة التي تحدث فيها ، فتكون سببا للصورة الموجودة الصناعية ، تكفي بنفس وجودها لان تتكون منها الصورة الصناعية ، بأن تكون صورا ، هي بالفعل مباديء ، لما هي له صورة . لكان المعقول عندنا هو بعينه القدرة ، ولكن ليس كذلك .

لكن يحتاج الى زيادة متجددة منبعثة عن قوة شوقية ، تتحرك منهما معا القوة المحركة ، فتتحرك المصوب والاعضاء الآلية ، ثم تتحرك الآلات الخارجية ، ثم تتحرك المادة ، فكذاك لم يكن نفس وجود هذه الصورة المعقولة قدرة ولا ارادة .

وانت فتتحقق مما عرفت . أن واجب الوجود ليست ارادته مناهية الذات لعلمه الذي هو ذاته . مع اعتبار سلب ما . وإذا قيل له واحد فمعناه : سلب الشريك والتظير ، وسلب الانقسام .

وإذا قيل قديم فمعناه سلب البداية عن وجوده ، وإذا قيل كريم وجواد ورحيم ، فمعناه أضافته الى أفعال صدرت منه . وإذا قيل : هو مبدأ الكل فمعناه الاضافة أيضا . وإذا قيل : أنه جزء لم يمن ألا كونه مبرا عن مخالطة ما بالقوة والنقص . وهذا سلب ، أو كونه مبدأ لكل كمال ونظام ، وهذا اضافة .

وبالجملة ، فصفات الواجب ، التي هي غير نفس ذاته ، لا بد وأن تكون : أما سلبية ، كقولنا : ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض ولا حال ولا محل ، أو اضافة كقولنا : (أنه)^(١) مبدأ وفاعل . أو مركبة من اضافة وسلب كالأول ، فانه الذي لا يكون مسبقا بغيره ، ويكون سابقا على غيره ، وكالمريد ، فانه الذي يكون عالما بما يصدر عنه ، ولا يكون ذلك الصادر منافيا له .

(١) سقطت من ا .

ووصفه بالمبدئية هو إضافة واحدة له ، تصحح جميع الاضافات
ووصفه بأنه غير ممكن هو سلب واحد ، يتبعه جميع السلوب . وهذا
كما يدخل تحت سلب الجمادية عن الانسان ، سلب الحجرية والمديرية
عنه .

ولو لم ترجع اضافاته كلها الى إضافة واحدة ، لكانت الاضافات
المختلفة توجب اختلاف حيثيات فيه ، فكانت ذاته تتقوم من عدة أشياء ،
وليس كذا .

وتتفرغ من الاضافيات والسلبيات صفات ، لا سبيل لنا الى حصرها ،
في عدد مثل : الخالق البارئ المصور القدوس العزيز الجبار الرحمن
الرحيم ، اللطيف المؤمن المهيم ، الى غير ذلك ، مما لا يحصى كثرة .
فإن تكثر السلوب والاضافات ، توجب تكثر أسماء بحسبها ، ولما
لم تكن حقيقة الواجب معلومة لنا ، لا جرم ، لم يكن لها عندنا أسم
أصلا .

فإن الاسم أنما يوضع للمعلوم ، فيستعمل مع العالم بذلك الشيء ،
الذي وضع ذلك الاسم له ، إذا كان عالما بأنه وضع لذلك المعنى .
هذا ، مع أن كل واحد مما نعلمه ، من الاسماء التي تطلق على الواجب ،
فإن مفهومه مقول على كثيرين :

أما على سبيل الجمع ، وأما على سبيل البدل ، وكل ما كان كذلك
لا يكون تمام تلك الذات المعنية ، لأن القدر المشترك بينه وبين
غيره ، ليس تمام هويته ، وألا لكان هو غيره .

فأذن كل ما دلت هذه الاسماء عليه ، فليس هو هو فأذن ليس له
من حيث هو هو أسم عندنا ، ثم أسم كل شيء ، أما أن يدل عليه ،
أو على ما يكون داخلا فيه ، أو على ما يكون خارجا عنه ، أو على ما
يتركب من هذه .

والاول والثاني محالان ، في حق واجب الوجود ، كما عرفت
وكذا الدال على ما يتركب منهما • وأما الثالث فيحتمل وجودها سبعة :
لانه أما ان تكون صفة حقيقية ، أو إضافية ، أو سلبية ، أو حقيقية مع
إضافية ، أو مع سلبية ، أو إضافية مع سلبية ، أو سلبية مع حقيقية
وإضافية •

والصفة الحقيقية مفردة أو مع غيرها ، هي ممتنعة في حق الواجب
لذاته ، والبواقي فنير ممتنعة ، ولك أن تعتبرها من نفسك •

الفصل السادس

فني

كيفية فعل واجب الوجود وترتيب الممكنات عنه

الصادر الاول عن الواجب لذاته ، لا يمكن أن يكون إلا عقلا محضا ، أذ لو لم يكن كذلك ، لكان كما عرفت : أما عرضا أو هيولي أو صورة أو جسما أو نفسا . لا جائز أن يكون عرضا ، لانه لا يخلو : أما أن يكون محله هو الواجب أو غيره ، لكنه قد بان أن الواجب لا يتقرر في ذاته صفة .

ولو كان محله غير الواجب ، لكان ذلك الغير متقدما على العرض الحال فيه ، لوجوب أفتقار الحال الى المحل ، فكان المحل هو الاولى . بأن يكون المعلول الاول من عرضه ، وفرض أن العرض هو المعلول الاول ، هذا خلف .

وأیضا ، لو كان المعلول الاول عرضا ، لكانت الجواهر بأسرها معلولة له . وقد عرفت فساد ذلك .

ثم احتیاج الجوهر الى العرض ، مع احتیاج العرض اليه ، يؤدي الى الدور (لوحة ٣٦٢) المحال ، لان ذلك الجوهر ، هو الذي يكون محل المرض ، على تقدير كون المرض معلولا أول .

ولا جائز أن يكون المعلول الاول ، هو الهيولي الجسمية ، وألا لكانت الصورة الحالة فيها من معلولاتها ، فكان يلزم أن تكون قابلة لما هي فاعلة له (١) ، وقد سبق بطلانه .

ولان الهيولي أخس من باقي الممكنات ، فلو كانت تلك الممكنات معلولة لها ، لكان قد أوجد الشيء ما هو أشرف منه ، وأنت خبير بأستحالة ذلك . ولا جائز أن يكون أول المعلولات هو الصورة ، لما علمت من احتیاجها في وجودها وتشخصها وتأثيرها فيما تؤثر فيه ، الى الهيولي . فلا يمكن أن تكون واسطة مطلقة في وجود الهيولي .

(١) أ «لهـ» .

ولا جائز أن يكون ذلك هو الجسم ، إذ الواجب لذاته واحد حقيقي فلا يصدر عنه ما فيه تركيب بوجه . والجسم ، فقد تبين أنه مركب من الهولي والصورة ، فلا يصدر عنه بغير واسطة ، ولأنه لو كان أول معلولات الواجب ، لكان سائرهما من المقول والتفوس والاعراض والهولي والصورة ، توجد بتوسط الجسم ، ويكون الجسم علة موجدة^(١) له ، وقد استبان لك فيما مر امتناع ذلك .

ولا جائز أن يكون نفسا ، لأن المصادر الأول عن الواجب ، يجب أن يكون علة لكل ما عداه من الممكنات ، فيكون علة لجميع الاجسام . وكل ما كان كذلك فلا يكون في فاعليته محتاجا الى الجسم ، وكل ما كان غنيا في فعله عن كل الاجسام لا يكون نفسا .

ومن له رتبة الابداع لجسم ، لا تقهره علاقة ذلك الجسم . ولما بطلت الاجسام بأسرها ، سوى العقل المحض ، ثبت أنه هو الذي يصدر عن واجب الوجود أولا . وهذا العقل الذي هو المعلول الأول : أما أن يصدر عنه أكثر من واحد ، أو لا يصدر ، فإن لم يصدر عنه إلا واحد ، فقط ، فالصادر عن ذلك الصادر أيضا واحد ، والكلام فيه كالكلام في الأول .

وذلك يقتضي ألا يوجد موجودان إلا في سلسلة العلية والمعلولية . وهو محال بالضرورة . فتبين أن يكون بعض المعلولات ، يصدر عنه اثنان معا ، فما زاد . ولا يمكن أن يكون صدور الكثرة عن ذلك المعلول من حيث هو بسيط ، بل لا بد وأن يعتبر فيه تركيب ما .

وذلك التركيب : أما أن يكون له من : ذاته أو من علته ، أو بعضه له من ذاته وبعضه له من علته . فإذا ضم ما له من ذاته الى ما له من علته ، حصلت في ذاته كثرة بهذا الاعتبار . والأول والثاني باطلان . لأن ذاته : أن كانت بسيطة استحال أن تكون مبدأ للكثرة ، من حيث هي كذلك .

(١) «موجودة» .

وأن كانت مركبة أستحال أن تكون صادرة عن البسيط ، من حيث هو (١) بسيط . فبقي الثالث ، وهو أن يكون بعض الكثرة من ذاته ، وبعضها من علته .

وهذا السجل هو المتيقن ، وأما تقرير ذلك على وجه التفصيل ، فيحتمل وجوها كثيرة : وذلك لأن المعلول الاول له هوية مغايرة للواجب لا محالة .

ومفهوم كونه صادرا عنه غير مفهوم كونه ذا هوية ما ، فيصدر عن الواجب لذاته الوجود ، ويلزمه أنه ذو (٢) هوية ، وتسمى بالماهية . وهي تابعة للوجود من هذا الاعتبار .

وأن كان الوجود تابعا لها ، من حيث العقل ، وبقياس الماهية وحدها الى الوجود يعقل الامكان ، وبقياسها لا وحدها ، بل بالنظر الى الواجب ، يعقل الوجود بالغير ، وباعتبار أن الوجود الصادر قائم بذاته ، ليس وجودا لغيره ، بل لنفسه ، يلزمه أن يكون عاقلا لذاته ، كما قد سبق لك تقريره .

وباعتبار ذلك له مع الواجب ، يلزمه أن يكون عاقلا للواجب ، فهذه ستة أشياء في العقل الاول الصادر عن الواجب ، بعضها حقيقية ، وبعضها اعتباري .

ولوجود كون المعلول مشابها للعلل ، ومناسبا لها ، يجب أن يكون اتصال الفائض على المعلول الاول من مبدته . أذ هو بالصورة أشبه مبدا لكائن صوري ، وأن يكون الحال الذي له في ذاته بالمادة أشبه مبدا لكائن مادي ، فيكون بالاعتبار الاول مبدا لجوهر روحاني ، وبالاختبار الآخر مبدا لجوهر جسماني .

ولا مانع أن يكون لهذا الآخر أيضا تفصيل الى أمرين ، يصير باعتبارهما سببا لصورة ومادة جسميين . فإن الوجود والتعقل بالذات ، هي حال له ، من حيث هو بالفعل ، والهوية والامكان حال له من حيث هو بالقوة والفعل أشبه بالصورة ، والقوة أشبه بالمادة .

(١) أ «هي» .

(٢) في ك ، أ «ذا» .

فتصدر هيولي الفلك وصورته ، عن العقل الاول بأعتبارهما •
ولاجل كون الماهية والامكان عديمين في ذاتيهما (١) وجوديين بغيرهما ،
كانت المادة عدمية بأنفرادها ، وجودية بالصورة •

ولاجل كون (لوحة ٣٦٣) الساهية متقدمة على الوجود ، من حيث
العقل متأخرة عنه ، من حيث الوجود ، كانت المادة متقدمة على الصورة
من وجه . متأخرة عنها من غيره •

ولاجل كون الوجود أقرب الى المبدأ في الترتيب ، كان للصورة
تقدم بالعلية على المادة • فالكل معقول للواجب ، لكن منه ما صدر عنه
بغير واسطة ، وهو العقل الاول ، الذي ذاته واحدة • لكن تتبعها كثرة
أضافية ليست في أول وجوده داخلة في مبدأ قوامه • وتلك الذات
الواحدة ، مع ما يتبعها من كمالاتها ، يعبر عنها ، بأنها معلول أول •

وأن كان المعلول الاول بالحقيقة ، هو بعضها ، لا كلها • ومنه
ما صدر عنه بواسطة ، أو وسائط ، هي شروط معدة لوجود ما يتلوها
في مرتبة الوجود ، فإنه لا مانع من أن يكون الواحد يلزم عنه واحد ، ثم
يلزم ذلك الواحد المعلول حكم وحال ، أو صفة أو معلول آخر ، هو
واحد أيضا •

ثم يلزم عنه لذاته شيء ، وبمشاركة اللازم له ، فيحصل بسبب
ذلك كثرة كلها لازمة عن ذاته ، (و) (٢) لا تستنكر صدور نفس شيء
بأعتبار الوجوب والامكان وبغيرهما من الامور العدمية ، فإن العدميات
أنما يمتنع كونها عللا مستقلة بأنفسها • وأما كونها شروطا وحيثيات
تختلف أحوال العلة الموجدة ، بأعتبار كل واحد منها ، فغير مستنكر البتة .
اللهم ألا بدليل منفصل •

ولا تتعجب من كون الامكانات متساوية في كونها امكانات ، وكذا
الوجوبات ، وما يجري مجراها ، مع كون ما يلزم عن العلة بأعتبار
امكانها مثلا ، غير ما يلزم عن علة أخرى ، بأعتبار امكانها •

(١) ا «ذاتهما» •

(٢) سقطت من ك •

وكذلك ما يلزم باعتبار وجوبيهما بغيرهما وتعقيلهما ، وغير ذلك ،
فإن الامكانات والوجوبات والتمقلات ، وما ينحو نحو هذه ، إنما تقال
على ما هو صادق عليه بالتشكيك ، لا بالتوطؤ . فلا يلزم تساوي لوازمه
لو كانت هذه الاشياء عللا مستقلة ، لتلك اللوازم ، فكيف والحق أنها
لا تستقل بالايجاد ، بل هي^(١) شروط له .

ومن الجائز ألا يصدر باعتبار هذه الاشياء عن العقل الاول شيء
غير العقل الثاني ، وكذا عن كل عقل عقل آخر فقط . وعلى هذا الى
أن تصدر عن عقل من العقول ، باعتبار ما فيه ، من أمثال هذه الامور ،
أو باعتبار مقايسته الى غيره أو مشاركته معه موجسودات أخرى ، أو
بوجود آخر غير العقل .

وهذه الاعتبارات في العقل الاول إنما جعلت مثالا وأنموذجا
وتمهيدا ، لكيفية صدور الكثرة عن الواحد ، لا على وجه أنه لا يمكن أن
يكون ما هو في نفس الامر على خلاف ذلك .

وما في كل فلك كلي لكوكب من السيارة من الافلاك الكثيرة ، وما
في فلك الكواكب الثابتة ، أو أفلاكها من الكواكب ، يدل على أنه يمتنع
أن يكون صدورها عن عقل ، هو ثاني العقول ، أو ثالثها أو رابعها .

أذ لا يحصل فيه من الحثيات ، ولا يحصل له من النسب مع غيره .
عسا يفني بهذه الكثرة المختلفة أن تكون حاصلة منه . وما يصدق على
الواجب لذاته من الاضافات والسلوب ، لا يجوز أن يوجب صدور الكثرة
عنه . فإن هذه إنما تعقل بعد ثبوت الغير ، فلو جعلت مبدأ لثبوت ذلك
الغير ، لكان دورا .

وكون الواجب أو العقل أو النفس يعقل ذاته ، لا يصح أن يصدر
باعتباره أمر غير ما يصدر عن غيره ، من الاعتبارات ، أذ ليس تعقل
المجردات لذواتها أمرا زائدا على ذواتها ، فاته لا ماهية لها وراء كونها
عاقلة لذاتها .

(١) «هو» .

وتكثر الجهات والاعتبارات ممتنع في المبدأ الواجب ، لانه واحد من كل جهة ، فلا يشتمل على حيثيات مختلفة واعتبارات متكررة لما مر ، وغير ممتنع في مطلوباته ذلك • ولا يجوز أن يكون مبدأ للجسم ولا للنفس^(١) إلا بتوسط العقل . كما عرفت •

وليس يجوز أن يصدر الجسم السماوي عن آخر العقول ، لان لكل جسم سماوي مبدأ عقليا • ولو أنقطعت العقول ، قبل انقطاع السمائيات ، لبقى ما تخلف من السمائيات ، غير مستند الى علة ، اذ لا يمكن أسناده الى جرم سماوي ، ولا الى ما له تعلق بجسم البتة ، من حيث هو كذلك • فالعقول ليست أقل عددا من الافلاك ، بل من الجائز أن يكون أكثر منها ، بما لا سبيل لنا الى حصره •

وقد يحصل من هذا أن واجب الوجود يبدع جوهرها عقليا ، وجرما سماويا ، مع احتمال أن يكون بينه ، وبين أول الاجرام السماوية عقل واحد أو أكثر ، وكذلك يصدر عن ذلك الجوهر العقلي عقل آخر وفلك آخر •

وهكذا حتى تتم الاجرام السماوية • ولا طريق لنا الى معرفة عددها ، ولا معرفة عدد العقول والنموس • ولا بد من الانتهاء الى جوهر عقلي لا يلزم عنه جرم سماوي ، ولا يلزم من (لوحة ٣٦٤) كون كل اختلاف في المعلول ، يجب كونه عن اختلاف في الملل ، باعتبار العيئيات المذكورة في العقل أو غيرها • أن يكون كل اختلاف في الملل ، يوجب اختلافا في المطلوبات ، ولهذا لم يستمر أن يصدر عن كل عقل عقل وفلك معا • ولو استمر ذلك للزم التسلسل ، الذي عرفت امتناعه ، ولكانت الاجسام سير متناهية ، وقد برهن على أن ذلك محال •

وانما أنقطع الفيض عن العقول ، لكونها متفاوتة بالكمال والنقص فلا يكون العقل المفيد ، كالعقل المستفيد وجوده منه ، بل كل معلول هو أنقص من علته •

(١) ا «لجسم ولا لنفس» •

وتنتهي المقول في النقص الى عقل لا يصدر عنه عقل . والحال في ذلك كالحال في الانوار المحسوسة ، اذا كانت نورية بعضها مستفادة من نورية بعض ، الى أن تنتهي في النقص الى نور ، لا يظهر عنه نور آخر . والتفاوت في الكمال والنقص قد يكون : من جهة الفاعل ، وقد يكون من جهة القابل ، وقد يكون من جهتهما معا . فما لا قابل له فتفاوته في ذلك ، يكون بسبب رتبة فاعله ، وكمال الواجب ، لا علة له ، بل هو الوجود المحض ، الذي لا يشوبه فقر ونقص .

والعقل الاول هو اكمل الممكنات وأشرفها ، وهو فقير في نفسه ، غني بالواجب . ووجود المعلول من العلة ليس بأن ينفصل منها شيء ، فإن الانفصال والاتصال من خواص الاجسام . بل على أنه موجود بها فحسب ، كما هو الحال في اشراق نور الشمس .

ولا يمتنع في بديهة العقل أن يكون المعلول يقبل عن علته ، بمد صدوره عنها ، أعني البعيدة الذاتية هيئة أو هيئات .

وإذا قبل العقل الامر الاول من الواجب هيئة ، فلا يوجب ذلك أن يكون الواجب متكثرا ، بسبب إعطاء الذات والهيئة ، فأنهما لم يوجداه عنه ، لمجرد ذاته ، بل أحدهما ، وهو الذات ، هو لذاته فحسب ، والآخر (و) (١) هو الهيئة لصلوح القابل ، فالمجردات (٢) . فقد تنمكس الانوار من بعضها على بعض ، كما تنمكس الانوار المحسوسة من الاجسام

وكل ما قلناه من الواجب ، بتوسط ما فوقه رتبة رتبة . إذ المجردات لا يجلب بعضها عن بعض ، فإن العجائب من خاصية الاجسام والابعاد وشواغلها ، وبمشاركة الذات . مع هيئة (٣) الاشعة ، وبمشاركة بعض هذه الاشعة مع بعض تتكثر الموجودات المجردة وغيرها . ويكون منها ما هي متكافئة في الوجود ، ومنها ما هي في سلسلة العلية والمعلولية طولا .

(١) سقطت من ك .

(٢) ك «المجردات» .

(٣) ك «هذه» .

ويحصل بين الاشعة بعضها في بعض ، وبينها وبين غيرها ، من
المناسبات العجيبة ما يكون سببا للتركيبات العجيبة في المعلومات
الروحانية والجسمانية .

وليست الانواع المحفوظة عندنا ، ولا الفضائل الدائمة الثابتة
ونحوها ، مبنية على الاتفاقات ، بل لاحوال ثابتة في العلل .

ولكل علة موجدة بالنسبة الى معلولها محبة وقهر ، وللمعلول
بالنسبة الى علته محبة يلزمها ذل وخضوع . وقد يتأدى الى المعلومات
النوعية من هذه الجهات ما تقتضي أن تكون متفاوتة فيها أو في بعضها .
ولا يوجد ممكن أخس ألا والممكن الأشرف قد وجد قبله . فإنه لا يمكن
وجود ما هو أفضل من العقل الاول ، فإن الواجب اقتضاه بجهته الوجدانية
فلم تبق جهة تقتضي ما هو أشرف منه .

ولو فرض وجود ما هو أشرف منه ، لاستدعى جهة تقتضيه (١) هي
أشرف مما (٢) عليه الواجب ، وذلك محال . فيجب أن يعتقد فسي كل
ما هو غير داخل تحت الحركات الفلكية ما هو أشرف وأكرم له ، بعد
إمكانه .

فإن كل ما هو خارج عن عالم الاتفاقات ، فلا مانع له عما هو
أكمل لماهيته ، فإن المراد بالاتفاقي في هذا الموضع ما ، بحق ماهية ، لا
لذاتها ، مما تختلف به أشخاصها . وهذه الماهيات - المعقولة أن أمكنت
من حيث هي هي ، لا تمنعها خارجيات د . هـ ، إذ العلة لا تمتنع بامتناع
معلولها .

وما يتقدم على الحركات بعلية ما ، فلا يمتنع بها ، ولا بما لا يكون
علة ، ولا مدرك لها .

(١) أ «تقتضي» .

(٢) أ «فما» .

وكل ما هو كذلك ، فيجب ألا يتقاعد عن كماله ، فانه لو تقاعد عنه ، لكان ذلك لنقص في علته ، لا محالة . ويجب أن تكون هيولسي العالم المنصري لازمة عن بعض المجردات ، ولكون العناصر قابلة للكون والفساد ، يجب أن (تكون)^{١١} مادتها مشتركة ، فيجب أن تكون عللة تلك المادة واحدة ، (و)^{١٢} لاجل أنها مستعدة لقبول جميع الصور ، فلا تحصل فيها صورة ، دون أخرى ، ألا لمرجح .

وتلك الاسباب المرجحة لا شك أنها حادثة ، فيجب أن تكون علتها أمرا متغيرا ، ومع تغيره متصلا . وهذه صفة الحركة الدورية ، فالمادة موجودة ، لا بواسطة وحدها ، وألا كان يلزم متى عدت إحدى الصور أن تعدم المادة ، إذ المادة لا تبقى بلا صورة .

فللصورة شريك في استبقاء المادة ، بأن تتدوال المادة الواحدة ، بتعاقب الصور عليها (لوحة ٣٦٥) ، وهذا هو المفارق الذي يفيد الصور .

وأما كيفية كون الحركة معدة للمادة ، فبان تقرب مثلا نارا من ماء ، حتى تبطل عنه البرد المضاد للصورة النارية ، فتستعد المادة ، ببطلان المانع للصورة النارية ، فتحدث فيها الصورة النارية ، من عند واهب الصور .

وأذا تأملت الوجود ، وجدته مبتدئا من الاشرف فالاشرف ، على مراتبه .

فالوجود الواجبي ، هو الذي له الشرف الاعلى الذي لا يتناهى . والمقول على اختلافها في الرتبة ، هي أشرف الممكنات ، وأشرفها هو العقل الاول - ثم تلي العقول في الشرف ، النفوس السمائية ، وتليها مرتبة الصور ، ثم مرتبة الهيولي التي للسمائيات ، والتي هي مشتركة بين العناصر .

(١) سقطت من ك .

(٢) سقطت من ك .

ومن ههنا تأخذ في الارتقاء الى دورة الكمال ، بعد أنحطاطه عنه .
 وذلك على مراتب : أولها : مرتبة الاجسام النوعية البسيطة ، من الفلك
 الاعلى الى الارض . وبعدها مرتبة الصور الاولى العائدة بعد التركيب
 على اختلاف درجاتها . وبعدها مرتبة القوى النباتية بأسرها . ثم
 مرتبة النفوس الحيوانية (١) ، على اختلافها ، حتى تبلغ النفس الناطقة
 المنتهية في درجات كمالها ، الى العقل المستفاد المشتمل على صور
 الموجودات كما هي أشتمالا أنفعاليا ، كما أشتملت عليها العقول أشتمالا
 فعليا . فبهذا العقل المستفاد عاد الوجود ، الى مثل ما أبتدأ منه ، وأن
 كانت مماثلة ضعيفة .

والواجب ، كما أنه واجب في ذاته ، فكذلك هو واجب في فاعليته ،
 ولولا ذلك لتوقف تأثيره في معلوله الاول ، على أمر آخر ، يترجح به
 وجوده عنها ، فيكون ذلك الامر قبل ما فرض أنه معلول أول له ، فلا
 يكون المعلول الاول معلولا أول ، هذا خلف .

ولما كان كل ما عدا الواجب فهو من الواجب ، وجب ألا يتوقف
 مجموع ما عداه على غيره ، فيجب دوامه بدوامه ، لعدم توقفه على أمر
 منتظر .

وفي عدم البعث لا يمكن فرض عدد ، مع أن كل ما يتجدد
 يعود الكلام فيه ، فيؤدي ذلك الى حوادث ، لا أول لها ، فلا يكون
 لمجموع ما عدا الواجب ابتداء زمني ، بل الذي له ابتداء زمني ، هو
 بعض معلولاته ، لا كلها . وكونه يفعل بالارادة ، لا يقدر في دوام
 فاعليته ، فإن الارادة أو غيرها ، من الصفات ، متى فرضت دائمة ، ولا
 يتوقف تأثير الواجب على غيرها ، فيدوم التأثير بدوامها .

(١) سقطت من هنا حوالي ست لوحات من منخلوط ١ .

وأن فرضت الارادة أو أمر آخر ، كقدرة أو وقت أو دأع ، أو زوال مانع ، أو أي شيء كان حادثا ، عاد الكلام فيه ، وأنجر ذلك الى حوادث لا بداية لها .

وبالجملة ، فلا فرق بين الارادة والقدرة ، وغيرهما من الصفات الممكنة ، وبين سائر الممكنات ، التي لا يتقدم مجموعها غير واجب الوجود ، وهو دائم ، فيدوم تأثيره . ولا زمان ولا حال فيما يفرض ، قبل جميع الممكنات ، فان جميع الاحوال والازمنة ، هي من الممكنات ، التي لا يتقدمها ألا واجب الوجود .

وإذا لم يتقدم على جميع الممكنات ، ألا هو ، فلا يتوقف على غيره . ومهما دام ما لا يتوقف الشيء على غيره ، وجب دوام ذلك الشيء . وكون أحاد الحركات وأحاد الحوادث ، حادثا ، لا يقتضي أن يكون مجموعها كذلك ، فإنه لا يلزم أن يعطي الكل حكم كل واحد ، ولا كل واحد حكم الكل .

وتوقف الحادث اليومي ، على أنقضاء ما لا نهاية له ، من الحوادث الماضية ، ليس بمحال ، فان الممتنع من التوقف على الغير ، هو ما يكون الشيء متوقفا ، على ما لا يتناهي ، ولم يحصل بعد . والذي لا يكون ألا بعد وجود ما لا يتناهي في المستقبل ، لا يصح وقوعه .

وليس في الماضي حالة كان فيها غير المتناهي الذي يتوقف عليه حادث ما ، معدوما ، فحصل بعد ذلك ، وحصل بعده الحادثات . إذ ما من وقت يفرض ، ألا وكان مسبوقا بما لا يتناهي ، ولا يأتي بعده مما يتوقف على حركات ، ألا ويتوقف على ما يتناهي ، لا على ما لا يتناهي . أي لا يوجد شيء منها ، ألا وهو مسبوق بحوادث غير متناهية ، من جهة الازل ، فهو غير ممتنع ، بل ولا يصح وقوع الحوادث ، ألا كذلك . وقد عرفت أن ما لا نهاية له ، إنما يمتنع وجوده ، إذا كانت أحاده مترتبة وموجودة معا .

أما إذا كان وجودها على التعاقب ، كهذه الحوادث فلا ، ولا يمتنع في بداية العقول وجود مجموع غير متناه ، يكون كل واحد من آحاده :
حادثا وأبدي الوجود ، وغير مرتبط بشيء من الآحاد .

فإن يحدث كل واحد من الآحاد ، يحدث مجموع غير المجموع الذي كان قبل حدوث ذلك الواحد . فإن الأشياء إذا أحدثت (١) مع شيء يكون المجموع الذي معه ، غير المجموع الذي دونه ، فيكون كل مجموع غير متناهي الآحاد ، مسبقا بمجموع آخر ، هو كذلك . وهذا المجموع إنما هو (لوحة ٣٦٦) مجموع اعتباري ، لا حقيقي ، وآحاده ففيسر معدودة في نفس الامر ، فإن العدد من الامور الاعتبارية ، التي لا وجود لها بالفعل في الاعيان .

وليس للذهن عد هذه الآحاد ، فليست بمحصورة في عدد ، وهي بحيث لو عدها عاد أبد الدهر ، ما أنتهى تعديده لها ، بحيث يكون آتيا على الكل . والعالم بأسره حادث بالحدوث الذاتي .

فإن لا استحقاق وجوده عقلا متقدم على استحقاق وجوده ، فإن استحقاق الوجود أمكن من غيره ، وهو مشروط بالاستحقاق من نفسه . وما للشيء من ذاته يتقدم على ما له من غيره ، كما علمت . فإن لا يكون للعالم وجود متقدم عقلا ، على أن يكون له وجود ، فهو إذن حادث حدوثا ذاتيا .

ومن يقل (٢) أنه حادث بالحدوث الزماني ، فلا يمكنه أن يجمع الزمان من جملة العالم ، إذ لو كان من جملته ، لما كان سبق المدم على العالم سبقا زمانيا ، فيكون إذن سبقا غير زماني . ولا يتصور أن يكون ذلك سبقا زمانيا ، إلا إذا توقف وجود العالم ، على غير الواجب لذاته ، ولم يكف في وجوده ذاته وصفاته اللازمة عن ذاته ، لو جاز أن يكون له صفات حقيقية كذلك .

(١) في الاصل ك « أحدث » .

(٢) في الاصل ك « قل » .

وحال أبدية وجود الواجب ، كحال أزليته ، فإن كليهما لازم عن عدم تغيره . ولا يصح أن يفعل واجب الوجود لمرض . وألا لكان مستكملا بفعله ، سواء كان المرض عائدا الى ذاته ، أو الى غيره ، كما علمت .

والغاية التي هي إحدى العلل . سواء كانت عرضا أو لم تكن ، هي منفية عن فعله لمثل ذلك . ولكن لفعله غاية ، إذا عني بالغاية ما ينتهي اليه الفعل . أو أشرف ما ينتهي اليه الفعل .

وذلك ليس بملة غائية لفعله . ولو فعل شيئا لمصلحة شيء آخر : فإن كان الأولى به حصول تلك المصلحة فهي غرض فعله . وأن لم يكن الأولى به ذلك . فلماذا اختار ذلك الفعل ، دون غيره .

وإذا كان ذلك الفعل أولى بالمخلوق ، فيحصل ذلك الأولى بالمخلوق ، لو لم يكن أولى بالخالق . لما فعله .

وإذا كان أولى بالخالق فقد توقف كماله على غيره . ولو كان إنما فعل ذلك الفعل ، لانه جواد . لكانت جواديته أن لم يحصل الا بهذا الفعل . فقد فعل لتحصيلهما ، وهي أولى به . ويعود المحال . وإن كانت جواديته حاصلة دون فعله ، فليس ذلك بغاية تجعل الفاعل فاعلا متمسورا بالغاية أولا ، ثم يفعل لاجلها ، بل هذا غاية ، بمعنى انتهاء الفعل الى مصلحة .

ولو أدرك شيئا ، ثم أوجب وجود آخر لاجله ، حتى حصل الأولى لذلك الشيء ، وما كفى في ذلك انتهاء الفعل اليه لذاته . فهنا يلزم أن يكون واجب الوجود جملة ما هو الأولى لذلك الشيء فاعلا لآخر . فيعود التقسيم في أن حصول الأولوية لذلك الشيء : أما أن يكون أولى بالواجب ، أو لا يكون . ولزم المحال من كلا القسمين .

(١) في الاصل كـ «كلامهم» .

ولو فعل السلوك الاول لاجل الثاني ، والثاني لاجل الثالث ، وكذلك الى آخر المملولات ، لكان ما هو أقصى وأبعد عن واجب الوجود، أشرف من الاقرب اليه ، فإن الغاية القصوى لا تحصل إلا بعد جميع ما يبتني عليه حصولها . فوجب أن تكون الجسمانيات أشرف من الروحانيات لان كلامنا ههنا ، إنما هو في العلة الغائية ، لا في الغاية التي هي نهاية الفعل .

والعلة الغائية وأن كانت متغية عن واجب الوجود ، فليس بمنفى عنه أنه غاية جميع الموجودات . فان جميعها - يحسب ما لها من الكمال - طالبة لكمال الواجب لذاته ، ومتشبهة في تحصيل ذلك الكمال بحسب ما يتصور في ذاتها (١) من جهة ما يكون على كمال لائق به . فهو غاية الكل ، ولا غاية له ، بل صدرت عنه الموجودات على أكمل ما يمكن، لا بمعنى أنه خلقها ناقصة ، ثم كملها بقصد ثان ، بل خلقها منساقة الى كمالها ، لاستئناف تدبير .

ولو استأنف تدبيرها في الاكمال بقصد ثان ، لكان ذلك هو الفرض المنفى عنه فجميع الخيرات راشحة من كمال الواجب ، على الغير . وأرادة الخير للغير هو من كماله .

وإذا كان الطلب والارادة ذاتيين له ، لم يكن ناقصا . بل كان ذلك كالوجود ، فإنه أولى له من المدم ، ولم يلزم من ذلك أنه كامل بغيره . وحصول المطلوب لازم من هذا الكمال الذاتي ، وألوية الطلب الذاتي كافية في كون الاثر الصادر عنه مطلوبا مترجعا .

والفرق بين فعله ، وفعل الطالب للشيء الذي أنما يطلبه ، ليستكمل به ، وينجبر نقصانه بسببه ، هو أن المستكمل بفعله يكون كل واحد من الطلب والمطلوب أولى به .

(١) ك «دحقتها» هكذا .

وأما الذي يكون فعله من كماله من غير أن يحصل به كمالا آخر ،
فالطلب فقط . هو الذي يكون أولى به ، دون المطلوب . وليس ذلك
الطلب زائدا على ذاته . كما عرفت . بل هو ذاته ، وإنما تختلف الاسامي
باختلاف الاعتبارات .

ونحن إذا استقرأنا (لوحة ٣٦٧) الممكنات ، لم نجد شيئا منها
خاليا من وقوع ظل الواجب عليه ، وذلك هو كماله وأن تفاوت .

ولو خلا عن ذلك الكمال ، لما كان موجودا . وذو الكمال ينزع
بطبيعته اليه ، إذ هو خيرية هويته ، فلا يزال عاشقا له ، إذا كان حاصلا ،
ومشتاقا اليه ، إذا كان مفقودا .

وظاهر أن الحي من الوجودات لا ينفك عن العشق البتة ، لا في
حال حصول كماله ، ولا في حال فقد . وغير الحي من الوجودات ،
أن كان نباتا فله بحسب القوة الغذائية شوق الى حصول الغذاء ، عند
حاجة المادة اليه . وشوق الى بقائه بعد استحالته الى طبيعته ، وبحسب
القوة النممية شوق الى تحصيل الزيادة الطبيعية المناسبة ، في أقطار
المغذي .

وبحسب القوة المولدة شوق الى تهيئة مبدأ الكائن الذي هو من
جنس ما هي فيه . وهذه القوى مهما وجدت لزمته هذه الطبائع
المشقية ، فاذن هي في طبائنها عاشقة أيضا .

وغير النبات مما ليس بحي ، أن كان هيولي فمتى عريت عن
صورة ، بادرت الى الاستبدال عنها بصورة أخرى ، أشفاقا عن ملازمة
العدم المطلق .

وأن كان صورة فهي تلازم موضوعها ، وتنافي مستحيتها عنه ،
ولا تزال ملازمة لكمالاتها ومواضعها الطبيعية ، أن كانت فيها ، ومتحركة
شوقا اليها متى باينتها ، وكذا كل الاعراض ، فإن عشقها ظاهر بالجد
في ملازمة الموضوع ، وذلك بين في ملاحظتها الاضداد في الاستبدال به .

والوجه الكمي في جميع ذلك ، أن الهويات غير مكتفية بذاتها
في وجود كمالاتها ، إذ كمالات الهويات مستفادة من فيض الكامل بالذات ،
من غير أن تقصد بالافادة واحدا واحدا من جزئيات الهويات .

فكان من الواجب في الحكمة وحسن التدبير ، أن يفرز فيه عشقا
كليا حتى يصير بذلك مستحفظا لما نال من فيض الكمالات ، ونازعا
الى ملابتها عند فقدانها ، ليجري الامر على النظام الحكمي .

ولا يجوز مفارقة هذا المشق لشيء من الموجودات ، إذ لو فارقها
لاحتاجت الى عشق آخر به يستحفظ هذا المشق عند وجوده ، أشفاقا
من عدمه ، ويسترده عند فواته منها ، ليمده ، ولصار احد المشققين
مطلبا . فلكل شيء من الاشياء كمال يخصه من الواجب ، وعشق ارادي
أو طبيعى لذلك الكمال وشوق اليه .

كذلك اذا فارقه ما هو كماله ، ولو لا هذا الشوق ، لما وجدت
الحركة أصلا لا الارادية والطبيعية ولا القسرية .

وواجب الوجود لا يجوز عليه أن يتحرك لهذا المعنى ، ولما مضى ،
وهو فلا يحرك جسما مباشرة ، فإن قوته لا يمكن أن تكون متناهية ، فهي
أذن غير متناهية .

وأذا كانت كذلك فلو حرك بها جسما ، لكانت تلك الحركة لا
يتصور ما هو أسرع منها ، لكن ذلك محال . لأنها لا بد وأن تكون
في زمان ، وكل زمان فهو ينقسم بالانرض ، فيكون قطع المسافة المعنوية
في نصفه ، أسرع من قطعها في كله . فلا يكون قطعها في كله أسرع
الحركات ، وفرضت أسرعها ، هذا خلف .

وأذا كانت سرعة الحركة ، بسبب شدة القوة ، فما لا يتصور
أشد من قوته ، لا يتصور أسرع من الحركة التي تباشرها بكل تلك
القوة ، مع أن الواجب لذاته يمتنع عليه الغير ، فهو ثابت ، والحركة
فليست بثابتة .

(١) في ك ، أ «قلم» .

والثابت من حيث هو ثابت لا يصدر عنه ما ليس بثابت . وليس
في الوجود غير الواجب وآثاره . وإذا أضعف أثر الى غيره فعلى
التجوز : اما الى الحيوانات فلكونها محل الاثر بداعية وقدرة مخلوقين
فيها ، فهي مختارة مع كونها مسخرة .
وإذا قد عرفت أن كل ما لا يجب لا يوجد ، فالأفعال الارادية من
الحيوان ، هو مجبور عليها لا محالة . وأن كانت صادرة بأرادته
واختياره ، فهو مختار في جبره ومجبور في اختياره .

الفصل السابع

فسي

عناية واجب الوجود بمخلوقاته
ورحمته لهم وحكمته في إيجادهم

قد أتضح لك مما سلف بيانه . أن واجب الوجود لا يفعل لغرض (١) ،
وأن الملل العالية لا تفعل فعلا لاجل السافل ، ولا سبيل الى أنكار الآثار
العجيبة في تكون العالم ، وأجزاء السماوات ، وأجزاء الحيوان والنبات ،
مما لا يصدر ذلك اتفاقا ، وعلى سبيل الجفاف .

فيجب أن تعلم أنه كيف يمكن أن يصدر هذا النظام المشاهد
والمعقول عن علله العالية ، وليس ذلك ألا لان الاول تعالى عالم لذاته ،
بما عليه الوجود في نظام الخير رحلة لذاته للخير والكمال ، بحسب
الامكان . وراض به على النحو الذي عرفته ، فيعقل نظام الخير على الوجه
الابلغ في الامكان ، فيفيض عنه ما يعقله نظاما وخيرا على الوجه الابلغ
الذي يعقله فيضانا ، على أتم تأدية الى النظام ، بقدر ما يمكن ، وذلك هو
العناية التي للباريء بمخلوقاته .

وتحقيق هذا أن ذات الواجب لما كانت هي الكمال المطلق ، كان
وجود الموجودات الصادرة عنه ، على أتم نظام (لوحة ٣٦٨) وأحسن
ترتيب .

(١) ذهب أصحاب التفسير الديني أو الميتافيزيقي ، الى القول بأن
العناية الالهية تقود العالم نحو غاية لا يعلمها إلا الله ، لان العلم
في حد ذاته لا يبحث في الملل الاولى ، وإنما يكتفي بالبحث عن
الاسباب القريبة ، راجع د . محمود قاسم : المنطق الحديث
ص ٥٥٦ .

وانت اذا اردت احكام امر ، ثم ملأت النظام في ايجاد شيء ، فانك تتصور أولا نظاما ، ثم تسوق اليه الامور ، فيكون بالحقيقة مصدر تلك الامور ، هو النظام المصنوع . فاذا كان الفاعل هو النظام المطلق والكمال المعنى ، فمن الواجب ان تكون الامور الموجودة عنه ، بحيث لا مزيد عليها في الاحكام والنظام . فلهذا لا يصح صدورهما عن نظام اخر ، فان جميع النظام يكون دونه .

ولما لم يزيد علم الواجب بذاته على ذاته ، ولا علمه بمملولاته على وجود تلك المملولات ، فلا يمكن تقدم علمه بلوازمه عليها .

ولو تقدم علمه بمملوله على لزومه عنه ، لما كانت ذاته مفيدة للوازم بمجرد ما . بل هي مع العلم بالبدا الاول ، لا تزيد عنايته على ذاته ، وعلى عدم هيئته عن ذاته ولوازمها .

ومعنى قيل : ان عنايته زائدة على ذاته ، فكذلك انما تصدق بنوع من الاعتبار لا بالحقيقة . وكذا اذا قيل علمه هو سبب وجود الاشياء عنه . واذا كانت المقول لازمة عن الغير المطلق ومن مقتضاه ، وكانت الافلاك صادرة عنه ايضا ، ومتشبهة في حركاتها به ، وكانت الامور التي تحت الافلاك نظاما يتعلق بحركات الافلاك ، التي هي افضل الحركات ، فيجب ان يكون هذا النظام الموجود في عالم الطبيعة ايضا ، على اتم ما يمكن ان يكون وافضله ، ولا نظام اتم منه ، وانه ليس نسي الموجودات امر بالاتفاق ، بل كله زما طبيعي بحسب ذاته ، كحركة الحجر الى اسفل ، واما طبيعي بالقياس الى الكل ، وان لم يكن طبيعيا بالقياس الى ذاته .

ومن اعتبر آثار العناية في جملة العالم وفي اجزائه ، لوجد منها ما يقتضي منه آخر المذهب . وعلى انه لا سبيل للانسان الى معرفة جميع ذلك ، في احوال نفسه وهدته ، فضلا عن معرفته فيما عداه من جمل العالم وتفصيله .

ولو فكر الانسان في منافع أعضائه ، ووضعها ، وترتيبها ، وما فيها من القوى ، وسريان آثارها في البدن ، وحفظ الشخص والنسوع بها ، لرأي من ذلك ما تبهره عجائبه ، وكان يظهر له كونه عاجزا عن الاحاطة به ، أو الاطلاع على أكثره . وإذا كان عجزه عن حال نفسه وبدونه هذا المعجز ، فكيف لا يعجز عن الاطلاع على جميع عجائب ما في عالم الكون والفساد ، وعالم الافلاك ، الذي لا يحيط علما بوجود أكثره ، فضلا عما فيه من دقائق الحكمة ولطائف العناية .

وقد رأيت أن أذكر جملة من آثار عناية الباري بمخلوقاته ، ليكون كالانموذج لباقيها . فمن ذلك حال أعضاء الحيوان ، لا سيما الانسان ، فإن الباري جل ثناؤه قدر بلطف حكمته أن جعل العظام دعائم أبدان الحيوانات وعمدها .

ولما احتاج الحيوان الى الحركة في وقت دون وقت وأن يتحرك جزء من بدنه دون جزء ، لم يجعل ما في بدنه عظما واحدا ، بل جعل فيه عظاما كثيرة مشكلة بالاشكال الموافقة ، كما يراد منها .

ووصل ما يحتاج أن يتحرك في بعض الاحوال مما ، وفي بعضها فرادي بالربط الثابتة من احد طرفي العظم المتصلة بالطرف الآخر . ويجعل لاحد طرفي العظمين زوائد ، وفي الآخر نقرا موافقة لدخول هذه الزوائد فيها . فصار للأعضاء من أجل المفاصل ، أن يتحرك منها بعض دون بعض ، ومن أجل الربط الواصلة بين العظام أن تتحرك معا معظم واحد . وجعل الدماغ عنصر الحس والحركة الارادية ، وأثبت منه اعصابا تتصل بالأعضاء ، فتعطيها ضروب الحس والحركة .

ولما كان أسافل البدن ، وما بعد عن الدماغ ، يحتاج أيضا الى حس وحركة ارادية ، أخرج من أسفل القحف شيئا من الدماغ ، هو النخاع ، وحصنه لشرفه بحرز الظهر ، كما حصن الدماغ بالقحف ، حتى سار الدماغ بمنزلة عين وينبوع للحس والحركة ، والنخاع بمنزلة نهر

عظيم تجري منه ، والاعصاب النابتة من النخاع بمنزلة جداول تأخذ من ذلك النهر ، فالدماغ معدن الحواس الباطنة ، وينبوع الحواس الظاهرة والحركة الارادية .

والقلب هو معدن الروح والحرارة الفريزية ، ومنه يكتسب سائر البدن بواسطة الشرايين . ولما كان القلب محتاجا لبقائه على طبعه الى نسيم هو ابرد منه ، ليخرج ما قد سخن في تجاويه من الهواء سخونة مفرطة ، خلق له آلات النفس ، كالصدر والرئة ، وجعل بينها وبين القلب «وصل ومجاري» ينفذ منها ما يستنشق من الهواء .

وجعل الكبد أصلا ومولدا للاخلاط ، ووصل منه المروق بالاعصاب ليسقي كل عضو ، ويوزع الدم وما يصحبه من سائر الاخلاط عليها . بقدر حاجتها اليه ، فيكون بذلك بقاء ما يبقى بحاله ، ونمو ما ينمى منها .

ولما كان ما يفتدي به ليس يستحيل عن آخره ، بل يبقى منه فضل غير صالح للغذائية ، لو بقى في البدن لاورث ضروبا من الاسقام ، أعد لدفع ذلك الفضل وأخراجه (لوحة ٣٦٩) آلات ومنافذ .

ولما ركبت جثة الحيوان من أجسام متحللة غير دائمة البقاء والثبات ، لم يمكن أن يبقى الشخص الواحد دائما . فهيات آلات التناسل لبقاء نوعه بحاله .

والافعال في الحيوان ثلاثة : طبيعية وحيوانية ونفسانية . والطبيعة منها ما يكون به بقاء الشخص ، ومنها ما يكون به بقاء النوع . والاعضاء والآلات التي أعدت للافعال الطبيعية التي يكون بها بقاء الشخص الانساني ، وما يجري مجراه هي : الفم واللسان والاسنان والمريء والمعدة والامعاء والماساريقا والكبد والاوردة المتفرعة من العرق النابت من مجذبيها في جميع البدن . والمرارة والطحال والكليتان ومجاريهما والمثانة ومجاري البول والصفاق والمراق والاعضاء والآلات

التي أعدت للأفعال الطبيعية التي بها يكون بقاء النوع الإنساني ونعوه هي الانثيان وأوعية المنى ومجاريه من الذكور والاناث والذكر والرحم وعنقه والثديان .

وأما التي أعدت للأفعال الحيوانية فهي^(١) : القلب وأغشيته والشرابين والرئة والصدر والحجاب . وأما المعدة للأفعال النفسانية فهي : الدماغ وأمامه والنخاع والأعصاب النابتة منهما ، والمضغ والاورار والمينان والاذنان والزائدتان الشبيهتان بحلمتي الثدي ، وثقب المصافي والانف واللسان ، وجلدتا الكفيس وخصوصا ما على الانملة منها ، وفي كل واحدة من هذ عضو واحد ، هو الاصل . والرئيس في ذلك الجنس وسائر الاجزاء الباقية تابعة له وموافقة لفعله .

فالكبد هو رئيس آلات الغذاء ، والمعدة أعدت لهضم الطعام . لتصيرد كيلوسا بمعاونة ما يطيف بها من الاعضاء . والاسنان ، لتصغير اجزاء الطعام وطحنه بسعونة اللسان لها على ذلك بتقليبه .

والمعى الدقاق والماساريقا ، لنفوذ عصارة الكيلوس وصفوفه للكبد . والمرارة ، لتنقية الدم المنطبخ في الكبد ، من فضل المرة الصفراء . والطحال ، لتنقيته من فضل المرة السوداء . والكليتان ، لتنقيته من المائية المحتاج اليها ، بسبب نفوذ الغذاء في مسالك الكبد الضيقة ، المستغنى عنها بعد ذلك .

والاوردة المتفرعة من العرق الاجوف ، لاتصال الدم الى سائر الاعضاء الاخر . والمثانة والمعى الغلاظ ، لقبول الفضلتين : الرطبة المائية التي تصير في المثانة بولا ، واليابسة الارضية ، التي تصير في المعى برازا ، وينفضان عن البدن ، من مجرييهما بمعاونة من عضل البدن بالعصر عليها ، وجعل اندفاع ما فضل من المرارة الى قعر المعدة والمعى . ليكسح بجذبه ما يجتمع فيها من فضول الهضوم ، فيدفع عنها بذلك اذية تراكمها واجتماعه فيها .

(١) فسي الاصل «هي» .

وما فضل عن الطحال الى فم المعدة ، ليسده بقبضه ويدغدغه
بجموضته ، فيفتق بذلك الشهوة للطعام وينبها ، وعضل المقعدة وعنق
المثانة ، ليضبطها الى وقت الارادة . والصفاق وما ينبع (١) منه من
أغشية آلات الغذاء والمذاق ، وضلوع الخلف لوقاية هذه الاعضاء
وحفظها من كثرة الآفات الواردة عليها من الخارج .

والانثيان هما العضو الرئيس في آلات التناسل ، والرحم ، لتوليد
الجنين . والثديان لتربيته بأعداد اللبن الذي هو غذاؤه .

والقلب ، هو العضو الرئيس في آلات الحياة ، بل هو الرئيس
المطلق ، لانه ينبوع الحار الفريزي ، الذي به تكون حياة سائر الاعضاء .
اعني : أغتذاءها ونموها وأستعدادها لقبول الحس والحركة الارادية .
وما يحيط به من الاغشية وأضلاع الصدر ، لحفظه ووقايتـه
والشرابين النابتة منه ، لتؤدي الحار الفريزي ، وتوزعه على سائر
الاعضاء .

والحجاب وعضل الصدر والرئة ، لتورد عليه بالانبساط هواء باردا ،
يعدل التهاب حرارته واشتعالها ، ويخرج عنه بأنقباضها البخار الدخاني
المؤدي له .

والرئة مع ذلك تعد له من الهواء ما يتراوح به اذا اضطره سبب
لامسك النفس ، كالنوص في الماء وتتن الهواء والتصويت الطويل .
واللهاء ، لتكبس برد الهواء ، لئلا يفرغ الرئة فجأة ، ويرد ما يخالطه من
النبار ونحوه عنها .

والدماغ ، هو العضو الرئيس في الآلات النفسانية ، لانه أصل
القوى الحاسة والمتحركة بالارادة ، لوقايتـه من أذى صلابة المعظام
المطيفة به ، وتلك المعظام وما يطيف بها تقيه من أذى كثير من الواردات
عليه من خارج .

(١) في الاصل «ينبو» .

والام الرقيقة من اميه مع وقايتها له تربط العروق الساكنة
والضاربة الصائرة اليه ، لتوصل اليه الغذاء ، والحر الفريزي يحفظ
اوضاعها ، بانتساخها فيها .

والنخاع كخليفة ووزيره ، فيما ينبت منه من الاعصاب الواصلة
الى الاعضاء البعيدة (لوحة ٣٧٠) منه ، لما يخشى من فساد حالها ،
بطول المسافة ، بين تلك الاعضاء وبينه ، لو كانت منه نفسه ، دون
واسطة ، ولما تدعو اليه الحاجة ، من زيادة صلابتها عما ينبت منه من
الاعصاب النابتة منه ومن النخاع ، ليؤدي عنه نفسه ، وبواسطة النخاع ،
قوى الاحساس الظاهرة ، والتحريك الارادي الى سائر الاعضاء الممدة
لقبولها .

والآلات الحواس الخمس الظاهرة ، لتؤدي اليه آثار محسوساتها
وصورها ، فتجتمع في الحس المشترك ، وترتسم في التخيل بعد غيبتها
عن الحواس ، وتتصرف فيها القوة الفكرية ، وتتطرق منها الى معرفة
امور أخرى من أمور الصناعات والعلوم ، وتحفظها بالقوة الحافظة .

وثقب المظام الشبيهة بالمصافي ، التي بينه وبين المنخرين ، لشم
الهواء ودفع فضوله الغليظة الارضية . وأعضاء البدن : أما كبار
كالعينين واليدين ، وأما صغار كالظفر من اليد والغشاء الملتحم من
العين .

فالكبار أعدت لفعل فعل من أفعال الحيوان ، كالعينين للابصار ،
واليدين للمساك .

والصغار هي أجزاء عضو عضو من أعضائه الكبار ، وجعلت على
ما هي عليه بالطبع من الهيئات والمقادير والاحوال والاوضاع :

وقوام الجواهر من أجل فعل المضمر التي هي أجزاء ، وكلها مترافدة ، لاستتمام ذلك الفعل ، كطبقات العين ورطوباتها وسائر أجزائها . فان منها ما يكون به الابصار ، كالرطوبة الجليدية ، ومنها ما يوجد به الابصار . وتكمل فضيلته ، كالمشي الميني . ومنها ما يحفظ هذه ويوقئها ، كالغشاء الملتحم . ومنها ما له فوائد أخرى يطول شرحها .

وفي هيئات الاعضاء واولضاعها حكم عجيبة ، لو ذكرتها لطال الكتاب ، وكذلك في اوضاع الافعال وقوامها . واعتبر وضع الكف والاصابع وكون الابهام في غير سمتها ، وتفاوت الاربع غيره في الطول وترتيبها في صف واحد ، اذ بهذا الترتيب صلحت اليد للقبض والاعطاء فان بسطها كانت له طبعا ، يضع عليه ما يريد ، وان جمعها كانت آلة للضرب ، وان ضمها ضمما غير تام كانت مفردة له ، وان بسطها وخدمت اصابعها كانت مجرفة له .

ثم خلق الاظافر على رؤسها زينة للانامل ، وعمادا لها من ورائها ، وليلصق بها الاشياء الصغار التي لا تتناولها الانامل ، وليحك بها بدنه عند الحاجة ، اذ لا يقوم أحد مقامه في حك بدنه .

وكذا هيئة الاسنان ، وكون الثنايا والرباعيات تماس ويلاقى بعضها بعضا في حالة العض على الاشياء ، بجذب الفك الى قدام ، ورجوعها الى مكانها عند المضغ والظعن . وكون اصول الاضراس أكثر من سائر الاسنان ، بحسب شدة عملها ودوامه ، وما في العلو منها اصوله أكثر ، لتعلقه .

ثم انظر كيف ينحفظ الغذاء الرطب واليابس في المعدة ، الى حين انهضامه الهضم المتملق بالمعدة ، فاذا تم ذلك الانهضام ، انفتح البواب الذي في أسفل المعدة ، فيخرج ما فيها الى المعى .

وقد خلق أعضاء كل حيوان ، بحسب ما يوافق طباعه ، كالمخاليب والانايب للمفترس ، وآلات السباحة للسباح الذي مسكنه الماء ، وعلى هذا سائرهما .

وكل ذلك من نطفة داخل الرحم . وهذا الذي قد ذكرته هو قطرة من بحر منافع الاعضاء ، وما فيها ، وفي أفعالها من عجائب الحكم . ونعم الله تعالى خارجة عن حصرنا وأحصائنا .

وليس ذلك مخصوصا بالحيوان الكبير والمتوسط ، بل الحيوانات الصغار أيضا كالنمل والبعوض ، فإن فيها من آثار عناية البارئ عز وجل ، في خلقتها والهامها مصالحها ، ما لا يكاد أن يغفل عنه ألا البليد . أنظر الى خرطوم البقرة ، كيف يجذب به الدم من البشرة ، لغذائها ، وكيف قد ألهمت أن تغيسه في الجلد واللحم ، وتمص به الدم الموافق لها . وكيف قد خلق فيه مع لينه قوة يتمكن بها من الغوص في البشرة الحاسية . وأنظر الى العنكبوت وتسديته ما يصاد به الذباب بالعيلة اللطيفة والالهام العجيب .

ومن آثار العناية في النبات ، ما يرى من عرقه الناشب في الأرض ، لاجتذاب الماء من أعماقها ، مخلوطا بما يجري عليه وينجذب منه ، من لطائف الأرض ، في أنجذابه وسيلانه ، حتى يصير غذاء له ، ثم يحمله الى الساق الواحد ، الذي يصير كارض فوق الأرض ، بل يصير واسطة بين النبات وبين الأرض ، حتى نقل مواضع الثمر من الشجر عن الأرض الى الجو الذي يلقاه فيه الهواء المنضج الملطف ، ثم تتفرق الاغصان في الجهات ، حتى لا تتزاحم الثمار وتكثر ، بقدر كثرة المادة ، التي تحملها الساق من تلك العروق ، من تلك المياه الفائرة ، ففرقتها ناشب فسي الأرض ، لاختد المادة الجسمانية ، يفرعها صاعد (لوحة ٣٧١) في الجو لاستمداد القوى الروحانية ، فيعيش هذا بأمداد هذا ، وهذا بأمداد ذلك .

أحدهما بالروح الهوائية النارية ، والآخر بالمادة المائية الأرضية ،
ويجتمع لهما معا بذلك قبول القوى انفعالة السماوية ، حتى نرى النخلة
تموت بقطع القلب الذي هو الرأس الأعلى ، وتجف المروق الناشئة في
الأرض السفلى مع بقاء المادة عندها ، كما يموت القلب بانقطاع
المروق الممدة أيضا •

هذا ، ولا يعرف أحدهما مصلحته بالآخر ، وكذلك ترى الأشخاص
للأنواع مسخرة في الإيلاد باستثمار النبات ، وأستنتاج الحيوانات ، من
غير أن يعرف من المسخر وقد سخر • وكذلك أيضا باللذة الموجودة في
حركة الجماع للذكر في الإعطاء ، وللأنثى في القبول • وقد أودع في
النبات منافع كثيرة وطبائع غريبة وخواص عجيبة ظاهرة في بدن
الإنسان ، وفي غيره ، يعرف بعض ذلك من كتب الطب وغيرها •

ولما كان النبات غير متنفس كان منكوس الرأس ، وهو أصله
الذي في الأرض ، وإذا قطع بطلت قواد •

والحيوان غير الناطق لما كان أتم منه ، كان رأسه من التناكس الى
التوسط ، ولكنه ما أستقام •

والإنسان لما فضل عليهما صار رأسه الى السماء وأنتصبت قامته •
فهو لا يعطي الأشياء من الكمالات ألا بحسب ما يلائمها •

ومن العناية تصريف الرياح وسوق السحب بها ، الى المواضع
النائية عن مواضع ارتقائها • ونزول الغيب الذي ينتفع به النبات
والحيوان •

وإذا أعتبرت سائر حوادث الجو وما يتكون في الأرض وتحتها ،
لم تجده خاليا من حكمة بالغة ونفع عظيم •

وكذلك إذا نظرت الى البحار وعظمتها ، وما يتكون منها .
ومن عناية البارئ - جلّت عظمتة - أن المادة لما أمتنع قبولها
لصورتين معا ، وكان الجود الالهي تقتضيا لتكميلها بأخراج ما منها
بالقوة من قبول الصور ، الى الفعل ، قدر بلطف حكمته زمانا غير
منقطع في الطرفين تخرج فيه تلك الامور من القوة الى الفعل واحد بعد
واحد ، فتصير الصور في جميع ذلك الزمان موجودة في موادها ، والمادة
كاملة بها .

ولما لم يكن لتجدد الفيض بد من تجدد أمر ما (١) ، وجدت أشخاص
علوية دائرة لاغراض علوية يتبعها استعداد غير متناه (٢) ، ينضم الى
فاعل غير متناهي الفعل ، وقابل غير متناهي القبول ، فلا يزال الخير
راشعا ازلا وأبدا .

ويحصل الفيض على كل قابل بحسب استعداده . ومما أقتضته
العناية الالهية ، أن جعلت الاجرام النيرة من السماويات متحركة غير
ثابتة ، واو ثبتت لاثرت بأفراط وتفريط ، وأحرقت كل ما يدوم
مقابلتها له . ولم يلحق اثرها غرر . ولو كانت الافلاك كلها نيرة ،
لاحرقت بالشماع ما دونها ، ولو عريت كلها عن النور ، لعمت الظلمة
كل ما في عالم الكون والفساد .

ولو تحركت السماويات حركة واحدة للازمت دائرة ، ولم يصل
اثر الشماع الى نواحيها ، فالحكمة الربانية أوجبت أن يكون لها حركة
سريعة ، وحركة أخرى أبطل منها ، أو حركات أخرى كذلك لكل فلك من
الافلاك التي نعرفها .

وبالحركة التي هي أبطل تميل الاجرام النيرة الى جانبي الجنوب

-
- (١) من هنا تبدأ لوحة رقم ١٥٤ من النصف الشمال من مخطوط أبعد
أنقطاع يقرب من ست لوحات .
(٢) في ك «متناهي» .

والشمال ، ولو لا هذا السيل لتشابهت فصول السنة في الحر والبرد دائما ، في جميع المواضع من الارض •

وما من كوكب من الكواكب الا والله تعالى حكم كبيرة في خلقه ، ثم في مقداره وشكله ولونه ووضع من غيره^(١) • وقس ذلك بأعضاء بدنك ، اذ ما من جزء الا وفيه حكمة بل حكم كثيرة •

وامر السماء اعظم ، بل لا نسبة لعالم الارض الى عالم السماء ، لا في كبر جسمه ولا في كثرة معانيه • وعجائب السموات والارض يطول الكلام في استقصاء ما نعرفه منها ، فكيف ما لا نعرفه^(٢) • هذا مع أن القدر الذي نعرفه منها هو من القلة والحقارة بالقياس الى ما نجهله ، بحيث لا نسبة لاحدهما الى الآخر يعتد بها •

وأعتبر في ذلك بنسبة بدنك الى عالم العناصر ، ونسبة المنصريات الى الجرم المحيط بكل الاجرام ، ونسبة جرم الكل الى نفس الكل ، ونسبتها الى عالم المقول ، لا سيما العقل الاول منها •

وانظر كيف نسبة ذلك أجمع الى جناب «الكبرياء» ، أعني : القيوم الواجب لذاته • وكل ما هو أدون من هذه فهو منطو في قهر الاعلى منه •

فالاجسام المنصرية منطوية في قهر الاجسام السماوية ، وجميع الاجسام منطوية في قهر النفوس المنطوية في قهر المقول ، والجميع منطو في قهر القيوم الواجب الوجود •

والكل متلاش في جبروته وعظمته ، مشمول من جهة حكمته وعنايته

(١) أ « وغيره » •

بنظام واحد حكمي ، يربط بعضه ببعض ، وينقسم في (أقسامه ويتجزأ في) (١) أجزائه على وفق أنقسامها ، وتجزئها ، كليا في الكلّي ، وجنسيا في الاجناس ، ونوعيا في الانواع وأنواع الانواع ، (لوحة ٣٧٢) حتى أنتهى الى الاصناف والاشخاص وأجزاء الأجزاء . حتى (٢) ينتهي فسي الدقة الى ما يعجزنا معشر البشر معرفته ، كما جل ، الى (أن) (٣) بهرتنا عظمته .

ومن هذا الارتباط الحكمي في أجزاء العالم ، استدللنا على وحدة صانعه ومدبره ، الذي يسوق المبادئ الى غاياتها ، والاولئ الى نهاياتها ويجمع بينها على وجه يستبقي بعضها ببعض ، وينتفع جزء منها بآخر .
فان خالق النظام في أفعال الانواع ، هو واجد للانواع الكثيرة .
والجامع في ذلك بين الافعال السماوية والارضية ، هو واحد في السماء والارض .

فذلك الواحد هو مدبر الكل ، وهو معلم المعلمين بأسرهم ، ومسدد أفعال الفاعلين جميعهم ، لا إله غيره . وما في العالم من النظام والاتقان يدل على الاخير في الامكان الا ويتعلق به علم الخالق الواحد ، وأرادته وقدرته وجوده تقتضي أيجاده (أولا) (١) .

ولا شيء في الامكان الا ويتعلق به علمه ، ورحمته تقتضي دفعة ، فلو أمكن وجود عوالم كثيرة ، لكانت كلها من خلقه . ولا يمكن وجود إله آخر ، والا لزم التمانع والتعارض ، الممتنعين ، وهذا مما تثبت به وحدانية الصانع (تعالى) (٥١) . ولو أمكن أكثر من واجب واحد ، فكيف وذلك غير ممكن على ما سبق بيانه .

(١) سقطت من ك .

(٢) ك «و» .

(٣) سقطت من أ .

(٤) سقطت من أ .

(٥) سقطت من أ .

نتائج البحث

وقد سبق في مباحث النفس وغيرها ، ذكر كثير مما يستدل به على
عناية البارئ ، جلّت عظمتة .

ولا يمكن نسبة هذه العناية والحكمة الى واسطة ، من غير أن تنسب
اليه ، فإن موجد الاثر المحكم أبلغ في الاحكام من أثره . ولا بد من
الانتهاء الى الموجد المحيط علمه ، الكامل قدرته ، البالغة حكمته ، وهو
الاله تعالى .

والشر الذي في العالم لا يقدر في عناية الواجب ، وأن كان داخلا
في القضاء الالهي . فإن من الاحوال ما لا علة مستقلة لها ، ولا هي
بجعل جاعل مغاير لفاعل الماهيات ، التي تنسب تلك الاحوال اليها .
فانه من المعلوم أن الماهيات الممكنة ليس لها في ذاتها ، وفي كونها
ممكنة سبب ، ولا في حاجتها الى علة لوجودها سبب ، ولا لكون المتضادين
متمائنين في الوجود علة ، ولا لقصور الممكن عن الوجود الواجب لذاته
أو تقضائه عن رتبته علة ، وكذا كون النار محرقة ، وكون القطن قابلا
لان يحترق بها ، فإن كل ذلك من مقومات الماهيات ، وطبيعة الامكان ،
أو من لوازمها .

ومثله كون إحدى غايات بعض الموجودات مضرة ببعض آخر منها ،
أو مفسدة لها . كما أن غاية القوة الغضبية مضرة بالعقل ، وأن كنت
خيلا ، بحسب تلك القوة .

وقد عرفت كيفية لزوم الضروريات للغايات ، فكل ما وجوده على
كمال الاقصى ، وليس فيه ما بالقوة ، فلا يلحقه شر ، فإن الشر هو
عدم وجود ، أو عدم كمال وجود ، فليس هو أمرا وجوديا ، بل هو
عدمي .

ولو كان وجوديا لكان أما شرا لنفسه أو لغيره ، فإن كان لغيره :
فأما لانه يعدم ذلك الغير ، أو بعض كمالاته ، أو لانه يعدم ذلك ، فإن

اعدم فليس الشر الا عدم ذلك الشيء ، او ما هو كمال له ، وأن لم يعدم ، فلا يتصور ان يكون شرا ، لما فرض انه شر له ، لانا نعلم ان ما لا يخل بذات شيء ، ولا بوجود كمال لشيء كيف كان ، فان وجوده لا يستتسر به ذلك الشيء .

وان كان شرا لنفسه فهو باطل أيضا ، لان وجود الشيء لا يقتضي عدم نفسه ، ولا عدم شيء مما يكمله ، ولو اقتضى ذلك لكان الشر هو ذلك العدم لا هو ، على أن اقتضاء ذلك غير معقول .

فان الاشياء طالبة بطباعها لكمالاتها ، لا مقتضية لعدمها من حيث هي كمالات .

واذا بطل على تقدير وجوده ان يكون شرا لغيره او لذاته ، فليس بشر أصلا ، فلو كان موجودا لما كان شرا ، فهو اذن عديم منبعه الامكان والعدم لا غير ، لانه لا يمرض الا لما بالقوة ، وما بالقوة فلا ينفك عن الامكان والعدم ، من حيث هو بالقوة .

وما هو شر بالقياس الى بعض الامور ، فليس يخلو من خير ، يعلم ذلك من لزومه عن الخير المطلق . فالخير مقتضي بالذات ، والشر مقتضي بالعرض ، وليس اذا كان شيء بالقياس الى امر شرا ، فهو شر في نظام الكل ، ولا شر بالقياس الى الكل .

والشخص وان كان بالنسبة الى شخص اخر ناقصا ، فهو في ذاته كامل ، وكذلك النوع اذا كان ناقصا بالقياس الى نوع اخر ، والظلم وان كان شرا فهو بالقياس الى القوة الغضبية خير ، وليس يمكن تبرئة هذه الخيرات وامثالها عن الشرور ، فاز الخير المبرأ عن الشر ، وان وجب في الوجود المطلق فلا يجب في وجود وجود ، فقد اوجد ما أمكن أن يوجد ، غير خال من الشر .

ولو لم يوجد هذا الثاني ، لكان الشر أعظم ، فان وجود هذا النمط لا يخلو من خير ، وانما الشر الذي فيه بحسب العدم الذي يتخلله ، فلو كان كله معدوما ، لكان اولى بان يكون شرا .

ولو وجدت الامور كلها بريئة من الشر (لوحة ٣٧٣) ، وعلى حالة واحدة وصفة واحدة ، لكانت الماهيات واحدة ، ولم يكن نقصانها عن مرتبة « الاول » - تعالى - متفاوتا ، وكما أن ماهيات الانواع تتفاوت في ذلك ، فكذلك ماهيات الاشخاص التي تحت الانواع .

والنوع المفسد للانسان مثلا ، هو في ذاته كامل ، وإنما يعده من الشر من يظن خلق العالم ، إنما هو لاجل الانسان ، لا غير ، وليس كذلك .

ولما وجب وصول بعض الاجسام الكائنة الفاسدة ، الى بعض ، حتى يحصل المزاج ، لزم أن يفسد بعضها بعضا ، وذلك كوصول النار الى ثوب انسان ، فتحرقه ، فمن المحال أن تكون النار نارا والثوب ثوبا . وهذا النظام الفاصل هذا النظام ، ثم يصل اليه ، فلا يحترق . ومحال الا يكون للنار وصول الى الثوب ، تحت هذه الحركات التي هي افضل أنواع الحركات .

فمثل هذا الشر بالضرورة ، من لوازم العناية ، ويمتنع أن يكون مقتضى جميع الحركات واحدا ، بل مقتضى كل حركة غير مقتضى الاخرى ، فيكون مقتضى واحدة موافقا ، ومقتضى الاخرى غير موافق . فلهذا وجب أن تكون الامور المنسوبة الى الشر موجودة ، في هذا النظام وكله حكمة وخير .

ولما لم يكن في وجود الانسان ، من وجود قواه المتضادة ، ولم يمكن تعاضلها ، حتى لا يغلب أحدها الآخر ، والا كانت الاشخاص واحدة ، وجب من ذلك أن تتأدى أحوال بعض الناس ، الى أن يقع لهم عقد ضار في المعاد وفي الحق ، أو فرط شهوة أو غضب ضارين لذلك الانسان ولغيره .

ولا تجد شيئا مما يقال له شر من الافعال ، الا وهو كمال لسببه الفاعل ، وعسى أنه شر بقياس القابل أو بقياس فاعل آخر يمنع عن عمله في تلك المادة .

والشر الذي سببه النقصان والقصور^(١) واقع في الجبلة ، فليس ذلك بالحقيقة خيرا بالقياس الى شيء ، وليس هو ، لان فاعلا فعله ، بل لان الفاعل لم يفعله . فلا ينسب الى الواجب الا بالمرض .
 واما الشرور المتصلة بالخيرات فاقلية . ولا يوجد ما كله شر ، ولا ما يغلب شره ، او يكون الخير : الشر فيه متساويين^(٢) .

ولا يوجد الشر الا في عالم الكون والفساد ، لاجل التضاد الضروري ولو كان عالم الكون والفساد كله شرا ، لكان شيئا قليلا ، خير معتد به ، بالنسبة الى كل الوجود ، فكيف والسلامة فيه غالبية اذ لا توجد هذه الشرور الا في حق الحيوانات ، وهي اقل ما في الارض ، والذي لا يسلم منها ، فانه في أكثر احواله يسلم .

وانما يستغفر في بعض الاحوال ، وفي بعض الصفات ، لا في الكل .

والمرض والألم ، وأن كانا كثيرين ، إلا أن الصحة والسلامة أكثر ، فالخير غالب والشر نادر .

وكما أن حال الابدان على أقسام ثلاثة ، بالغة في الكمال ، ومتوسطة على مراتب مختلفة ، وشديدة النول ، فكذلك أحوال النفوس في الأخرة .

ولا شك أن المتوسط . غالب ، والطرفان نادران . وإذا أضيف الى الوسط ، الطرف الفاضل ، صار لاهل النجاة غلبة وافرة .

ومراتب الناس في الأخرة ، كمراتبهم في الدنيا ، ومرتبات السعادات والشقاوات كثيرة .

والملكات الرديئة والهيئات المزعجة ، هي بنفسها الموجبة للآلام .

(١) في ك ، أ «قصور» .

(٢) في ك «متساويان» .

كما يوجب النهم المرض ، لا لمسقم من خارج ، يؤثر الاذى ، ورحمة الله وسعت كل شيء .

ومن علم أن مدبر الدنيا والاخرة واحد ، وأنه غفور رحيم ، لطيف بمعباده ، متعطف عليهم ، وتأمل ما أنعم به على الانسان من : صحة البدن ، وسلامة الاعضاء ، ثم بعثه (١) الانبياء ، لهدايته ، ثم خلّصه الاطعمة والاشربة والادوية ، لاجله ، وما ألهمه من التدبيرات المتبعة ، والدعوات المستجابة ، أوجب له ذلك التأمل ، وثوقا تاما ، وطمانينة (تامة) (٢) الى سعة رحمة الله تعالى ، في الآخرة .

فأنا لك اللهم ! : أن تجعلني من أهلها ، وأن تنفعني بما علمتني ، وأن تجعله يوم القيامة ، حجة لي ، لا علي ، وأن تغفر لي خطيئتي يوم الدين ، وأن تعصمني بنور هدايتك ، من ورطات المضلين ، وأن تبغني درجات الصادقين المخلصين ، وتوفقني بجودك لما أكون به في دار الخلود من الأمنين ، وبسعادة الأبد من الفائزين ، وتدخلي في زمرة عبادك الصالحين ، برحمتك يا أرحم الراحمين ! ، يا أكرم الأكرمين . والحمد لله رب العالمين ، وصلواته على ملائكته المقربين ، وأنبيائه وأوليائه ، أجمعين .

تم - والحمد لله حمد الشاكرين - بخط أفقر العباد لمفو ربه : عبد العزيز بن الخيمي المارداني . لنفسه . وذلك بدار السلام - بغداد - في شهر سنة إحدى وتسعين وستمئة هجرية - نفعه الله بالعلم والعمل به وبأهله ، ولمن قرأ فيه ، ودعا له بالمنفرة .

((تم الكتاب بحمد الله تعالى))

(١) أ «بثت» .

(٢) سقطت من ك .

حمدا لله تعالى وشكرا له على توفيقه لنا :

وبعد :

فها نحن قد أنهينا من هذا البحث في جانبه الدراسي والتحقيقي وأن لنا أن نستعرض في إيجاز وتركيز خلاصة النتائج والنقاط التي أنهى إليها الباحث ، لما للشعث وجما للمفروق ، وتقويما للكاتب والكتاب .

وتعليقا لمنهج ابن كمونة نفسه ونزعتة التنظيمية ، وميله الى التحديد والتقسيم ، رأينا أن تغطي النتائج سائر الجوانب التي عرضناها في الدراسة . أو عرضت في الكتاب تيسيرا للمراجعة والمقارنة والاستيعاب . وهذه النتائج هي على النحو المقرر فيما يلي :

أولا : شخصية ابن كمونة :

تفيد هذه الدراسة ويساعد هذا الاخراج لكتاب ابن كمونة «الجديد في الحكمة» - في بلورة شخصية هذا المفكر ، الذي كان تاريخه ملورا . فقد استطلعنا أن نحرر اسمه ، وأنه : «سعد بن منصور بن سعد بن الحسن بن هبة الله بن كمونة الاسرائيلي» ، ويلقب بـ «عز الدولة» . كما مسحنا تاريخ وفاته بأنه كان عام ٦٨٣ هـ . بعكس ما شاع من أنه توفي عام ٦٧٦ هـ .

وقد ظهر من المخطوط الذي «تقناه» أن ابن كمونة عاش ببغداد ، كما تبين لنا من المصادر التاريخية أنه توفي «بالحلة» ، وأنه كان على صلة ببعض الولاة ، ومنهم «دولة شاه بن الامير الكبير سيف الدولة سنجر الساجي» الذي التمس من ابن كمونة تأليف «الجديد في الحكمة» .

كذلك تبين من هذه الدراسة أن ابن كمونة كان يهوديا وأن وردت اشارات مقتضية تشير الى اسلامه وتوبته قبل موته ، وربما كانت هذه الاشارات من وضع أناس أرادوا الذب عنه ، وقد تكون أضافة متأخرة ،

لذلك لا تستطيع الجزم بهذا ، وتبين أنه صاحب مواهب متعددة ، في الحكمة والمنطق والادب والكيمياء وغيرها . وليس هذا غريبا على علماء تلك العصور السالفة ، إذ توجد لدينا أمثلة عدة من أصحاب المواهب وذوي العقول التركيبية الموسوعية ، غير ابن كمونة ، من أمثال ابن سينا وابن رشد والغزالي والجاحظ .

وقد أتضح لنا من خلال تحقيق هذا المخطوط «الجديد في الحكمة» أن ابن كمونة عالم مطلع أطلاعا كبيرا ، على الفكر الفلسفي لدى سابقيه ومعاصريه ، وأنه تمثل هذا الفكر وهضمه وأنتفع به في تأليفه .

وقد ألمحنا خلال الدراسة الى أن كتاب «الجديد في الحكمة» لم يكن هو الكتاب الوحيد الذي ألفه ابن كمونة ، بل أن له بعض الشروح على «الاشارات والتنبيهات» لابن سينا ، وعلى «التلويحات» للسهروردي .

كذلك فإن له كتابا محققا منشورا نفي «كاليفورنيا» ، وهو «تنقيح الابحاث للملل الثلاث» ، والذي وجدنا بعض قضاياه في «النبوة» مطابقة - تقريبا - لالفاظ ومعاني الفصل الخامس من الباب الخامس في مخطوط «الجديد في الحكمة» . وقد قمنا هناك ببعض المقارنات التي تثبت صحة ما نذهب اليه في هذا المقام .

وقد رأينا من خلال المخطوط مدى ما يتعلق به ابن كمونة ، من سمات إنسانية ودينية ، تتجلى في تأكيديه على الايمان بالله تعالى وباليوم الآخر ، وعلى عمل الصالحات ، فذلك هو غاية الكمال الانساني ، بما يجعل المرء يفوز بالسعادة السرمدية ، وينبوه من الشقاء الاخروي . وبذلك يؤكد ابن كمونة أن الفلسفة ظهير للدين لا عدو ما دامت ملتزمة للحق ومبنية على البرهان .

ومن ثم يؤكد على تعلم «علم الحكمة» الذي يجعل الانسان قادرا على الايمان الاصيل دون تقليد أعمى ، فسي هذا كمال للنفس الانسانية ، على حسب الطاقة البشرية ، وبذلك يتجنب الانسان الوجوه الظلمية والتقليدية .

ويرى هذا الفيلسوف ، أنه لا عذر لمن أنصرف عن تحصيل هذه الحكمة ، أو قعد عن تمهيد قواعدها وأصولها . كما لا يعد من أهل العقل من يكذب أهل الحكمة والتنزيل ، دون دليل أو مستند . وهذه محاولة من ابن كمونة لتأكيد مبدأ التوفيق بين الدين والفلسفة .

وينهج ابن كمونة في تأليفه نهجا يشغل نفسه ، بإيراد المسائل الغالية من اليقين ، أو تلك التي لا يجدي تحقيقها بطائل . ومن هنا فهو يركز على كل ما ينتفع به العلم بالله تعالى وتوحيده وتنزيهه وصفاته جلالة وعجائب مخلوقاته ، التي تدل على كبريائه وعظمته سبحانه .

وقد أهتم هذا المفكر أيضا ، بذكر ما ينتفع به ، أثبات الملائكة ، والنفوس ومدركاتها ، وبقائها بعد فناء البدن ، وفي أهدية هذه النفوس وتزكيتها . كما القى الضوء على خصائص النبوة والولاية . وبذلك استطاع أن يجمع الفكر الذي يمصم من الضلال ، ويسعد الانسان في الآخرة .

وابن كمونة - باعتباره انسانا - لا ينسى تقصيره ، ولا يتكبر بعمله على الدارسين ، لكنه أيضا يجعل كتابه عن أن تتناوله أيدي الجاهل ، إذ ليس يعرف قدره إلا المحقق ، الذي أطال النظر والبحث في كتب الاوائل . وكأنه يتمثل المظمة المشهورة والقول السائر ، الذي تزعم بعضه المصادر نسبته الى نبينا أو الى السيد المسيح عليهما صلاة الله وسلامه ولا تعطوا الحكمة غير أهلها فتظلموها ، ولا تمنموها أهلها فتظلموهم» .

وإذا كان ابن كمونة قد برهن على سعة اطلاع ودقة فكر وشمول دراية ، فإن ذلك كله لم يصرفه عن اللجوء الى الله والضراعة اليه في أن يحيطه بالسداد ويشمله بالتوفيق ، وفي أيجاز ، نجد النعمة الدينية سارية في كثير من القضايا الفلسفية التي عرضها أو عرض لها .

ثانيا : مخطوط الجديد في الحكمة :

حاولنا ضبط عنوان المخطوط بأنه «الجديد في الحكمة» نظرا لورود كلمة «الجديد» في النسخة الام وهي الاقدم ، أما «في الحكمة» فقد أضفناها لورودها في المصادر التاريخية .

ومن حسن الحظ أن كتاب «الجديد في الحكمة» ثابت النسبة لابن كمونة ، وذلك في جميع المصادر التاريخية التي تعرضت لنسبته الى مؤلفه ، كما هو وارد في : أرشاد القاصد ، وكشف الظنون ، وهديـة العارفين ، ومعجم المؤلفين ، وبروكلمان .

هذا الى جانب أننا نجد كثيرا من النصوص الخاصة بالنبوة والولاية ، مضمنة في كتابه «تنقيح الابحاث في الملل الثلاث» ، بما يتفق في أغلب الاحيان لفظا ومعنى ، مع «الجديد في الحكمة» ويحمل نفس الروح التي نعهدا في هذا الفيلسوف ، وقد تجلى في الهوامش والتعليقات لكتاب «الجديد في الحكمة» .

وقد أستطعنا الحصول على نسختين لهذا المخطوط : الاولى كويريلي وقد جعلناها هي الاصل لانها هي الاقدم ، والثانية نسخة أحمد الثالث ، وهي أحدث من الاولى وتنقص عنها حوالي ست لوحات . لكن النسختين حقيقة قد تعاونتا على إيضاح المخطوط ، بما أخرجه أخرجا سليما على هذه الصورة التي رأيناها في التحقيق .

ومن مميزات هذا المخطوط ، أنه جميل التقسيم ، لان صاحبه قد قرأ وهضم موضوعه ، ولذا تمكن من الاحاطة به والسيطرة على جوانبه . وقد قسمه الى سبعة أبواب لكل باب سبعة فصول ، مع توضيح عنوان كل باب وكل فصل ، على الوجه الاكمل .

ومن خلال التحقيق يتضح ما قمنا به مما تطلبه الكتاب من اعمال علمية . أذ اقتضى الحذف والاثبات لبعض الكلمات ، كما تطلب تصحيح بعض الاخطاء النحوية والصرفية والاملائية . كذلك لم نقصر في وضع علامات الترقيم للمخطوط كله ، لانه كان خلوا منها . وتطلب أيراد

النص في أسلم سورة مستطاعة إضافة بعض التعليقات والشروح كما يتجلى ذلك في الهوامش الميثوثة مع المخطوط .

وكان الهدف من تأليف هذا الكتاب ، هو تحرير قضايا الحكمة التي ترشد الانسان نحو «السعادة» ، ومن هنا فقد تناول بالحديث كل ما يوجه المرء نحو هذه «السعادة» من الايمان بالله تعالى ، ومن عقل الصالحات . كما أقتصر على أمهات المسائل وأصولها ، لكي ينال المرء الثمرة من أقرب طريق .

ولم يدع الكتاب أنه حل جميع المشكلات التي عرضت بالنسبة للانسان . وهذه صفة معمودة تتفق مع المنهج القويم الذي يشير إلى أنه من الخير للفلسفة أن تشير المشاكل ، دون أن تدعي القدرة على حلها حلا كاملا ، فتلك مبالغة غير مقبولة .

ثالثا : ميزان الفكر :

أن ميزان الفكر لدى هذا الفيلسوف «أبن كمونة» هو «علم المنطق» ، كما يتضح من كتابه «الجديد في الحكمة» . ومن هنا فقد أولى «المنطق» عناية كبيرة ، إذ أن كل مسائل كتابه يشيع فيها القوانين والقضايا المنطقية . فلا غيب أن يجعل المنطق آلة النظر ، والقانون الذي يتعلم به صحيح الفكر وفاسده .

ولا تقل أهمية المنطق عن أهمية العروض إلى الشعر والايقاع إلى الالغان . غير أنه إذا كان العروض والايقاع يستغني عنهما كثير من البشير بالفطرة ، فإن المنطق لا يستطيع الاستغناء عنه أحد ، إلا من كان مؤيدا بمعنى ربانية من نبي أو رسول أو ولي .

وتطلعنا هذه الدراسة على أن «الفكر» هو توجه الذهن نحو المبادئ التي تجري من الفكر مجرى العادة . أما الهيئة الحاصلة من ترتيبها فهي تجري مجرى الصورة . ولا يد في صلاح الفكر وتأديته إلى المطلوب من صلاحها معا ، وقد يفسد بفساد أحدهما . على أن فكر أبن كمونة هنا

يختلف عما يراه المناطقة الوضيميون ، من عدم التفريق بين المادة والصورة ، أذ يرون ارتداد الفكر الى معطيات حسية .

ومما يعلم هنا لدى ابن كمونة ، أن المباديء أما تصورية وأما تصديقية ، ذلك أن حضور الشيء في الذهن هو نفس الادراك ، ويسمى «تصورا» . أما ما يلحقه لاحقا يجعله محتملا للتصديق أو التكذيب ، فيسمى «تصديقا» ، وهو ليس ألا حكما بمتصور على متصور . على أنه ليس هناك ما يطلب في العلوم غير هذين ، فقد أنحصر المعلوم في معلوميهما ، والمجهول في مجهوليهما . وينبغي أن يعلم كذلك ، أن الفكر الموصل الى التصور هو : «القول الشارح» ، والفكر الموصل الى التصديق هو «الحجة» .

ويشير ابن كمونة في هذا المقام ، الى وجوب أنحصار جهد المنطقي هنا ، في النظر في مباديء كل من القولين ، وتأليفهما على الوجه الكلي القانوني ، دون التفات الى المواد المخصوصة بالمطالب الجزئية . وهذا لا يعني المنطقي من النظر في الالفاظ ، من حيث هو معلم للمنطق أو متعلم له ، ذلك لوجود علاقة وضعية بين اللفظ والمعنى .

ومما يستفاد من البحث هنا ، أن المنطق تذكير وتنبيه ، وعلم متسبق لا يقع فيه غلط ، فما يستنبط بالفكر من المنطق ، هو غني عن منطق آخر . وتجنبنا للمحال باكتساب مجهول بمجهول ، فلا بد من انتهاء المباديء الى تصورات وتصديقات بديهية ، فلا تصديق ألا على تصورين فصاعدا .

ومن هذا يبدو تأثر ذلك الفيلسوف واضعا بالمنطق الارسطي وغيره ، فقد كانت الفلسفة اليونانية ذائعة بين العرب في ذلك الوقت ، وتأثر بها العديد منهم ، كما يتضح من فكر ابن سينا والفارابي وأخوان الصفاء وغيرهم .

ومن ثمرات البحث المنطقي اطلاع القاريء هنا ، على ما يسمى
دلالة المطابقة ، وهو ما فيه مدلول اللفظ الذي دلالة وضعية على المعنى
الذي وضع له ، من أجل وضعه له . مثل دلالة البيت على مجموع الجدران
والسقف . وأن كان مدلوله جزءا مما وضع له فهي دلالة تضمن ، مثل
دلالة البيت على الجدار . وأن كان خارجا عنه فهي دلالة التزام ، مثل
دلالة السقف على الحائط .

وربما دل اللفظ الواحد على المعنى الواحد الحاصل في أفراد
كثيرين ، على السوية ، بالتواطؤ ، كدلالة الحيوان على جزئياته . فإذا
لم تكن هناك سوية فهو بالتشكيك ، كدلالة الموجود على الجوهر والمرض
وربما دلت الالفاظ الكثيرة على المعنى الواحد بالترادف كالاسد
والفصنفر ، وعلى المعاني الكثيرة بالتباين ، كالارض والسماء .

ونلاحظ أن ابن كمونة دائما يربط عناصر المنطق بالانسان
وأحواله . ويضرب كثيرا من الامثلة الخاصة بالانسان . أذ يرى أن
المسؤول عنه بما هو ، أن كان حقيقة واحدة كالانسان ، فالجواب مجموع
ذاتياتها ، كالحیوان الناطق . وأن كان فوق واحدة فإن أختلفت حقائقها
كالانسان والفرس ، فمجموع انداتيات المشتركة بينها كالحیوان وحده ،
وهو جنس كل منها ، وهي الانواع بالاضافة اليه . وأن أتفتت حقائقها
كزيد وخالد ، اللذين أختلفا بالعدد لا غير ، فبالحقيقة المشتركة حالتها
الشركة والخصوصية ، كالانسان ، وهو نوع حقيقي لتلك الكثرة ،
ومعناه مختلف عن معنى النوع الاضافي .

وقد تتصاعد الاجناس الى ما لا جنس فوقه ، وهو العالي و «جنس
الاجناس» كذلك تتنازل الانواع الاضافية الى ما ليس تحته إلا الاصناف
والاشخاص ، ويطلق عليه «نوع الانواع» . والمتوسطات أجناس لمبا
تحتها وانواع أيضا لما فوقها ، كما أن خصوصية كل نوع هي فصله
المقوم له ، كالناطق للانسان . وبذلك تكون المحمولات المفردة

خمسة هي : الجنس والنوع الحقيقي والفصل والخاصة والعرض العام .
لأنها أما ذاتية وأما عرضية .

ومن النتائج المنطقية في هذا المجال ، أن التصور التام هو
الاحاطة بكنه حقيقة المتصور ، والتصور الناقص هو تمييزه عما عدا
ذو احاطة . وأن كل قول شارح يوصل الى التصور التام فهو «حد تام»
ومن الضروري أن يكون مشتملا على ذاتيات المحدود كلها ، فيتركب من
جنسه وفصله ، لأن الجنس يتضمن جميع الذاتيات المشتركة ، والفصل
يتضمن جميع الذاتيات المميزة .

على أن اتحاد الشيء في الخارج يتم باتحاد كل أجزائه ، وعليه فإن
أيجادة في الذهن الذي هو تصوره ، لا يتم دون أيجاد جميع ذاتياته فيه .
ولا يتم الحد متى لم يكن كل واحد من ذاتيات المحدود متصورا بالتصور
العام .

وهناك ما يوصل الى تصور ناقص ، وهو الحد الناقص ، لما فيه
من الاخلال ببعض الذاتيات ، كتعريف الانسان بأنه جسم ناطق . ومن
ذلك الرسم التام ، وهو الذي يميز الشيء عن جميع ما عداه ، والرسم
الناقص ، وهو ما يميز الشيء عن بعض ما عداه .

وعن محاولة استقصاء الخواص واللوازم ، ينهري العقل هنا ،
فيطلب لها جامعا هو الذات ، ويستغني حينئذ عن الجنس . وعليه فانه
لا تمام لقول شارح ألا بما يخص المعرف .

ومن الواجب أن تكون الخواص والاعراض المعرفة للشيء مبينة
له . وليس من شرط كونها معرفة أن يعلم اختصاصها بالشيء ، لأن
العلم بالاختصاص يتوقف على العلم بما هو مختص وبما هو مختص به .
فلو اتخذ هذا الاختصاص معرفا له كان دورا .

ومن ثمرات المنطق هنا الوقوف على معرفة القضايا . فقد يكون

القول تقليديا مثل : الحيوان ناطق ، وهو في قوة مفرد كالانسان . وقد يكون جزئيا ، وهو ما يعرض له لذاته أن يكون صادقا أو كاذبا . ويمكن الانتفاع بالتقييدي في الاقوال الشارحة ، كما يمكن الانتفاع بالجزئي في تركيب الحجج ، وتسمى «قضية» ، ولا بد فيها من محكوم ومحكوم به ، إيجابا أو سلبا .

ويجب الاحتراز هنا عن : التمني والترجي والنهي والقسم والنداء والتعجب والاستفهام ، لان هذا كله خاص بالمحاورات دون العلوم ، وينتفع بها في الخطابة والشعر وغيرهما .

وان مادة القضية هي الموضوع والمحمول ، وما يربط أحدهما بالآخر هو صورتها ، وقد يحذف لدلالة القرينة عليه بالمعنى ، فلاحكام وقبودها لا تقف عند حد معين .

ومما يصح التسليم به منطقيا ، أن كل قضية ، يلزم من صدقها كذب نقيضها ، كما يلزم من كذبها صدق هذا النقيض . فالتناقض بين قضيتين ، هو اختلافهما بالإيجاب والسلب لا غير ، أي اتحادهما في الجزأين ، على جهة تقتضي أن يكون أحدهما صادقا والآخر كاذبا .

وان اختلاف القضيتين في الكيف دون الكم ، يجعلهما متضادتين ، لجواز اجتماعهما على الكذب في مادة الامكان دون الصدق . وتدخل جزئياتهما تحت التضاد ، لجواز اجتماعهما على الصدق في تلك المادة ، دون الكذب .

وقد استعرض هذا المفكر ، جميع القضايا بأنواعها ولوازمها وعكسها ، بتقسيم دقيق وتفريع شامل ، حيث أنه يعتبر القضايا أساسا لفلسفته ، ولا سيما في «الجديد في الحكمة» .

وإذا كانت القضايا ذات لوازم عند انضمام بعضها الى بعض ، فإن العمدة منها هو القياس . ومن القياس ما هو بسيط ، وهو قول مؤلف من قضيتين يستلزمان لذاتهما قولاً مغايراً لهما ، له نسبة مخصوصة الى

أجزاء ذلك القول • ولا يسمى قياسا ألا ما أستلزم قولاً يوضع أولاً ، ثم يقاس به أجزاء القياس •

وقد تُولف مقدمات ينتج بعضها نتيجة ، يلزم من تأليفها مع مقدمة أخرى نتيجة أخرى ، إلى أن تنتهي إلى المطلوب ، وتسمى قياساً مركباً ، موصول النتائج أو مفصولها •

ومن منافع المنطق هنا ما يسمى «الصنائع الخمس» وهي : البرهان والجدل والخطابة والشعر والمغالطة • كما أن اليقينيّات التي يتألف منها البرهان سبعة مبادئ هي : الأوليات ، والمحسوسات ، والوجدانيات ، والمجربات ، والمتواترات ، وفطريات القياس ، والحدسيات • كل هذا قد شرحه ابن كمونة وفصله ومثل له على خير وجه •

ويضيف هذا الفيلسوف هنا ، أنه بالرغم من وجوب هذه الضوابط في الفكر ، لكن الفطرة السليمة يجب أن تكون هي الركيزة في هذا الميدان لأن كثيراً من مباحث المنطق ، إنما قصد به رياضة الخواطر لا غير ، ويقاس عليه ما سواه •

ومما سبق عرضه يتضح أن هذا المفكر ، قد سار على نفس الدرب والمنهج في تبني المنطق الصوري الارسطي ، مثل ابن سينا على وجه الخصوص •

رابعاً : ما وراء الطبيعة :

(أ) الألوهية :

ومن نتائج هذه الدراسة القائم الضوء الكاشف على ما حاوله ابن كمونة من أثبات واجب الوجود سبحانه وتعالى • فإنه لو لم يكن فسي الوجود موجود واجب الوجود ، لكانت الحقائق والماهيات الموجودة كلها ممكنة الوجود ، فتفتقر إلى وجود علة ، ولذا يجب أنتهاؤها إلى علة غير معلولة ، وهي واجب الوجود •

وهناك أيضا أدلة الامكان والاحتياج والثبات ، وكلها محتاجة الى خالق يودعها الاشياء . وهكذا برهن هذا الفيلسوف على اثبات وجود الله تعالى . بطرق عقلية تستند الى الكائنات الممكنة . وهذا الاستدلال قد سبقه اليه ، ابن سينا وعرف بين الفلاسفة بدليل الواجب والممكن ، لكن ابن كمرنة يزيده ايضاحا ، ويمنحه تفصيلا يضيف عليه قوة جديدة .

ويتضح من هذه الدراسة ان واجب الوجود «واحد» فلا يقال على كثرة . وكل ما هو واجب الوجود لذاته ، فان نوعه لا بد وان ينحصر في شخصه . اذ انه لو حصل اثنان من واجب الوجود لاشتراكا في الماهية ، وامتازا بالهوية ، فيكون كل منهما مركبا مما به الاشتراك ومما به الامتياز ، وكل مركب مفتقر الى جزئه ، فلا يكون واجبا بذاته .

ومن المحال أيضا صدور هذا الكون عن واجبين معا ، لارتباط اجزاء العالم ارتباطا شديدا مثل شخص واحد . وفيه اتحاد بين أعراضه وجواهره . فهو اذن واحد . فلو اجتمع عليه - تأثيرا وتدبيراً - واجبان او أكثر لحدث بطلان كبير ، سواء استبد أحدهما أو كلاهما بالامور . وبذلك يكون الواجب واحدا .

فهنا محاولة عقلية للبرهنة على اثبات ان نوع الواجب لا يدخل تحته شخصان فأكثر ، ولهذا امتنع تماما ان يوجد شخصان هما واجبا الوجود .

واذ كان الله سبحانه واجب الوجود ، فمن الحق ألا تساوي حقيقته حقيقة أي ممكن ، لعدم تساوي الواجب والممكن في الوجود والامكان ، فيكون كل واحد منهما ممكنا واجبا معا ، وهو باطل . فهو سبحانه لا يشاركه شيء من الاشياء في معنى جنسي أو نوعي ، لانه منفصل بذاته .

ومما يجب هنا نفي التركيب عن الواجب سبحانه ، وكذا نفي التوليد والحلول والتد والضد والمكانية والزمانية والعدم .

وقد نفى هذا الفيلسوف عن نفسه شبهة قد ترد عليه ، بسبب اعتناقه لمذهب الفيض ، حيث يرى أن الكائنات رغم صدورها عن الله تعالى ، فهي لا تشبهه . وقد ذهب افلوطين من قبل الى مثل هذا ، اذ نبه على أن النفس مختلفة عن الله تعالى ، وأن كانت مستمدة منه ، ولذلك فهي تحبه بالضرورة حب الجميل للجميل .

ويستدرك ابن كمونة بعد أن ذكر ما يدل على سلب الصفات غير اللائقة بالذات الالهية ، تنزيها لها ، فيذكر صفات ايجابية فعالة ، لئلا يقع في خطأ الافراط في الجانب السلبي ، حتى لا يصل الى مرتبة التعطيل ، كما فعل أرسطو . ولهذا نرى ابن كمونة ينمت واجب الوجود بأنه قادر وحكيم وجواد وحق . ونجد هذه الصفات متفقة مع القرآن الكريم ، ومع آراء علماء الكلام والصوفية في كثير من الجوانب .

وليست صفات الواجب سببا في إتيانها بكثرة ما ، فعلمه سبحانه بذاته هو نفس ذاته لا زائد عليها . وكذلك علمه بذاته ، وعلمه بمعلولاته ليس بزائد عليها ، وهو لا يحوج الى صفات متقررة في ذاته . وعند التدقيق يمكن أن يقال أن هذا الرأي الفلسفي هو بالضبط مما تبناه المعتزلة من الفرق الكلامية .

ومن الواجب أن ترجع إضافات الواجب كلها الى إضافة واحدة ، لان الإضافات المختلفة توجب اختلاف حيثيات فيه ، فكانت ذاته تتقوم من عدة أشياء ، وليست الحقيقة كذلك . ومن الإضافات والسلوب تتفرع صفات لا سبيل لحصرها مثل : الخالق البارئ المصور القدوس العزيز الجبار .

وأبطل ابن كمونة أن تكون الاجسام بأسرها هي الصادر الاول ، سوى العقل المحض ، فهو الذي يصدر أولا عن واجب الوجود . وكذلك لا يجوز أن يفعل واجب الوجود لفرض ، وألا كان مستكملا بفعله ، سواء كان الفرض عائدا الى ذاته أم الى فعله . وهنا لا نجد مشكلة الصلاح

والاصلاح ، التي شغلت الفكر المعتزلي كثيرا تؤرق بال ابن كمونة كما
أرقت كثيرا من مدارس علم الكلام • وأن جميع الخيرات فائضة من كمال
الواجب على الغير ، وإرادة الخير للغير هو من كماله • فليس في الوجود
سوى الواجب وما يحدثه سبحانه من آثار •

وإذا كان واجب الوجود لا يفعل لفرض ، فليس من سبيل لانكار
آثار الله تعالى في هذا الكون ، مما لا يصدر اتفاقا • وكل ما يحتوى عليه
العالم من نظام واتقان ، يدل على أنه لا خير في الامكان ، ألا ويتعلق به
علم الخالق الواحد ، وإرادته وقدرته وجوده تقتضي أيجاده أولا ، وقبل
كل شيء • وهذا مختلف عما ذهب اليه أرسطو ، من أن الاله يجهل وجود
العالم بمد منه الحركة •

(ب) فكرة العقول المفاضة :

ان النفوس الارضية والسماوية ، ممكنة الوجود لا واجبة الوجود •
وكل ممكن يستدعي علة • ولا يجوز أن تكون علة النفس القريبة هي
الواجب الوجود ، لان النفس كثيرة ، وواجب الوجود واحد حقيقي لا
يصدر عنه بلا واسطة ، أكثر من معلول واحد ، فلا بد وأن يكون لبعضها
علة قريبة ، غير واجب الوجود •

ونبهنا الى أن نظرية الفيض هذه ، تمتبر غريبة عن تعاليم الاسلام •
وقد اعتنقها بعض فلاسفة الاسلام ، ليفسروا المعرفة الانسانية بأنها
فيض من آخر العقول المشرقة ، وليشرحوا قضية الخلق شرحا يدنيه من
العقول في زعمهم •

ومما تبع هذا ما ذهب اليه هذا الفيلسوف من أنه ليست ذات الشيء
في امر من الامور ، هي التي تخرج الشيء من القوة الى الفعل ، فلسو
اقتضت ذلك ، لما كانت بالقوة أصلا ، وهذا محال •

وهذا متفق مع ما ذهب اليه السهروردي ، من أن العقل الاول هو
اول ما ينتشي به الوجود ، وهو اول من اشرق عليه نور الله تعالى •

ومن الواجب استناد الحركات غير المتناهية الى عقل واحد ، هو
واسطة بين واجب الوجود ، وبين النفس التي تكون بدورها واسطة بين
العقل والجسم .

وقد لاحظنا هنا أن ابن كمونة . يرى ضرورة كل من العقل والنفس
في مسألة خلق الكائنات . وقد ذهب الاسماعيلية أيضا الى أن مجموع
العقول والنفس هو الكلمة ، بينما ينفرد العقل لدى أفلوطين بأنه هو
الكلمة «اللوجوس» .

والمبدأ المفارق يفيض عنه وجود الهولي ، بأعانة الصورة من
حيث هي صورة ما ، لا من حيث هي هذه الصورة المعينة . ولا يعقل وجود
الصورة المعينة ألا في مادة معينة .

ويستفاد مما ذهب اليه ابن كمونة ، أن للسماويات نفسا محركة
على الدوام . ولا تطلب الحركة لأنها حركة فقط ، بل لأنها وسيلة الى
غيرها . وقد تمين أن العقل هو الذي تطلب المحركات السماوية التشبه
به بالحركة .

وأذا كانت النفوس بأسرها تستند الى عقل يكون علة فاعلية لها ،
فلا يمكن أن يكون ذلك العقل أنقص في مرتبة الوجود منها . وكذلك فإن
العلم والحياة هما من الكمالات غير الزائدة على الذات ، بل هما كمال
للذات من حيث هي .

ولا يجوز أن يتغير علم العقل ، وألا لافتقر الى حركة دائمة ودورية
فيكون مستكملا بالأجرام المتحركة ، فيصبح نفسا لا عقلا . وهو باطل .
ولذا وجب أن يكون علمه بالجزئيات على وجه كلي ، لا يتغير فيه ، ولا
يفتقر فيه الى آلة جسمانية .

وأن العقول كثيرة في هذا الوجود ، وهي أشرف الموجودات .
ويمكن الاستدلال على كثرة العقول ، بأفتقار التحريكات المنسوبة ، الى
القوى النباتية والحيوانية ، الى موجود له عناية بأنواع النبات والحيوان ،

مفارقة • فالانسانية من حيث هي انسانية ، لاتدخل في مفهومات الوجود والمدم ، والوحدة والكثرة ، والمموم والخصوص • فالانسانية من حيث هي ليست إلا الانسانية فقط ، فلو ضم اليها الوجود صارت موجودة ، أو المدم ذهنا صارت معدومة •

وان وجود الانسان باعتبار الخارج ، متقدم على الحيوان الذي هو الجنس ، لان الانسان اذا لم يوجد لم يعقل له شيء يعمه ويمم غيره ، مع أن وجوده في العقل هو المتقدم بالطبع •

أما « الوحدة » فانها تعقل العقل ، المدم انقسام الهوية ، وهي أيضا مفهوم زائد ذهني لا وجود له في الاعيان ، ولا يقال وحدة واحدة ، ولا وحدات كثيرة • وإن الواحد من كل وجه هو الحقيقي الذي لا ينقسم ، أما سواء فإن الواحد مقول على ما تحته بالتشكيك •

ولا تكون الكثرة أيضا الالذهنية ، لكن يبدو أن العقل إذا جمع واحدا في الشرق الى اخر في الغرب ، لاحظ الاثنينية • واذا علم جماعة كثيرة أخذ منهم ثلاثة أو أربعة أو خمسة ، بحسب ما يقع النظر عليه وفيه بالاجتماع •

ومن البدهي أن الانسان حيوان ناطق ، ويمكن أن يكون كاتباً ، لكن يمتنع أن يكون حجراً ، وهذا العلم حاصل لكل أنسان عاقل ، حتى ولو لم يمارس شيئاً من العلوم أصلاً ، سواء أكانت تصويرية أم تصديقية •

« والضروري » هو الذي لا يمكن أن يفرض معدوماً ، أما الذي يفرض بخلاف ما هو عليه فهو محال • « فالمحال » هو الضروري المدم والذي لا يمكن أن يوجد •

« والممتنع » هو الذي لا يمكن أن يكون ، وهو الذي يجب ألا يكون « والواجب » هو الممتنع ألا يكون ، أو ليس بممكن ألا يكون • كما أن « الممكن » هو الذي ليس بممتنع أن يكون وألا يكون •

هو غير النفس الناطقة ، لفول الانسان عن نموه وتنديته وتولد ما يتولد منه .

وللسماويات حياة وإدراك ، ومركاتها عقول أو نفوس . لكن العقول هو الذات المجردة عن المادة وعلائقها .

وقد نبهنا هنا الى أن مذهب الدروز في كثير من تعاليمه ، قد بني على مذهب الفيض ، متخذين من مصطلحاته رمزا لائمتهم . كما نص الامام الغزالي على ابطال فكرة العقل الاول ، وكذلك ابطالها ابن تيمية . وفي الفكر الحديث نرى التجريبية ، قد اعتبرت مذاهب الفيض شاطحة في الامم .

خامسا : الطبيعة :

وفي ميدان الطبيعة استطاع هذا البحث أن يفسر بعض المفاهيم الفلسفية ، مثل الوجود والعدم وغيرهما .

فالوجود لا يمكن تعديده ، لانه أولى التصور ، ولا شيء أعرف منه حتى يعرف به . وأن الوجود والشئ لفظان مترادفان ، ينقسم معناه الى : عيني وذمني . وإذا أطلق الوجود يراد به العيني غالبا . والوجود في الاعيان هو نفس الكون في الاعيان ، وألا تسلسل الى غير النهاية .

وينقسم الموجود الى ما هو موجود لذاته وبذاته ، وذلك هو الموجود الذي لا يقوم بغيره ولا سبب له . وهو الواجب لذاته ، والى ما هو موجود لذاته ولا بذاته ، وهو الذي يقوم بذاته ، وله سبب يوجب ، وهذا هو الجوهر ، والى ما هو موجود لا لذاته ولا بذاته ، وهو العرض . وقد ينقسم الى ما هو بالذات ، والى ما هو بالعرض .

وأن الشيء بعد عدمه نفي محض ، وأعادته تكون بوجود عينه ، الذي هو المبتدأ في الحقيقة . وليس استمرار الشيء وبقاؤه ، هو وجودات متعاقبة ، بل هو وجود واحد في زمان واحد . ومن حيث « الماهية » فإن لكل شيء حقيقة هو بها ذو ، منيرة لجميع ما عداها لازما أو

ومن رأي ابن كمونة أن هذا كله دور ظاهر ، وكان الاولى أن يكون
الوجوب متصورا على أنه تأكد الوجود ، والوجود أعرف من المدم ، لأن
الوجود يعرف بذاته ، ويعرف المدم بوجه ما بالوجود .

أما « الحدوث » فإنه حصول الشيء بعد عدمه في زمان مضى ، والقدم
هو ما يقابله . وعليه فليس الزمان حادثا ، والا لكان وجوده مقارنا
للمدم . ويطلق الحدوث لدى الخواص على احتياج الشيء الى غيره ،
سواء دامت حاجته اليه أم لم تدم ، ومن الجدير بالذكر أن لفظة الحدوث
عند إطلاقها في كتاب « الجديد في الحكمة » يراد بها الحدوث الزماني
لا الحدوث الذاتي .

و « العلة » هي ما يتوقف عليه وجود المعلوم ، أن كانت علّة
لوجوده ، أو عدمه أن كانت علّة لعدمه . وربما كانت العلة تامة ، وهي
مجموع ما يتوقف عليه الشيء ويجب بها وجوده ، والناقصة بعكس
ذلك .

وليس معناه تأثير العلة في المعلوم . أنها تمطيه وجودا ثانيا حال
وجوده ، بل معناه أن وجوده في حال اتصافه بالوجود ، إنما هو بوجود
علته . وأن تسلسل الملل التامة الى غير النهاية محال ، وكذلك كسل
أمور مترتبة موجودة معا بالزمان .

وأن العلة الواحدة حقيقة ، لا يجوز أن يصدر عنها أكثر من واحد ،
لأنه لو جاز صدور شيئين منها ، لوجب اختلافهما بالحقيقة ، أو بالشدة
والضعف ، أو بامر عرضي ، والا لم تتصور الاثنيتية فيهما .

غير أن البشر مع اختلاف الجهات فيهم ، لا تتكرر أفعالهم ، إلا
لتكثر أراداتهم وأغراضهم ، وبأرادة واحدة وأعتبار واحد ، لا يحصل
إلا شيء واحد

وإن غاية فعل الفاعل بالاختيار هي التي تسمى غرضا . وقد يكون
الفعل جزاها أن كان مبدؤه تشوقا تخيليا ، مثل العبث باللحية ، وأن كان

مع مزاج فهو القصد الضروري كالتنفس ، وأن كان تخيليا مع ملكة نفسانية داعية ، غير معوجة الى روية ، فهو العادة •

أما أن كان المبدأ شوقا تخيليا وروية ، وتأدى الى الغاية ، فليس عبثا ، لكن لا بد من شوق وتخيل في هذه الامور كلها ، حتى العبث باللحية وكذلك فإن الساهي والنائم يفعل فعلا ما ، ولا يغفل عن تخيل لذة ، أو زوال حالة مملولة •

و « الجواهر » هو ما قام بذاته ، والمرض ما عداه • وتكون بعض الجواهر في محل ، ويسمى هذا الجواهر صورة ، ويسمى محله هيولي مادة • فالصورة والمرض داخلان تحت الحال ، والموضوع والمادة داخلان تحت المحصل •

واقسام المقدار ثلاثة الخط والسطح والبعد التام • وكل من هذه المقادير قد يتبدل على جسم واحد ، مع ثبات الجسم على حالة واحدة •

ويعتبر العدد كما منفصلا ، اذ ليس لأجزائه امكان حد مشترك يتلاقى عنده • والعدد من حيث هو عدد ليس له حد مشترك فيه ، ولا يمكن أن يفرض فيه ترتيب ووسط وطرف •

و الزمان يمكن ادراكه بالذهن ، وبالرغم من أن انية الزمان ظاهرة ، فإن ماهيته خفية • كذلك فإن ماهية الزمان مقدار الحركة ، لا من جهة المسافة ، بل من جهة التقدم والتأخر اللذين لا يجتمعان •

وكما تقدر الحركة بالزمان ، كذلك يقدر الزمان بالحركة وايضا تدل المسافة على الحركة ، والحركة على المسافة • ويكفي في تحقيق الزمان حركة واحدة ، وهي التي لا بداية لها ولا نهاية ، لتكون حافظة له •

وما يعلم هنا أنه لا يتوهم امتداد في الدهر ولا في السرمد • وعليه فإن دوام الوجود في الماضي هو الازل وفي المستقبل هو الابد ، والدوام المطلق يشمل الدهر والسرمد

وهناك الكيفيات المختمة بالكميات ، وهى التي لا يتصور عروضا
لشيء ما الا بواسطة كميته . وهى تشمل أيضا : الاستقامة والانحناء
والحلقة المركبة من لون وشكل .

وليس هناك شيء أظهر من الكيفيات المحسوسة ، وهى تنقسم على
حسب انقسام الحواس التي يحس بها المرء الى خمسة أقسام هي :
اللموسات ، والمذوقات ، والمشمومات ، والمسموعات والمبصرات .

وهناك الكيفيات غير المحسوسة ومنها ما هو غير راسخ ويسمى
حالا مثل غضب الحليم ، وما هو راسخ يسمى ملكة كصحة السليم . ومن
هذه الكيفيات العلم وهو اعتقاد أن الشيء كذا ، وأنه لا يمكن ألا يكون
كذا ، اذا كان ذلك الاعتقاد بواسطة موجبة له ، ومكان الشيء في نفسه
كذلك .

أما العقل فهو اعتقاد بأن الشيء كذا ، مع اعتقاد أنه لا يمكن ألا يكون
كذا طبيعا ، بلا واسطة ، مثل اعتقاد المبادئ الأول للبراهين . أما الذهن
فهو القوة المعدة للنفس ، لاكتساب الاراء . والذكاء هو شدة القوة
الذهنية

ومن الكيفيات هنا : اللذة والالام . فاللذة ادراك ونيل للوصول
ما هو عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك . والالام هو الادراك
والنيل أيضا ، وشر من حيث هو كذا . وقد يكون الشيء كمالا وخيرا
باعتبار ، وغيرهما باعتبار اخر .

ومن الكيفيات كذلك : الحياة والارادة والقدرة والفرح والغم
والغضب والفرح والحزن والهم والخجل والحقد .

ومنها الاخلاق ، والخلق : ملكة يصدر بها عن النفس أفعال
بسهولة من غير تقدم روية . وأصول الفضائل الخلقية ثلاثة : الشجاعة
والعفة والحكمة . ومجموعها هو العدالة ، ولكل منها طرفا أفرط
وتفريط هما رذيلتان .

وأن معرفة « المضاف » البسيط معرفة فطرية ، لا تحتاج إلى تنبيه . والمركب فيه جزء من جنس آخر كالأب ، فأنه جوهر في نفسه لحقته الأبوة . وهناك من المتضايقين ما يتمكسان رأسا برأس كالأخوة ، فإن كل واحد منهما أخ للآخر . وربما عرضت الأضافة أيضا للجوهر ، كالأب والابن ، وللکم الطويل والقصير ، والقليل والكثير .

ومن التضايف : التتالي والتشافع والتماس والتداخل والاتصال والالتصاق ، والابن والمتى والوضع .

و « الحركة » خروج الشيء من القوة إلى الفعل بالتدريج ويمتنع ثباتها لذاتها . وهي أمر ممكن الحصول للجسم . فهي كمال أول لما بالقوة . وقد تكون الحركة أيضا : مستديرة ومستقيمة ومركبة منهما كحركة المجلة ، وكل منهما إلى سريعة وبطيئة .

وهناك الأجسام الطبيعية ، ولها مقومات . فإن وجود الجسم الطبيعي معلوم من ناحية الحس . وقد يكون مركبا من أجسام مختلفة الطبائع ، كبذن الإنسان ، أو لا ، كالهواء . وهو قابل للانقسام بالفعل أو القوة .

وأن كل جسم طبيعي لا بد وأن يكون مركبا من مادة وصورة ، لأنه لا يخلو من اتصال في ذاته ، وأنه قابل للانفصال حال كونه متمصلا ، فتكون قوة قبوله حاصلة حال الاتصال .

والجسم الذي يفرض آخر الأجسام ، له وضع وليس له مكان . ومن المحال وجود جسم غير متناه ، أو أجسام مجموعها لا نهاية له ، وأن كان كل واحد منها متناهيا .

وهناك أحوال للعناصر باعتبار الانفراد ، فقد يكون الجسم المتحرك حركة مستقيمة لطيفا ، وهو الذي لا يحجز أبصارنا عن أبصاره ، وإلى كثيف وهو الذي يحجز أبصارنا عن أبصار النور كلية .

كذلك فان بساتط الاجسام في الكون اربعة وهي : الارض والنقل
والماء والهواء والنار . وهذه العناصر الاربعة قد تكون خفيفة أو ثقيلة ،
وكل منهما اما مطلق أو غير مطلق .

ومن العناصر ما يحدث فوق الارض ، ومنه ما يحدث فيها ، وما يحدث
فوقها منه ما سببه اشراق الشمس على المياه والاراضي الرطبة . وكذلك
تحدث الزلازل ، والبراكين وغيرها .

ومن العناصر ما هو معدني مركب ، وهو الذي لا نمو فيه ولا توليد ،
وعكسه المركب النباتي والحيواني . وليس بيميد أن يكون لكل متكون
من الاجسام شعور ما .

سادسا : الانسان :

استطعنا في هذا المبحث أن نتبين أن الانسان هو المعنى القائم بهذا
البدن ، دون أن يكون للبدن دخل في مسماء . وهذا ما يراه الفلاسفة
الالهيون . لكن يرى جمهور المتكلمين أن الانسان عبارة عن هذه البنية
المخصوصة المحسوسة .

والحق أن الانسان مؤلف من هذه الجملة الحسية المصورة ، ومن تلك
الجملة النفسية المؤلفة من الحالات المتداخلة ، كالانفصال والاحساس
والادراك والتمقل والارادة . وهذه النظرة الاثنينية الى الانسان هي
نظرة ابن كمونة .

وما استنتجناه من اراء ابن كمونة حول مفهوم الانسان ، أن النفس
جوهر ، ليس بجسم ولا جزئه ولا حال فيه . ويتعلق بالجسم من جهة
التدبير له والتصرف فيه والاستكمال به .

ومن الممكن اثبات حقيقة النفس ، بما يشاهد صادرا عن الانسان
من الادراك والتحرك . ولو كان الادراك راجعا الى البدن لم يشعر
الانسان بأنيته شعورا مستمرا ، مع تبدل جملة بدنه ، فيتحقق أنه هو
الذي كان منذ سبعين سنة أو أكثر .

وليست النفس هي مجموع العناصر في بدن الانسان ، أو مجموع أعضائه ، وألا لما بقى شاعرا بذاته . مع فقدان عضو منه . ونحن نلاحظ من أنفسنا أننا لو خلقنا من غير أن نستعمل حواسنا ، لفقلنا عن كل شيء من أجسامنا سوى ذواتنا التي عقلناها دون تلك الامور . وهذا يذكرنا ولا شك ببرهان الرجل الطائر لدى ابن مسينا .

والدليل على جوهرية النفس أنها ليست بجسم ولا بعرض ، فهي لا تقبل الانقسام ، وتتصرف في البدن بذاتها لا بعرض ، كما تنسب اليها الدواعي من القدرة والارادة . وأيضا فإنها محل الصور العقلية . وتدرك الكليات المنطقية على كل واحد من الجزئيات . وهي أيضا تعقل مفهوم الواحد المطلق ، ومفهوم الشيئية .

ولا يحصل للجسم أي ملكة من الملكات التي لا تتجزأ بالتجربة والاتصالية : كالشجاعة والجبن والتهور وملكة الفطنة والعلم .

وليس للنفس الانسانية من الحياة إلا أدراك ذاتها ، لكن أدراك غيرها يكون بالقوى البدنية وبقوتها العقلية . وعليه فإن حياة النفس دون هذا الجسد حياة ناقصة ، حيث يعرض لها الكمال تارة وتفتقده تارة أخرى . وتختلف كل نفس عن النفس في مراتب الكمال والنقصان بحسب ذلك .

وقد تضاف أمور للنفس وهي للبدن ، وأمور أخرى الى البدن وهي للنفس ، وسر ذلك هو وجود علاقة متاكدة بين النفس وهذا البدن .

ومما يستنتج هنا . أن ابن كمونة يرى النفس خيرا من البدن . لكنه أيضا أوضح وظائف الأعضاء للبدن مستعذلا بها على وجود عناية الهية ، مما يجعله غير بعيد في تفكيره عن أمثال القشيري الذي يرى أن الانسان هو أحسن المخلوقات صورة ، وأن الدوام يمتازون من البهائم بتسوية الخلق ، والخواص بتصفية الخلق . وهذه المعاني مستمدة من روح الاسلام .

ومما ذهب اليه هذا الفيلسوف — ابن كمونة — أن أصول القوى الثلاثة : الغاذية والنامية والمولدة . فالغاذية تندم النامية ، وهما جميعا تخدمان المولدة ، كما تبقى الغاذية في الانسان بعد القوتين .

وأن بطلان قوة التوليد والنمو ربما يعلل في بعض الاشخاص ببطلان استعداد مزاجي يناسب ذلك الفعل . على أنه قد تختلف أمزجة الانسان اختلافا يوجب الاستعداد لقوى مختلفة عن مبدأ واحد ، وتبطل تلك القوى أو بعضها والمبدأ باق ، وليس بعيد أن هذا المبدأ هو النفس .

ومما يبرهن على ارتباط تلك القوى بالنفس ، ما يعترى مستشعر الخوف من سقوط الشهوة وفساد الهضم ، والعجز عن معظم الافعال الطبيعية .

وأن اشتغال الانسان على بعض خصائص الحيوان والنبات ، كما حاول ابن كمونة اثبات ذلك ، ليدل على أنه لم يبعد كثيرا عن الفلاسفة الذين ذهبوا الى أن الانسان عالم صغير .

وهناك بعض القوى الصادرة عن النفس ، ومنها الادراك والذوق والشم والسمع والبصر ، ولكل منها مدركات معينة .

كما أن هناك حواس خمس باطنة في الانسان وهي : الحس المشترك والصورة وهي الخيال ، والقوة الوهمية ، والمتخيلة ، والذاكرة . ولكل منها وظيفة خاصة في اكتساب الانسان للمعلومات المتنوعة .

وقد لاحظ هذا المفكر أن النفس الانسانية تنقسم قواها الى قوة عملية وقوة نظرية ، وكل واحدة منهما تسمى عقلا بالاشتراك .

وأن النفس هي اصل القوى كلها . فليس فينا نفس انسانية وأخرى حيوانية وثالثة نباتية ، لا يرتبط فعل بعضها ببعض ، لان مبدأ الجميع هو « أنت » ، وأنت نفس شاعرة ، وكل القوى من لوازمها . فالنفس واحدة مع تعدد قواها ، لان جميع ادراكاتنا وتحريكاتنا الارادية ، هي لنفس واحدة مدركة لجميع أصناف الادراكات .

ومما يعلم من نتائج البحث لدى هذا الفيلسوف ، أنه لا يرى مانعا من أن تطلع النفس الانسانية على بعض الغيب حال النوم . وقد يحدث هذا حال اليقظة لمن فسدت لديهم القوى الحسية ممن أصيبوا بالصرع . فقد ثبت أن لقلّة الشواغل الحسية مدخلا كبيرا في تلقي بعض المغيبات . فالجواهر الغيبية ليست محتجبة عن نفوسنا بحجاب من جهتها ، لكن الحجاب من جهتنا نحن ، إذ أنه في قوانا البشرية لضعفها . وهذه الفكرة التي تؤكد وجود الحجاب من جهتنا فكرة صوفية نجد لها موضحة في تراث صوفية القرن الثالث الهجري وبخاصة لدى سهل التستري (٢٨٣ هـ) .

ويمكن للنفس أن تتلقى بعض الغيب في اليقظة على وجهين : الاول أن تكون النفس قوية بحيث لا يشغلها البدن عن الاتصال بالمبدي ، كما يحدث في حال وحي الانبياء الصريح الذي لا يحتاج الى تاويل . والثاني ألا تكون النفس قوية على الوجه السالف ، فتحتاج الى الاستعانة بما يدّش الحس ويجبر الخيال . وقد يحدث هذا كثيرا في ضعفاء العقول ، واصحاب الحيرة والدهشة . لكن العارفين بأئله تعالى قد يكرمهم ببعض المعرفة الغيبية .

ومن النتائج البارزة في فكر ابن كمونة تأكيد على أهمية النبوة ولزومها إذ هي أمر هام وضروري لهذه الحياة ، فلو ترك الناس وشأنهم لاختلفوا وتناقضوا ، فيختل نظام العمران والحياة . ومن هنا قضت الحكمة الالهية بارسال الرسل من جنس الناس ، ليعلموهم ما يرشددهم نحو الحق والخير .

وفي سبيل أنجاح مهمة الانبياء يذكر ابن كمونة أهمية المعجزات التي تؤيد النبي . ويقول ابن كمونة أن الله تعالى أيد رسله بالمعجزات، التي هي مقترنة بالتحدي ، وقد تكون هذه المعجزات قولية وقد تكون فعلية . ويمكن أن يفهم من كلام ابن كمونة ، أن الفرق الجوهرية الحاسمة بين المعجزة والكرامة أن الأخيرة لا تقترن بالتحدي كما تقترن المعجزة .

وللنبوة خواص ثلاث : الاولى قوة النفس بحيث تؤثر في مسادة الكون . والثانية القوة النظرية بأن تصفو نفس النبي لقبول العلوم بسرعة . والثالثة اطلاع النبي على الغيب حالتي النوم واليقظة . وعلى هذا فان النبوة طور وراء العقل .

ومما يعلم من نتائج البحث هنا ، أن تعلق النفس بالبدن ، ليس من نوع التعلق العام ، الذي يقتضي فسادها بفساده . وعليه فليس البدن مع هيئته المخصوصة شرطاً في وجود النفس ، من حيث هي جوهر مجرد . فالنفس ممتعة العدم ، وهي أيضاً أبدية الوجود . فإذا فارقت الجسد يزول عنها الاشتغال بقواه ، ويخلص لها اشتغالها بذاتها ، فتشاهد ذاتها . فالشعور بالوجود سعادة ، لان شواغل البدن وعلائقه تمنع النفس من الاشتياق الى الكمال ، وتموقها عن نيل السعادة .

ويمكن أن يقال في النهاية بصورة عامة أن ابن كمونة لم يكن مجرد ناقل للفكر ، أو مردد للقضايا وإنما استطاع بما أهد به نفسه من تثقيف وما وهب من استعداد أن يضيف الى ما ورث من فكر عناصر كثيرة جديدة بالتقدير . لقد عرض نصاعة العجة ودقة انتقاء الكلمات ، وترك الفضول من الالفاظ والعبارات ومجانبة الاغراق والايغال في متاهات الفروض والاحتمالات ولا يفتقد الانسان في تراث ابن كمونة هنا الصبغة التعليمية ، والروح المفعمة بالرغبة في التفهيم والتبسيط لاعتقد القضايا وأدق المشكلات .

ان هذا المؤلف والمؤلف اللذين نقدمهما اليوم في هذه الدراسة والتحقيق يشعان جدارتهما بالمناة التي يحتلانها في ميدان فلسفتنا الاسلامية .

ولا يفوتنا في ختام هذا البحث الا أن ننبه الى بعض ما ورد في غرضونه من نقاط الالتقاء بين كل من الفلسفة وعلم الكلام من جانب ، والتصرف من جانب اخر ، مما يجعل أمل المخلصين من الباحثين في

الفكر الاسلامي بأن يصلوا الى إطار موحد وصورة تنسيقية مركبة
 ينتفع بها المسلم المثقف المعاصر ليتمكن أن يصل حاضره بماضيه ،
 وأن يستشعر أن المشكلات التي عالجها الفكر الاسلامي بمبادئه المختلفة
 ليست مشكلات غريبة عنه ، أو مقطوعة الصلة به . فأن معظمها مشكلات
 أنسانية في أطلاقها العام ، وقد تصور حلول هذه المشكلات حـلـولا
 لمواقف ومشكلات متشابهة .

وأنى لاضرع الى الله أن يوفق هؤلاء الباحثين فيما يصبون اليه ،
 وأن يهيئ للامة الاسلامية من أمرها رشدا ، أنه سميع مجيب .

مصادر البحث

١- مراجع عربية :

- ١ - د . ابراهيم مدكور : في الفلسفة الاسلامية منهج وتطبيق ط ٢ - ١٩٦٨ . دار المعارف بمصر .
- ٢ - ابن تيمية : تفسير سورة الاخلاص . ط ١ بمصر .
- ٣ - ابن تيمية : موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول . ط ١ مصر .
- ٤ - ابن خلدون : مقدمة - مصر .
- ٥ - ابن سينا : الاشارات والتنبهات . (ثلاثة مجلدات) دار المعارف، بمصر . ١٩٥٨ .
- ٦ - ابن سينا : تسع رسائل في الحكمة والطبيعات . طبع مصر .
- ٧ - ابن سينا : رسالة في معرفة النفس الناطقة تحقيق د . الاهواني - مصر - ١٥٢ .
- ٨ - ابن سينا : مبحث عن القوى النفسانية . ط ١ - مصر .
- ٩ - ابن سينا : النجاة - مصر ١٣٣١ هـ .
- ١٠ - ابن سينا : الهداية - تحقيق د . محمد اسماعيل عبده طبع مصر ١٩٧٦ .
- ١١ - ابن عربي : الفتوحات الملكية - طبع بولاق - مصر .
- ١٢ - ابن عطاء الله السكندري : الله - ط الحلبي - بمصر .
- ١٣ - ابن الفوطي : تلخيص مجمع الاداب في معجم الالقاب . تحقيق د . مصطفى جواد - دمشق ١٩٦٢ .
- ١٤ - ابن كمونة : تنقيح الابحاث للملل الثلاث - تحقيق موسى برلمان - نشر جامعة كاليفورنيا - عام ١٩٦٧ .

- ١٥ - أحمد عطية الله : دائرة المعارف الحديثة - المجلد الاول مكتبة الانجلو المصرية - ط ٢ - ١٩٧٥ .
- ١٦ - أخوان الصفاء : الرسائل - طبع مصر ١٩٢٨ .
- ١٧ - أخوان الصفاء : الطبيرة - ترجمة د . عبدالرحمن بدوي مكتبة النهضة المصرية .
- ١٨ - الاشعري : مقالات الاسلاميين واختلاف المصلين . تحقيق محمد محيي الدين - مكتبة النهضة المصرية - ط ٢ - ١٩٦٩ .
- ١٩ - أفرم البستاني : دائرة المعارف - بيروت .
- ٢٠ - أفلوطين : التساوية الرابعة . ترجمة د . فؤاد زكريا - مصر ١٩٧٠ م .
- ٢١ - أولييري : علوم اليونان وسبل انتقالها الى العرب . مصر .
- ٢٢ - الایجسي : زواهر الكلام . تحقيق د . عفيفي - مصر .
- ٢٣ - برقلس : الايضاح في الخير المحض . ط ١ - مكتبة النهضة المصرية .
- ٢٤ - البغدادي : هدية العارفين - بيروت .
- ٢٥ - بيسرت : كيف يعمل عقل الراشد - ترجمة د . رياض عسکر - مصر .
- ٢٦ - التوحيدي : المقابسات - مصر .
- ٢٧ - الجرجاني (علي بن محمد ٧٤٠ - ٨١٦ هـ) : التعريفات الحلبی بمصر ١٩٣٨ .
- ٢٨ - د . جميل صليبا : المعجم الفلسفي - دار الكتاب اللبناني - بيروت ط ١ - ١٩٧١ .

- ٤٦ - القشـيري : شرح أسماء الله الحسنـى - مصر ١٩٧٠ .
- ٤٧ - قيس بن منصور : رسالة الاسابيع - تحقيق عارف تامر .
بيروت .
- ٤٨ - كحـالـة : معجم المؤلفين - مصر .
- ٤٩ - الكرمانـسي : راحة العقل - تحقيق د . محمد مصطفى
حلمي ط ١ - دار الفكر العربي .
- ٥٠ - الكـنـدي : الابانة عن سجد الجرم الاقصى (رسائل
الكندي الفلسفية) تحقيق د . أبو ريـدة ...
دار الفكر العربي - ١٩٥٠ م .
- ٥١ - (مجموعة - مؤلفين): الموسوعة الفلسفية المختصرة مكتبة
الانجلو المصرية .
- ٥٢ - د . محمد علي أبو ريان : أصول الفلسفة الاشراقية عند شهاب الدين
السهروردي - الانجلو المصرية ط ١ - ١٩٥٩ م .
- ٥٣ - د . محمد كامل حسين : نظرية المثل والممثل - القاهرة
١٩٤٨ .
- ٥٤ - د . محمد كمال جعفر : التصوف طريقا وتجربة ومذهبا - مصر
١٩٧٠ .
- ٥٥ - د . محمد كمال جعفر : دراسات فلسفية وأخلاقية - طبع مكتبة دار
العلوم ١٩٧٧ .
- ٥٦ - د . محمد كمال جعفر : في الدين المقارن - مصر ١٩٦٨ .
- ٥٧ - د . محمد كمال جعفر : في الفلسفة الاسلامية - طبع مكتبة دار
العلوم - ١٩٧٦ .
- ٥٨ - د . محمد كمال جعفر : من التراث الصوفي - الجزء الاول - دار
المعارف بمصر ١٩٧٤ .
- ٥٩ - د . محمود قاسم : الخيال في مذهب محيي الدين بن عربي نشر
معهد الدراسات العربية بمصر .

- ٦٠ - د. محمود قاسم : دراسات في الفلسفة الاسلامية ١٩٦٦ -
الانجلو المصرية .
- ٦١ - د. محمود قاسم : في النفس والعقل لفلاسفة الاسلام والاغريق
- ط٤ - ١٩٦٩ - مكتبة الانجلو المصرية .
- ٦٢ - د. محمود قاسم : المنطق الحديث ومناهج البحث ط٦ - ١٩٧٠
دار المعارف بنصر .
- ٦٣ - د. نجيب بلدي : تهديد لتاريخ مدرسة الاسكندرية وفلسفتها
دار المعارف بنصر ١٩٦٢ .

مراجع أجنبية :

1. Adler :
An Introduction to Psychology
London, 1935.
2. Brockelmann:
S.I.: 768.
3. Conford:
From Religion to philosophy.
New York.
4. Donaldson:
Studies in Muslim Eathics
London 1953.
5. Dussaus
Nosairis
paris, 1900
6. Erish Fromm:
The Art Loving.
London 1962
7. Hitti:
The origins of Druze People and their Religion.
Columbia, 1928.
8. M. Mahdi:
Ibn Khaldun.s Philosophy of history.
GoKorge Allene.
9. Watt:
Islam and the Integration of Scoiety:
London, 1961.
10. Widgery:
What is Religior, London.

فهرس الدراسة

الموضوع	الصفحة
الاهداء	
شكر وتقدير	
مقدمة الدارس	
مدخل تاريخي	
تاريخ ابن كمونة	
ابن كمونة مؤلفا	
نسبة الكتاب لابن كمونة	
- نسخ المخطوط	
- منهج التحقيق	
- الهدف من تأليف الكتاب	
قضايا الكتاب	
المنطق السة النظر	
ساهية المنطق ومنفعته	
اكتساب التصورات	
اقسام القضايا	
لوازم القضية عند انفرادها	
القياس البسيط	
ترابع الاقيسة ولواحقها	
العنناغ الخمس	

القسم الاول - ما وراء الطبيعة

المبحث الاول - الالهية

- ١ - أثبات واجب الوجود
 - ٢ - وحدة واجب الوجود
 - ٣ - تنزيه واجب الوجود
 - ٤ - جملة صفات واجب الوجود
 - ٥ - استحالة كثرة الواجب بسبب الصفات
 - ٦ - أفعال الواجب
 - ٧ - عناية الواجب بالكون
- (العقول واثارها في العالمين)
(التبسماني والروحاني)
- ١ - العقول مصدر وجود النفوس كلها
 - ٢ - أخراج العقل للنفوس من القوة إلى الفعل
 - ٣ - أسناد ما لا يتنامى من الحركات والحوادث إلى العقل

- ٤ - العقل مصدر للأجسام
- ٥ - غاية الحركات السماوية
- ٦ - وجوب حياة العقل وأدراكه لذاته ولغيره
- ٧ - كثرة العقول
- ٨ - أثبات النفوس السماوية

القسم الثاني - الطبيعة

أهم المفاهيم الفلسفية

- ١ - الوجود والمعدم
- ٢ - الماهية
- ٣ - الوحدة والكثرة

- ٤ - الوجوب والامكان والامتناع
- ٥ - القيد والحدوث
- ٦ - العلة والمعلول
- ٧ - الجوهر والمرضى
- ٨ - اقسام الاعراض الوجودية والاعتبارية :
اولا : المقادير والاعداد
ثانيا : الزمان
ثالثا : الكيفيات التي هي كمال جوهر :
١ - الكيفيات المحسوسة
ب - الكيفيات غير المحسوسة
رابعا : الاضافة
خامسا : الحركة
٩ - الاجسام الطبيعية
اولا : مقومات الجسم الطبيعي
ثانيا : احوال العناصر باعتبار الانفراد
ثالثا : حال العناصر عند امتزاجها وتركبها
رابعا : الكائنات الحادثة من العناصر بغير تركيب
خامسا : ما يتكون بتركيب من العناصر
سادسا : اثبات المحدد للجهات
سابعا : الافلاك والكواكب
القسسمة الثالث - الانسان
تمهيد في معنى الانسان
اولا : النفس الانسانية
١ - اثبات وجودها
ب - النفس المشتركة (القوى النباتية)
ج - قوى النفس الانسانية

ثانيا : الانسان والاطلاع على الغيب

ثالثا : المعجزة والنبوة

رابعا : أبدية النفس بعد البتدن

فهرس الكتاب

الفهرست

المقدمة

الباب الاول :

اللة النظر المساة بالمنطق

الفصل الاول : ماهية المنطق ومنفعته

الفصل الثاني : أكتساب التصورات

الفصل الثالث : القضايا وأقسامها

الفصل الرابع : لوازم القضية عند أنفرادها

الفصل الخامس : القياس البسيط

الفصل السادس : توابع الاقيسة ولواحقها

الفصل السابع : الصنائع الخمس ، البرهان ،

واجدل ، والخطابة والشعر ، والمخالطة

الباب الثاني :

الامور العامة للمفهومات كلها

الفصل الاول : الوجود والعدم وأحكامها وأقسامها

الفصل الثاني : الماهية وتشخيصها وما تنقسم اليه

الفصل الثالث : الوحدة والكثرة ولواحقهما

الفصل الرابع : الوجوب والامكان والامتناع وما

يتعلق بها

الفصل الخامس : القسدم والحدوث

الباب الثالث :

أقسام الاعراض الوجودية والاعتبارية

الفصل الاول : المقادير والاعداد التي يعمها

كونها كمية ثارة

الفصل السابع : الجوهر والعرض

الفصل السادس : العلة والمعلول

الفصل الثاني : الكمية غير البقارة وهي الزمان

الفصل الرابع : الكيفيات المنحوسة

الفصل الخامس : فيما ليس من شأنه أن يحس

بالحس الظاهر من أنواع الكيف

الفصل السادس : الاضافة

الفصل السابع : الحركة

الباب الرابع :

الاجسام الطبيعية ومقوماتها وأحكامها

الفصل الاول : مقومات الجسم الطبيعي وأحكامه

العامّة

الفصل الثاني : العناصر وأحوالها باعتبار الافراد

الفصل الثالث : حال هذه العناصر عند امتزاجها

وتركيبها

الفصل الرابع : انكائنات التي حدوثها من العناصر

بغير تركيب

الخص من الخامس : ما يتكون عن العناصر بتركيب منها

الفصل السادس : اثبات المحدد للجهات ولوازمه

الفصل السابع : سائر الافلاك والكواكب

الباب الخامس :

في النفوس وصفاتها واثارها

الفصل الاول : اثبات وجود النفس

الفصل الثاني : ما يظهر عن النفس من القوى النباتية

الفصل الثالث : قوى الحس والحركة الارادية

الفصل الرابع : القوى التي لا نعلمها حاصلة لغير

الانسان

الفصل الخامس : المنامات والوحي والالهام والمعجزات

والكرامات والاثار الغريبة الصادرة

عن النفس ودرجات العارفين

ومقاماتهم وكيفية ارتياضهم

الفصل السادس : ابدية النفس واحوالها بعد خراب

البدن

الفصل السابع : اثبات النفوس السماوية

الباب السادس :

المقول واثارها في العالم الجسماني والروحاني

الفصل الاول : العقل هو مصدر وجود النفوس كلها

الفصل الثاني : لولا العقل لما خرجت النفوس فسي

تعقلاتها من القول الى الفعل

الفصل الثالث : بيان اسناد مالا يتناهى من الحركات

والحوادث الى العقل

الفصل الرابع : كيفية كون العقل مصدرا للجسام

الفصل الخامس : التشبه بالعقل هو غاية الحركات

السماوية

الفصل السادس : بيان أن العقل يجب أن يكون حيا
مدركا لذاته ولنفسه

الفصل السابع : بيان كثرة العقول
الباب السابع :

واجب الوجود ووحدانيته ونعوت
جلاله وكيفية فعله وعنايته

الفصل الاول : اثبات واجب الوجود لذاته

الفصل الثاني : واجب الوجود واحد

الفصل الثالث : تنزيه واجب الوجود

الفصل الرابع : ما ينمت به واجب الوجود من نعوت
الجلال والاكرام

الفصل الخامس : صفات الواجب لذاته لا توجب كثرة

الفصل السادس : كيفية فعل واجب الوجود وترتيب
الممكنات عنه

الفصل السابع : عناية واجب الوجود بمخلوقاته
ورحمته لهم وحكسته في ايجادهم

نتائج البحث

مصادر البحث





